

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لوليه والصلوة والسلام على نبيه وعلى آله وصحبه (وبعد) فيقول
اضعف العبيد السيد محمد الكفوى ابن الحاج حميد عنى عنهما الحميد
المجيد هذه كلمات حررتها لثناء المذاكرة على الحاشية الارى فى الحكمة
ومن الله الاستعانة والعصمة قوله الناظرين قيل زاده لان المناظرة
لا تكون الا فى الخبر والتعريف ليس بنخب فعلى هذا قوله فى التعريف
ظرف للناظرين لا للناظرين وان جوز به البعض قوله لان المراد
بالعلم اى المراد بلفظ العلم الواقع فى التعريف المذكور بقرينة المقام
قوله اما القواعد اه الانفصال حقيقى فيفيد الحصر فاستدل عليه
بقوله فانه يستعمل يعنى ان لفظ العلم يستعمل على ما اشتهر بين ارباب
التعاريف للعلوم المدونة فى احد هذه المعانى الثلاثة فقط والشهرة
دليل التبادر وحمل الفاظ التعاريف على المعانى المتبادرة منها
واجب وعلى هذا التقدير لا يرد ما قيل ان ههنا معنى رابعا وهو
الادراك المطلق الشامل للتصور والتصديق فلا حاجة الى الجواب
عنه بان المقام اب عن حمله عليه اذ يلزم حينئذ دخول التصورات
فى التعريف المذكور وهو ينا فى ما نقل عن الشارح فى هذا المقام
من ان هذا التعريف لا يشمل العلوم التصورية قوله او ادراكاتها

(قد يقال)

قديقال هذا المعنى الثاني متعين لما اشار اليه الشارح فيما نقل عنه حيث
 قال لا يشمل العلوم التصورية فانه يشير الى انه يشمل العلوم
 التصديقية ولا يخفى انه على تقدير ارادة المعنى الاول او الثالث
 لا يشمل التصديقات ايضا وانت خير بان المقول المذكور مبنى
 على حل العلم على هذا المعنى الثاني وذلك لا ينافي جواز حله
 على غيره على ان الكلام ههنا في نفس التعريف مع قطع النظر
 عن المنقول المذكور قوله وعلى الاول اه الغرض من هذا البيان هو
 الاشارة الى ماهو المقدر في نظم الكلام ودفع سؤال مقدر بان يقال
 لا يمكن حل العلم على شئ من المعاني المذكورة اذ لا ارتباط له
 باحوال اه وحاصل الدفع ان في التعريف محذوف الى علم متعلق باحوال
 اه وانما فصل بين المعاني اشارة الى ان التعلق بالاحوال المذكورة
 ليس على نسق واحد فانه على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة
 واحدة وعلى الثالث بواسطة فافهم ذلك قوله متعلقة بالاحوال
 المذكورة قيل هذا من قبيل تعلق الكل بجزئه بناء على ان المراد بالقواعد
 هو المسائل المركبة من الموضوع والمحمول وبالاحوال المذكورة المحمول
 فقط ورد بان المراد بالاحوال المذكورة هو احوال الاعيان فتكون
 عبارة عن المسائل المخصوصة فالتعلق من قبيل تعلق العام بالخاص
 او من قبيل تعلق الجمل بالمفصل واجيب بان الظان يكون الاحوال
 المذكورة عبارة عن المحمولات وجعلها عبارة عن المسائل باعتبار
 ثبوتها للموضوع تعسفا على ان الشارح قد صرح بكون المراد
 بالاحوال المحمولات ورد الكل بان ضمير متعلقة للقواعد وهي جمع
 والجمع يدل على الافراد وايضا موصوف والموصوف برا دبه الذات
 فيراد بالقواعد الافراد لا المفهوم فتعلقها تعلق المبين بالمبين لان تلك
 القواعد تدل على ثبوت تلك الاحوال لموضوعاتها وانت خير بان هذا
 محال لما تقرر فيما بينهم من ان التعريف لا يكون الا للجنس
 وبالجنس اقول المركب الاضا في اذا كان المضاف فيه مصدرا
 وكان متعلقا للعلم والا دراك يحتمل ثلاثة معان احدها ان يكون متعلق

العلم هو المضاف وحده وثانيها ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة
 عن النسبة التقييدية المتعلقة للتصور فقط وثالثها ان يكون متعلق
 العلم هو المضاف مع الاضافة والمضاف اليه اعني النسبة التامة الخبرية
 المتعلقة للتصديق فالادراك على الاول ادراك المفرد وعلى الثاني
 ادراك المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك المركب التام الى الخبري واما
 اذا لم يكن المضاف مصدرا او لم يكن متعلقا للعلم والادراك فلا احتمال له
 حيثئذ للمعنى الثالث بل يخص باحد المعنيين الاولين كما ذكره السيد
 الشريف وغيره واذا تقرر هذا فنقول احوال الاعيان مركب اضافي
 والمضاف ليس بمصدر فيخص باحد المعنيين الاولين فلا يحتمل ان تكون
 عبارة عن المسائل بل هو عبارة عن المحمولات كما ذكره القائل فتدبر
 قوله وعلى الثاني ادراك قواعد اه اعترض عليه بانه لا حاجة الى تقدير
 القواعد بعد العلم اذا احوال الاعيان اللذان هما عبارتان عن الموضوع
 والمحمول يعني عنه الا ان يراد باحوال الاعيان الاحوال الجزئية الثابتة
 في الاعيان الشخصية ويكون المراد بها لتعلق تعلق القانون بالفروع
 وانت خير بان المحشى لم يقدر القواعد بعد العلم بل اشار الى ان العلم
 عبارة عن ادراك قواعد فوضع ادراك قواعد موضع العلم وقدر صفة
 للعلم باعتبار القواعد المضاف اليها الادراك في التعبير عنه كما وضع
 في الاول القواعد وفي الثالث ملكة ادراكها موضعه وذلك ظاهر لاسترة
 فيه فلا يرد عليه ما ذكره المعترض رأسا فلا حاجة الى الجواب عنه اصلا
 لا بما ذكره المعترض ولا بما ذكره غيره وبما قررنا اندفع ايضا ما ذكره
 المعترض عند قوله وعلى الثالث ملكة ادراكها من انه تقدير
 مضاف ومضافا اليه ان كان ضمير ادراكها للقواعد وتقدير مضاف
 فقط ان كان للاحوال وكلاهما بعيدان عن مقام التعريف قوله
 لا يقال لا يجوز استعمال المشترك هذا محذور لفظي والمحذورات
 الالية معنوية فلذا لم ينظمه في سلكها اشارة الى الفرق بينهما وتعليل
 عدم النظم بعدم الدخول في الجامعة والممانعة وبعدم الاختصاص
 بتعريف الحكمة ليس بتمام على ان عدم الاختصاص يجري في السابع

ايضا كما قيل قوله وقد استعمل ههنا بلا قرينة قيل عدم القرينة في علم الشارح مما وعد مهسا في علم المحشى مسلم ولا يلزم عدمها مطلقا ورد بانه لو كانت القرينة على احد المعاني لمنعت عن ارادة الآخرين كما تمنع في قوله رايت عينا جارية عن ارادة الباصرة وغيرها قوله اذا لم يكن كل من المعاني قابلا لان يراد اى عند المتكلم بالنسبة الى غرضه وان كان قابلا لان يحمله المخاطب على كل من تلك المعاني فظهر ان ما قيل اذا لم يكن بعض المعاني قابلا للارادة كفى ذلك في القرينة على ان المراد هو البعض الآخر فلا يحتاج الى قرينة اخرى بخلاف ما اذا صحت ارادة كل منها فانه يحتاج الى قرينة لتعيين المراد فالامر على العكس غلط ناش عن عدم فهم المقام وكذا ما اجيب به عنه من ان المراد انه اذا لم يكن كل من المعاني قابلا لان يراد على سبيل البديل كما لا يخفى على اولى الافهام قوله جاز الاستعمال قيل ليس في كتب العربية عن هذا عين بل هو مما استنبطه المحشى بقوة فكره اقول قد ذكره الفاضل العصام في شرحه للتلخيص عند تعريف المعاني والبيان الا انه اعترض عليه في المقام الثاني بانه يوجب التحير للسامع واجاب عنه في المقام الاول فقال لا يوجب ذلك فانه اذا علم المخاطب ان كل اسم للعلم المدون يطلق على المعاني الثلاثة وكذا لفظ العلم وابهم المتكلم اللفظ ليحملة على اى معنى شاء حمله المخاطب على اى معنى يريد قوله وعلى كل تقدير من انتقاد لا يخفى ان هذا الكلام ظ في ان كلا من المحذورات ناش من اخذ العلم باحد المعاني الثلاثة وليس كذلك بل الناش منه انما هو المحذور الاول والجواب بان المراد ان مجموع المحذورات من حيث المجموع ناش منه وبان للعلم مدخلا في ورود كل منها باعتبار كونه متعلقا لاحوال الاعيان تكلف بارد وكذا الجواب بان المراد بعضها ناش من اخذ العلم وبعضها من الاعيان وبعضها من الاحوال الا انه لما كان منشأية الاعيان والاحوال ظاهرا جلبيادون العلم ان قد يطلق على مطلق الادراك لم يتعرض لها وبان قوله وعلى كل تقدير

ليس لبيان المنشأ بل لدفع توهم ان المحذورات انما هو على تقدير معنى دون آخر فهو من قبيل بيان ارتفاع المانع وبيان الزوم بالمعنى اللغوي فالمعنى ان المحذورات المذكورة يمتنع انفكاكه عن كل تقدير من التقادير فتأمل حق التأمل قوله الاول خروج معرفة التصورات الاولى خروج التصورات ثم ان هذا المحذور على تقدير ارادة ادراك القواعد بالعلم ولذا خص بخروج التصورات اذ على تقدير ارادة القواعد او الملكة يخرج التصديقات ايضا كما لا يخفى قيل خروج التصورات ليس بمحذور بل المحذور دخولها لان هذا التعريف للقائلين بان التصورات ليست من الحكمة كما اشار اليه الشارح فيما نقل عنه فكان لم يطلع عليه واجيب بان مراد السائل ايراد النقص بالنظر الى نفس التعريف مع قطع النظر عما عداه فلا يقدح فيه ذلك المنقول وبيان السائل لم يعتد بذلك المنقول وانت خير بان كلا منهما ليس بشئ اما الاول فلان حاصل كلام القائل دفع النقص بخروج التصورات بتخصيص التعريف بالقائلين بخروجها عن المعرف او تأييد ذلك بما نقل عن الشارح ولا يخفى ان هذا لا يندفع بما ذكره الجيب من ايراد النقص الى نفس التعريف وقطع النظر عما عداه هذا واما ما قيل في رد هذا الجواب من ان حاصله ايراد نقص على التعريف المأخوذ بتقدير بمجرد ما ذكر فيه ولو على تقدير آخر وذلك مما لا يجوز والالجاز النقص على تقدير القواعد باعتبار الادراك والملكة وكذا على تقدير كل منهما باعتبار القواعد ولا يخفى شجته ففيه ان حاصل الجواب ليس ما ذكره بل حاصل ايراد النقص مع قطع النظر عن الخواارج والتقادير ليست من الخواارج واما الثاني فلانه ان اريد عدم الاعتماد لعدم القطع بصحة نقل ذلك المنقول من الشارح فهو غير مفيد اذ يكفي للقائل في دفع النقص مجرد جواز تخصيص التعريف بالقائلين بخروج التصورات عن الحكمة سواء قال به الشارح او لا كما لا يخفى وان اريد به عدم الاعتماد لفساد نفس ذلك المنقول فلا بد من بيان فساد فتأمل قوله والثاني خروج باب الامور العامة هذا

النقض وان كان مذكورا في الشرح اوردته ههنا لمجرد ان ينسلك
مسلك اخواته ويجتمع معها ومثله ليس بعزيز الا انه لو قال بعده
كما سيبي في الشرح لكان احسن وقيل انما اوردته المجيب بجواب شاف
ورد بان جوابه ليس مغاير الجواب الشارح فانتظر قوله اذهى ليست
من الاعيان سيبي من المحشى ان هذا مبنى على ان المراد بها المبادى
واما المشتقات فلا تم عدم وجودها في الخارج بل هي موجودات
في ضمن الافراد ولا معنى للبحث عن احوال الاعيان الموجودة الاجعل
موضوع المسئلة عنوانا دالا على الموجود الخارجى ويحكم على ذلك
العنوان فلا وجه لما قيل ههنا ان الامور العامة سواء كانت مشتقات
او مبادى مفهومات كلية لا ما تصدق هي عليه من الجزئيات ولا وجود
لللكى الطبيعى في الخارج عند المحققين قوله مع انها باب منها سيبي
منه ايضا ان البحث عن الامور العامة ليست بالاصالة بل بالتبع قوله
وهي ليست اعيانا قيل هذا م بل خلافة ثابت عند الحكماء ونقل شارح
المواقف عن ابن سينا ان العدد له وجود في الاشياء ولما ثبت وجود
العدد ثبت وجود الوحدة قيل ولو تنزلنا عن كون العدد من الموجودات
الخارجية فلا شك في ان له وجودا في نفس الامر الذى هو اعم
من الخارج فنقول لا يبعد كل البعد ان يقال هو المراد بالوجود المأخوذ
في تعريف الحكمة كما سيحققه الشارح قوله فلا يكون العدد من الاعيان
قيل يجوز ان يقال حكم الكل ليس تحكم الجزء فلا يلزم من عدم
عينية الاحاد عدم عينية الاعداد ورد بان ما لم يوجد كل واحد
من اجزاء الشئ لم يوجد ذلك الشئ قوله يبحث فيها عن الوجود
الذهنى يعنى انه يلزم خروج المسائل التى جعل محمولاتها الوجود
الذهنى الذى ليس من احوال الاعيان كما هو المتبادر من قوله فلا تكون
مخصوصة باحوال الاعيان ويحتمل ان يكون المراد خروج المسائل
التى موضوعاتها الوجود الذهنى كما في نظائره السابقة وقد يقال
يمكن ان يقال ان الوجود الذهنى علم وهو موجود في الخارج على
ما قال بعض الاذكياء في حواشى شرح حكمة العين وهذا القدر كاف

في مقام المنع والتوجيه قوله يبحث فيها عن المعدومات هذا ايضا
 محتمل للوجهين المذكورين فافهم قوله اما جميعها على ان يكون
 الاضافة للاستغراق كما هو الظاهر (ثم المراد اما جميع الاحوال لجميع الاعيان
 او جميعها لبعض الاعيان مطلقا وعلى كل تقدير لا يكون
 التردد حاصرا خلوه عن غير المراد قيل المراد هو الاول والثاني متدرج
 في الشق الثاني من التردد اذ جميع الاحوال لبعض الاعيان بعض
 من الاحوال في الجملة واما الاحتمال الثالث فيعلم حاله من معرفة
 حال الشقين الاولين قوله فيلزم ان لا يكون شخص حكيمًا لتعذر العلم
 بجميع الاحوال وفيه انه ان اريد السلب الكلي فاللزم مم لجواز ارتفاع
 التعذر عن بعض الاشخاص كنبينا عليه السلام والقول بان علمه
 عليه السلام بالوحي والالهام وعلم الحكيم لا بد ان يكون بالاستدلال على
 تقدير تمامه غير مفيد لكونه كلاما على السند الاخص ولو سلم اللزوم
 فبطلان اللازم مم لما ذكره الفاضل العصام في شرح التلخيص من
 ان عدم حصول العلم المذكور لاحد ليس بممتنع ولا مستبعد وتسمية
 البعض حكيمًا كتابة عن علوشانه في العلم بحيث كانه حصل له الكل وان
 اريد رفع الالحساب الكلي فبطلان اللازم مم اللهم الا ان يقال ان
 المراد هو الثاني والمعنى يلزم ان لا يكون شخص حكيمًا حكيمًا قوله
 وان لا يكون المدون حكمة قيل اللازم الاول بالنظر الى ارادة الادراك
 او الملكة من العلم والثاني بالنظر الى ارادة القواعد وانت خير بان كلا
 من اللازمين بالنظر الى كل من الارادات الثلاث كما هو مقتضى قوله
 وعلى كل تقدير من التقادير المذكورة يلزم محذورات اما الاول فلان
 معنى الحكيم على تقدير ارادة الادراك او الملكة من قام به الحكمة وعلى
 تقدير ارادة القواعد من كان عالما بالحكمة كما قيل واما الثاني فلان
 المعنى وان لا يكون المدون حكمة ولا ادراكه ولا ملكة ادراكه حكمة
 وترك ذكر المعطوفين اعتمادا لانفهامه من ذكر المعطوف وقيل المعنى
 وان لا يكون المدون حكمة ولا متعلق حكمة وقيل محصول هذا السابغ
 استلزام صحة التعريف لباطل باي ارادة من الاحوال واي تقدير من التقادير

القائل هو الحيدري
 منه

من العلم فهو كالتقص الاجالى على الدليل فا قيل انه ايراد بعدم
الجامعة والمادية بخلاف الستة الاول فانها انظار بعدم الجامعة
فقط ليس بشئ انتهى قوله وان اريد فى الجملة بان يكون الاضافة
لجنس ثم ان هذا عدل قوله اما جميعها فالناسب ان يقال واما
فى الجملة او فى الجملة كما قيل وقيل ان قلت هذا غير محتمل اذا جمع المضاف
للاستغراق عند الاصوليين قلت هو حكم اكثرى لا كلى وعلى تقدير كونه
كلية لا يضر اذ ذكر الشقوق البعيدة بل الغير المحتملة فى محل الاستظهار
والتقوية غير قبيح على ما يفهم من كلمات السيد الشريف فى تعليقاته
على الاصول قوله وان اريد جميع الاحوال المدونة على ان يكون
الاضافة للعهد بقرينة ان العلوم المثبتة فى الكتب مدونة والحكمة
منها والاستغراق العرفى كما قيل واعترض عليه بثلاثة اوجه (الاول
ان ارادة التدوين من غير لفظ دال عليه بأباه مقام التعريف (والثانى
انه ينتقص بحكمة افلاطون حيث لا تدوين فى زمانه (والثالث ان مادة
النقص لا بد وان تكون محققة فلا وجه لقوله اذا جاء حكيم اه
وقد عرفت الجواب عن الاول بحمل الاضافة على العهد او على
الاستغراق العرفى واما الجواب عنه بان التردد البعيد قد يورد كثيرا
للتوسيع فسخيف كما قيل وقد يجاب عن الثانى بان هذا التعريف
الحكمة المدونة وحكمة افلاطون ليست من الافراد فخرجها
غير مضر بل هو موطوع عن الثالث بان كلمة اذا للتحقق فيدل على تحقق
وقوع مادة النقص اذ لا يخفى على المتابع ان القواعد المستخرجة بافكار
المتأخرين كثيرة جدا فلا حاجة الى ما قيل فى الجواب عنهما بان ايراد
الشقوق البعيدة فى التردد للتوسيع شايع وبان حديث تحقق مادة
النقص ليس كلها قوله اذا جاء حكيم آخر اى بعد مئات السابق اوقبله
او مطلقا والجواب الاق بقله فان قلت انما يوافق على الاول فتدبر
قوله فان قلت اه جواب عن المحذور السابع باختيار الشق الثالث
ودفع محذوره بمنع لزوم قوله فى زمانه متعلق اما بالعلم او بالتدوين
او بكليهما على سبيل التنازع فعلى الآخرين الضمير للحكيم وعلى

الاول اما الحكميم اولتدوين اى فى زمان تدوينه لاقبله لكن لا يخفى
 انه على تقدير تعلقه بالعلم ورجوع الضمير الى التدوين فى موافقة الجواب
 للسؤال نظر وعلى تقدير غيره فى موافقة السؤال الا ترى لهذا الجواب
 نظر قوله قلت يلزم ان لا يكون اه اثبات اللزوم المم بالتحريم ولما كان
 الجواب المذكور مشتملا على جوابين باعتبارين احدهما ان لكل
 زمان حكيميا فالحكيم السابق وان لم يكن حكيم الزمان اللاحق لكنه
 حكيم الزمان السابق اذ يصدق عليه انه عالم بجميع الاحوال المدونة
 اذ لا احوال مدونة اخرى بالنسبة اليه فهو حكيم ذلك الزمان والتعريف
 صادق عليه بهذا الاعتبار وثانيهما ان الحكميم انما يجب له ان يعلم
 جميع الاحوال المدونة فى زمانه فالحكيم السابق حكيم فى كل زمان
 اذ يصدق عليه انه يعلم جميع الاحوال المدونة فى زمانه فى الزمان السابق
 واللاحق جميعا والتغاير بين الاعتبارين ظلمن تأمل اشار الى رده بكلا
 الاعتبارين فقوله يلزم ان لا يكون الحكميم السابق حكيميا فى ذلك الزمان
 اى فى زمان تدوين الاحوال الاخرى اشارة الى الرد باعتبار الاول وقوله
 مع انه لو دون اه اشارة الى الرد باعتبار الثانى وبهذا التقرير اندفع
 ما قيل ان الحكميم السابق قد حصل ما يجب عليه فى اتصافه بالحكمة
 فكيف يلزم ما ذكر فانه مبنى على حل اللزوم الاول على اللزوم
 بالاعتبار الثانى واما ما قيل فى دفعه ان جميع الاحوال المدونة وان كان
 صادقا على جميع الاحوال السابقة فى زمانها لكنه ليس صادقا عليه
 فى الزمان اللاحق فلا يدفعه بل هو ليس بشئ فى نفسه قوله مع انه
 حكيم فيه اشارة الى بطلان اللازم لكنه ممنوع فانه يجوز ان لا يكون حكيميا
 فى ذلك الزمان اللاحق الذى ليس زمانه واطلاق الحكميم عليه فى ذلك
 الزمان يجوز ان يكون باعتبار ما كان عليه لا بحسب الحقيقة كما قيل واما
 ما قيل انه يفهم بلا نصب قرينة وهو اماراة الحقيقة فم بل انما يفهم بقرينة انه
 علم الاحوال المدونة فى الزمان السابق قوله وما يساوقه كالحكمة
 والكلام ونحوهما هكذا قال غير واحد من المحشين وهو مقتضى
 قوله كالكلام المقيد فانه تمثيل للمساوق وقوله وقد يطلق لفظ الحكمة

خاصة فان معناه من بين المساوقات كما صرح به بعضهم وفيه ان
 المساوقة هو المراف والمساوى كما صرح حوايه والعلم اعم من الكلام
 والحكمة ونحوهما ولذا وقع بمنزلة الجنس في التعريفات فمساوقه هو الفن
 والصناعة ونحوهما لا الحكمة والكلام ونحوهما فتأمل قوله المسائل
 المخصوصة قيل توصيف المسائل بالخصوص بالنظر الى المساوق لا بالنظر
 اليه والى العلم والا فلا يصح ان يقع العلم بمنزلة الجنس في تعريف المساوق
 الا ان يراد مفهوم المسائل المخصوصة عاما في حق العلم وقوله امام مطلقا
 او مقيدا ليس امر اجيدا اذ هو داخل في المخصوص ورد بانه فرق بين
 اطلاق اللفظ على المعنى وبين وضعه له اذ يجوز اطلاق العام على
 الخاص باعتبار العموم فيكون حقيقة وباعتبار الخصوص فيكون
 مجازا وان المراد المسائل المخصوصة بمخصوص نفس الموضوع
 او الغاية على ما هو المتبادر فالتفصيل بالاطلاق والتقييد في غاية
 الجودة وفيه ان مراد القائل انه يمكن درج الاطلاق والتقييد في الخصوص
 فعدم درجها فيه وتخصيص المخصوصية بمخصوص نفس الموضوع
 او الغاية ثم ذكرهما صريحا ليس بجيد وايضا الظ المتبادر
 من قول المحشي يطلق على معان هو الاطلاق عليها بحسب الوضع
 وكلام القائل مبني على ذلك وايضا لا يناسب ذكر اطلاق اللفظ
 العام بحسب الوضع على معنى خاص ههنا كما لا يخفى فلا يرد عليه
 الرد اصلا فتأمل ثم المراد بالاطلاق والتقييد ههنا اطلاق المسائل
 وتقييدها بحقيقة ما ككونها مأخوذة من الشرع فالظ التأنيث فتدبر
 قوله عن دليل لا مطلقا اي سواء كان ذلك التصديق عن دليل
 او لا عن دليل كما هو الظ نقل عنه ههنا هذا غلط فان حقيقة العلم انما
 هي مسائله مطلقا نظرية مستدلة او بديهية مستغنية عن الدليل اقول
 يمكن ان يراد بالدليل ههنا البيان الشامل للتبيين او يقدر العاطف
 والمعطوف اي او عن تبيينه بقرينة شهرة ان المسائل قد تكون
 بديهية وقد جعله كذلك في بعض المواضع غير واحد من الفضلاء
 فلا غلط وقيل ان ههنا مذهبين تعميم المسائل للبديهييات والنظريات

وتخصيصها بالنظريات فالمحشى اطلق المسائل اولا وقيدها ههنا اشارة الى المذهبين فلا غلط ومنهم من قال عدم كون البديهي من المسائل العلمية متفق عليه كما في شرح المقاصد فاقول عن المحشى لا صحة له فانه حكيم بكون المتفق عليه غلطاً وذلك مما لا يليق بطور المحشى وفيدان كثيراً من الفضلاء صرحوا بكون البديهي من المسائل العلمية حتى اولوا قولهم بان المسائل احكام نظرية بحمله على الاغلب كما فعله الشريف في شرح المواقف وكفى بذلك شاهداً ما اطبقوا على بديهيته بعض المسائل المنطقية فدعوى الاتفاق في خلافه غلط ظاهر هذا واما جعل قول المحشى عن دليل مبنياً على الاغلب كما جعله كذلك بعض المحشين ههنا فيأباه قوله لا مطلقاً وحل نفي الاطلاق على الاحتراز عن العلم بطريق التقليد لا عن كون بعض المسائل بديهيته مما لا يقبله الطبع السليم وان عزاه بعضهم الى المحشى في بعض الهوامش قوله سواء كان يقينياً او ظاهرياً تعميم للتصديق او الدليل لا بيان للاطلاق في قوله لا مطلقاً كما توهم قوله اي ملكة استحضارها متى شاء قيل اي ملكة يقتدر بها على الاستحضار او ملكة اقتدار استحضارها بتقدير المضاف لا ملكة الاستحضار بالفعل كما ظن حتى يقال يلزم ان لا يتصف بالعلوم والحكمة الا قليل اقول لا محذور في ذلك اذ لا بأس بان لا يسمى الكثير بالحكمة مثلاً بهذا المعنى كما ذكر الفاضل الرومي في حاشية المطول بل لا بأس بان لا يتصف احد من البشر بالحكمة ويكون تسمية البعض حكماً كناية عن علو شأنه في علم الحكمة كما نقلناه فيما سبق عن الفاضل العصام قيل هذه الملكة في اصطلاح اهل الحكمة هي العقل بالفعل وهو الاستعداد لاستحضار الكمال واسترجاعه بعد الغيبة فكان القائل والمعتز لم يتوجها الى معنى الملكة اذا استعداد هو الاقتدار وانت خير بان الاستحضار انما يتصور اذا حصلت تلك التصديقات اولا ثم ظابت وصارت مخزونة بحيث يمكن استحضارها بلا تجسم كسب جديد متى اريدت فلكة الاستحضار لا توجد الا فيمن حصل تلك التصديقات اولا باجتماعها ولا شك ان مثله عزيز

فاذا كان العلم عبارة عن تلك الملكة يلزم ان لا يتصف به الا قليل كما قال
 المعتزض ولا يندفع ذلك بكون الملكة بمعنى الاستعداد والاقتدار
 ولا بتقدير الاقتدار كما لا يخفى على من له ملكة الاقتدار نعم مبنى الاعتراض
 على ان يكون المراد من التصديقات التصديقات بجميع المسائل
 فيمكن منع الملازمة بالنسبة الى بعض العلوم الذي مسا ثله مضبوطة
 منحصرة كالكلام على ما قيل فتأمل بالانصاف وترك الاعتناء بقوله
 لكن اذا كانت ملكتها عن دليل قيل هذا مع كونه غلطاً كما اشار اليه
 فيما نقل عنه وكونه مستغنى عنه باسم الاشارة في قوله من تكرر تلك
 التصديقات مبنى على المسامحة ورد بانه ليس بغلط ههنا لان ملكة
 الاستحضار لا بد ان تحصل من النظريات كما صرح به الشريف
 في حاشية المطالع وغيرها وبانه تصريح بما علم ضمنا اهتماما باعتبار
 هذا القيد ههنا وبان المسامحة طريقة مسلوكة كما لا يخفى قوله
 وقد يطلق الملكة على التهيؤ التام الظ المتبادر من هذا ان العلم
 وما يساوقه لا يطلقان على الملكة بهذا المعنى والالقال وقد يطلق على
 الملكة بمعنى التهيؤ التام ايضا مثلاً فيرد عليه انه مخالف لما سيجي منه
 من جواز الاطلاق ولما صرح به شارح مختصر الاصول ومحشيه
 من اطلاق العلم على هذه الملكة عند حد الفقه كما قيل ولا يخفى
 عليك ان هذا الايراد لا يسقط بما قيل اطلاق العلم على التهيؤ التام
 مستفيض عرفاً فلههم ان يحملوه عليه عند القرينة واقتضاء الحال كما
 ههنا وانما حله المحشى عليه فيما سياتى كما توهم بل يقويه ويؤكد
 نعم يمكن ان يقال ان قوله وقد يطلق آء عطف على التفسير وان
 المعنى ان ثالث المعاني اما ملكة الاستحضار واما ملكة الاستحصال فيندفع
 المخالفة لكنه غير المتبادر وقد يقال عبارة المحشى ساكتة عن اطلاق
 العلم وما يساوقه على هذه الملكة وعدم اطلاقه وانما بين اطلاق الملكة
 على التهيؤ التام ليكون توطئة على حله عليه فيما سياتى فتأمل واما
 ما قيل ان كلام المحشى يدل على ان اطلاق العلم على الملكة الاولى
 شائع وعلى الثانية قليل وقول الشريف مستفيض مما لا على عدم

اطلاقه على الثانية اصلا وذلك ظ فلا يخفى عليك ما فيه قوله
 مفهوم كلي اه اي مفهوم كلي شامل لكل واحد من تلك الاربعة كما
 يفصح عنه قوله صادق على كل واحد من تلك الاربعة فالكلية معتبرة
 بالقياس الى تلك الاربعة جميعا لا بالقياس الى واحد واحد منها كما ظن
 والا فكان المعاني ثمانية لا خمسة مع انه قد حكم بانها خمسة وايضا
 ياباه قوله ويحتمل ايضا ان يكون ذلك الامر الى قوله وعلى هذا
 فلا تعدد في معناه ثم ان ذلك المفهوم الكلي كمفهوم ما يشهد كمال النفس
 الانسانية في حائبي العلم والعمل فانه مفهوم يصدق على كل
 من المعاني الاربعة المذكورة اولا تأمل قوله جعل بعض تعريفات
 العلوم حدا اسميا لفظ بعض امامتون واما مضاف الى تعريفات العلوم
 ووجه دلالة هذا الجعل على ذلك المعنى هو ان الحد الاسمي ما فصل
 فيه مفهومات اعتبرت وجمعت ووضع اسم المحدود بازائها فالجعل
 المذكور يدل على ان المعرف بتلك التعريفات هو المفهوم فتأمل وجعل
 بعضهم الكلية معتبرة بالقياس الى واحد واحد من المعاني الاربعة ثم
 اعترض على المحشى بان المناسب حذف لفظ كل من قوله مفهوم
 كلي صادق على كل واحد منها لا يهامه ان الكلية معتبرة بالقياس
 الى تلك الاربعة جميعا وهو مما لا يدل عليه جعل تعريفات العلوم
 حدود الاسمية ولم يتفطن ان ذلك الجعل ان دل على تقدير كون الكلية
 معتبرة بالقياس الى واحد واحد دل على تقدير كونها معتبرة بالقياس
 الى الاربعة جميعا ايضا والا فلم يدل على ذلك التقدير ايضا اذ لا فرق
 بين التقديرين في ذلك كما لا يخفى هذا ثم ان جعل المذكور على تقدير
 دلالة انما يدل على اطلاق المساوق على ذلك المفهوم الكلي لا على
 اطلاق لفظ العلم ايضا ولذا قيل لم يظهر اطلاق لفظ العلم على تلك
 المفهومات الكلية مما ذكره اذ الجعل المذكور انما هو في اسماء العلوم
 والمساوقات لا في لفظ العلم فتعميم المحشى للعلم والمساوق ليس بجيد انتهى
 والقول بان لفظ العلم يطلق على كل من العلوم المدونة وكل منها موضوع
 لمفهوم كلي فلفظ العلم يطلق على مفهوم كلي ليس مما يشفي للعليل بل هو

خال عن التحصيل قوله اذا كان الكلى موضوعا له كما يفهم من كلام
 الشريف في حاشية المختصر الا صولى حيث قال حقيقة العلم مسائل
 كثيرة فادراكها بحددها انما يكون بتصور خصوصيات المسائل
 التى هى اجزاؤها وهو متعذر فالمتصور مدلول اسمه المطابق
 وسماء الحقيقى الذى هو طارض للمسائل باعتبار وحدتها فالأخذ
 ان كان تفصيلا له كان حداله بحسب الاسم والا فهو رسم له بحسبه
 واما بالقياس الى حقيقة العلم فرسم انتهى قوله اما اذا كان آلة
 لوضع العلم اى اذا كان المفهوم الكلى آلة لوضع لفظ العلم وما يساوقه
 بازاء كل واحد واحد من تلك الاربعة فالكلية ههنا معتبرة بالقياس
 الى كل واحد واحد لا بالقياس الى الاربعة جميعا والالم يكن المعانى ثمانية
 بل اربعة كما لا يخفى فى الكلام منافية وفى البيان قصور واعلم انه قد يوضع
 اللفظ الشخص بعينه باعتبار امر عام بان يعقل امر مشترك بين شخصات
 سواء كان ذاتيا لها او عرضيا ويجعل آلة للملاحظة تلك الشخصات
 فيصير به تلك الشخصات ملحوظة اجمالا ثم يوضع ويعين هذا اللفظ لتلك
 الشخصات فيكون الوضع عاما والموضوع له خاصا فيحتمل ان يكون
 وضع اسامي العلوم لكل من المعانى الاربعة من هذا القبيل كما يفهم
 من كلام الشريف فى حاشية شرح الشمسية حيث قال لو حظت
 المسائل اجمالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها حاصلة بالفعل
 وبعضها بالقوة قيل قد صرحوا بان الوضع العام للموضوع له الخاص
 امر يضطره تعذر ملاحظة الموضوع له بخصوصه فاما ان يتعذر
 ذلك ههنا فلا احتمال للوضع بملاحظة خصوصه اولا فلا احتمال
 للوضع بملاحظة الامر الكلى اللهم الا ان يكون الاول بعد تحصيل
 المسائل والثانى قبله وانت خير بان هذا الجواب يقتضى ان يكون
 اللفظ موضوعا مرتين لمعنى واحد ثم اقول قد صرح المحشى اولا
 بان العلم وما يساوقه يطلق على ذلك المفهوم الكلى والمنفهم من هذا
 انه لا يطلقان عليه اذ اللفظ لا يطلق على ما هو آلة لوضعه فلا يصح
 ان يكون هذا تفصيلا لما قبله اللهم الا ان يقال هذا ليس تفصيلا لما
 قبله بل كلام مستقل وزيادة للمعنى ولذا فصله عما قبله بتغيير الاسلوب

فتذكر قوله فالمعاني ثمانية قبل بل تسعة بضم ان يكون المفهوم الكلي موضوعا له اقول مقصود المحشى ههنا تعداد المعاني على الاحتمال الثاني فقط فهي ثمانية لا تسعة ولا يمكن الجمع بين الاحتمالين كما لا يخفى ثم اقول كون المعاني على هذا الاحتمال ثمانية محل نظر لانه اما ان يكون وضع اللفظ بازاء كل واحد من المعاني الاربعة بملا حظة كل واحد منها بالذات واما ان يكون ذلك بملا حظة كل واحد منها في ضمن الامر الكلي اذ لا يمكن الجمع بين الملاحظتين كما مر وعلى كل تقدير من التقديرين يكون المعاني اربعة لا ثمانية قوله ويحتمل ايضا ان يكون ذلك الامر الكلي اه الكلية ههنا معتبرا بالقياس الى المعاني الاربعة جميعا بالقياس الى كل واحد واحد منها والا لزم التعدد في المعنى فينسأ في قوله وعلى هذا لا تعدد في معناه فتذكر قوله فلا تعدد في معناه اى في معنى الموضوع له واما المعاني التي وقع الاطلاق عليها فاربعة ان كان لم يقع الاطلاق على المعنى الموضوع له اصلا كما قيل في بعض الالفاظ الموضوعية والافخمسة كما لا يخفى قوله وقد يطلق لفظ الحكمة خاصة اللفظ من سياق الكلام ان معنى خاصة مختصا بين العلم وما يساوقه جميعا فيرد عليه اطلاق العلم في بعض المواد على التصديقات والتصورات واما ما قيل غير الحكمة من المساوق والعلم الواقع في التعريفات لا يطلق عليها فيكذبه ما سيجي من المحشى في الجواب وقيل المعنى مختصا من بين المساوقات فلا يرد ذلك لكنه خلاف اللفظ وقيل الكلام من باب حذف المعطوف اى يطلق لفظ الحكمة وما يساوقه كالعالم بقربنة قوله الا انى لا يبعد ان يراد بالعلم اه وردبانه يحتاج الى تكلف بارد في الاختصاص وانت خير بانه لا يحتاج الى التكلف في الاختصاص اذ يكون المعنى حيثئذ ان الحكمة ولفظ العلم مختصان بهذين الاطلاقين قوله على التصديقات والتصورات قيل اى بخصوصهما فلا يرد ان المعنى الرابع يندرج فيه التصورات والتصديقات قوله وعلى هذا اشارة الى الاطلاق الخاص الشامل للمعنيين كما قيل فان غير الحكمة لا يطلق على التصورات والتصديقات ولا يطلق عليهما مع العمل ايضا فيخرج

الحكمة من بين العلوم بهذين الاطلاقين ويكون متمازا عن غيرها
قوله فنقول يمكن ان يقال اه فيه ان هذا التوجيه مما لا يترتب
على ما فصله اولا اذ لم يبين فيه اطلاق لفظ العلم على الادراك الاعم
بل انما بين اطلاق لفظ الحكمة خاصة عليه ولا يمكن دفع هذا
بما قيل تخصيصه انما هو بالنظر الى المساوقات فقط لا بالنظر اليها
والى العلم جميعا اذ لم يثبت به اطلاق لفظ العلم ايضا عليه كما لا يخفى
ولا بما قيل ان بيان اطلاق لفظ الحكمة على الادراك الاعم اشارة الى
قرينة حل العلم في تعريفها على ذلك الادراك الاعم فانه مردود بان
لوجاز جعل المعرفة قرينة على المعرفة لم يرد على التعريفات الفاسدة شي
لا يمكن تصحيحه بقرينة المعرفة على ان لفظ الحكمة ليس بمختص
بالادراك الاعم بل مشترك بينه وبين سائر المعاني فكيف يصح ان يكون
قرينة على ارادة الادراك الاعم من العلم المذكور في التعريف فتدبر
ومن الغرائب ان القائل المذكور قال بعد ذلك وقوله وعلى هذا يخرج
من بين العلوم بيان لمانع حل العلم على الادراك الاعم مع العمل
وان اطلق لفظ الحكمة عليه ايضا وهل هذا الاتناقض قوله
ولا يخرج شي اه اى لا يخرج عن التعريف المذكور بعد هذه الارادة
شي من التصورات التى لها فرد فى الخارج اى لتصوراتها اما بتقدير
المضاف او باعتبار الاستخدام او بالبناء على القول باتحاد العلم والمعلوم
او على المسامحة مثلا الصورة الحاصلة فى الذهن من الضاحك تصور
ومفهوم الضاحك متصور له فرد فى الخارج كزيد وعمر وغيرهما
وقوله فان كل تصور اه تعليل لعدم الخروج والتصور بمعنى المتصور
اى لان كل متصور له فرد فى الخارج يصدق عليه انه اه قيل فى
هذه الكلية نظر ظ كيف ان بعض المتصورات ذوات اعيان اقول
يمكن ان يقال المراد ان كل متصور كلى له فرد فى الخارج يصدق
عليه انه من احوال الا عيان وتصوره داخل فى الحكمة ولا بأس
بخروج تصورات الا عيان منها اذ لا كمال يعتد به فى تلك التصورات
الجزئية وفى قول المحشى فان كل تصور له فردا شعار بما ذكرنا كما يظهر

بالتأمل وقيل المعنى كل حال متصور له فرد في الخارج فهو من احوال
الاعيان ومنهم من جعل التصور في الموضوعين بمعنى المتصور وقدر
صلة الخروج عن احوال الاعيان فقال المعنى لا يخرج شيء
من التصورات التي لها فرد في الخارج عن احوال الاعيان التي هي
معلوم الحكمة كما لا يخرج نفس التصورات عن نفس الحكمة ولا يخفى
عليك ركاكته وعدم ملايمته للسؤال وبما قررنا الكلام سقط عنه
ما اوردته بعض الاعلام من انه ان اريد بالتصور الذي له فرد
في الخارج المتصور كما وقع في السؤال فظ انه ليس من احوال الاعيان
بل هو من الاعيان وان اريد به نفس التصور سلمنا انه من احوال الاعيان
لكن لانم دخوله في التعريف لانه لم يتعلق به تصور آخر بعد حتى يكون
داخلا فيه لان مجرد الاحوال ليست بحكمة بل الحكمة الا احوال
المتصورة قوله ان في ذلك البحث اه يعني ان الامور العامة في ذلك
الباب محمولات لاموضوعات كما توهمه السائل فلا يخرج المسائل
المذكورة فيه عن التعريف وتفصيله انه ان اريد ان الامور العامة
قد جعلت في ذلك الباب موضوعات فهو موان وان اريد انها جعلت
محمولات ومع هذا يلزم خروج تلك المباحث فلانم اللزوم ضرورة ان
الامور العامة من الاحوال الاعيان فان قلت الممتعات والمعدومات
من الامور العامة وهما ليستا من احوال الاعيان قلت خصصهما بعضهم
بغيرهما كما في شرح المواقف وغيره وذلك كاف في الجواب وبهذا
التقدير اندفع ما اوردته بعض الاعلام ههنا من عدم ملائمة الجواب
للسؤال فلا حاجة الى ما قيل او يقال قال الشريف في حاشية شرح المطالع
اذا جعلت الامور العامة موضوعات في قسمها لم يكن البحث عن احوالها
بحث عن احوال الاعيان بل يجب ان يقال هي الامور العامة محمولات
ثبتت هناك الاعيان مفيدة بما اشترنا اليه من التخصيص انتهى فتأمل
وههنا توجيه آخر وهو ان يقل المعنى ان في باب الامور العامة ادراكنا
التصديقي يتعلق بالامور العامة التي هي من احوال الاعيان وان كانت
موضوعات اذا تصديق له يتعلق بالموضوع ايضا فانه ادراك النسبة

بين الموضوع والمحمول فلا يخرج عن التعريف اذ يصدق عليه انه
 ادراك متعلق باحوال الاعيان واورد على التوجيهين بانه يكون مبنى
 الجواب على الاول جعل الامور العامة محمولات وعلى الثاني جعلها
 من احوال الاعيان لاجل العلم على الادراك الا عم فينا فيه قوله
 الآتى واعلم ان الجواب عن الثلاثة الاول مبنى على حل العلم على الادراك
 الا عم اه بل يتم هذا الجواب بكل التوجيهين على تقدير حل العلم على
 اى معنى من معانيه وقد يقال كل من التوجيهين صحيح وانما الباطل
 قوله الآتى واورد على الاول ايضا بانه يخالف اظاهر عبارات
 القوم وغير ملائم لجعل مباحث الامور العامة من العلم الاعلى وغير
 مرضى المحشى فيما سياتى ويمكن الجواب بان المخالفة للظواهر غير
 مضر للموجهين وعدم الملازمة مع انه ايضا غير مضر واما عدم
 رضى المحشى فلا يناقى ايراده ههنا لدفع الاعتراض ومثله ليس بعزيز
 وههنا توجيه ثالث وهو ان يقال المراد ادراكا التصورى يتعلق بنفس
 الامور العامة التى هى موضوعات فى ضمن التصديق بالمسائل وهى
 بنفسها احوال الاعيان فالعلم بها نفسها علم باحوال الاعيان وقد
 اورد عليه ايضا بان هذا الجواب ح لا يطابق السؤال قال السؤال انما
 هو بخروج باب الامور العامة الذى هو عبارة عن مسائلها لا بخروج
 تصوراتها كيف وح لا يكون النظر الثانى ثانيا بل يكون تكرارا
 مع الاول واللازم من الجواب على هذا التوجيه هو دخول الثانى
 لا الاول قيل الجواب الخامس عن السؤال بالامور العامة هو ان يقال
 بحسبهما استطرادى كما ذهب اليه صاحب المحاكمات فتدبر فى المقام فانه
 قد جعل من المطارحات قوله ادراكا يتعلق بالعدداه قال بعض الاعلام
 هذا الجواب ليس فى مقابلة السؤال بل ليس صحيحا فى نفسه لان العدد
 موضوع علم الحساب والحساب من اقسام الحكمة وموضوع الحكمة لا بد
 وان يكون من الاعيان لا من احوالها والحق فى الجواب ما قاله البعض
 من ان العدد موجود خارجى بزعم الحكماء وقد صرح به الشيخ فى الهيئات
 الشفاء اقول ان وجه الجواب باحد التوجيهات الثلاثة تم المقابلة وعدم

الصحة في نفسه ثم اما الثاني وعلى الثالث فظ واما على الاول فلان جعلهم العدد موضوع علم الحساب يجوز ان يكون مبنيا على المساهلة كما قيل فوضوعه بحسب المال ما يصدق عليه العدد من الاعيان بالمواطاة او الاشتقاق قوله وما قال سيد المحققين من ان البحث اه قاله في حاشية المطالع قبيل بيان الحاجة الى المنطق مجيبا عن السؤال الخامس وعبارته هكذا والبحث عن الوجود الذهني بحث عن احوال الاعيان ايضا من حيث انه هل له نوع آخر اه قال بعض المحشين هناك حاصلة ان الوجود الذهني حال ومحمول على الموجودات العينية بان يثبت لها او سلب عنها اما ابتداء او انتهاء وما لا قوله ففيه بحث اه اقول في بحثه بحث فان مراده قدس سره ان البحث عن الوجود الذهني المقيد المختص بالاعيان بحث عن الموجود الخارجي وداخل في الحكمة كما صرح بذلك في حاشية المطالع عند التفصي عن التفص بخروج الامور العامة ولولا هذا التقييد لورد البحث الذي اوردته على ما ذكره نفسه ايضا في الجواب عن السؤال الثاني لان الامور العامة ليست بمخصوصة بالاعيان بل اعم منها ومن الموجودات الذهنية فلا تكون هي ايضا من الاعراض الذاتية للموجود الخارجي مع انه قد جعلها منها في ذلك الجواب فلولا حفظ التقييد في شيء من الموضوعين لورد البحث على نفسه ايضا ولولا حفظ في كلا الموضوعين لم يرد عليه قدس سره ايضا واما الملا حنظلة في احد الموضوعين دون الاخر فتحكم بحث كما لا يخفى هذا واما البحث عن المطلق كما يشهد به دلائل اثباته حيث اقتصرنا في اكثرها على اثباته للمعدومات ويقويه تصريح البعض به كالسعود الشرواني والميرزا جان هو الشيرازي فيجوز ان يكون استطراد بالتوقف المقيد عليه في توضيح مفهومه وخبره قوله وانما يعرض للماهية نفسها قبل مراده قدس سره ان الوجود الذهني مطلق نوعين عارض الموجود الخارجي وعارض المعدوم والبحث عنه في الحكمة انما هو باعتبار النوع الاول يدل عليه قوله من حيث انه اه واما التعرض لاثبات المطلق فلتوقف ذلك النوع عليه وعلى هذا لا يصح تقرير قوله

فلا يكون من الاعراض الذاتية قوله بل نقول الوجود الخارجي
 اه اقول لا وجه ليراده ههنا بل هو من فضول الكلام على انه
 يخالف ما سلفه من ان الامور العامة من احوال الاعيان فانه يلزم
 على هذا ان لا يكون بعضها منها ويكون البحث عن ذلك البعض
 استطراديا قوله وموقوفا على الوجود الخارجي اه فيه ان الملازمة
 ممة وانما يلزم لو كان الوجود الخارجي من الموجودات الخارجية
 وليس كذلك بل امتيازاه عن معروضه ليس الا في العقل كما في شرح
 المواقف على انه لو تم هذا الدليل لدل على ان الوجود الخارجي ليس
 من الاعراض الغريبة ايضا بل على انه ليس امرا زائدا على الماهية
 مطلقا كما استدل به الاشعري على ذلك وايضا كونه موقوفا على
 الوجود الخارجي مبني على قاعدتهم المشهورة من ان ثبوت الشيء
 للشيء في طرف فرع ثبوت المثبت له في ذلك الطرف وقد قالوا بانها فيما
 عدا الوجود وما يتوقف هو عليه كالامكان وليس هذا تخصيصا
 للقاعدة العقلية بل بيان لعدم شمولها فان الشيء لا يشمل امثال الوجود
 كما يدل عليه قولهم المعدوم ليس بشيء وقولهم الشيئية تساوي
 الوجود مع قولهم بان الوجود والامكان ونحوهما من المعقولات
 الثانية فثبوت الشيء الخارجي مثله فرع ثبوت المثبت له في الخارج
 قوله فيلزم توقف الشيء على نفسه هذا اذا كانت الوجودان الموقوف
 والموقوف عليه عينين واذا كان غيرين فتقل الكلام على الوجود
 السابق فاما ان يتسلسل او يدور او ينتهي الى وجود ليس كذلك
 والكل بط قد بر قوله ولذلك اى لعدم كون الوجود الخارجي
 من الاعراض الذاتية للموجود الخارجي قالوا موضوع العلم اه
 اذ لو كان وجود الموضوع من اعراضه الذاتية لزم ان يكون اثباته
 من المسائل فدل قولهم هذا على ان الوجود ليس من الاعراض
 الذاتية فيه انه يجوز ان لا يكون عدم جعلهم ذلك الاثبات من المسائل
 لعدم كون الوجود من الاعراض الذاتية بل لفساد آخر مثل
 ان التصديق بموضوعية الموضوع وكونه موضوعا انما يكونان بعد

التصديق بوجوده فاثبات وجوده في هذا العلم ينال في التصديق
 بوجوده كما قيل قوله فاندفع الشبه الست تفريع على قوله يمكن
 ان يقال لا يبعد الى قوله فعلى سبيل التبعية قوله مبنى على حمل العلم اه
 يعنى لولا ذلك الحمل لم يتم الجواب عن الاسئلة الثلاثة الاولى وقد عرفت
 انه يتم الجواب عن السؤال الثاني والثالث على كل تقدير معنى من المعاني
 كالبراقى وامام قيل من ان المراد ان الجواب عن الثلاثة الاولى من حيث
 المجموع مبنى على هذا الحمل وذلك صادق فخرج عن المقابلة كما لا يخفى
 مع انه مردود بما قيل من ان منشأ هذا الصديق انما هو مصاحبة الجواب
 عن الاول مع الثانيين كما لا يخفى فلو قلنا ان الجواب عن الاولين او عن
 الاربعة الاولى والخمسة الاولى والستة من حيث المجموع مبنى على هذا
 الحمل لكان صادقا ايضا فلا وجه لتخصيص الثلاثة الاولى كما لا يخفى
 والقول بانه يجوز ان يكون وجه التخصيص مشاركة الثانى والثالث الاول
 فى حاصل الاندفاع كما ستطلع عليه بخلاف البراقى من الست ليس بشئ كما
 لا يخفى قوله او على المعنى الرابع قال بعض الاعلام فى كون الجواب عن
 الاول مبنيا على المعنى الرابع نظرا لان المراد من التصورات المذكورة
 فى المعنى الرابع هى المبادئ التصورية لا مطلقا التصورات انتهى
 يعنى انه لا يتم الجواب عن الاول بحمل العلم على المعنى الرابع اذا المذكور
 فى المعنى الرابع انما هو المبادئ التصورية فلا يدخل فيه سائر التصورات
 التى ليست مبادئ فلا يكون حاسما لمادة المشبهة وبهذا التقرير اندفع
 عنه ما توهمه بعض المحشين وحكم بفساده وقال بعضهم ان المبنى على
 المعنى الرابع انما هو الجواب عن الاول دون الاخيرين انتهى ورده
 ايضا ذلك البعض المتوهم وحكم بفساده فقال اذا حمل العلم على المعنى
 الرابع يكون جوابا عن الاخيرين ايضا بلا مزية اذ يدخلان تحت
 المسائل التى هى جزء من المعنى الرابع واجيب عنه بان المراد ان
 الجواب عن الاخيرين ليس مبنيا وموقوفا على الحمل على المعنى الرابع
 لانه لا يصح الجواب عنهما بالحمل على المعنى الرابع فان كون الشئ
 مبنيا على آخر عبارة من حصوله به وعدم حصوله بدونه فالقائل

استعمله في الجزء الاخير ورده الراد بحمله على الجزء الاول قوله او الخامس
اقول الكلام ههنا كالكلال م في قوله او على المعنى الرابع فان كون
الاجوبة مبنيا على الخامس انما هو باعتبار شموله للمعنى الرابع
قوله اذ تصورات الوجوه اه اى تصورات الاشياء بالوجوه قال بعض
الاعلام المدعى عدم ضرر خروج التصورات من التعريف والدليل
مشعر بدخولها فالاحسن ان يقال لانم خروج جميع التصورات فان
تصورات الوجوه حاصلة في ضمن الاحكام والاطلاع على الحقائق اه
ورد بان المراد انه لا بأس من خروج التصورات عن صراحة التعريف
لدخولها تبعاً في ضمن التصديقات المتعلقة بالاحكام اقول يمكن
ان يقال المراد انه لا بأس بخروج التصورات فانها ليست من الحكمة
اذ تصورات الوجوه تحصل في ضمن الاحكام وتطلب لاجلها فلا كمال
يعتد بها والاطلاع على الحقائق وان كان كما لا يعتد به لكن حصوله
خارج عن الطائفة البشرية فهو ليس من الحكمة او يقال لا بأس
بخروجها عن التعريف فانها وان كانت من الحكمة لكنها ليست
من اجزائها المعتمد بها والتعريف انما هو بالنظر الى الاجزاء
المعتد بها فتأمل قوله ويمكن الجواب عن السابع بان المراد اه قد مر
منه ان الجواب عن الثلاثة الاول مبنى على حل العلم بمعنى الادراك
الاعم او على المعنى الرابع او الخامس ولا يتم الجواب عنها بغير ذلك
وقال ههنا بان الجواب عن السابع بحمل العلم على الملكة اما صراحة
او تضمننا فالمستفاد من كلامه ان الثلاثة الاول تندفع باحد التقادير
الثلاثة والثلاثة التالية بكل تقدير والسابع باحد التقاديرين فينبذ لزوم
احد الامرين اما بقاء بعض المحذورات واما استعمال اللفظ الواحد
في اطلاق واحد في اكثر من معنى واحد كما قيل نعم يمكن ان يقال
يندفع الاسئلة السعة جميعا عند حل العلم على الملكة بمعنى التهيؤ
صراحة او تضمننا اما الاربعة الاخيرة فيبصرح المحشى ههنا وفيما سبق
واما الاول فلان هذه الملكة تعم التصورات ايضا واما الباقيات فلان
مدار اندفاعها انما هو كون الامور العامة والعدد من احوال

الاعيان كما مر فيما سبق لكن الكلام في المستفاد من كلام المحشى فتدبر
 قيل الجواب الحاسم لمادة الشبهة هو ان يقال المراد بالعلم هو الادراك
 الاعم وبالأحوال هو الاحوال المدونة التي وجدها الشارح في تحصيل
 الحكمة مدونة في اول زمانه واما ما زادت عليها من الاحوال بتلاحق
 الافكار فليس علمها شرطاً في كون الحكيم حكيماً ولا في كون ذلك
 المدون حكمة حيثئذ يندفع الانظار السبعة جميعاً انتهى وانت خير
 بانه على هذا يلزم ان تعدد الحكمة ذاتاً ويختلف باختلاف
 الاشخاص بل يلزم التعريف بالمجهول بعدم المعنى عن كونه تكلفاً بارداً
 قوله وان لا يكون المدون حكمة اى متعلق حكمة كما هو المناسب
 لتقرير المحشى فيما سبق وقيل اى بالنظر الى الاطلاق الآخر فان
 اطلاق العلم متناسبة والتفسير بمتعلق حكمة فاسد لان الملكة لها
 تعلق بالمسئلة الواحدة بالعلية والمعلولية فضلاً عن المدون اقول
 ليس بفاسد لان المراد هو متعلق حكمة بتمامه ولا شك ان المدون
 ليس كذلك فضلاً عن المسئلة الواحدة قوله متعلقاً بقوله على
 ماهي عليه اه فيه انه لانسبة لنفس الامر الى قدر الطاقة فلا يجوز
 هذا التعلق الا بانضمام حيثية المعلوماتية فيرجع الى تعلقه بالعلم فلا وجه
 للحكم بتوجه السؤال على احدهما دون الآخر الا ان يقال الكلام
 من قبيل لا عيب فيهم غير ان ضيوفهم تلام بذسيان الاحبة والوطن
 لكن كلمة لوح لا يكون في محزه وقيل تعلقه به باعتبار المطابقة فان المطابقة
 لنفس الامر تعريف بالدليل الصحيح فهذا التقييد باعتبار مراعات صحته
 وانت خير بانه حيثئذ يضار جع الى التعلق بالعلم قوله ولو كان متعلقاً
 بالعلم لا يتوجه فانا نختار ان المراد جميع الاحوال وقوله يلزم ان لا يكون
 شخص حكيماً وان لا يكون المدون حكمة ممنوع اذ العلم حيثئذ يكون
 مفيد بقدر الطاقة البشرية وتقييده يفيد تقييد الاحوال ايضاً
 كما قيل فيكون حاصل المعنى ان الحكمة علم بجميع الاحوال التي احاطت
 بها طاقة البشر فيجوز ان يتصف به كثير من الناس ويكون المدون
 حكمة كما لا يخفى وبهذا التقرير سقط ما قيل لا يجوز ان يراد حيثئذ

جميع الاحوال اذا العالم بقدر الطاقة لا يكون عالما بجميعها بل المراد
 مطلق الاحوال فالحكيم حينئذ هو العالم بالاحوال التي يقدر عليها
 البشر ولا يكون العالم ببعض الاحوال اي بعض كان حكيمًا انتهى
 فتأمل قوله اي على وجه تكون تلك الاعيان يشير الى ان الضمير
 المرفوع راجع الى الاعيان لكن الظاهر رجوعه الى الاحوال
 وان اتحد المأل كما قيل والمراد بالوجه هو ثبوت الاحوال للاعيان
 او انتفاؤها فان كلا منهما صفة يكون الاعيان عليها وقيل
 هو الايجاب او السلب بكيفية اتهم من الكلية والجزئية وغيرهما وفيه نظر
 فتأمل قوله لخراج الجهليات المركبة فانه لا يصدق عليها انها
 علم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر وهذا
 مبني على ان يكون قوله باحوال الاعيان نائبا مناب مفعولي العلم كما هو
 اللفظ واما اذا كان ذلك نائبا مناب مفعوله الاول وكان قوله على ما هي
 عليه نائبا مناب مفعوله الثاني فلا يكون لخراجها ان يصدق على
 الجهليات المركبة ان صاحبها علم الاحوال مطابقا لما في نفس الامر
 كما لا يخفى لكن هذا المعنى غير ظ من لفظ التعريف وركبك في نفسه قوله
 فان العلم شامل لهما اي للجهليات المركبة يندخل جهليات المركبة
 فيما قبل قوله على ما هي عليه في نفس الامر حتى يصح الخراج ودفع
 لتوهم عدم شمول العلم لهما بناء على اصطلاح المتكلمين باستعماله في اليقين
 قوله وليست من الحكمة بيان لكون الجهليات المركبة من الاغيار حتى
 يحسن خروجها عن التعريف ثم ان الحكم بان الجهليات المركبة ليست
 من الحكمة مخالف لتضريرهم بانها منها على انه يلزم ح ان لا يكون
 كثير من المسائل التي اتفقوا على انها من الحكمة منها فان ما لا يكون
 جهلا من كم من مسائلها اقل من القليل واما التوجيه بانها ليست منها
 بحسب الحقيقة ومنها بحسب الزعم والاعتقاد وبانها من حيث انها جهل
 مركب ليست منها من حيث انها متعلقة بالاعيان وباحثة عن احوالها
 منها وبيان الجهليات التي بغير الحكيم ليست منها واما التي هي للحكماء
 فهي منها مع ما في كل منها لا يصلح وهل يصلح العطار ما افسده

الدهر قوله ولا يبعد ان يقال انه غير الا سلوب ولم يقل ولا خراج
 العلوم المتعلقة به اشارة الى نوع بعده اما لما سيذكره من البحث في وجود
 موضوعات تلك العلوم اذ على تقدير عدم موضوعاتها يخرجها
 احوال الاعيان دون هذا القيد واما ما قيل من ان اضافة الاحوال
 الى الاعيان تفيد ان تلك الاحوال مزيد اختصاص بالاعيان والاحوال
 التي باعتبار الاعتبار والواضع ليس لها ذلك الاختصاص بها قوله
 وليست لنفس الا من نسبة اليها وان كانت للواقع نسبة اليها فان نفس
 الامر اخص من الواقع على ما سيجي وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء
 الاعم فلا يلزم ان يكون مسائل تلك العلوم كاذبة كما توهم اذ الصديق
 والكذب انما يعتريان بالنسبة الى الواقع لا بالنسبة الى نفس الامر مع
 ان لزوم الكذب على تقدير التساوي بينهما مما لا يصح لجواز ان يكون
 تلك المسائل لا صادقة ولا كاذبة كالانشائيات بناء على عدم
 النسبة بينهما وبين نفس الامر والواقع قوله هذا اي كون قوله
 على ما هي عليه في نفس الامر مخرج تلك العلوم اذا كان موضوع
 تلك العلوم موجودا في الخارج فانها ح تدخل في قوله علم باحوال اعيان
 الموجودات فتخرج بهذا القول واما اذا لم يكن موضوع تلك العلوم
 موجودا في الخارج فلا يكون هذا القول مخرجها بل هي خارجة ح
 بقيد الاعيان لا بهذا القول اذ لا يصح اخراج المخرج قوله لكن
 في وجودها بحث وفي بحثه بحث لان المراد بالموجود الخارجى ههنا ماهو
 اعم من الموجود في الخارج حقيقة ومن الموجود فيه حكما وامثال الكلمة
 والكلام مما هو ليس قارا الذات في حكم الموجود الخارجى عندهم كما
 صرح به الشريف وغيره والالزم خروج مباحث المتعاقبات كلها كالحركة
 والزمان والافعال عن الحكمة مع انها منها كما صرح حوايه وهذا مراد
 من قال معترضا على المحشى لا يلزم في الوجود الخارجى كون الاجزاء
 قارة ومجتمعة فالامر الذى يوجد اجزاؤه في الخارج متعاقبة بعد ذلك
 موجودا خارجيا وان لم يجتمع الاجزاء وهو الواجب اعتباره ههنا
 لئلا يخرج الحكمة العملية عن التعريف على من قال ان موضوعها

الافعال والاعمال فن اعترض عليه بحمل كلامه على خلاف مراده
 قداتي بامر عجاب ولم يطلع على حقيقة ما اجاب قوله نعم يخرج
 الاحوال اى عن التعريف كما هو الظ من السوق فهو بتقدير المضاف
 اى يخرج علم الاحوال او عن الاحوال الا عيان فهو على ظاهره
 وخروجها عن احوال الاعيان يؤدى الى خروج العلم بها عن التعريف
 كما لا يخفى قوله التى على حرف واحد قيل فيه بحث اذ لا شك ان
 الحرف الواحد ليس آتيا بل هو زمانى لبداية ونهاية فلا يكون
 موجودا فى الخارج ايضا قوله وكذا يخرج به الفقه قيل هذا مبنى
 على نسيانه عن البحث الذى اورده فى العلوم الاصطلاحية فان موضوع
 الفقه افعال المكلفين وهى مما لا يجمع اجزاؤها ورد بان المراد ان خروج
 الفقه مماثل لخروج تلك العلوم حتى فى البحث المذكور فلا غبار فلا تغفل
 قوله اذهى مبنى على وضع الشارع فيه ان الحكمة ايضا مبنية على
 وضع خالق الاشياء فان كون النار حارة مثلا انما هو بجعل الله تعالى اياه
 كذلك حتى لو جعلها باردة لكانت باردة فان قلت الحكمة ليست
 كذلك بزعمهم قلت الفقه ايضا ليس كذلك عند القائلين بالحسن
 والقيح العقلين فافهم قوله ولا يخفى عليك اذ اعترض على التعريف
 بانه يخرج عنه قوله على ما هى عليه فى نفس الامر اكثر القضايا
 المذكورة فى الحكمة العملية مع انها منها بقرينة ذكرهم فيها واجيب
 عنه بان بحثهم عن تلك القضايا بزعيمهم انها كذلك فى نفس الامر
 ولا يضر عدم المطابقة لها فان المطابقة انما تلزم بقدر الطاقة
 فالبحث عنها بحث عن الاعيان على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر
 الطاقة فلا تخرج عن التعريف وقد عرفت فيما سبق ان المطابقة
 لنفس الامر فى الحقيقة من مسائل الحكمة اقل قليل وبانه لم يمكن
 انظر الحكماء كثرة مدخل فى العملية كما سبشير اليه المحشى لم يبال
 بخروج تلك المسائل عن التعريف وقد يجاب عنه ايضا بان تلك
 المسائل استطرادية او تبعية فتدبر قوله والجواب ان المراد اذ حاصله
 اختيار الشق الثالث من التردد ودفع لمحذوره الذى هو ان لاحدله

اى لانتم انه لا حد له بل حصول الانتقال من المقدمات الى النتيجة في الشكل
 الاول حده لا يقال يلزم على هذا الجواب ان لا يكون صاحب القوة
 القدسية حكيماً لاننا نقول المراد ان هذا القدر كاف في كون العلم حكمة
 وصاحبه حكيماً ولا ينافيه الزيادة كما في صاحب القوة القدسية بل كونه حكيماً
 بالطريق الاولى ولك ان تجعله اختيار الشق الرابع وقد يجاب عن اصل
 السؤال بان المراد طاقة الانسان الذي بذل طاقته في تحصيل الحكمة
 وصح اطلاق اسم الحكيم على صاحبه باعتبار ذلك اعم من ان يكون
 في غاية الكمال او في نهاية البلادة او في الاوساط وانت خير بان
 في التعريف ح شائبة دور واعترض عليه ايضا بانه يلزم ح ان لا يكون
 الحكيم حكيماً ما لم يصرف طاقته مدة عمره مع انه قد روى عن بعضهم
 انه صرف اوقاته في الوزارة ونحوها ويمكن ان يجاب عنه بان صرف
 الطاقة لا يستدعي استيعاب العمر بل صرفها الى ان يحصل العلم في كل
 باب من ابواب الحكمة بمسائل يقتدر بها على استخراج العلم بمسائل
 من المطالب متى شاء كاف فيه قوله بل هم مصرحون باسناد
 جميع الاشياء الى الله تعالى فيه ان ادعاء هذا التصريح يحتاج الى
 نقل منهم صريح كيف وان قول العلماء من المتكلمين العظماء مصرحون
 بان مذهب الحكماء اثبات الوسطة بلا شك منهم ولا افتراء ومصرحون
 على رد ذلك بتكذيب واملاء ولو كان هذا التصريح من الحكماء كان
 تصريحهم هذا افتراء وضعهم في الرد مجرد تعصب اورياء وهم عن ذلك
 برآء وما نقله من شرح الاشارات للتأيد فهو مثله فهل من مزيد كيف
 وقد رده كثير من العلماء بانه كذب وافتراء على الحكماء مع ان ذلك
 التصريح من الحكماء يخالف ما اسسوا وبنوا عليه رؤس مسائلهم
 بحيث لا يتم استدلالهم في مسائلهم الا باثبات الوسائط المؤثرة
 كما يشهد به النظر في مواضعه المتكررة قوله قال المحقق اه الظاهر
 استدلال على تصريحهم باسناد الجميع الى الله تعالى ولعل موضع
 الاستشهاد هو قوله فان الكل متفقون في صدور الكل منه جل جلاله
 وانت خير بانه لا يدل على تصريحهم بذلك بل هو مجرد ادعاء بان

مذهبهم ذلك وهو لا يفيد شيئاً مع كثرة القائلين بأن مذهبهم اثبات
الوسائط المؤثرة قوله ولا يبعد أن يقال أنه اعتراض أما على ما يفهم من
قوله أما الأفعال والأعمال أنه من أن المبحوث عنه في الحكمة العملية ليس
إلا الأفعال والأعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا بأن الأمر ليس
كذلك إذ يبحث في علم تهذيب الأخلاق أنه وأما على التعريف المستفاد
من التقسيم للحكمة العملية أو علم التهذيب بأنه غير جامع لأفراده وعلى
كل تقدير الأولى تأخيره إلى قوله ويسمى حكمة عملية بل إلى قوله ويسمى
تهذيب الأخلاق كما لا يخفى قوله قد يبحث أنه إشارة إلى قياس من الشكل
الأول تقريره المبحوث عنه في علم تهذيب الأخلاق هو الأخلاق
والممكنات ولا شيء من الأخلاق والممكنات بأفعال وأعمال وجودها
بقدرتنا واختيارنا فلا شيء من المبحوث عنه في ذلك العلم بأفعال
وأعمال كذلك وإذا كان الأمر كذلك فلا يصح أن يقال أنه يبحث
فيها عن الأمور التي هي وقوله لأن الأخلاق أنه إشارة إلى دليل
الكبرى فالأولى تقديمه على قوله فكيف كما قيل قوله والجواب
أن كون الأخلاق أنه حاصلة أنه إن أردتم بقولكم الأخلاق أمور
جبلية غير اختيارية أنها كذلك عند البعض فهو مسلم لكنه غير مضر
لأن الكلام ليس مبنياً على مذهب ذلك البعض بل هو مبنى
على مذهب آخر وإن أردتم أنها كذلك عند الكل فكلية القضية
ممة فإن قلتم لنا دلائل على ذلك وهو أن الأخلاق عندنا تابعة للمزاج أنه
قلنا ذلك أيضاً ممنوع كيف أن المزاج عندهم امتداد (وحاصله أن
المزاج نوعان غير كسبي وهو الامتداد المطلق وكسبي وهو ما وقع
بين طرفي ذلك الامتداد فالتابع على الأول غير كسبي وأما التابع
على الثاني فهو كسبي والمبحوث عنه في علم التهذيب هو الأخلاق
التابعة للثاني الكسبي والقول المذكور مبنى على الأول ففي الكلام
نوع قلق كما قال بعض الأفاضل فإن أوله يدل على أن في الأخلاق
مذهبين الاختيار والاضطرار والذاهب أحدهما لا يقول بالآخر
وآخره صريح في أن القائل بأحدهما قائل بالآخر أيضاً ولا يندفع

هذا بما قيل قوله وما قيل اه جواب مع قطع النظر عن اختيار
 احد المذهبين بعينه دون الاخرى كما لا يخفى (وقيل في دفعه ان حاصل
 الجواب هو ان كون الاخلاق امورا جبلية على الاطلاق مذهب
 بعضهم واما مذهب جمهورهم فهو التابع منها لعرض المزاج جبلي
 والتابع منها للراتب اختياري فظاهر تسليم المقدمة الاولى مطلقا
 ومنع اطلاق الثانية انتهى فتدبر قوله مطلقا اي غير مقيد بمرتبة
 من المراتب بل المجموع من حيث هو مثلا حرارة نوع الانسان لا تزيد
 على عشرين ولا تنقص من عشرة بل تتردد بينهما حتى اذا زادت
 على العشرين لم يكن المخرج انسانا بل اسدا واذا نقصت من العشرة
 لم يكن انسانا بل اربيا فيتبع لهذا الامتداد نوع من الشجاعة يصدق
 على كل واحد من شجاعة المراتب فهذا النوع من الشجاعة
 لا يتغير لعدم امكان تغير متبوعه الذي هو الامتداد المسمى بعرض
 المزاج واما الشجاعة التابعة لمرتبة معينة من مراتب ما بين طرفي
 ذلك الامتداد فتغير لا مكان تغير متبوعه باستعمال بعض الاغذية
 والادوية هكذا قيل قوله من الحيثية المذكورة رددت بين حيثية
 التأدي وبين حيثية الوجود بقدرتنا ورد بان الثاني مستفاد من
 اضافة الاعمال الى ضمير المتكلم في قوله اعمالنا واجيب بانه لو استفيد
 الثاني من تلك الاضافة لاستفيد من قولنا انفسنا الناطق ان النفس
 بقدرتنا واختيارنا وهو باطل وانت خير بان الاستفادة من اعمالنا
 لا ينشأ في عدم الاستفادة من انفسنا لجواز ان يكون تضاف مدخل
 في احدهما للاستفادة وفي الاخر لعدم الاستفادة كما لا يخفى على
 من تأمل قوله باعتبار الاعمال والافعال اشارة الى الحيثية المعبرة
 في موضوعها اي النفس الناطقة من حيث انها تصدر عنها الاعمال
 والافعال لا الى الاعراض الذاتية قوله وتمسكوا بها اي بموضوعية
 النفس الناطقة ثم انه من قبيل عطف العلة على المعلول كما قيل اي
 ان موضوعها تلك لانهم تمسكوا بموضوعيتها لها في اثبات شرفها
 وما قيل ان الشرافة بان قالوا هي شريفة لان موضوعها النفس

الناطقة وهي شريفة مدعى وكونها موضوعا دليل عليه فكيف
 يكون من قيل عطف العلة على المعلول بل هو عطف على مقدر
 كما قالوا فغلط ناش عن عدم فهم المقال وحاصل الاعتراض ان موضوع
 الحكمة العملية هو نفس الناطقة عندهم والمفهوم من عبارة الشارح
 يخالفه قوله وظاهر ان النفس اه جواب عن سؤال مقدر كأنه
 قيل لا مخالفة بين المفهوم من العبارة وبين موضوعية النفس الناطقة
 فان النفس الناطقة من اعمالنا فاجاب بان النفس الناطقة ليست من اعمالنا
 وهو ظاهر ولو سلم ذلك فلانسلم انها من اعمالنا التي وجودها بقدرتنا
 اه اذ ظاهر ان النفس الناطقة ليست اه قوله بناء على الخلاف
 بينهم اشارة الى دفع المحذور من المخالفة المذكورة كما ان قوله ويمكن
 ان يقال ايضا اه اشارة الى رد قوله اذ ظاهر ان النفس اه قيل هذا
 الخلاف شائع فيما بينهم وصرح به كثير من الموثوقين فالتصديق باللهم
 ليس بجيد اقول لا منافاة بين ثبوت الخلاف وشيوعه وبين التصديق
 بما يشعره بضعف ذلك البناء لجواز ان يكون هناك ضعف آخر كبناء
 الكلام على احد المذهبين دون ان يأتي بعبارة متناولة لكلا المذهبين
 كما فعله شارح حكمة العين وكقوة القول بموضوعية النفس الناطقة
 وضعف القول بموضوعية الافعال والاعمال على ان التصديق بكلمة
 اللهم قد يكون اشارة الى القوة كما لا يخفى على من تتبع موارد
 الاستعمال وقيل شيوع الخلاف فيما بينهم وثبوته ممنوع كما يشير اليه
 قول المحشى في السؤال وتمسكوا حيث اتى بضمير الجمع المشعر بالاتفاق
 وبلغظ التمسك اذا الغالب فيه ان يكون بالتفق عليه وانت خير بانه
 ليس بشيء فان المسئلة من الاستقرايات والتمسك بتمسكوا مما لا يفيد
 قوله بتلك الاحوال الظاهر بتلك الافعال والاعمال التي وجودها
 بقدرتنا ولا شك بتلك الحيثية وجودها بقدرتنا واختيارنا
 قوله ولا شك انها اه فيه شك لان النفس الناطقة وان اتصفت بتلك
 الاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا ليس وجودها بقدرتنا
 واختيارنا غاية الامر ان وجود تلك الاعمال بقدرتنا واختيارنا

ولا يلزم منه كون وجود النفس المتصفة بهما ايضا بقدرتنا واختيارنا
ولو سلم ذلك فلا يتجسم مادة الاشكال لان النفس الناطقة ليست من
افعالنا واعمالنا ولو من تلك الحيثية واجيب عنه عن الاول بان النفس
الناطققة مقيدة بالا تصاف الذي هو بقدرتنا فيصدق على المجموع
من حيث هو مجموع انه بقدرتنا وايضا ههنا مركب احد جزئية
النفس والاخر لا تصاف فيصدق على الكل انه بقدرتنا ورد بان الاول
مجازي والثاني توهم لان المركب من المقدور وغير المقدور غير مقدور لما
اشتهر من ان المركب من الداخل والخارج خارج واجيب عنه ايضا
بان النفس الناطقة حادثة بحدوث البدن كما هو المختار وهو مما بقدرتنا
واختيارنا مدخل فيه لما ان حصولها بازد واج ابوين ورد
بان المراد ان نوعها ليس منه بناء على ماسيجي من ان النوع انما يكون
مقدورا اذا كان جميع افراده كذلك ولبس بدن آدم عليه السلام
بما وجوده بقدره نوع الانسان ورد بانه لا يتشبه على ما ذهب اليه
الحكماء من قدم نوع الانسان واجيب عن الثاني بان المراد بالافعال
هو الآثار لا المعنى المصدرى ولا شك ان النفس الناطقة اثر حاصل
من ازدواج الابوين كما مر فتأمل قوله وقد يقال اعتراض اما
على ما يفهم من قوله والعلم باحوال الثاني يسمى حكمة نظرية من ان
موضوع الحكمة النظرية غير الافعال والاعمال التي وجودها
بقدرتنا واختيارنا من الاعيان بانه لبس الامر كذلك واما على ما يستفاد
منه من التعريف للحكمة النظرية بانه ليس جامعاً للأفراد واما
ما قيل انه اعتراض على كلا التعريفين المستفاد من الحكمة العملية
والحكمة النظرية بان الاول غير مانع والثاني غير جامع فلبس بشيء
لان تعريف الحكمة العملية ليس بمنقضى بتلك المباحث لخروجها
بقيد التأدية الى الصلاحين كما قيل قوله عن بعض الاحوال المراد بها
الافعال والاعمال كما هو مقتضى سوق الكلام قوله اي التي وجودها
ا تفسير للاحوال قوله واجيب بان المراد بالاعيان اه اعتراض
عليه بعض الاعلام بان النوع انما يوجد في ضمن فرد فاذا كان الفرد

٤ وذلك لان قيد التأدية الى

الصلا حين ليس مذكورا
في القسم المثبت حتى يكون
المذكورات في الحكمة
النظرية خارجة عنه فتدخل
في القسم المنفي وانما هو
مذكور في التسمية

٧ ولذا اعترض (المعترض
والجيب محي الدين)
بان العلم المتعلق بتلك الافعال
لا من تلك الحثية يصدق
عليه تعريف الحكمة مع
انه غير داخل في شيء
من الاقسام لظهور عدم
دخوله في الحكمة النظرية
واذا قيدت الاحوال بالحثية
المذكورة خرج عن العملية
ايضا واجيب بان العلم
بالاحوال المذكورة لا من
تلك الحثية غير داخل
في القسم كما نقل عن الشارح
في الهامش فعدم دخوله
في شيء من الاقسام مما لا قدح
فيه اذ المراد من القسم
هو العلم الذي يحصل للنفس
فيه كمال يعتد به ولا شك ان العلم
بالاحوال المذكورة لا من تلك
الحثية مما لا يحصل به الكمال
المذكور كالعلم باحوال

مقدورا كان النوع مقدورا في ضمن هذا الفرد اقول ما يوجد في ضمن
فرد ليس الاحصاء من النوع والنوع انما يوجد في ضمن جميع الافراد
كما صرح به الشريف في بحث العلة والمعلول من حاشية التجريد حيث قال
وجود النوع هو وجودات افراده لا وجود فرد منها فثبت ان النوع
لا يكون مقدورا الا اذا كان جميع افراده كذلك اذ النوع لا يوجد الا
في ضمن جميع افراده وبما ذكرنا قد استغنيت عما قيل في توجيه الجواب
من ان المتبادر من اتصاف الانواع بقدرتنا ان لا يتصف بعدم
قدرتنا ايضا وهذا انما يصدق اذا كان جميع افراد تلك الانواع
مقدورا لنا اذ لو كان بعض الافراد غير مقدور لنا اتصفت تلك
الانواع بكونها غير مقدورة لنا ايضا ثم انه قال المعترض المذكور
ويمكن الجواب عن اصل الايراد بان قيد من حيث انه يؤدي
الى صلاح المعاش والمعاد اخرج المذكورات في الحكمة النظرية
عن تعريف الحكمة العملية فلا محذور انتهى وفيه (ان خروجها
عن تعريف الحكمة العملية لا يوجب دخولها في تعريف الحكمة
النظرية فالمحذور باق وما قيل من ان التقسيم لما كان دأرا بين الاثبات
والنفي فالتحارج من المثبت داخل في المنفي فخرجها عن احد
التعريفين دخول في الاخر غفلة عن التقسيم والتعريف فان المادة
المذكورة داخلية في القسم المثبت لا خارجة عنه حتى تدخل في القسم
المنفي وقد يقال يمكن الجواب عن اصل الايراد بان يقال تلك الامور
المقدورة واقعة في الحكمة النظرية بالمحمولية لا بالموضوعية على قياس
ما ذكر في ادخال باب الامور العامة في تعريف الحكمة فتذكر قيل
هذا هو الاولى في الجواب ورد بانه لا صحة له فضلا عن الاولوية
لانهم يبحثون عن احوال المذكورات في الحكمة النظرية على انها
موضوعات لا محمولات على ما يشهد به الرجوع الى محله قوله ولا يخفى
على المتتبع ان الظاهر انه اعترض على تعريف الحكمة العملية بانه غير
جامع لافراده لان المفهوم منها انها باحثة عماله دخل في صلاح المعاش
والمعاد معا لان الواو للجمع قيل اجيب عنه بان الواو بمعنى او وهو غير

٤ قوله وفي معرفة احوالها فائدة اه فانه يحصل به اكتمال القوة النظرية بتحصيل ما في نفس الامر وليس
المق من الحكمة النظرية الا
(٣٤)

هذا لا يقال تلك الافعال
جزئيات متغيرة متبدلة ولا كمال
يعتد به في معرفة احوالها
كما صرحوا به لا نأقول
الكلام في كلياتها لاجزئياتها
كما لا يخفى

٣ قوله لاسترة فيه كيف
انهم يبحثون عن المعدومات
لتكميل القوة النظرية مع انه
لا فائدة معتد بها في ادراك
احوالها قال الدواني لا كمال
معتد به في ادراك احوال
المعدومات من حيث هي
معدومة بل ليس لها احوال
من تلك الحيثية لكن ادراك
احوالها من حيث انها
موجودات ذهنية او من
حيث انها او وجدت
في الخارج لكانت كذا كمال
يعتد به كيف كثير من المسائل
الرياضية مما لا وجود
لموضوعها في الخارج اصلا
اتتهى

٦ وهذا سقط ما ارتكبه البعض
من ان افعالنا بدون تلك
الحيثية غيرة اخلة في الاعيان
الواقع موضوعا في الحكمة
وان كانت داخلية في مطلق
لا عيان اذا الافعال بدون
تلك الحيثية لم يقع موضوعات
لمسائل الحكمة مع انه يكذبه ما سبق من المحشى انه يبحث عن بعضها في الحكمة النظرية كالمكان
والحركة والوضع والفعل

عزيز حتى جاء في كلامه تعالى نحو * مثني وثلاث ورباع * ورد بانه يلزم
ارتكاب المجاز مع عدم ظهور القرينة وقيل ويمكن الجواب بان
العطف مقدم على الربط تأمل قوله ليس كثير من مسائل الحكمة
فيه ان الكلام في تأدية موضوعات الحكمة العملية لا في تأدية
مسائلها فالحق ان يقال ليس كثير من موضوعات مسائل الحكمة
العملية اه وكذا الكلام فيما ذكره في الجواب فتأمل قوله والحق
ان الحكمة اه الظ انه جواب عن الاعتراض المذكور ففيه ان الحيثية
المذكورة قيد للموضوع لا بيان للاعراض الذاتية فلا يفيد كون
الحكمة العملية عبارة عن مجموع المسائل التي جميعها مؤدية الى
الصلاحين بل لابد ان يكون كلا الصلاحين حاصلين في كل واحد
من المسائل حتى يصدق عليه انه يبحث عن حال عمل يؤدى الى
الصلاحين واما ما قيل من ان التأدية اعم مما هو بالواسطة فايؤدى
الى صلاح المعاش فقط بالذات يؤدى الى صلاح المعاد بالعرض
فليس بتمام كما لا يخفى قوله ولما لم يكن اه جواب سؤال مقدر تقرير
السؤال ان تقسيم الحكمة الى الحكمتين غير حاصر لان المقسم اعنى
الحكمة متناول للعلم باحوال الافعال والاعمال التي وجودها بقدرتنا
واختيارنا لا من حيث يؤدى الى الصلاحين ولم يتناولها الاقسام اعنى
الحكمتين اما النظرية فقط واما العملية فلكونها مقيدة بالحيثية المذكورة
وحاصل الجواب ان المقسم ايضا لم يتناوله لانه ساقط عن الاعتبار
لعدم الفائدة المعتد بها فيه وفيه نظر لان افعالنا بدون الحيثية المذكورة
من جملة الاعيان وفي معرفة ٤ احوالها فائدة معتد بها وان لم يكن
في احداث تلك الافعال فائدة معتد بها وذلك لاسترة ٣ فيه فكيف
يصح ان يقال ٦ ان البحث عنها بدون تلك الحيثية ساقط عن الاعتبار
لعدم الفائدة المعتد بها فيه وغير داخل في المقسم الذي هو مطلق الحكمة
وقد يقال قوله من حيث يؤدى اه ليس قيد للموضوع بل هو علة للتسمية
بالحكمة العملية متعلقا بقوله يسمى حكمة عملية وفيه ايضا مع كونه
تكلفا باردا كما قيل لا يصلح التأدية المذكورة علة للتسمية بالعملية

(بل)

ما سبق من المحشى انه يبحث عن بعضها في الحكمة النظرية كالمكان

منه

٣ كما سيذكره المحشي وقد اعترف به القائل المذكور نصر الله ايضا حيث قال المق الاول في الحكمة العملية هي
الاعمال لا الادراكات

(٣٥)

المتعلقة بها فانها مقصود ثان
فنسب المباحث الى ما هو
المقصود الاول منها قسيت
بالحكمة العملية منه

٩ ولذلك قال المحشي حيدر
لا يذهب عليك ان هذا
من سؤال البحث فان اولا
في كلام الشيخ بمعنى ما يقصد
حصوله في اول الامر كما يدل
عليه جعله العمل غاية
لحصوله ومعلوم ان المق
بالذات من الشيء هو غايته
وغرضه ان كان ذاتا غاية
وغرض وح لا منافات
لان مراد القائل ان العمل
مق بالذات وهو يجامع
مع كون النظر والعلم مقصودا
منه اولا اي من اول الامر
على انه لو كان مراد الشيخ
ان العمل مق بالذات لم يكن
منافيا له ما ذكره القائل
لجواز ان يكون مراده كون
العمل مقصودا بالتبع فانه يتم
وجه الشمسية بهذا القدر
ايضا فعمل المحشي حل كون
العمل مقصودا من اول
في كلام القائل على معنى
ارادة الشيخ من كون النظر
مقصودا منه وهل هذا

بل العلة هي كونها باحثة عن احوال العمل وقد يقال ٣ ايضا كما
لا يجب ان يبحث في الحكمة عن كل قسم من الاعيان بخصوصه لا يجب
ان يبحث فيها من كل حيثية بل اذا بحث عن قسم منها في قسم من الحكمة
من حيث لا يجب ان يبحث عنه بخصوصه في قسم آخر من حيثية
تقابل الحيثية الاولى كيف والا جسام الطبيعية موضوع الطبيعى
من حيث استعداد الحركة والسكون وهي من غير هذه الحيثية لم تقع
موضوعا لشيء من اقسام الحكمة وفيه ايضا ما مر من ان في المعرفة
بدون تلك الحيثية كمال معتد به وفيه ايضا ان الكلام في التقسيم بانه
قد خرج عن الاقسام بعض ما دخل في المقسم وفي القول المذكور
اعتراف بالخروج من الاقسام من غير تعرض للسد خول في المقسم
ولا يخفى انه مما لا يفيد شيئا اقول لا يبعد ان يقال ليس قول الشارح
تقسيم الحكمة بل هو بيان لبعض اقسامها الذي وقع عليه التدوين
وسمى باسم خاص بعد تعريفها بتعريف شامل لجميع الاقسام او يقال
انه تقسيم استقرائي بالنسبة الى افرادها المتحققة بالتدوين وما ذكر غير
معلوم التحقق كذلك وعلى كلا التقديرين لا غبار عليه هذا ما سنحلى
في هذا المقام والعلم عند الملاك العلامة قوله ولا يخفى ما فيه اتفق
المحشون على ان المراد بما فيه هو المناقات بين قول القائل وبين
تصريح الشيخ ثم اختلفوا في وجه المناقات فقال اكثرهم هو ان المنفهم
من كلام القائل ان العمل مقصود اولا وبالذات من الحكمة العملية
ومد لول كلام الشيخ انه مقصود منها ثانيا وبالعرض ثم اعترض على
المحشي ٩ بان اولا وثانيا في كلام الشيخ ليس بمعنى اولا وبالذات وثانيا
وبالعرض بل بمعنى متقدما ومتأخرا كما ينادى عليه قوله فان غاية حصوله
العمل لانا نعلم حتى نعمل وانت خير بان كلام القائل انما يدل على
العمل مقصود من الحكمة العملية واما ان مقصوديته اولا وبالذات او ثانيا
وبالعرض فهو ساكت عنه وايضا كلام الشيخ نص في ان مقصودية
العمل منها متأخرا في الحصول ولاد لالته قطعا على انه مقصود
منها ثانيا وبالعرض فكيف يعترض الفاضل المحشي على القائل

الا من قبيل حل الكلام على معنى ليظهر فساد من غير ضرورة انتهى

يحمّله على خلاف مدلوله وهل يليق ذلك بطوره وفضله ولذلك
عدل عنه بعضهم وقال وجه المناطات ان كلام القائل يشعر بان
المق من الحكمة العملية هو العمل منفردا وكلام الشيخ صريح في ان
المق منها شيان اثنان النظر والعمل وانت خير بانه لا يليق بطور
المحشى ايضا ان يعترض على القائل بحمل كلامه على الحصر بمجرد
اشعار لفظه بذلك مع وضوح قصده وتوضيحه ذكره العمل فقط
بكونه هو المدار لوجه التسمية ويحكم بان ما ذكره في وجه التسمية
غير مناسب وبتركه بالكلية بل اللايق بحاله ان يأخذ من كلامه وجهها
مناسب لما صرح به الشيخ كان يقول فالمناسب ان يقال فنسب الثاني
الى النظر لانه المق منه ونسب الاول الى العمل وان كان المق منه هو النظر
والعمل تميزا كما قيل (وقال بعضهم وجه المناطات هو ان اللفظ من كلام
الشيخ ان كلاما من النظر والعمل مقصود لذاته لان الاول انما يقصد
لكونه مبدءا للثاني وبه يندفع اعتراض ارباب الحواشي على الفاضل
المحشى) ولا يخفى عليك ان هذا ايضا انما يتم اذا ثبت ان اللفظ من كلام
الشيخ ما ذكره وكان اللفظ من كلام القائل ما ينافيه بان يكون اللفظ
منه ان النظر ليس مقصودا لذاته بل هو مقى لكونه مبدءا للعمل وكلاهما
ظ المنع هذا ثم اقول يحتمل ان يكون مراد المحشى بما فيه انه يلزم على
ما ذكره القائل ان يكون النسبة في احد القسمين الى المق ثانيا وفي الاخر
الى المق اولا بناء على ما صرح به الشيخ فلا يكون النسبة في كلام
القسمين على نسق واحد والمناسب ان تكون كذلك ويحتمل ايضا
ان يكون مراده انه يلزم ان يكون النسبة في الاول الى احد المقصودين
والمناسب ان تكون الى كلا المقصودين دفعا للترجيح بلا مرجح او انه
يلزم الترجيح بلا مرجح حيث نسب الى المق ثانيا مع ان المناسب
ان ينسب الى المق اولا لاوليته لكن يرد على هذا الاحتمالات ايضا
انه لا فرق بين ما ذكره القائل وبين ما اختاره في الوجوه ٩ المذكورة المؤدية
الى عدم المناسبة كما لا يخفى على الناظر فالحكم على الاول بعدم المناسبة
وعلى الثاني بالمناسبة تحكم بحث على انه يلزم على ما اختاره كون

٩ من عدم كون النسبة
على نسق واحد وعدم
كونها الى كلا المقصودين
وعدم كونها الى المسمى

اولا

النسبة في كلا القسمين الى متعلق المقابل الى متعلق متعلقه وعلى ما ذكره القائل تكون الى المتعلق نفسه فهذا انسب مما اختاره وايضا يرد على الاخيرين انه انما يلزم الستر جميع بلا مرجح ان كان كلا المقصودين مقصودا بالذات وذلك مما قوله فالتناسب ان يقال اه لا يخفى عليك ان هذا لا يتفرع ٣ على ما قبله فالاولى ترك حرف التفرع اوتيان ما هو المناسب المتفرع عليه كما اشيرنا اليه فيما مر انما قوله فالاولى اي الحكمة النظرية ينسب الى الاول بمعنى القوة النظرية والثاني اي الحكمة العملية ينسب الى الثاني بمعنى القوة العملية والتذكير باعتبار العلم والامر كما قيل ٧ وفيه انه يلزم حيث ان يكون المنسوب اليه ماضيف اليه المتعلق اعني التكميل بل ما هو صفة ولا يخفى بعده لا سيما بالنسبة الى ما اختاره القائل فان المنسوب اليه فيما اختاره نفس المتعلق لاشئ من متعلقاته ولا يندفع هذا بما قيل من انه من قبيل نسبة المكمل بالكسر الى المكمل بالفتح اذ المكمل بالفتح انما هو القوة ولان نسبة اليها كما لا يخفى ويرد عليه ايضا ٨ ان القياس حيث ان النظرية والعملية باليائين فيحتاج الى ان يقال حذف احدي باثني النسبة لتخفيف كما قيل في الاشعري المنسوب الى ابي موسى الاشعري وقد اوردته عليه ايضا بانه يستلزم الدور واجيب بانه لا يستلزمه لان المنسوب هو الحكمة بمعنى المسائل او تصديقاتها او ملكتها والنظر الذي نسبت القوة اليه هو النظر بمعنى الفكر من قبيل نسبة السبب الى المسبب لا الحكمة بمعنى من المعاني المذكورة فتأمل قوله ولا يبعد ان يقال هذه العبارة تشعر بان في هذا الوجه ايضا نوع بعد ولذا قيل ليس فيه شئ خلا خلاو نظيرها عن نظير وجه تسميتها قوله ان البحث فيها عن الاعمال فيكون من قبيل نسبة العلم الى موضوعه لا من قبيل نسبة الكل الى الجزء كما قيل لان جزء العلم حقيقة هو المسائل كذا قيل وقيل ان كانت الحكمة العملية بمعنى مجموع المسائل والمبادئ والموضوعات كان من قبيل النسبة الى الجزء والافكانت من قبيل نسبة المتعلق الى المتعلق فتأمل قوله اولان النظريات اه الظاهر ان المراد بالنظريات ما هو

٣ اللهم الا ان يقال تقدير الكلام ان التزام عدم المناسبة فالتناسب حيث ان يلتزم هذا ويقال لما كان اه فتأمل

٧ قاسم

٨ كما اوردته عليه المحشي الطرطوسي والحيدر

مقابل البديهيات كما قيل والتركيب من قبيل مسألة الكحل اى لان
 النظريات فى الحكمة النظرية اكثر واقوى منهسا فى الحكمة العملية
 وليست كلمة من تفضيلية فلا يرد عليه ان فى هذا نوع مخالفة لما سبق
 من ان العمل لا يدخل له فى النظرية لكن يرد عليه انه يلزم ان يكون
 المسائل النظرية المذكورة فيها اكثر من المسائل النظرية المذكورة
 فى الحكمة العملية وذلك غير بين ولا مبين واما ما قيل من ان مسائل
 النظرية كلها نظريات واما مسائل العملية فبعضها ظنيات فليس بشئ
 اذ الظنية لا ينسب فى النظرية وكذا الكلام فى الاقواوية واما ما قيل
 من ان مسائل النظرية يقينية بخلاف مسائل العملية فان اكثرها
 مشهورات يتفق عليها الجمهور فليس بشئ ايضا لان الكلام
 ههنا فى اقواوية كونها نظرية محتاجة الى الدليل لافى نتائجها
 فى نفسها وكونها يقينية انما يفيد الثانى دون الاول كما لا يخفى
 قوله لا يقال يبحث اه حاصله ان التقسيم غير صحيح لا ستلزامه
 الفساد وهو ان يكون الشئ جزء لجزءه قوله التى اصولها الحكمة
 اورد عليه بانه لا يلزم من البحث عن الفروع التى اصولها هذه
 البحث عن اصولها فانفريع غير صحيح واجيب بان اضافة الاصول
 الى ضمير الفضائل بمعنى فى ورد بان تلك الاضافة انما تكون فى اضافة
 المصدر الى الظرف وههنا ليس كذلك بل الجواب ان يقال هذا من
 قبيل توضيح الكل بالجزء وحاصله ان الاضافة من قبيل اضافة الجزء
 الى الكل لا دنى ملايسة فيرجع الى ان يقال يبحث فيه عن الفضائل
 التى الاصول منها الحكمة اه قوله فيلزم ان يكون الشئ جزء لجزءه
 لعله مبنى على مذهب الامام فى التصديق فالمعنى انه يلزم ان يكون الشئ
 وهو الحكمة جزء لجزءه اى جزء ذلك الشئ وهو البحث عن الحكمة
 اعنى التصديق باحوالها اذ الحكمة حينئذ تكون جزء للتصديق
 المذكور وهو جزء من تهذيب الاخلاق الذى هو جزء من العملية
 التى هى جزء من الحكمة فيلزم ان يكون الحكمة جزء لجزءها
 الذى هو البحث عن الحكمة بناء على ان جزء الجزء جزء فعلى هذا

ع قوله الحكمة والعفة
 والشجاعة الحكمة هى
 هيئة للقوة العقلية العملية
 المتوسطة بين الجريرة التى
 هى افراط هذه القوة
 والبلاهة التى هى تفریطها
 والعفة هيئة للقوة الشهوية
 المتوسطة بين الفجور الذى
 هو افراط هذه القوة والحمود
 الذى هو تفریطها فالتعريف
 من يباشر الامور على وفق
 الشرع والمروءة والشجاعة
 هيئة للقوة الغضبية
 المتوسطة بين الفجور الذى
 هو افراط هذه القوة والجبن
 الذى هو تفریطها فهذه
 الاوساط الثلاثة اصول
 للفضائل الخلقية ومجموعها
 يسمى بالعدالة ومقابل
 العدالة الجور المستوية بين
 الفجور الذى هو افراط هذه
 القوة والحمود الذى هو
 تفریطها

لا يتوجه عليه ما ذكره المحشي في الجواب بقوله وعلى تقدير
 ان يكون المراد اه فافهم قوله لا نأقول اه حاصله منع استلزام
 التقسيم للفساد المذكور مستدبان الحكمة التي جعلت مقسما غير
 ما وقعت جزء فان لفظ الحكمة مشتركة بين المعنيين قوله بل كلما
 كان اكثر كان اولى في شرح المواقف ومما يجب التنبيه له ان الافراط
 المذموم انما يتصور في القوة العقلية العملية والنظرية فان هذه القوة
 اعني النظرية كلما كانت اشد واقوى كانت افضل واعلى انتهى اراد
 بالقوة العقلية العملية الملكة الخلقية التي يبحث عنها في علم الاخلاق
 لا الحكمة العملية وبالنظرية الحكمة المنقسمة الى الحكمة العملية
 والنظرية لاما هو قسيم الحكمة العملية كما توهمه بعض المحشين ههنا
 قوله وعلى تقدير ان يكون اه تسليم لاتحاد الحكمتين قيل مدار التسليم
 ما سيورده بقوله يرد على الاول وقيل لا يبعد ان يكون مداره انه ذهب
 اليه ذاهب ولو كان باطلا كما نقل عن المخلص وفيه ان الذاهب انما ذهب
 الى اتحاد الحكمة الخلقية مع الحكمة العملية لا مع الحكمة المنقسمة
 الى العملية والنظرية والكلام في الثاني دون الاول قال في شرح
 المواقف وفي المخلص قد ظن ان الحكمة المتوسطة هي التي جعلت
 قسمة الحكمة النظرية وهو ظن باطل اذ المقصود من هذه
 الحكمة ملكة يصدر عنها افعال متوسطة بين افعال الجبرزة والعباوة
 والمراد بتلك الحكمة العملية العلم بالامور التي وجودها من افعالنا
 والفرق بين العلم المذكور والملكة المذكورة معلوم بالضرورة وقد تبين
 مما نقلناه ايضا ان الحكمة المذكورة ههنا مغايرة للحكمة التي قسمت الى
 النظرية والعملية لانها بمعنى العلم بالاشياء مطلقا سواء كانت مستندة الى
 قدرتنا او لا انتهى قوله لانم المحذور الذي ذكره وهو لزوم كون الشيء
 جزءا لجزئه وانما يلزم ذلك ان لو كانت الحكمة نفسها جزءا من تهذيب
 الاخلاق وليس كذلك لانها اي الحكمة نفسها لم تقع جزءا منه بل الجزء
 انما هو التصديق باحوالها وذلك غير نفسها فيلزم ان يكون التصديق

٦ و ذلك لان التصديق
 باحوال الحكمة لما كان جزءا
 من تهذيب الاخلاق الذي
 هو جزء من الحكمة العملية
 التي هي جزء من الحكمة
 كان ذلك التصديق جزءا
 من الحكمة بناء على ان جزء
 الجزء جزء

بأحوال الشيء جزء من ذلك الشيء وهو أيضا باطل ضرورة بطلان
 كون التصديق جزء لموضوع القضية المصدق بها بذلك التصديق
 لكنه محذور آخر غير مذكور المعترض فعلى هذا التقرير قوله الذى
 ذكره قيد احترازي لا وقوعى كما ظن وإنما لم يصرح بلزوم ذلك المحذور
 الآخر بل اوحى اليه بذكر القيد المذكور لعدم الاهتمام بشأنه لعدم
 مدخليته فى الجواب هذا (واعلم ان هذا الجواب الثانى جواب
 بتسليم ما منع فى الجواب الاول من اتحاد المقسم مع ما عدم من
 الملكات والترتم اتحادهما فأتحداهما لا يتصور الا بان يكون الثانى
 بمعنى الاول او بان يكون الاول بمعنى الثانى او بان يكونا بمعنى ثالث
 ولما كان الاحتمالان الاخيرين بعيدين عن الاعتبار لكونهما ظاهر
 الغبار ولم يكن الاحتمال الاول فى تلك المناسبة كما يشهده ذهاب البعض
 الى ان ما عدم من الملكات نفس من الحكمة العملية كما مر نقله اعتبره المحجب
 فقال وعلى تقدير ان يكون المراد الحكمة المعدودة فى اصول الاخلاق
 ما هو مقسم النظرية والعملية وبني عليه كلامه فى الاضراب لزيادة
 المباشرة مع الخصم فى الخطاب حيث قال بل الجزء انما هو التصديق
 بأحوالها أى كما اعترف به المعترض والمراد ان الجزء ذلك على تقدير
 ان يكون المقسم بمعنى التصديقات بالمسائل او باحد المعنيين المختصين
 بلفظ الحكمة واما اذا كان المقسم بمعنى آخر من المعانى المذكورة
 سابقا فكان الامر غير ذلك وهذا ظاهر لا ستره فيه فظهر
 ان ما قيل من ان الحكمة المعدودة من الاخلاق عبارة عن كيفية
 نفسانية راسخة وهيئة متوسطة وهى من قبيل المعلوم فيكون
 المقسم ايضا من قبيل المعلوم فكيف يكون التصديق بأحوالها
 جزء من المعلوم والعذر بانه مماشاة مع الخصم اكبر من قبحه والقول
 بان هذا مبنى على كون المراد بالمقسم هو التصديق او احد المعنيين
 المختصين بلفظ الحكمة فاسد لان المقسم اذا كان ما هو المذكور فى قسم
 الاخلاق اختلا للفة والشجاعة كيف يكون عبارة عن التصديق
 ساقط كل السقوط فان مبناه على الاحتمال الثانى ومعنى الكلام

اختار نسخة

على الاحتمال الاول كما لا يخفى على الكمل قوله انقسام الكل الى الاجزاء قد عرفت ان الكلام باعتبار معنى التصديق بالمسائل فلا يرد عليه انه اذا كانت الحكمة عبارة عن مفهوم كلي شامل للقليل والكثير من المسائل لا يكون الامر كذلك على انه قد مر فيما سبق ان الكلية في المعنى الخامس بالنسبة الى جميع المعاني الاربعة لا بالنسبة الى كل واحد واحد منها واما ما قيل انه على تقدير ان يكون الحكمة علوما متعددة كما اختاره فيما سبق يكون الانقسام انقسام الكلي الى الجزئيات فقد اجيب عنه بان الحكمة وان كانت علوما متعددة فهي مقسم لها وافراد الاقسام لا بد وان يكون جزءا من افراد المقسم فلا يتفاوت الامر به فتأمل ولعله ارا دان الحكمة وان كانت علوما متعددة يجوز ان يعرف تلك العلوم بتعريف واحد صادقا عليها باسرها ثم يقسم ذلك المعرف اليها انقسام الكل الى الجزء كما قيل وقد يجاب عنه بانه يبنى الامر على ما هو المشهور لا على ما هو المختار لمجرد البحث قوله وتهذيب الاخلاق منها لا يخفى ركازة هذه العبارة والسليس ان يقال والعملية تنقسم ايضا كذلك الى تهذيب الاخلاق وغيره وتهذيب الاخلاق ايضا ينقسم كذلك الى التصديق باحوال الحكمة والى التصديق باحوال غيرها قوله ويرد على الاول انه يستلزام الظاهر انه اثبات للمقدمة الممة التي هي لزوم كون الشيء جزءا للجزء بابطال السند المذكور الا ان في مساوات السند لمنع نظر ويمكن ان يقال انها اثبات لها بدليل مستقل تقريره اذا كان المقسم عين ما جعلت جزءا لزوم كون الشيء جزءا للجزء والمقدم حق الا لزم ان لا ينحصر الفضائل في الثلاثة لخروج المقسم ٨ حيث ذكرها مع انهم اتفقوا على انه منها واللازم بط لا تفاقمهم على ان الفضائل منحصرة في تلك الثلاثة قوله مع انهم حصروا مطلق الفضائل فيها اي في الثلاثة قيل هذا مبل هم حصروا الفضائل الخليفة في تلك الثلاثة دون مطلق الفضائل كما يظهر من تحريراتهم وتحقيقاتهم اقول وايضا فيه نوع مخالفة لما سبق منه ان هذه الثلاثة هي اصول الفضائل اذ يعلم منه ان الفضائل ليست بمنحصرة فيها بل منها ما يفرع عليها

٨ الذي هو العلم باعتبار
الموجودات

فان جعل على حصر الاصول او جعل من باب حذف المعطوف
اي فيها وفيما يتفرع عليها كما قيل لم يفد المطا اذ لا يلزم حينئذ عدم
انحصار الفضائل في الثلاثة وفيما يتفرع عليها لجواز ان يكون العلم
بالاعيان من الفروع قوله وعلى الثاني انه يلزم ان لا يصح الحكم اه فيه
ان هذا انما يلزم من تقدير اتحاد الحكمتين في الجواب الثاني فلا يصح
الارد ذلك التقدير ولا يخفى انه خارج عن قانون التوجيه على ان ذلك
الاتحاد يلزم ان يكون مسلما عند المعارض والا لا يتم اعتراضه فكيف
يصح رده من قبله نعم ذلك الاتحاد في نفسه لا يطابق الواقع بل يلزم
منه محذورات عديدة الا انه قدره المجيب ارجاء للعنان وبما شاة مع
الخصم في الميدان وهذا هو مراد من قال ان هذا غير وارد لان الثاني
مبنى على الفرض والتسليم وليس بمرضى للمجيب لكونه خلافا
الواقع فلا يرد عليه ان البناء على الفرض والتسليم لا يدفع الايراد
لان تحقق الزوم لا يتوقف على تحقق لازوم ولا اللازم كما قال ابل هو ٧
بما لا يحصل له ثم ان ما ذكره المحشي من انه يلزم ان لا يصح الحكم اه
مبنى على الاحتمال الاول من الاحتمالات الثلاثة التي ذكرناها في اتحاد
الحكمتين فلا تغفل قوله اذ ليس العلم اه قيل عدم العلم بالاعيان البلاهة
والجهل المركب الجرزة فالعلم بهامتوسطة بينهما وورد بان البلاء افراط
العقل العملي والجرزة تفریطه والعلم بالاعيان من اثار العقل النظري
على التقدير المذكور فلا توسط قوله لان موضوعه العدد قيل هذا
متناف لما سبق من ان العدد محمول في علم الحساب اقول لا بأس
في المنافات لتغاير القائلين وكذا المقامين ٩ وقيل هذا مبنى على ما هو
الظ من كون موضوع الحساب هو العدد واما ما سبق فهو توجيه
ومنع لا يحتاج اليه ههنا وانت خير بانه لا فرق بين المقامين في الاحتياج
الى التوجيه والمنع فان جعل العدد محمولا في الحساب يكون جوابا
عن النقض المذكور ههنا ايضا وقيل لا منافات لانا نوجه ما سبق
على وجه ٦ يكون العدد موضوعا في الحساب لاعلى وجه يكون محمولا
فتذكر قوله وهو مما لا يفتقر لان معروضه لا يلزم ان يكون ماديا بناء

٧ اى القول بالبناء المذكور
لا يدفع آه سبه

٩ فان ما سبق في مقام
الجواب وهذا في مقام
السؤال سبه

٦ وقد اشرنا الى ذلك
التوجيه فيما سبق سبه

على ان المراد بالمادة ههنا هو الهوى دون الموضوع والا لانتقض تعريف الالهى بالجواهر كلها كما لا يخفى فلا يرد ان العدد من الاعراض وهى تحتاج الى المادة فى الخارج ولا تقوم بذاتها فكيف لا يفتقر المادة كما توهم قوله واجيب باننا لاثم اه حاصله ان موضوع الحساب انما هو العدد من هذه الحيثية وهو من هذه الحيثية يفتقر الى المادة لان هذه الحيثية انما تعرضه فى موجودات متفرقة منقسمة مجتمعة اما فى الخارج او فى الخيال فبحسب احتياج العدد من هذه الحيثية الى المادة فالنوع الاول من منوع المحشى منع لصغرى القياس الثانى والثالث من منوع لصغرى القياس الاول على تقدير ٣ ولا ستلزامه المق على تقدير ٩ آخر فافهم قوله ولا يخفى ان هذه الحيثية اه قيل ان تم هذا لزم افتقار العدد الذى هو موضوع الحساب الى المادة خارجا وتعللا لا خارجا فقط فيدخل علم الحساب فى الطبيعى واجيب بان المراد بالمادة هى المادة المخصوصة فيجوز عن ان لا يحتاج العدد من تلك الحيثية اليها فى التعقل وبان مراد المجيب هو اخراجه عن الالهى مع قطع النظر عن دخوله فى الطبيعى وبان الظرفين متعلقان لقوله متفرقة لا لقوله فى موجودات والمعنى تعرضه فى موجودات خارجية متفرقة بالفعل فى الخارج او بالتخييل والملاحظة الخيالية فى الخيال فلا يلزم الدخول فى الطبيعى وبانه لا يلزم من احتياجه الى المادة فى الوجود الخارجى والخيالى احتياجه اليها فى التعقل اذا التخييل غير التعقل والكلام فى الثانى لا فى الاول وفى الكل نظر اما الاول فلما سيجئ من المحشى قريبا عند قول الشارح كالكرة واما الثانى فلان الجواب عن لزوم فساد مع قطع النظر عن لزوم فساد آخر ليس من دأب المناظرين واما الثالث فلان مدار الاستدلال ان كان عروض تلك الحيثية فى الموجودات الخارجية لغى ذكر سائر القيود وان كان عروضها فى موجودات متفرقة فهو عام للخارج والخيال فان اقتضى ذلك الافتقار الى المادة فى احد الوجوه دين اقتضى الافتقار اليها فى الاخر ايضا والفرق تحكم واما الرابع فلانه مع قطع النظر

٣ فعلى هذا لا يرد عليه ما قيل ان المسق ان مراد المجيب كون الحيثية قيدا للموضوع بقريضة التقابل

٣ وهو ارادة ان الحيثية قيد للموضوع

٩ وهو ارادة ان الحيثية بيان للاعراض الذاتية

٧ والجواب الاول ليو سف العتاقى والثانى لناصر الدين والثالث لخوشابى والرابع لحيدر المحشى

عن انه مبنى على ارسام الجزئيات المادية في الآلات لاقى نفس النفس مردود
بانه يشكل حيثئذ تعريف الطبيعى اذ الافتقار فيه ايضا في التحيل
دون التعقل قوله ولا يخفى عليك وهن هذا الجواب قبل حاصل
الجواب ان هذه الحيثية سواء كانت قيما للموضوع او بيانا للاعراض
الذاتية تعرضه اى تقتضى تلك الحيثية ان تعرض العدد الذى
فى موجودات خارجية متصفة بذلك ان كانت حاضرة عند الحواس
او خيالية كذلك ان كانت غائبة عنها وكل واحد من الامرين
لا يتصور الا بالمادة لان كل ما هو مدرك بالحواس او الخيال مادى
وانما تقتضى تلك الحيثية ذلك لان التفريق ونحوه يقتضى حركة
ما كما لا يخفى على من لاحظ مفهومه والحركة مما ينافيه ماهية المجردات
فان دعت المنوع الثلاثة التى اوردها عليه انتهى اقول حاصل ما ذكره
فى الحاصل ان تلك الحيثية تقتضى عروضها للعدد فى ضمن الماديات
سواء كانت قيما او بيانا حيثئذ يلزم افتقار العدد الذى هو موضوع
الحساب الى المادة وفيه نظرا ما ولا فلان اقتضاء تلك الحيثية العروض
فى ضمن الماديات مما لجواز العروض لافى ضمن شئ او فى ضمن المجردات
كما ذكره المحشى فى المنعين الاولين فلا يندفعان واما ما ذكره فى بيان
ذلك الاقتضاء ففيه انه ان اراد ان التفريق ونحوه يقتضى حركة
المعدود فهو ظ المنع وان اراد انه يقتضى حركة الفرق مثلا فعدم
متافات تلك الحركة لمساهية المجردات من اجلى البديهييات واما ثانيا
فلانه لو سلم ما ذكره من المقدمات لا يلزم افتقار موضوع الحساب
الى المادة على تقدير كون تلك الحيثية بيانا للاعراض الذاتية لجواز
ان يكون مقارنا لها لا سفتقرا اليها والكلام فى الثانى دون الاول
فلا يندفع المنع الثالث كما لا يخفى واما ثالثا فلان الموجودات الخارجية
لا تنحصر فى الحاضرة عند الحواس والغائبة عنها لجواز الواسطة
بيهما كالمجردات فلا يثبت العروض للمادى قوله لاننا لاثم اه لا يخفى
ان الظ انه منع لسند المجيب وهو خارج عن قانون التوجيه فقال
بعضهم ان الجواب المذكور وان كان منعاصورة لكنه بطريق

الاستدلال فان كلمة لا نسلم قد تستعمل في الابطال وقيل هذا لا يخ
عن الاختلال بل الوجه ان يقال انه من قبيل ٧ مقابلة الصورة بالصورة
فان ما ذكره المجيب وان كان سنداً لمنعه الا انه في صورة الدليل
لابتناؤه على الجزم او يقال انه منى على حمل ما ذكره المجيب بعد المنع
على الترقى من المنع الى الاستدلال وهو منى على ان ما ذكر قد جعل
مقدمة دليل في شئ منقول عن القوم وفيه بحث معهم انتهى فتأمل
وقيل قرر الجواب اولا على وجه المنع جريا على ما هو المشهور
من ان نقض التعريف استدلال وتوجيهه لدفعه في مرتبة المع
ثم قرر الاعتراض عليه على وجه المنع فكانه رمز الى ما هو التحقيق
من ان المنع في مقابلة النقض ليس مما يقنع به ذو فطنة بل واجب
هناك الاثبات والتحقيق وذلك لانه لاشك ان فرض المعرفة تحصيل
مفهوم جامع ومانع وذلك الغرض لا يتيسر بمجرد المنع والتجوز
في مقابلة من يستدل على بطلانه قوله بل تعرض لنفس العدد اه
قيل هذا مبني على تركيب العدد من الاعداد التي تحته وكلام القائل
مبني على تركبه من الآحاد لا من الاعداد فلا يكون هذا مقابلا له
واعلم لهذا بادرا الى التسليم انتهى وانت خير بانه لا حاجة الى البناء
على ذلك بل يصح العروض لنفس العدد وان كان مركبا من الآحاد
دون الاعداد التي تحته كما ستطلع عليه فتأمل وقيل ما حاصله ان
عروض تلك الحيثة لنفس العدد انما هو باعتبار وجوده في الذهن
بمعنى تصوره وحصول صورته في العقل وهذا الوجود للعدد ليس
وجوده في نفسه بل وجوده في نفسه انما هو وجوده في معروضه ٣
وعلم الحساب لكونه من العلوم الحقيقية انما يبحث عن العدد بحسب
وجوده في نفسه فتقييد العدد في موضوعه بتلك الحيثة انما هو
باعتبار وجوده في معروضه لا باعتبار وجوده في الذهن فسقط هذا
المنع الاول انتهى اقول يحتمل ان يكون هذا هو المدار للتسليم
قوله والمعدودات المجردة اه جواب سؤال مقدر وهو ان يقال
ان تلك الحيثة لا تعرض للمجردات اذ لا يجري فيها الجمع والتفريق

٧ فيه ان هذا التوجيه
يقتضي ان يكون ما اورد
المحشى استسدا لا وفيه ما
لا يخفى اما اولا فلانه ليس
فيما اورد شئ يصلح للدليل
واما ثانيا فلان الاستدلال
في مقابلة السند انما يكون
موجهاله لو كان السند مساويا
وهنا ليس كذلك كما قيل
الاهم الا ان يقال اني نفي
للسند بمعنى انه باطل في حد
ذاته فتأمل

٣ بمعنى ان معروضه اذا وجد
في الخارج او في الذهن كان
متصفا به فاذا تعلنا عشرة
رجال فهي في الذهن
متصفة با لعشرة على ما
يقتضيه الابداهة فالعشرة
حيث متحققة في نفسها
بخلاف ما اذا تعلنا نفس
الخمس وحصل صورتها
في ذهننا هكذا قال القائل
الذكر

ونحوهما كما اشار اليه الشيخ في الشفاء حيث قال العدد اللاحق
للمفارقات ثابت على ماهي عليه غير قابل اى نسبة اتفقت وحاصل
الجواب منع عدم الجريان ٦ واظهار الجريان اتى في صورة
الدعوى واما ككون العدد اللاحق للمفارقات ثابتا على ماهي
عليه فلا يضر جريان الجمع والتفريق ونحوهما فيه بل العدد
اللاحق للماديات ايضا ثابت على ماهي عليه ونحن نفرقه ونقسمه
الى غير ذلك كما لا يخفى على من له مسكة ٥ في علم الحساب قيل جريان تلك
الحيثيات في المجردات لا ينسب في احتياج العدد الى المادية في ضمن
الماديات ورد بان ذلك مقارنة لاحتياج قوله ولو سلم يحتمل ان يكون
وجه التسليم دعوى الشيخ الرئيس في الصناعة عدم الجريان في المجردات
ويحتمل ان يكون وجهه ما ذكره فخر الدين من انه لم يقع البحث
في الحساب على وجه يشمل المجردات وان امكن ذلك لعدم تعلق
الغرض به اى ولو سلم الاحتياج الى المادة بناء على ان البحث في الحساب
انما يقع عن الماديات لعدم تعلق الغرض بما في غيرها قوله لا بيان
للعرض الذاتى اذ لو كانت بيان له يكون الموضوع مطلق العدد وقد
عرفت انه غير محتاج الى المادة فيبقى النقض بحاله مع ان المقصود من
الجواب دفعه قيل اقول بعد ما سلم ان تلك الحيثيات انما تعرض للمعدودات
المادية يثبت المقصود وان كانت الحثية بيانا للعرض الذاتى وذلك لانه
قد تقرر ان مسائل العلوم قضايا كلية فلو لم يقيد العدد بالموضوع لعلم
الحساب بما يساوى لتلك الحيثيات حين جعلها علمية فيه يكون مسائله قضايا
جزئية على ما هو شأن القضية المركبة من المحمول الاخص فيجب ان يكون
موضوعه ما يساوى لتلك الحيثيات ويختص بالماديات فالمقصود ثابت على
تقدير كون الحثية بيانا للعرض الذاتى ايضا انتهى ٨ وانت خير بان كون
المسائل العلوم كليات لا يقتضى كون موضوعات العلوم مساوية لاعراضها
الذاتية لجواز ان يكون موضوعات المسائل اخص من موضوعات
العلوم لما تقرر انها اما ان تكون نفس الموضوع او انواعه او اعراضه
الذاتية او انواع اعراضه الذاتية فحينئذ لا يجب ان يكون موضوع
الحساب مساويا لتلك الحيثيات لاجل كلية المسائل بل يكفي ان يكون

٦ فلا يرد عليه ان كلام
المحشى لا يقوم بحجة على
الشيخ بل الامر بالعكس
مما توهم منه

٥ وذلك لان هذه الاحوال كما
قيل انما هو باعتبار الاعداد
لا باعتبار المعدودات من
جميع المفارقات وتفریق
المجمعات وغير ذلك ولا شك
في جريانها في المجردات بهذا
الاعتبار ولا يضر كونها
ثابتة على ماهي عليه في نفس
الامر منه

٨ اللهم الا ان يقال الكلام
مبنى على ما نقل عن الشيخ
من ان مسألة العلم قد يكون
جزئية كذا ذكره القائل
المذكور وقد اغتنناك عن
هذا البناء مع ان النقل
المذكور لم يراه في الكتب
المتداولة منه

موضوعات مسائله مساوية لها قوله والظاهر الثاني اى اللفظ في نفس الامر هو كون تلك الحيثية بياناً للعرض الذاتى لان الظاهر من كلام المجيب هو ذلك قوله لان الموضوع اى مع جميع ملحقاته اللازمة كقيده في ثبوته كقوله لا بد ان يكون مسلم الثبوت في العلم ليصح اثبات اعراضه الذاتية له فيه بناء على ما تقرر واشتهر من ان ثبوت الشئ لشيء في ظرف فرع ثبوت المثبت له في ذلك الظرف وتقرير الاستدلال لولم يكن تلك الحيثية بياناً للعرض الذاتى كان قيده للموضوع اذ لا قائل بالفصل واذا كان قيده للموضوع لزم ان لا يثبت تلك الاحوال في علم الحساب واللازم باطل فقوله لان الموضوع لا بد اه اشارة الى بيان هذه الملازمة وقوله مع ان هذه الاحوال اه اشارة الى بيان بطلان اللازم فتأمل قوله وبيان الاول اه اى بيان كون الحيثية قيده للموضوع لا ينج عن اشكال ولعله ذلك البيان هو ما ذكره التفتازانى في التلويح وهو شيان احدهما ان يقال معنى كون تلك الحيثية قيده للموضوع ان البحث في العلم يكون عن الاعراض التى تلحقه من تلك الحيثية وتعرضه بذلك الا اعتبار هذا هو المشهور وثانيهما ان يقال معناه ان البحث عن العوارض يكون باعتبار تلك الحيثية وبالنظر اليها بمعنى انه يلاحظ في جميع المباحث هذا المعنى الكلى لا بمعنى ان جميع العوارض المبحوث عنها في العلم يكون لحوقها للموضوع بواسطة هذه الحيثية البتة كما يشعر به القول الاول وهذا هو التحقيق فعلى هذا لا خير لا يلزم ان لا يبحث في العلم عن تلك الحيثية كما انه يلزم ذلك على الاول والاشكال ما اورده على هذين البيانين فانه اورد على الاول انه يقتضى ذلك ان لا يكون تلك الحيثية من الاعراض المبحوث عنها في العلم ضرورة انها ليست مما يعرض للموضوع من جهة نفسها واللازم تقدم الشئ على نفسه ضرورة ان ما به العروض لا بد ان يتقدم على العارض فيثبت ذلك البيان فيما اذا كانت الحيثية مما يبحث عنه في العلم كما ههنا واجيب بان ما وقع قيده هو المطلق وما ثبت في العلم هو المخصوص المدرج تحته

٢ وفيه ان الجواب عن الايراد على الشيء لا يسمى بياناً لذلك الشيء كما ان النقص الدال على ما لا ينسأ في

(٤٨)

الشيء لا يسمى بياناً كما اعترف

به البعض الاول واعترض به

على الثاني

٧ قوله وبعضهم جعل اه

هذا الجاعل هو الفاضل

عبد الرحمن حيث قال اى

بيان الاول بنقص الدليل

الدال على ان الموضوع لابد

ان يكون مسلم الثبوت في العلم

وهو انه لو لم يكن مسلم الثبوت

لجاز ان يثبت الثبوت ايضا

فيلزم توقف الشيء على نفسه

لان ثبوت شيء للشيء فرع

ثبوت المثبت له والنقص هو

منع لزوم التوقف المذكور بناء

على استثناء الامام الوجود

عن القاعدة المشهورة اعني

ثبوت الشيء للشيء اه

والاشكال هو ان استثناء

المذكور ترجيح بلا مرجح

مستند

٩ قوله وحل البعض وهو

المحشى حيدر حيث قال

وبيان الاول لا يخلو عن

اشكال اذ يلزم عليه كون

الموضوع مما يثبت في العلم

وهو مشكل هذا ما اراده

وانت خير بانه يمكن دفعه

بان يقال ما هو قيد الموضوع

صحة تلك الحثيات وما يثبت

وبان القيد هو صحة ذلك وما يبحث عنه في العلم هو نفسه ورد الاول بانه

ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط لا شيء يتنع تقييد الموضوع به لانه

لا يتحقق الا في الذهن وان اريد به ما هو لا بشرط شيء فيعود المحذور

لان المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن الخصوص وكل مخصوص

من تمة المحمول والثاني بان الصحة قد تكون محمولا في المسائل كما يقال

الاربعة يصح ان تنقسم بمتساويين على ان قيد مطلق الشيء او صحته

مما لا دخل له في عروض تلك العوارض للموضوع فلا وجه لاعتباره

واورد على الثاني ايضا بانه حينئذ لا يكون القيد قيدا بل لازما للموضوع

هذا ما سنح لنا طرى في توجيه هذا المقام وقد وجهوه بغير ذلك من

الكلام فجعل بعضهم البيان عبارة عن الجواب بين ٢ عن الايراد على

الاول والاشكال كناية عن رد هما وبعضهم ٧ جعل البيان نقص

الدليل الدال على ان الموضوع لابد ان يكون مسلم الثبوت في العلم

والاشكال استدعاء ذلك النقص التزام الترجيح بلا مرجح وحل ٩

البعض الاشكال على لزوم كون الموضوع مما يثبت في العلم ثم اجاب

عنه بحمل القيد على المطلق او الصحة وانت خير بما في الكل من

الهجنة والكلفة قوله ونحن نقول لا يبعد اه لا يخفى ان مذاق العبارة

ومساقها دالان على ان هذا جواب آخر عن اصل السؤال سالم

عن الوهن بالانواع الثلاثة المذكورة وفيه نظر اما ولا فلان ما ذكره

لا يصلح الا لتوجيه الجواب السابق بالبناء على التحقيق في تركيب

العدد على حل المسألة على الاعم من الهيولى والموضوع اذ حاصله

ان موضوع الحساب ليس العدد من حيث هو هو بل العدد من حيث

الجمع والتفريق ونحوهما وهذه الحيثية لا تعرض العدد الاعتبار

الموضوع بناء على ما هو التحقيق في تركيب العدد فالعدد الذي

هو موضوع الحساب بهذه الحيثية محتاج الى المسألة بالمعنى الاعم

واما ثانيا فلان المنع الثالث لا يرتفع عن هذا الجواب ايضا بل هو

باق على حاله كما قيل اللهم الا ان يرتكب تكلفات بعيدة باردة

وقوله لا يبعد انما يستعمل في مقام نوع البعد ومعناه لا يبعد

في العلم نفسها او بانها جملة قيد مفصلة اعراض ذاتية تثبت في العلم ولا خفاء (كل)

في انه يمكن ان يكون الشيء مجعلا مسلم الثبوت ولا يكون مفصلا كذلك انتهى

٢ واعترض عليه بان ذلك

يفهم من قول المحشى لابد

ان يكون اه وبان الجواب

بالحمل على المطلق او الصحة

مشهور فيما بينهم فكيف

يخفى على مثل المحشى وانت

خير بان لزوم كون الموضوع

مما يثبت في العلم اشكال في نفس

كون الحيثية قيداً للموضوع

لا في بيانها ولا لكلام

في الاشكال في الثاني

لا في الاشكال في الاول كما

هو منطوق عبارة المحشى

سند

٦ ضرورة ان الاحتياج القيد

يستلزم احتياج المقيد كذا

قبل سند

٥ واذا اعنت النظر في كلام

المحشى وجدت ما ذكرته

حقاصريها فامعه سند

٥ فمح نقول كلامه ههنا مبني

على كون الحيثية قيداً للموضوع

فيندفع عنه ما اورد عليه

بعض الاعلام سند

٩ واما ما قيل ان المسد عي

حيثية التفريق والتصنيف

لا نفسها فليس بشي كما

لا يخفى سند

٣ كما اشرنا اليه في القول السابق

كل البعد ونوع البعد المشار اليه هو ان ارادة الا عم بالمادة خلاف الشهرة والعادة على ان تلك الارادة مخرج باب الامور العامة من الالهى وتدخلها في الطبيعى والرياضى اللهم الا ان يفسر الامور العامة بالمشتقات لا بمبادئها كما قيل ٢ قوله هذه الحيثية اى حيثية الجمع والتفريق ونحوهما لا تعرض العدد الا باعتبار الموضوع اى المعروف والحمل قال بعض الاعلام لا يلزم من هذا كون العدد محتاجا الى الموضوع في الوجود بل غاية ما يلزم انه مقارن له واجيب بان الظان هذا الجواب مبنى على ان تلك الحيثية قيد للموضوع الذى هو العدد فيلزم الاحتياج ٦ ورد بان هذا البناء مما ياباه ترجيح المحشى كون الحيثية بيانا للعرض الذاتى وتقرير بحثه على عدم كونها قيداً للموضوع اقول ان كان الجواب المذكور مبنياً على كون الحيثية بيانا للعرض الذاتى يرد عليه ما اوردته بعض الاعلام ولم يثبت المق قطعاً ولم يبق فرق بين الجوابين وان كان مبنياً على كونها قيداً للموضوع يرد عليه انه مبنى جوابه على ما هو المرجوح عنده مما لو مبنى عليه الجواب السابق لثم ذلك ايضا بناء على التسليمين فما فضل هذا الجواب على الجواب السابق اللهم الا ان يقال هذا الذى ذكره المحشى توجيه ٥ للجواب ٣ السابق بالبناء على ما هو التحقيق في تركيب العدد وعلى تعميم المادة ليندفع عنه المنعان الاولان ويكون اشارة الى ما هو المدار للتسليم في الموضوعين وليس غرضه اتيان جواب آخر سأل عن النوع الثلاثة كلها وان كان ذلك مقتضى السوق والذوق فتأمل قوله لان التفريق اه اعادة المسد عي ٩ بعبارة مفصلة والا فقله ان التحقيق كاف اه في الاستدلال عليه كما قيل قوله ان التحقيق ان كل عدد اه في كونه تحقيقاً نظراً كما يظهر بالنظر في شرح العقائد للدواني وفي حواشينا عليه قوله فلا يمكن اسقاط عدد اه هذا مما لا يلزم من عدم كون عدد جزءاً من آخر ان لا يمكن اسقاطه منه فان كل عدده صورة توصية بها يمتاز عن اخروها يترتب عليه الخواص واللوازم العددية كالاصحية والمنطقية والكاروجية والفردية الى غير ذلك كما صرح به

الشر يف في كنهه ٧ وظاهر انه يمكن اسقاط نوع من آخر وان لم يكن جزء
منه على انه يجوز الاسقاط باعتبار اسقاط الوحدات كما قيل ٨ هذا توجيه
ما قيل ان هذا التفرع غير ظاهر وما جعله مفرعاً ثم في نفسه وقيل
لو كان الامر كما ذكر لزم ان يكون جميع مسائل الحساب مجازاً فكيف
يقول به عاقل قد اتفقوا على ان الاحوال المذكورة في العلم اعراض
ذاتية لموضوعه انتهى قوله فالعدد من هذه الحيثية يحتاج الى
المادة في التعقل قيل ٩ فيه نظر لان العدد محتاج الى الموضوع في الوجود
الخارجي قطعاً فاذا احتاج اليه في التعقل ايضاً لزم ان يكون علم الحساب
من الطبيعي كما لا يخفى واجيب ٦ عنه بان المراد بالمادة ههنا هو
المطلقة والمأخوذة في التعاريف هي الخصوصية نوعاً كما سيجي
من المحشى ولا يلزم من الاحتياج الى المطلقة الاحتياج الى الخصوصية
حتى يلزم كون الحساب من الطبيعي وفيه انه يرد عليه حيث ان يكون
تعرضه لاحتياجه اليها في التعلق لغوا بل الواجب عليه التعرض
لكونه محتاجاً الى المادة الخصوصية في الوجود الخارجي وههنا
توجيه سنعلم لطري وان كان بعيداً عن العبارة وهو ان يقال قوله
ونحن نقول لا يبعد ان يراد اشارة الى منع رابع على الجواب السابق فكأنه قال
ولو سلم ان الحيثية قيد للموضوع فانما ثبت المقى لو ثبت ان المراد بالمادة
هو الهيولى دون ماهوا عم منها ومن الموضوع لكنه مم اذ لا يبعد ان
يراداه فقوله وعلى هذا نقول هذه الحيثية اه مبالغة في رد السؤال فكأنه
قال وعلى هذا نقول مبالغة في رد السؤال العدد الذي هو موضوع
الحساب بحث بهذا الحيثية فهو من هذه الحيثية محتاج الى المادة
في الوجود الخارجي والتعقل جميعاً فضلاً عن ان لا يحتاج في الوجود
الخارجي والتعقل معاً اليها فيهما معاً كما قلتم ويقال قوله ونحن نقول
الى اخر المقال مبالغة في رد ذلك السؤال الا ان هذا الكلام حيث
يكون مجرد جدل في المقام لا تحقيقاً في المقام ثم انه قال بعض الاعلام
الصواب في الجواب عن اصل السؤال هو ان يقال المراد بالمادة ما به
الشيء بالقوة واجزاء العدد اعني الوحدات يصدق عليه ما به العدد

٧ كشرح المواقف وحاشيته
بالتجريد مفه

٨ القائل الاول شهرى زاده
والثاني الطرسوسى مفه

٦ حيدر مفه

٩ طرسوسى ودباغى وقره
خليل وشهرى زاده مفه

بالقوة فتكون مادة بهذه المعنى والعدد مقتضى الى اجزائه فيكون
 مقتضى الى المادة ورد بوجوه ثلاثة الاول ان كون الوحدات
 الاعتبارية بدون الجزء الصوري معها مادة بهذا المعنى ليس ^{بصحيح}
 والثاني انه يلزم حينئذ ان يكون العدد من الامور المادية حقيقة فينافي
 ما يقوله المتكلمون من ان العدد موهوم محض واعتباري صرف
 والثالث انه يخرج حينئذ علم الحساب من الرياضى ويدخل فى الطبيعى
 واجيب بان المادة تطلق على ثلاثة معان (الاول الهيولى وعليه مبنى
 الجواب الاول والثاني ما هو الاعم من الموضوع والهيولى والمتعلق
 وعليه بناء جواب المحشى والثالث الجزء الخصوص من الشئ هو
 جوهر او عرضا حقيقيا او اعتباريا وعليه بناء جواب بعض الاعلام
 ولا يشترط فيه مقارنة الجزء الصورى ولا كونه امرا حقيقيا فاضمحل
 الوجهان الاولان واما الثالث فلا يخفى ان ذلك البعض بنى جوابه
 على التحقيق فى العدد وهو ان اجزائه الوحدات لا الاعداد التى
 تحته فعلى هذا كان مادة العدد بالمعنى الثالث كل واحد من الوحدات
 فاذا وجد العدد بوجود المعدود فى الخارج كان محتاجا الى اجزائه
 التى هى اجزائه فى نفس الامر بخلاف وجوده فى العقل اذ يجوز
 ان يلاحظه عقل بالاعداد التى تحته مالم يطلع على التحقيق وان
 لم يكن تلك الاعداد اجزائه فى نفس الامر اذ لا يتعقل لا يجب ان يكون
 مطابقا لنفس الامر مالم يكن متافيا للماهية المتعلقة وماهية العدد
 الكثرة فلا ينافى العقل بالاعداد التى تحته فلم يكن العدد محتاجا الى ما هو
 مادة له فى نفس الامر بالتعقل قوله ويمكن ان يكون العلواه اعلم
 ان العلو والدنو والتوسط قد تؤخذ باعتبار العموم والخصوص
 كما اعتبروها فى الاجناس والانواع حيث قسموها الى العالية
 والسافلة والمتوسطة وقد تؤخذ باعتبار الشرافة والخساسة
 فاشار المحشى الى انه يمكن اخذها بكلا الاعتبارين قوله من حيث
 هو موجود فيه انه ان كانت هذه الحثية لبيان الاطلاق كما هو
 الظاهر من سياق كلام المحشى كان موضوع الالهى مطلق الوجود

فيدخل تحتها موضوعات سائر العلوم الحكيمة دخول المقيد تحت
 المطلق فيصدق قوله وهو اعم من موضوعات سائر العلوم لكن
 يلزم حينئذ ان يكون سائر العلوم اقساماً مندرجة تحت الالهى فيفسد
 تقسيم الحكمة النظرية الى الالهى والرياضى والطبيعى اذ يلزم حينئذ
 كون قسم الشئ قسماً له وان كانت لتفيسد الموضوع بمعنى انه يجب
 فى الالهى عن العوارض التى تلحق الوجود حيث انه موجود
 كما جعله كذا لك التفتازانى فى التلويح لا يكون موضوع الالهى اعم
 من موضوعات سائر العلوم الباحثة عن الاعراض اللاحقة للوجود
 من حيثية اخرى كما لا يخفى وان كانت تجريده الموجود الذى هو
 الموضوع عما عداه واخذه بشرط لا شئ كما فى قولهم الانسان
 من حيث انه انسان ليس الا انساناً كما جوزه بعض المحشين ههنا
 لزم ان لا يحمل عليه سائر الاحوال اصلاً على قياس المثال المذكور
 على انه لا يكون حينئذ ايضا اعم من موضوعات سائر العلوم
 فتأمل لعلمك تطلع على مالم نطلع عليه قوله وهو اعم من موضوعات
 سائر العلوم اى الحكمة فلا يرد موضوع الكلام على القول بان
 موضوعه ايضا الموجود من حيث هو موجود قبل لو كان موضوع
 الالهى كما ذكر لزم تقسيم الشئ الى نفسه والى ما هو اخص منه
 عند تقسيم الحكمة الى اقسامها واجيب بانه انما يلزم ذلك ان لو كانت
 الحكمة علماً واحداً وليس كذلك بل هى علوم متعددة كما مر فيما
 سبق فالتقسيم من قبيل تقسيم الكل الى اجزائه وموضوع الحكمة
 التى هى عبارة عن مجموع الاقسام ومشتلة عليها اشتمال الكل
 على اجزائه هو الايمان فتأمل قوله باعتبار شرف مسائله
 لا يخفى عليه ان كل علم عبارة عن مسائله فالمعنى باعتبار شرفه الا
 انه اثنى به كما ترى ليسهل الاستدلال عليه بما تلى فلا يتجه عليه ما
 اوردوه من ان جهات شرف العلوم ثلثة ليس منها شرف المسائل
 يعنى انه يمكن ان يكون العلو والتوسعة ههنا الا باعتبار العموم
 باعتبار الشرف فان الالهى اشرف من الجميع لاجتماع جهات

الشرف فيه فانه شريف الموضوع والغاية كما اشار اليه بقوله فان مسائله
احوال الاله اه وكذا شريف الدلائل لقطعيتها لكنه لو قال ويمكن
ان يكون باعتبار الشرف فان مسائل الالهى اشرف لكونها
احوال الاله اه لكان اولى كما لا يخفى قوله وعلى الاول كون الرياضى اه
لعله لم يتعرض لكونه اوسط على الثانى لاتفهامه مما ذكره في كون
الالهى اعلى لكنه لو قدم هذا وقال بعد قوله وهو اعم من موضوعات
سائر العلوم وهو موضوع الرياضى هو المقدار وهو اخص من موضوع
الالهى وهو اعم من موضوع الطبيعى لكان اخصر واولى كما لا يخفى
قوله وهو المقدار قبل عليه المقدار انما هو موضوع الهندسة من الرياضى
الهم الان يقال ذكره على سبيل التمثيل واجيب بان المراد به ههنا
مطلق الكم كما سيجئ في كلامه وهو موضوع الاقسام الرياضى
كلها قوله اخص من موضوع الالهى فان كل ما صدق عليه المقدار
صدق عليه الوجود من حيث هو موجود بدون العكس قوله
وهو اعم من الطبيعى بحسب التحقق لا يخفى ان مذاق العبارة دليل
على ان قوله بحسب التحقق قيد للاعمية ٩ فقط وايضا الاخصية بحسب
الصدق صادق وهو اشرف مما هو بحسب التحقق فلا وجه لترك
الاشرف واخذ الاخص ٤ وايضا قوله لا الصدق يقتضى ذلك ان
لا صحة لنفي الاخصية بحسب الصدق والقول بان النفي بالنظر الى الاخصية
نفي لاعتباره لا لتحقيقه تكلف بعيد بل بارد كما لا يخفى فلا وجه لما قيل
انه قيد لهما معا نعم لا يبعد كل البعد ان يكون قيدا لهما للاعمية الالهى
جميعا ليكون النسبة على وتيرة واحدة قيل لا بد من تعميم التحقق من العيني
والعلمي والا فالمقدار والجسم الطبيعى متساويان اذ كلما تحقق المقدار
عينا تحقق الجسم كذلك وبالعكس الكلى وفيه انه مبنى على حل
المقدار على الكم المتصل القار وقد عرفت انه بمعنى الكم مطلقا فلا وجه
الى التعميم قوله فتأمل الاجود ان يقال انه اشارة الى ان العموم
والخصوص المعبرين في مراتب العلوم ما هو بحسب الحمل لا ما هو اعم
كما استفاد من شرح المواقف اوالى ان النسب بين موضوعات العلوم الثلاثة

٩ اذ لو كان قيدا للاعمية
والاخصية معا لقال واعم
من موضوع الطبيعى بترك
كما لا يخفى على من ذاق حلاوة
هو العبارة

٤ ومناسبة القرين لا يكون
وجها لتركه اذ مناسبة القرين
الاول معارضة له

ليست على نسق واحد فكيف يصح التوسط اوالى ان كون الموضوع
 اعم واخص لا يقتضى كون العلم ايضا كذلك فتسمية العلم بالا على
 والادنى والاوسط بذلك الاعتبار ليس بوجيه الا ان يقال معنى كون
 العلم اعلى كون موضوعه اعلى وهكذا وقيل اشارة الى ان اتصاف
 الجسم الطبيعى فى ضمن موضوعات المسائل بالافتقار الى المادة فى التعقل
 واتصاف المقدار بعدمه لا يقدح فى اعمية المقدار منه بحسب
 التحقق وقيل لعله اشارة الى ان مادة الافتراق بين المقدار والجسم
 الطبيعى يفتقر الى حل المادة اعم من الهوى كما سبق فحينئذ يكون
 تلك المادة هى العدد التحقق فى ضمن المجردات اوالى حل التحقق
 على ما هو بالذات كما هو المتبادر فانه حينئذ يكون مادة الافتراق
 بينهما الزمان والخط والسطح فان تحقق كل منها وان استلزم تحقق
 الجسم الطبيعى ليكن بواسطة الغير كالحركة فى الزمان والجسم
 التعليمى فى الخط والسطح قوله يخالفه ما فى الكتاب وهو التقييد
 بعدم الافتقار الى المادة قوله وما فى الكتاب يشير اه لا يخفى
 ان سياق ظاهر الكتاب يأبى عن هذا الجواب واما ما قيل من ان
 موضوع العلم هو ما ينحل اليه موضوعات المسائل فيجب ان لا يكون
 اعم من جميعها وههنا ايس كذلك ففيه ان هذا الوجوب مما لا يتفرع
 على ما ذكره من حديث الانحلال كما لا يخفى وما جعله مفرعا ممنوع
 فى نفسه والحق انه لا بأس بان لا يكون نفس موضوع العلم موضوعا
 فى شئ من مسائل ذلك العلم فتدبر والاجود ان يجاب عن سؤال
 المخالفة بحمل قول الشيخ على مذهب البعض وحل ما فى الكتاب
 على مذهب آخر كما قيل قوله قد يكون نوعا اه لعله لم يذكر كونه
 عين موضوع العلم لعدم تدخله فى المقصود بل يكون ذكره مخلا
 بالمقصود لاشعاره خلافه كما لا يخفى وقيل لم يذكره لانه يفهم من قوله
 قد يكون فتأمل قوله او عرضه الذاتى قيل يجوز رجوع الضمير الى
 موضوع الفن والى نوع منه وكذا الضمير فى قوله او نوعا من عرضه
 الذاتى ورد بان موضوعات المسائل منحصرة فى أربعة عند القوم

٦ فاضمحل ما قيل لا وجه لتركه

متد

موضوع العلم وعرضه الذاتي ونوع كل منهما افضى عرضه في الموضوعين الى الموضوع وتعميم رجوعه الى الموضوع او الى النوع فيهما لا يلايم كلام القوم وفيه شيء آخر فتد برأتهى قوله باسم اشرف ابوابه اى بوصفه واشرف ابوابه هو الفن الثانى من القسم الثالث من هذا الكتاب الذى ذكر فيه العلم بالصانع وصفاته فان ذلك الباب الالهى اى منسوب الى الاله فجعل علما لكل تسمية له باسم جزئه الاشرف قوله وجه التسمية اى وجه جعل الاولى جزء من اسم هذا العلم واما وجه جعل الاولى جزء منه فهو انها مشتقة من فيلا سوف اى محب الحكمة فان سوف اسم للعلم والحكمة كما قال التفازانى فى شرح العقائد وفيلا بمعنى المحب قيل ولعله غير معناها بعد الاشتقاق فجعل بمعنى مطلق العلم او العلم المحبوب وقال الفاضل العصام فى حاشية شرح العقائد الاوجه ان محب الحكمة كناية عن عالم الحكمة فيكون بمعنى الحكيم وبناء الكناية على ما اشتهر ان المرء لا يزال عدوا لما جهل انتهى فتأمل ٦ ونقل عن صاحب المحاكات ان الفلسفة بمعنى التشبه بالبارى فى العلم والعمل فوجه التسمية ظ فان الاتصاف بالحكمة يوجب ذلك التشبه قوله كما يفهم من الشفاء حيث قال فى الفصل الثانى من المقالة الاولى من الهيئات الشفاء بعد تعيين الموضوع فهذا هو العلم المط فى هذه الصناعة وهى الفلسفة الاولى لانه العلم باول الامور فى الوجود وهو العلة الاولى او اول الامور فى العموم وهو الوجود والوحدة كذا ذكره فخر الدين فتد بر قوله انه علم متعلق باحوال اول الامور فعلى هذا يكون من قبيل جعل وصف موضوعه جزء من اسمه قوله وهو الموجود الذى اه قيل كون الموجود اعم الامور قابل للنوع اذ المعلوم الذى هو موضوع الكلام على قول اعم ولا اقل من ان يكون مساويا له ورد ٩ بان المراد من الامور هى الموجودات الخارجية بقرينة ان العلوم انما تبحث عن احوالها قوله او اول الامور فى الوجود عطفت على اول الامور فى العموم فعلى هذا يكون من جعل وصف اشرف موضوعاته جزءا من اسمه لكن يرد على هذا الوجه ان اول الامور فى الوجود يتناول

٦ قوله فتأمل اشارة الى ان هذا التوجيه الذى ذكره الفاضل العصام ركيك فى ١٣٥ المقام ٨٨

٩ يوسف وحيدر وقرة خليل ٨٨

الا فلاك ايضا عند هم حيث ذهبوا بقدمها ولعله لهذا اخره
 مع انه مقدم في كلام الشيخ قيل المراد اول الامور في الوجود بالذات
 فلا يرد القدماء الزمانية عندهم كالا فلاك وفيه انه لم يوجد له ثان
 حيث اذ لا ثاني للوجود بالذات قطعا وايضا يشعر ذلك بتخصيص
 تعلق العلم الالهى باوصاف الموجود بالذات وليس كذلك قوله
 فلتعلقه بالكميات حل بعضهم الكمية على المعنى اللغوى اى المنسوب
 الى الكل فالمعنى فلتعلقه بالامور العامة لكل الموجودات اما
 بالانفراد او بالتقابل فهو من جعل وصف بعض موضوعاته جزء من اسمه
 او من جعل المنسوب الى بعض موضوعاته جزء من اسمه و حل
 بعضهم ٦ على المعنى المصطلح فهو من قبيل التسمية بوصف موضوعاته
 فلما ورد عليه ان جميع العلوم مشتركة في هذا الوصف اذ مسائل
 كل علم كميات اجاب عنه بان الاطراد ليس بلازم في وجه التسمية
 وانت خبير بان التمثيل بالعلة والمعلول وامثالهما نص في الاول
 قال المحشى فخر الدين انالم نجد في الكتب المشهورة بعد الاستقراء
 والتبع تسمية المجموع علما كليا والظ من كلام العلامة في شرح
 الاشراف ان مباحث الامور العامة اطلق عليها هذين الاسمين وبالجملة
 لم نجد اطلاق العلم الكلى على المجموع في غير هذا الكتاب قوله تقدم
 الطبيعى عليه قيل هذا يشعر بان الطبيعة في قوله ما بعد الطبيعة بمعنى
 الطبيعى الذى هو احد اقسام الحكمة فهو من تسمية الشئ بوصف
 اضافى له لكنه بعيد من اللفظ والا قرب ان يقال ان الطبيعة هناك
 بمعنى ما فيه الطبيعة من ذكر الحال وارادة المحل فوجه التسمية ان يدرك
 ما فيه الطبيعة اولاً ثم بواسطة المجردات فهذا من تسمية الشئ
 بوصف اضافى لموضوعاته كما يشير اليه قوله بعد هذا معلومات الالهى
 وكذا قوله على معلومات الطبيعى ولعله اشارة منه الى وجهين انتهى
 قوله متقدمة بالذات قيل كون معلومات الالهى متقدمة
 بالذات ظ على ظ كلام الحكماء من اثبات الوسائط المؤثرة واما على
 رأى المحققين القائلين بان لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى فتقدمها

٦ عبد الرحمن وتبعه قره خليل
 مستد

انما هو باعتبار المبدأ الاول سبحانه وتعالى واجيب بان المراد بالتقدم
الذاتي ههنا ما هو بالمعنى الاعم اى تقدم المحتاج اليه سواء كان
فاعلا مؤثرا او لا على المحتاج فانه قد يستعمل بهذا المعنى ايضا
لا بالمعنى الاخص الذى هو تقدم المؤثر على المتأثر فمح لا يرد ذلك
اذ المجردات وان لم يكن لها تأثير عند المحققين لكنها شروط وآلات
للتأثير فكانت متقدمة بالذات بالمعنى الاعم على معلومات الطبيعى
وهى الاجسام والجسمانيات اقول وفيه نظر فتأمل قوله بل
بجميع جهات التقدم قيل ٦ من جملة جهات التقدم التقدم بالزمان
وكثير من معلومات الطبيعى قديم عندهم فلا تقدم لمعلومات الالهى
على معلوماته بهذه الجهة من التقدم واجيب بان المراد ان مجموع
المعلومات متقدمة على مجموع المعلومات بجميع الجهات واشتمال
الطبيعى الحوادث كاف في ذلك قوله قد يقال لا يخفى اه تقضى
على التعريف المستفاد من التقسيم الرياضى بانه غير جامع افراده لاعليه
وعلى التعريف المستفاد منه للطبيعى كما توهم يعرف بالتأمل فالاولى
ان يعلق هذه الحاشية على قوله دون التعقل قوله وظ ان الجسم
محتاج الى المادة وجودا وتعقلا فيه انه ان اريد بالجسم الجسم
التعليمى فاحتياجه الى المادة وجودا وتعقلا والمنع وان اريد به
الجسم الطبيعى فلا يتكرر الحد الاوسط انه البحوث عنه فى الهيئة
هو الجسم التعليمى لا الطبيعى وبهذا ينحل الاشكال على وجه
لا يبقى الا اعتراض محال ويمكن ان يحمل جواب المحشى على هذا
المقال فغذه ولا تلتفت الى ما قيل او يقال قوله ويجاب بان المراد
اه يعنى ان المراد بالمادة المذكورة فى التقسيم هو المادة مخصوصة
لامطلق المادة فمح لانم ان الجسم محتاج الى مادة مخصوصة فى تعقل
ولما كان ههنا مظنة ان يقال ان الجسم ان كان محتاجا الى مادة
مخصوصة وجودا وتعقلا عاد المحذور والافيتنقض تعريف الطبيعى
ولم يبق فرق بين الطبيعى والهيئة اجاب عنه بان الطبيعى اى
ما يبحث عنه فى الطبيعى يحتاج اه وحاصله ان الجسم وان كان هو

٦ القائل والمجيب محمود حسن
وقد انحل منه حيدرو غيره

المبحوث عنه في كلا العلمين الا انه لو حفظ في العلم الطبيعي بحيث يحتاج الى مادة مخصوصة في الوجود والتعقل بخلاف الهيئة كما يدل عليه الاستدلال بتحرك الثوابت في الاول وبالبساطة في الثاني هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قوله فان الكروية اى كروية الافلاك قوله فتثبت بالبساطة فيقال الا فلاك كروية لانها بسيطة اى غير مركبة من الاجسام المختلفة الطبائع وكل بسيط كرى فيلزم تعقل الافلاك بمادته المخصوصة حتى يعلم انها بسيطة كذلك اولا قوله ولا يخفى عليك انه اعم حاصله ابطال كون المراد بالمادة المخصوصة باستلزامه الفساد وهو خروج بعض الاقسام عن تعريف الرياضى ودخوله في تعريف الاكهي وذلك لانه لو كان المعتبر في الحكمة الرياضية ما ذكر يلزم ان يكون كل قسم منها كذلك بان يكون ما يبحث عنه في كل قسم منها مفقرا الى مادة مخصوصة في الخارج فان ذلك الافتقار معتبر في المقسم والمقسم معتبر في كل قسم من الاقسام والمعتبر في المعتبر في شئ معتبر في ذلك الشئ فيلزم ان يكون ذلك الافتقار معتبرا في كل قسم والحال انه ليس كذلك قوله وليس شئ منها مما يحتاج الى مادة مخصوصة فيه اى في الخارج قبل المراد بالمادة ما هو اعم من الهوى والموضوع كما سبق منه وبالمخصوصة المخصوصة بخصوصية ما لا بخصوصية معينة ولا شك ان كلا من هذه الاشياء يحتاج في الخارج الى موضوع مخصوص اذ كل ما وجد في الخارج لا يخفى عن خصوصية فانه جزئى حقيقى على ما هو المقرر عندهم وفيه نظر فان ذلك ليس افتقارا الى موضوع مخصوص بل مقارنة لها الا يرى انه لو بدل ذلك الموضوع بخصوصية بموضوع مخصوص آخر لكان الحكم على حاله ولم يتغير كيف ولم يبق حثذ فرق بين المادة المطلقة وبين المادة المخصوصة بالمعنى المذكور وقد يقال المراد بالمادة ما به الشئ بالقوة وهى بهذا المعنى تصدق على الاجزاء بالنسبة الى الكل ولا شك ان كلا من هذه الاشياء ذوا اجزاء يحتاج الى اجزائه فتأمل قوله وايضا القول بامتيازهما آه عطف على قوله قد يقال لا يخفى

٩ طلب الدين ويوسف

٧ عبد الرحمن

٨ دباغى

انه يبحث اه لاعلى قوله ولا يخفى عليك انه لو كان الاعتبار كما ظن ٧ فهو
اعتراض على القضية المستفادة من التقسيم من ان الامتياز بين العلوم
الثلاثة بالموضوع فسقط ما قيل ٨ انه لا مخالفة بين كلام المجيب والشيخ
فان المجيب ايضا قائل بامتيازهما بالبرهان وكذا ما قيل لا مخالفة بينهما
اذ مراد المجيب موضوع العلم ومراد الشيخ انما موضوع المسئلة
فان كلا من القولين مبنيان على كونه عطفيا على قوله ولا يخفى عليك
اه واعتراضا على كلام المجيب على انهما مر دودان بما قيل اما الاول
فلان قوله وما يبحث عنه في الهيئة ليس كذلك وكذا قوله وهذا
مما يتم بلا تعقل مادة مخصوصة مع قوله فيلزم تعقله بمادته المخصوصة
مناديان على امتياز العلمين بالموضوع واما ما قيل عليه من ان موضوعات
الحكميات لابد ان يكون من الموجودات الخارجية فالموضوعات
وان كانا متغايرين باعتبار العقل عند المجيب من حيث احتياج
احدهما الى المادة المخصوصة في التعقل وعدم احتياج الاخر اليها
فيه كما اشار اليه في المواضع الثلاثة لكنهما شئ واحد بحسب الخارج
الذى عليه مدار موضوعية الحكميات فليس بشئ اذ تغاير الموضوعين
بالاحتياج وعدم الاحتياج كاف في المقام ولا مدخل لاتحادهما في كونهما
من الموجودات الخارجية في الكلام كما لا يخفى واما الثاني فلان عدم
الاستلزام مدفوع بان موضوع المسئلة في تلك المسئلة اما عين موضوع
العلم فالامر ظ انواع من موضوع العلم فالشئ الواحد وهو موضوع
المسئلة كيف يكون نوعا من الامرين المتغايرين اعني موضوعي العلمين
واما ما قيل عليه ايضا من انه يجوز ان يكون بين موضوعي العلمين
عموم وخصوص كما تقرر عندهم فتح جاز ان يكون الشئ الواحد نوعا
من موضوعي العلمين على ان موضوع المسئلة قد تكون عرضا ذاتيا
لموضوع العلم وقد تكون نوعا من عرضه فليس شئ ايضا اما اولا
فلانه ليس بين موضوعي الطبيعي والرياضي عموم وخصوص
كما لا يخفى واما ثانيا فلان الشئ الواحد كما لا يجوز ان يكون نوعا
من المتغايرين لا يجوز ان يكون عرضا ذاتيا ولا نوعا من العرض الذاتي لهما

٧ فالاولى ان يقال فكيف يكون موضوع الرياضى مبانى لموضوع الطبيعى شهرى زاده قيل لعل المراد هو هذا وان تسامح في العبارة

٦ فيه نظر لان التمايز بالبرهان لو استلزم التغير بالموضوع لاستلزم الامتياز على الوجه المذكور لا تغاير الموضوع بتغايرا ابرهانا اما جعل الحد الاوسط من الموضوع كاقبال او جعل الموضوع في احدهما جسما تعليميا وفي الآخر جسما طبيعيا بقرينة حل الاوسط عليه وعلى كلا التقديرين يلزم الامتياز بالموضوع على الوجه المذكور

٩ قيل تؤيده ما ذكر في شرح الاشارات ان موضوع العلمين قد يكون شيئا واحدا ويختلف بحسب قيدين مختلفين كاجرام العالم فانها من حيث الشكل موضوعة للهية ومن حيث الطبيعة موضوعة للسماء والعالم من الطبيعى ولذلك قد يتفق اتحاد بعض المسائل فيها ٨

كما لا يخفى قوله فانه صرح اه قبل ٦ وجوابه انه نظر الى الظ اذ لا اشتراك بالحقيقة فان المحكوم عليه بالكروية في الرياضى غير المحكوم عليه بها في الطبيعى وحاصله ان معنى قول الشيخ لا بالموضوع انه لا يكون امتياز بين العلمين بالموضوع بحسب الظ وذلك لا ينافي في الامتياز بحسب الحقيقة فافهم ذلك قوله فكيف يكون معتبرا اه فيه انه لم يعتبر احد في موضوع الرياضى مالا يعتبر في موضوع الطبيعى بل الاستفادة ان الاعتبار في الاول عدم ٧ الا فتقار الى المادة في التعقل وفي الثانى الافتقار اليها فيه وبينهما بون بعيد فافهم بقى ان الاستفادة مما سبق من المنحشى حيث قال موضوع الرياضى اعم من الطبيعى بحسب التحقيق انه لم يعتبر في الرياضى ما اعتبر في الطبيعى من الافتقار الى المادة في التعقل فعلى هذا لا يلزم الامتياز بالموضوع بين العلمين في جميع المسائل فيندفع المخالفة كما لا يخفى قوله وانت تعلم اه لعله اشارة الى جواب سؤال مقدر حاصل السؤال ان الامتياز بالبرهان كما ذكره الشيخ يستلزم التغاير بين الموضوعين فيلزم الامتياز بالموضوع فيرتفع المخالفة وحاصل الجواب ان الامتياز بالبرهان وان كان مستلزما لتغاير الموضوعين لكنه ٦ لا يستلزم التمايز على الوجه المذكور وهو التغاير بالافتقار الى المادة في التعقل وبعدم الافتقار اليها فيه والكلام فيه لاني مطلق التغاير وقوله ولعل مراد الشيخ اه اشارة الى جواب سؤال ايضا بان يقال لما كان الامتياز بالبرهان مستلزما لتغاير الموضوع ولو على غير الوجه المذكور كان قوله لا بالموضوع على ما لا يخفى وحاصل الجواب ان مراد الشيخ ٩ ان منشأ التغاير هو البرهان لا الموضوع ٧ وذلك لا ينافي تغاير الموضوع بسببه فافهم قوله ويمكن الجواب اه اى يمكن الجواب عن المخالفة بوجه آخر غير ما ذكر في سياق وانت تعلم ويحتمل ان يكون المراد انه يمكن الجواب عن كلا الاعتراضين احدهما قوله وقد يقال لا يخفى اه والثانى قوله وايضا القول بامتيازهما اه فافهم وحاصل الجواب على الاول ان القول بالامتياز بالموضوع مبنى على مذهب القدماء وقول الشيخ مبنى على مذهب

المتأخرين وكذا على الثاني من الثاني وأما على الأول منه فهو ان التقسيم
 مبني على ما ذهب اليه القدماء والباحثين عن البسائط هم المتأخرون
 فلا منسافة بينهما قوله لعله اقرب لعل عدم الجزم بصوابيته
 لان كون التعريف منقولاً عن القدماء خلاف الظاهر المتبادر
 جسداً لان التأليف على مذهب المتأخرين وأما الظن باقر بيته الى
 الصواب فلانه لا يرد عليه ما اورده على الأول وأما الاشعار
 بقرب الأول الى الصواب فلا مكان الجواب عما اورده عليه قوله
 وهم لا يبحثون في الهيئة اه حاصل ما ذكره ان المبحث عنه
 في الهيئة عند القدماء هو الدوائر وعند المتأخرين هو الاجسام
 وفيه ان الاستفادة من كتب الهيئة ان المبحث عنه في الهيئة اصالة
 عند الفريقين هو البسائط والبحث عن الدوائر انما هو ليكون احوال
 البسائط منضبطة بهما على ما مر من الحشى ويشير اليه قوله
 ويعبرون عن كل فلك بدائرة على ان هذا الجواب على تقدير صحته انما
 يدفع السؤال بالنظر الى باب الفلكيات من الهيئة ولا يدفعه
 بالنظر الى باب العناصر اذ كل من الطائفتين لا يعبرون عنها
 بالدوائر قوله والمتأخرون يبحثون عن الاجسام ان اريد الاجسام
 الطبيعية فليس الا مر كذلك اذ بحثهم انما هو عن التعليمية
 وان اريد الاجسام التعليمية فلا يصح قوله وما قاله الشيخ من الاشتراك
 ناظر الى طريقة المتأخرين اذ لا اشتراك اصلاً على طريقتهم بالحقيقة
 انتهى وفيه انه ان تم ان القدماء لا يبحثون عن الاجسام التعليمية
 وان المتأخرين يبحثون عنها تم الجواب وصح كون قول الشيخ ناظر
 الى طريقة المتأخرين وان لم يكن اشتراكاً اصلاً على طريقتهم
 بالحقيقة ٦ لجواز الاشتراك حينئذ بحسب الظ فافهم قوله فما يبحث
 القدماء منه لا يحتاج في الذهن الى المادة اصلاً حينئذ يندفع
 قد يقال لا يخفى انه يبحث في علم الهيئة بحمل التقسيم على مذهب
 القدماء وكذا القول بان القول بامتيان العلمين بالموضوع مخالف لقول
 الشيخ بحمل الامتيان على مذهب القدماء وحل قول الشيخ على مذهب

٨ بالموضوع والحمل
 واختلا فهمهما بالبراهين
 كالقول بان الارض مستديرة
 وهي في وسط السماء فيهما
 انتهى فان المراد من اختلافهما
 بالبراهين كونها منشأ
 الاختلاف لتلايم اول
 الكلام مع آخره فاندفع
 بحذافيه انتهى

٧ قوله لا بالموضوع اي لان
 المنشأ هو الموضوع فاعتبار
 البرهان المستلزم لتغاير
 الموضوع لا يكون متافياً
 لقوله لا بالموضوع اذ يصدق
 ان منشأ الامتيان بينهما ليس
 هو الموضوع فان الامتيان
 الحاصل بالموضوع متفرع
 على الامتيان بالبرهان
 وحاصل منه

٦ ولذا قيل كونه ناظر الى طر
 يقتهم ليس الا بحسب الظ من
 اللفظ وأما على طريقة القدماء
 فلا اشتراك اصلاً منه

المتأخرين قيل ٨ ما ذكر غير مسلم على تقدير كون المراد بالمادة المعنى
الاعم من الموضوع وبالا فتقار الى المادة الافتقار الى مطلقها كيف
والدوائر لكونها امورا انتزاعية لا تتعلق بدون مطلق ما تنتزع منه
هذه الدوائر فلا يندفع السؤال بابتناء الكلام على مذهب القدماء فافهم
قوله وتمثيل الش بالكرة غير مناسب وذلك لان السوق والذوق وتمثيل
الاخوين بالموضوعين تستدعي ان يكون هذا تمثيلا لما هو الموضوع
في علم الرياضي والكرة انما يصلح لان تكون مثالا للاحوال فانها من
الاحوال التي ثبتت من الرياضي لا من الموضوعات والجواب ٧ عنه بان الكرة
وان لم تكن مجعولة عنها في الهيئة لكنها مجعولة عنها في الهندسة
كقواهم الكرة لا تماس الكرة الا بنقطة وبان المراد بها ههنا
ما يصدق هي عليه بقرينة السباق وهو الجسم التعليمي ليس بشيء
اما الاول فلان الكلام في موضوع العلم لا في موضوع المسئلة
واما الثاني فلان التمثيل بعنوان ما يثبت للموضوع غير صحيح ٧ ولا اقل
من ان يكون غير مناسب على ان ما يصدق عليه الكرة ليس هو الجسم
التعليمي فقط بل هي تصدق على الجسم الطبيعي ايضا وقيل في الجواب
ايضا ان المراد هو الجسم من غير كونه مقيد بوصف الكروية لكن
لما كانت مسئلة اثبات الكروية لما هو الموضوع من المسائل المشتركة
وكان في عدم احتياجه الى المادة خفاء عبر عنه بالكرة اظهرا
لما خفي وانت خبير بان هذا ايضا انما يفيد الصحة لا المناسبة وبما فصلنا
المقام ظهر لك ان ما قيل ٩ قوله غير مناسب فيه نظر لانا لانم انه تمثيل
للاحوال لم لا يجوز ان يكون تمثيلا لما ولو سلم فلم لا يجوز ان يعتبر
في الاحوال حل المواطاة ناش من عدم الاطلاع على المرام قوله وفيه
نظر قيل يمكن توجيه النظر بوجهين الاول انهم قسموا الحكمة الى هذه
العلوم الثلاثة فلو كان بشيء منها فروعا لم ان لا يكون القسمة حاصرة
اذ لا شك ان تلك الفروع داخلة في مطلق الحكمة واجزاء لها
فلو لم تدخل في حدود تلك العلوم لم عدم الانحصار في هذه الاقسام
والثاني ان المفهوم من هذه الكلام ان كلاما من العلوم الثلاثة اصل
برأسه وليس بشيء منها فاعلا خرمع ان المفهوم من تصانيف الشيخ

٨ حيدر وشهرى زاده
ويوسف سله

٧ هذا الشهرى زاده

٧ وعالمه بعضهم بان
الموضوع لا بد ان يكون مسلم
الثبت في العلم الباحت
عنه وفيه نظر لجواز ان يكون
عنوان بعض مسائل العلم
من الاعراض الذاتية له
كما سبق

٩ وكذا ما قيل وانما قال
غير مناسب ولم يقل غير صحيح
لانه يمكن ان يقال المراد
بالكرة الكروية كما قال
البعض او يقال انه تمثيل
للموصول المضاف اليه
للاحوال للاحوال انتهى
ناش عن عدم فهم المقام
سله

ان الطبيعي والرياضي فرعان للالهى حيث قال بان موضوع الالهى هو الوجود من حيث هو موجود كما مرو يؤيده ما ذكر في المحاكات من ان الطب من الطبيعي كهو من الالهى انتهى اقول يمكن الجواب عن الاول بان فروع كل من العلوم الثلاثة داخلة في حده لان العلم باحوال ما لا يفتقر الى المادة في الوجودين مثلاً يصدق على فروع الالهى اذ العلم باحوال ما لا يفتقر اعم من ان يبحث فيه عنه مأخوذاً بلا قيد عرضي ومأخوذاً معه قيد عرضي وعن الثاني بان المفهوم من هذا الكلام ليس الا ان كلام من العلوم الثلاثة اصل بالنسبة الى فروعه لانه اصل بالنسبة الى الاخر على ان يكون موضوع الالهى الوجود من حيث هو موجود لا يدل على ان الطبيعي والرياضي فرعان له بالمعنى الآتى ذكره لجواز ان يكونا جزئين له كما لا يخفى ثم اقول ويمكن توجيه النظر بان يقال لو كان لكل من العلوم الثلاثة فروع لزم ان لا يكون العلم الطبيعي ادنى بل اوسط فان موضوعات فروعه اخص من موضوعه لا محالة فتكون هي ادنى مع انهم اتفقوا على ان الطبيعي ادنى اللهم الا ان يقال مرادهم انه ادنى من بين الاصول او هو مع فروعه ادنى وجهور المحشين وجهوا النظر بان الامامة والنبوة والمعاد ليست فروعاً للالهى بل هي اجزاء منه كما يعلم من الفرق الآتى بين الجزء والفرع انتحالا من حاشية منسوبة الى المحشى ههنا وانت خير بانه لا وجه له لتقديمه على الحكم بان هذه الثلاثة فروع الالهى اللهم الا ان يقال حاصل النظر على هذا التوجيه هو منع ان للالهى فروعاً بناء على ان ما عد فروعاً له من هذه الثلاثة ليس فروعاً له بل هو من اجزائه فلو ذكره بعد الحكم المذكور لثوهم ان حاصله منع كون هذه الثلاثة فروعاً له وان سلم ان له فروعاً اخر فافهم قيل ٧ ان موضوع بحث النبوة النفس المجردة الانسانية من حيث قدرتها على خوارق العادات وموضوع بحث المعاد النفس من حيث مفارقتها البدن فيصدق على كل منهما تعريف الفرع الآتى ذكره فلا وجه للنظر بالنسبة اليهما اقول فيه نظر اما اولاً

فلاته مبنى على ان النبوة والمعاد محمولان في بابهما وذلك غير ثابت
لجواز ان يكونا موضوعين كما هو الظاهر واما ثانيا فلان ما ذكر انما يتم
على تقدير كون موضوع الالهى الموجود من حيث هو موجودا كما نقل
عن الشيخ واما اذا كان موضوعه ذات الآله وذات المجرىات
كما يدل عليه ما في الكتاب فلا لان النفس ح يكون جزء من موضوع
الالهى لا اخص منه وموضوع الفرع هو الثانى لا الاول كما سيحى
فكيف يصدق تعريف الفرع على كل منهما قوله والمعاد اى الروحانى
لان الحكماء لم يقولوا بالمعاد الجسمانى كذا نقل عنه قوله فعلم
الطب وهو علم باحث عن احوال بدن الانسان من حيث الصحة والمرض
قوله واحكام النجوم وهو علم يعرف به الاستدلال بالتشكلات
الفلكية على الحوادث السفلية كان يقال اذا وقع نجم فلانى موضع
كذا يحدث فى الدنيا خبر كذا او شر كذا قوله والتشريح وهو علم باحث
باحوال غرس الاشجار ونشر الزروع قوله والتشريح وهو علم باحث
فيه عن احوال مفاصل الانسان والعصب الذى فيه ونحو ذلك
قوله ويجر الاثقال وهو علم يعرف به نقل الثقيل بقوة نقل الخفيف
فقد برهن ٧ على نقل مائة الف رطل بقوة خمسمائة رطل قيل عد هذا
من فروع الطبيعى مخالف لعدة كتب فانه معدود فيها من فروع
الرياضى واجيب بانه وان عد فيها من فروع الرياضى لكن المناسـب
كونها من فروع الطبيعى لما ان النقل والحفة انما يعقلان بتعقل
المادة ولذا اعده المحشى منها قوله واما الرياضى فاصولها اربعة
لعله لم يتعرض لاصولى الالهى والطبيعى مع انه ذكر ان لهما
ايضا اصولا لان استقلال اصولهما بالتدوين غير معهود بخلاف
اصول الرياضى قوله علم الرايا قيل هو علم يعرف به احوال الخطوط
الشعاعية المنعطفة والمنعكسة والمنكسرة لاحال المرآت من حيث
الشفافية ورؤية الشئ فيها كما ظن ٥ واعل وجه كونه ظنا وهو ان العلم
الباحث عن احوال المرآت من فروع الطبيعى دون الرياضى لما ان
المرآت مفتقرة الى المادة فى الوجودين بخلاف العلم الباحث عن احوال

٧ المبرهن أيرن فى كتابه
فى هذا العلم كما نقل عن
الموضوعات ٥

٥ الظان محمود حسن
وقد نقل عن المحشى ايضا
فى بعض الهوامش المنسوبة
اليه ٥

الخطوط والكلام في فروع الرياضى لافى فروع الطبيعى وعلم المناظر
علم يعرف منه احوال المبصرات فى كيتها باعتبار قريتها وبعدها
عن الناظر لانه علم يعرف منه كيفية النظر الى السماء واتخاذ الآلة
المثقوبة ككياتهم وعلم الموازين هو علم يعرف منه مقادير ثقل
الاجسام والالات التى توزن بها لانه علم يبحث فيه عن صحة
ما يوزن به ولانه علم يعرف به قدر ثقل الشئ بالجزاف لا بالوزن
ونقل المياه ويقال له انبساط المياه علم يعرف منه كيفية استخراج المياه
الكائمة فى الارض او نقل المياه علم غير انبساط المياه فهو ما ينبت عنه
مفهومه اللغوى كذا قيل فقد بر وهذه الاربعة من فروع الهندسة
وقيل الثالث من فروع التأليف ورد قوله والجبر والمقابلة علم واحد
وهو علم يعرف منه كيفية استخراج الجهولات العددية بمعاداتها
لمعلومات تخصها فهو فروع الحساب والجبر تكميل الطرف ذى
الاستثناء وزيادة مثل ذلك على الاخر والمقابلة اسقاط الاجناس
المتساوية فى الطرفين منهما وقيل الجبر علم يعرف به احوال العضو
المكسور والمقابلة علم يعرف به التقابل بين الاشياء ورد ٣ بانه مما ينبغي
ان يصاب عنه الاذان قوله وعلم الخيل وهو علم يعرف به اتخاذ
الالات الغربية الاحوال وهو من فروع الهندسة لامن فروع الموسيقى
كما توهم وصندوق الساعة ما يتخذ فيه علامة الساعة قوله وامثالها
اى امثال صندوق الساعة والتأنيث باعتبار كونه حيلة لا باعتبار
المضاف اليه كما ظن لا لعدم شرط ذلك والمراد بامثالها جام الجبر
وجام العدل كما نقل عنه وجام الجبر على ما نقل عنه من الحاشية الفارسية
هو جام يكون مساويا لجام آخر فى المقدار لكن يسع ضعف ما يسعه
الاخر من الماء او اكثر او جام فى وسطه علامة فاذا صب الماء فيه
وجاوزها لم يبق شئ فيه وجام العدل اثناء امتلائها قدر معين
يستقر فيها الشراب وان زيد عليها ولو بشئ يسير ينصب الماء ويتفرغ
الاثناء بحيث لا يبقى قطرة قوله وعلم الزيجات والتقاويم وهو علم
واحد من فروع الهيئة وما هو يعرف به حركات الكواكب السيارة

٣ الراد يوسف س

وما يتبعها او علمان والتقاويم علم كتاب التقويم وهو علم بترتيب ما يخرج
من الزيج فالفروع المذكورة صراحة خمسة عشر اوستة عشر ثلاثة
منها الالهى وخمسة للطبيعى والبواقى للرياضى قيل قد ذكر فى مفتاح
السعادة من فروع الالهى خمسة ومن فروع الطبيعى ما يبلغ الى ستة عشر
ومن فروع فروعه ما يبلغ الى اربعين ومن فروع الهندسة خمسة عشر
ومن الهيئة ستة عشر ومن الحساب احد عشر ومن الموسيقى ثلاثة ومن
الحكمة العملية اربعة فالجملة مائة وعشرون علما قوله والفرق بين الجزء
والفرع ان موضوع الفرع اه قيل ما حاصله ان هذا الفرق منقوض
بمسائل موضوعاتها مقيدة بعراض ذاتية لموضوع العلم ويرجع البحث
فيها الى البحث عن الاعراض الذاتية لموضوع العلم كقوانا الاسم
الغير المنصرف معرب بالضممة رفعا والقحمة نصبا وجرا فانه يصدق
عليه ان موضوعه اخص من موضوع النحو وما خوذ معه قيد عرضى
مع انه ليس من فروع النحو من اجزائه فالوجه فى الفرق هو ان يقال
الجزء ما يرجع البحث فيه الى البحث عن العرض الذاتى لموضوع
العلم ويكون الغرض منه ذلك والفرع ما ليس كذلك فتدبر ولا يخفى
ان هذا لا يندفع بما قيل من ان هذا الفرق انما هو بين ما هو جزء
من العلوم المدونة وبين ما هو فرع منها قوله فانه اخص من الجسم
اه قيل ٧ فيه ان موضوع الطبيعى هو الجسم من حيث يستعد الحركة
والسكون لا مطلقا كما سيصرح به الشارح فلا يكون موضوعه اخص
منه بل بينهما مباينة ٩ ورد بان الاستعداد المذكور هو معنى قيد
الطبيعى فذلك الاستعداد مأخوذ فى الطب ايضا فتدبر قوله ووجه
التسمية ما مر لا يخفى ان ما مر لا يجرى ههنا لان الموضوع ههنا لكونه
قسما من الموجود من حيث هو موجود غير شامل للاله سبحانه وتعالى
لا يصدق عليه انه اول الامور فى العموم ولا انه اول الامور فى الوجود
كذا قيل لا فيه نظر اذ لا اعم من الامور العامة وهى شاملة لواجب الوجود
كالوجود فتدبر قوله عبارة الشفاء دالة اه المق ان المنطق ليس من
الحكمة عند الشيخ كما يدل عليه عبارة الشفاء واما ما يوهى خلاف هذا

٧ احمد بن حيدر مه

٩ الراد يوسف العساقى

فى بعض تعليقاته لافى حاشيته

المدونة مه

٧ شهرى زاده وخوشابى

مه

من عبارة الاشارات فأول قيل يجوز ان يأول عبارة الشفاء ايضا بان
يقال المراد من العلوم الحكمية العلوم الحكمية غير الآلية فلا يلزم
ان لا يكون المنطق من الحكمة لجواز ان يكون من الحكمة الآلية
وتأويل عبارة الاشارات ليس اولى من تأويل عبارة الشفاء بل الامر
بالعكس ورد بان تأويل عبارة الشفاء بما ذكر يخرجها عن الظ بخلاف
التأويل في عبارة الاشارات بما ذكره المحشى لان استعمال الابتداء اعم
من ان يكون المبتدأ به جزء من المبتدأ فيه اولا شائع كثير كما وقع
في حديث الابتداء بالحمدلة والبسملة فالتأويل في عبارة الاشارات اولا
وفيه ان القائل قد اشار الى ان هذا معارض باحتياج تأويل الاشارات
الى تأويل التعريف المقول عن الشيخ ايضا كما اشار اليه الشارح
في بعض الهوامش حيث قال والشيخ قد اخرج العمل وعرفها بانها
كمال النفس الانسانية بالتصورات الكاملة والتصديقات المطابقة فان ظ
هذا التعريف ان المنط من الحكمة لكونه تصديقات مطابقة بخلاف
تأويل الشفاء فانه لا يستدعي تأويل ذلك التعريف ايضا بتخصيص
التصديقات بغير الآلية والحاصل ان تأويل الاشارات يحتاج الى
تأويل التعريف ايضا بخلاف تأويل الشفاء فلذا رجع القائل تأويل
الشفاء فن لم يصل الى ما يزيل الداء قال فن لم يصل الى ما يزيل الداء رجع
تأويل عبارة الشفاء على ان القائل صرح واعترف بان التأويل في عبارة
الاشارات اسهل مجيب عن تشييعه على المحشى فان قلت اذا معارض
الاحتياج الى تأويل التعريف والخروج عن الظ سقطت فبقى التأويلات
متساويين قلت احتياج التعريف الى التأويل اشنع فان حفظ التعريفات
عن الصرف عن الظ وحل الفاظها على المعاني المتبادرة واجب
بخلاف سائر التراكيب بقى ان التكلف في عبارة الشفاء اشنع من التكلف
في عبارة الاشارات وفي التعريف المنقول لكونه مفضيا الى اثبات اصطلاح
جديد من غير سند يعتد به وهو كون الحكميات آلية وغير آلية كما
صرح به القائل او الى خلاف المشهور كما قيل فمح يكون التأويل
في عبارة الاشارات اولى واخرى كما فعله المحشى فتدبر والاحسن

٩ كما في حاشية المسعود
والدواني

ان يحتمل احدي العبارتين على مذهب والاخرى على مذهب آخر
كما رجع ٩ بعضهم نقلا عن بعض حواش المطالع قوله تفرعها
وتفصيلها الظاهراته نشر على ترتيب اللف والتفريع استخراج الفرع
من الاصل بان يحتمل موضوع الاصل على جزئي من جزئياته ويجعل
هذه القضية صغرى والاصل كبرى لينتج منها الفرع الذي كان
مندرجا في الاصل فقوانا الفاعل مرفوع اصل وزيد في خرج زيد
مرفوع نوع مندرج تحته فنقول زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد
مرفوع قوله لا يخفى عليك مسامحة ما فيه اه يعني ان ظ التعريف
يقتضي ان يكون الحكمة نفس الخروج وليس كذلك كما لا يخفى فيجب
التأويل اما بعلم هو مبدأ الخروج او بما به الخروج فعلى الاول يخرج
العمل منها جزما وعلى الثاني يحتمل الخروج والدخول وعلى كلا
التقديرين قول الشارح بل جعل العمل ايضا منها ليس على ما ينبغي
وهنا نظر اما اولافلان الحكمة قد تطلق على معنى كون الشخص
حكما على ما نقل عن بعض ٦ حواشي حكمة العين فعدم كونها
نفس الخروج بهذا المعنى ثم واما ثانيا فلان التأويل بما يخص العلم
غير صحيح بل يجب التأويل بما يعم العلم والعمل لقوله في جاني العلم
والعمل لان ما به الكمال العملي هو العمل فقط كما قيل او العلم والعمل على
ما قيل فعلى هذا يكون العمل داخلا جزما فيصح قوله بل جعل العمل ايضا
منها لا يقال الظان الباء للسببية والاصل فيها كون السبب مغايرا
بالذات للسبب وههنا ليس كذلك لانا نقول المسبب هو الكمال
العملي لا العمل وظ ان العمل مغاير بالذات للكمال العملي واما ثالثا
فلانا لا نتم ان التأويل منحصر في هذين المعنيين لجسوا زان يا اول
بالكمال الحاصل للنفس في جاني العلم والعمل كما اختاره بعض
الافاضل لا يدخل العمل حيثنذ قطعا قوله اذا الحكمة بمعناها الحقيقي
ليست نفس الخروج بمعناه الحقيقي وهذا ظوعاله بعضهم بان الحكمة
امر حقيقي قطعا والخروج اضافي فلا تكون هي هو قيل ان اريد بالحكمة
المعنى المصدري يرا د بالخروج ايضا المعنى المصدري وان اريد بها

٦ القائل هو المحشي شهري
زاده

٧ خواجه زاده

٨ طرسوسي

الحاصل بالمصدر اعني التصديقات او الملكية او المسائل فكذا يراد بالخروج
 المعنى الحاصل بالمصدر اعني ما به الخروج فعلى كلا التقديرين لا مسامحة
 في التعريف وان اريد بالاول الثاني وبالثاني الاول ففيه مسامحة واعتراض
 عليه اما اولاً فبان يقال هذا دفع للمسامحة بما يدل على المسامحة
 فان المسامحة استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر كما صرح به ابو القحح
 فالمتبادر من الحكمة انما هو احد المعاني الاصطلاحية المذكورة
 سابقاً فحملها على المعنى المصدري او على الحاصل بالمصدر عين
 المسامحة وكذا المتبادر من الخروج هو المعنى المصدري فحملة على
 الحاصل به يدل على المسامحة واما ثانياً فبان يقال المعنى المصدري
 للحكمة هو المعنى المعبر عنه في الفارسية بدانستن ولا يخفى ان بينه
 وبين المعنى المصدري للخروج مبانة فكيف يصح الحمل باحدهما
 على الآخر ويمكن ان يحسب عنهما بان المراد ٤ بالمعنى المصدري
 للحكمة هو كون الشخص حكيماً كما مر لاما يعبر عنه بدانستن فعدم
 تبادره وعدم كونه نفس الخروج ممنوع وايضا عدم تبادر المعنى
 الحاصل بالمصدر ممنوع كيف انهم قد ذهبوا الى اشتراك المصدر
 بين المعنيين قوله بمعرفة قيل الظاهر به الا ان يحمل الكلام
 على الاستخدام وقيل ٣ الاولى بحصوله ليعم ويمكن الجواب عن الاول
 بان المراد من العلم هو المسائل كما هو الظاهر المتبادر في امثال هذا المقام
 فلا حاجة الى الحمل على الاستخدام وبهذا يندفع الثاني ايضا كما قيل ٢
 فتأمل واما القول بان عمومته عند ارادة السببية كما هو الظاهر غير
 ظاهر اذ الاصل فيهما كون السبب مغايراً بالذات للسبب ففيه انه
 مشترك الالتزام والالتزام اذ الباء السببية داخلية على المعرفة في كلام
 المحشي فلا جرم يلزم اتحاد السبب والسبب ذاتاً فيحتاج الى التزام
 التغير الاعتباري اذ هو كاف في السببية كما قيل ٥ قوله فعلى هذا يكون
 العمل خارجاً منها جزماً ضرورة ان العلم غير العمل واعتراض عليه بانه
 على هذا التوجيه لم يكن الحكمة بالمعاني الثلاثة منفردة او مع العمل كما لا
 للنفس بل هي آلة ومبدأ لكمالها وقد فسر بعض الفضلاء بان المراد

٤ اي مراد القائل منه

٣ ثارى منه

٢ يوسف منه

٥ القائل هو المحشي شهرزاده

حيث قال عند قول المحشي

ولو كان المراد ما به

يخرج النفس لا يقال كمالها

العلمي والعلمي هو العلم والعمل

فلا يصدق ما به الخروج

عليهما اذ التغير الاعتباري

يجوز الصديق كما في قولنا

علم زيد يفيد صفة كمال على

ما قالوا انتهى منه

بخروج النفس الى كمالها الممكن ليس ما به حصول كمالها الممكن بل كمالها
 الممكن الحاصل لها بحسب القوتين ففي التعريف مسامحة والعمل داخل
 في الحكمة قطعاً وكذا المنطق وانت خبير بان الكمال يصدق على المعاني
 الثلاثة للحكمة مع العمل فيكون الحكمة بجميع معانيها نفس كمال النفس
 لا آله واجيب بان كون الحكمة مبدأ وآلة للكمال معنى وكونها كمالاً معنى
 اخر لها من صفات النفس لاما هو من العلوم المدونة فلا يؤخذ
 باحدهما على الاخر بل الاولى ٧ حل التعريف على ما ذكره المحشى
 قوله يحتمل دخول العمل فيها اقول لا وجه لهذا بل يدخل العمل
 على هذا التأويل قطعاً لما ذكرنا فيما سبق واما ما قيل وجه الاحتمال
 ان الباء ههنا لها معنيان ارجحهما السببية وعليه يصدق ههنا على
 العلم المدون ايضاً فلا يشمل العمل ومرجوحهما المعية وعليه يدخل
 العمل لان معه الخروج الى كمال النفس هو الصور والاعمال التي انصفت
 بها النفس فما يستغرب عنه فانه على تقدير السببية كما يصدق على
 العلم المدونة كذلك يصدق على العمل ايضاً فكيف يقال انه لا يشمل
 العمل حيثئذ لا يقال ان خص الموصول بالعلم لا يحتمل دخول العمل وان
 ابقى على عمومته لدخل ما ليس من الحكمة قطعاً كالفهم بالمعنى المصدري
 لاننا نقول الباء للسببية القريبة ويخرج امثال الفهم لا يقال لو حل
 الباء على السببية القريبة اختص بالتصورات والتصديقات لاننا نقول
 العمل سبب قريب للخروج الى الكمال العملي كما ان التصورات والتصديقات
 سبب قريب للخروج الى الكمال العملي قوله ان اراد الامكان الذاتي
 اه فيه ان الامكان الذاتي في المعارف هو ان لا يكون ذات الممكن آياً
 فعلى هذا يلزم ان لا يكون اكل الانبياء عليه السلام ايضاً حكماً اذ الكمال
 ليس بآب عن كماله عليه السلام ايضاً اللهم الا ان يقال اراد بالامكان
 الذاتي ههنا ان لا يكون ذات النفس الناطقة آية كما يشعر به سياق
 كلامه وهذا نظير قولهم في صفات الله تعالى انها قديمة بالذات اي بذات
 الواجب تعالى فافهم قوله لان النفوس الناطقة اه دليل للملازمة
 وحاصله ان كمال اكل الانبياء عليه السلام ممكن له نظر الى ذاته عليه السلام

٧ وجه الاولى ما اشير اليه
 بقوله لا ما هو من العلوم
 المدونة

٤ كما يدل عليه كلمة ايضاً في قوله
 على العلوم المدون ايضاً

وما يمكن له نظرا الى ذاته عليه السلام فهو ممكن لاخر نظرا الى ذات ذلك
الاخر لاتفاق السكل في الماهية فكما له عليه السلام ممكن لكل واحد
نظرا الى ذات مع انه لم يجعل بالفعل الاله عليه السلام فيلزم ان لا يكون
الحكيم الا هو عليه السلام لكنه انما يتم اذا كان المراد بكما لهما الممكن
غاية ما يمكن لهما لا المتوسطة ولا الاعم فتأمل قوله وان اريد الامكان
بحسب نفس الامر نقل عنه ان المراد ان يكون الممكن بحيث لا يكون
في حصوله مانع من الموانع مع تحقق جميع الاسباب والشرائط اقول
فيه نظرا لانه يوجد حجة ما يتوقف عليه وجود الممكن واذا وجد حجة
ما يتوقف عليه وجود الممكن يجب وجوده كما بينه صاحب التوضيح
في المقدمة الثانية من المقدمات الاربعة التي ذكرها البيان نفي الحسن والقيح
العقليين فكيف يراد هذا المعنى بالامكان ههنا واورد عليه ايضا بان الامكان
عندهم على نوعين امكان ذاتي وامكان استعدادي وما ذكر معنى ثالثه
ولم يعهدوا تطبيقه على الامكان الاستعدادي يحتاج الى تكلف بعيد ورد
بان ما ذكر فرد من افراد الامكان الاستعدادي فان له افراد كثيرة متفاوتة
كما يفهم من تعريفه فلا تكلف فافهم قوله خرجت الى ما يمكن لهما
في نفس الامر وذلك لوجوب وجود الشيء عند تحقق جميع الاسباب
والشرائط مع ارتفاع الموانع كما سبق فتأمل قوله والجواب ان المراد
ما يمكن اه لا يخفى عليك مسامحة ما فيه اذ الكلام في الامكان لا في ما يمكن
الا ان يقال كلمة ما مصدرية فيؤول الكلام الى الامكان قيل حاصل الجواب
اختيار شق ثالث لا اختيار الشق الثاني كما توهم لانه اختيار لفرد آخر
من الامكان الاستعدادي وهو تهيو النفس للكمال من حيث التعلق
المذكور لا تهيوها من حيث ارتفاع الموانع وتحقيق جميع الاسباب
انتهى يعني ان المراد مطلق التهيو من تلك الحثية سواء كان بارتفاع
الموانع واجتماع الشرائط اولا فمح اذا حصل فرد ما يمكن له بهذا
الامكان وخروج امكانه ذلك الى الفعل يكون حكما ولا يلزم من ذلك
كون كل واحد حكما اذ لا يسعى كل احد لتحصيل كل ما استعداد له بل
الساعي له اقل من القليل فافهم قوله بعض ما تلونا عليك لعل

المراد به ما ذكره في النظر السابع عند تعريف الحكمة من التريد في الاحوال وبعضها هو التريد من الشقين الاولين فيرددههنا في الكمال بان يقال ان اريد جميع الافراد الكمال يلزم ان لا يكون شخص حكيم وان اريد الكمال في الجملة يلزم ان يكون الخروج الى بعضها حكمة وليس كذلك والجواب ان يقال المراد هو الجميع العرفي لا الحقيقي وقيل المراد به ما ذكره عند قوله بقدرة الطاقة البشرية من التريد فيرددههنا في المزاج المخصوص ٨ والجواب ارادة المتوسطة وقيل ارادة المتوسطة ههنا مما لا يجوز لخروج ذي النفوس القدسية عن التعريف بل الجواب هو ان يقال نفس الناقص الذي في غاية البلادة لكونها كالشجر العنيف لا يشملها النفس في التعريف لما ان المراد بها من له قوة الاكتساب فتأمل قوله فيه انه لا يفهم اه فيه نظر اما اول فلان هذا منافي لما سبق منه حيث قال يحتمل دخول العمل واما ما قيل من ان المراد عدم الفهم بالصراحة والرجحان بقرينة ما سبق وبإشارة قوله بل يجوز ففيه ان الشارح لم يدع الفهم بالصراحة والرجحان فلامقابلة حيثئذ واما ثانيا قد اسلفنا لك انه يجب التأويل بما يعي العلم والعمل فكلام الشارح مبني على ذلك فالاعتراض عليه بما ذكر ليس على ما ينبغي واما ثالثا فلانه لو لم يفهم من هذا التعريف ان العمل جزء للحكمة لم يفهم منه دخول المنطق ايضا فالاعتراف بدخول احدهما دون الاخر تحكم بحث واما ما قيل من ان المراد انه لا يفهم بطريق القطعي دخول العمل لما سبق ان التعريف بالخروج مسامحة والمراد اما علم يخرج به او ما به يخرج وهذا بخلاف المنطق لدخوله على كلا التقديرين فسا قطبما اسلفنا لك قيل هذا الايراد تكرار لما سبق منه عند قوله بخروج النفس والجواب ان ما سبق بسند وهذا بسند آخر وبهذا القدر يندفع التكرار نعم يرد عليه انه لو ذكره في محل واحد بسندين لكان اولي واخصر كما لا يخفى قوله بل يجوز ان يكون شرط الحصولها قيل فيه ان الحكمة على ما اختاره عبارة عن مبدأ الخروج وظ ان المبدأ حيثئذ يكون عبارة عن التصديقات والمسائل فكيف يكون العمل شرطا لحصولها بل الامر بالعكس نعم يكون

٨ ويؤيده هذا ما نقل عنه ههنا حيث قال ان اريد بالمزاج المخصوص مزاج الانسان الذي في غاية الكمال يلزم ان لا يكون ما عداه حكيمًا وان اريد مزاج الناقص الذي في غاية البلاهة ففساده ظ وان اريد ثالث فلا حد له بحيث يمتاز في نظرنا والجواب ان المزاج مزاج المتوسطة بين البلادة المتساهية وبين النفوس القدسية وهو من يحصل له الانتقال من المقدمات الى النتيجة في الشكل الاول انتهى بعبارة لكن لا يلائمه قوله بعض ما تلونا واحاله الجواب الينا دون ما سبق كما لا يخفى

شرطا لا اعتدادها لا لحصولها ولو كانت الحكمة عبارة عن الكمال
 الحاصل فالعمل يكون جزأ بلا شبهة على ما اختاره البعض انتهى
 ومن اعتاد رد القائل قد اتى ههنا بشئ عجيب ينفر عنه طبع ادب فقال
 وجه جواز كون العمل شرطا لحصول الحكمة على هذا التعريف ان الحكمة
 اما بمعنى مبدأ الخروج الذي هو المسائل واما بمعنى مامعه الخروج فعلى
 الاول الاتصاف بتصديق تلك المسائل انما يكون بتوسط العمل والسعي
 في تحصيلها فيكون العمل شرطا لحصولها وعلى الثاني ان كان المراد
 بالعمل الحدث كان الكمال ما يحصل به لا نفس الحدث وهو شرط لحصوله
 وان كان المراد بالعمل ما يحصل بالحدث كان الكمال الحقيقي ما يترتب
 على الاعمال بعد الاتصال بعالم الغيب من التجلي بالصورة القدسية كما
 في شرح المطالع ولا يخفى عليك ما فيه اما اولاً فلان الكلام في العمل الذي
 كان بعد الاتصاف بالتصديقات الحكيمة لافي العمل الفكري الذي
 هو الترتب لتحصيل تلك التصديقات وايضا الكلام في كون العمل
 شرطا لحصول الحكمة لا حصول التصديقات الحكيمة واما ثانياً
 فلان الموصول في قولنا مامعه ان ابقى على عمومته كان العمل جزأ لا شرطا
 وان خصص يحتمل ان يكون شرطا وان لا يكون وما ذكره بقوله
 فان كان المراد بالعمل الحدث اه مما لا يفيد شيئاً في المقام كما لا يخفى على انه
 قد صرح بنفسه فيما سبق بانه اذا كان المعنى مامعه الخروج كان العمل
 داخلاً وبان الكلام في الحكمة بمعنى مبدأ الكمال لا بمعنى الكمال وههنا
 جعل العمل شرطا وسياق الكلام على معنى الكمال قوله بواسطة
 ان المتبادر من الوجود اه ويشير الى ان المراد هو ترك الاعيان فقط كما هو
 المتبادر من العبارة ويؤيده ما ذكره الشريف في حاشية المطالع حيث قال
 ومن حذف الاعيان عن تعريفها وقال الحكمة علم باحث عن احوال
 الموجودات جعل المنطق من اقسام الحكمة النظرية فلا يرد عليه ان مراد
 الشارح ترك قيد يدل على الاعيان وعدم الاتيان بالوجودات ايضا
 بل الاتيان بالمعلومات ونحوها بدل الموجودات كما قيل ثم انه بعد حل
 الموجودات على الموجود الخارجي بناء على تبادره يخرج المنطق

عن التعريف جزما ولا يصح جعله التارك من الحكمة قطعا ولم يمكن الاستدلال بأمر آخر على جعله منها كما لا يخفى فلا يرد عليه ايضا ان مراد الش ليس الاستدلال على الجعل المذكور بترك الاعيان حتى يتجه عليه ما ذكره المحشى لظهور فساد ذلك الاستدلال بل الاستدلال عليه بأمر آخر كتصريح صريح من التارك بذلك الجعل كما توهم وبالجمل كلام الشارح نص في الاستدلال بترك الاعيان على دخول المنطق في الحكمة عند التارك لا يقال لا يبعد ان يكون مراد الشارح ترك الاعيان من اللفظ والنية فحاصل كلامه ان من لم يعتبر الاعيان لافي اللفظ ولا في الارادة جعله منها فيثبت الاستدلال على الدخول بترك الاعيان ولا يصح حل الموجودات على المتبادر لانا نقول هذا المعنى من الشارح بعيد كل البعد على انه يرد المنع حيثئذ على تركه من النية كما قيل **قوله** المتبادر اه قد يقال ٦ يمكن ان ينفع التبادر ويوجب ٥ بان الشريف قدس سره قد صرح بهذا التبادر في مواضع من كتبه فتأمل **قوله** ما لا تعقل الا عارضا لمعقول آخر يعني انه كلما تعقل تعقل عارضا لمعقول آخر قيل يلزم ان لا تعقل عارضا لغير المعقول فلا يصدق هذا على الوجود والوجوب ولو ازم المساهية لانها تعقل عارضة لغير المعقول ايضا كالوجود الخارجي فقيد ولم يكن في الاعيان ما يطابقه مستدرك الا ان يقال انه للتوضيح لا للتيمم انتهى وفيه نظر فان تعلقها عارضة لغير المعقول غير معقول غاية ما في الباب انها تكون عارضة لغير المعقول ايضا لانها تعقل عارضة له وبيئتهما بون بعيد ثم قال القائل المذكور ولو اريد بالمعقول الاخر ما يصدق عليه هذا العنوان في الجملة سواء كان موجودا في العقل والذهن او في الخارج فمع قطع النظر عن غاية بعده يرد عليه انه وان ادفع به الاستدراك لكن التعريف الثاني يفسد حيثئذ لان معناه حيثئذ العوارض المخصوصة بما يصدق عليه انه موجود في الذهن ولو كان موجودا في الخارج ايضا يصدق على لوازم المساهية وغيرها من لوازم الوجود انتهى وانت خبير بان كون المراد

٦ القائل سيد علي زاده
في حاشيته على حاشية المطالع
مستد

٥ المجيب هو المسعود
الشرواني في حاشيته على
حاشية المطالع مستد

بالمعقول الآخر في التعريف الاول ما يصدق عليه هذا العنوان
 لا يستلزم ان يكون المراد بالوجود الذهني في التعريف الثاني ايضا
 ما يصدق عليه انه موجود في الذهن حتى يفسد بل يجوز ان يكون
 ذلك على ظاهره كما لا يخفى **قوله** ويصدق التفسير الاول على الوجود
 والوجوب دون الثاني وذلك لان الوجود كون الشيء في الاعيان
 والوجوب اولوية الشيء للوجود فكل منهما لا يعقل الا عارضا لمعقول
 آخر وهو ذلك الشيء لا يحمل على وجود خارجي مواطاة فيصدق
 عليهما التفسير الاول بخلاف الثاني لعدم اختصاص عروضا
 بالوجود الذهني لعروضا لوجود الخارجي ايضا وان لم يحتمل
 عليه مواطاة فهذا امين على جعل المطابقة بمعنى الحمل بما هو اللفظ لا على
 معنى الاتصاف والعروض ثم الظان الغرض من هذا الكلام هو
 الاشارة الى ضعف التفسير الثاني بانه لا يصدق على بعض افراد
 المعرف كما اومى اليه بصيغة التريض والظاهر من كلام المحشى
 انه حمله على الاشارة الى ضعف التفسير الاول بصدقه على بعض
 الاغيار فوجه على وجه لا يصدق **قوله** وقد يقال التعريفان اه
 معارضة على الشارح باثبات التساوي بين التعريفين ومبناه حمل
 المطابقة على معنى الاتصاف والعروض او منع بصدق التفسير الاول
 على الوجود والوجوب كما قيل بحمل المطابقة على المعنى الاتصاف
 والعروض بقرينة ان غرضهم من زيادة عدم المطابقة هو الاحتراز
 عن لوازم الماهيات وذلك يقتضي ان يكون المطابقة بمعنى العروض
 والاتصاف اذ لو كانت بمعنى الحمل والاتحاد لم يحصل ذلك الغرض
 لان عدم شيء محمول عليه ذلك المعقول الثاني في الاعيان لا يستدعي
 ان لا يعرض له فرد في الاعيان وان لا يتصف به اذ العروض والاتصاف
 في الخارج لا يقتضي وجود العارض والصفة في الخارج كما حقق
 في محله فحينئذ يتساوى التفسيران في عدم صدقهما على الوجود
 والوجوب **قوله** لا يقال يرد اه حاصل هذا انه يرد على التعريف
 الاول باعتبار بعض مفاده ما لا يرد على التفسير الثاني والاشبه

ان المقصود ابتداء بحث بدعوى عدم التساوى بين التعريفين وقيل
 انه منع لتساوييهما مستددا بأنه يرد على احديهما باعتبار بعض مفاده
 منع دون الآخر وذلك ينافي التساوى وفيه انه يحتاج الى حل ما قبله
 على الاستدلال على التساوى بين التعريفين من كل وجه وقد عرفت
 انه منع ولو سلم فهو استدلال على التساوى باعتبار ما صدق عليه كل
 من التعريفين لا على التساوى من كل وجه وقيل انه منع لرجوع الاول
 الى الثاني بناء على ما ذكره قبله معارضة على الشارح باثبات التساوى
 بينهما بان معنى الاول راجع الى معنى الثاني فمنع ذلك الرجوع بان
 الاستفادة من الاول حصر العروض في الوجود الذهني بخلاف الثاني
 وانت خبير بأنه يكفي في هذا الغرض ان يقال لا يقال الاول مفيد لحصر
 العروض دون الثاني لتجرده عنه ويستدرك سائر المقدمات قوله
 المفيد لحصر العروض في حالة تعقلها مع تعقل المعارض الظاهر
 انه غلط والصواب ان يقال المفيد لحصر التعقل في حالة العروض
 لمعقول آخر كما قيل ٣ ويمكن ان يقال ان الاول يفيد الحصر الذي
 ذكره باعتبار قوله ولم يمكن في الاعيان ما يطاق به على ان يكون
 المطابقة بمعنى الاتصاف والعروض كما هو مبني ما ذكره بقوله
 وقد يقال التعريفان يتساويان فانه اذا لم يكن في الاعيان ما يعرضها
 والمعارض ان لا يعقل الا عارضا لمعقول آخر لزم ان يكون محصورا
 في تعقله مع تعقل معروضه الا انه يأبى عنه قوله لم لا يجوز انفكاك
 تعقلها عن تعقل المعارض فان جواز ذلك الانفكاك لا ينافي في حصر
 العروض في حال التعقل كما لا يخفى وايضا يأبى عنه قوله ولا يرد على الثاني
 لتجرده عن الحصر فان الثاني ليس بمجرد عن الحصر واما ما قيل
 من ان الخصوص في التعريف الثاني بمعنى التعلق كما في معنى اللام
 الجارة فيكون معناه العوارض المتعلقة بالوجود الذهني فلا يفيد
 الحصر المذكور فهو على طرف التمام قوله لا نأقول الحصر مراد
 اى في التعريف الاول وحاصل الجواب ان الحصر استقرائي لا عقلي ومادة
 النقض في الحصر الاستقرائي لا بد وان يكون من المحققات وههنا
 ليس كذلك فلا يتوجه المنع المذكور على التعريف الاول ايضا

٣ فانه اذا جاز انفكاك التعقل
 عن التعقل جاز انفكاكه
 عن العروض ايضا وذلك
 يحمل بالحصر المذكور
 به

بل هو مدفوع لاستحقاق الجواب فلا اخلال بالتساوي فعلى هذا التقرير
 سقط ما قيل من ان هذا الجواب ليس في مقابلة السؤال اذ غرض السائل
 انما هو اثبات المغايرة بين التعريفين وبعد تسليم ورود الايراد
 على الاول دون الثاني تثبت المغايرة وان اندفع الايراد عنه
 فلا حاجة الى ان يقال في التفصلي اذ الملقى اثبات مغايرة تفيد مفارقة
 الاول عن الثاني وهذا الجواب يفيد عدم المفارقة عنه ووجه السقوط
 ان الشبهة انما نشأت عن عدم الفرق بين الدفع والرفع فان الدفع
 اصطلاح بين ارباب المناظرة في عدم التوجيه وعدم الورد اصلا
 وقيل معنى قوله الحصر مراد في التعريف الثاني ايضا والمنع مدفوع
 عن التعريفين فتأمل قوله واما قوله يصدق اه تعريض لدليل
 الشارح بعد المعارضة عليه ومنع لقوله دون الثاني او منع له بعد قوله
 يصدق التعريف الاول بتسليمه او بجواب سؤال مقدر وهو ان يقال
 كون الحصر مرادا في التعريف الثاني يناقض قول الشارح يصدق
 التفسير الاول على الوجود والوجوب فان الحصر يقتضي ان لا يصدق
 عليهما وحاصل الجواب ان ذلك القول م في نفسه فلا يضر منافات
 الحصر له قوله من العوارض العقلية فيه انه ان اراد بها ما يكون
 عروضه مختصا بالوجود الذهني فتكون الوجود والوجوب منها
 ليس بمتقرر عندهم وان اراد بها ما لا يمتاز عن الماهية الا في العقل
 كما نقل عنه ههنا فكونها منها لا يجدي في صدق التعريف الثاني
 عليهما بل فتبادر من العوارض الخصوصية بالوجود الذهني كون
 المعارض امر اذهني غير موجود في الخارج كالجنسية والتنوعية
 قوله لا يصح ان يجعل محمولات متواطئة اه فيه نظر اذ يصح ان يقال
 بعض الزائد في الممكن الوجود مثلا فيجعل الوجود محمولات متواطئة
 فعلى هذا يكون قولهم الوجود زائد في الممكن من المسائل المغلوطة
 كما سيصرح المحشي في قولهم الهيولي موجود على ان عدم صحة
 جعلها محمولات بالتواطئ مما لا يضر التوجيه المذكور لصحة جعلها
 محمولات بالاشتقاق كما يدل عليه كلام الشارح واما قوله كما هو المتبادر

من الحمل فاذا اراد منه عند الاطلاق هو ذلك كما يشعر به استدلال بعض الناظرين ههنا بقوله لان المطلق ينصرف الى الكمال فلا يفيد عنها وان اريداته هو المتبادر منه مطلقا سواء وجدت القرينة الصادقة عنه اولا فهو م قوله ثم لا يخفى ان القول اه اعتراض على الجواب المذكور في الشرح وحاصله انه لو اريد انها محمولات بحسب الظفهو خلاف الواقع وان اريد انها محمولات بحسب الحقيقة بمعنى انه يجب ارجاعها الى المحمولات الموضوع فلا وجه له لظهوره اه قوله يمكن ان يقال المراد انه يجب ارجاعها الى المحمولات لا الموضوع لا الى المحمولات لموضوعات المسائل فلا يرد عليه ما ذكره فان كون المق بالافادة في المسائل هو الاحكام التي تكون هذه الامور العامة موضوعات فيها لا ينافي كون تلك الامور راجعة الى المحمولات لموضوع العلم ولا الى الاعراض الذاتية له لكن يرد عليه ما قيل ان جميع الامور العامة من المعقولات الثانية التي لا تعرض الموجودات الخارجية كما يفهم من حاشية التجريد فحينئذ لانكون من الاعراض الذاتية لموضوع العلم الذي هو اعيان الموجودات فتأمل قوله لظهور ان المق اه قيل يمكن منعه بناء على الكمال المعتبر به انما هو في ادراك احوال الموجودات كما ذكره الشريف في حاشية المطالع قوله وايضا لو كانت محمولات اي لموضوعات المسائل وهذا ايضا اعتراض على الجواب المذكور باستلزامه ما هو خلاف الواقع قوله كافي لموضوعات اي بموضوعات المسائل كما هو مقتضى السوق فيرد عليه ان هذا الوجوب م اذ يكفي ككونها اعراضا ذاتية لموضوع العلم فتذكر قوله مع ان الدلائل المذكورة اشارة الى بطلان التالى فحاصل الاعتراض ان الامور العامة لو كانت محمولات لوجب تقيدها والتالى بط لان الدلائل اه قيل فيه انه يجوز ان يكون اثبات المطلقات بالدلائل لاجل تحصيل الخصوصيات لموجود مطلق في ضمن المقيد وفيه نظراذ في وجود المطلق في ضمن المقيد لا يستلزم كون ثبوت المطلق تحصيل اثبوت المخصص لجواز ان يكون وجوده في ضمن المخصص

ومقيد آخر قوله واعلم ان السؤال اه لما رد الجواب الذي ذكره
الشارح عن السؤال بوجوده ثلثة اراد ان يجيب عنه بجواب غير
مردود وحاصله جعل البحث عن الامور العامة بحثا تبعا ولما كان ذلك
الجعل مستبعدا جدا ايده باشعار كلام صاحب المحاكمات واعلم انه
قد تخلص لك مما ذكره الشارح والمحشى اجوبة ثلثة عن السؤال
المذكور ترتيبها على قانون التوجيه هكذا لانم ان الامور العامة
موضوعات في بابها لجواز ان يكون محمولات ولو سلم ذلك ايضا فلانم
ان المراد بها المبادئ لجواز ان يراد بها المشتقات ولو سلم ذلك ايضا
فلانم ان البحث عنها على سبيل الاصلية لجواز ان يكون على سبيل
التبعية فتدبر قوله واما باب الامور العامة اه جواب سؤال يرد
من طرف القائل بان يقال انكم قد تفصيائتم عن التخصيص باحوال
المجردات نظر الى احوال سائر الموجودات وقد بقي التخصيص نظرا
الى احوال الامور العامة وحاصل الجواب ان باب امور العامة ليس
جزء من العلم الالهي بل هو كالمقدمة والبحوث عنه بالعرض فهو
مذكور فيه بالتبع فلا يرد السؤال بالتخصيص نظرا اليه اصلا واعلم
ان هذا هو محل الاستشهاد فانه يشعر بان البحث عن الامور العامة على
سبيل التبعية في الحكمة فان كونه كالمقدمة وكالمبحث عنه بالعرض
من العلم الالهي يشعر ليس اصالة في مطلق الحكمة اما في العلم الالهي
فظ واما في غيره فلا ظهوره ليس جزء من الطبيعي والرياضي وكذا
من الحكمة العملية واما ما قيل من انه لا اشعار فيه بذلك فان كونه
كالمقدمة لا يستلزم كونه مقدمة وان من كونه كالمقدمة للعلم
الالهي لا يستلزم كونه كذلك لمطلق الحكمة لجواز ان يكون مقدمة
علم من الابحاث الاصلية لما هو اعم منه فانما يمنع عن الدلالة دون
الاشعار والمدعى هو الاشعار دون الدلالة نعم يشعر به كلام المحاكمات
معارض يجعل بعضهم الحكمة النظرية اقسام اربعة وعده باب الامور
العامة قسما ثانيا منها فتأمل قوله اقول الشريعة المصطفوية تفيض
اجمالي بالجريان والتخلف قوله عن بحث المبداء والمعاد اه اقول

المراد ببحث المبدأ هو البحث عن احوال النفس الناطقة في النشأة الاولى
 وبحث المعاد هو البحث عن احوالها في النشأة الاخر والا ول
 من الطبيعي والثاني من الالهى كما سنقلت في مباحث الكتاب فقوله
 من الطبيعي والالهى نشر على ترتيب الف على عكس كما ظن
 فسقط ما قيل ان كلا من البعنين من الالهى فذكر الطبيعي سهو
 بناء على حل المبدأ على العلة وبين كون الاول من الطبيعي والثاني
 من الالهى وبين كون الاول من الطبيعي والثاني من الالهى في بعض
 الشروح بان النفس في ابتداء وجودها وتحصيل كالاتها متوقف
 على البدن ومشروط به وفي بقائها ولذاتها العقلية غير متوقفة عليه
 واجيب عن النقض المذكور بان الشريعة ما فضت الوطر عن جميع
 مباحث الطبيعي والالهى على ما زعموا بخلاف العملية فانها قد فضت
 الوطر عنها باسرها وبان قضاء الشريعة في المبدأ والمعاد مخالف
 لما في الحكمة بخلاف قضاؤها في العملية ورد بان قضاؤها في العملية
 ايضا مخالف لما في الحكمة في كثير من المباحث لعدم رعايتهم لقوانين
 الشرع واجيب عنه ايضا بان ما ذكر ليس علة موجبة للاعراض
 بل نكته ^{مصححة} فلا يرد عليه ذلك فيه ان النكته ايضا لا بد وان
 يكون تامة مطردة منعكسة ولذلك نريهم يعترضون عليها في كثير
 من المواضع واما ما قيل من ان هذا الجواب بعيد عن مثل هذه العلوم
 والطبع السليم فليس بشئ الا ان يرجع الى ما ذكرناه قوله لانه
 ليس لنظرنا كثير مدخل اه وذلك لان اكثر مسائلها قضايا مشهورات
 يتعين عليها الجمهور لمنطنة ان لها مدخلا في الانتظام كما مر فيما سبق
 كذلك قيل وحاصل الدليل ان العملية غير متعلقة بالنظر وكل ما هو
 كذلك ساقط عن اعتبارهم لان اكثر اهتمامهم واغلب اعتدادهم
 انما هو فيما يتعلق بالنظر لكونه قطعيا فلا يلتفت عند هم الى ما سقط
 عن النظر كما قيل ولا يخفى ان هذا القدر يكفي في وجه الاعراض
 فلا يرد عليه ان هذا القدر لا يكفي في وجه الاعراض ما لم ينضم اليه
 اشرفية النظر ينسبة مع ان حديث الاشرفية ايضا لا يفيد الاعراض

عن غير الاشرف بل انما يفيد تقديم الاشرف عليه فلا حاجة الى ما اشير
اليه في دفعه ان المدعى هو الاعراض عن الحكمة العمياء والاختيار
لنظرية لا الاعراض فقط قوله وقيل اعرض عنها القائل هو
الشريف ذكره في حاشية المطالع حيث قال المذكور في هذا المختصر
هو الحكمة النظرية المتعلقة بالقوة العاملة دون العملية المتعلقة بالقوة
العاملة وانما اقتصر عليها لان القوة العاملة اشرف لبقاء اثارها
ابدال اباد دون العاملة اذ ينقطع اثرها عند خراب البدن وايضا المراد
من الحكمة العملية هو الاعمال وهي حسية بالنسبة الى المعارف الالهية
والكمالات القدسية انتهى قيل هذا منه قدس سره مناقض لما ذكره
قبيل هذا حيث رجع الاستكمال بالقوة العملية والترقي في درجاتها
على الاستكمال بالقوة النظرية والترقي في مراتبها من وجهين بينهما
في تلك الحاشية وانت خير بان الاستكمال بالقوة غير القوة فاشرفية القوة
العاملة لاينا في رجحان الاستكمال بالقوة العاملة على ان اشرفية لبقاء
الاثار لاينا في الرجحان بالقوة العملية لوجه آخر فلا مناقضة بين القولين
فلا حاجة الى التوفيق بينهما بان رجحان القوة العملية انما هو باعتبار
ما يترتب عليهما من كمال القوة النظرية وهو لاينا في كون تلك القوة النظرية
اشرف بل يؤيده فتأمل قوله لان النظرية اشرف من العملية
لا يخفى ان اشرفية النظرية من العملية لا يفيد الاعراض عن العملية
وتعميم المدعى من الاعراض عن العملية والاختيار للنظرية كما قيل
ليس بشئ اذ يبقى الجزء الاول بلا دليل قوله بان التحلي بالصور
الادراكية القدسية اى الخالصة عن شوائب الشكوك وظلمات الاوهام
وهذه المرتبة للنفس هي المرتبة الثالثة من مراتب القوة العملية
وملاحظة جمال الله تعالى اى صفات الثبوتية وحلاله اى صفات
السلبية والنظر على كماله في ذاته وصفاته وافعاله حتى يرى كل قدرة
مضمحلة في جنب قدرته الكاملة وكل علم مستغرق في علم الشامل
بل كل وجود وكال انما هو فائض من جنبه وهذه المرتبة الرابعة مراتب
القوة العملية هكذا في حاشية المطالع قوله من مراتب القوة العملية

اى من مراتبها التي هي اثار الحكمة العملية قوله محصله انه ان اريد اء
 وحاصله ان ما ذكره القائل يرجع الى قياس اقتراى من الشكل الاول وهو
 هذه الحكمة الرياضية مبنية في الاكثر على الامور الموهومة وكل ما يكون
 كذلك ينبغي الاعراض عنه فينتج ان الحكمة الرياضية ينبغي الاعراض
 عنها وما ذكره الشارح في البحث يرجع الى التزديد في الامور الموهومة فيمنع
 الصغرى على تقدير والكبرى على تقدير آخر قوله ان مراد القائل
 هو الثاني قيل ثبوت شئ في نفس الامر على ما قرره الشارح وارتضاء
 المحشى ثبوته مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بالفعل فثبت في ثبوت الدوائر
 الموهومة في الافلاك الكرية في نفس الامر نظر نعم هي متخيلة تخيلا
 صحيحا مطابقا لما في نفس الامر وليست من التخيلات الفاسدة كانياب
 الاغوال كما صرح به الشريف قدس سره وكم فرق بينهما وان لم
 يذهب الشارح والمحشى وظنا ان احدهما الآخر انتهى قوله لان
 الاهتمام بشأن الموجودات العينية اكثر فيه ان هذا انما يصلح علة للتأخير
 لا الاعراض والالزم الاعراض عن الطبيعي ايضا لا تحطاط بربته
 عن رتبة الاكهي بل لزم الاعراض عن باب الامور العامة ايضا وايضا
 البحث عن الموهومات المذكورة اهتمام بشأن الموجودات العينية اعنى
 الافلاك وما قيل ان المراد الاهتمام بشأن الموجودات العينية المحضة
 التي ليس فيها غيرها اكثر لا يحسم مادة الاشكال كما لا يخفى واما ما قيل
 ان الغرض بيان العلة المصححة الاعراض دون المراجعة فليس بشئ
 اذ لا شك ان الغرض بيان المراجعة دون المصححة قوله ثم موجه دون
 هذا المقام لانه قال ثم من قبيل اصوات الجمادات والمتبادر من هذه
 العبارة انه لا طائل تحتها فيرد الايراد بلا قصور والمفهوم من كلام
 هذا القائل هو انها لما لم تكن من الامور العينية لا يكون اهتمام بشأن
 البحث عنها فيستحق الاعراض عنه فلا يراد ههنا بل الايراد
 على تقدير ايراده الشق الاول هذا توجيه كلامه على مراده فتذكر قوله
 فلا وجه لقوله سواء فرضها او لم يفرضها الظاهر ان وجه عدم الوجه
 هو انه على تقدير وجود الفارض بالفعل تحقق فرضها ولا يتصور

ان لا يفرضها وهذا مبني على ان يكون المراد بقوله سواء وجد فافرض
اولا سواء وجد من فرضها وهذا اولا كما هو الظاهر واما اذا كان
المراد به سواء وجد من يفرضها شيئا من الاشياء اولا فلا يتوجه ذلك
كما لا يخفى اذ وجود الفارض بالفعل حينئذ لا يتنافى عدم فرضها قيل
يدل على الثاني ضمير فرضها واطلاق فارض قوله غير طوجه عدم
الظهور اما ما قيل من انه لو لم يكن فارض بالقوة لم يوجد العالم فلم
يوجد الشمس والنهار ولا الملازمة بينهما وفيه انه عدم الفارض
بالقوة لا يستلزم عدم الشمس والنهار على انه تحقق بالملازمة بين
الشيئين في نفس الامر لا يتوقف على ذلك الشيئين كما فيها هو المشهور
فيما بينهم فتحقق الملازمة وان لم يوجد فارض بالقوة ظ واما ما قيل
من ان المراد بما في نفس الامر ما في العقل الفعال وفيه ان جزم
الافتازاني في شرح المقاصد بطلانه على انه يتنافى ببيان الشارح لنفس
الامر ههنا وكلامه مبني عليه وايضا يظهر عدم هذه تحقق الملازمة
عند عدم الفارض بالفعل فلا يظهر وجه تخصيص هذا المحذور
بالشق الثاني واما ما قيل من ان الوجود النفس الامر لا يتحقق
الا في ضمن الموجود الخارجي والذهني فلما لم يكن هذه الملازمة متحققة
في الخارج لا بد ان يكون متحققة في الذهن ومعلوم ان عدم الفارض
بالقوة انما هو عند عدم تحقق ذهن من الازهان فمح يتفق الوجود
الذهني فلا تكون متحققة في الذهن ايضا فلا تكون متحققة في نفس
الامر ايضا وفيه ايضا ان الوجود النفس الامر اعم من الوجود
الخارجي والذهني كما اشار اليه في الحاشية فلا يتنى بانتفاءها على
ان ما ذكره مبني على شمول الوجود الذهني بعلم الله تعالى سبحانه وعلى
شمول الفارض له تعالى وتقدس وفيه نظر فتدبر قوله فالاولى
اكتفاء اه قال في الحاشية انما قال الاولى لانه يمكن ان يقال نحن نعلم
تحقق تلك الملازمة ولم يكن ذهن ذا هن وفرض فارض اقول
حاصله اختيار الشق الثاني ودفع محذوره بدعوى بدهية تحقق
تلك الملازمة مع عدم الفارض بالقوة ومبناه ان تحقق الملازمة لا يتوقف

فان قلت لا شك انه لا يصدق
الاشياء واللا يمكن بالامكان
العام على شيء بحسب
نفس الامر فان قلنا كل
لا شيء لا يمكن بالامكان العام
فلا وجود لموضوع هذه
القضية اصلا فيجب
ان لا يصدق بناء وعلى
ما ذكرت من اقتضاء الموجبة
وجود الموضوع حينئذ
ينتقض كثير من قوا عددهم
ككون نقيض المتساويين
متساويا وانعكاس الموجبة
الكلي كنفسها في عكس
تشاري النقيض كما هو مذهب
القدماء قلت القضية
المذكورة تصدق حقيقة
على ما ذكره في المحمول
المطلق اعني كل لو وجد
لكان لا شيء فهو بحيث
لو وجد لكان لا يمكن
انتهى

على تحقق اللازم والمزوم كما ذكرناه. قوله ما من مفهوم اه اشار الى قياس
من الشكل الاول هو وكل مفهوم محكوم عليه بانه شئ مثلاً في نفس الامر
وكل محكوم عليه بانه شئ في نفس الامر فهو موجود فيها ينتج ان كل
مفهوم موجود في نفس الامر اما الصغرى فقد اوضحها بقوله كان يقال
اه واما الكبرى فاشار الى بيانها بقوله وثبوت الشئ للشئ اه وتقرير ان الحكم
على مفهوم بانه شئ في نفس الامر يستلزم ثبوت ذلك الشئ لذلك
المفهوم في نفس الامر كما لا يخفى وثبوته له فيها يستلزم ثبوت ذلك
المفهوم ايضاً فيها وذلك لان ثبوت الشئ للشئ في ظرف فرع اثبوت
المثبت له في ذلك الظرف هذا قوله وهو اي كون الفرد للموضوع على
سبيل الفرض المستلزم للوجود الفرضي لا للوجود في نفس الامر
قيل دليل السائل يجري ههنا ايضاً بان يقال الا افراد المفروضة
ما يصح ان يحكم عليه بانه امر وشئ في نفس الامر واذا حكم عليه بانه
شئ في نفس الامر يكون موجوداً في نفس الامر ان ثبوت ان شئ للشئ
اه ينتج ان الا افراد المفروضة موجودة في نفس الامر والقول بانه
امر فرضي ولا فرض في نفس الامر لا يجدي نفع اذ السائل ثبت
بمدار يستدعي كون جميع المفهومات موجودة في نفس الامر فلما لم
يمنع ذلك المراد لا يخفى الجواب عنه عن كدرا انتهى ورد بان الجواب
منع لصغرى دليل السائل وهي مدالة بالمثال فيرجع الى مبناها وحاصله
ان هذا المثال على تقدير ارادة الفرد غير واقع بظرفية نفس الامر بل انما
هو بظرفية الفرض وهو انما يستلزم الوجود الفرضي للفرد بناء على تسليم
الكبرى بدليلها وحجة الحكم اه قال اند واني في حاشية التجريد بعد
ما قال دل البرهان على ان جميع المفهومات موجودة في نفس الامر
اذ ما من مفهوم الا يصح ان يحكم عليه بحكم ايجابي صادق وذلك
دل على وجوده في نفس الامر اقول صحة الحكم على الافراد المفروضة
للمتعات بانه امر وشئ في نفس الامر ومعلوم ويمكن بالامكان العام
فيه الى غير ذلك مما لا ينبغي ان يشك فيه والا كانت الاشياء ولا معلوما
ولا ممكنات بالامكان العام في نفس الامر ولا يقول به عاقل عارف

بمعنى هذه الالفاظ فوقوع المثال اذ كور بظرفية نفس الامر ولو على
 تقدير ارادة الفرد مما لا يتطرق عليه منع ولا معنى لوقوعه بظرفية
 الفرض اذ لا معنى لكون زوجية الخمسة شيئا معلوما مثلا في الفرض
 نعم كونها موجودة ومتحققة انما هو بحسب الفرض دون نفس
 الامر وذلك مما لا يجدى نفعا في المقام ثم انه قال القائل المذكور
 والحق في الجواب هو ان يقال ثبوت الشيء للشيء انما يستلزم ثبوت
 المنبته بالنظر الى الذات مع قطع النظر عن المانع مثل عدم العلة
 على ما بينه الدواني ورد هذا ايضا بانه يقتضى ان يكون زوجية الخمسة
 موجودة مع قطع النظر عن المانع فتكون ممكنة في نفس الامر وهو
 ظاهر البطلان لان افرادها ممتعة في نفس الامر لا استلزامها
 اجتماع التقيضين لان الخمسة يلزمها الفردية فاذا فرض لها
 الزوجية ايضا يلزم ذلك وانت خبير بان القائل ان يقول كون افرادها
 ممتعة في نفس الامر مانع فلا يلزم الا ان يكون موجودة في نفس
 الامر مع قطع النظر عن امتناعها ولا ظرفية ههنا اذ لا يلزم من ذلك
 امكانها في نفس الامر قوله ان كلام القائل في قوة المنع لا يخفى عليك
 انه لا دخل لهذا في المقصود ههنا وانما ذكره لتعيين كون الشارح
 مدعيا قوله اذ هو موجه لعبارة المصنف وكل موجه لعبارة المصنف
 في قوة المنع واعتراض عليه فيما نقل عنه بان الموجبة قد يكون في قوة
 الاستدلال واجيب عنه بان ذلك في التحرير لا في التوجيه وبان ذلك لا يضر
 للمحشى اذ هو موجه لكلام القائل فيكفيه الجوار اقول يرد على الاول
 انه يتوجه الاعتراض حيثئذ على الصغرى بجواز كونه محرزا لا موجهها
 لعبارة المصنف وعلى الثاني انه لو كان المحشى موجهها لكلام القائل
 بمجرد الجواز لا يتم المقصود وهو ان يتعين كون الشارح مدعيا كما في
 قوله والقائل يمنع الاووية فيه ان كلامه في مقابلة المدعى لا يجب
 ان يكون بطريق المطالبة فلعل الشرح على الاستدلال والمعارضة
 التقديرية فيكون منه موجهها على انه يجوز ان يكون من قبيل تعلق
 الصورة بالصورة قوله لا كلام في اشعار الطبيعيات اه اشارة الى قياس

مساوات هكذا لفظ الطبيعيات مشعر بمباحث الاجسام الطبيعية
 ومباحث الاجسام الطبيعية مشعر بتلك الخئية فينتج بواسطة
 ان المشعر بالمشعر بالشئ مشعر بذلك الشئ ان لفظ الطبيعيات مشعر
 بتلك الخئية اما الصغرى فبلا اتفاق واما الكبرى فينبها بقوله
 اذ اتصاف الجسم بالطبعي اه هذا على تقدير تمامه انما يثبت
 الاشعار دون الدلالة والشارح نفي الدلالة دون الاشعار فلا مقابلة
 وفيه ان الاشعار نوع من الدلالة غاية ما في الباب انه ضعيف بالنسبة الى سائر
 الانواع والشئ نفي جنس الدلالة فلا حاجة الى القول بان اثبات الاشعار
 كاف في المق لا اتحاد المال قوله اذ ح اتصاف الجسم بالطبعي اه فيه
 نظرا اما اولا فلان كون الاتصاف باعتبار الموضوعية للعلم الطبيعي
 مم لجواز ان يكون باعتبار الاشتمال على الطبيعي كما هو الظاهر والمنقول
 من الشيخ واما ثانيا فلان اتصاف العلم بالطبعي باعتبار موضوعية
 الجسم الطبيعي له كما قد اسفله فلو كان اتصاف الجسم به باعتبار
 موضوعيته للعلم الطبيعي لزم الدور كما قيل والقول بان ما قد اسفله هو
 ان اتصاف العلم بالطبعي باعتبار انه باحث عن الجسم من حيث
 اشتماله على الطبيعي وهو غير الاتصاف به باعتبار موضوعيته للجسم
 الطبيعي ليس بشئ اذا المأل واحد وكذا القول بانه اختبار ان الاتصاف
 الجسم بالطبعي باعتبار موضوعيته للعلم الطبيعي ليسكون وجه
 التسمية في الجسم الطبيعي والجسم التعليمي على نسق واحد اذا التخلية
 بعد التخلية وبالجمله كون اتصاف الجسم بالطبعي باعتبار اشتماله على
 الطبيعة اظهر واولى وكلام الشارح مبني على ذلك قوله بناء ان
 المصنف حاصله ان كون المق ما ذكر مطابق لترتيب المصنف وفيه انه
 على تقدير اتحاد التفسيرين ما لا يكون تفسيرا لقائل ايضا مطا بقا
 لترتيبه فبعد تسليم لاتحاد لوجه لهذا الوجود فتأمل قوله اذا الظاهر
 حاصله ان في تفسير الشارح ايضا تكلفا لفظيا وفيه ان الرماية
 لجانب المعنى اولى من الرماية لجانب اللفظ قوله مباحث الاله
 والمجردات هذا عين ما ذكره الشريف له مباحث الحكمة الالهية

وان اختلفت العبارة اذ لا طريق لان يراد بمباحث الاله والمجردات بتفسير الالهيات بمباحث الحكمة الالهية ومرارا الشارح انه لا يجوز التفسير بما يطابق التفسير الاول للطبيعيات بل يجب ان يفسر بما لا يلائم ويطابق التفسير الثاني له لانه يجب التفسير بهذا العنوان لا يقال مراد المحشى انه يجوز التفسير بمباحث الذات والالهية اى المنسوبة الى الاله بعلاقة التجرد وهى ذات الاله وسائر المجردات وماله بمباحث الاله والمجردات وهذا تفسير مطابق للتفسير الاول للطبيعيات لانا نقول يلزم حينئذ نسبة الشئ مع غيره الى نفسه وذلك مما لا يجوز قوله مشعر بالموضوع ووجه الاشعار ان لفظ الالهيات بمعنى المنسوبة الى الاله فهو مشعر بالموضوع وهو الاله واما الطبيعيات بمعنى مباحث الحكمة الطبيعية فهو معنى المنسوبة الى الطبيعية فلا يشعر بالموضوع اذ الموضوع هو الطبيعى لا الطبيعية فسقط ما قيل مثل هذا الاشعار يوجد فى الطبيعيات على تقدير التفسير بالحكمة ايضا واما ما قيل من ان المراد بالاشعار هو الدلالة بطريق المطابقة كما فى الالهيات ودلالة الطبيعيات على الطبيعية بالالتزام لان المنسوب اليه خارج عن معنى المنسوب ففيه ان الاشعار ظ فى عدم المطابقة على ان دلالة الالهيات على الاله ايضا بالالتزام بعين ما ذكره من ان المنسوب اليه خارج عن معنى المنسوب والفرق تحكم بنحت قوله ونحن نشير فى الحاشية المتعلقة بقوله وهو مرتب على ثلاثة فنون الى توجيه وجيه وهو ان يفسر الطبيعيات بالمباحث المنسوب الى الطبيعى وحقيقة هذا التوجيه تقدير المباحث موصوفا للطبيعيات وحقيقة التوجيهين السابقين تقدير المباحث مضافا الى موصوف مقدر قوله من وجوه لعل من تلك الموجودات تعليل والتقدير منها البئر عن تقدير بلا قرينة ظاهرة بخلاف التوجيهين السابقين فى تقدير الاجسام او الحكمة ومنها تصريح نسبة المباحث اى العلم الطبيعى بخلاف فهمها اما الاول فظاهر واما الثانى فلان الاضافة ليست مضاف النسبة لجواز ان يكون لادنى ملائمة هذا وقد وجهوا الوجوه بوجوه آخر والكل لا يخلو عن ملائمة وكدر قوله فيه انه يجوز اه اشارة الى الجواب

قوله بوجوه اخر منها ما ذكره النشارى من انها عدم ورود ما اورده الشارح على القائل وعدم ورود ما اورده المحشى على الشارح ورده جيدر من احسد والعناقى بانه يرد عليه ايضا ما اشار اليه المحشى بقوله وفيه تأمل ان الظاهر الخ وبقوله ولا يبعد بقوله القائل فتأمل ومنها ما قاله العناقى من انها دفع الاعتراض الاقوى وهول وم كون مباحث الهىولى والصورة وتلازمهما وتشخصهما والاشارة من اول الامر الى ان فيه ما ليس من مقاصده وكون المنسوب اليه مغايرا للمنسوب على ما هو الاصل وهذه لا يتحقق فى كل من التوجهات وانت خير بان وجه الدفع والاشارة الى ان فيه ما ليس من مقاصده تعميم المباحث من كونها على وجه المسائل ومن كونها على وجه المبادئ فلا يخفى ان ذلك التعميم يجرى فى الوجهين السابقين بان يقال المراد بمباحث الاجسام ما هو اعم عن المسائل والمبادئ

عن النظر باختصار شق ثالث فان الشارح حل الانقسام على
الانقسام الوهمي كما اشار اليه في نقل عنه فرددين الانقسام الوهمي
بالذات وبين الانقسام الوهمي في الجملة واهذا جعله من خواص الحكم
على تقدير الشق الاول فاجاب المحشي بان المراد هو الانقسام الفعلي
بالذات وهو ليس من خواص الحكم بل يكون الاجسام الطبيعية
ايضا فيصدق التعريف عليها قوله لا يعرض الجسم بالذات فانه
في ذاته متصل واحد فلا يصدق التعريف عليه حيث ان ايضا فينتقض
جمعا بل من خواص الهيولى فيصدق عليه فينتقض منعا ايضا قوله
المراد اه يعني ان المراد الجسم ما هو قابل لطريان الانفصال الفعلي بمعنى
ان يكون المطري عليه ذاتا لا عند طريان الطاري بالذات لانه
قابل لنفس الانفصال الفعلي بالذات ومتصف به في الحقيقة كما توهم
السائل ولا شك ان الجسم قابل لطريان الانقسام بالمعنى المذكور
بالذات وان كان قبوله لنفس الانقسام الفعلي بالواسطة فيصدق
التعريف عليه بخلاف الهيولى فانه لا يتحقق فيها طريان الانفصال
بالمعنى المذكور بل المتحقق فيها انما هو طريانه بمعنى ان يكون الطاري
والمطري عليه باقيين حين الطريان فتخرج عن التعريف فيكون منعكسا
ومطردا وقد يقال القابلية للانفصال اعم من الاتصاف به والمطري
عليه القابل للانفصال فتخصيصها بالثاني بمجرد دفع الانتقاض
مما لا يلتفت اليه في مقام التعريف وانت خبير بان هذا لا يندفع بما قيل
بناء الجواب على حل القابلية على معنى الطري كما يدل عليه التعريف
بالمثال قوله لفظ ما بالذات قد يطلق وجه الاطلاقين ان الباء في بالذات
اما صلة المذكور اوسببية فان كان الاول فهو الاطلاق الاول نحو
زيد متحرك بالذات اي متحرك باعتبار ذاته لا باعتبار متعلقه كما اشار اليه
بقوله وحاصله ان لا يكون باعتبار المتعلق وان كان الثاني فهو اطلاق الثاني
قيل الفرق بينهما انه يجوز في الاول ان يكون للغير مدخل بخلاف الثاني
فان المتبادر هو السببية القريبة التامة وفيه تأمل وقيل الفرق بينهما
هو انه لا يجوز في الاول ان يكون واسطة في العروض سواء كان واسطة

في الثبوت اولا بخلاف الثاني فانه لا يجوز ان يكون فيه واسطة
 في الثبوت ايضا قوله حتى يكون نسبته الى الذات مجازا متعلق بالمنفى لا بالنفي
 والظاهر انه يفيد للاطلاعين فيكون حاصل الاول ما يكون باعتبار
 الذات او باعتبار المتعلق بحيث يكون نسبته الى الذات حقيقة في اصل
 ما بالعرض ما يكون باعتبار المتعلق بحيث يكون نسبته الى الذات
 مجازا فيكون باعتبار المتعلق بحيث يكون نسبته الى الذات حقيقة داخل
 في ما بالذات وعليه مبنى الكلام ههنا وفيه انه يخالف استعمالاتهم
 فانهم يستعملون بما بالذات فيما يكون باعتبار الذات وما بالعرض فيما
 يكون باعتبار الواسطة في العروض من غير اعتبار كون الشئ منهما
 حقيقة او مجازا فتدبر قوله فان اراد بالذات الظاهر انه جواب بحمل
 الانقسام على الانقسام الوهمي كما هو مسلك الشارح بعد الجواب
 بحمله على الانقسام الفعلي كما قال اكثر ارباب الحواشي لا يحمله على
 الانقسام الفعلي ولا يحمله على كل من الفعلي والوهمي كما قيل قوله
 ولان عدم صدق التعريف على شئ فيه ان هذا مدال في كلام الشارح
 فالمنع راجع الى دليله فتأمل قوله ليست مجازا هذا مبني على ما ذكره
 في التمهيد من الاكتفاء فيما بالذات يكون النسبة حقيقة والاشتراط
 فيما بالعرض بكونها مجازا وقد عرفت ما فيه قوله وان كان
 للغير فيه مدخل الظاهر ان المراد بالغير هو الجسم التعليمي موافقا لما نقل
 عن الشارح ويمد خلية بكونها واسطة في العرض وقيل مد خلية
 بكونها واسطة الثبوت لا في العروض قوله لو اريد القبول في الجملة بمعنى
 اه فيه انه مثل هذا مما لا يلتفت اليه في التعريفات والا فيمكن تعميم كل
 تعريف بالاختصاص وتخصيص كل تعريف بالاعم حتى يحصل المساوات
 وفيه ما لا يخفى من الفسادات قوله لا يرد ما ذكره ان قبول كل
 من الهيولى والصورة بتبعية الجسم الجوهرى كما مر فتأمل قوله
 وحل الجهات على ما هو له بالذات وهذا الحمل ليس كحمل القبول
 على معنى لا يكون تبعية جوهر آخر كما ظن اذ المتبادر من الجهات
 في قولنا هو جوهر قابل للانقسام في الجهات هي جهات ذلك الجوهر

القابل والمتبادر من جهات الشيء ما هو له بالذات كما لا يخفى قيل
هذا الجواب للسيد الشريف في شرح المواقف ولذا قل وقد يجاب
مشيرا الى انه لا غير قوله ليس له بالذات جهة قيل ان اريد انه ليس لذات
الهيولى جهة مع قطع النظر عن مقارنة الصورة بالكلام ليس فيه
وان اريد انه ليس لذاتها مطلقا فلا يخفى بطلانه وفيه ان هذا
الكلام انما هو بعد حمل الجهات على ما هو له بالذات فلا وجه لقوله
فالكلام ليس فيه كما لا يخفى قوله ولا بأس بصدقه على
الصورة قيل فيه بأس شديد لانها ليست بحسم على الحقيقة
ولا ينفع كونها الجسم في بادي الرأي قوله ولو اعتبر في الجوهر هذا
اشارة الى جواب آخر وفيه ان التركيب اذا كان اتحاديا كما مر منه
فعدم صدقه على شيء منه غير ظ قوله لما رتب الطبيعيات الطاهر
انه ارجع الضمير الى الطبيعيات وفيه انه راجع الى القسم الثاني
لا الى الطبيعيات فاللازم ان يكون مباحث الهيولى وامثالها جزء من القسم
الثاني ولا محذور فيه فانه معنى قولهم القسم الثاني في مباحث
الفلاسيقة ان المق الاصل من ذلك القسم منحصرا في تلك المباحث
او المراد ان ذلك القسم منحصر فيها وما يتبعها كما يشهد به تتبع في النظر
في استعمالاتهم فيندفع ما اورده المحشى ههنا فان المباحث المذكورة
في الفن الاول لتحقيق ماهية الجسم الطبيعي وتوضيحها كما سيصرح به
الشارح واما ما قيل من ان ما اورده المحشى مبنى على ان الظاهر المتبادر
من العبارة هو ان القسم الثاني مقصور على بيان الطبيعيات فلا يعدل
عنه الا بقرينة صادقة ولا قرينة ههنا ففيه ان الظهور والمتبادر
ممنوعان على ان المناقشة في ظاهر العبارة ليست من دأب المحصلين
ولو سلم ذلك فذكر المباحث المذكورة في القسم الثاني قرينة واضحة
على ان المراد صارفة عن هذا الظاهر المتبادر قوله لزم ان يكون
كل منها اى من الفنون الثلاثة جزءا من الطبيعيات فقوله فيلزم كون
الفن الاول اه ليس على ما ينبغي فتأمل ثم ان الظاهر ان لا يراد بنفس
الفن الاول باعتبار اشتماله على المباحث المذكورة والاوضح ان يقال

فيلزم كون مباحث الهيولى التي هي جزء من الحكمة الطبيعية قوله
 من الحكمة الطبيعية هذا على تفسير الشارح واما على تفسير القائل
 فيلزم كونها من مباحث الاجسام الطبيعية كما لا يخفى قيل يلزم على
 تفسير القائل ايضا كونها من الحكمة الطبيعية بناء على انه اراد بالاجسام
 الطبيعية ما هو الموضوع للطبيعي قوله والحق الحق ههنا بمعنى الراجح
 فلا منافات بينه وبين قوله فهذا التفسير اولى وهذا انجاز لما وعده
 قبل بقوله ونحن نشير الى توجيه وجه لهذا العبارة اوجه من ذكرك
 الوجهين بوجوه ولا يخفى عليك تلك الوجوه فتوجه قوله وقد يناقش
 في الحصر بالكوكب يمكن ان يجاب بان المراد من الاجسام هو الاجسام
 المذكورة في القسم الثاني لا مطلق الاجسام والكواكب خارجة
 عنها فلا مناقشة في الحصرين لخروجها عن القسم ايضا قوله
 اذ هي ليست بافلاك هذا عند البعض والاخر هي افلاك فتأمل
 قوله قوله ولا في اثخانها فيه نظر فانه فسر في الملخص الثخن
 بما بين السطحين المتوازيين ولا يخفى ان التمامات واقعة بين السطحين
 المتوازيين للمثلثات كذا قيل فتأمل قوله اذا لمكانه اذا لمكان
 عند المشايين الذين هذا الكتاب في بيان مسلكهم هو السطح الباطن
 من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى ولا حاوي للفلك الاعظم
 المحدد للجهات المحيط بجميع الاجسام هذا ويمكن الجواب عن هذا
 الاعتراض بحمل المكان على التغليب وبيانه على مذهب البعض منهم
 كما سيجي من المحشى في فصل المكان حيث قال وقيل هو السطح
 مطلقا او ملك الفلك الاعلى هو سطح الفلك المحوى قوله قسم
 الجسم اي ما يصدق عليه ان قسم الجسم على سبيل العهد الذهني
 لا على سبيل الاستغراق اذا المقياس وهو امتياز هذا الفن يحصل به
 ولا يتوقف على الاستغراق كما لا يخفى فلا يرد ما قيل من قسم الجسم
 نوع منه وثبوت شئ للنوع انما يكون اذا كان ثابتا بجميع افراد على
 ما مر من المحشى على انه مبني على ان التقسيم للفهوم لا للافراد
 وهو على الخلاف وايضا قوله ثبوت شئ اه ليس بكلي فان الوجود

وما يتبعه ثابت لنوع الانسان مثلامع عدم ثبوته بجميع الافراد لكن يرد عليه
انه غير خاص لمادة الاشكال اذ بما ذكر في الفن الاول السكون وهو ليس
بما يعم قسمي الجسم ايضا وبما يجب ايضا بان المراد اعم مما يعم بمقابلة السكون
ولذا ذكر في فصل واحد قائل قوله يفهم من هذا الكلام ان التمايز
الظاهر انه اعتراض على الشارح وفيه نظر اما الاول فلاته لا وجه له هذا الفهم
من كلام الشارح اذ ليس في كلامه ما يفيد الحصر واما ما قيل ووجهه
ان بيان الاشتراك المعنوي بين الشيئين يتوقف على بيان ما به الاشتراك وعلى
بيان ما به الامتياز في بيان ما به الامتياز بشيء وعدم التعرض لغيره يفهم
منه في المحاورات ففي ذلك الغير بناء على ما قالوا السكون في محل البيان
حصر في المذكور ومفهوم المخالفة يعتبر في المحاورات ففيه انه
ان اريد ان بيان الاشتراك المعنوي يتوقف على بيان جميع المميزات
فهو طر المنع وان اريد بيانه يتوقف على بيان المميزات في الجملة فهو
غير مفيد وايضا قوله وبيان ما به الامتياز شيء اهم وقولهم السكون
في محل البيان حصر في المذكور ليس من الكليات على ان كون ذلك
الغير في محل البيان ههنا مهم وكون مفهوم المخالفة معتبرا مما لا يفيد
شيئا في المقام انما نحن فيه ليس في شيء من مفهوم المخالفة كما لا يخفى
على من راجع الى محله واما القول بان وجهه هو ان التمايز بينهما
في قبول الابعاد بعد اشتراكهم في مطلق القبول النسب للتعرض
للعدول عنه الى غيره يشعر بعدم ثبوته فليس بشيء ايضا اما الاول
فلان الانسية مما لجواز ان كون التمايز بينهما بالجوهريّة والعرضية
النسب بناء على كونه تمايز ذاتيا او اقوى او واضح الى غير
ذلك واما ثانيا فلان العدول عن النسب لا يكون وجه الفهم
الحصر لجواز ان يكون العدول عنه للعسرفي تفهيم او غير ذلك واما ثالثا
فلانه ان اراد ان يفهم منه ان التمايز الذاتي بينهما بالجوهريّة
والعرضية فقط فلا محذور فيه اذ لم يثبت بعد ان التمايز الذاتي بينهما
ليس بمختصر في ذلك وان اراد انه يفهم منه ان التمايز مطلقا منحصرا
فيه فهو مـ لجواز ان يكون التمايز بالجوهريّة والعرضية تمايزا

ذاتيا لهما. قوله ولا يخفى ان قبول الابعاد اه بيان لفساد المفهوم المذكور كما يدل عليه قوله في آخر الخاشية فليس الامتياز بمجرد الجوهرية والعرضية وفيه نظر اما اولا فلان ذلك التفاوت لا يوجب فساد المفهوم المذكور لجواز ان يكون الامتياز بترك التفاوت لا يوجب فساد المفهوم المذكور لجواز ان يكون الامتياز بذلك التفاوت من مستبهمات الامتياز بالجوهرية والعرضية فبالحقيقة الامتياز بمجردهما قوله اذ اتصال الصورة والمقدار الملايم لذائق الكلام ان الصورة عبارة عن الجسم الطبيعي والمقدار عن الجسم التعليمي فالتميز عن الجسم الطبيعي بالصورة اما لانها المنشأ والسبب له واما لانها الجسم في بادى الرأي والمراد بالاتصال هو الامتداد ولما كان الاتصال من لوازم الامتداد عبر عنه به كما قيل وقيل المراد باتصال الصورة اتصال الصورة الجسمية بالهيولى المعبر عنه بالجسمية اى كون الشيء جسما و باتصال المقدار اتصاله بالجسم التعليمي الذى هو اخص منه المعبر عنه بالجسمية التعليمية فعلى هذا يكون الاتصال بالمعنى اللغوى فالمضاف والمضاف اليه على معناهما والاضافة لامية كما قيل قوله يمنع التفاوت والظاهر انه اراد بالتفاوت ما عدا المساوات من النسبة الاربعة بقرينة الذكر في مقابلتها قوله قال الشيخ الظاهر ان الغرض من النقل تأييد ما ذكره من ان قبول الابعاد فيهما متفاوتة على تقدير الاشتراك المعنوى وفيه نظر ان المستفاد من ظاهر كلام الشيخ نفي الاشتراك ايضا اذ فيه اثبات التباين بينهما فقط ولا بد في الاشتراك المعنوى من بيان التشارك ايضا كما مر ولا اقل من ابهام ذلك ولذلك قال بعض الاعلام هذا مشعر بان الاعتراض انما هو بعدم انحصار الامتياز لابنى الاشتراك المعنوى بينهما كما يوهمه قول الشيخ الجسمية الحقيقية اه قوله الجسمية الحقيقية اى الجسمية الطبيعية والحقيقية اما بمعنى المنسوبة الى الحقيقى اى اللائق بان يسمى جسما او اما بمعنى المنسوبة الى الحقيقة بناء على ان اطلاق الجسم على التعليمي مجازى كما قيل فتأمل قوله صورة الاتصال الظاهر انه مر فوع خبر المبتدأ اعنى قوله الجسمية الحقيقية والاتصال

بمعنى الا متداد كما قيل فيما سبق وقيل قوله صورة منصوب ومعناه
 من حيث الصورة وبأدى رأى أى الخبر الاتصال والاضافة من
 قيل اضافة الموصوف الى الصفة أى الصورة المتصلة وقيل بيانية
 والمعنى الجسم الذى هو المتصل قوله ولا يناسبه اه يشير الى انه
 كما ان المفهومين نسبا اربعا كذلك بين الكمين نظرا الى تلك
 النسب لكن المفهوم من شرح المواقف ان تلك النسب فى الحكم
 المنفصل بالفعل وفى غيره بالوهم وهى المساوات وتسمى المماثلة ومعناه
 ظاهر والتداخل وهو عد الاقل الاكثر فالأقل عادله والاكثر معدود به
 والتوافق وتسمى المشاركة وهو ان لا يعد الاقل الاكثر بل يعد هما
 ثالث غير الواحد فيهما متشاركان فى ان مثل الثالث جزء من كليهما
 والتباين ان يعد هما واحد لا غير فالماثلة بين الكمين نظير التساوى
 بين المفهومين والتداخل نظير العموم المطلق والتشارك نظير للعموم
 من وجه والمباينة نظير التباين هكذا قيل قوله فعلم ان قبوله اه قيل
 لا يخفى عليك انه انما يستفاد من المنقول المذكور المتغايرة بينهما
 بالوجه الذى ذكره واما انهما متشاركان فى قبول الابعاد كما يظهر
 من التفريع فلا اذ لا يستفاد وقوعه فى الجسم الطبيعى او الصورة
 الجسمية فالتفريع ليس على ما ينبغى قوله اعلم انهم أى العلماء لما كان معنى
 ابطال الجزء الذى لا يتجزى ابطال تركب الجسم منه كما سيجى بين
 مذاهبهم المختلفة لتعيين مذهب الحكماء القائلين بذلك ثم انه لا خلاف
 فى تركب الجسم المركب من اجسام مختلفة الحقايق ولا شك فى ان الاجزاء
 المختلفة موجودة فيه بالفعل ومتشابهة كما فى شرح المواقف وانما
 النزاع فى الجسم البسيط فان الاجزاء التى يمكن فرضها فيها بالقوة
 واما بالفعل واياها كان فاما غير متناهية او متناهية او بعضها بالفعل
 وبعضها بالقوة فالاول فهو ان تلك الاجزاء حاصلة بالقوة وغير متناهية
 مذهب الحكماء المشايخين والثانى وهو انها حاصلة بالقوة ومتناهية
 مذهب الشهرستاني والثالث وهو انها حاصلة بالفعل وغير متناهية
 مذهب النظام من قدماء المعتزلة والرابع وهو انها حاصلة بالفعل ومتناهية

مذهب جمهور المتكلمين وجع من قد ماء الفلاسفة وهو القول بتركيب
 الجسم من الاجزاء التي تجزى والخامس وهو ان يكون بعض الاجزاء
 حاصلة بالفعل وبعضها حاصلة بالقوة مذهب ذيقرطيس قوله لا يكون
 له اجزاء اى الاجزاء التي تنقسم بها الجسم فان الكلام ههنا في تلك
 الاجزاء ولذا عطف عليه قوله ومفاصل عطفاً تفسيرا واما ان له اجزاء
 آخر كما لهيولى او الصورة فهو بحث آخر وبهذا يندفع ما قيل الصواب
 الاكتفاء بقوله لا يكون له مفاصل وترك قوله اجزاء من البين لان الحكماء
 يقولون بان له الجزئين الهيولى والصورة فتأمل قوله قابل للانقسامات
 يعنى انه ليس له انقسام بالفعل بل له انقسامات غير متناهية بالقوة وحاصله ان
 الجسم ليس بمركب من الاجزاء التي لا تجزى قوله وقال محمد
 الشهرستاني وهو صاحب كتاب الملل والنحل والشهرستان قيل هي محلة
 من همدان قوله وذو مقرطيس يقول بانها اجسام عطف على قوله
 وكل من اجزائه لا تجزى لاعلى قوله والنظام على انها ايدل عليه
 ذو مقرطيس برفع ذى وتغير الاسلوب حيث لم يقل ذو مقرطيس على
 انها والضمير راجع الى الاجزاء في قوله بل له اجزاء ولا تكلف فيه كما لا يخفى ثم
 ان تلك الاجسام التي هي اجزاء للجسم البسيط الذي هو اعم من الجسم المفرد
 لا يلزم ان يكون بسيطة بل يجوز ان تكون مفردة فيلزم تركيب البسيطة
 من المفرد لامن البسيط فاندفع ما قيل الظاهر ان الضمير راجع الى الاجزاء
 التي لا تجزى وهي لا يكون اجساما ورجوع الضمير الى مطلق الاجزاء
 تكلف كرجوعه الى حقيقة الجسم البسيط ثم لا شك ان كلا من تلك
 الاجسام بسيطة فيلزم من الكلام تركيبها وكون المراد بالجسم
 البسيط بعضها ياباه المذاهب السابقة انتهى فالمذاهب خمسة يقال
 ههنا مذهب سادس للمعتزلة وهو ان يكون الجسم مركبا من السطوح
 الجوهرية والخطوط عند هم مركبة من الجواهر الفردة كما في حاشية
 التجريد وشرح المقاصد فانقل عنه ههنا من ان ههنا مذهب سادس وهو
 ان يكون مركبا من الخطوط الجوهرية فقد ضعفه قدس سره بان هذا مما
 لم يذهب اليه اخذ لكن قد ذكر في شرح الصحائف ان قوما من القدماء

قد ذهبوا الى ذلك محل تأمل قوله مطلقا من الاجسام لا يخفى عليك
 انه لو قدم المؤخر واخر المقدم لكان اولى واخرى قوله بل ما هو مذهب
 النظام اه يعنى ان تركيب الجسم من هذه المذكورات عنده يتنافى كون
 ما ذكره سيد المحققين مذهباه اقول فيه نظرا اما اولافلانه انما يتنافى ذلك
 لو كان امثال الالوان والاضواء والطعوم اعراضا عنده وذلك مما بل هي
 جواهر بل اجسام عنده كما يفهم من الشرح الجديد للتجريد واما ثانيا
 فلانه لو سلم انه امثال هذه المذكورات اعراض عنده فيجوز ان يكون
 ذلك الاجزاء الغير المتناهية اعراضا عنده اذ ليس كونها جواهر
 مصرح به في الكلام كما قيل واما ثالثا فلانه لو سلم ذلك ايضا فيجوز
 ان يكون للنظام ههنا مذهبان مشهور وهو ما ذكره سيد المحققين
 من تلك الحاشية وغير مشهور وهو ما ذكره المحشى كما صرح به الشريف
 في شرح المواقف واما رابعا فلما قيل من ان تلك الاجزاء الغير المتناهية
 مجتمعة من الاعراض عنده وحاصله ان تلك الاجزاء اجزاء اولية للجسم
 والاعراض المذكورة اجزاء ثانوية تكون هذا مذهباه لا يتنافى كون
 ذلك ايضا مذهباه واما خامسا فلانه يجوز ان يكون ما ذكره المحشى
 مذهباه في تركيب الجسم الكشيف وما نقل عن سيد المحققين مذهباه
 في تركيب الجسم اللطيف كما قيل وبالجملة كون ما نقل عن سيد المحققين
 مذهباه مسطور في كتب الفحول وظاهر انهم لا يقولون مما لا يعلمون
 فلا بد من التوفيق بين النقلين ولا يجوز ابطال احدهما بالآخر
 كما فعله المحشى قوله الا انه يلزم على مذهب في مقام آخر على
 ما يستفاد من التعليل بقوله اذ هو بعدما طلع اه وان كان الظاهر
 العبارة يشعر به يلزم على مذهب الذى هو تركيب الجسم
 من الاعراض ثم الظاهر ان هذا الكلام اشارة الى الجواب عن النظر
 المذكور وحاصله ان ذلك القدر مبنى على ما لزمه من مذهبه في مقام
 آخر لا على ما صرح به ههنا وقد عرفت ما يغنيك عن هذا قوله
 فيلزم القول بالجزء فيه انه ان اريد بالجزء الجزء الجوهرى فاللزم ممنوع
 وان اريد به الجزء العرضى فهو فى صريح مذهبه حيث ذهب الى تركيب

الاجسام من الاعراض وايضا ان اريد بها الجزء الذي لا يتجزى فاللزام
 ممنوع لجواز ان يكون تلك الاجزاء غير متناهية بحيث لا ينتهي التركيب الى
 ما ليس بمركب والقول بان كل مركب لابد فيه من الواحد الحقيقي
 كما ادعاه الشيخ يجوز ان يكون ممنوعا عند النظام كما قد منعه الدواني
 وان اريد به مطلق الجزء فهو صريح مذهبه كما لا يخفى قوله على المقولة
 اي الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اجزاء بعضها الى بعض وبسبب
 نسبتها الى الامور الخارجية كما سيجي من المصنف قوله وقد يطلق
 على ما هو جزؤها اي جزء تلك المقولة وذلك الجزء هي الهيئة الحاصلة
 للشيء بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض كما سيجي من الشارح فقوله
 اي نسبة الشيء الى الامور الخارجية منظور فيه فانه مخالف لما ذكره
 من وجوه الاول انهم ذكروا انه يطلق على الجزء الاول وقال انه يطلق
 على الجزء الثاني والثاني انهم جعلوه عبارة عن الهيئة وجعله عبارة عن النسبة
 والثالث انهم اعتبروا نسبة الاجزاء وهو اعتبر نسبة الشيء الى نفسه
 قوله بالذات المراد به ههنا ما يكون الذات سببا بقرينة ما ذكره
 في الجواب ثم انه لا مدخل للموضوع في ورود السؤال كما يظهر
 من التأمل فيه فلوا كتفا فيه بالقسمة لكان اولى كما قيل قوله وكذا
 المراد بالقسمة اي بقبواها كما قيل ثم انه لو ذكر احتمال للاتصاف والطريان
 فقال وعلى تقدير ان يكون كلاهما بالذات والقسمة بمعنى الاتصاف
 لكان اولى كما لا يخفى قوله يصدق التعريف على الجسم فانه ذو وضع
 بالذات ولا يتصف بالقسمة بالذات لما مر من ان المتصف بها هو الهيولى
 لا الجسم فان اتصاف الشيء بالشيء انما يكون ببقاء الموصوف ولا بقاء
 للجسم عند الانفصال قيل ويصدق ايضا على الصورة الجسمية
 والنوعية فلا وجه لاهمالهما واجيب بان اهمالهما الظهور صدق
 التعريف عليهما فانه اذا لم يقبل الجسم القسمة بالذات انعدم قبول جزئه
 اعني الصورة الجسمية والنوعية لها كذلك بطريق الاولى سيما في الوهمية
 قوله اذ هما لا يقبلان القسمة لانهما لا تتصفان بالقسمة الفعلية اصلا
 لانعدامهما عندهما اذ لا بد من بقاء الموصوف عند عروض الوصف له

فهذا مبني على ان قبول القسمة بمعنى الاتصاف وعلى ان المراد بالقسمة هو القسمة الفعلية والا فلا يصدق اذا كان القبول بمعنى الطريان كما سيجي منه وكذا اذا كان المراد القسمة الوهمية فانهما يتصفان بالقسمة الوهمية بسبب الجسم التعليمي يصدق على الجسم لانه لا يتصف بالقسمة الفعلية بلا سبب بل بالهيولى كما مضى وقوله ايضا اى كما يصدق على الصورتين لانهما لا يتصفان بالقسمة الفعلية اصلا ويدل على هذا تأخيرها الى هنا وعدم تقديمه على قوله يصدق على الجسم كما لا يخفى فا قيل من ان معناه كما يصدق على الجسم على التقدير الاول والقول بان معناه كما يصدق على الصورتين من الاوهام من اضراس الاحلام قوله معنى الطريان الظاهر ان المراد به ههنا الطريان مطلقا سواء كان بطريق الانعدام او بطريق الاتصاف لا ما هو الخاص بالاولى خاصة لثلا يصدق التعريف على الهيولى اذ هي لا تقبل القسمة بمعنى الطريان بالانعدام او اريد بكلمة او الفاصلة وفي بعض النسخ بكلمة الواو والواصلة ولعله سهو من قلم الناسخ قوله لا يلزم شئ اى لا يلزم على التقادير الاربعة شئ مما ذكر من صدق التعريف على الجسم وصدقه على الصورتين اما عدم اللزوم على الارادة الاولى فلان كلامنا من الجسم والصورة الجسمية والنوعية يقبل الطريان القسمة بالذات كما مر واما عدم اللزوم على الارادة الثانية فلان كلامنا منهما وان قبل القسمة الفعلية حقيقة الا انه يقبل القسمة الوهمية حقيقة ويتصف بهما فيخرج كل من المذكورات حيث ذبقوله ولا وهما فلا يصدق التعريف على شئ منهما قوله والصدق المذكور غير مسلم قيل لجواز ان يتصف الصورتان بالقسمة في الجملة بواسطة اتصاف الهيولى بهما كما تصاف جالس السفينة بالحركة في الجملة بواسطة اتصاف السفينة بهما وقيل لجواز ان يتصف بهما بواسطة اتصاف الجسم بالقسمة الفعلية في الجملة فان الجسم كل فيجوز ان يتصف جزؤه الذي هو كل من الصورتين في ضمنه وهذا القدر يكفي في المنع والاستناد ولما كان الثالث مشابهاً للثاني اكتفى به ولم يصرح بجريان هذا المنع ايضا فيه فتأمل وليس كذلك لظهور ان بينهما واسطة كالتمييز والتزييق والخرق والاختلاف بالاعراض وانما قال الاولى دون الصواب

لا مكان ان يكون المراد بالكسر ما عدا القطع او بالعكس كما قيل
قوله وامتناع القطع والكسر للصغر الاصطلاحي يحتاج الى تفوذ قاطع
والكسر يحتاج الى صدمة قوية ولا يتصور شئ فيها هو في غاية الصغر
كذا قيل فتأمل قوله وانت تعلم انه رد على القائل واعلم ان ههنا
اربعة وجوه كون امتناع القطع والكسر للصغر وكون امتناعهما
للاصلابة وعكس هذا واختار المحشي الاول وزيف الاخير على وجه
ياخذ منه تزيف الوسطين كذا قيل لا يكون سببا لامتناع القطع
قيل لو اريد بالصلابة غايتها على وجه لا يكون ما هو اصلب منه ثم
السببية بناء على ان الة القطع يجب ان يكون اصلب من المقطوع
كما هو معلوم بالمشاهدة فتأمل قوله بالكسر اي بامتناعه لعجز المتوهم
اه تغايل للدعوى الضمنية المستفادة من قوله ولا وهما وهي ان الجوهر
الفرد لا يقبل القسمة الوهمية وتقرير الدليل هكذا المتوهم يحجز عن تمييز
طرف من الجوهر الفرد عن الطرف الاخر منه لغاية صغره وكل عاجز
عن ذلك التمييز لا يمكن ان يصدر عنه تقسيم ذلك اي تقسيم ذلك
الجوهر الفرد ينتج ان المتوهم لا يمكن ان يصدر عنه تقسيم ذلك
الجوهر الفرد وهذا هو المعنى لعدم قبوله القسمة الوهمية اما الكبرى
فظ واما الصغرى فبينها بقوله لان الوهم اه وتقريره لما كان الوهم
من القوى الجسمانية المشاهدة في الاثر كان عاجزا عن التمييز المذكور
لكن المقدم حق فكذا التالي اما الملازمة فظنة واما حقيقة المقدم فلان
الوهم انما يؤثر في الاشياء ويميز طرفيها عن طرفيها مثلا بواسطة الحس
الظاهر فاذا غاب الشئ عن الحس الظاهر لغاية صغره كان الوهم
متناهي في الاثر الذي هو التمييز المذكور وغيوبة الجوهر الفرد
عن الحس الظاهر متحقق فلا بد ان ينتهي الوهم الى حد لا يمكن
ان يصدر عنه التمييز والتقسيم فعلى هذا التقرير يندفع النظر الذي ذكره
المحشي كما لا يخفى على من تأمل حق التأمل فلا حاجة في دفعه الى ما قاله
بعض الاعلام من انه يجب انتهاء الية الجسمانية ايضا اذا كانت
حادثة كما ههنا هذا ما سمع بخاطري الفار والعلم عند العليم الفاطر قوله

ذلك ويجوز ان يكون وقوع الاجزاء المتصلة مما لا يكون مستلزما للصح
كالنفاذ خل ونحوه ولا بد لنفيه من دليل كما قيل قوله مع ان وقوع
الخلاا اه لا يخفى عليك ان امثال هذا لا يفيد في المطالب اليقينية بل هو
من الوظائف اللفظية وما قيل من ان ملخصه نفي الخصوصيات
المقتضية لعدم التناثر والتفرق ليس بشئ اذ النفي المجرد
عن الدليل لا يفيد شيئا في المقام قوله تسامحا قيل الاولى خلاا
اذما ذكره منع للملازمة وليس تسامحا كما لا يخفى ورد بان هذا توهم
اذ التسامح استعمال اللفظ في غير معناه الظاهر فعبارة المص وان امكن
تسميها للصور الثلث لكنها خلاف الظاهر فهو تسامح وانت خبير
بان ما ذكره المحشى في بيان التسامح انما هو منع الملازمة وكلام القائل
مبنى على ذلك وهذا الراد لم يتعرض له نفيا واثباتا فكلام القائل
من واد وكلام الراد من واد اخر قوله بل يجوز تداخل احدا الطرفين اه
قيل يمكن ادخال هذه الصور في تداخل الاجزاء والمخذور الذي
ذكره يجري في جميعها نعم لا يجري ذلك فيما او تداخل بعض من كل
طرف بعضا من الوسط فلو ثبت له في اثبات التسامح لكان اولى
انتهى وانت خبير بانه لو حل قول الشارح دخول بعضها اه على
معنى دخول بعضها كلا او بعضا في حيز بعض اخر كلا او بعضا
لجري ادخال ذلك في هذه الصورة ثم لا يخفى ان ما ذكره هذا القائل
من امكان الادخال لا يدفع التسامح في عبارة الشارح ولا يرفع
الاولوية ما ذكره المحشى هذا ثم الظاهر ان المراد من تداخل احدا الطرفين
في الوسط تداخله في الوسط كلا وههنا احتمالات اخر وهو تداخله
في الوسط كلا او بعضا وتداخله كلا في الوسط بعضا قوله وتداخل
كل طرف في بعض الوسط وههنا ايضا احتمالات اخر منها تداخل تمام
كل من الطرفين ومنها تداخل بعض كل منها ومنها تداخل تمام
احدهما وبعض الاخر وعلى الكل يلزم الانقسام اما في الوسط فقط
اوفيه وفي كل من الطرفين معا وفي احدهما كذلك فتدبر قوله
بان يقال لو وجد جزآن متلاقيان اه فيه انه ان اريد بتلاقيهما تلاقيهما

على وجه النفوذ يرد عليه انه يجوز ان يكون تلاقيهما على وجه النفوذ محالاً والمحال جاز ان يستلزم المحال وان اريد تلاقيهما مطلقاً والحصر في قوله فالملاقات اما بالكلية او ببعض ممنوع لجواز ان يكون الملاقات بالنهاية لا بالكل ولا ببعض حيث لا تدخل ولا لزوم الانقسام ولا يندفع هذا بما سيذكره الشارح كما لا يخفى وايضا يرد عليه حيث لا يمنع قوله والاول تداخل والثاني يستلزم الانقسام لجواز ان يكون الملاقات بالكل او ببعض بمجرد التماس وحيث لا تدخل ولا انقسام على ان كون الاول تداخلاً محالاً لجواز ان يكون تداخلهما بسريان احدهما في الآخر كسريان الماء في الورد او كسريان الصورة في الهيولى والتداخل على هذا الوجه ليس بمستحيل فتأمل قوله لا يخفى ما في هذا التفسير وهو عدم استيفائه الاقسام بظاهره كما يفهم مما ذكره في سياق الاولى وفيه ان هذا التفسير انما هو لتداخل الجواهر الفردة بقريته المقام وتداخلها منحصراً في قسم واحد وهو ما ذكره الشارح اذ لا يتصور البعضية لا في الجزء الذي لا يتجزى ولا في حيزه فاذ ذكره من دخول البعض ببعضه في حيز بعض اخر او في بعض حيز اخر ليس في شيء من تداخل الجواهر الفردة ولعله اشار الى هذا بقوله والاولى دون ان يقول والصواب قوله لو استدل في بطلان التداخل اه لعل الغرض من هذا الكلام الاشارة الى نكتة ما صنفه الشارح حيث ادعى استحالة التداخل بالبداهة وعطف عليه ما ذكره المص بمزج قوله وايضا على معنى انه كما ان التداخل محال بالبداهة كذلك هو خلاف المفروض فجعل قول المص فلا يكون وسط وطرف فساد آخر غير استحالة التداخل ولم يجعله دليلاً رأساً كما هو الظاهر من كلام المص فالتقص بالنقطة لا يجدي كثير نفع بل لا يرد التقص بهسارأساً بناء على ان دليل انتفاء التالي مجموع الفسادين وهذا ليس ما ذكره ههنا من انه جعل الشارح ما ذكره المص تنبيهاً على بطلان التداخل بعد ادعاء بداهة حتى رد بما قيل من ان معنى قوله وايضا كما ان البداهة يفيد بطلان التداخل كذلك يفيد ما سيذكره انتهى على انه لا معنى

لا فائدة ما سيذكر بطلان التداخل بعد ما افاد البداة ثم انه لا يخفى عليك ان الكلام ههنا في بطلان تداخل الجواهر المتخيزة بالذات ومن ادعى البداة في بطلانه صاحب المواقف وثبه عليه الشريف في شرحه حيث قال فان بداهة العقل شاهدة بان التخيير بذاته يمنع ان يداخل مثله بحيث يصير حجمها كحجم واحد منهما واما ما نقل عن بهمنيار في التحصيل من انه ما لا مقدار له اصلا لا يتمس الا على التداخل بمجرد دعوى بغير دليل في مقابلة البداة فهو مردود فلا وجه لما قيل ههنا تعريضا على الشارح من ان استحالة تداخل الجوهر مطلقا ثم فضلا عن بداهة كيف فقد جوزوا تداخل البعد المجرد في الاجسام وايضا قد تحقق انه ما لا مقدار له اصلا سواء كان جوهر او عرضا لا يتمس الا على التداخل كما نقل عن بهمنيار في التحصيل فالواجب ابقاء كلام المص على ظاهره انتهى فتأمل قوله فان الدليل جار فيه اي في ابطال النقطة وفيه نظر فان وقوع نقطة بين نقطتين محتمل لانها نهايات الخطوط فلا يتصور فيها ذلك الوقوع والدليل مبني على امكان الفرض فلا نقض بالنقطة ولعله لهذا قال فالاولى ان يقال مشيرا الى صحة الاستدلال المذكور قوله وذلك يناقض تركيب الجسم منها قال في المواقف ومع هذا فالمدخلة بعد المماسنة ولا شك ان الملاقى عند المماسنة غير الملاقى عند المدخلة التامة فيلزم الانقسام قال الشريف في شرحه لا يذهب عليك ان لزوم الانقسام من التداخل انما يتم اذا كان التداخل حادثا بعد وجود الاجزاء وانضمام بعضها الى بعض اما اذا كانت الاجزاء متداخلة في ابتداء الخلقة بان خلقت كذلك فلا قوله وحاصل الجواب اثبات المقدمة المهمة اي بالدليل تقرير الدليل ان ما به تلاقى الوسط للطرفين اما جزآن من الوسط او نهايتان له وعلى الاول يثبت الانقسام وعلى الثاني يلزم خلاف المفروض على تقدير والانقسام على تقدير اخر وذلك لان تينك النهايتين اما ان تكونا حالتين في محل واحد فيلزم اتحادهما فيلزم تلاقى الطرفين فلا يكون الوسط مانعا والمفروض انه مانع هف واما ان تكونا حالتين في تحليل فيلزم

٨ بقوله وليس معنى الاول
الا كون ذلك المحل قابلا
للاشارة واحدة فقط
منه

٦ ثم ان قال القائل المذكور
فان قلت تقابل الشقين
يقتضى ارادة المعنى الثانى
قلت يجوز ان يكون تعدد
المحلين فى الثانى بناء على
ما هو الظاهر فى بآدى الرأى
وان كان خلاف الظاهر
وليس هذا بابتعد من جعل
الاول بالمعنى الثانى كما لا يخفى
ولا يخفى عليك ما فيه اما اولا
فلان السوال المذكور
ليس بوارد رأ سافان الشق
الثانى ليس الا تعدد المحل
دون تعدد محل النهايتين
فالتقابل لا يقتضى الارادة
المعنى الاول ليتناسب الشقين
وان اريد ارادة واحدة محل
النهايتين فى الشق الاول
فظاهر انه لا اقتضاء بل
الامر بالعكس كما عرفت واما
ثانيا فلان بناء تعدد المحلين
فى الشق الثانى على ما هو
الظاهر كما ذكره فى الجواب
يهدم الحصر فى الشقين فان
كون النهايتين حالتين
فى محلين متميزين فى الحقيقة
يكون واسطة بين الشقين
حيث

الانقسام كما لا يخفى قوله وفيه بحث اما صاصله اختيار الشق الاول من شق
التريد من شق التقسيم اثنان وهوان يكون النهايتان حالتين فى محل واحد
ومنع لزوم اتحاد النهايتين مستندا بان المحذب والمقعر حالان فى محل
واحد وهو الجسم الفلكى مع عدم اتحادهما قوله اذ لا يلزم من اتحاد
محل النهايتين اه قيل فرق بين واحدة محل واحد بحسب الاشارة
وبين كون محل النهايتين واحدا بحسب الاشارة فان معنى الثانى
كون الاشارة الى محل نهاية عين الاشارة الى محل اخرى وليس معنى
الاول الا كون ذلك المحل قابلا للاشارة واحدة فقط ومأله ما هو
المراد لو لم يقيد بقوله بحسب الاشارة وهوان لا يمكن فرض شئ
دون شئ وما ذكره الشارح هو الاول انتهى وانت خير بان كون
معنى الاول ما ذكره مم ٨ بل معناه كون الاشارة اليه مرة عين الاشارة اليه
فى كل مرة وليس مأل هذا ما هو المراد اذ يجوز للعقل فى مثله فرض شئ
دون شئ اذا كان ذا امتداد ولو سلم ذلك فكون مأله ان لا يمكن فرض شئ
دون شئ مم لجواز ان يمكن للعقل فرض شئ دون شئ فيما لا يكون
الاقابلا للاشارة حسبة واحدة فقط ٦ لا ينافى كونه ذا امتداد كما فى الجسم
الفلكى قوله حالا فى محل واحد اه وحدته بحسب الاشارة الحسية
ظة على القول بان الجسم متصل فى حد ذاته لا اجزاء فيه بالفعل كما قيل
وذلك القول وان لم يكن مذهبا للمجيب الا انه يجوز اخذه فى السند
بمجرد الالزام والجدل قيل تخصيص السند بانك لا يظهر تغاير النهايتين
بحسب الاشارة لما بينهما من كمال التباعد ومع هذا فليس بظ بعد لما ان
الاشارة الى المحذب منه اشارة الى مقعره تبعاء على وقوعهما فى طرف
الامتداد وانت خير بان الاختلاف فى الاشارة بالاصالة والتبعية ينافى
الاتحاد بحسب الاشارة فان قيل المراد بالاشارة هو الاشارة الحسية
فى الجملة كما هو الظاهر فالاختلاف بالاصالة والتبعية لا ينافى الاتحاد قلنا
فحينئذ لا يتم لزوم تلاقى الطرفين كما قيل قوله فلا جزء له اولى من جزء
فان اجزاء الجسم لما كانت فرضية فكل ما يفرض اولى لقربه يمكن

ان يفرض ما هو اقرب منه واولى بناء على انقسامه الى غير النهاية قوله
فيه اربعة صور هذا مبنى اما على اعتبار التلاقى على وجه التداخل
كما صرح به في الصور الالائية او على اعتباره على وجه التماس والا فالصور
ثمانية اربعة منها باعتبار التداخل واربعة منها باعتبار التماس كما لا يخفى
ثم ان في غير الملاقات بالتمام للتمام كما لزم الخلف اعني ان لا يكون المفروض
على الملتقى عليه يلزم الا انقسام ايضا لكن المحذور الاعظم في الكل هو
الخلف ولذا اقتصر المص عليه كما قيل ٢ ويمكن ان يقال لما كان ما عدا
الملاقات بالتمام للتمام ساقطا عن الاعتبار لما انه لا يتصور البعض
في الاجزاء كما سيشير اليه المحشي لم يلتفت اليه المص فتأمل قوله
ملاقات الجزء اى الذى فرض وقوعه على الملتقى قوله الاخر الاولى
لواحد منهما كما لا يخفى قوله صورته ثنتان اه قيل ٣ الاولى منهما تستلزم
انقسام ما على الملتقى الى ثلاثة اقسام اقول وذلك لان اعتبار بعضية
يجعله قسمين ثم ان فرضية بعضه ملاقيا لكل واحد من الملتقيين
يجعل ذلك البعض ايضا قسمين فيلزم انقسامه الى ثلاثة اقسام فاقيل
ان اللازم انما هو انقسامه الى القسمين كالصورة الثانية ليس بشئ
قيل ٤ بل صورته ست عشر لان من ملاقات واحد منهما يحصل
اربع صور وكذلك في ملاقات الاخر اربع صور والحاصل من ضرب
الاربعة في الاربعة ست عشرة انتهى تأمل لبس بشئ قوله بناء على
تداخل الاجزاء هذا البناء اما لاستبعاد ملاقات جزء واحد ٦ لمجموع
الجزئين على وجه التماس او لما نقل عن الشيخ الرئيس من ان كل
مالا يتجزى لا يتماس الا على التداخل لكنه على اعتبار التداخل
لا يلزم الا انقسام اصلا وقد جزم المص بلزومه والقول بان بداية
بطلان الصورة الثانية بحث المص الى اقتصاره على محذور الصورة
الاولى فقط ليس بشئ فان بداية بطلان الصورة الاولى اشد
واوضح حيث كان بعض جزء واحد ملاقيا لمجموع الجزئين مع ان
فيه اعترافا بعدم لزوم الانقسام ثم ان الظاهر من كلامه ان البناء
على تداخل الاجزاء مقصورة على الصورة الاخيرة او على الصورتين

٢ محي الدين

٣ نصر الله

٤ طرسوسى

٦ بناء على ان مجموعهما
من جزء واحد قطعاً

الاخيرتين مع ان المنقول عن الشيخ جار في الاربعه الاول ايضا وكذا
 الاستبعاد جار فيما عداها جعل التمام ملاقيا للتمام اعني الصور الثلاثة
 فالمناسب ان يرفع حديث البناء على التداخل من البين فتدبر قوله
 بان يلاقى ببعضه لكل منهما ببعضه فعلى هذا يلزم انقسام ما في الملتقى
 الى ثلاثة اقسام لما ذكرنا فيما سبق فتذكر ويلزم انقسام الملتقين
 الى قسمين كما قيل ٢ قوله او يلاقى بتمامه اه هذا يستلزم انقسام كل
 من الاجزاء الثلاثة الى قسمين على تقدير التماس قوله بان يتداخل اه
 قد عرفت ما فيه فتذكر قوله بان يلاقى بتمامه اه هذا يستلزم انقسام
 ما على الملتقى واحد الملتقين الى قسمين على تقدير التماس قوله
 او يلاقى ببعضه اه هذا يستلزم انقسام ما على الملتقى الى ثلاثة وانقسام
 احد الملتقين الى قسمين والظاهر من كلامه انه لم يعتبر ههنا التداخل
 فتأمل قوله ولواكتفى المص بقوله او مجموعهما والظاهر من ههنا
 والمتبادر من تلاقى ما في الملتقى بمجموعهما ان المراد هو الاكتفاء بالشقين
 الاولين من الشق الثالث من المص والرابع من الشارح ولذا حملوه عليه
 ويحتمل ان يكون المراد الاكتفاء بشق واحد اعني تلاقى ما في الملتقى
 لمجموع الملتقين كما هو الظاهر من قوله لانه يشتمل جميع ما صورناه كما
 ٣ من غير استثناء الصور الاربعه الاول وان كان مخالفا لتصریح المحشين
 ههنا فان قلت لا يصدق على الصور الاربعه الاول ان ما في الملتقى
 ملاق لمجموعهما قلت يصدق اذا اعتبر التداخل كما هو مذاق
 المحشي ومقتضى المنقول عن الشيخ ولا اقل من اعتباره للتعميم ٤ ههنا
 ثم الظاهر ان الغرض من هذا الكلام هو التعميم على المص بانه
 لا حاجة الى تكثير الاقسام لا مكان ادراج الصور المذكورة في الشقين
 او في شق واحد ولم يخصه انه قاته الاخصر ويمكن دفعه بان المص
 اراد نوع تفصيل توضيح ويحتمل ان يكون الغرض مجرد التنبيه على امكان
 الاختصار فتدبر قوله اطلق المص الانقسام يعني انه اراد المص يلزم
 الانقسام لزوم انقسام كل واحد من الاجزاء الثلاثة بقريظة ذكر الاقسام
 مطلقا وبمعونة ان المطلق ينصرف الى الكمال الذي هو انقسام

٢ نصر الله و قطب الدين
 سجد

٣ من غير استثناء المص الاربعه
 الاول (نسخه)

٤ اي من اعتبار التداخل
 لاجل تعميم قوله مجموعهما
 سجد

كل واحد منها وذلك ثابت لانه بعد ما ثبت انه ثم الظاهر ان الغرض
 الشنيع على الشارح بانه فسر كلام المص على خلاف مراده حيث
 فسر بلزوم انقسام بعض الاجزاء في بعض الصور ويمكن دفعه بان
 غرض الشارح انما هو بيان ما يلزم انقسامه اولا وبالذات فلا يرد عليه
 لزوم انقسام الكل ثانيا وبالعرض في بعض الاقسام وقيل الظاهر
 ان الغرض الاعتذار عما يورد على المص من انه اطلق الانقسام وظاهره
 يشعر بان اللازم على كل تقدير انقسام كل واحد من الاجزاء وليس
 كذلك بل انما يلزم انقسام البعض على بعض التقادير كما اشار اليه
 الشارح انتهى فتأمل قوله لا يمكن ان يكون متفاوتا قيل هذا مناف
 لما سبق من التلاقي بالعرض للكل او بالعكس واجيب بان ما سبق مجرد
 احتمالات عقلية وهذا مبني على ما في نفس الامر فلا منافات قوله
 الا لكان الاكبر منقسما فيه ٢ مصادرة على المط قوله وايضا يجوز
 لكل اه فيه انه لا حاجة الى ارتكاب هذا التكلف فانه اذا وضع جزء
 على ملتقى جزئين فكل واحد منها يقع في ملتقى آخرين كما قيل قوله
 وقد يتوهم انه يمكن قيل ٣ قد يتوهم ايضا انه يجوز ان يمتنع اجتماع
 الاجزاء ولا بد لنفيه من دليل واجيب بان الكلام في بطلان تركيب
 الاجسام منها ولا خفا في جواز اجتماعها بل وقوعها حيثنذ وفيه انه
 جدلي لا يعتد به الحكم كما قيل ٤ وقيل ٦ ايضا قد يتوهم انه يجوز ان يمتنع
 وقوع الجزء على الملتقى ولو غير ملاق بان يكون تركيب الجسم منها
 من اربعة اجزاء مثلا اثنان منها في التحت واثنان في الفوق واجيب بانه
 يمكن وضع جسم آخر على الجسم المفروض فيقع اجزاء الفوقاني على
 اجزاء التحتاني فاذا فرض تحريك الاول فبالضرورة يقع جزء منه
 على الملتقى وفيه ان من لم يسلم امكان تحريك الجزء الى الملتقى لا يسلم
 امكان تحريكه بواسطة الجسم ايضا كما قيل فان الاجزاء لما كانت متصلة
 فتحرك جزء من احدا الجسمين انما هو بوقوعه على الجزء الاخير من الجسم
 الاخر لا بوقوعه بينه وبين الجزء الذي تحرك منه كما لا يخفى قوله وانت
 تعلم اه حاصله ان المنع المذكور وارد على مقدمة لم يدعها المستدل

٢ فان المدعى ان انقسام
 الواحد يستلزم انقسام الآخر
 والدليل لو لم يستلزم لامكن
 التفاوت بين الاجزاء والتالي
 بطلانه يستلزم الانقسام
 مفه

٣ شهرى زاده مفه
 ٤ يوسف مفه
 ٦ ناري مفه

فانه منع استلزام امكان الجزء لا يمكن تعدده في الخارج مستندا باحتمال ان يقتضى نوعه الانحصار في فرد وذلك الاستلزام مما لا يتوقف عليه اتمام الدليل بل يتم بمجرد فرض تعدده في الخارج وان كان المفروض محالبناء على اقتضاء نوعه الانحصار في فرد وفرض تعدده في الخارج ممكن فحاصل الدليلين انه لو امكن وجود الجزء لا يمكن فرض تعدده وفرض وقوعه بين جزئين او على ملتهما هما ولا حاجة الى ان يقال لو امكن وجوده لا يمكن تعدده في الخارج ووقوعه بين الجزئين او على ملتهما فيه حتى يمنع ذلك كما منه الشارح حيث قال ليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء في نفسه لا يمكن وقوع جزء بين جزئين على ملتهما لاحتمال ان يقتضى نوعه الانحصار في فرد وهذا ولا تلتفت ماسقط ههنا عن بعض الاوهام واعلم ان ما اورده الشارح ههنا لا يتأتى من قبل المتكلمين فان الجسم عندهم مركب من اجزاء لا تجزى فكيف يصلح منهم القول باقتضاء نوع الجزء الانحصار في فرد اللهم الا ان يراد الا لزام والجدل وقيل يمكن ان يجاب عما اورده بان يقال لاشي في خير الواجب يقتضى نوعه الانحصار في فرد انتهى حاصله ابطال للسند بالدليل قوله لا يتوقف على تعدد الاجزاء اى على امكان تعددها فان المفهوم من كلام الشارح اتمامه وتوقف الدليلين على امكان تعددها لا على تعددها فاقيل ٣ ظاهره يشعربان كلام الشارح يفيد ان الدليلين يتوقفان على تعدد الاجزاء في الخارج وكيف يقول احد يتوقف الشئ على ما هو متافله بل ما يفيد كلام الشارح هو ان الدليلين لا يدلان على بطلان وجود الجزء في نفسه لانهما يتوقفان على امكان ثلاثة اجزاء فلا يجريان عند امكان انحصار نوعه في فرد انتهى وبالجملة ان اراد الشارح ان الدليلين يتوقفان على امكان تعدد الاجزاء نقول انهما لا يتوقفان على امكان تعددها بل يتم بمجرد فرض التعدد وان اراد انهما يتوقفان على تعددها بالفعل نقول انهما لا يتوقفان عليه بل يتم بمجرد الامكان قوله فرض تعدده ممكن ان اريد ان فرضه المطابق لنفس الامر ممكن فهو مم على تقدير

٣ تقديره ان الجزء غير الواجب ولا شئ من غير الواجب يقتضى نوعه الانحصار في فرد فلا شئ من الجزء يقتضى نوعه الانحصار في فرد فتأمل ٤

٣ يوسف ٤

اقتضاء النوع الانحصار في فرد فان اشوع الذي يقتضي الانحصار في فرد
لا يمكن تعدد افراده امكانا مطابقا كما بين في محله وان اريد ان فرضه مطلقا
سواء كان مطابقا او لا يمكن فقوله وهو كاف في المقصود مما لجواز ان يكون
المحاشا من التعدد الملح لا من وجود الجزء في نفسه فتح لا يلزم المقى كما لا يخفى
وبهذا ظهر سقوط ما قيل فعلى هذا اى على امكان فرض تعدده
يمكن تحرير البرهانين على نفى وجود الجزء في نفسه بان يقال متى
جازو جوده جازو جود ثلاثة اجزاء مفروضة على الوجه المذكور
في الدليتين والتسالى بط كما فصل فكذا المقدم اما بيان الملازمة فهو
ان الجزء ممكن بالعرض وتعدد افراده مع الترتيب المذكور ايضا ممكن
غير مناف له والامور الغير المشافية اذا امكن كل واحد منها يمكن اجتماعها
بالضرورة انتهى قوله بل يكفي ان يتصور العقل انت تعلم
ما فيه بما اسلفناه لك آنفا قوله قد يقال اطلاق الجزء اه الظاهر
ان الفرض الاشارة الى نكتة التعبير بنسب دون وجب وحاصله
ان التعبير بالنسبة يشير الى انه يمكن توجيه كلام المص بان يحتمل على
الا استدلال على بطلان تركيب الجسم من الاجزاء التى لا تجزى
بقرينة التعبير بالجزء دون الجوهر الفرد فان اطلاق الجزء عليه انما هو
باعتبار تركيب الجسم منه قوله اقول بديةة بطلان التداخل اه
الغرض من هذا الكلام اما البيان لوجه عدم اقامة المص الدليل
بفرض الجزئين الجسمين وحاصله ان الاقامة على ذلك الوجه لا يتأتى
من قبل المص فان اتمام الدليل يتوقف على دعوى بداهة بطلان
التداخل لئلا ينتقض بالنقطة كما مر فيما سبق وبداهة ههنا ممة عند
المص فلا يتأتى هذا الكلام من قبله واما الاعتراض على الشارح
بحمل كلامه على الجواب عما اورد عليه بتغيير بعض المقدمات
فحينئذ يتوجه عليه ان كلام الشارح ليس نصافى كونه جوابا من قبل
المص بل الظاهر انه اقامة للدليتين رأسا على وجه لا يرد عليه ما اورد
على المص ولعله لهذا بادرا الى العلاوة بقوله على انه انما يلزم اه واما ما قيل
من ان مدعى بداهة التداخل ليس الا الشارح واما المص فاكتفى

٢ القائل عبد الرحمن
وشهرى زاده وطر سوسى
شه

بلزوم خلاف المفروض فالاعتراض المذكور ساقط فان الشارح ههنا
 يصعد اقامة دليل المص فغير متوجه اذ الدليل لا يتم بمجرد ذلك اللزوم كما
 قد عرفت قوله ثم عند المص قيل ٢ لا وجه لضعفه فان بطلان التداخل انما هو
 للزوم كون ما فرض متخيرا بالذات غير متخيرا بالذات وهذا لا يختلف محالته
 بالتجانس وغيره وفيه نظر فانه نظر ثم انه قد يقال ٣ لا يتم ما ذكره الشارح
 ايضا سالا عن المنع المذكور فان الجسم عند المتكلمين مركب
 من اجزاء لا تجزى فوجود كل جسم متأخر عندهم عن وجود الجزئين
 المتأخرين عن وجود آخر لولم يكن امكان وجود الجزء مستلزما لامكان
 وقوعه بين الجزئين او على ملثقا هما بناء على احتمال ان يكون نوعه
 مقتضا لانحصاره في فرد لكان عدم استلزامه عندهم لامكان وقوع
 الجزء بين الجسمين او على ملثقا هما على تقدير ذلك الاحتمال بالطريق
 الاولى قوله واستحالته ممة اي بالاتفاق فلا يتأتى هذا الكلام اصلا ٤
 واعلم ان تداخل الجوهر والنقطة اما بان يدخل الجوهر في النقطة
 فيصير عرضا بعد ما كان جوهر او متخيرا بالتبع بعدما كان متخيرا بالذات
 وهذا اظهر استحالة من دخول الجوهر في الجوهر واما بان يدخل
 النقطة في الجوهر فتصير قائمه به بعدما كانت قائمة بغيره ولا يخفى
 ان هذا ليس بمحتمل لقيام هذا الاحتمال منعه واستحالته فسقط ما قيل ٥
 ان ما ذكر في العلوة اذا حقق لم يظهر مغايرته للكلام الاول فان تداخل
 الجوهر في نقطة عرضية هو دخول بالذات في حيز دخل فيه النقطة
 تبعا وقد صرحوا بقيام النقطة بتمام الخط والخط بتمام السطح والسطح
 بتمام الجسم التعليمي والجسم التعليمي بتمام الجسم الطبيعي فقد رجع
 الامر الى دخول الجوهر في حيز الجسم الطبيعي وانه تداخل ما ليس له
 مقدار اصلا فيماله مقدار في الجهات الثلاث قوله فصل في اثبات
 الهيولى اي في بيان ثبوتها الظاهر انه تفسير للاشياء ببيان الثبوت
 احترازا عما يتبادر الى الازدهان من ان المراد اثبات الهيولى لشيء
 آخر ونسبتها اليه ابقاها فانه كثير ما يستعمل بهذا المعنى وليس المراد ذلك
 واشارة الى انه لا حاجة الى تقدير البيان ٧ المضاف اليه كما قدرونه

٢ يوسف
 ٣ القائل نصر الله

٤ لا من قبل المص ولا من
 غيره

٦ طرسوسي

٧ لانه لو قدر البيان لم
 التكرار (ش)

في بعض المواضع قوله لعان تشة قيل لها رابع هو التجريد^٣ وهو المراد
ههنا قوله والتقييد والتعليل قيل^٤ لا يصح ان يكون شيء منهما مراداً
ههنا والا لزم تقييد الشيء^٥ او تعليله بنفسه واعتراض عليه بان محصل
الكلام عند التقييد ان الجسم المقيّد بالجسمية فقط مركب من جزئين
وعند التعليل ان الجسم بسبب اتصافه بالجسمية فقط مركب من جزئين
وليس كذا لك من تقييد الشيء^٦ ولا تعليله بنفسه ورد^٧ بان هذا مما
لا يلتفت اليه العوام فضلا عن الخواص وقيل^٨ ان الاول يستلزم كون
بعض الاجسام غير مقيّد بالجسمية وذلك بط لانه رفع الشيء عن نفسه
والثاني يستلزم الدور اذا التركيب من جزئين سبب للاتصاف بالجسمية
فلو كان الاتصاف بها سبباً لزم الدور وفيه ان اللازم عند التقييد
انما هو رفع صفة الجسمية^٩ المطلقة عن بعض الافراد لرفع الشيء
عن نفسه على ان استلزام التقييد كون بعض الاجسام غير مقيّد مم
وايضاً يمكن ان يحمل احدي العلتين على الذهنية والاخرى على
الخارجية فلا يلزم الدور قوله والمراد ههنا هو الاطلاق قيل اقول
هذا مع انه خلاف ما يتبادر من بيان الشارح^٢ فادّتها فاسد في نفسه
لما ان المقيّد بالحيثية التي هي الاطلاق انما هو المفهوم الصالح له كما يقال
الحيوان من حيث هو كذا والانسان من حيث هو كذا واقيد بها
ههنا انما هو افراد الجسم دون مفهومه كما يدل عليه كون القضية
محصورة فالمراد ههنا تقييد تلك الافراد بصفة الجسمية المطلقة
فقد اشبه عليه اطلاق الصفة باطلاق الموصوف فليس في هذا تقييد
الشيء بنفسه والا لفسدت القضايا الوصفية بأسرها انتهى فافهم
هذا واما ما قيل^٣ من انه لا شك ان المقيّد اخص والمطاق اعم وان
الاخص يستلزم وجود الاعم فاذا تركب الاخص من جزئين فصاعداً
مثلاً تركب الاعم ايضاً منها فلا يصح القول بان الجسم المطلق مركب
من جزئين فقط كما يدل عليه السوق ويقتضيه الذوق فالمراد ههنا
هو التجريد ففيه لا يخفى عليك فان كون الاخص مستلزماً لوجود
الاعم لا يستلزم اتصاف الاعم بكل من اتصف به الاخص حتى يلزم

٣ كقولنا زيد من حيث هو هو

اي من حيث كونه مجرداً عن

المشخصات نوع

٤ فخر الدين

خوشايني نقلاً عن مفيد

سند

٧ شارى

٨ شارى

٩ وذلك لان اقيّد على

تقدير التقييد هو صفة الجسمية

المطلقة والمقيّد هو الافراد

كما يدل عليه كون القضية

محصورة

٢ لان المتبادر من بيان

الشارح كونها للتقييد

(ش)

٣ يوسف

من تركيب الاخص من الاجزاء تركيب الاعم ايضا منها والا لارتفعت
الاعمية والاختصية بينهما كما لا يخفى فقد اشبه على هذا القائل
استلزام الاتصاف باستلزام التحقق والوجود قوله لانه ٢ من حيث
انه نوع اه نقل بالمعنى مقدما على قوله مركب من جزئين وفيه نوع
تعريض على الشارح حيث جعل تقرير البرهان مبنيا على اثباتهم
واخر بيان فائدة الحثية عن موضعه قوله والظاهر انها ناظرة
الى افراد الجسم قيل ٣ بل الظاهر ما يشعر به عبارة الشارح لانه مبنى
على ماهو التحقيق من ان العرض لا يقوم الجوهر وتخصيص
استحاطته بتقوم الجوهر بالعرض انما الحال فيه المتأخر عنه او بتقومه
بالعرض المحمول عليه مواطاة كما نقل عن بعض الفضلاء بخالف
لما قرر عندهم من ان المركب من الداخل والخارج خارج وتخصيصه
ايضا بالمركب العقلي خروج عما يقتضيه القواعد العقلية قوله فلا يرد
النقض بالاجزاء العقلية لعل مبنى النقص على حل التركيب على
ما هو الاعم من الخارج والذهنى فتقريره لا يتم ان كل جسم مركب
من جزئين اه كيف انه مركب من اربعة اجزاء الاثنان منها
خارجيان ان يحل احدهما فى الآخر والاخران عقليان لا حلول
بينهما فاجاب بتخصيص التركيب بالخارج ثم انه لما توجه عليه ان الاجزاء
العقلية ايضا اجزاء خارجية بناء على القول بوجود الكل الطبيعى
فلا ينفع حل التركيب على الخارج اجاب عنه ايضا بتخصيص الجزئين
٤ بما لكل واحد منهما وجود مستقل والاجزاء العقلية وان كانت
اجزاء خارجية بناء على ذلك القول لكنه ليس لكل منهما وجود
مستقل هذا غاية توجيه الكلام وان لم يخل عن تكلف بحسب
الظاهر قوله اذ يصدق التعريف اى تعريف الحال عليه اى على
الحل بناء على ان الحلول بهذا المعنى كما يكون صفة للحال يكون
صفة للمحل ايضا اذ للمحل ايضا اختصاص بالحال فيصدق عليه
اختصاص شئ بشئ اه فيكون الحلول صفة قائمة بالمحل ايضا
على التعريف المذكور فيكون المحل ايضا مما يتصف بالحلول فيكون

٢ لانهم يثبتون له من حيث
انه نوع (نسخه)

٣ يوسف

٤ بالكل (نسخه)

حالا مع انهم لا يقولون بذلك فحاصل الاعتراض هو النقص على التعريف باستلزامه ما يخالف مذهبهم ثم انه يفهم منه ان التعريف المذكور منقوض بعدم المسانعة ايضا ولعله لذلك لم يتعرض له ولم يعكس لعدم اتفهام الاول من الثاني هذا لا يقال هذا الاعتراض منه دفع بان يقال المراد بالاختصاص ان لا يمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى ذاته بدون ذلك كما سيبي من المحشى لانا نقول ذلك مردود عند المحشى كما سيبي بناء على ان ارادة هذا المعنى في التعريف من غير قرينة تدل مما لا يخفى سماحتها كما قيل قوله والاولى عطف على قوله ان الحال ما يتصف اى ولا يذهب عليك ايضا ان الاول ان يجعل المعرف حلول الشئ ووجه الاولوية ان ما ذكره في التعريف انما هو معنى حلول الشئ في الشئ لا معنى الحلول والالزم الاستدراك الاولوية في موارد استعماله منه قول المص يحل احدهما في الآخر ويحتاج الى الحمل على التجريد فهذا اعتراض اخر على التعريف لا جواب عن الاعتراض الاول بتغير المعرف والتعريف كما ظن فانه التزام بورود النقص لا دفع له على انه يرد على المغير اليه ايضا مثل ما يرد على الاول بان يقال لو كان معنى حلول الشئ ذلك لزم ان يكون المحل ان يصدق على اختصاصه وارتباطه بالحال انه اختصاص شئ بشئ اه لما عرفت وانما قال الاول دون الضوابط اما الورود الاشكال عليه ايضا كما رأيت اولا ندفاع الاستدراك بالحمل على التجريد وهو محمل صحيح وان كان تعسفا في نفسه قوله وايضا لا يصدق اه الظاهر ان هذا نقض بعدم صدق التعريف على حلول حال لا يقبل الاشارة الحسية مع قبول محله تلك الاشارة كما ان ما ذكره الشارح نقض بعدم صدقه على حلول حال لا يقبل محله الاشارة الحسية فقوله كحلول الاصوات محمل نظر فان قبول محال الاصوات اعنى الهواء الاشارة الحسية عيرظ لعدم مشاهدتها كما قيل ٢ ويمكن ان يقال ان هذا نقض بحلول حال لا يقبل الاشارة الحسية اعم من ان يكون محله قابلا لها او لا فاحد المثالين لاحدهما والاخر الاخر قوله واجيب

بان الاشارة الظاهر من سوق كلامه ان هذا جواب عن كلام
النقضين وان وقع في حاشية التجريد جوابا عن النقص الذي ذكره
الشارح خاصة اذ بتعميم الاشارة عن التحقيق والتقدير يصسق
التعريف على مثل حلول الاصوات والطعوم ايضا كما لا يخفى قيل
المراد بالاشارة الحسية في امثال هذا المقام هو ان يشار الى شئ بانه
ههنا او هناك وان لم يكن محسوسا فيندفع النقضان على ان لزوم
المشاهدة في الاشارة التبعية مم فيجوز ان يكون الاشارة القصدية الى
محل الشئ اشارة الى ذلك الشئ تبعاً ولا دلالة للفظ احدهما في التعريف
على العموم فيندفع الثاني منهما انتهى وتفصيل هذا ما ذكره بعضهم
من انهم قد صرحوا بان كلا من المكان والجهة مشار اليه بالاشارة
الحسية ايضا وقد جوزا ٢ الاشارة الحسية الى النقطة الموهومة في وسط
الخط والى الخط الموهوم في وسط السطح فعلى هذا لا يلزم عندهم كون
المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا فضلا عن كونه مبصرا بل يلزم
احد الامرين اما وجوده او وجود المحل الذي يتوهم المشار اليه
كافي حاشية التجريد قوله اعم من ان يكون تحقيقا وتقديرا بمعنى
ان معنى التعريف هكذا اختصاص شئ بشئ بحيث اذا كانا اولو كانا
مشارا اليهما كانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهذا
لا يستلزم ان يكون شئ منهما ممكن الاشارة اليه بل يكفي مجرد فرض
الاشارة اليه ولو لم يكن مطابقا لنفس الامر وبالجملة ليس التقدير ههنا
بمعنى تجوز العقل حتى يمتنع بناء على ان مجرد المجردات عبارة عن عدم
محسوسيتها فلا يجوز العقل كونها محسوسة بل هو بمعنى الفرض المذكور
في مقدم الشرطية كما صرح به الجلي في حاشية التجريد وفصله السيد
الفريد حيث قال الاتحاد في الاشارة الحسية قد يكون تحقيقا
كما في الاجسام والاعراض الحالة فيها وقد يكون تقديرا كما في المجردات
واعراضها فانها بحيث لو كانت مشارا اليها بالحس لمكانت الاشارة
اليها عين الاشارة الى اعراضها انتهى وبهذا سقط ما قيل ٣ ههنا
الفرض قسمان فرض مح وفرض غير محال وما نحن فيه من القسم

٢ يوسف

٣ يوسف

الاول اذ معنى المجرد هو المبرأ عن المادة وما يلحقها انتهى وظهر ايضا
انه لا حاجة الى ما ارتكبه البعض من التكلف قوله وقيل فيه منع ظ ٢ القائل
هو الجلي في حاشيته على الشرح القديم للتجريد حيث قال لا يقال المجردات
بحيث لو كان مشارا اليها بالحس كانت الاشارة اليها عين الاشارة الى
اعراضها لانا نمنع الملازمة فتحتاج الى دليل قوله لان للمعرف مرتبة
المنع اى في مقابلة الناقض مستدل فحمل جوابه على المنع انفع له واسلم
فحمله على الاستدلال ثم المنع عليه ليس بواجبه كما لا يخفى قبل ٣ هذا
هو المشهور والتحقيق خلافه لان المنع في مقابلة نقض التعريف ليس
مما يقع به ذو فطانة بل يجب هناك الاثبات والتحقيق وذلك لانه
لا شك ان غرض المعرف تحصيل مفهوم جامع ومانع وذلك لغرض
لا يتيسر بمجرد المنع والتجوز في مقابلة من يستدل على بطلانه بل لا بد له
من تحقيق الامر في المقام وبؤيد هذا ما قبل ٤ انه مما تقرروا شتير ان الفاظ
التعريفات يجب جعلها على معانيها المتبادرة منها فحينئذ لو نقض التعريف
بان معنى هذا اللفظ لا يصدق على الفرد القائل يجب بيان صدقه
عليه اذ التبادر انما يحصل بعده قوله ويمكن الجواب اى عما ذكره
الشارح كما قيل وقيل ٦ يجوز ان يكون جوابا عما ذكره المحشى ايضا
بناء على ان يراد بالحس مطلقه كما هو الظاهر لاحس البصر وانت
خير بان تلك الارادة على تقدير صحتها جواب مستقل عما ذكره المحشى
وقيل ٧ بناء على ان حاصله تخصيص المعرف وانت خير ايضا بان هذا
البناء مما لا يجدى نفعا قوله وحلول الصورة من الاول اشارة الى
قرينة تدل على تخصيص المعرف بالحلول السرياني فتدبر قوله فيه
ان الاطراف المتداخلة متحدة فيها اى في الاشارة العقلية وفيه ان تلك
الاطراف ان كانت حال التداخل متعددة فالعقل يميز كلامها من البواقي
قطعا وانما الاتحاد في الحس وان كانت غير متعددة فلا يرد بها النقض
لما ان لا اتحاد بين الشئيين في الاشارة العقلية قبل ٨ والحق هو الثاني
بناء على ما ذكرنا في تقسيم الحكم الى قسميه من ان النقطة الفرضية في الخط
نهاية الخطين او بداية لهما والفرق بينهما وبين النقطة الموجودة تحكم

٢ قيل سند هذا المنع عدم جواز
قياس الغائب على الشاهد
ورد ٩ بان هذا لا يصلح
للسندية ذليس ذلك التقدير
قيا سالا شئ على الشئ
بل هو حكم باستلزام فرض
وقوع العلة الموجبة اعنى
المحسوسية بالبصر او التحيز
بالذات لمعلولها اعنى القابلية
للاشارة الحسية على ذلك
الفرض وذلك مما لا قياس
فيه ولا مجال لانكاره اقول
هذا الراد غلط اذ الكلام
في منع اتحاد الاشارتين على
تقدير الاشارة نفسها والسند
المذكور صالح للسندية لذلك
لا مجال لانكاره سند

٩ الراد هذا المحشى الخوشاى

٣ طرسوسى سند

٤ يوسف سند

٦ الاول حيدر والشانى

سند

٧ طرسوسى سند

٨ القائل شهرى زاده

سند

فالقول بتدائها خلوها بناء على ظ الحال والا فليس هناك تداخل حقيقة
 قيل ان كانت الاشارة العقلية بمعنى ملاحظة الشيء مميزا عن الآخر
 كما يدل عليه قول الشارح فالعقل يميز كلامها عن الآخر وان كانت
 بمعنى فرض شيء غير شيء فليس للعقل هناك فرض شيء غير شيء وانت
 خبير بان ملاحظة الشيء مميزا عن الآخر لا يتصور بدون فرض شيء
 غير شيء فلا فرق بين المعنيين قوله بمثل ما اجيب لفظ مثل ليس
 في محزه كما لا يخفى قوله بحمل المعرفة على الحلول السرياني اي فلا يضر
 خروج حلول الاطراف عن التعريف اذ هي خارجة عن المعرفة ايضا
 بناء على ان حلول الاطراف ليس بسرياني قوله مع ان عدم
 الصدق مم اي مع ان عدم صدق المعرفة على حلول الاطراف
 بعد حمله على السرياني مم فلا فائدة في حمله عليه في دفع الانتقاض
 يعني انه اجيب عنه بذلك لئلا يصدق المعرفة على حلول الاطراف
 كما ان التعريف لا يصدق عليه وهذا الجواب لس يتم فان عدم
 صدق المعرفة حينئذ مم اذا لخط ساراه فللخط واسطح حلول سرياني
 في محالهما قيد خلان في المعرفة مع عدم صدق التعريف عليهما
 فالنقض بهما باق على حاله وبالجملة هذا القول من المحشى اعتراض
 على الجواب المذكور لاجواب اخر عن النقض بان يكون معناه مع
 ان عدم صدق التعريف على حلول الاطراف مم كما ظن^٣ فاعتراض
 عليه بانه لا يلزم من كون الخط واسطح ساريين الوجود للحلول
 السرياني في الاطراف وليس الكلام فيه بل الكلام في صدق التعريف
 على حلولها واجيب^٤ بانه يمكن اثبات صدق التعريف ايضا بمعونة
 ان الاشارة الى الساري في شيء عين الاشارة اليه ورد بان تلك المقدمة
 غير مسلمة في هذا النوع من السرياني فذهبوا^٥ الى فساد هذا القول
 منه رحمه الله وحملوه على السهو وزلات القلم حتى قالوا ثبت الرواية
 عن بعض تلامذته ان هذا القول قد وقع في المسودة فامر المحشى
 في أثناء القراءة بالضرب عليه والحك فتأمل لعلك تقبل ما ذكرناه
 قوله بل الخط سار في السطح قال بعض الاعلام فيه ان الخط والسطح

٩ قوله لفظ مثل ليس
 في حيزه لان لفظ المثل يقتضى
 المغايرة بين المثل والمثل له
 وهنا لا تجرى المغايرة لان
 هذا الجواب عين الجواب
 الاول فكيف يكون في حيزه

س

٢ في محله (نسخة)

٣ شهرى زاده س

٤ عبد الرحمن س

٦ شهرى زاده

من الامور الموهومة لامن الامور الموجودة في الخارج فكيف
 يكون احدهما ساريا في الآخر وقيل ٢ هذا مع كون النقض بالنقطة
 باقيا مما لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ يكون حينئذ كثير من الحلول الجوارى
 سرانيا وبانت خبير بان المحشى في مقام المنع والاستناد مع العزوة ٣
 الى بعض المحققين فلا يرد عليه شيء مما ذكر قوله اوفيه من جهة
 قيل هذا مناسف لما سبق منه حيث قال وهو ما يكون مع كل جزء
 من المحل جزء من الحال ولا يخفى عليك ان ما سبق نقل عن الجمهور
 وهذا ما نقل عن بعض المحققين فلا مناسقات قوله وتحقق ذلك
 في الاطراف المتداخلة ممنوع الظاهر ان ذلك اشارة الى تمايزهما
 عند العقل فالمنع بناء على ما سبق منه حيث قال الاطراف المتداخلة
 متحدة في الاشارة العقلية حال التداخل وقد عرفت ما فيه فتذكر
 نقل عنه ههنا اعترض عليه بان الاطراف المتداخلة متميزة
 عند العقل فالمنع مكابرة واجيب بان المراد بالتمييز عند العقل ان يكون
 العقل حاكما بان احده الاطراف المتداخلة مختص
 والآخر مختص به والعقل لا يقدر على ذلك لتساوي الاطراف
 في هذا الحكم انتهى يعني ان المراد تمايز الشئيين في الاختصاص
 بان يكون احدهما مختصا والآخر مختصا به والمنع بناء على ذلك وفيه
 انه لا دلالة للكلام عليه كما لا يخفى والحاصل ان اختصاص شيء بشيء
 يتحقق بامرين التميز والاختصاص وهذا الجواب يمنع الامر الاول
 كما ان جواب الشارح فيما يأتي بمنع الامر الثاني على انه ان اريد
 بالاختصاص الاتحاد في الاشارة الحسية فكل من الشئيين المذكورين
 مختص بالآخر بذلك المعنى فلا يتعين الاختصاص لاحدهما فقط
 وان اريد به ما ذكره الشارح في الجواب فلا يكون هذا جوابا آخر كذا
 قيل ٦ واما ما قيل ٧ من انه لمكان العقل قادرا على التميز فليقدر على
 الترجيح فليس بشيء لان القدرة على التميز لا يستلزم القدرة على
 الترجيح لجواز التساوي بين الاطراف في هذا الحكم كما ذكره المجيب قوله
 فيه مسامحة اه قيل ٨ فيه انه يجوز ان يكون الاشارة ههنا بمعنى ما يشار به

٢ تناري

٣ مع العدد (نسخة)

٤ اي لكلام المانع

٦ شهر

٧ القائل هو المحشى حيدر
 ذكره ردا للجواب المذكور
 فيما نقل عنه٨ القائل المحشى حيدر ذكره
 ردا للجواب فيما نقل عنه
 ههنا فتأ ما

٢ كما لعبارة ما يعتبر به
(نسخة)

كما لعبادة ما يعبد به ٢ بل هذا اوفق بالسباق والفعل قد يكون بمعنى
الايقاع وقد يكون بمعنى ما يحصل بالايقاع والاخير نفس الامتداد
ورد بان استعمال الاشارة فيما يشار به تجوز وذلك لاينا في المسامحة
اذا المسامحة ههنا بمعنى اعم من التجوز فانها قد تستعمل بالمعنى الاعم
كما يشهد به التبع قوله لو كان كذلك اه فيه انه ان اريد انه لو كانت
الاشارة موضوعة في الاصطلاح لمطلق الامتداد لجاز ان يقال
خلت الاشارة لكن التالي باطل فلا يتم التقريب لجواز ان يكون
موضوعة للامتداد المخيل لا لمطلق الامتداد وان اريد انه لو كانت
موضوعة للامتداد المخيل لجاز ذلك فاللازمة ممة بل اللازم حينئذ
ان لا يصح ذلك اذ يؤل المعنى حينئذ الى ان يقال خلت الامتداد
المخيل ولا يخفى انه لا يحصل له لا يقال المراد انه جاز ذلك على ان يكون
من قبيل من قتل قتيلانا لاننا نقول حينئذ كان بطلان التالي ممنوعا قوله
ولم يصح اه قيل في بيان لزوم هذا للمقدم المذكور ان لفظ الاشارة
حينئذ لا يكون مصدرا اذ لا يصح ان يشتق منه شيء وعلى تقدير
الاشتقاق لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا لعدم كونه فعلا لغا على
الفعل وقيل ٣ لزومه له ثم فان نقل لفظ الاشارة من المعنى المصدرى الى
معنى ما يشار به لا يقتضى ترك الاستعمال في معناه الاول كعبدت عبادة
مع كونه منقولا الى ما يعبد به ٤ فتأمل قوله يفهم منه ان الامتداد
السطحي لعل وجه الفهم انه لم يكتف بقسم واحد من غير المنطبقة
في الاشارة الى السطح والجسم بل ذكر في الاول قسمين منه وفي الثانى
ثلاثة اقسام مع انه ذكر قسم منه كاف في المقى ان لم يكن المقى بيان
الاقسام الممكنة والا ستفاء الانحاء المحتملة فدل ذلك على ان مراده
ليس مجرد بيان ان الاشارة قد تكون غير منطبقة بل بيان الاقسام
واستيفائها ايضا فلما سكت عن الامتداد السطحي على هيئة المثلث
وعن الامتداد الجسمى على هيئة المخروط ففهم منه انه يلزم في كل
منهما ان يكون الطرف خطا وايضا اورد الكلام في الموضع الشئ
على وجه يكون طرف الامتداد السطحي خطا ولم يشير في شيء منهما

٣ يوسف سلا

٤ مدفوع بان الكلام
في وضعه الاصطلاحى على
ان الظاهر ان العبادة
في المثال بالمعنى المصدرى
ولا كذلك ما نحن فيه (ولعل
هذا وجه التاثر
(كما نقرى)

الى كون طرفه نقطة مع ان الاشارة اليه ايضا امس بالمقام وادل على اصل المرام فدل ذلك على انه نفى كون طرفه خطا فأمل وانصف قوله ولا يلزم ذلك اه فيه انه يلزم ذلك لان المراد بالامتداد ههنا هو الذي يرسم بما يخرج من المشير ويتحرك بعينه نحو المشار اليه على الاستقامة ولا يخفى ان السطح المثلث لا يرسم من خروج شئ من المشير وحركته على الاستقامة فلا رسم للمثلث وكذا الكلام في الجسم المخروطي على ان الامتداد السطحي على الهيئة المذكورة انما يصل طرفه الى نقطة من الخط المشار اليه ولا شك ان وصوله الطرف الى نقطة منه يحصل بالامتداد الخطي ايضا فالامتداد السطحي مما لا فائدة فيه بل فيه زيادة على قدر الحاجة ولا يجوز ذلك من العاقل قوله محيط دائرة اه الدائرة هو السطح المحاط بخط مستدير وذلك الخط المستدير يسمى محيط دائرة وقد يطلق الدائرة على ذلك الخط المستدير ايضا فقوله كدائر الفلك ان كان تنظيرا للدائرة فهمى بالمعنى الاول وان كان تنظيرا لمحيط الدائرة فهو بالمعنى الثاني قوله فلا يجوز انطباق اه اى على الوجه الذى صور به بقوله فكان خطا خرج من المشير فرسم سطحا ٢ بناء على ان ذلك الخط الخارج ٣ خط مستقيم والسطح المرتسم سطح مستطيل كما هو الظاهر والا فيجوز انطباق طرفه من السطح الذى هو امتداد الاشارة على محيط الدائرة بان خرجت دائرة من المشير وتحركت من الجوانب كلها بطريق الاتساع ٤ نحو المشار اليه فرسمت سطح دائرة عظيمة يتصل محيطها الى الخط المشار اليه من كل جانب فينطبق طرفه الذى هو الخط المحيط لتلك الدائرة المرتسمة على ذلك الخط المشار اليه مثلا اذا كان المشار اليه محيط دائرة الافق يتوهم انه دائرة خرجت من المشير متوازية لسطح الارض فتحركت من الجوانب بطريق الاتساع نحو محيط دائرة الافق فرسمت سطح دائرة ينطبق طرفها الذى هو الخط المحيط بها على محيط دائرة الافق واذا كان المشار اليه محيط دائرة مركزها مواجه للمشير يتوهم انه خرج خط مستدير كمحيط دائرة بقدر المحيط

٢ انطبق طرفه الذى هو
الخط على المشار اليه
(ش)

٣ الذى هو طرف السطح
الامتدادى (ش)
٤ الامتداد نسجه

المشار اليه محيط دائرة فتحركت نحو المشار اليه فرسمت سطحاً
استوائياً يصلح لان ينطبق طرفه على ذلك المحيط المشار اليه
واذا كان المشار اليه محيط دائرة محديه مواجه للمشار اليه ولا شك
ان الانسان انما يشير الى ما يمكن ان يحس وما يمكن ان يحس حينئذ
هو نصف ذلك المحيط فيتوهم خط مستدير كنصف محيط دائرة
بقدر المحيط المشار اليه خرج من المشير فتحركت نحو المشار اليه فرسم
سطحاً اسطوانياً طرفه نصف دائرة يصلح لان ينطبق على محدد
المشار اليه هذا ومن استبعد ما ذكرناه من السطح فذلك انما هو لكونه
بعيداً عن التخيل الصحيح قوله يفهم منه ان الاشارة القصدية اه اقول
وجه الفهم انه لما قال ان الاولى التي هي المنطبقة على النقطة وغير
المنطبقة الى الخط اشارة الى النقطة قصدوا الى الخط تبعاً وان الثانية
التي هي المنطبقة على الخط وغير المنطبقة الى النقطة اشارة الى النقطة تبعاً
والى الخط قصدوا دل ذلك على ان الانطباق واجب في القصدية
وان عدم الانطباق واجب في التبعية فيفهم الامر ان وجوب
الانطباق في القصدية وكون الفرق بين القصدية والتبعية
بالانطباق وعدمه هذا واما ما قيل ٣ من ان الامر الثاني غير مفهوم
لانه اذا كان الامتداد سطحاً ينطبق الخط على الخط فينطبق
النقطتان ٤ على النقطتين ٦ اللتين هما طرفا الخطين مع ان الاول قصدي
والثاني تبعية ٧ ففيه ان ما ذكره في معرض التعليل مع فساد في نفسه
فان انطباق النقطتين على النقطتين ليس من انطباق الامتداد
والكلام ٨ فيه لا في انطباق شيء منه على شيء من المشار اليه لا يدل
على ان الامر الثاني غير مفهوم بل يدل على ان ذلك المفهوم فاسد
في نفسه كما لا يخفى والكلام في الاول لا في الثاني قوله اذ يجوز
ان يقصد اه اقول فرق بين الاشارة القصدية التي ذكرت في مقابل
الاشارة التبعية وبين قصد الاشارة فان الثاني اعم من الاول
٩ ولا يلزم من جواز الاعم جواز الاخص كما لا يخفى ولعل هذا هو مراد
من قال ٢ مراد الشارح ٣ بالاشارة القصدية الاشارة الاولى كما يشعر

٣ يوسف س

٤ اللتان في طرفي الخط الذي

هو طرف السطح

(ش)

٦ في الخط المشار اليه

(ش)

٧ فاعلى هذا لا بد ان يؤل قوله

وعدمه بعدم اعتبار الانطباق

انتهى (ش)

٨ في الانطباق بالمشار اليه

وعدمه وظاهر ان المشار اليه

ههنا هو الخط لا النقطتان

المفروضتان فيه على انه

مجموعهما عين الخط المشار

اليه (ش)

٩ ولا دلالة للعام على

الخاص بشيء من الدلالات

(نسخه)

٢ القائل قطب الدين ومحمد

الداغى ويوسف العتاقى

س

٣ المحشى (نسخه)

به قوله فيا بعد قصدا وبالذات لا الاشارة المتصودة عند العمل
 كما توهمه المحشى انتهى قوله كيف وقد قال بعيد هذا اه تنوير
 للسند والزام للشارح على الجواز المذكور ترتيب قياس من الشكل
 الثالث ينتج ما يناقى المفهوم من هذا المقام هكذا الغالب في الاشارة
 الحسية الامتداد الخطي والغالب في الاشارة الحسية الاشارة قصدا
 فالغالب في الامتداد الخطي الاشارة قصدا اما الصغرى فلما صرح به
 الشارح فيما بعد واما الكبرى فظة قيل عليه ان شرط انتاج الشكل
 الثالث وهو كلية احدي المقدمتين مفقود ههنا ٢ ومدار التسليم كون
 الغالبية في حكم الكلية يعنى لو سلم انتاجه بناء على ان الغالبية في حكم
 الكلية في انتاج الشكل الثالث على ان كون غالب الامتداد الخطي
 قصديا يجوز ان يكون باعتبار ان الاشارة الى النقطة اكثر في الاستعمال ٣
 لا باعتبار كون الامتداد الخطي مشارا به الى اكثر افراد المشار اليه
 من النقطة والخط والسطح فلا يثبت التنافى ٤ وعلى تقدير ثبوته يدفع
 باعتبار القصد الاولى انتهى قوله والحق ان الاشارة اه تحقيق
 للسند المذكور واشارة الى ان ما ذكره في الفرق مخالف للحق كما انه مخالف
 لما اتى به بعيد هذا قوله ولا يبعد ان يقال ان الاشارة اه توجيه
 لما حكم به في الفرق المذكور بانه مبنى على ما هو كثير الوقوع وعلى
 تخيل العقل للانطباق قيل ٦ كون ذلك اغلب يناقى ما ذكره الشارح
 بعيد هذا من ان اغلب في الاشارة الحسية الامتداد الخطي ورد بان
 هذا اراد ايضا على ما ذكره بعيد هذا بانه مبنى على ما هو كثير الوقوع
 بانه مخالف لما يشهده الوجدان فلا يضره المناقاة بل يفيد وبان
 الكلام ههنا في الكثير في نفسه وهناك في اغلب فلا مناقاة اذ فرق
 ظ بينهما فتأمل قوله الطويلة جدا اى بحيث لا يحيطها البصر
 وان كانت متناهية لكن الغالب فيها ايضا انطباق طرف الامتداد
 على ابعاضها لاعلى النقاط المفروضة فيها وقيل ٨ اى بحيث يكون غير
 متناهية فتأمل قوله قيل عليه انه لا يمكن اه حاصله الاعتراض على
 ما هو المفهوم من كلام الشارح وهو انه يمكن الاشارة الى الاطراف

٢ امل قوله ومدار التسليم الى
 قوله على ان كون اه زائد
 بل هو من الهامش

٣ هذا هو المفهوم ولا يقوله به
 الشارح بعيد هذا (وما قاله
 فلا يثبت الشارح بعيد هذا
 هو الثانى لا الاول المناقاة
 (ش)

٤ فلا يثبت تنافى هذا الكلام
 لما ذكره الشارح (ش)

٦ نشارى
 ٧ شهرى زاده
 ٨ حيدر

قصدنا وبالذات بانه لا يمكن ذلك فيها كما صرح به شارح حكمة العين
واعلم ان المراد بالاشارة قصدنا وبالذات في كلام الشارح هو الاشارة
بلا واسطة العروض بقرينة التقابل بالاشارة التبعية التي هي الاشارة
بواسطة العروض وقد مر من المحشى ان لفظ ما بالذات يطلق على
هذا المعنى كما انه يطلق على ما يكون الذات سببا اى على ما يكون
بلا واسطة الثبوت واذا عرفت هذا فاعلم ان الاشارة قصدنا وبالذات
في كلام القائل اما بهذا المعنى ايضا واما بالمعنى الثانى فان كان الثانى
فلا مقابلة مع الشارح فلا اعتراض كما لا يخفى على من تأمل وان كان
الاول فقله لا يمكن اه تم وما نقله عن شارح حكمة العين لا يدل على
ذلك فانه انما نفي امكان الاشارة على سبيل الاستقلال وذلك لا ينافى
امكان الاشارة بلا واسطة العروض فان معنى الاستقلال ان لا يكون
بمدخلية الغير اصلا وهو اخص مما لا يكون بواسطة العروض ولا شك
ان عدم امكان الاخص لا يدل على عدم امكان الاعم فعدم امكانه
لا ينافى امكان الاشارة بلا واسطة العروض فافهم قوله بدعية الخط
اى بواسطة ثبوت الخط وليس معناه بواسطة الاشارة الى الخط حتى
يكون النقطة مشارا اليها بواسطة العروض والالزم وجوب ان يكون
الاشارة الى النقطة بواسطة الاشارة الى الخط ولا يقول به عاقل
فضلا عن فاضل كشارح حكمة العين وهكذا الكلام في التفسيرين الاتيين
واعلم هذا هو المنشأ لغلط القائل فتدبر حق التدبر قوله او تميزت
في الوضع اه اى لو امكن ان يشار اليها على سبيل الاستقلال لا يمكن
تغاير الجهات والتالى بط لا ستلزامه انقسام النقطة في الجهات واما
الملازمة فلظهور انه لو يشير اليها على سبيل الاستقلال كانت متخيرة
بالذات وكل متخير بالذات متغاير الجهات كما قالوا قوله اذ تغاير
الجهات اه يشعر هذا الكلام بانه يمكن الاشارة بالاستقلال الى غير
المتخير بالذات ايضا لانه لا يتغاير الجهات فيه وفيه نظر لما عرفت
من ان معنى الاستقلال ان لا يكون بمدخلية الغير اصلا ولا شك
ان الاشارة الى المتخير بالتبع انما تكون بمدخلية المحل فلا يمكن ان يشار اليه

بالاستقلال وان امكن ان يشار اليه اولا وبالذات اى بدون واسطة
 في العروض هذا ما نسخ لخاطري في هذا المقام ولغيري غير هذا من الكلام
 لكنه لا يخفى عن الملام فتدبر في فهم المرام قوله يفهم من قوله اى من كلامه
 ههنا بصدد الجواب فانه لما قال ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط
 الذى هى طرفه جوابا عن الاعتراض الثانى القا ئل بان الاشارة الى
 الطرف غير الاشارة الى ذى الطرف ثم عد من احتمالات الاشارة الى
 الخط الصورة المذكورة فهم من ذلك اتحاد الاشارة في تلك الصورة
 والا لا يتم الجواب المذكور لما لا يخفى قوله في الصورة المذكورة التى
 اه خصها بالذكر اذ هى المورد لما سيورد بقوله ولا يخفى عليك اه واما
 الصورة العكس فلا يتمشى فيها ذلك كما لا يخفى ففيه تعريض لبعض
 المحشين حيث لم يميز بين الصورتين في الاعتراض كما قيل ٢ واما ما قيل
 من ان صورة العكس ايضا يرد عليها ما يرد على الاولى فان منشأ
 الاعتراض هو قوله نقطة منه حيث يشعر بكون النقطة غير نقطة النهاية
 فالتخصيص انما هو لتسهيل الفهم في ضمن الاختصاص فليس بشئ
 اذ ليس في صورة العكس قوله نقطة منه حتى يشعر بما ذكر قوله بين
 النقطة اى نقطة النهاية بقرينة الاعتراض قيل ٣ ويحتمل الاطلاق قوله
 من هذا التقرير اى من قوله بل الاشارة اليه اه قوله والنقطة التى
 وصل الامتداد اليها الظاهر انه اراد بالنقطة التى وصل الامتداد اليها غير
 النقطة التى هى نهاية الخط فاصل كلامه ان المفهوم من كلام الشارح
 هو ان الاشارة الى النقطة التى هى نهاية الخط قصد مع الاشارة الى الخط
 تبعاً متحدان في الصورة المذكورة بمعنى ان الاول هو الثانى وبالعكس مع
 ان الخط قد يشار اليه بتبعية الاشارة الى النقطة التى وصل الامتداد
 اليها قصد كما هو المفهوم من التقرير وليس ذلك اشارة الى تلك النقطة
 قصدا وفيه انه يرد عليه حيثئذ ان النقطة التى وصل اليها الامتداد
 ليست بمنحصرة فيما بعد النقطة النهاية ويحتمل انه اراد بالنقطة التى
 وصل الامتداد اليها ما هو اعم من نقطة النهاية فاصل الكلام حيثئذ
 ان اللازم من هذا التقرير انما هو الاتحاد في الاشارة بين الخط وبين

الاول ثانياً والثاني يوسف

سند

٣ يوسف سند

نوع النقطة التي وصل الامتداد اليها بالمعنى المذكور لانه وبين
 خصوص النقطة التي هي نهاية فان الخط قد يشار اليه بتسمية الاشارة
 قصدا الى ما سواها من التقاطع مع عدم الاشارة الى تلك النقطة
 قصدا وهذا وان كان خلاف الظاهر من سوق كلامه الا انه لا يرد
 عليه ما يرد على الاول فتدبر قوله مع عدم الاشارة الى تلك النقطة
 اي التي هي نهاية الخط قيل ٢ فيه نظر فان النقطة حالة في مجموع الخط
 شاغلة له من حيث هو مجموع ونظر حالة في جزء معين منه كما ذكره
 السيد انشريف في حاشية التجريد فاذا وجد الاشارة الى الخط وجد
 الاشارة الى تلك النقطة ايضا وايضا الاشارة الحسية تنتهي الى الحال
 والمحل الحسيين معا كما ذكره على ان فرض نقطة في الخط فرض انقسام
 الخط فهذه نقطة النهاية بالنسبة الى القسمين فلا اشكال قوله اللهم
 الا ان براداه حاصله كما قيل ٣ ان الاتحاد في الاشارة المذكورة في تعريف
 الحمول ليس بالمعنى المذكور سابقا بل بمعنى ان الاشارة الى احدهما
 قصدا اشارة الى الاخر تبعا ولا يلزم منه ان يكون الاشارة الى احدهما
 تبعا اشارة الى الاخر قصدا ففي الصورة المذكورة يصدق ان الاشارة
 الى نقطة النهاية قصدا عين الاشارة الى الخط تبعا ولا يضر عدم
 كون الاشارة الى الخط تبعا اشارة الى تلك النقطة فتأمل وقيل ٤ اراد
 بالاشارة بالذات ان لا تكون بسبب الغير ولا شك ان الاشارة
 الخط عند الاشارة الى النقطة الموهومة فيه ليست بسبب الغير اذ لا وجود
 للنقطة حتى تكون بسببها وان كان المق بالاشارة هي تلك النقطة
 الموهومة فحيث يصدق ان الاشارة الى الخط بالذات اي بلا سبب
 الغير عين الاشارة الى النقطة النهاية بتسمية تلك الاشارة وان لم يصدق
 ان الاشارة الى الخط بالقصد عين الاشارة الى نقطة النهاية بالتبع انتهى
 واذا تأملت فيه حق التأمل تعرف ما فيها من العجائب قوله او عينها
 في الجملة عطف على قوله عين الاشارة الى الاخر بالتبع والمعنى او يراد
 ان الاشارة بالذات الى احدهما عين الاشارة الى الاخر في الجملة
 اي سواء كانت هي ايضا بالذات او بالتبع وانما لم يقل او في الجملة بترك

٢ يوسف س

٣ شهرى زاده س

٤ يوسف س

قوله عينها لئلا يتوهم عطفه على قوله بانذات فتأمل قوله
والتحقيق ان الاشارة اه حاصل تحقيقه ان الاطراف مما لا يمكن
ان يشار اليها بالاشارة الحسية القصدية ومبناء على قياس من الشكل
الثاني هكذا الاطراف امور تخيلية غير موجودة في الخارج ولا شيء
مما يمكن ان يشار اليه بالاشارة الحسية القصدية كذلك ينبغي
ان الاطراف ليست مما يمكن ان يشار اليه بالاشارة الحسية القصدية
وفيه ان كلنا المقدمتين ممنوعتان اما الكبرى فلما اشار اليه
فيما نقل عنه حيث قال وجه التأمل هو انه لا يلزم في الاشارة الحسية
ان يكون المشار اليه نفسه موجودا في الخارج بل يكفي فيها ان يكون
المحل موجودا فيه واما الصغرى فلان الكتب مشحونة بالنقل عن
الحكماء ان مذهبهم ان المقادير موجودة والتزاع بينهم وبين المتكلمين
فيه مشهورة وبالجملة تصر يحسات من نقل مذهبهم وتخصيصاتهم
على وجود الاطراف عندهم اكثر من ان يحصى بحيث لا يقبل
التأويل اصلا واما ما فهم من اشارات الحكماء ومن عبارة الشيخ في الشفاء
فقد قيل ٢ ان ذلك لا يشير الى ان الاطراف امور تخيلية بل يشير الى
انها امر واحد في ذاته متصف بالوجود الخارجي متعدد بالاعتبارات
انتهى على انه مخالف ما ذكره الشيخ في مواضع عديدة من كتبه بطول
الكلام بنقلها منها انه قد برهن في بحث المكان على وجود المكان
وعلى انه هو السطح قيل ٣ لم اجد في كلام من يعتني بشأته ما يدل على عدم
وجود الاطراف سوى ما ذكره صاحب حكمة العين في بحث ابطال
الجزء من ان كون طرف الموجود موجودا ممنوع فان الاطراف امور
موهومة لاهوية ولا تميز لهما في الاعيان وقدرده العلامة الشيرازي
بان هذا المنع لا يناسب مذهب الحكيم لان الاطراف موجودة عندهم
وقال شارحه والحق ان طرف المقدار لو لم يكن موجودا لم يكن ذلك
المقدار متناهي الى اخر ما ذكره انتهى قوله لا يلزم ان يكون طرف
الامتداد اه يعني انه يفهم من كلامه ان الامتداد الجسمي يلزم ان يكون
طرفه سطحاً ينطبق على السطح المشار اليه ولا يلزم ذلك على قياس

٢ يوسف

٣ شهرى زاده

ما ذكره فيما سبق فهو اعتراض على ما يفهم من وجهين احدهما انه لا يلزم ان يكون طرفه سطحاً بل يجوز ان يكون خطاً لجواز ان يكون الامتداد الجسمي على هيئة سكين ظهره عند المشير وفيه ٢ عند المشار اليه وايضا يجوز ان يكون طرفه نقطة بان يكون الامتداد الجسمي جسماً محزوطياً عده عند المشير ورأسه نقطة عند المشار اليه وثانيهما انه لا يلزم ان يكون السطح الذي هو طرفه الامتداد الجسمي منطبقاً على السطح المشار اليه بل يجوز ان يكون السطح المشار اليه بحيث لا يجوز اه قوله والظاهر ان وصفه اه اشارة الى الجواب عن الوجه الاول من وجهي الاعتراض حاصله ان وصف الطرف بكونه سطحاً مبني على الظاهر الغالب من مواد الاشارة بالامتداد الجسمي لاعلى اللزوم فيندفع الاشكال فلو ذكر هذا الجواب فيما سبق واكتفى به ههنا لكان اولى كما لا يخفى واما ما قيل ٣ من ان اعتبار ما هو الغالب لا يناسب العلوم الحقيقية فليس بشئ لان غير المناسب انما هو اعتباره في مسائل تلك العلوم اوفى مقدمات دلائلها ولا يخفى عليك ان اعتباره ههنا ليس اعتباراً له في المسائل ولا في المقدمات قوله كسطح الفلك لما كان كون السطح المشار اليه بالحيثية التي ذكرها خفياً منكراً او ضحاً بمثال جزئي بخلاف كون طرف الامتداد الجسمي خطاً او نقطة قيل ٤ عليه سطح الفلك لو احس فانما يحس نصفه تقريباً والا نسان انما يشير الى ما يمكن ان يحس فاذاً يمكن ان يتوهم السطح بقدر نصف سطح الفلك ثم يتوهم تحرك ذلك نحو المشار اليه فيصير امتداداً جسمياً ينطبق السطح الذي هو طرفه على ما يمكن ان يحس من سطح الفلك وايضا لما كان المشير في جوف الفلك فيمكن ان يتوهم سطحاً كراياً يكون المشير في داخله ثم يتوهم حركة ذلك السطح من الجوانب كلها بطريق الاتساع نحو الفلك الى ان يصل ذلك الامتداد الجسمي الى سطح الفلك وينطبق سطحه سطح الفلك انتهى وانت خبير بان هذا مع كونه مناقشة في المثال يرد عليه انه لا يمكن تحرك شيء من السطحين المفروضين نحو الفلك بحيث ينطبق سطحه سطح الفلك والوصول بطريق الاتساع خلاف

٤ يوسف

٣ يوسف

٢ وفهمه (نسخه)

المعتاد ٢ وكلام المحشى مبنى على المعتاد قوله مع هذا التكلف يردانه
 يوهم ان هذا اريد عليه بعد التكلف لا قبله وليس كذلك كما لا يخفى
 قوله يصدق التعريف على مجموع المادة والصورة ضرورة احتياج
 الكل بعينه بالنظر الى ذاته الى اجزائه واجيب ٣ عن هذا بان المتبادر
 من التعريف خروج احد الشئيين عن الآخر فلا يرد عليه الكل بالنسبة
 الى اجزائه قوله والمكان بالجسم اى ويندفع انتقاض التعريف
 باختصاص المكان بالجسم وفيه ان اندفاعه على تقدير كون المكان
 عبارة عن السطح الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى
 محل نظر كما قيل ٤ قوله والنار بالجمرة قيل ٤ اندفاعه محل تأمل اذ شخص
 النار التى فى الجمرة لا يمكن تحققها بدون تلك الجمرة ولذا تنعدم بانعدامها
 وفيه ان عدم امكان تحققها بدونها انما هو بالنظر الى قيد كونها فيها
 لا بالنظر الى ذاتها فان ذات النار لا تحتاج الى الجمرة لتحقيقها بدونها
 كافي المصباح ولا شك ان مقتضى الذات لا ينفك عنها والكلام انما هو
 فى عدم الامكان نظرا الى الذات مع قطع النظر عن سائر القيود كما سيجي
 قوله والماء بالورد وجه الانتقاض به مبنى على ما سيذكره الشارح
 من انهم حصروا الحال فى الصورة والعرض والمحل فى المادة والموضوع
 ووجه الاندفاع بالتكلف المذكور ظاهر اذ لا يحتاج الماء بالنظر الى ذاته
 الى الورد قيل ٦ الماء جزء الورد لما له مركب من العناصر الاربعة فيخرج
 اختصاصه بمساهاو المتبادر من التعريف من خروج احد الشئيين عن
 الاخر فتأمل قوله لكن يرد انه لو كان اه اقول ان اريد انه بعدما
 تقرر ان معنى الحلول ما ذكر لا حاجة الى اثبات تينك القضيتين ففيه منع
 ظاهر اذ لا شك ان التصور لا يغنى عن التصديق وانه يجوز ان يكون
 ثبوت الحلول بهذا المعنى فى الصورة والعرض نظرا محتاجا الى الاثبات
 على انه يجوز ان يكون التعريف بعد ذلك الاثبات كما قيل ٧ وان اريد انه
 بعدما تقرر معنى الحلول بالمعنى المذكور فى الصورة والعرض لا حاجة الى
 ذلك الاثبات كما قيل فع ٨ ان هذا الارادة خلاف ظاهر العبارة فيه ان ذلك
 الاثبات اثبات لتقرره فيهما اذ لم يتقرر ذلك بعد ولم يكن معلوما بالبداهة

٢ فان المعتاد أن يخرج
 شئ من جانب المشير ويتحرك
 الى ان يصل الى المشار اليه
 كما اشار اليه الشارح حيث
 قال فكان نقطة خرجت
 من المشير وتحركت نحو
 المشار اليه فرسمت خطا وكان
 خطا خرج من المشير فرسم
 سطحا
 ٤ يوسف
 ٣ يوسف

٦ شهرى زاده
 ٧ شهرى زاده

قوله نحن اعني انك اي بما مر فيما سبق عند الجواب عن الثالث
من ان المراد باختصاص شيء بشيء وجود شيئين مميزين عند
العقل كما اشار اليه فيما نقل عنه ههنا اقول المفهوم من سياق كلامه
ان الاعناء ثابت بالنسبة الى جميع الانتقاضات المذكورة قبل وليس
كذلك بل هو انما يغني بالنسبة الى الانتقاض الى الاطراف المتداخلة
فقط اذا الانتقاض بمجموع المادة والصورة وباختصاص الهيولى
بالصورة والجسم بالسكان والمكان بالجسم والنار بالحجرة والماء بالورد
باقى على حاله اذ لا شك في وجود شيئين مميزين عند العقل في هذه
المذكورات بل هو ليس يتام بالنظر الى الاطراف المتداخلة ايضا
كما مر فيما سبق قوله الى موضوعه المعين يشير الى ان العينية معتبرة
في المختص به ايضا اعلم ان ههنا احتمالات احتياج الشيء بعينه
الى شيء بعينه واحتياجه بعينه الى شيء بنوعه واحتياجه بنوعه
الى شيء بعينه واحتياجه بنوعه الى شيء بنوعه فالمراد ههنا هو الاول
والقرينة هو التبادر لا كون المعرف كذلك كما يشعر به قوله اذا العرض
لا يحتاج بنوعه الى موضوعه المعين فاندفع ما قيل ٢ لواخذ النوع لم
المصلحة ايضا اذ نوع العرض محتاج الى نوع الموضوع وايضا لا يفهم
من قول الشارح كون الشيء الثاني معينا الا ان يقال يفهم من اشارة
ذلك انتهى قيل ٣ اذا كان المراد هو الاول اندفع النقض باختصاص
الهيولى بالصورة وامثاله من المذكورات فان شخص الهيولى انما يحتاج
الى نوع الصورة وكذا الحال بين امثالهما فنأمل قوله احتياج
الحال اي بعينه مع قطع النظر عن سائر القيود الخارجة عن ذاته
قوله ليخرج المتداخلان فان شيئا منهما بعينه ليس يحتاج الى اخر
بعينه مع قطع النظر عن سائر القيود وان كان محتاجا اليه بقيد
التداخل والحيثية فقوله فانهما مع قيد التداخل اه بيان لعدم خروج
المتداخلان لولا قيد النظر الى ذاته يعني انه لو لم يقيد بهذا القيد
لدخل اختصاص احد المتداخلين بالآخر في التعريف ببناء على
تبادر الذهن الى ان المراد عدم امكان تحقق هذا الشخص بعينه

٢ يوسف

عبد الرحمن

٢ يوسف س

بدون ذلك وان اعتبر معه قيد من القيود وحيثية من الحيثيات فلا يرد عليه ما قيل ٢ انه لو قيل لا يمكن تحقق هذا الشخص بعينه اى بحسب شخصه بدون ذلك لخرج المتداخلان وكذا السطوح المماسية كما اشير اليه فيما نقل عن الشارح بل فائدة هذا القيد اخراج المعلوم بالنسبة الى العلة التامة فعناه ان يكون عدم الانفكاك نظرا الى الذات اى تكون ذات احدهما متصلة بالآخر فقوله بحيث يكون الاشارة به بيان لهذا القيد انتهى على ان امكان تحقق المعلوم نظرا الى ذاته بدون العلة التامة محل تأمل فتأمل قوله وايضا هذا القيد مشعر اه قيل ٣ هذا الكلام منى على توهم ان الافلاك المماسية بعضها مع بعض ليست سطوحا متداخلة مع انه ليس كذلك لان كل جسمين اذا تلاقيا لا بد وان يتداخلا طرفاهما اللذان بهما يتلاقيان وهو ظا قول لعل وجه جعله مبنيا على ما ذكره من التوهم ذكر سطوح الافلاك في مقابلة المتداخلين وفيه انه يجوز ان يكون التقابل باعتبار ان اللزوم ههنا يتحقق مع قطع النظر عن قيد التداخل بخلاف السابق كما قيل ٤ قوله وانت تعلم انه لا يفهم اه هذا يحتمل ان يكون اعتراضا على الشارح بانه لم يبين في الحاشية فائدة قوله نظرا الى ذاته مع انه كان ينبغي له ان يبينها خلفاتها كما في قوله بعينه ويحتمل ان يكون ردا للفتايل بانه يفهم من هذه الحاشية الفائدة التى ذكرت في قوله نظرا الى ذاته فيستدرك هو بقوله بعينه وتوجيه الردظ ويحتمل ان يكون نفي فهم الفائدة كناية عن نفيها فيؤول الى ما قاله القائل هكذا قيل ٥ قوله وليس فيه ذلك التكلف قيل ٧ ولعمري انه اشد منه تكلفا مع انه لا بد من ملاحظة فائدة قوله نظرا الى ذاته لاجراج بعض الاغبار ورد بان في توجيه الشارح ثلثة اشياء غير طرة من اللفظ الامتناع والشخص والنظر الى الذات بخلاف توجيه المحشى فان الاخيرين ليسافيه والتعميم المذكور يستفاد من الاطلاق ظاهرا فليس بتكلف وانت خير بان في توجيه المحشى شيئا آخر عيرظ من اللفظ جدا وهو الحصول فيه حتى قيل ٩ اخذه من الاختصاص ليس اقل

٣ عبد الرحمن س

٤ شهرى زاده س

٦ يوسف س

٧ نشارى س

٨ يوسف س

٩ شهرى زاده س

٢ حيدر

٣ جادرجى زاده

٤ شارى

٦ حيدر

٨ يوسف

٨ يوسف

تكافأ مما فى توجيه الشارح انتهى اللهم الا ان يقال اخذه من الاختصاص
 ليس بتكلف بعيد لانه اوفق لما اشهر فى تعريف الخاصة من انها
 ما يوجد فى الشئ ولا يوجد فى غيره كما اشار اليه بعضهم ٢ واما ما قيل ٣
 من ان هذه المناسبة مشتركة بين هذا المعنى وبين المعنى الذى
 اراده الشارح فهو ناش عن عدم فهم المرام فافهم قوله لا يلزم
 ان يكون المحل حالا اى كما لزم ذلك على التعريف الاول وذلك لان
 الحصول فى الشئ وصف الحمال لا التحصل وقد نسب ذلك فى هذا
 التعريف الثانى الى الحال بخلاف التعريف الاول كما سبق وهذا
 يشعر بان هذا التعريف الثانى كالتعريف الاول فى سائر الابحاث
 وفيه نظر فتأمل وايضا فيه تنبيه على ان هذا تعريف اخر مستقل
 لا تحقيق للتعريف الاول وتفسير لقبوده بان يحمل الاختصاص على
 معنى الحصول والاشارة على الاعم من الحقيقية والتقديرية كما توهم
 كما قيل ٤ قوله وان يكون تفصيلا للاتحاد وان يكون تفصيلا لكل
 منهما على سبيل التنازع قيل ٥ مال التفصيلين واحد لان تحقيقية الاتحاد
 وتقديرية ليست الا بتحقيقية الاشارة وتقديرية لها ورد بان التفصيل
 الثانى ملزوم اخص الاول فهو مغاير له فتأمل قوله وعلى التقديرين
 يردان المكان اه قيل ٨ هذا اراد على قول الشارح هذا التعريف
 صادق عليه لكن لما كان ما ذكر منشأ الاراد استطرده هنا
 الى الاراد عليه كما يشير اليه ما نقل عنه ههنا انتهى وفيه ان الظاهر
 من كلام المحشى ان المكان بالمعنى المذكور لا يدخل تحت الاشارة
 الحقيقية ولا يخفى انه بهذا القدر لا يندفع اراد الشارح لجواز ان يدخل
 تحت الاشارة التقديرية والقول بان الشارح قد افاد فى صدد توجيه
 التعريف ان ماعدا علوم المجردات مطلوب بالدخول فى الاشارة
 الحقيقية فيرد عليه ما ذكر ليس بشئ فان قول الشارح فى توجيه
 حلول العلوم فى المجردات على سبيل التمثيل لا يفيد ما ذكر كيف ولو افاد
 ذلك اياه لا فاد قوله كما فى حلول الاعراض فى الاجسام ايضا ان ماعدا
 الاعراض مطلوب بالدخول فى الاشارة التقديرية وهو ظاهر الفساد

على انه لو افاد فانما يفيد دخول ماعدا علوم المجردات من الاعراض
 والمكان بالمعنى المذكور وكذا الجسم المتمكن ليس من الاعراض ثم انه
 قال القائل المذكور وحل قول المحشي وعلى تقدير ان يكون اه على
 الاشارة التقديرية بعيد عن السياق والمذاق وانت خير بان هذا ليس
 بابعد من حله قول الشارح على ما حله عليه بل الحق ان ذلك القول
 من المحشي محمول على الاشارة التقديرية وانما نقل عن الشارح ههنا
 حيث قال قيل ايضا لان المجردات بحيث لو كانت مشار اليها بالחס
 لكانت الاشارة اليها عين الاشارة الى اعراضها لعدم حواز قياس الغائب
 على الشاهد انتهى وقيل ٢ الظاهر ان قول المحشي رد ان المكان اه اعتراض
 على ما ادعاه الشارح ضمنا من ان كلا من اعراض الاجسام يتحد معها
 في الاشارة الحقيقية حيث قيد تحقيقا بقوله كما في حلول الاعراض
 في الاجسام انتهى وانت خير قد عرفت ان المكان بالمعنى المذكور وكذا
 الجسم المتمكن ليس من الاعراض فكيف يصح الاعتراض به على تلك
 المدعى الضمنية وقيل ٦ انه اعتراض على التعريف المذكور بعدم
 الجامعة وفيه ان التعلق بين المكان والجسم ليس من افراد المعرف
 ٤ كما مر فيما سبق فكيف يعترض به على جامعة التعريف واما ٣ القول
 بان نهاية الاعتراض ان حصول بعض الاعراض في الاجسام ليس
 من هذا القسم ولا يلزم من عدم كونه منه عدم كونه من القسم الاخير
 ايضا فقد عرفت ما فيه قوله لتجرده قيل ٧ فيه نظر اذ اطلاق البعد
 التجرد على المكان عند مشبته انما هو باعتبار انه لا يكون مقارنا
 لمادة اخرى غير المتمكن لا باعتبار انه لا يكون مقارنا لمادة اصلا
 فليس له تجرد صرف حتى لا يقبل الاشارة الحسية لذلك التجرد قوله
 وعلى تقدير ان يكون مشارا اليه اه يعنى انه على تقدير ان يكون المكان
 مشارا اليه تقديرا كان التعلق بينه وبين المتمكن خارجا عن التعريف
 بقيد الاتحاد فحاصله انه لو سلم ان المكان بالمعنى المذكور يكون مشارا
 اليه بالاشارة الحسية تقديرا فلا نم انه يتحد مع الجسم المتمكن في تلك
 الاشارة وقياس الغائب على الشاهد خير مفيد كما اشار اليه الشارح

٢ عبد الرحمن وتساوي

س

٦ محي الدين س

٤ حيث قال المحشي

عند الكلام على التعريف

الاول ويدفع بذلك

التكلف انتقاض التعريف

باختصاصه بالجسم وايضا

قال الشارح انهم صرحوا

بان الحال ينحصر في الصورة

والعرض ولا شك ان شيئا

من المكان والمتمكن في شئ

من الصورة والتعرض

فكيف يكون التعلق بينهما

من افراد المعرف والقول

بان المحشي لم يبال بما اعاده

الشارح من انحصار الحلول

في الصورة والعرض خروج

عن طريق السداد س

٣ في رد القائل والقائل

عبد الرحمن

٧ يوسف س

فيما نقل عنه فواصل الايراد لانهم ان الممكن بالمعنى المذكور يقبل الاشارة
الحسية الحقيقية وقبوله الاشارة الحسية التقديرية غير مفيد ان لانهم
اتحاد الاشارتين حيثئذ فلا يكون التعريف صادقا عليه كما ظنه الشارح
قيل فيه انهم اختلفوا في الممكن انه البعد المجرد او السطح بعد اجتماعهم
على انه موجود مشار اليه بالاشارة الحسية كما يظهر بالرجوع الى المحل
ولاشك في اتحادهم مع الجسم فيها كاتحاد الجسم التعليمي مع الجسم
الطبيعي فيها انتهى قوله بل على هذا التقدير اما ضرب عما قبله من مجرد
دعوى عدم الاتحاد على تقدير الاشارة التقديرية واشارة الى تعليقه
بان البعد ٢ حيثئذ ما ديا وجسم طبيعيا لكونه جوهر قابلا للبعد
ولا يبقى مكانا ومجردا والحال ان الممكن ايضا جسم طبيعي فمهما
لا يتداخلان فلا يتحدان في الاشارة كما قيل ٧ فتأمل فعلى هذا معنى قوله
وعلى هذا التقدير وعلى تقدير الاشارة التقديرية ومعنى قوله ايضا
كما انه على تقدير الاشارة الحقيقية وقيل ٦ انه ترقى عما قبله من منع
الاتحاد في الاشارة على تقدير كونه مشارا اليه الى منع كونه قابلا للاشارة
التقديرية لاستلزامه خلاف المفروض وحاصله لانهم قبول البعد المجرد
الاشارة الحسية التقديرية ايضا كيف وتقديره مشارا اليه بالاشارة
الحسية فرض مح لا استلزامه الجزم بثبوت نقبض مفهوم البعد المجرد الذي
هو ان لا يكون ماديا اذ العقل بمجرد ملا حظة المفروض يجزم بثبوت
النقبض الذي هو كونه ماديا والحال ان العقل لا يجوز ان يكون الغير
المادى ماديا ورد بان هذا غير صحيح لما انه اخلاء لما قبله عن التعليل
على ان المراد بالتقدير ههنا هو الفرض الذي لا حجر فيه اصلا
لا التجوز المطابق كما مر فيما سبق قوله وايضا كثير من اعراض
الاجسام اعترض على ما ادعاه الشارح ضمنا من ان كلا من اعراض
الاجسام يقبل الاشارة الحقيقية ويتحد معها في الاشارة الحقيقية
وقيل ٤ اعترض على القائل ٣ ونقص للتعريف المذكور بعدم الجامعة
بناء على ان التقديرية انما هي في المجردات وقد عرفت ما في هذا المبني
فتأمل قوله لا يقبل الاشارة الحقيقية اعترض عليه بانه ان كان المانع

٢ وذلك لان معنى الاشارة
التقديرية انه لو كان مبصرا
كان مشارا اليه ولا يخفى
انه لو كان مبصرا كان
ماديا

٦ عبد الرحمن وخيدر

٧ خوشاى

٣ شهرى زاده
٤ شهرى زاده

٣ يوسف

من القبول عدم التحيز بالذات بجميع الاعراض كذلك فلا معنى لاختذ
الكثير وان كان عدم المشاهدة فمحل الاصوات اعنى الهواء غير
مشاهد ايضا فلا يصح الجواب والحق ان المراد بالاشارة الجسمية
هو الاشارة بانه ههنا او هناك فلا يجب فيها المشاهدة قوله الا
ان يكتب اه قيل ٧ الظاهر انه جواب عن الثاني ويجرح حكمه في الاول
ايضا لكن يرد عليه ان محل الصورة وهي الهيولى ليست قابلة للاشارة
بالذات تحقيا الا ان يكتب بقابلية الحال لها ايضا او يدرج في التقدير
قوله فيه انه يجوز ان يكون التعريف اه يعنى انه يجوز ان يكون المراد
من الشئ الاول في قوله حلول الشئ في الشئ هو الصورة والعرض خاصة
بقريئة تصور يحتمل بان الحال منحصرة في الصورة والعرض فيكون
حاصل المعنى حلول الصورة والعرض كونهما حاصلين بحيث
اه فيكانه قيل ٣ انا نعلم ان الحلول ليس الا الصورة والعرض
لكن لانعلم ان ماهيته ماذا فاجيب بان حلولهما كونهما اه كما اشار اليه
فيما نقل عنه ههنا وبهذا التقرير سقط ما قيل ٨ من ان هذا تخصيص
للعرف والتعريف بلا قريئة تدل عليه ومن انه يشتر بان لطلاق الحلول
يتحقق في غيرهما ايضا وليس كذلك كما علم من الشرح قوله في المكان
مذاهب منها انه هو الهيولى ومنها انه هو الصورة الجسمية ومنها انه هو
البعد الجرد الموهوم ومنها انه السطح مطلقا كما سيجي من المحشى في فصل
المكان قوله لكن المشهور الغرض من هذا الكلام توجيه تخصيص
المذهبين بالذکر ودفع توهم ان النقص المذكور انما يتوجه على
هذين المذهبين وحاصله ان النقص المذكور يتمشى على كل من المذاهب
فان ظاهر التعريف صدق على حصول الجسم في المكان على اى مذهب
كان كما يشعر به كلام الشارح ويساعد على ذلك اطلاق المكان عند توجيه
النقص واما تخصيص بيان صدق التعريف عليه بمذهب المشائين
والاشراقين فليكون ذينك المذهبين مشهورين ومعتمدا عليه عند
جمهور الحكماء واما غيرهما فليس بمقول ٧ عليه لظهور بطلانه عندهم
كما سيجي من المحشى وسيجي منه ايضا انه قد يؤول القول بالهيولى

٧ ثارى

سند

٣ يوسف وشهرى زادة سند

٨ حيدر وشهرى زادة سند

والصورة فان شارح المقاصد ذكر ان افلاطون يعبر عند البعد تارة بالهبول وتارة بالصورة كيف لا وامتناع كون جزء الجسم حيزا له في غاية الظهور فكيف يذهب اليه عاقل انتهى قوله باى مذهب اريد اى من المذهب الكثيرة كما او ما ناليه وقال بعضهم ٧ اى من المذهبين المذكورين ثم تحير في المقام فقال قوله المعتمد عليه عند الجمهور يخرج المكان بمعنى البعد المجرد الموهوم كما هو مذهب المتكلمين ثم اعترض عليه بانه لا وجه لاجراجه اذ كلام الشارح صالح لانه يحتمل ايضا مع ان الايراد كما يرد بحلول الجسم في المكان بمعنى بعد الاشراقين كذلك يرد بحلوله فيه بمعنى بعد المتكلمين بل الايراد بالخير اظهر فخذ ما ذكرناه ولا تكن من المتحيرين قوله اظهر الظاهر انه بمعنى الظاهر ويؤيده اطلاق الدليل على قوله فلان الاشارة اه فيكون موافقا لكلام الشارح وقيل ٨ انه بمعنى اشارته الى قصور الشارح حيث اشعر عبارته ان جريان النقض في هذا ظاهرا وفي المكان بمعنى السطح غير ظاهر وليس كذلك بل في هذا اظهر وفي ذلك ظاهرا وقول الشارح فلان الاشارة تنبيه لاستدلال انتهى وفيه نظر اذ جريان النقض في المكان بمعنى السطح ليس بصحيح في نظر المحشى كما ستطلع فضلا عن ظهوره ثم ان وجه الاظهارية هو ان كون الجسم المتكلم حاصلا في مكانه بمعنى البعد المجرد اظهر من ان ينحى وكذا الاتحاد في الاشارة عند تصور انطباق طول الجسم على طوله وعرضه على عرضه وعمقه على عمقه بخلاف الاتحاد في الاشارة في المكان بمعنى السطح كما ستطلع عليه قوله ان حصوله مقيد بكونه فيه لعله يريد ان الطرف اعنى قوله فيه ليس بالغوا بل مستقرة متعلق بالكون والمعنى ان يكون حاصلا كاشا فيه فيكون حصوله ووجوده مشروطا بكونه فيه وموقوفا عليه ولا يرد عليه ما قيل ٧ من ان التعريف على هذا لا يصدق على الصورة لان حصول الصورة ووجودها ليس موقوفا على الهبول بل الامر بالعكس انتهى لان الحلول في المحل يستلزم الافتقار والتوقف كما سيجي في الشرح ٥ قوله لو كان هذا الدليل حقا اه نقض اجالى على

٧ حيدر

٨ حيدر

٨ قوله بل مستقر فعلى هذا لا يرد ٢ عليه ان هذا المعنى غير متبادر من العبارة ولا قرينة فيها على ارادته الا ان يجعل التثيل قرينة

٢ المورد بحر الدين
واطر سوسى

٨ نعم يرد ٣ عليه ان مال هذا القول يعينه قوله انساق ويمكن ان يقال معنى الاختصاص اه فيكون مال التعريفين واحدا على توجيهه كما قيل لكن لا محذور في كون التعريفين واحدا بعض القيود وفي توجيهه في بعض القيود كما لا يخفى

٣ المورد هو الشارح
واطر سوسى

٦ اى كما هو الظاهر
٧ عبد الرحمن

٥ حيث قال عند المص والا لاستحالة حلول لها في المحل المستلزم لافتقارها اليه

الدليل المذكور باستلزامه الفساد حاصله ان هذا الدليل لو كان حقاً لزم من الاشارة الى اى جسم كان الاشارة الى سطح الفلك الاعظم واللازم بطالبداهة وفيه نظر ظاهر قوله لان الاشارة الى ذلك الجسم اه بيان الملازمة وقياس مركب من مقدمات كثيرة مفصول الشايع قوله والاشارة الى السطح اه فيه نظر اذ لا يلزم من تجاوز ٣ الاشارة التبعية الى السطح المداخل مع سطح الجسم تجاوزها الى غيره بل يجوز ان ينتهى عنده كما لا يخفى قوله والحل ان قوله اه نقل عنه اى حل الفساد لان معنى الحل بيان الفساد المستلزم لنقض الدليل نقضاً اجمالياً بان منشأ الفساد اى مقدمة على التعيين فالحل لا يكون الا بعد النقض الاجمالى انتهى يريد ان المراد ليس حل النقض والجواب عنه كما يتبادر الى الاذهان وذلك لان حاصله منع ان الاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذى هو مكانه وهذا مقدمة من مقدمات اصل الدليل فكيف يمكن منعها من طرف المستدل وفي قوله لان معنى الحل بيان الفساد نظر لان معناه على ما في كتب المناظرة تعيين موضوع الغلط وهو اخص من بيان الفساد اه قوله غير مثبت له قيل فيه انه قد سبق من المحشى ان المشار اليه قصد اما بعينه العقل ويميزه بتوهم الامتداد فى الجسمانيات فلا بد لهذا القصد من التبع وهو مالا يقصده العقل بذلك الامتداد فيصل اية ذلك الامتداد بدون قصده فالانطباق يستلزم الاتحاد بالتبعية وفيه ان قوله لا بد لهذا القصد من التبع يحتاج الى البيان وتفرعه لما قبله ثم وقوله فيصل اليه ذلك الامتداد اول المسئلة قوله كانه تبع الامام اه يريد الجواب عن اعتراض الشارح على المص وحاصله تخصيص المعرف بحلول الوجود وبناء التعريف على نفى وجود الاعراض الغير السارية بجعل المص تابعاً للامام فى ذلك وفيه ان المص قد قسم العرض الذى هو قسم من الحال بالتعريف المذكور الى المقولات التسع التى منها الاعراض الغير السارية وجعل تلك المقولات من اقسام الموجودات من غير تعرض لنفى الاعراض الغير السارية وهذا مما يأتى ٦ عن تلك التبعية كل الباء وقيل ٤ ويمكن ان يجاب عن

٣ كما صرح به شهرى زادة
ومحى الدين

٦ وما يأتى عن تلك التبعية
ان المصنف قد صرح
فى اثبات كون الفلك مستديراً
بان الجهة موجودة وهى
فى اطراف ونهايات خارجة
عن الملاء المتشابهة
٤ قطب الدين

اعتراض الشارح بان يقال كانه تبع بعض المحققين في القول بسريان
الاطراف في محالها كما اجيب بذلك عن الاعتراض الثاني على الاول
كما مر فيما سبق اقول لعل المحشى لم يتعرض لذلك الجواب ههنا اكتفاء
بذكره فيما سبق واحال على فهم الذكي بالمقايضة على ماسبق وقد يجاب ٣
عن الاعتراض المذكور ايضا بحمل تعريف المصنف على تعريف
الحلول السرياني وفيه انه لا قرينة ههنا تدل على تخصيص المعرف
بالحلول السرياني بخلاف ماسبق كما اشرنا اليه فيما سبق على ان ذلك
الجواب ايضا يعلم بالمقايضة على ما ذكره المحشى جوابا عن الاعتراض
على التعريف الاول بحلول حال لا يقبل الاشارة الحسية قوله
وحينئذ لا يتصور الاعتراض اذ لا يكون الاطراف وثبورها حينئذ
داخلة في الحدود فخرجها عن التعريف لا يكون من المحذورات
بل يكون من المهمات قوله مطلقا اي سواء كان ذلك الغير من الاضافات
اولا فهو تعميم للغير وفيه نوع تعريض على الشارح حيث خص
الاعتراض بالاضافات ويحتمل ان يكون معناه سواء كانت تلك الاطراف
متداخلة اولا على ان يكون تعميما للاطراف على نسخة خالية عن
وصف الاطراف بالتداخلة كما هو الصواب ويحتمل ايضا ان يكون
المعنى سواء كان السرياني المأخوذ في التعريف بمعنى المعية مع جزء
او مع المعية مع المجموع قوله مستدرك لا يخفى عليك ان الاعتراض
باستدراك القيد الاول بالثاني واغناؤه الثاني عن الاول مما يعاب ٢ لاسيما
في التعريفات كيف لا وان الفصل والخاصة مغنيان عن الجنس
والعرض العام ولا شك في ان الاعتراض باستدراك الاولين بالآخرين
واغناؤه الآخرين عن الاولين مما يعاب ٣ كل العيب والقوله ٤ بان
المستدرك يطلق على المكرر وعلى المستغنى عنه وهذا هو المراد ههنا
والتكرار يتحقق بالثنائي من الشئين والاغناء باحد هما والتعيب ناش
عن عدم الفرق بينهما مجرد تعنت وساقط كل السقوط قوله
وايضا يرد عليه اي يرد عليه بمذاق الشارح حيث اورد عليه انه
لا يصدق على حلول الاطراف والاضافات بناء على عدم السرياني

٣ فخر الدين

٢ كمال الشارح

٤ القائل يوسف

فعلى هذا لا يرد على المحشى ان هذا ذهول عن قوله فيما سبق كانه
تبع الامام اه كما توهم ٤ قوله على حلول الهيئة التى هى الزاوية
اتى بهذا الاسلوب ولم يقل على حلول الزاوية رأسا اشارة الى ان
فى الزاوية مذاهب ٢ واضمحها كونها عبارة عن الهيئة كما فى شرح
المواقف وقوله بل على حلول الصفات فى المجردات اى بل لا يصدق
عليها وهذا مبنى على جعل السريان بمعنى ان يكون مع كل جزء
من المسرى عليه جزء من السارى ولو حل على المعنى الاعم من ان يكون
مع كل جزء او مع بعض الاجزاء كما مر فيما سبق نقلا عن بعض
المحققين لم يرد عليه شئ قوله باننا علم بداهة اه هذا قياس من الشكل
الثانى هكذا الحال فى شئ له معية اما مع جزء من اجزاء ذلك الشئ او مع
مجموعه من حيث هو مجموع ولا شئ من الاطراف كذلك فلا شئ من
الحال باطراف فلا شئ من الاطراف بحال اما الصغرى فبديهية واما
الكبرى فبينه بقوله لانه ليس للمقادير اه حاصله انه لو كان لشي
من الاطراف معية مع جزء من اجزاء المقادير التى هى محالها فاما
ان يكون تلك المعية مع جزء فعلى او تكون مع جزء فرضى وكلاهما باطلان
اما الاول فلانه ليس للمقادير جزء بالفعل واما الثانى فلان الجزء الفرضى
لا يصلح لمعية الاطراف معه لان كل جزء من السطح اه ولو كان لشي
من الاطراف معية مع المجموع لكان متعديا بانعدام المجموع والتالى
باطل اذ المجموع يعدم بالانقسام والطرف بحاله والالزم انعدام امر
وحدوث امر اخر عند انقسام المجموع مع اننا علم انه ليس كذلك بالبداهة
قوله او مجموعه وههنا قسم ثالث وهو ان يكون المعية مع كل جزء من
الاجزاء اذ المجموع من حيث المجموع غير كل واحد من الاجزاء الا ان
هذا القسم مشترك مع القسم الاول فى الحكم قوله ليس شئ منها محلا
للطرف الكلام فى المعية لافى المحلية لكنه اشار الى ان الحال فى شئ
اذا كان مع جزء من اجزائه كان المحل هو ذلك الجزء دون المجموع كذا
قيل ٣ قوله لان كل جزء من السطح مثلا سطح قيل ٤ فى توجيهه
لان المقادير بسائط وكل بسائط متشابهة وجزء المتشابهة موافق لكل فى الرسم

٤ المتوهم زين العابدين عليه

٢ قوله مذاهب منها انها
هيئة عارضة للسطح عن
ملتقى خطين يحيطان به
من غير ان يتحدا خطا
واحدا ومنها انها من باب
الكم ومنها انها من اقسام
الاضافة اعنى تماس خطين
من غير ان يتحدا ومنها انه
من مقولة الوضع ومنها انها
امر عدى اعنى انتهاء عند
نقطة مشتركة بين خطين
يحيطان به كذا فى شرح

الموافق عليه

٣ شهرى زاده

٤ خوشاينى عليه

والاسم وايضا لا يجوز ان يكون جزء السطح خطا لان الخط نهاية
السطح ونهاية الشئ خارجة عنه فلا يكون جزء منه ويرد على الاول
ان ذلك في الاجزاء الفعلية فيجوز ان يكون الاجزاء الفرضية غير موافق
للشكل في الرسم والاسم وعلى الثاني انه يجوز ان يكون الاجزاء الفرضية
للسطح مثلا خطوطا جوهرية غير خارجة عنه قوله والا لا تقسم
بانقسامه فيه انه ان اريد انه لازم انقسام الخط بكل انقسام السطح على
المعية مع السطح فالملازمة ٣ ممة لجواز ان يكون الحلول غير سرىاني وحينئذ
انما يلزم ذلك ان لو كان انقسام السطح بمقابلة الخط كما لا يخفى وان اريد
انه لازم انقسامه ببعض انقسامات السطح فبطلان التالى مم قيل لو تم
هذه الملازمة لما تم ما ذكره من الحق لجرىانه في المجموع ايضا فالاولى
ان يقال والا لا نعدم بانعدامه كما في الشق الثانى او يقال من المعلوم
بالبداهة ان محل الوجود لا بد وان يكون موجودا انتهى فتأمل
قوله فيلزم انعدام امره اريد انه يلزم انعدام نقطة قائمة بالخط
مثلا وجعلت نقطة اخرى بدله كما اشار اليه فيما نقل عنه ههنا وكما
يشير اليه قوله وتنعدم بانعدامه ففيه منع ط بل اللازم انعدام المعية
مع المجموع وحدوث المعية مع شئ آخر وان اريد انه يلزم انعدام
المعية مع المجموع وحدوث المعية مع شئ آخر وان اريد انه يلزم انعدام
المعية مع المجموع وحدوث المعية مع آخر فبطلان اللازم مم اذا المعلوم
بالبداهة انما هو يقاد نفس الاطراف لامعيتها قوله بداهة الوهم
قيل لو كان هذه بداهة الوهم لارتفع الامان عن الحس والعقل انتهى
فتدبر قوله ان اريد بهذه الاختصاص اه هذا الذى ذكره تفصيل
ما اشار اليه بمبحثه اجمالا مع اشارة الى ان ما ذكره الشارح غير تام ثم
ان العبارة السليسة ان يقال ان اراد به ان الاختصاص بحيث يصح حمله
احد المتعلقين على الاخر موافقة ثم ان حاصل كلامه انه على الشق
الاول يخرج كثير من الافراد عن التعريف بل لا يصدق على فرد
اصلا فلا يكون التعريف جامعا قطعاً وعلى الثانى يدخل فيه كثير
من الاغيار فلا يكون مانعاً فلا يخفى عن الاغبار ثم الظاهر ان هذا البحث

٢ محمد الدباغى سـ

٣ فاضل محل ما قيل ٤ لو كانت
الاطراف مع جزء من الاجزاء
الفرضية للمحل لزم انقسامها
بانقسامه والتالى بطلان
المحل منقسم مع عدم انقسام
الحال في الجملة وهو كاف

في نفي لزوم سـ

٤ يوسف سـ

انما هو على التفسير لا على نفس التعريف فالترديد قبيح اذ قول المفسر بان يقال ايضاً قد قطع احتمال الشق الاول من التردد اللهم الا ان يقال ان التردد مبنى على حله ذلك القول على التمثيل الاعم من الحمل مواطاة او على حله على بيان طريق الحمل بين البياض والجسم خاصة قوله وان اراد به انه يصير محمولا عليه اي يصير به احد المتعلقين محمولا على الآخر اقول التزم المحمولى في الارادة ولعله مأخوذ من قول المفسر بان يقال الجسم ايضاً ولك ان تحمل القول على الاستدلال على كون البياض نعتا لا على بيان طريقه اي وذلك ثابت لانه يصح ان يقال الجسم ايضاً فلم يكن البياض نعتا للجسم لما صح ذلك القول فعلى هذا يكون معنى التفسير ان المراد بالاختصاص الناعت هو التعلق الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر اي قائما به تابعاً له في الوجود من غير ان يلاحظ الحمل بينهما فيكون هذا تفسيراً بالتعلق الخاص الذي بين البياض والجسم مثلاً فيندفع الاشكال برمته فان ذلك التعلق حينئذ غير متحقق في الاغيار ومتحقق في جميع الافراد كما سيحى من المحشى في الحاشية التالية فهذا جواب عن الايراد المذكور باختصار الشق الثالث وقد يجاب عنه ايضاً باختصار شق رابع وهو ان يقال المراد انه التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين سبباً قريبا للحمل محمول على الآخر بان يراد بالنعته ما يصير سبباً قريبا لو صف محمول كالسواد فانه سبب قريب للحمل الاسود على الجسم وليس المال مثلاً كذلك بل التول سبب قريب للحمل المتول على ذى المال وهو الجواب ايضاً سيحى من المحشى في او اخر هذا الفصل فانتظر قوله ثم اقول لا يخفى اه لا يخفى ان حاصل هذا القول انه على التقدير الثاني من التردد يصدق التعريف على الصورة الجزئية مع انها ليست من الافراد فالمناسب ان يقول ويصدق ايضاً على الصورة الجزئية اه من غير ان يفصل بينه وبين اخواته بقوله ثم اقول اختلفوا في ان صور المدركات كلها ترسم في النفس وصور الكليات والجزئيات المجردة ترسم فيها وصور الجزئيات الجسمانية ترسم في الآلات والتحقيق هو الاول

ولا يخفى عليك ان كلام المحشى مبنى على مذهب الارتسام في الآلات فيرد عليه انه يجوز ان يكون التعريف مبنيا على التحقيق كما قيل ٦ ولذا قيل ٧ لنقض التعريف بمثل هذا الامر المختلف لا يليق على مثل المحشى والقول ٣ بان مثل المحشى لكونه من المحققين جازا ان يؤدي تحقيقه الى رجحان الارتسام في الآلات فلا يرد عليه ذلك ساقط كل السقوط اذ لو سلم ذلك فنقض تعريف الغير بتحقيق نفسه مما لا يليق على مثله قوله لان يقال النفس عالمة اى ذات صورة ولما كان العلم عبارة عن تلك الصورة بناء على انه الصورة الحاصلة عند العقل وكان له مشتق اى بالعالم بدله والباء في قوله به اسببية اى بسبب تلك الصورة فسقط ما قيل ٩ لو كان هذا التعلق المحقق اختصاصا قائما يكون اختصاصا ناعنا للعالم بتلك الصورة الجزئية لا لانفسها والكلام في الثانى لا في الاول انتهى وقيل يحتمل ان يكون الباء صلة للعلم بان يراد بالعلم الحضورى دون الحصى وقيل بان يبنى الكلام على اتحاد العلم والمعلوم قوله مع انها ليست حالة فيها اى في النفس بل هى حالة في الخيال فتذكر قوله نعتا بالذات ان اريد بما بالذات نفي الواسطة في العروض فالملازمة ممة بناء على ما نقل عن بهمنيار من ان الاتصاف بالالوان اولا انما هو السطوح لا الاجسام وبواسطتها يتصف الاجسام لكن ليست واسطة في العروض بل في الشبوت وان ازيد به نفي الواسطة مطلقا فبطلان اللازم مم اذ لا ضو في اعماق الاجسام والالون اما الاول فبالتفاق واما الثانى فعلى المشهور بناء على ان وجود اللون مشروط بالضو بالفعل واذا لا ضو فلا لون وان تشككك الامام في ذلك كما في المباحث المشرقية وان ازيد به بالحققة فنقول الجسم اما ان يتصف بهما حقيقة فيدخل في التعريف فلا ملازمة اولا فلا يضر خروجهما اذ المعرف انما هو الحلول الحقيقي فلا بطلان اللازم قوله وعلى الاول يلزم اه قيل ٢ ان ارادته يلزم ان يكونا غير حالين ولو بالعرض فالملازمة ممة ورد بانها لما اعتبر في تعريف مطلق الحلول انشأت بالذات لا يصدق عليهما انهما حالان بالنسبة الى الجسم ولو بالعرض قوله لا تا لانم تحقق ذلك التعلق اه هذا مأخوذ

٦ شهرى زاده سمد

٧ نشارى سمد

٣ القائل يوسف سمد

٩ طرسوسى سمد

٩ وشهرى زاده سمد

يوسف سمد

٢ حيدر سمد

٦ يوسف سمد

من كلام الدواني في حاشية التجريد وقد رده السيد صدر الدين هناك بانه لا يفهم من الاختصاص الناعت معنى يختص بالاعت ولا يدخل فيه غيره فان للتمر اختصاصا بصاحبه وهو ناعت له حيث يقال له تامر كما ان للسواد اختصاصا بمحله وهو ناعت له حيث يقال له اسود فبأي شيء يخرج التامر واللابن ونظائرهما عن الاختصاص الناعت ودعوى الضرورة ههنا غير مسموعة بل دخوله في ذلك ضروري انتهى وانت خير بان هذا الرد ليس بشيء فانه اذا جعل الناعت المذكور في التعريف من قبيل التامر واللابن فهم منه معنى يختص بالاعت ولا يدخل فيه غيره ان يكون معنى التعريف حيث ان الاختصاص المنسوب الى الاعت والمختص به كما ان معنى التامر واللابن هو المنسوب الى التمر واللبن والمختص بهما ولا يخفى ان هذا المعنى لا يصدق على ما بين التمر واللبن وبين صاحبهما ولا على ما بين الفلك والكوكب والجسم ومكانه ولا على سائر النظائر لان التمر واللبن ونظائرهما ليس بشيء منها نعمتا لصاحبه ومجرد القول بانه تامر مثلا لا يوجب كون التمر نعمته وهذا ظاهر لاسترة فيه ويمكن حل التفسير المذكور في الشرح على هذا المعنى بل قوله كالتعلق بين البياض والجسم اه كالتص في ذلك ثم اعلم بان هذا يصلح ان يكون جوابا عن ارادات المحشى في الحاشية السابقة آنفا ايضا ولا ضير فيه اذ هي مع الانغماض عن هذا الجواب بل هي تقرير وتفصيل لهذا البحث من الشارح كما اشرنا اليه هناك فلا منافات بين المقامين فلا حاجة في دفع المنافات الى ما قيل ٣ من ان ما سبق كان مبني على ان يكون ماهية الاختصار امرا معلوما لنا على التعيين وهذا مبني على ان لا يكون كذلك فتأمل قوله الاولى ان يقال وجه الاولوية هو التطابق بين المثال والمثل له كما هو المصرح به وفيه ان التطابق يحصل بافراد المثال ايضا بل الاولى افراده فان عدم التطابق انما ينشأ منه واشار بالتعبير بالاولى الى انه لا يجب التطابق بين المثال والمثل له على انه يجوز ان يراد من قطع الخشب كل قطعة فيثبت يحصل التطابق قيل ٧ لما كان كل جسم من تلك الاجسام يطلق عليه الهولي كان المناسب ما ذكره الشارح

٣ حيدر شهر

٧ شهرى زاده شهر

٧ يوسف

لما في الكلام من شائبة التعريف الذي هو الجنس وبالجنس واما جمعية المثال
فلما شارة الى انه لا فرق بين قطعة وقطعة في انها مما يطلق عليه الهيولى
وقيل ٧ ما فعله الشارح اولى فان فيه اشارة الى ان الهيولى الثانية تطلق
على الجسم الذي تركيب منه جسم آخر على الانفراد وعلى الاجسام التي
تركب منها على الاجتماع انتهى ولعل هذه الاشارة مبنى على حل
الالف واللام في الجسم على الجنس الشامل للواحد والكثير فتأمل
قوله اعتراضا على المصوح يحتمل ان يكون منع الدعوى ضمنية من
المص من ان اراد تلك المباحث ههنا مناسب ويحتمل ان يكون
استدلالا على بطلان تلك الدعوى الضمنية بطريق النقض الشبيهى
او بطريق المعارضة التقديرية قوله ويمكن ان لا يكون اراداى
اعتراضا بل طلبا للنكته الظاهر ان طلب النكته استفسار والاستفسار من
الاعتراضات الراجعة الى المنع اولى المعارضة كما تقرر في الاصول فجعله
مقابلا للاعتراض ليس على ما ينبغي كما قيل ٦ اللهم الا ان يقال المراد
انه يحتمل ان يكون اعتراضا غير طليبي ويمكن ان لا يكون كذلك بل يكون
اعتراضا طليبا قوله كونها من الالهى لا يوجب اه الظاهر ان هذا
منع فهو مبنى على تقدير الاعتراض استدلالا وكذا الكلام في قوله وعلى
الثاني ان النكته اه فتأمل ثم ان المراد بقول السائل انهم عدوا هذه
المباحث من الالهى انها من الالهى عندهم ويتضمن بمعونة المقام
انها ليست من الطبيعي عندهم فلا يصح الجواب بعدم الا يجاب
لجواز المذكور اصلا ولما كان السائل ناظرا لهذا الكلام لم يتوجه
عليه سوى طلب الصحة وحسن الظن به بل الاستقراء ايضا يدفعه كما قيل ٣
قوله وكلاهماى كلا الجوابين اللذين ذكرهما القائل بعيدان عن
الصواب او عن المقام وذلك لان الظاهر ان السؤال المذكور مطالبة
لاستدلال فقط بلته بالجواز غير صحيح بل الصواب هو الجواب
بدعوى ان تلك المباحث من المبادئ لا من المسائل كما فعله الشارح اولان
كون تلك المباحث من المسائل المشتركة غير مستقيم اذ لا يساعد عقل
ولا نقل بل الاستقراء يشهد بخلافه كما اشرنا اليه وقيل ٩ لان الاصل

٦ يوسف

٣ شهرى زاده
٦ خوشاينى ويوسف

٩ خوشاينى

عدم الاشتراك لاسيما في العلمين المتضادين شدة التضاد كما ههنا وقيل ٢
بل هو مقطوع به لدلالة التباين ٣ بين موضوعي العلمين عليه وقيل ٤ لان
الجوابين المذكورين موقوفان على ان يكون المراد بالا احتياج الى
المادة اعم من الاحتياج بحسب الذات ومن الاحتياج من جهة مع ان
الظاهر ان يكون المراد الاحتياج بحسب الذات فقط قوله فيه ان
البحث عن الوجود اه لا يخفى ان هذا الكلام مبني على ان البحث مستند
الى المحمول كما سيدكره فالمناسب تأخير قوله فان الوجود ليس
عرضا ذاتيا لشيء هكذا قالوا واستدل عليه بعضهم بان العرض
الذاتي موقوف على الوجود الخارجي فلو كان الوجود عرضا
ذاتيا لزم توقف الشيء على نفسه او تعدد الوجود الخارجي لكنه
يشكل بجعلهم اثبات الهيولى وكذا اثبات الواجب تعالى من المسائل
والقول بان امثالها استطرادية مما لا يرتضيه ادلوا الاحلام كما قيل وكذا
القول بانها من المسائل المقلوبة قوله بعض الموجود هيولى نقل
عنه ههنا فعلى هذا يلزم استعمال القضية الجزئية في العلوم مع انهم
ذكروا ان المهمة في العلوم في قوة الكلية لئلا يلزم استعمال الجزئية
فيها لانا نقول هذا الكلام مخيل تخيله بعض لكنه غير واقع كما لا يخفى
على من تتبع العلوم انتهى اقول الظاهر ان المشار اليه بهذا الكلام
هو قولهم ان المهمة في العلوم في قوة الكلية كما قيل ٦ يدل على ذلك
قوله كما لا يخفى على من تتبع العلوم فان تتبع العلوم انما يشهد
كون ذلك القول مخيلا فان كثيرا من مسائل الالهى وعلم الكلام
ليست بكلية بل جزئية او شخصية كما قيل ٧ ويمكن توجيه قولهم بانه
مبنى على الاغلب ويؤيده ٦ تخصيصهم بالعلوم الحكيمة وبالمسائل
دون الدلائل قوله ويمكن توجيه قول صاحب الحاكيات بان المراد
بما قال سوق الكلام يستدعى انه توجيه لقول صاحب الحاكيات
بحيث يندفع عنه الاعتراض الذي ذكره آنفا وليس كذلك كما لا يخفى
فقالوا ان المراد به توجيهه له بحيث يندفع عنه تشنيع الشارح
وان كان يرد عليه بعدما ذكره ثم الظاهر ان التوجيه الواقع لذلك التشنيع

٢ يوسف س

٣ واستدل عليه القائل
المذكور بان موضوعات
المسائل لابد ان ترجع الى
موضوع العلم وتدرج تحته
وموضوع الالهى والطبيعى
على ما بينهما الشارح
متباينان فكذا موضوعات
مسائلهما فلا يمكن اشتراك
بعض مسائل هذين العلمين
لان الاشتراك انما هو باتحاد
موضوع تلك المسائل ومجولها
فتأمل س

٤ محمود حسن س

٢ يوسف س

٦ يوسف س

٧ ثارى س

٦ قوله ويؤيده ووجه التأني
انه لما فتح باب التخصيص
كان التخصيص بالاغ
اهون س

هو قوله المراد بما قال اه وليس كذلك بل كون المراد كذلك هو مبنى
التشنيع المذكور وذلك ايضا ظاهر فقالوا ان الدافع ليس الا قوله ولكل
ذلك غنى عن المادة اى فى جهة البحث اه فانتظر ثم قيل ٢ فالتعرض
ليبان ان الوجود محمول لا موضوع لغو محض ورد بان ذلك البيان
موقوف عليه للتفسير الدافع فلا لغوية وبعد التيا واللى لا يخفى عليك
اضطراب الكلام وتلقاها فى هذا المقام قوله فان البحث لو سنده
الظاهر انه استدلال لما قبله لكنه ليس بمثبت له فان كونه مشتباه موقوف
على كون الا سندا دهننا الى الاحوال دون الموضوعات وذلك
اول المسئلة فهذا من جملة الاضطراب والملا والقول ٤ بانه مجرد
بيان الحقيقة الحال وتفصيل لطيف للمقام وهو شايع بين الامثال ناش
من عدم وجدان القيل والقل ود سبسة باتيان كلام مقعى وهو عن
المحصل خال قوله وقوله ولكل ذلك غنى اه قالوا هذا هو المدار
لتوجيه قول صاحب المحاكات على وجه يندفع عنه تشنيع الشارح
عليه وفيه بحث اما اولا فلان مدار التشنيع ليس قوله ولكل ذلك
غنى اه بل مداره قوله ان الاحوال المذكورة فيها لا يحتاج الى المادة
فى الوجود فانه صريح فى ان كون تلك المباحث من الالهى لكون
الاحوال المذكورة فيها غير محتاجة الى المادة وامانا فلان حاصل
ما ذكره فى التوجيه على ما بينوه هو ان المراد ان تلك الاحوال
لا تحتاج الى المادة فى الوجود الرابطة اى فى حل تلك الاحوال على
موضوعاتها وهذا لا يدل الاعلى عدم احتياج تلك الاحوال الى المادة
فى التعقل فقط لاعلى عدم الاحتياج الموضوعات اليها فى الوجود
الخارجى والتعقل معا فى ذلك مخالفة للمشهور من وجهين كما لا يخفى
وقيل ٦ فى دفع المخالفة بالوجه الاول ان المراد ان تلك الاحوال
فى وجودها الرابطة لا تحتاج الى مخالطة المادة للموضوعات ولا يخفى
عليك ما فيه من البعد والتكلف البارد قوله وعلى هذا لا يكون قوله مخالفا
للمشهور قيل ٤ لا يخفى ان حاصل توجيهه بعد التكلف ان الموضوعات
لا تحتاج الى المادة فى البحث عنها وليس المشهور هو بل عدم احتياجها
اليها فى الوجود مطلقا غير مقيد بالبحث عنها على ان ما فيه تفريع ٨

٢ عبد الرحمن س

٣ الراد خوشاى س

٤ القائل الشارى س

٦ شارى س

٤ بيوك حافظ س

٨ تفريق (نسخه)

مسائل الالهى عن بعضها واذا تفرد وتفرق عن الجماعة قوله وفيه
 اى فى كون المراد بها فى تقسيم القوم هو الهىولى لا اعم منها ما فيه
 من النقص المذكور سابقا فلا بد ان يراد بها فى تقسيمها ما هو اعم منها
 فيختلف كل من التوجيهين ما هو المشهور وبهذا يندفع ما اورده
 بعض الفضلاء بقوله فيه ان تلك الاحوال كما لا تحتاج الى المادة من جهة
 البحث بمعنى الهىولى كذلك لا تحتاج من تلك الجهة اليها بالمعنى
 الا اعم فبعد توجيهه بما وجه به لا وجه لهذا الا يراد بوجه فتوجه
 وكذا ما قيل ٣ بان هذا لا يتم فى مباحث الصورة هكذا قيل فتدبر
 قوله قد يقال فى كون النار لا ينحى ان الظاهر من مذاق المقام
 ومن عبارة القائل ان النظر معارضة تقديرية على الدعوى الضمنية
 المنفصلة من قول الشارح مثل النار وهى ان النار من الاجسام القابلة
 للانفكاك وتقرير المعارضة ان النار غير قابلة للانفكاك لان طبيعتها ٢
 يابسة وكل ما هذا شأنه يقتضى صعوبة التشكل وكل ما يقتضى صعوبة
 التشكل غير قابل للانفكاك فالنار غير قابلة للانفكاك ويحتمل ان يكون
 منع تلك الدعوى الضمنية مستندا بان طبيعة النار اه قوله ولا يبعد ان يقال
 اه جواب عن النظر المذكور بتحرير المدعى ومنع المقدمة الثانية ٩ من
 دليل المعارضة وحاصله لا يتم اى كل ما طبيعة يابسة يقتضى صعوبة التشكل
 لم لا يجوز ان يكتب رطوبة بسبب الاختلاط بالرطب كما فيما نحن فيه فان
 النار التى هى عندنا رطوبة لا اختلاط بها بالهواء واجبات للدعوى الضمنية المنة
 بالتحرير فحاصله ان المراد بالنار ما هى عندنا وهى قابلة للانفكاك لانها
 رطوبة لا اختلاط بها بالهواء وكل رطوبة قابلة للانفكاك فتأمل قوله فان
 قيل قد منع اه مبنى على تقرير النظر استدلالا والجواب منع وحاصله
 ابطال للسند المذكور وبانه خروج عن الانصاف كما قالوا عند
 الاستناد به لمنع ان النار حارة بالطبع او استفسار عن الفرق بينه
 فى هذا المقام وبينه فى المقام الاستناد به لمنع ان النار حارة بالطبع قوله
 فى دفع منع الرطوبة هذا يدل على انه حمل النظر على معنى ٢ رطوبة
 النار بان جعل حاصله ان فى كون النار من الاجسام القابلة للانفكاك

٤ من الهىولى (نسخه)

٣ حيدر بن احمد

٢ فهذا الدليل قياس
 مركب مقصود التام
 ع

٩ وهى قوله وكل ما هذا
 شأنه يقتضى صعوبة التشكل
 ع

٢ منع (نسخه)

نظر لان قابلية الانفكاك موقوفة على كونها رطبة ولا يتم ذلك
 كيف وطبيعتها يابسة واليبوسة يقتضى اه قوله قلنا لانه لو كانت
 اه بيان للفرق بين تجويز اكتساب النار الرطوبة عن الهواء وبين
 تجويز اكتسابها الحرارة عن الهواء بان التجويز الاول يؤدي الى
 خلاف ما يستهد به البداهة وهو كون الهواء احر من النار
 والنار اضعف في الحرارة من الهواء ولذا عد ذلك خروجاً عن الانصاف
 بخلاف التجويز الثاني فانه انما يؤدي الى كون الهواء اربط من النار والنار
 اضعف في الرطوبة من الهواء وذلك ايس خلاف ما يحكم به العقل
 بل هو الواقع ولذا لم يكن خروجاً عن الانصاف فحاصله اثبات للسند
 المذكور فيفعله ٧ بحيث لا يكون خروجاً عن الانصاف وجواب
 عن الاستفسار ببيان الفرق بين المقامين قوله اما اولاً فلان صعوبة
 التشكل اه منع للمقدمة الثالثة من مقدمات دليل النظر بناء على
 تقريره استدلالاً او على كونه في صورة الاستدلال او على كونه
 استدلالاً في مقام آخر قيل ٢ المراد بالقبول هو الاستعداد لا الامكان الذاتي
 فالصعوبة استعداد نحو الالات والقبول استعداد نحو الانفعال
 فالاول يوجب عدم الثاني وفيه ان حاصل الدليل لا يتوقف على
 استعداد الاجسام للانفكاك بل الامكان الذاتي كاف فيه قوله
 على ان قبول الانفكاك اى قبول النار الانفكاك وهذا ترقى من مقام
 المنع الى النقص وحاصله ان الاستدلال على عدم قبول النار الانفكاك
 مصادم للبديهي فان قبولها له معلوم بالمشاهدة وفيه ان الظاهر
 ان الكلام في النار الصرفة التي كانت تحت فلك القمر ولا يخفى انه
 لا يتمشى فيها المشاهدة اللهم الا ان يقال اراد ان المراد بالنار ههنا
 ماهي عندنا وقبولها الانفكاك معلوم بالمشاهدة فتأمل قوله واما
 ثانياً فلان الكلام اه دفع للنظر المذكور على تقدير كونه منعاً
 لرطوبة النار كما هو المفهوم من قول القائل فكيف لو قيل هذا الجواب
 في دفع منع الرطوبة وحاصله ان ذلك منع لما يدعه الخصم فان المدعى
 انما هو قابلية النار للانفكاك دون رطوبتها فالتع انما يرد عليها لا على

٧ في فصله (نسخة)

٢ يوسف

رطوبتها فلما كان للقائل ان يقول قبولها الانفكاك يتوقف على رطوبتها
 فنعها منعه اجاب عنه بقوله وقبولها الانفكاك لا يتوقف على رطوبتها
 لكونها ثابتة على تقدير عدم رطوبتها ايضا قوله فيجوز ان يكون
 بسبب اليبس الطبيعي اه قيل ٧ هذا السند انما يدل على ان اليبس يجوز
 ان يكون سببا لحرية النار من الهواء بعد اكتسابها الحرارة منه
 ولا يدل على انه يجوز ان يكون سببا لحريةتها منه عند الاكتساب
 ايضا مع ان الثاني كاف للزوم الخلف يظهر ما ذكرناه بالاقسام
 المتطرفة قوله حاصل مقصود المتن اه لعل الغرض من هذا الكلام
 هو الرد على السارح في تأويل قول المص والالزم الجزء بقوله وان لم يكن
 اجزاؤها اجساما لزم الجزء اه وفي ايراد ما اورده عليه بقوله وههنا
 بحث بان كلام المص لا يحتاج الى ذلك اثنا ويل ولا يرد عليه الايراد
 المذكور لكن الرد عليه بكلام شقيه ساقط كما ستري قوله وهي لاشي
 من الاجسام بمتصل فيه ان هذا ليس نقيض تلك الجزئية بل نقيضها
 لاشي من الاجسام القابلة للانفكاك بمتصل وان اريد بالاقسام
 الاجسام القابلة للانفكاك ليكون نقيضا لتلك الجزئية بطل قوله وهذا
 يستلزم ان يكون لكل جسم مفاصل وان اريد بالجسم ايضا الجسم
 القابل للانفكاك ليصح ذلك الاستلزام بطل قوله فيلزم الجزء او ما في حكمه
 لجواز الانتهاء ٢ الى جسم غير قابل للانفكاك فلم يحصل الغرض كما تبينناك
 وبالجمله ما ذكره ههنا انما هو مغالطة نشأت من اشتباه المقيد بالمطلق
 واخذ من مكان المقيد كما قيل ٤ قوله لان كل كثرة ان اريد ان كل كثرة متناهية
 اجزاؤها يلزم ان يكون فيه الواحد فهو لا يستلزم المط كما لا يخفى
 وان اريد كل كثرة مطلقة سواء كانت احادها متناهية او لا يلزم ان يكون
 فيه الواحد فان اريد بالواحد ما ليس بمركب من الاجزاء وان قبل
 الانقسام فهو اول المسئلة وان اريد به ما لا يقبل الانقسام ايضا فهو م
 كيف وهو مذهب المتكلمين او مذهب ذي مقراطيس وخلاف مذهب
 الحكماء فكيف يصح اخذه في مقدمات دليلهم وكيف يصح الحكم
 من الشيخ بيدهته قوله لان البسيط مبدأ المركب انت تعرف ما فيه

٧ حيدر

٢ كما يشعر به الاستدلال بقوله
 لان البسيط مبدأ المركب

٤ طر سوسي

٦ كما في حاشية حكمة العين

٤ بان يكون معناه ان البسيط
لا بد ان يكون مبدأ المركب
س

٤ اذ لا ضرورة في كون البسيط
مبدأ المركب س

٢ ومسلم بداهته س
٤ اذ لا يلزم منه ان يوجد
في كل كثرة الواحد الحقيقي
س

بما ذكرناك آتفا وايضا لا يخفى عليك ان اخذ هذه القضية ضرورة ٣
فهو ظاهر الفساد ٤ والا فلا يستلزم المط وهو الازوم قوله
فلا يلتفت الى ما قيل القائل هو الدواني في حاشيته على التجريد في اول
بحث الوجود وحاصل قوله انه ان اريد ان المركب لا بد له من اجزاء
يتقوم بها فهو مسلم ٢ لكنه لا يستلزم ٤ المط وان اريد انه لا بد من انتهائه
الى ما ليس بمركب فهو ليس بمتنا بنفسه فلا بد له من البيان بالبرهان
فهو منع لبداية الحكم المذكور فكيف يصح ان لا يلتفت اليه بمجرد
دعوى البداية قوله والكثرة لا بد فيها اشارة الى منشأ الغلط بانه
من اشتباه الواحد الحقيقي بالواحد العددي واخذه في مكانه قوله
لجواز اشتداه على احاد اخر فان الكثرة من افراد الانسان مثلا لا بد فيها
من الانسان الواحد ثم الانسان الواحد مشتمل على احاد اخر لا يكون
انسانا ويجوز كون واحد من تلك الاحاد ايضا مشتملا على احاد
لا يكون من نوع تلك الاحاد وهكذا الى غير النهاية كذا ذكره الدواني
قوله في الزمان المتناهي اي المتناهي الاجزاء وهذا الاستلزام مبنى
على كون الزمان متناهي الاجزاء فسقط ما قيل ان المسافة انصافا لا تنهاى
فلا يقطع نصف ما لم يقطع نصف النصف وهكذا الى ما لا يتناهي فلا
يمكن قطعه ابدا لا في زمان متناه ولا في غيره فالصواب اسقاط قوله
في الزمان المتناهي على ما في الشاطروفي الشارع والمطارحات
اتتهى فانه مبنى على حل التناهي على تنهاى الامتداد وليس فليس
قوله ان لذلك القائل اي القائل بان انتهاء المركب الى ما ليس بمركب
ليس بمتنا بنفسه فان له ان يقول الزمان ايضا اي كالمسافة لكونه
مركبا جازا ان يكون غير متناهي الاجزاء وانما نسبه الى ذلك القائل
لان انتهاء المركب الى ما ليس بمركب بديهي على زعمه فلا يجوز
حيث القول بان الزمان غير متناهي الاجزاء فتذكر قوله فيجوز
ان يقطع في زمان متناه الامتداد اه قوله قيل ٨ فيه انه يلزم على هذا
التقدير ان لا يمضي على المتحرك ساعة الا وينتقل فيها انتقالات
غير متناهية بحسب اجزائها وهو بطل ضرورة ان المتحرك مالم يفيض

٨ شهرى زاده س

تلك الانتقالات لم يصل الى اخرها وقضاؤها يستلزم المتناهي كما اشار اليه السيد الفريد في حواشيه على شرح التجريد وما ذكر من قضاء تلك الانتقالات فانما يستلزم تناهي الامتداد بداية لا تناهي الاجزاء والكلام في الثاني دون الاول ٤ وفيه ان من يجوز عدم تناهي الاجزاء في المسافة والزمان يجوز ٥ في الانتقال ايضا قوله ان ذلك الاستلزام موقوف على هذا المنع مكابرة لان البدئية قاضية بان الاجزاء المجتمعة الغير المتناهية تستلزم ان يكون مقدار المركب منها كذلك غير متناهية بالفعل وان كان المؤخر انقص من المقدم اقول قال الشريف في اوائل فصل الجواهر من حاشية التجريد استلزام انقسام المحل الى اجزاء متباينة في الوضع انقسام الحال فيه الى اجزاء كذلك مختلف فيه ففهم من حكم بالاستلزام مطلقا ومنهم من فصل وقال وان كان حمله سرانيا يستلزم والا لا استدلال على ذلك بان السطح مثلا حال في الجسم وليس منقسما بانقسام محله انتهى فعلى هذا لا يكون الاستلزام بداهيا ومنعه مكابرة فان دعوى البداهة فيما اختلف فيه العقلاء غير مسموعة ثم اقول الظاهر ان المحشى حل قول الشارح غير متناهي المقدار على عدم تناهيه امتدادا ولذا منع الاستلزام والقائل حله على عدم تناهي المقدار اجزاء ولذلك قال ما قال والحق انه ان حل على الاول يرد المنع على الاستلزام وان حل على الثاني يمنع بطلان اللازم فتأمل قوله اذ لو لم يمكن اه قيل ٣ تالي هذه الشرطية عكس نقيض المقدم وعكس نقيض الشيء لازم له ويبان ذلك ان حاصل المقدم هو ان الانقسامات الغير المتناهية لا يمكن خروجها الى الفعل وحاصل التالى ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات يكون متناهية وظاهر ان هذا عكس نقيض ذلك على طريقة القدماء قوله والجواب خروج اه حاصله ان ههنا احتمالين اما ان خروج كل واحد من تلك الانقسامات الغير المتناهية الى الفعل وامكان خروج جميع تلك الانقسامات الغير المتناهية الى الفعل ولا يخفى ان المحذور الذي سبق الكلام لدفعه وهو المناقات بين القول باستحالة

٤ قال الشريف ٢ قدس سره
وقد يقال ان كل واحد من
الزمان المتناهي والحركة
الواقعة فيه مركب عندهم
من اجزاء غير متناهية
كالمساق المتناهية وقطع مسافة
متناهية المقدار غير متناهية
الاجزاء في زمان متناهي
المقدار غير متناهي الاجزاء
بحركة متناهية المقدار
غير متناهية الاجزاء ليس
بمحال عندهم بل هم معترفون
بوقوعه

٢ في اول مباحث الجسم من
حاشية التجريد
٥ شروين
٣ خوشابى

تركب الجسم من اجزاء غير متناهية بالفعل وبين ما صر جوابه انما يلزم من الثانى دون الا ول فلا يتعلق لسلبه غرض ههنا بل ليس بصحيح في نفسه فراد الشارح هو سلب الثانى لا الا ول والبحث المذكور انما يتمشى على سلب الاول لا الثانى اذا اللازم من عدم امكان خروج جميع تلك الانقسامات الغير المتناهية الى الفعل هو كون الانقسامات الممكنة الخروج الى الفعل غير جميع الانقسامات الغير المتناهية فانه هو عكس النقيض حيث لا كونها متناهية وكونها غير جميع الانقسامات الغير المتناهية لا يستلزم ان ينتهى الانقسامات الى مرتبة لا يمكن الانقسام بعده هابل كل انقسام فرض فبعده انقسام الى غير النهاية فلا يلزم خلاف المفروض فلا يرد البحث المذكور قوله على ان المفروض اه اى لو سلمنا ان المراد سلب الاحتمال الاول اعنى امكان خروج كل واحد من تلك الانقسامات الغير المتناهية الى الفعل فنقول فى الجواب لا يخفى ان المفروض قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية الفرضية فينبذ ان ار يدبقوا لا يمكن الانقسام بعده انه لا يمكن الانقسام الخارجى بعدها فالتفريع مسلم لكن لا يلزم منه خلاف المفروض الذى هو قبول الجسم الانقسامات الغير المتناهية الفرضية لجواز ان ينتهى الانقسامات الخارجية الى مرتبة لا يمكن الانقسام الخارجى بعدها ولا تنتهى الانقسامات الفرضية الى مرتبة كذلك وان ار يد به انه لا يمكن الانقسام الفرضى بعده فهو ماذ لا يلزم من كون الانقسامات الممكنة الخروج الى الانقسامات الخارجية متناهية ان ينتهى الانقسامات الفرضية الى تلك المرتبة هذا ما سنح بنا طرى فى توجيه هذا المقام والمحشين توجيهات اخر منها ما ذكره بعضهم حيث قال حاصل البحث انه كيف لا يكون المعنى ذلك ولولم يمكن خروج تلك الانقسامات الى الفعل لا تكون غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد ايضا فلا تكون غير متناهية مطلقا وهو خلاف المفروض وحاصل الجواب منع الملازمة مستند بانها ناشئة من اشتباه الكل الافرادى بالمجموعى وفهم اتحادهما فى الحكم وحاصل العلاوة تسليمها ومنع كون اللازم

٣ شهرى زاده سنه

خلاف المفروض بناء على ان المفروض انما هو كون الانقسامات
 الفرضية غير متناهية لا امكان خروجها الى الفعل منفردة او مجمعة
 تظهر ان المق من العلاقة ليس بصحيح ما ذكره الشارح من كونها
 غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد بل المق دفع البحث المذكور ههنا
 كما يشعر به قوله وههنا بحث دون ان يقول فيه بحث انتهى بعبارة
 قوله وفيه ان الحكم بانه قابل اه لا يخفى عليك ان ذلك الحكم لا يستلزم
 هذا الكون ولو كان الفرض بمعنى تجويز العقل اللهم الا ان يقال المراد
 ان ذلك الحكم يستلزم الحكم بهذا الكون والحكم بهذا الكون
 يستلزم الحكم بحصول مقدار غير متناه و بعد فيه نظر اذا استلزام
 بين الحكمين ايضا ممنوع فتأمل قوله ولما كانت انقساماته اه
 حاصل كلامه انه لو كان الجسم قابلا للانقسامات الفرضية الغير
 المتناهية كان فيه اقسام غير متناهية موجودة في نفس الامر
 واذا كان فيه اقسام كذلك كان مقدار غير متناه وذلك بين البطلان
 فلا يصح ان يكون المفروض قوله الانقسامات الغير المتناهية
 الفرضية فلا يصح العلاقة اما اللازمة الاولى فظاهرا واما الثانية
 فينبه بقوله ضرورة ان مجموع اه وتقريره ان مقدار الجسم مجموع
 مقادير اجزائه الغير المتناهية على التقدير المذكور ومجموع المقادير الغير
 المتناهية غير متناه بالضرورة وفيه ان هذا انما يتم اذا كان لكل
 من الاجزاء الغير المتناهية مقدار وذلك ثم ٨ اذ كون الاجزاء موجودة
 في نفس الامر لا يستلزم كونها موجودة في الخارج فيجوز ان يكون
 الوجود الخارجى شرطا لثبوت المقدار قوله قيل المقادير اه منع
 لضرورة ان مجموع المقادير الغير المتناهية متناه مطلقا والقائل هو الدواني
 في حاشية التجريد قوله اذا كانت متساوية او مترائدة بان كان هناك
 مقدار ثم آخر مساوله او زائد عليه ثم آخر كذلك الى غير النهاية قوله واما
 اذا كانت متناقصة بان كان هناك مقدار ثم آخر ناقص وجزء من الاول
 ثم آخر ناقص وجزء من الثانى وهكذا الى غير النهاية فلا يكون مجموع
 هذه المقادير الغير المتناهية غير متناه ضرورة لكونها متداخلة قيل لزوم

٨ كما منه الدباغى ومحمد

٢ طرسوسى

٧ وأولوحض

عدم تناسلي المقدار من الحكم المذكور مما يشهد به العقل الصريح
بالتوجه الصحيح وقد خفي ذلك على القائل ولو لخص ٧ أطراف هذه
الملازمة كما ينبغي لاذ عن لها حتى في مسألة الذراع مع كونه محصورا
بين حاصرين وكأن شدة وضوح بطلان اللازم أوقعه في منع الملازمة
أقول قد عرفت أن لزوم عدم تناسلي المقدار من الحكم المذكور
موقوف على كون الأجزاء الغير المتناهية ذوات مقادير وذلك ثم على
تقدير كون تلك الأجزاء متناقضة متداخلة نعم كون مجموع المقادير الغير
المتناهية غير متناه مما يشهد به العقل الصريح بعد التوجه الصحيح وقد خفي
ذلك على القائل الفاضل فتعبداهته فتوجه قوله والجسم إنما يقبل اه
إشارة إلى بيان أن ما نحن فيه من قبيل المتناقضة دون المتساوية والمتزادة
حتى يتم الاعتراض على دليل الملازمة الثانية أعني قوله ضرورة أن مجموع
المقادير اه قوله بمعنى أنه لا ينتهي اه قيد به احترازا عن المتناقضة الغير
المتداخلة بان كان هناك جزء ثم آخر ناقص منه غير داخل فيه ثم آخر
ناقص من الثاني غير داخل فيه وهكذا إلى غير النهاية فان مجموع المقادير
الغير المتناهية المتناقضة كذلك غير متناه بالضرورة والمما هو
ضرورة أن مجموع المقادير الغير المتناهية المتناقضة المتداخلة فالقول
٤ بان الكلام في لاتناهي الانقسام بالمعنى المشهور لا بمعنى لا يقف عند حد
فايراد هذا المعنى ههنا ليس في محزه كما لا يخفى قوله وأما فرض
انقسامه اه الانقسام ههنا بالمعنى اللغوي اتى به للمشاكل فالمعنى انفصاله
بان كان هناك جزء ثم آخر مساو له أو زائد عليه ثم آخر كذلك إلى غير
النهاية قوله فمتنع بداهة لاستلزامه امتدادا غير متناه فيما امتداده
متناه بالمشاهدة وقيل ٣ للزوم مساوات الجزء لكل أزيادته عليه مع أن
الكل أعظم من الجزء من أعظم البديهة فتأمل قوله وقع هذا البحث
وهو أن الجسم إذا قبل الانقسام إلى غير النهاية هل يلزم عدم تناسلي
المقدار أم لا كذا قيل أو هو أن كون مجموع المقادير الغير المتناهية غير
متناه ضروري أولا قوله منقسم إلى الأجزاء المتزادة من الطرف الآخر
لا يخفى أنه لا يتصور إلا انقسام إلى الأجزاء المتزادة ولو من طرف

٤ القائل شهري زاده

٨ حيدر وشهري زاده

اللاتناهي فالمراد انه منقسم الى اجزائه هي متزايدة في نفسها من طرف
 اللاتناهي او المراد انه مستلزم لوجود الاجزاء المتزايدة والتعسير
 بالانقسام الازدواج والمشاكلة ثم ان توجيهه الا لزام على ما قيل
 هو ان يقال الاجزاء الحاصلة من الانقسام وان كانت متناقضة باعتبار
 حصولها منه لكنها متزايدة في انفسها من طرف اللاتناهي فيوجد
 هناك امور غير متناهية متزايدة وقد اعترف القائل بان مجموعها غير
 متناه بالضرورة وفيه ان ما اعترف به القائل انما هو فيما اذا كان التزايد
 من طرف التناهي الى طرف اللاتناهي وههنا بالعكس فكيف يحصل
 الا لزام قوله للقائل ان يقول انما يلزم قد عرفت ان الانقسام
 الا صطلا حتى الى الاجزاء المتزايدة غير معقول قطعاً فراد
 الاستناد ان كان ذلك المعنى فالجواب انه غير معقول وان كان
 مجرد لزوم وجود الاجزاء الغير المتناهية المتزايدة من طرف اللاتناهي
 فالجواب ان وجود الاجزاء كذلك ليس ضروري الا ستلزام لعدم
 تناهي المقدار كوجود الاجزاء الغير المتناهية المتناقضة واما ما ذكره
 المحشي فليس بشيء اذ لا يتوقف لزوم الانقسام بالمعنى المذكور على وجود
 جزء هو انقص الاجزاء في الانقسام الفرضي الغير المتناهي وانما ذلك
 في الانقسام الخارجي والوهمي المتناهي في المبدأ والمنتهى والكلام في الاول
 دون الثاني ولعله حل الانقسام على الانقسام اللغوي واعتبره من طرف
 التناهي بان كان هناك جزء ثم اخرا زيد منه ثم اخر كذلك الى غير
 النهاية من غير ان يتداخل المتأخر المتقدم بل بالعكس كما يدل عليه
 قوله وهكذا الى غير النهاية والا فالصواب ان يقال وهكذا الى
 الجسم الذي هو الكل ويدل على ذلك ايضا قوله نعم يلزم وجود
 الاجزاء اه كما لا يخفى فينبذ يسقط عنه ما اعترض عليه بعض المحشين
 حيث قال هذا القول منه ناش من سوء الفهم وقلة التدبر فان مراد
 الاستناد انما هو تزايد تلك الاجزاء باعتبار نفسها وقد اعترف به
 حيث قال نعم يلزم اه واما تزايدها باعتبار الانقسام فستحيل بالبداهة
 وان وجد انقص الاجزاء لما ان جزء الجزء لا يساويه في المقدار فضلا
 عن ان يزيد عليه انتهى بقي انه هل يصح ان يكون هذا المعنى

مراد الاستادام لا وهل يتم به الالتزام ام لا فتأمل قوله ولا يخفى انه لا يوجد
ههنا انقص الا جزاء قيل ان اراد انه لا يوجد انقص الا جزاء على
سبيل التفصيل فهو كذلك لكن المراد بالقسمة ههنا هو القسمة
الفرضية العقلية وهي لا تتوقف على الملاحظة التفصيلية وان اراد انه
لا يوجد في ملاحظة العقل ولو اجبنا لا فهو مم والسند ظ انتهى وفيه
ان الملاحظة العقل ان هناك جزء هو انقص الاجزاء ولو اجبنا لا ينافي
ملاحظة ان الاجزاء غير متناهية في طرف التناقص فالمنع المذكور
مكسرة على ان التردد الذي ذكره غير حاصر لاحتمال ان يراد انه
لا يوجد في نفس الامر انقص الاجزاء بل كل جزء فهو بحيث يوجد
بعده جزء آخر انقص منه بناء على ان المفروض ان الاجزاء غير
متناهية على سبيل انتفاء قص قوله نعم يلزم وجود الاجزاء اه اشارة
الى منشأ غلط الاستاد بانه اشتبه عليه لزوم وجود الاجزاء المترتبة
بلزوم الانقسام الى الاجزاء المترتبة فاقى الثاني في مقام الاول فتذكر
قوله ويمكن منع استحالته اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال
لزوم وجود الاجزاء الغير المتناهية المترتبة كاف في اصل المقى وهو
استحالة اللازم لضرورة حصول مقدار غير متناه هناك وحاصل الجواب
ان استحالة هذا اللازم مم اذ لا ضرورة في حصول مقدار غير متناه
هناك كما في وجود الاجزاء الغير المتناهية المتناقصه قوله ولكن لا يخفى
عليك اه تحقيق المقام وتفصيل المرام ودفع الخلل عن بعض
الاهام في قبول الاجسام لاتناهي الانقسام واشارة الى ان اللازم
المذكور ظ البطلان لقيام سائر البرهان وان لم يتم الدليل المذكور
بناء على ورود المنع المسطور ٦ على مقدمة القائلة بضرورة ان مجموع
المقادير الغير المتناهية غير متناه على جميع التقادير هكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام ولا يلتفت الى جزافات الاهام ومن الله الهداية والالهام
وهو المستعان وعليه التكلان قوله ههنا اي في ذوات الاقسام
الغير المتناهية الموجودة في نفس الامر التي يستلزمها الحكم بان
الجسم قابل للانقسامات الغير المتناهية الفرضية فهذا البرهان

٦ المنع المقرر (نسخه)

يبطل تلك الاقسام ويلزم منه بطلان الملزوم ولذا قال فيما نقل
 عنه حاصله ان هذا البرهان يبطل الانقسام الى الاجزاء المتناقضة
 الغير المتناهية انتهى قوله الى غير النهاية متعلق بالاجزاء لا بالازيد
 قوله فلا بد ان يكون اه قيل فيه نظرا لان زيادة ازيد الاجزاء ليست
 متضائفة لنقصان انقص الاجزاء حتى يلزم من عدم وجود الانقص
 وجود احد المتضائفتين بدون الاخر بل زيادة الازيد متضائفة
 لنقصان ما تحته بلا واسطة وهكذا فالاقرب في تقرير هذا البرهان
 ما ذكره الدواني من انه لو ذهب سلسلة المتضائفتين الى غير النهاية
 لزم ان يكون عدد احد المتضائفتين اكثر من عدد المتضائفت الاخر
 وهو محال لان المتضائفتين متكافئتان في الوجود ضرورة وبيان الملازمة
 ههنا ان كل واحد مما دون الازيد الاجزاء له زيادة ونقصان معا ولا
 نقصان لا زيد الاجزاء فيزيد عدد الزيادة على عدد النقصان بواحد
 وهو محال لكن يرد عليه ايضا ما ذكره المحشي في تعليقاته عليه من ان
 المتضائفت لنقصان كل واحد مما دونه ليس زيادة نفسه بل هو زيادة
 ما فوقه فكما تحقق زيادة تحقق في مقابله نقصان وبالعكس فمن اين
 حصلت الزيادة والتحقيق انه لا شبهة في زيادة الاجزاء الزائدة على
 الاجزاء الناقصة بواحد لكن لا يلزم منه وجود احد المتضائفتين
 بدون الاخر لما ان كل زيادة في مقابله نقصان وبالعكس فلما نع
 ان يمنع كون تلك الزيادة محالا على ان له ان يمنع تحققها ايضا بناء
 على ان المساوات والزيادة من توابع التماهي فلا يتصور ذلك في غير
 التماهي بای معنى كان انتهى ولنا كلام في تقرير برهان المتضائفت
 ذكرناه في حاشيتنا على شرح الدواني للعقائد العضدية ينفعك المراجعة
 اليه في هذا المقام قوله هذا احد اطلاق لفظ الغير المتناهي والاخر من
 الاطلاقين هو ما يكون بحيث اية جملة اخذت منه وجدت الباقي
 فاضلا عليها قوله لا ينسب الى اخر الى اخر من غير التماهي
 وبهذا المعنى فلا يرد عليه انه ينسب الى التماهي بانه ازيد منه لكن يرد
 عليه ما قيل ٣ من ان معلومات الله تعالى اكثر من مقدوراته تعالى

مع ان كلا منهما غير متناه بهذا المعنى واذا اخرج الواجب والمتع
عن المعلومات صار الباقي مساويا للمقدورات والجواب عنه بان
للمعلومات والمقدورات تحققا في الجملة بخلاف اجزاء المقادير وحدودها
وانات الزمان ليس بشئ لانه مع كون حاصله تخصيصا للقاعدة
العقلية التي هي المقدمة القائلة بان غير المتناهي بهذا المعنى لا ينسب
الى آخر ان اريد بتحققهما في الجملة بتحققهما في علم الله تعالى فذلك
يشترك بينهما وبين اجزاء المقادير وحدودها وانات الزمان والكل بحسب
هذا التحقق غير متناه بالفعل لا بهذا المعنى كما لا يخفى وان اريد بتحققهما
في الجملة بتحققهما باعتبار بعض الاجزاء فذلك مشترك ايضا بينهما
والكل متناه بهذا الاعتبار لا غير متناه فعلى كلا التقديرين الجواب
ليس بصالح للخطاب ه قوله فلا يرد ما يتوهم قبل وجه عدم ورود
انه وان كانت حدود مسافة كل من الحركتين غير متناهية بمعنى لا تقف
عند حد ليكون المسافة قابلة للتقسمة الى غير النهاية بالمعنى المذكور
وكذا انات زمان كل منهما لكن لعدم وجود غير المتناهي بهذا المعنى
لا ينسب احد بهما الى الاخرى بالمساوات فلا يلزم تساوى الحركتين
ثم قيل والظاهر من هذا التقرير عدم لزوم تساويهما في العقل اذ عدم
انتساب احدهما الى الاخرى انما هو في العقل ولا يفيد عدم لزوم تلك
المساوات في نفس الامر مع انه كاف في المحذور فالظاهر في دفعه ان يقال
امتداد المسافة متناه وان كان يمكن تقسيمه الى الاجزاء الغير المتناهية
بالقوة وكذا امتداد الزمان فيجوز ان يكون الامتداد المتناهي الذي
قطعة البطي في امتداد معين من الزمان اقل من الامتداد المتناهي
الذي قطعة السريع في ذلك الامتداد من الزمان قوله من ان الجسم
لو كان قابلا لاه قيل لا اختصاص لهذا الايراد المتوهم بقبول الجسم
للاقسامات الغير المتناهية بل على تقدير تناهيها ايضا يكون الانات
والحدود متساوية فيلزم المحذور وحيث لا يندفع بهذا الجواب
لانها على تقدير المتناهي موجودة يمكن فيها الانتساب انتهى يعنى
انه يلزم التساوى بين هذه الامور بمقتضى ما ذكره بقوله فلا شبهة

ه الخطاء (نسخه)

في ان لكل واحد منهما اه فيلزم تساوى الحركتين فالاعتراض عليه
 بانه كيف يمكن دعوى التساوى في الحدود في مسافتى جزء الحركتين
 المختلفتين مع ظهور اكثرية حدود الجسم الاعظم على تقدير تناهى
 انقسامات الجسم ناش عن غفلة الفرق بين دعوى لزوم التساوى
 وبين دعوى التساوى في نفس الامر مع ظهور الفرق بينهما ولا مدخل
 في ظهور اكثرية حدود الاعظم في نفس الامر لتناهى الانقسامات
 بل على تقدير عدم التناهى ايضا اكثرية حدود الاعظم في نفس
 الامر والحاصل ان دايلى المتوهم يمتشى على تقدير تناهى الانقسامات
 ايضا قوله بان القسمة مطلقا اى سواء كانت فرضية او وهمية
 او خارجية قوله الخارج الموافق له اى للمجموع وهو الجزء الآخر
 قوله فهناك اربعة اجزاء متحدة اه ههنا تقدير ان احدهما ان يقل
 اذا قسم جسم الى جزئين بالقسمة الخارجية ثم اذا قسم احد الجزئين
 ايضا كذلك الى جزئين وفرضنا ان هذين الجزئين متصلان لا يقبلان
 الانفكاك فهناك اربعة اجزاء اثنان متصلان وهما قسم القسم واثنان
 آخران منفصلان وهما قسم الجسم الكلى فيجوز على الجزئين المتصلين
 ما يجوز على الجزئين المنفصلين من الانفصال الانفكاكى وثانيهما ان يقال
 اذا قسم جسم الى جزئين بالقسمة الخارجية وكان هذان الجزآن
 متصلين غير قابلين للقسمة الانفكاكية وان كانا قابلين للقسمة الفرضية
 فهناك اربعة اجزاء اثنان منها مفروضان عبر عنهما بالتصلين الحاصلين
 في جزء واحد واثنان منهما محققان عبر عنهما بالمنفصلين اى المنفصلين
 من الجسم الكلى فيجوز على المتصلين المفروضين ما يجوز على المنفصلين
 المحققين من الانفصال اى من انفصال احدهما عن الآخر فعلى الاول
 يلغو اعتبار احداث مطلق القسمة الاثنينية لكفاية اعتبار احداث
 القسمة الخارجية اياها كما لا يخفى وعلى الثانى يحتاج الى التكلف في المواضع
 الثلاثة كما او مانا اليه ويرد على كلا التقديرين انه يكفى في المق ان يقال اذا قسم
 جسم الى قسمين كان هناك جزآن متصلان يساوى طباع كل واحد منهما
 طباع المجموع فيجوز على ٩ كل منهما ما يجوز على المجموع من الانفصال

٣ غبارى س

٤ خوشابى س

٩ اى فى الحاشية المتعلقة بقول

الشارح المحصر فى فصل

عدم تجرد الصورة عن

الهولى س

٦ مع ذكر لفظ البض

(نسخه)

٧ عند قول المص لان ذلك

المتصل قابل للانفصال

س

٣ بينهما (نسخه)

٦ حيدر س

٣ خوشابى س

ويلغوسا المقدمات قوله وهو المراد قيل ٣ هذا مر دود فان ذمقر ا طيس
 قائل بالقبول الذاتى وانما ينفى الطريان وصوبه بعضهم ٤ فقال وان دل
 ماسيى من المحشى ٩ على كفاية القبول الذاتى لكن الحق عندى عدم
 كفاية ذلك ينادى عليه قول المص بعض الاجسام القابلة للانفكاك
 بتوصيف الاجسام بالقابلية سيما مع ذلك لفظ البعض ٦ انتهى اقول
 بل ينادى على عدم كفاية ذلك قول الشارح فيما بعد ٧ اى يطرء عليه
 الانفكاك الا ان القبول الذاتى وعدم قبول الطريان مما لا يجتمعان فان عدم
 الطريان لا يكون الا لمنع عارض مفارق عن ذلك كما ذكره الشيخ ولا يخفى
 ان وجود المانع المفارق لا ينفى القبول والطريان عند مفارقة ذلك المانع
 وهذا القدر كاف فى المق ههنا قوله ان تماثل الاجزاء مما لجواز ان تكون
 متخالفة الماهية بحيث لا يوجد هناك جزآن متوافقان فى النوع اصلا تأمل
 واستبعاد ذلك كما وقع من الامام مما لا يجدى نفعا فى امثال هذه المباحث
 كما ذكره الشريف فى شرح المواقف لا يقال المبحث هو الجسم البسيط
 المتشابه الاجزاء فيمتنع ان يكون اجزاؤه متخالفة بالطبع لانا نقول المبحث
 هو الجسم البسيط بحسب الظاهر كالماء مثلا وهو مع شهادة الحس
 ببساطته ظاهرا يحتمل ان يكون مركبا من اجسام متخالفة الحقيقة الا
 ان الحس لا يميز بينهما ٣ كذا فى حاشية التجريد للسيد الفريد قوله قد يقال
 القائل مير صدر الدين فى حاشيته على شرح الجديد للتجريد قوله بوجهين
 اى على ان يكون احدهما صحيحا والاخر غير صحيح قوله والاول اى
 عروض الكثرة كما هو المصرح به فى عبارة القائل اعم مطلقا بحسب
 التحقق والوجود من عروض الانفكاك فانه يوجد فيما عرض له
 الانفكاك وفيما لا يعرض له الانفكاك كما هو منطوق قوله عروض
 الكثرة للشيء بوجهين اه وليس المراد بالاول هو الاول من الوجهين
 المذكورين كما يشعر به عبارة المحشى فانه خلاف مانص عليه
 القائل فلا تلتفت الى جزافات الاوهام الناشئة عن التحير فى المقام المتسبب
 من تغيير المحشى عبارة القائل الى ما يشعر به بخلاف مق ذلك الفاضل
 منها ما قيل ٦ المراد من الاول هو الوجه الاول والمراد بالعموم هو العموم
 من وجه ومنها ما قيل ٣ ايضا من ان المراد من الاول هو الوجه

الاول والمعنى ان الوجه الاول اعم مطلقا من الوجه الثانى الا ان المراد
 بابتداء الخلقة فى هذا الوجه هو ما قبل الخلقة لاحين الخلقة وبالكثرة
 ما هو بالقوة والمراد بابتداء الخلقة فى الوجه الثانى حين الخلقة وبالواحد هو
 الواحد بالفعل قوله فلا يلزم من جواز عروض الكثرة للطبيعة الذى
 هو اعم من عروض الانفكاك جواز عروض الانفكاك الذى هو اخص من
 مطابق عروض الكثرة فان جواز الاعم ليس ملزوما لجواز الاخص فيجوز
 ان يكون الشئ فى ابتداء الخلقة واحدا وان جاز ان يكون فى ذلك الحين
 كثيرا فحينئذ يجوز ان يمتنع عليه عروض الانفكاك قوله ان ذات تلك
 الاقسام المتصلة اه حاصلة ان مانع الانفصال فى المتصلين يجوز
 ان يكون لازم هذا الصنف من الاجسام اى ما كان واحدا فى ابتداء
 الخلقة فحاصل التقوية منع قول الشيخ فيجوز على المتصلين ما يجوز
 على المنفصلين من الانفصال فافهم قوله بان يكون الباء نهجية
 متعلقة بالكثرة لاسببية متعلقة بلايتافى يدل على ذلك ما ذكر قبل قوله
 كما ان طبيعة الانسان اه تنظير لكون بعض الاشياء بحيث لا يقبل
 الانقسام بعد خلقه واخذ او قبل الكثرة فى ابتداء الخلقة ومعناه
 ان طبيعة الانسان قد خلقت واحدة اى جعلت بحيث لا ينقسم
 انسان واحد الى انسانين ولم تجعل بحيث ينقسم انسان واحد الى
 انسانين كما جعلت الجحر والشجر مثلا كذلك بحيث ينقسم بحر واحد
 الى بحرين وان جاز ان يكون طبيعة الانسان ايضا كثيرة فى ابتداء الخلقة
 بان جعلت بحيث ينقسم انسان واحد الى انسانين فهى بعد الخلقة
 لا تقبل الانقسام فكذا ذات تلك الاجسام المتصلة جعلت بحيث
 لا ينقسم جسم واحد منها الى جسمين فعلى هذا لا يرد عليه الا يرد
 الا ترى من المحشى قوله وانت خير بان تجوز اه هذا قياس مساوات
 مركب من ثلث مقدمات تقريره هكذا تجوز كون ذات المتصلين
 امرين فى ابتداء الخلقة مستلزم لتجوز كون المتصل الواحد بالفعل
 امرين وتجويزه مستلزم لتجوز كون الشئ الواحد متعددا وتجويزه
 لا يكون الا بتجويز الانفصال فتجوز كونهما امرين فى ابتداء الخلقة

مستلزم تجويز كونهما منفصلين وهذا يناقض قول المقوى ان ذات تلك
 الاقسام المتصلة يناقض الانفصال وانت خير بانه ان اعتبرنا منسبة
 المقدمات متحدة بان يكون زمان كل منهما ابتداء الحلقة فالنتيجة
 لاتنا في ذلك القول فان المراد بقوله يناقض الانفصال اينما في الانفصال
 بعد كونه متصلا واحدا وان انتبرت متفائرة لاي تكرار الحد الاوسط
 وهذا معنى ما قيل ٤ الاستلزام الاول في مقام الصغرى مبنى على كون
 قوله كون المتصل الواحد اه مضمون قضية وقتية مشيرة الى ما قيل
 الاتصاف بالاتصال والوحدة وقوله في مقام الكبرى وكون الشيء
 الواحد اه مضمون قضية وقتية مشيرة الى ما بعد الاتصاف بالاتصال
 والوحدة فلم يكرر الاوسط فلا يفيد استلزام تجويز عروض الكثرة
 بالمعنى الاول لعروض الانفكاك قوله وقوله والا اول اعم مم فيه
 ان حاصل التقوية المذكورة منع وما بسط اول تنوير لسند المنع كما لا يخفى
 على الناظر في عبارة صاحبها فنع هذا المحشى غير موجه قوله اذا كان
 عروض الكثرة لعروض الوحدة اى اذا كان عروض الكثرة لعروض
 الوحدة بعينه كما هو المفروض فكون عروض الكثرة اعم من عروض
 الانفكاك مم لجواز ان لا يعرض الكثرة لعروض الوحدة بعينه اصلا لا بد
 لنفيه من دليل خفيئذ لا يتفرع عليه قوله فلا يلزم من جواز عروض
 الكثرة للطبيعة جواز عروض الانفكاك لها بناء على ان جواز الاعم
 ليس ملزوما لجواز الاخص وقيل ٣ في مقام الاستناد لهذا المنع فان
 عروضها في ابتداء الحلقة يستلزم لجواز عروض الانفكاك بعد الوحدة
 ثم اعترض بان ما ذكره القائل من العموم انما هو بين العرويين لا بين
 جوازها والمنع انما يرد على الثانى دون الاول وقيل ٦ السند ما ذكر
 قيل وهو ان كون الشيء الواحد متعددا متكررا لا يستقيم الا بالاتصال
 فتدبر قوله والمثال المذكور منظور فيه كانه قيل كيف يمنع الاحمية
 وقد دل عليها المثال المذكور فاجاب بان ما يجوز تكرره في ذلك المثال
 انما هو النطفة قبل تصورها بصورة انسان وهى ليست عين معروض
 الوحدة والكلام فيما يتحد فيه معروض ٧ الوحدة والكثرة فعلى هذا

٤ خوشابى س

٣ شهرى زاده س

اى الاولى ان يقال ان
 اراد ان الاول اعم من جواز
 عروض الانفكاك فم وان
 اراد انه اعم من وقوعه فسلم
 ولكن لا يفيد اذ ليس الكلام
 في الوقوع كما ذكره

الطرسوسى س

٢ حيدر س

٧ فانه طبيعة الانسان
 لا النطفة والانسان كما فهمه

س

التقرير لا يرد عليه ان هذا مناقشة في المثال وهي ليست من دأب
المحصلين لكن يرد عليه ما سلفناه لك في تحقيق المثال المذكور
من اتحاد معروض الوحدة والكثرة فيه فتذكر قوله وقد يجاب
عن اصل الايراد وهو الذي ذكره الشارح بقوله وههنا بحث وحاصل
الجواب اثبات المقدمة المهمة القائلة بان الاجسام المتصلة التي ينتهي
اليها الاجسام القابلة للانفكاك قابلة للانفكاك بالدليل ونقرير
الدليل ان في تلك الاجسام امتداد وكل ما فيه امتداد فهو قابل
للانفكاك اما الصغرى فظة واما الكبرى فينبها بقوله لاشك ان الامتداد
الجسمي اه ويرد عليه ما سلفناه لك فيما تقدم من انه يجوز ان يكون
قبول الانقسام الفعلي مقتضى الطبيعة الصنفية والحاصل ان هذا
الجواب انما يتم اذا كان قبول الانقسام الفعلي مقتضى الطبيعة النوعية
وهو مما يجوز ان يكون ذلك بمقتضى الصنفية اعني طبيعة امتداد
الجموع قوله لانم وجود الامتداد في المتصل المذكور هذا منع
لكبرى دليل المجيب وفيه نظر اما اولا فلان هذا المنع لا يتصور مع
القول بجسمية ذلك المتصل كما قيل^٣ اذ الجسم جوهر قابل للابعاد
الثلاثة واما ثانيا فلان حاصله منع المقدمة بناء على لزوم المدعى من صحتها
فكيف يتصور من عاقل ذلك اللهم الا ان يقال المراد ان وجود
الامتداد بالفعل مع قبول الانقسام الفعلي متلا زمان ذهنا وخارجا
فن منع احدهما كيف يقبل الاخر كما قيل^٤ فتأمل قوله فلانم ان ذلك
الامتداد اه منع لقوله ان الامتداد الجسمي طبيعة نوعية وقوله مع
وصف كونه غير قابل للقسمة بالفعل اشارة الى السند فكانه قال كيف
ان ذلك الامتداد غير قابل للقسمة بالفعل بخلاف امتداد الجموع
المنقسم بالفعل وهو لتبيين ذلك الامتداد اي لانم ان ذلك الامتداد
الموصوف بكونه غير قابل للقسمة بالفعل متحد في الماهية النوعية لجواز
ان يكون الامتداد الجسمي المشترك بين تلك البسائط عرضا عامالها
او طبيعة جنسية وحينئذ يجوز اختلاف مقتضاها في الاشخاص والافراد
كما ذكره السيد الفريد في حاشية التجريد فعلى هذا التقرير لا يرد عليه

٣ طرسوسي ودباغي س

٤ شهرى زاده س

ما سيجي من المحشى قوله ثم التماثل والتساوى اه منع لقوله فامتداد
 البسيط الواحد كامتداد المجموع واهله حل البسيط الواحد على
 احد الجزئين المفروضين في احد الجسمين المتصلين المنفصلين عن الجسم
 الكل وحل المجموع على المجموع من ذينك الجزئين المفروضين وحل
 الانقسام ٦ والمقتضى ٧ على الانفكاك ٨ عن الآخر لاعلى الانفكاك
 الى الجزئين لكن الظاهر من كلام المجيب ان المراد بالبسيط الواحد
 هو احد المتصلين المنفكين عن الجسم الكل وبالمجموع هو الجسم
 الكل وبانقسام والمقتضى هو الانفكاك الى الجزئين ولذا اجاب
 المحشى عن هذا المنع بذلك فتأمل قوله انما يتفرع على الاثنية
 اه حاصل كلامه لانم ان امتداد البسيط الواحد وامتداد المجموع
 متماثلان ومتساويان في الحقيقة فانه انما يكونان كذلك لو كانا متعينين
 ومميزين في الواقع ونفس الامر فان الشيء ما لم يتعين ولم يتميز في نفس
 الامر يمتنع الحكم عليه بانه مماثل اه قوله وليس هناك جزآن بحسب
 نفس الامر هذا مناف لما سبق من المحشى من ان الحكم بانه قابل
 للانقسامات الفرضية يستلزم ان يكون ذوات الاقسام موجودة
 في نفس الامر قيل ٢ لدفع هذا ان المراد بالواقع ونفس الامر ههنا
 هو الخارج لما انه المتبادر منهما لكونه فردا كاملا منهما وتبادر الفرد
 الكامل من العام المطلق لكن يرد عليه حيثئذ ان الحكم بالتماثل
 ونحوه لا يتوقف على التمايز في الخارج بل يكفي التمايز الذهني في ذلك
 الحكم وقد صرحوا بان النوع المخصوص في فرد له افراد اخر ذهنية
 مماثلة لذلك الفرد في الخارج ٣ ممكنة او ممتعة كما قيل ٤ الا ان يقال
 المراد هو الحكم بالتماثل الخارجى اذا لم يترب عليه كما اشار
 اليه بقوله لا يلزم من الاثنية التوهمة او المفروضة اه فتأمل قوله
 اما اولا فلان وجود الامتداد اه جواب عن المنع الاول بابطال قوله
 فان الامتداد مستلزم لوجود الخط فقيه انه مع كونه كلاما على السند
 يرد عليه ان كون المراد بالامتداد في الجواب يفسده ٩ اذ لا يندفع به
 حيثئذ اصل الايراد الذي ذكره الشارح فان مبتاه على انه يجوز

٦ في قوله الذى هو ينقسم

وهما سـ

٧ في قوله فيقتضى كل منهما

ما يقتضى الآخر سـ

٨ كما هو كذلك في كلام

الشيخ الرئيس في الاشارات

الذى سبق نقله في اول

الحاشية سـ

٢ عبدالرحمن سـ

٣ في الحقيقة (نسخة)

٤ شهرى زاده سـ

٩ قوله اى يفسد الجواب سـ

ان يكون الاجسام التي ينتهي اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية والجواب المذكور على تقدير هذه الارادة لا يدفعه كما لا يخفى فالجواب الصواب ما اشرنا اليه فيما سبق وقيل حاصل المنع الاول انه لو وجد الامتداد في ذلك المتصل لوجد فيه البعد بالفعل فيلزم منه قبول الانقسام بالفعل بناء على ما مر من المحشى من ان تجويز الانقسام يستلزم وجود ذوات الاقسام في نفس الامر فلا يرد عليه ما اورده المحشى انتهى فتأمل قوله واما ثانيا فلا نالكلام في تساوى الامر الممتداه جواب عن المنع الثانى وفيه ان المجيب ٣ ادعى تماثل الامتداد القابل للقسمة الفعلية وغير القابل لهسا والمانع رد عليه بمنع تماثل الامتدادين فالكلام في تساوى الامتداد في افراده لا في تساوى الممتد في افراده واما حديث الوصف فقد عرفت انه انما اتى به المانع ليكون سندا لمنعه او تعيينا لمرامه لالكونه داخلا في الطبيعة النوعية حتى يرد عليه بانه خارج عنها على انه يجوز ان يكون مدار المنع على اعتبار الطبيعة الشخصية ودخول الوصف المذكور فيها مما لا ينكر والحاصل ان مدار المنع على اعتبار الطبيعة الشخصية ومدار الجواب عنه على نقي ذلك واعتبار الطبيعة النوعية بقى ان اعتبار الطبيعة النوعية هل يكفي في المق الذى هو دفع اصل الاراد الذى ذكره الشارح ام لا قيل الحق الثانى لا ما نرى فيه الانفصال هو المجموع وهو شخص فلا نعلم ان الانفصال من تشخصه او من طبيعته النوعية خصوصا اذا انعكس امر الانفصال عند تغير الشخص بتبدل الاوصاف من المجموعة والبساطة فمن الجاز ان يكون مع وصف البساطة غير قابل للانفكاك انتهى والحق عندى ان مدار المنع انما هو على الطبيعة الصنفية كما اشرنا اليه فيما سبق وبعد الليتا والتي اثبات كون الامتدادين متحدة في الماهية النوعية اصعب من خبط القناد اذ علم ذاتيات الشئ او عرضياته عند رب العباد ففوة المنع لا يخفى على ذوى الاوهام والرد عليه على طرف التمام قوله بين المتصل والمنفصلين اراد

٢ يوسف

٣ طرسوسى

٢ خوشابى

بالتصل المجموع وبالفصلين الجزئين المتصلين قوله والكلام فيهما قد عرفت ما فيه فتذكر قوله وسيأتي الكلام فيهما من الشارح والمحشى في آخر هذا الفصل وسنتكلم عليه هناك ان شاء الله تعالى قوله توجيه هذا القول اى توجيه قول الشارح ليس له وجه ظ فالتك تعلم اه على وجه يتضح المرام هو ان يقال ان المراد بالجسم المبحوث عنه ههنا بانه متصل واحد في نفسه هو الجسم المفرد بقرينة ان اللازم من دليل المذكور هو هذا كما اشار اليه الشارح دون مطلق الاجسام القابلة للانفكاك وانما خص البحث عنه اذ فيه الاختلاف لافى مطلق الاجسام فلو اسقط لفظ البعض لم يفد ذلك بل دل الكلام ٢ على ان الاجسام القابلة للانفكاك كلها متصل واحد وليس كذلك كما لا يخفى فليس لقول القائل بان الظاهر اسقاط لفظ البعض وجه ظ وهذا هو الظاهر من كلام المحشى ومن تعليق هذه الحاشية على القول المذكور من الشارح لا على قول القائل وقيل ٩ المراد بهذا القول هو قول القائل بان الظاهر اسقاط لفظ البعض والمعنى ان توجيه ذلك القول من القائل هو ان المراد بالاجسام فى قول المص ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك اه هو الاجسام المفردة لانها المبحوث عنها ههنا وكلها متصل واحد فحينئذ يكون انظاهرا سقاط لفظ البعض لثلايوهم عدم صدق الكلية مع انها ٣ صادقة ولا يخفى عليك ما فيه من الرككة وبعده عن عبارة المحشى بمراحل ومن الغرائب ما قيل ٤ الظاهر انه يريد توجيه كلام القائل بحيث يكون موجهها صحيحا وليس كذلك كيف وكلامه حينئذ يكون جدلا خارجا عن الحكمة اذ لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الاجسام مركبة من اجسام صغار صلبة لا تقبل الانفكاك ولا يدفعه كون الاختلاف فى الجسم انتهى ولا يخفى عليك ما فيه ايضا اما اولا فلان كلام القائل ليس فى شئ من الحكمة واما ثانيا فلانه ليس بجدل واما ثالثا فلان قوله اذ لقائل ان يقول اه خارج عن المقام بالكلية بل هو ناشى عدم ملاحظة تمام الدلائل المذكور فى المتن قوله اذ فيه الاختلاف نقل عنه فيه ان الاختلاف ليس فى المفرد بل فى البسيط

٢ بمعونة ان الجمع المحلى باللام
يفيد الاستغراق
٩ حيدروثارى ومحي الدين
وغيرهم اتحالا بما ذكره
المحشى نصر الله

٣ فحينئذ يكون يسا ثلما اشار
اليه الشارح بقوله وليس له
وجه ظاهر من ان له وجهها
خفيا
٤ شهرى زاده

٦ شهرى زاده

انتهى ورد بان الرد بالاختلاف ههنا هو الاختلاف الواقع بين الفلاسفة
 وغيرهم في ثبوت الهيولى وعدمه فان الكل متفقون على ان الاجسام
 المركبة مركبة من الهيولى الثانية وانما اختلافهم في ان الاجسام المفردة
 اى غير المركبة من الاجسام هل هي مركبة من الهيولى والصورة او من
 الجواهر المفردة او غير مركبة اصلا لكل منها مائة سالكة والمتكلمون
 هو الوسط وغيرهم ههنا لكة واما في البسيط فائما هو الاختلاف
 في الاجسام بحيث يشمل المذاهب الخمسة فتأمل قوله فانه لم يتعرض
 لكون الاجزاء اجساما ولو كان المراد به هو الجسم المطلق لزم التعرض له
 بان قال والا لزم الجزء او الاجسام الغير المتناهية فتذكر قوله فسر
 بذلك لتلاي توهم تنافيه قيل لا وجه لهذا التوهم اذ الكلام ههنا
 في الجسم المتصل لا في الصورة على ان المقصود المص ههنا
 ان الجسم المتصل متصف بالانفصال فلا بد فيه من جزء بسببه يقبل ذلك
 اذ لا يقبل ذلك بسبب الصورة والمقدار لانهما لا يتصفان به فالقبول
 ههنا بمعنى الاتصاف دون الطريان ووجه التفسير دفع توهم ان المراد
 بقابلية الانفصال ان يكون الانفصال فيه بالقوة اذ لا يكفي ذلك فيما نحن
 فيه انتهى اقول فيه نظر اما اولا فلان عدم قبول الصورة الانفصال
 انما هو لاتصاله كما سيحى والاتصال متحقق في الجسم المتصل ايضا
 فيلزم ان لا يقبل ذلك ايضا فيلزم التناقض في اذا كان القبول في كلا
 الموضعين بمعنى واحد كما لا يخفى فهذا هو الوجه للتوهم المذكور
 ويندفع بحمله ههنا على الطريان وفيما سيحى على الاتصاف كما فعله
 المحشى ٧ على انه يجوز ان يكون التوهم ان الجسم هو الصورة كما قيل
 فتأمل واما ثانيا فلانه لو كان القبول ههنا بمعنى الاتصاف لبطل
 اصل الدليل كما اشار اليه الشارح حكمة العين وذلك لانه لما كان ذلك
 الجسم متصلا كان متصفا فلو كان متصفا بالانفصال ايضا كان
 الاتصال والانفصال وصفين متعاقبين له والا لزم اجتماعهما في حالة
 واحدة فحينئذ لا حاجة الى الهيولى كما ذكره الا شراقيون واما ثالثا
 فلان قوله مقي المص اه فيه منع ظاهر ٨ كما لا يخفى واما رابعا فلان

٤ يوسف

٧ شهرى زاده

٨ لجواز ان مقصودة
 ان الجسم المتصل يطرأ عليه
 الانفصال فلا بد فيه من
 جزء اه

ما ذكره ٦ في وجه التفسير لا يصلح لان يكون وجهه اذ التفسير المذكور لا يدفع ذلك التوهم فان ذلك التوهم ٩ جار في التفسير المذكور ايضا وايضا الطريقان ضد الاتصال فكيف يصح تفسير احدهما بالآخر بل الدافع لذلك التوهم هو التفسير بقولنا اي يتصف بالاتصال بالفعل كما لا يخفى وقيل ٤ مبنى التوهم كون اسناد القابل في الموضعين حقيقة وهو في الاول مطلق عن الحقيقة وفي الثاني مقيد بهما بمعنى ان في الجسم قابلية الاتصال على سبيل الاجمال لكن القابل في الحقيقة اما الصورة اه ولا يخفى ان نظام الكلام على هذا التقرير وانه يختل بما ذكره من التفسير انتهى فتأمل قوله اذ القبول في كل موضع بمعنى تعليل للنفي في قوله لئلا يتوهم اول النفي وهو التوهم فعلى الاول معنى قوله بمعنى ٣ اخر وعلى الثاني بمعنى واحد فتفطن قوله قد يقال الاتصال اه حاصله منع لزوم الاتصال للمقدار والصورة راجع الى منع دليله كما اشار اليه بقوله وانعدام ذات الجسم اه اي لاتم ذلك اللزوم بجواز ان يكون من العوارض الغير اللازمة للصورة الجسمية وقوله فانه اذا اورد الاتصال انعدامت هو يتهما بم ايضا فانه يجوز ان لا يكون في حد ذاته متصلا ولا منفصلا اه وانت خير بان هذا المنع بعد ما استدل على ان ذلك المتصل متصل في نفسه ليس في محزه فانه ان تم ذلك الاستدلال تم هذا والا فليمنع مقدمة من مقدمات ذلك الدليل كما فعله الشارح خذ هذا فانه ينفعك في بعض المواضع قوله واقول في اثبات اتصال الجسم اي في اثبات لزوم اتصاله الذي هو المقدمة المنة وكلمة في ظرف للقول ومقول القول قوله ان افراد الجوهر قوله ان افراد الجوهر لم يقل ان افراد الجسم مع ان المقام مقامه ليكون الجوهرية اشارة الى دليل لمي للاستغناء عن الموضوع فان الجوهر ما يستغنى عنه كما ان قوله لان العقل اذا لاحظها اه اشارة الى دليل اني له ثم ان المراد بافراد الجوهر جزئياته كما هو الظاهر لاقسامه التي هي اربعة عند الاشراقيين العقل والنفس والصورة الجسمية والمكان وخمسة عند المشائين الثلاثة الاول والهيولى والجسم المركب منها ومن الصورة كما توهم ٩

٦ بقوله فوجه التفسير دفع
توهم ان المراد اه
٩ بان يتوهم ان المراد طريقان
الاتصال بالقوة
فتأمل
٤ شهرى زاده
٣ كما قولهم ولكل وجهة مستند

٩ المتوهم هو المحشى حيدر
ولعل الحرص على ما ذكر
اقسام الجوهر بعينه لهذا
التوهم

ثم انه لا بد ان يقرر ما اتى به ههنا من الدليل ليسهل بيان ما فيه من
القال والقليل ويمتاز الصحيح من العليل فنقول مستعينا من المعين الجميل
حاصل ما ذكره ان الاتصال لازم لقبول الابعاد وقبول الابعاد لازم
للجسم فالاتصال لازم للجسم فان لازم اللازم لازم اما الكبرى فلان قبول
الابعاد ذاتي للجسم وما هو ذاتي له فهو لازم له اما الكبرى فظة واما الصغرى
فلانه اذا كانت الاجسام مشاركة لذاتها للجردات في الجوهرية
والاستغناء عن الموضوع ومباينة لها بالذات لم ان يكون هناك
مميز ذاتي يمتاز به الجسم عن المجرد والمقدم حق وكذا التالي فبقوله ان افراد
الجسم لذاتها الى قوله فلا بد للجسم من مميز ذاتي بينهما اشارة الى بيان
هذه الملازمة والى بيان حقيقة المقدم حاصل الاول على ما قيل ٢
ان الاجسام والجردات تشتركان في ذاتي وهو الجوهر والاستغناء
وتختلفان في ذاتي آخر فلا بد هناك من مميز ذاتي ضرورة وفيه نظر
اما اولا فلما قيل ٣ من ان هذا مبني على كون الجوهر او الاستغناء جنسا
للاجسام والجردات وبطلان الاول يظهر من فصل الجوهر والعرض
من هذا الكتاب وبطلان الثاني اظهر من ان يذكر سيما اذا فسر
الاستغناء بعدم الافتقار واما ثانيا فلان اختلاف الاجسام والجردات
في ذاتي لم لا يجوز ان يكون اختلافا فيهما بالاعراض كيف وقد قال
الاشراقية ان الامتياز بين الانواع المتباينة للجسم بالاعراض
الحارجة عن قوامه فلا يقع هذا الكلام في مقابلة بلتهم كما قيل ٤
وحاصل الثاني ان العقل اذا لاحظ افراد الجوهر بذاتها من غير
اعتبار امر خارج عنها يحكم بانها ليست من احوال الشيء وهذا يدل
على ان الاجسام والجردات مشاركة بالذات في الاستغناء عن الموضوع
وكذا اذا لاحظ العقل افراد الجسم بذاتها يحكم بانها مباينة لذوات
المجردات وهذا دليل على ان الاجسام بالذات متباينة لذوات المجردات
وفيه ايضا نظر اما اولا فلان حكم العقل بان افراد الجوهر ليست
من احوال شيء عند ملاحظة تلك الافراد بذاتها يتوقف على كون
الاستغناء عن الموضوع ذاتيا للجوهر وهو م كما سبق وايضا قطع النظر

٢ يوسف م

٣ طرسوسي م

٤ ثاري م

عن اعتبار امر خارج عنها يتضمن قطعه عن شيء آخر سواها
وعن كونها احوالا له اذ هما خارجان عنها فكيف يحكم حينئذ
بانها ليست من احوال شيء كما قيل ٦ واما ثانيا فلان حكم العقل
بالبينة عند ملا حظة افراد الجسم بذاتها ممنوع كيف وذلك
موقوف على ان يكون هناك مميز ذاتي وهو اول المسئلة قوله وليس
الاقبول الابعاد ولما بين انه لا بد للجسم من مميز ذاتي اراد ان يبين ان
ذلك المميز هو قبول الابعاد حتى يتم المراد وحاصل ما ذكره في بيانه
ان ذلك المميز الذاتي اما قبول الابعاد او غيره مما يؤخذ من الخارج
كالتحيز والتمكن وامثالهما لكن لا سبيل الى الثاني لانه مأخوذ
من الخارج والمأخوذ من الخارج لا يصلح ان يكون مميزا ذاتيا
فالمميز الذاتي للجسم هو قبول الابعاد وفيه نظر اما اول فلان حصر
كون غير القبول فيما يؤخذ من الخارج يحتاج الى البيان فان الاستقراء
التام ممنوع والاستقراء الناقص لا يفيد في المقام واما ثانيا فلان كون
قبول الابعاد ذاتيا للجسم ممنوع فان قبول الابعاد انما هو للجسم
التعليمي اولا وبالذات واما للجسم الطبيعي فبواسطته فكيف يكون
ذاتيا وفصلاله وايضا هو امر عدمي فكيف يجوز ان يكون ذاتيا
لما هو من الحقايق الخارجية وقيل ٧ المراد من القابل هو المستعد لا الممكن
فلا يرد ان مفهومه امر عدمي واما ثالثا فلما قيل ٨ من ان الابعاد
خارجة عن حقيقة الجسم فقبولها مما يؤخذ من الخارج كالتحيز
فلا يصلح المميز الذاتي وقد صرح في المحاكات بان تعريف الجسم
بالجوهر القابل للابعاد الثلاثة رسم له وايده بما ذكره الشيخ في الكليات
الشفاء انتهى قوله والاتصال من لوازمه اشارة الى صغرى اصل
الدليل وهي ان الاتصال لازم لقبول الابعاد كما اشيرنا اليه فيما سبق
لكنه يحتاج الى البيان فان من يمنع كون الاتصال لازما للصورة
يمنع كونها لازما لما جعل لازما لها ايضا اذ يجوز ان يكون ذلك كالصورة
في عروض الاتصال والا تفصال بان لا يكون في حد ذاته متصلا
ولا منفصلا قيل ٩ وفيه ايضا ان الاتصال لازم للابعاد الذي هو

٦ شهرى زاده شه

٧ يوسف شه

٨ يوسف شه

٩ نشارى شه

المقدار لا للقابل للابعد وما هو الفصل هو الثاني لا الاول وقيل ٣
 يمكن بيان لزوم بان يقال ان الابعاد هو الخطوط التي هي من الكم
 المتصل والقابل للتصل اي المستعد له لابدان يكون متصلا انتهى
 وانت خير ما فيه فان كلتا المقدمتين ظ المنع قوله بقي ههنا
 بحث وحاصل البحث هو ان غاية ما يلزم من الدليل الذي ذكرناه
 لزوم مطلق الاتصال لذات الجسم دون لزوم الاتصال بخصوص
 اذ ما يكون من لوازم القابل للابعد هو الاول دون الثاني
 والكلام في الثاني دون الاول اذ التفريق لا يوجب زوال مطلق
 الاتصال فلا تفصيل لا ينسب فيه فلا يلزم فساد اجتماع الاتصال
 والانفصال اذ اللازم هو اجتماع الانفصال مع الاتصال في الجملة
 ولا فساد فيه فيثبت لا يتم دليل المشائين في اثبات الهيولى فلا تحصل
 التقوية لمذهبهم والفرض ذلك وبهذا التقرير سقط ما قيل ان هذا
 القول منه يدل على ان الكلام في مطلق الاتصال وقوله فيما سبق
 بل يلزم زوال وصف الاتصال يدل على ان الكلام ٦ ليس في مطلق
 الاتصال بل في الاتصال بخصوص فيبين الكلامين مناقات قوله
 فالحق اي الحق في اثبات الهيولى ان يغير قوله ٧ لان ذلك المتصل اه
 ويقال بدله لان ذلك المتصل الواحد حال الاتصال اه وحاصله ان
 ذلك المتصل متصف بالوحدة من كل وجه وليس فيه كثرة اصلا
 وقابل للانفصال والتفريق فحدوث الكثرة بعد التفريق اما من كنتم
 العدم او هناك امر آخر والاو بط لانه خلاف البديهة فتعين الثاني
 وهو المعنى من الهيولى قوله واجزاؤه ليست الا فرضية محضة فيه منع
 ظ اذ لو سلم كونها فرضية لا يسلم كونها محضة قوله لا يجوز كونهما اه
 ان اريد انه لا يجوز كونهما موجودتين حال الاتصال بالوجود الاصل
 الصريح فهو مسلم وغير مفيد وان اريد انه لا يجوز كونهما موجودتين
 في تلك الحالة اصلا لا صريحا ولا ضمنا فهو م وقوله اذ الوجود
 لا يكون بلا يقين ان اريد به الوجود الاصل فلاتيم التقريب وان
 اريد الاعم فهو ايضا م واما ما قيل ٨ من ان التعيين نحو من الوجود

٣ يوسف م

٤ تشاري م

٦ اذ لو كان الكلام في مطلق
 الاتصال لم يلزم زوال
 وصف الاتصال ايضا م

٧ اي يغير تلك المقدمة م

٨ خوشاني م

الخاص عند المحققين وظ ان الشيء لا يكون بدون نفسه ففيه ان
ذلك مما نازع فيه كثير على انه لو بنى الكلام على ذلك المذهب لكان
نحو من الهذيان قوله فلا بد من امر آخر ^{مصحح} لتسبة الهويتين
الى الاولى هذا لم لا يجوز ان يكون وجود مبدئيهما والمنقسم اليهما
مما يخرج عن حدوديهما من كتم العدم كما قيل ^٢ وايضا يجوز ان يكون
ذلك الامر هو المقدار او الصورة والانعدام عند الانفصال ثم لجواز
ان لا يكون في حد ذاته متصلا ولا منفصلا كما مر فقد لزم الهروب
عنه قوله الى اثبات تلك المقدمة ظاهرا الى تلك المقدمة بل الى
هذه المقدمة اي لاجابة الى اخذ المقدمة القائلة بوجوب وجود
القابل مع المقبول اذ يكفي في المق مجرد وجوده معه وهو متحقق وفيه
نظرا اذ مجرد الوجود لا يلزم لزوم اجتماع الاتصال والانفصال كما لا يخفى
ويدون لزوم اجتماعيهما لا يتم المقصود قوله يمنع اجتماعيهما اي لزوم
اجتماعيهما والالزم ان يكون ^٥ بين المنع وبين المنوع والسند متافرة
كما لا يخفى قوله اذ لا شبهة في وجود قابل الانفصال فيه انه ان ابق
عليه ظاهره لا يتم التقريب وان اريد لزوم وجوده فهو مم والاستدلال
بقوله اذ الجسم اه لا يفيد ان ابقى على ظاهره وان اعتبر فيه ايضا
لزوم الوجود كان ذلك ايضا ممنوعا وبالجملة المراد ان المقدمة الممنوعة
بديهية فلا حاجة الى الجواب عنه فتأمل قوله فيه ان قابل السلب
يعني انه يفهم من كلام الشارح ان القبول اذا لم يكن وجوديا او عدم
ملكاة لا يجب وجود القابل مع المقبول وليس كذلك فان قابل
السلب المطلق اه وهذا من منع ^٤ المحشى في هذا الكتاب كما قدم
مرارا وقد صرح بذلك فيما نقل عنه ههنا وانت تعلم ما فيه مما ذكرناه
في امثاله فيما سبق فتذكر قيل مع ان ما اورده مندفع بحمل الحصر
وابتنائه على ما قال بعض المحققين ^٩ من المتأخرين من ان الموجبة ^٧
السالبة المحمول لا يستدعي وجود الموضوع كالسالبة قوله اقول
لما ثبت اه يريد ان بين ان في الكلام اشعارا بذينك الامرين ردا على
الشارح وحا صله انه لما ثبت في ذلك الكلام اعني الدليل المذكور

٢ شهرى زاده

٥ بين المنع والمنوع متافرة
(نسخه)

٤ ضيع (نسخه)

٩ كالسيد الفريد في حاشية
مختصر الاصول والتجريد

٧ وقيل ^٢ هذا هو المشهور

٢ حيدر

اتصال الجسم بقوله ان بعض الاجسام متصل واحد في نفسه والا
 لزم الجزء وثبت ايضا انعدام المتصل الجوهرى عند الانفصال بقوله
 والالزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة ولعله لم يتعرض
 لثبوت المتصل المقدارى مع انه ايضا قد ثبت بذلك القول لعدم
 دخله في المق ههنا وثبت ايضا ان الجسم لا ينعدم عنده بالكلية كما قال
 من غير انعدام الجسم بالمرّة علم من ثبوت هذه الثلاثة بقاء امر
 جوهرى فالكلام المذكور يدل على ثبوت هذه الثلاثة وبواسطة تلك
 الدلالة يشعر بان ذلك الامر الباقي جوهر لان ذلك الباقي لو لم يكن
 جوهرًا لكان عرضًا اذ لا واسطة بينهما فلو كان عرضًا فاما ان يكون
 ذلك العرض قائمًا بذاته اوقائمًا بالصورة الجسمية اوقائمًا بجوهر آخر
 في ذلك الجسم ابتداء او انتهاء والاولان بطلان ضرورة ان العرض
 لا يقوم بذاته ولا بامر منعدم فتعين الاخير وهو المعنى بالهيولى بقوله
 لان الباقي اه استدلال على اشعار الكلام بجوهرية الهيولى وعلى
 علم بقاء امر جوهرى منه فلا يرد عليه ٦ ان الاتجاه الى الاستدلال
 في اثبات الجوهرية اعتراف بانه لا اشعار به في الكلام قوله ويجب
 ان يكون محلا للصورة هذا بدون ان يقول وكونه محلا للصورة عطفًا
 على بقاء امر يشير الى ان كونه محلا للصورة لم يعلم من الكلام
 ولا اشعار له به بل هو واجب بالنظر الى الدليل الخارجى فينتزلا يتم الرد
 على الشارح كما لا يخفى ولك ان تقول لا بأس بعدم اشعار هذا الكلام
 بان الهيولى محل للصورة اذ ثبت ذلك في الفصل التالى الموضوع
 لاثبات حلول الصورة فى الهيولى هذا وقد يقال اشعار هذا الكلام
 بالجوهرية والمحلية انما يجب اذا كان الضمير فى قوله وبرهانه راجعًا الى قوله
 كل جسم فهو مركب من جزئين محل احدهما فى الآخر ويمكن ارجاعه
 الى اثبات الهيولى وحينئذ لا يجب ذلك الاشعار وعنوان الفصل
 اثبات الهيولى لا بذلك التركيب يؤيد هذا الارجاع ويجب ان يكون
 الهيولى جوهرًا محلا للصورة مأخوذ في مفهومها على ما قيل انها
 جوهر قائم بذاته ليس متصلًا ولا منفصلًا ولا واحدًا ولا متعددًا

٦ المورد هو الطرسوسى مفه

٧ فحق القول ههنا بان
 الاتجاه الى الاستدلال
 فى اثبات محلية الهيولى
 اعتراف بانه لا اشعار بها
 فى الكلام كما هو بحث الشارح
 المحقق مفه

٨ المجيب هو المحشى نصر الله
 مفه

بل يستعد لهذه الاوصاف لما حل فيه ويجمع كلا منها وهو باق بعينه
فوجب الا شعار في اثباتها بجوهريتها ومحليتها والا لم يظهر
من الدليل وجود ما هو الهوى بل وجود امر اعم منها قوله فذلك
الجوهر اى الذى يقوم به الامر الباقى المفروض كونه عرضا باق بعد
الاتصال والالم يحز قيام ذلك العرض به كالصورة الجسمية وايضا
ذلك الجوهر جزء من الجسم ومنع كونه جزءاً من الجسم مكابرة والا
لزم تجويز قيام عرض الجسم بما هو خارج عنه وبطلانه ضرورى
فيثبت نقول ذلك الجوهر هو الذى ادعينا انه الباقى بعد الاتصال
فا الحاشية الى ذلك العرض قيل ٧ فى قوله فذلك الجوهر باق قلب
والاصل فذلك الباقى بعد الاتصال هو الجوهر ويمكن ان يقال
المعنى ان ذلك الجوهر هو الذى ادعينا انه الباقى بعد الاتصال انتهى
فتأمل قوله وايضا البداهة ٨ شروع فى وجوب محليته الامر
الباقى للصورة قوله غير مبين وضع المتصل اى غير متميز فى الوضع
عنه وهذا هو مناط البداهة فالأوضح ان يقال البداهة شاهدة بان
ذلك الامر الباقى غير مبين وضع المتصل قوله فلا بد من حلول
ذلك المتصل هذا لا يفرع على عدم المبانية وضعاً كيف
وقد سبق ٨ من الشارح ان مجرد الاتحاد فى الاشارة لا يكتفى فى حصول
الحلول بل لابد من الاختصاص اللهم الا ان يقال المراد انه اذا لم يتبين
فى الوضع لا بد هناك اما التداخل واما الحلول وتداخل الجوهر
فيثبت بالبداهة كما مر ٩ من الشارح فتعين الحلول فتأمل قوله اذ حلوله
فى ذلك المتصل ممنوع لانه يلزم من انعدام المتصل بسبب الاتصال
انعدام ذلك الجوهر الحال فيه اذ يلزم من انعدام المحل انعدام
الحال وقيل ٢ اذ حلول القابل للاتصال والاتصال فى القابل للاتصال
اللازم له فقط بعيد اشد البعد وانت خبير بان الابدانية ولو كانت اشد
لا تستلزم الامتناع قوله وحلول ثالث فيهما فيه ان حلول الثالث
فيهما من غير حلول احد هما فى الآخر ايضا لا يكتفى فى عدم المبانية
بينهما فى الوضع ومع حلول احد هما فى الآخر يرجع الى الاحتمالين

٧ طرسوسى شه

٨ عن تعريف الحلول شه

٩ فى فصل ابطال الجزء شه

٢ شارنى شه

الاولين فلا وجه لعدده من الاحتمالات ههنا قيل ٢ عدده منها لاحتمال ان يكون عدم المباينة بينهما لكون التركيب منهما اتحاديا بحسب الخارج كما مر من صدر المدققين في صدر الكتاب وفيه ان كون التركيب اتحاديا ينافي ٦ انعدام احدهما وبقاء الاخر على انه ينبغي ان تبطل الاتحادية ايضا فانها تنافي تفرع قوله فلا بد من حلول ذلك المتصل قوله اذهى تحصل بمجرد الجوهرية والاتصال فيكون اعتبار الثالث من الفضلات ولا فضل في الحكيمات قوله يتوجه عليه المنع اعلم ان حاصل التقرير الجلي مع المنقول من بعض المحققين يعني السيد الفريد في حاشية التجريد تغيير لبعض مقدمات الدليل الذي ذكره المص كالخلق الذي ذكره المحشي فيما سبق وتقريره ان ذلك المتصل قائم بامر اخر مشترك بين ذلك المتصل الواحد وبين المتصلين الحادثين بالتفريق باق في الحالتين موجب لارتباطهما به غير متصف بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال بل هو تابع في هذه الاوصاف لذلك المتصل والا ٢ لكان التفريق اعداما لذلك المتصل بالكلية وايجاد الجسمين آخرين من كتم عدم والتسالي بطالبداهة فكذلك المقدم ثم ان ذلك الامر لما كان تابعا للمتصل في الاوصاف المذكورة وكان مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد منفصلا متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا به ناعتاله واذا كان كذلك كان محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمتصل حال الانفصال واذا كان كذلك كان جوهره قطعاً فهذا الامر هو المعنى بالهيولى فالمنع الذي ذكره المحشي منع للملازمة الاولى ٤ والبحث الذي اوردته الشارح هو منع للملازمة الثانية ٥ قوله على ما ذكره الاشرافيون الذي مر ذكره في الحاشية المتعلقة بقول الشارح لان الاتصال لازم بقوله قد يقال اه وتوجيه المنع ههنا ان لزوم اعدام الجسمية بالكلية عند التفريق لولا الامر المذكور ممنوع وانما يلزم ذلك لو كان الاتصال لازماً لذلك المتصل الواحد وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون الاتصال والانفصال من الاعراض المتعاقبة بان لا يكون الجسم في حد ذاته متصلاً ولا منفصلاً كما ذكره الاشرافيون فلا يلزم من الانفصال

٢ حيدر
٦ فان معنى ككون التركيب اتحاديا انهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار فكيف يمكن انعدام ذات الشيء وبقائه

٢ اي وان لم يكن كذلك بل كان قائماً بذاته او بامر غير مشترك او غير باق او غير موجب للارتباط او متصف بشيء من الاوصاف المذكورة

٤ التي في الشرطية الاولى اعني قوله والاسكان الخ ٥ التي في الشرطية الثانية اعني قوله لاسكان تابعا للمتصل اه

والنفريق عدم ذات ذلك الجسم بل يلزم زوال وصف الاتصال
وانت تعلم مما ذكرناك فيما سبق ان هذا المنع ليس في محزه فهذا من
المواضع التي ينفعك ذلك المذكور كما نبهناك هناك فتذكر
والمراد بما يتعلق به ما ذكره ثمه بقوله اقول في اثبات الاتصال اه
وبقوله بقي ههنا بحث اه قوله وذكر بعض المدققين وهو مير
صدر الدين محمد الشيرازي كما نقل عنه ذكره في حاشيته على شرح
الجديد للتجريد جوابا عن المنع المذكور وحاصل جوابه على ما نقله
المحشي دعوى البداهة في المقدمة الممة فانتظر قوله كان باقيا لعل
التعرض لبقائه عند عدم الانقلاب والانفصال ليتضح عدم بقاءه عند
الانقلاب والانفصال اذ الاشياء ينكشف باضدادها والا فلا مدخل له
في المقصود كما لا يخفى قوله وان تبدل مقدار كما في الشعمة المتشكلة
باشكال مختلفة فانها تصورت بصور متعددة فيتبدل جسمها التعليمي
ولا يتبدل جسمها الطبيعي قبل ٢ لا يذهب عليك ان هذا مبني على
القول بالجسم التعليمي وان ابعاد الجسم الطبيعي غير مأخوذة على
وجه التعيين والا فيتبدل المقدار ايضا يزول شخص المتمد المحسوس
ويحدث شخص آخر قوله فلم يبق بديةة هذا ظاهر في ان ذلك
البعض قد ادعى البداهة في عدم البقاء عند الانقلاب وعند الانفصال
جميعا لكن عبارته ٣ صريحة في دعوى البداهة في الاول والاستدلال
في الثاني فالمحشي قد خلط بين الامرين فجمع دعوى البداهة
والاستدلال فتدبر ثم اقول ممن ادعى البداهة في عدم البقاء عند
الانفصال صاحب التقرير الجامع حيث قال فحيث لا يكون ذلك
المتصل الواحداني باقيا بذاته ضرورة فتأمل قوله فانه واحد قبل
الانفصال وبعده كثير لا يخفى عليك ان هذا القدر من التبدل لا يكفي
في الاعداد الكلية ٤ والكلام فيه لافي الاعداد قوله مطلقا ولو ببعض
الوجوه تذكر قوله نعم يحكم العقل اه اشارة الى منشأ غلط المانع
وحاصله انه قد اشتبه عليه الحكم بان الجسم المدرك المعين باق بعد
الانفصال بالحكم بان ما كان متصلا صار منفصلا المشعر ببقاء ما كان

٢ حيدر س

٣ حيث قال اذا انقلب الى
جسم اخر فلم يبق ذلك الجسم
المدرك بديةة وكذلك اذا
انفصل لم يبق ذلك الجسم
المعين فانه واحد بحسب
التعين قبل الانفصال وبعده
كثير بحسبه س
٤ وان جعل الوحدة والكثرة
من الشخصات س

متصلا بعد الانفصال ولم يفرق بين الحكيم مع ان بينهما فرق
 فان الثاني صحيح باعتبار الهيولى والاول غير صحيح والكلام في
 الاول دون الثاني فان المقروض ان الجوهر الواحداني المتصل
 في حد ذاته اعني الجسم المدرك المعين قائم بذاته وليس هناك امر اخر
 فالعقل لا يحكم حينئذ ببقائه بل يحكم بعدم بقاءه بعد الانفصال
 ضرورة ان المعين من حيث انه معين ينعدم بزوال التعين وكذا الكلام
 في صورة الانقلاب فالقول ببقاء الجسم بعد الانفصال غير مناسب
 للمقام فان المقام مقام فرض الجسم قائما بذاته غير مقارن بامر آخر
 وان كان ذلك القول صحيحا في نفسه باعتبار الهيولى كما اشار اليه
 بقوله نعم يصح القول ببقاء الهيولى اه فعلى هذا التقرير لا يرد ان قوله
 غير مناسب غير مناسب ٧ والمناسب غير صحيح قوله والحكم ببقائها
 مقتضى السوق والذوق ان الضمير للهيولى والمعنى ان الحكم ببقاء
 الهيولى ايضا لو كانت في حد ذاتها شيئا معينا بالفعل مكابرة غير
 مسموعة لكن المصرح به ٤ في محله ٦ ان الحكم ببقاء الجسم بعد
 الانقلاب وهو في حد ذاته شيء معين بالفعل مكابرة غير مسموعة
 وارجاع الضمير الى الصورة الجسمية حتى يكون مطابقا لما هو المنقول عنه
 يخرج الكلام عن الانتظام ويوجب التفكير في قوله وجوهريتها
 قوله وجوهريتها اي جوهرية الهيولى لا توجب التعين قيل ٣
 الجوهرية توجب الوجود الخارجي وهو يوجب التعين لما صرح
 به المحشى فيما سبق ٥ من ان الوجود لا يكون بلا تعين اقول قد عرفت
 ما فيه فلعل هذا المدقق لا يقول به قوله ولا يلزم منه التعين قيل ٩
 لانه لو لم فاما من احد الجزئين او اجتماعهما والكل باطل اما الجزء
 السلبى فلان الاسلوب يتصف بهما المبهم كالتعين لا اختصاصا صاها
 باحدهما قطعا واما الجزء الاثباتى فلانه ماهية بلا شرط شيء والمعين
 بشرط شيء وقد تقرر ان الاولى اعم من الثانية وان لم تخل عن شيء ما واما
 اجتماعهما فلانه بالحقيقة تقيده المبهم بالمبهم وقد تقرر انه لا يفيد
 الجزئية والتعين فوضح قوله لانه عام وان التعين لا يلزم من مجموع

٢ المورد شارى سمد

٧ ولا حاجة في دفع ذلك

الا يراد الى ان يقال لما لم

يسقط منع القدماء كما ستعرف

قال ٣ غير مناسب سمد

٣ القائل خوشاى سمد

٤ حيدر سمد

قيل ولعله لما كان جعل صحة

القول ببقاء الهيولى مبنيا

على ابهامها مستلزما لان

يكون الحكم ببقاء الهيولى

حال كونه شيئا معينا بالفعل

مكابرة غير مسموعة نقله

هكذا ليتصل بينه وبين قوله

وجوهريتها اه انتهى

فتأمل فيه فانظر الى محله

سمد

٦ وهو كلام بعض المدققين

صدر الدين في حاشية

التجريد سمد

٣ كيلانى سمد

٥ في اخر الحاشية المتعلقة

بقوله الشارح لان الاتصال

لازم المقدار سمد

٣ طرسوسى سمد

٢ الواقعة على قول (نسخه)

الجزئين ايضا قطعاً انتهى قوله ان المنع المذكور لا يستقط بما ذكره
 وذلك لان مدار المنع كما عرفت عدم تسليم كون الجسم متصلاً
 في حد ذاته وان لا يكون الاتصال لازماً له وليس فيما ذكره ما يثبت
 ذلك ودعوى البدهة في عدم البقاء حال الانفصال لكونها كدعوى
 بدهة في محل النزاع وهو اتصال الجسم في حد ذاته المستلزم لادعاء
 عدم البقاء عند الانفصال فدعوى البدهة في الثاني كدعوى بها
 في الاول وكما يمنع المانع الاول يمنع الثاني فهي غير مفيدة وفيه نظر
 فتذكر قوله غير مسموعة والاستدلال عليه بان الجسم واحد قبل
 الانفصال وبعده كثير ليس بشام اذا الوحدة وصف له فلا يلزم من
 زوالها زوال ذات الجسم كما مر فيما سبق ؟ وقيد مر فيما سبق
 ما ينفعك في امثال هذا المقام فتذكر قيل ه اقول لانزع بين الفريقين
 في وجود امر قابل للاتصال والانفصال باق بعد التفريق ذاته
 ولا في وجود الصورة الاتصالية الوحدة التي لا تبقى بعد التفريق
 وانما النزاع في ان الجسم هل هو نفس ذلك الامر القابل لهما ام هو
 مركب منه ومن تلك الصورة وهذا النزاع ناش من النزاع في امر
 آخر وهي ان تلك الصورة هل هو عرض قائم بذلك الامر الباقي
 ام هو جوهر آخر حال فيه فذهب الاشراقيون الى الاول وقالوا
 ان الجسم هو نفس ذلك الامر القابل لما ان العرض لا يقوم الجواهر
 كما هو الظاهر وجوهرية الجسم شبهة فيها وذهب المشاؤون الى الثاني
 فقالوا بتركبه منهما فقد اتضح بهذا البيان ان ملاك الامر في هذا
 المقام اثبات جوهرية الصورة المذكورة فان تم ذلك تم ما ذكره
 المشاؤون والا فلا فذكر ذلك البعض من ان العقل لا يحكم بان الجسم
 المدرك المعين بعد الانقلاب والانفصال باق ممنوع ان اريد البقاء
 الذاتي ومسلم ان اريد البقاء من حيث التعيين لكن ليس في محزه اذ النزاع
 ليس فيه وما ذكروا من ان مذهب الاشراقيين هو ان الجوهر
 الواحد المتصل في حد ذاته قائم بذاته قابل للاتصال والانفصال محمول
 على ان المراد هو الوحدة التوعية ومطلق الاتصال والانفصال

٢ في الحاشية المتعلقة بقول
 الشارح لان الاتصال لازم
 للمقدار
 شهري زاده

والافكيف يكون الواحد المتصل في حد ذاته قابلا للتعدد والاتصال
وهل هذا الامكانية مخافة ومخالف لتحقيق مذهبهم كما لا يخفى على
المتابع انتهى فتدبر قوله لو كان موجودا بوجود الكل يلزم صدق
حمله عليه قيل ٢ هذا مبني على ما هو المشهور من ان مصداق الحمل
هو الاتحاد في الوجود وقد زيفه الشريف في شرح المواقف وقال
مصداقه هو اتحاد المتغايرين مفهوما ذاتيا بان يكون ما صدق عليه
ذاتا واحدة ثم قال القائل لاشك ان الاتحاد في الذات انما يتصور
في المفهومات الذاتية والعرضية مع موضوعاتها دون الاجزاء
الخارجية اذ لا يقول احدها بان ما صدق عليه الجزء عين ما صدق عليه
الكل وان اتحد في الوجود فلا يلزم من ذلك جواز حمله عليه انتهى
اقول لا يخفى ان مراد ذلك البعض ليس ان وجود كل واحد من الاجزاء
عين وجود الكل والالزم ان يكون الاجزاء موجودة صرفة ولا يقول
هو به كما يدل عليه سوق كلامه بل مراده ان كل واحد من الاجزاء
موجود في ضمن وجود الكل وان وجودات الاجزاء وجود الكل
وبهذا القدر لا يلزم الاتحاد في الوجود بين الكل وبين كل واحد
من الاجزاء حتى يلزم صدق حمله عليه ولو بناء على ما هو المشهور
قوله قلت الهولي مع الصورة اه خلاصته كما قيل ٣ ان ما شهرت به
البداية انما هو بقاء هولي الماء المذكور دون نفسه الا ان تلك
الهولي لما اتصفت بصفات صورها اطلق عليها اسم الماء فحكم عليها
بهذا الحكم ولا يذهب عليك ان هذا الجواب انما يتم لو كان الحكم
المذكور على سبيل التجوز دون الحقيقة وهو محل نظر كيف ان
اصحاب تلك البديهة وارباب هذه الاحكام لا يريدون من الماء المذكور
الا الماء ولذا قيل ٤ الحق في الجواب ان يقال اصحاب هذه البديهة
العوام الذي لم يطلعوا على حقيقة الجسم ولم يعرفوا من الجسم المائي
الا الماء فلا اعتداد بها انتهى وقيل ٥ اقول لقا تل ٦ ان يقول للماء
لجب تشخيص امتاز به عن سائر المياه وهذا التشخيص باق لم يزل
ولذلك صح قولنا الماء في الكبر ان هو الماء في الجب بعينه وبالفريق

٢ شهرى زاده سده

٣ شهرى زاده سده

٤ خوشابى سده

٥ وقيل والاحسن منع شهادة

البداية لهذا الحكم

فان ما يشهد به البداية هو

ان الماء الذي تفرق وحصل

في الكبر ان هو من الماء الذي

في الجب انتهى ولا يخفى

عليك ما فيه فتفطن سده

٦ طرسوسى سده

في الكبر انزال وحدة الماء لاذاته المتصفة بالوحدة وحدث تشخص آخر لكل من الاقسام يمتاز كل منها عن الآخر هذا واذا وفيت التأمل حقه علمت ان تلك الشهادة من البدئية صادقة مع الذهول عن الهيولى بل نفيها ايضا فالتقن ٧ ذلك قوله واعلم ان المتبادر الى اخر القول مذكور بعينه في حاشية صدر المدققين على شرح التجريد قوله لان تشخص المادة بواسطة الصورة فيه انه قد سبق منه عند تعريف الحلول نقلا عن الشارح انهم ذهبوا الى ان تشخص الصورة بالهيولى فلو كان تشخص المادة بالصورة عندهم يلزم المنافرة بل يلزم الدور الالهي الا ان يقال المسئلة اختلافية فكل من المقامين على مذهب وان كان ظ العبارة طة في الاتفاقية واجيب عنه بان تشخص الصورة بالهيولى مخصوصة وتشخصها بصورة ما وفيه ان مال ذلك تفيد المبهمة بالمبهم وقد عرفت انه لا يفيد التشخص وقيل ٥ هذا الجواب مما لا يفيد في المقام اذ حيث لا ينعدم تشخص المادة بالانفصال لوجود صورة ما حيث لا يفيد ايضا بان تشخص الهيولى بالصورة تشخص بالعرض وتشخصها بصورة بها تشخص ذاتي ورد بانه يلزم حيث لا يفيد ايضا تبدلها بتبدل الصورة فلا يفيد هذا ايضا في المقام قوله قلت المادة الشخصية حادثة اه فيه انه لو لم يكن الباقي تشخص الهيولى لم يكن فرقا بينها وبين الجسم لو لم يكن الهيولى رأسا فلوا اكتفى في عدم خروج القسمين من كتم العدم ببقاء مطلق الهيولى فلم لا يكتفى في ذلك ببقاء مطلق الجسم حتى لم ينتج الى الهيولى قيل ٩ فالحق في الجواب ما ذكره الدواني في حاشية التجريد وتلقاه بالقبول مولانا ميرزا جان في حاشيته على تلك الحاشية من ان الهيولى مستحفظة بنفسها ووحدةها التي هي هويتها وتلك الوحدة لازمة لها غير زائلة نعم هي حاملة لوحدة الجسم وكثرته واتصافها بالوحدة والكثرة بالعرض انتهى وانت خير بانه يرد على ما ذكره ايضا انه لم لا يجوز ان يكون مطلق الجسم مستحفظا بنفسه ووحدة التي هو هويتها وان يكون تلك الوحدة لازمة له غير زائلة عنه قوله غاية ما يلزم من ذلك اه اعلم

٧ فالتفق (نسخة)

٥ حيدر

٩ حيدر

ان الاختصاص في قول الشارح بمعنى الارتباط والناعت بمعنى المحصل
للنعت فغاية ما يلزم من ذلك اى من كون المتصل الواحد والمتعدد مختصا
مرتبطا بذلك الشيء وناعتا محصلا للنعت له ان يصير ذلك الشيء
الذى هو المادة بالآخرة مع المتصل الواحد متصلا واحدا اى نفس
ذلك المتصل الواحد ومتصفا به ومع المتعدد متعدد ومتصفا به
ولا يلزم من ذلك الاتصاف كون تلك المادة محلا للصورة حقيقة
بل يجوز ان يكون الامر بالعكس بان يكون الصورة محلا للمادة
وموصوفة بها حقيقة والمادة حالة في الصورة وصفة لها حقيقة
اذ قد يصير المحل الحقيقي حالا وصفة للمحل الحقيقي بالعرض وبالعكس
اى وقد يصير المحل الحقيقي محلا وموصوفا للمحل الحقيقي بالعرض
وحاصل الكلام ان المراد بقوله مختصا به ناعته انه يلزم ان يكون ذلك
المتصل الواحد والمتعدد نعتا له بالعرض لانه يلزم ان يكون ذلك نعتا له
حقيقة والا فذلك لزوم ظ المنع فان معنى كون ذلك الشيء مع المتصل
الواحد متصلا واحدا ومع المنفصل المتعدد منفصلا متعددا انما
هو كونه كذلك بالعرض كما ٤ من آنفا فحينئذ لانم انه اذا كان ذلك
المتصل مختصا به ناعته يكون ذلك الشيء محلا حقيقيا لذلك المتصل
فعلى هذا يكون هذا الايراد من المحشى ٦ منعا للملازمة الثالثة
من ملازمات التقرير الجا مع كما فصلناه فيما سبق هذا غاية توجيه
المقام وبهذا التوجيه يندفع عنه ما تخيله بعض الاوهام من الملام
قوله خلاصة منع الملازمة المستفادة اه وهى الملازمة الثانية
من الملازمات الاربع وانت خير بان هذا بعيد عن كلمات الشارح
بمراحل بل خلاصته منع الملازمة المستفادة من قوله فيكون محلا
للمتصل الواحد حال الاتصال اه وهى الملازمة الثالثة من تلك الاربع
مستددا بانه انما يلزم من الناعية المحلية لو ثبت ان الصورة نفسها
نعت للهوى فان هذا مما لا بد منه في الحلول وذلك مما فان ناعية
الصورة للهوى اعم من ان يكون الصورة واسطة لكون نفسها نعتا
للهوى ومن ان تكون واسطة لكون اوصافها نعتا لها اذ معنى

٤ في قوله قلت الهوى
مع الصورة الماثية الواحد
واحد بالعرض

٦ وهى التى فى الشرطية
الثالثة اعنى قوله واذا كان
مختصا به ناعته له كان هو
محلا للمتصل الواحد حال
الاتصال اه

الناتجة هو المحصل للثبوت والموجب له مطلقا لا كونه نعتا خاصة
واعلم ان امتنع النظر فيما ذكره الشارح في البحث والجواب ايقنت
ما ذكرناه لك بلا شك ولا ارتياب نعم يمكن ان يردد ويقال
ان اريد يكون المتصل الواحد والمتعدد ناعتا كون الصورة واسطة
لكون نفسها نعتا فالملازمة الثانية ممة اذ لا يلزم ذلك مما ذكر
قوله بل اللازم كونها واسطة في اتصاف الهيولى بالاتصاف
والوحدة والاتصال والتعدد وان اريد به كون الصورة واسطة
للثبوت مطلقا ولو يكون اوصافها نعتا فالملازمة الثالثة ممة لكن
الشارح حله على الاول ومنع ما منع لما اشهر فيما بينهم وارتفع فيما
اذا ادار محذورين السابق واللاحق فهو اللاحق قوله اذا كان
هو بعينها اي لكنه لم يكن قوله اذ معنى الناعت ذلك فيه نظر
لا يخفى قوله ولقائل ان يقول اه جواب عن المنع المذكور بابطال
سنده وما صله ان الرد بالنعت المشتل عليه الناعت هو ما يصير سببا
قريبا لوصف المحمول وهذا المعنى متحقق في الصورة فقول المانع
لكنه لم يكن باطلا فاقهم وقد مر فيما سبق ما يتعلق بهذا المقام
فتذكر ويحتمل ان يكون قوله القائل ان يقول اه اشارة على
بحث آخر على قول الشارح كان ناعتا معارضة في المقدمة
وقوله بل الحق اشارة الى جواب ذلك البحث الاخر او الجواب
عنه وعن بحث الشارح جميعا قوله ولا يصح الاول لخروج
اكثر الاعراض فيه انه ان اريد خروجه عن الحكم المذكور فلا
باس به كما لا يخفى وان اريد خروجه عن تعريف ٣ الحلول فليس
ههنا تعريف الحلول حتى يعترض عليه بخروج بعض الافراد
فالجواب ان يقال لا يصح الاول لظهور ان الصورة ليست
محمولة على الهيولى موافاة قوله لدخول كثير مما
ليس حالا فيه مثل ٧ ما مر انما فتقطن قوله بل الحق
ان المراد بالثبوت اه لعله اختيار الشق الرابع وهو ان يكون
المراد بالثبوت ما يصير سببا قريبا لوصف المحمول بان يكون حصوله
مستلزما لصحة حمل المحمول فان السواد مثلا متى حصل حصل

٣ وحل هذا الكلام على
تحقيق التعريف السابق
الحلول كما جوزه بعض
من المحول بعد غاية البعد
عن القبول يعم عنه طبيعة
ذوى العقول شهد

٧ اذ يرد عليه ايضا انه ان اريد
دخوله في الحكم المذكور فهو
نعم وان اريد دخوله في تعريف
الحلول فليس ههنا تعريف
الحلول شهد

في محل فيستلزم حل الاسود عليه ٢ بخلاف الحال لان مجرد حصوله
لا يستلزم حل المتول على ذي المال مالم يحصل نسبة مخصوصة
بينهما قيل ٣ والسرف فيه ان تشخص العرض بالموضوع فلا يحصل
الا فيه بخلاف المال فانه بتشخص بنفسه من غير احتياج فيه الى صاحبه
ولما كان تشخص الصورة ايضا بالهيولى فحصولها لا يكون الا فيها
فيستلزم ذلك اتصافها باو صاف محولة لاحالة كالعرض بالنسبة
الى محله انتهى هذا وقيل لانه اختصار للشق الثاني والمراد ان المراد بالنت
ما هو محمول اشتقاقا فان السواد يشتق منه الاسود ويحمل على الجسم
وكذا الصورة يشتق منه الصورة ويحمل على الهيولى وليس المال
كذلك فانه لا يشتق منه شيء يحمل على ذي المال والمتول يحمل عليه
ليكنه مشتق من المتول لان المال انتهى وفيه ما فيه فانتظر قوله
وهذا المعنى يتحقق بين الصورة والهيولى اما لان الصورة سبب قريب
لاتصاف الهيولى بالاتصال والافتصال او بالجسمية فان الهيولى
بسبب الصورة تصير جسما اولانها سبب قريب للحل المتصلة على
الهيولى اذ المتصلة ذات ثبت اهما الاتصال والافتصال عبارة عن
الصورة او الحل الوجود والتشخص عليها اذ هي بدون عروض
الصورة ليست بموجودة ولا بتشخص او للحل الصورة عليها ولكل
من هذه الخمسة اذا ذهب ورد ٩ الاول بان المال سبب قريب لاتصاف
زيد بالمتول فالاتصال والافتصال ليسا وصفا محجولا والثاني بانه مع
جريان السببية في جانب الهيولى ايضا يرد عليه ان النصف بالجسمية
ليس هو الهيولى فقط بل هو مجموع الهيولى والصورة والثالث بان
السبب القريب للحل المتصلة هو الاتصال مقابل الافتصال لا الاتصال
بمعنى الجوهر المتصل والرابع بان السبب القريب للحل الوجود
والتشخص هو الوجود والتشخص دون الصورة بل هو سبب بعيد
لحلها والخامس بانه لا يخفى عن الحداثة واعل المراد بالخذشة ما ذكره
بعضهم من ان مبدأ اشتقاق الصورة هو التصوير لا الصورة فالسبب
القريب هو لاهي وقد اجيب ٤ عنه بان ذلك انما هو بحسب ظاهر

٢ فيه ان السواد ربما حصل
في محل ولا يستلزم حل الاسود
عليه كالزاج مثلا فان فيه
سوادا يصيغ به مع ان الزاج
ليس باسود (مصنف)

٣ شهرى زاده

٧ طرسوسى

٩ الراده والشارى

٤ خوشاينى

الصيغة في المشهور واما بحسب ما هو المراد من قولنا الهيولى
مصورة فلا لان المراد منه هوانها متعلق للصورة ومحل لها وانت
خير بانه ليس بشئ اذا السبب القريب حيثئذ كونها متعلق للصورة
ومحلها لا للصورة نفسها والثاني في الثاني دون الاول وقد يرد غير
الثاني بان مورد البحث يقتضي ان يكون المحمول هو المتصلة والمنفصلة
ويجب بان الاقتضاء المذكور مما اذا ذكر في ذلك المورد بيان ودليل
لكون الصورة نعنا وحالا للهيولى لانفس المدعى فلا يلزم المطابقة
والرعاية بان يكون المحمول ماذكر في الدليل فتأمل قوله كونها
حالة في الهيولى اه قيل الاول من هذه النعوت الثلاثة متأخر في الاعتبار
عن الحلول والثاني عدمي والثالث اعتباري والكلام في النعوت
الحقيقية الوجودية المتقدمة في الاعتبار على الحلول كما يشير اليه ٣ قول
الشارح جميع النعوت الشابتة الاول فلا يرد عليه ماذكر قوله
في ركاب افلاطون استاد ارسطو ومعنى افلاطون الصادق الفصيح
ومعنى ارسطو الكامل الفاضل وقيل في ركاب ارسطو ورد بانه
سهو كما يدل عليه تصريح القوم بكونه من جملة التلامذة التي كانوا
يبدأون مع افلاطون في ركابه ونسبة حكمة الاشراق
الى افلاطون لاليه قوله لان التصفية موجب لاشراق وقيل ٨ لكونهم
حاضرين بمجلس المعلم وقت الاشراق اول لقولهم بالاشراق والنور والظلمة
قوله استدلوا على ذلك الظاهر ان ضمير استدلو بالاشراقين وفيه
ان الاستدلال ينافي مسلكهم فالاولى ان يجعل ماذكر رد الاستدلال
المشائين كما جعله كذلك صاحب التجريد ويدل على ذلك قوله في اثناء
التقرير وهذا مع بطلانه لا يستلزم مقصودهم قوله بان الجسم المتصل
اه حاصله ان المادة غير ثابتة اذ لو كانت ثابتة فمادة الجسمين الذين انفصل
اليهما الجسم المتصل الواحد ومادة ذلك الجسم المتصل الواحد اما
ان تكون واحدة بالشخص اولا بل متعددة لاسبيل الى شئ منهما
او الاول فلانها لو كانت واحدة بالشخص لزم ٧ ان يكون الواحد
الواحد بالشخص في مكانين في ان واحد باعتبار الجسمين المنفصل

٦ طرسوتى
فانه يشير الى ان تلك النعوت
من شأنها ان يحكم ثبوتها
لاول اولاً ثم بسبب ذلك
الحكم يحكم بان الاول حال
في الثاني فهي متقدمة
في الاعتبار على الحلول وهي
وجودية وهي حقيقية
لا اعتبارية فلا تنال
النعوت الثلاثة التي اوردها
المحشى

٨ القائل هلى قوشجى
في حاشيته على حاشية شرح
المطالع

٧ وايضا يلزم ان يكون الواحد
بالشخص مصورا بصورتين
مختلفين وايضا يلزم انه اذا
تحرك ذينك الجسمين
المنفصلين بالحركتين
المختلفتين تحرك بالشخص
بالحركتين المختلفتين في آن
واحد كذا قيل ٣

٣ تيارى

اليههما الجسم المتصل الواحد واللازم بطبا لضرورة اذ الواحد
بالشخص يمكن ان لا يكون في مكانين في ان واحد واما الثاني فلا نهى
على تقدير تعددها لا يخفى اما ان يكون مادة الجسمين والمنفصل اليههما
الجسم المتصل حادثة بعد الانفصال وبعد انعدام ما كان قبله او لا يكون
حادثة كذلك بل تكون موجودة قبل الانفصال في ضمن الجسم المتصل
المنقسم وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يستلزم التسلسل الملح ويستلزم
ايضا انعدام الجسم بالمرّة وهو مع بطلانه كما مر فيما سبق مفوت للمق
واما الثاني فلانه يستلزم اشتمال الجسم على مواد موجودة بالفعل
غير متناهية اه قوله فان حدثت بعد الانفصال وانعدام ما كان قبله
وههنا احتمال آخر هو ان تحدث بعد الانفصال بدون انعدام ما كان
قبله فالترديد غير حاصر بل لا بد من ابطاله ايضا حتى يتم المطر ويمكن
ابطاله بانه لا يتم حيثئذ ايضا ما قصدوه من اثبات امر ياق في الحالتين
فتأمل قوله لزوم التسلسل اى التسلسل في المواد في طرف المبدأ
لوجوب سبق مادة على كل حادث عندهم وذلك للزوم لان تلك المادة
السابقة على مادة ذيك الجسمين لا بد ان تكون حادثة لانها اما ان
تحدث بعد الانفصال فالامر ظاهر او كانت موجودة في المتصل
قبل الانفصال والمفروض انه انعدم ما كان قبله فهي معدومة بعد
الانفصال فهي حادثة لا قديمة اذ العدم ينافى القدم كما هو المشهور
فاذا كانت تلك المادة السابقة حادثة كانت لحدوثها محتاجة الى مادة
اخرى لوجوب سبق مادة على حادث فيلزم تسلسل الامور المرتبة
وهو بطل قوله فتكون غير متناهية بالفعل ايضا اى كما كانت غير متناهية
الى حد تقف عنده وذلك لانه لما كانت الانفصالات في الجسم
غير متناهية وجب ان يوجد في الجسم مواد غير متناهية بالفعل
اذ كل انفصال الجسم وان لم يخرج الى الفعل لكن خروجه ممكن فلا بد
من تحقق مادته في الجسم قبله والا وقفت الانفصالات اذا وصل
الانقسام الى حد لم يتحقق مادته فينتهى الانفصالات عند ذلك
الحد والمفروض انها غير متناهية الى حد تقف عنده قوله والجواب

ان الهيولى امر مبهم اه الظاهر انه اختيار للشق الاخير وكون المادة
موجودة قبل الانفصال منع لاستلزام ذلك اشتغال الجسم على المراد
كما اختاره الشارح الجديد للتجريد حيث قال فلانم ان المادتين
لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل الواحد لكان مشتملا
على اجزاء بالفعل وانما يلزم ذلك لو كانتا موجودتين فيه بالفعل مادتين
وليس كذلك بل هما موجودتان في مادة واحدة بالاتصال الواحد
قيل ٩ الظاهر انه اختيار للشق الحدوث بعد الانفصال كما اختاره
الاصفهانى في شرح التجريد وتقريره ان المشائين ان يقولوا اما مادة
كل جزء قديمة من حيث الذات حادثة بحدوث الجزء من حيث التعيين
فلا يستدعى مادة اخرى ولا يلزم التسلسل ولا يلزم ايضا انعدام الجسم
بالمرّة لان المادة لم تنعدم بذاتها بل من حيث وحدتها ويحتمل ان يكون
اختيار الشق رابع وهو ان يكون المادة واحدة بالذات ومتعددة
بالشخص بان يكون مادة الجسمين المنقسم اليهما حادثة بالشخص
بعد الانفصال قوله اذ الموجود بالفعل متعين هذا كبرى القياس
والصغرى مطوية وهو قولنا لاشئ من المبهم بمتعين فينتج من ثانى
الثانى لاشئ من المبهم بموجود بالفعل قوله لانا نقول ابهامها
اه قيل غاية ما يلزم منه ان يكون الموجود بالفعل في الخارج الهيولى
المتعينة بتعين جنسى او نوعى ومعلوم ان شيئا منهما لا يكفى في الوجود
الخارجى بالفعل وقيل ثم لا يخفى انه على هذا يلزم ان يكون اثبات عدم
التجرد الهيولى عن الصورة لغوا اذ لو تجرد عنها لكانت مبهمّة
والمبهم بابهامه غير موجود قوله انهم لا يريدون اه تعرض
للشارح فان كلامه يشعر باتحاد المراد بالصورة النوعية بين
الفرقتين او للواقع كذا قيل ٢ فتأمل قوله هذا الحكم على سبيل
المبالغة الظاهر انه لا وجه لهذا التكلف كما قيل غاية الامر ان
الملازمة في الشرطية المذكورة نظرية مبنية بالدلائل الآتى وما قيل ٣
وجه الاحتياج الى هذا الاعتذار ان الشرطية اللزومية لا بد ان يكون
المقدم فيها علة للناتى او بالعكس او يكونا معلولى علة واحدة وما وجد

٩ طرسوسى شه

٢ شهرى زاده شه

٣ شارى شه

شيء من هذه الثلاثة في القضية المذكورة فوجب التأويل ليس بشيء
 اذ المقدم والتالي في القضية المذكورة معلولان لكون الافتقار الى
 المحل مقتضى ذات الصورة الجسمية كما هو منطق الدليل الآتي
 فثالث اثباته موجود قوله بناء على الدليل المذكور وهو قوله
 لان الطبيعة المقدارية اه متعلق بالمبالغة يعني ان الحكم المذكور على
 سبيل المبالغة من قبيل جعل ما هو كالثابت ثابتا بناء على ثبوته بالدليل
 الآتي فلا يرد عليه انه بناء على الدليل المذكور ومع ملاحظته يكون
 ثابتا لا كثابت فلا حاجة الى ما قيل ٥ من انه ان كان متعلقا بالكاف
 فالدليل المذكور عبارة عن الدليل السابق وان كان
 متعلقا بمدخول الكاف فالدليل المذكور عبارة عن الدليل
 اللاحق قوله بما لا حاجة فيه اه حاصله على ما يظهر من ظ
 تقريره ان الصورة الجسمية ليست بمنجزية ٦ في العقل ومنجزية
 في الخارج لذاتها فلا بد ان تكون اه وفيه نظر اما اولاه فلا بد
 لكون الصورة غير منجزية في العقل في وجوب المقارنة في الخارج
 لامر يقبل التجزى في الخارج فان تجزئها وعدم تجزئها في العقل
 سواء في ذلك كما لا يخفى فقوله وهي في الخارج تقبل اه كاف ٧ في المق
 وسائر المقدمات مستدركة واما ثانيا فلان قوله وهي في الخارج تقبل
 التجزى لذاته مم لجواز الاجسام الذي مقرا طيسية فلا بد من ابطالها
 حتى يتم المق واما ثالثا فلان قوله فلا بد من ان تكون مقارنة في الخارج
 لما يقبله مم لم لا يجوز ان يقبله نفس الصورة من غير مقارنة لامر
 آخر فلا بد لدعوى الحصر بين الحاجة والغنى الذاتيين ثم ابطال
 احدهما واما رابعا فلان هذا الدليل على تقدير تمامه لا يدل على
 ان ذلك الامر المقارن له الصورة محل لها واما خامسا فلانه جار
 في الهيمولي كما قيل ٣ فانها غير منجزية عند العقل لما ذكره ومنجزية في الخارج
 فلا بد لها من امر يقارنه هو الهيمولي فلا الهيمولي وهولي وهكذا قوله
 وتقريره انما مثل صور الاشياء اه الاولى صور الاجسام قيل ٤ خلاصته
 ان الصورة الجسمية غير منجزية لذاتها والالم يمكن تعقلها لما ذكر

٥ القائل خوشابى وحيدر
 ع

٦ بمنجزية (نسخه)
 ٧ بل يكفي فيه ان يقال
 الجسم يقبل التجزى لذاته
 فلا بد من امر يكون جزء له
 ويقبله فافهم ع
 ٤ شهرى ز ع

٣ طرسوسى ع

٧ قوله والجسم متجزئ يشير
الى ان الضمير في قوله تعقل
صور الاشياء

والجسم ٧ متجزئ لذاته في الخارج فلا بد ان يكون فيه امر آخر ورأيتها
وهو الهيولى وفيه نظرا اما اولا فلانه ان اراد بتعقل صور الاشياء
تعقل الصور الموجودة في الخارج فم كيف وهي جزئيات مادية
لا تحصل في العقل ما تقرر في كتبهم وان اراد تعقل ماهياتها الكلية
فسلم لكن اللازم منه ان لا يكون تلك الماهية الكلية متجزئة لذاتها
وما قبل التجزئ لذاته هو وجزئياتها الموجودة في الخارج فيجوز
ان يكون ذلك لاشتمالها على تشخصات خارجية لماهياتها الكلية
على انه لو سلم ان تلك الجزئيات ايضا متعلقة فلا يلزم منه الا ان لا يكون
متجزئة في الذهن فيجوز ان يكون قبولها للتجزئ من لوازم وجودها
الخارجي بناء على ما تقرر في بحث الوجود الذهني من جواز تخالف
اللازم بحسب الوجودين واما ثانيا فلان كون الصور المتصلة
حالة في النفس مم لم لا يجوز ان يكون الحاصل صورها واشباحها
لاهي انفسها على ما ذهب اليه الحكماء ولو سلم ان الحاصل فيها
انفسها فلانم انها حالة فيها وانما يكون كذلك ان لو كانت قائمة بها
وهو مم كيف وقد ذهب الشارح الجديد للتجريد الى ان الحاصل
في النفس غير القائم بها واما ثالثا فلان قوله انقسام الحال مستلزم
لانقسام المحل مم وانما يسلم ذلك لو كان الحلول سرانيا وقد ذكرنا
ان حلول المعلومات في النفس غير سراني واما رابعا فلان الفلك
بما عليه من الصور الفلكية غير قابل للتجزئ لذاته على ما تقرر فيما
سبق فلا بد فيه من دعوى الحصر بين الحاجة والغنى الذاتيين ايضا
فتأمل ٦ واما خامسا فلان قوله فلا بد اه يدل على ان الصورة
الجسمية غير متجزئ لذاتها في الخارج فينافي ما تقدم من المقدم فتأمل ٢
واما سادسا فلان هذا الدليل على تقدير تمامه يستلزم كون ما يقبل
التجزئ لذاته امرا خارجا عن الجسم غير متعقل اصلا اذ لو كان ذلك
داخلا فيه لم يكن تعقله بناء على ما ذكره من المقدمات وهو خلاف
الواقع فظهر ان استدلاله بهذا الدليل مما لا يليق بشانه الجليل انتهى
قوله مشتمل على حلية وهي قوله لان الطبيعة المقدار بما ان تكون

٩ قوله فتأمل اشارة الى
ان هذا يندفع بما سبق
تحقيقه من القائل وهو
ان الصورة الجسمية للفلك
يقبل التجزئ لذاتها
وان لم يكن قابلا لذاتها

٤ قوله فتأمل اشارة
الى ان هذا يندفع بادنى
عناية يفهم من التخصيص
المذكور في اول الكلام

بذاتها غنية عن المحل اولم تكن فان الظاهر من تأخير اداة التريده انه
حلية من ددة المحمول شبيهة بالمنفصلة لا منفصلة قوله ثم على
حلية تبطل وهي قوله والاول مح قوله الاول اى من كل واحد
منهما كون الذات علة له اى لذلك الواحد فالغنى الذاتى كون الذات علة
للغنى وقد اخذه الشارح بهذا المعنى فى اول شقى بحثه على شارح المواقف
والافتقار الذاتى كون الذات علة للافتقار ولم يذكره الشارح قوله والثانى
اى المعنى الثانى لكل واحد من الغنى والافتقار الذاتيين عدم علية
الذات لما يقابل ذلك الواحد فالغنى الذاتى عدم كون الذات علة
للافتقار وقد اخذه الشارح بهذا المعنى فى ثانى شقى بحثه على شارح
المواقف والافتقار الذاتى عدم كون الذات علة للغنى ولم يذكره
الشارح قوله ولا يتم القضية الثانية اى لا يتم الحلية الثانية التى اتيت
لا بطسالى احد شقى التريده على تقدير ارادة المعنى الثانى من الغنى
الذاتى اذ يرد على قوله والا لاستحال حلولها فى المحل حيث يمنع لجواز
ان لا يكون الذات علة للافتقار ولا تكون آية عنه له ايضا قوله
ولا يستلزم اى لا يستلزم الدليل المطر وهو ان يكون كل جسم مركبا
من الهولى والصورة على تقدير ارادة معنى آخر من الغنى الذاتى وهو المعنى
الاول وذلك لانه يكون حاصل الدليل حيثئذ ان الطبيعة المقدارية
اما ان يكون ذاتها علة للغنى عن المحل اولم يكن ذاتها علة للغنى عن المحل
والاول مح فتعين ان لا يكون ذاتها علة للغنى عن المحل حيثئذ لا يلزم ان يكون
كل جسم مركبا من الهولى والصورة لجواز ان لا يكون ذاتها آية
عن الغنى ايضا قوله فتأمل لعله اشارة الى ان اللايق بحال الشارح
ان يأتى الايراد على المص بما ذكر من منع القضية الثانية على تقدير
ومنع الاستلزام على تقدير آخر لا بما ذكره فى النظر الذى اورده وقيل
لعله اشارة الى الجواب عما ذكره ههنا بقوله ولا يتم القضية الثانية اه
بما سيجئ منه فى رد بحث الشارح اذ ما ذكره ههنا حاصل ذلك البحث
فالجواب هو الجواب فانتظروا فانتظروا فانتظروا فانتظروا فانتظروا فانتظروا
قوله اقول اولم يكن الذات اه جواب عن بحث الشارح باختصار

الشق الاول من التريد ودفع محذوره وهو ممنوعية الشرطية المذكورة في كلام شارح المواقف اعني قوله واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته باثبات تلك شرطية بالدليل وتقرير دليله انه اذا لم يكن محتاجا اليه لذاته اي لو لم يكن الذات علة للافتقار لامكن نظرا الى الذات مع قطع النظر عن غيرها عدم الافتقار الذي هو الغنى واذا امكن نظرا الى الذات مع قطع النظر عن الغير عدم الافتقار كانت الذات علة لعدم الافتقار الذي هو الغنى ينتج اذا لم تكن الذات علة للافتقار كانت علة للغنى وهذا هو الغنى الذاتي بالمعنى المراد به شافيت المط اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فبالله اذا امكن نظرا الى الذات مع قطع النظر عن الغير عدم الافتقار وجب ان يكون هذا عدم اي عدم الافتقار مستندا الى الذات ومعلولا لها فتكون الذات علة لعدم الافتقار الذي هو الغنى وذلك لانه لا بد للممكن من علة فعلية اما الذات او غيرها لكن لاسبيل الى الثاني اذ قطعنا النظر عن الغير فلا بد ان يكون علته هي الذات وانت خبير بان هذا منقوض ٢ بكل من الممكنات اذ لو صح ما ذكره لكان الممكن واجبا وممتعا معالا مكان الوجود والعدم نظرا الى ذاته مع قطع النظر عن غيره والحال ان الواجب على تقدير امكان عدم نظرا الى الذات انما هو استناد ذلك الامكان الى الذات دون العدم ولذا قيل هذه مغالطة ناشئة من وضع ما بالامكان مكان ما بالفعل اذ لانم ان استناد العدم الى الذات واجب بل الواجب كون امكانه كذلك فان قطع النظر عن الغير انما هو في امكانه كما يدل عليه قوله لا يمكن نظرا اليها وقيل ٦ عند قوله اذ قطعنا النظر عن الغير فيه انكم ما قطعتم النظر عن الغير بل نظرتم الى الذات والى عدم كونها علة للافتقار قوله ثم اقول المراد بالافتقار اه هذا ايضا جواب عن بحث الشارح واثبات لعدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وحدها او مع لازمها علة له وباغنى الذاتي ما لا يكون الذات وحدها ولا مع لازمها علة له وانت خبير بان هذا المعنى للافتقار والغنى ذاتيين ليس شيئا

٢ قوله منقوض ولذا قيل ٣
يمكن النقص عليه بان الماهية
الممكنة من حيث هي ليست
علة لوجودها وطولها
واولها فامكن نظرا اليها
مع قطع النظر عن غيرها
عدم وجودها وطولها
ولونها ويجب ان يكون هذه
المقدمات مستندة الى الذات
اذ لوحظت مع قطع النظر
عن غيرها وليس الامر
كذلك اذا الماهية في نفسها
ليست ايسا وجود ولا ايسا
وليست علة لشيء اصلا
انتهى سدد

٣ شهرى زاده سدد

٣ نشارى سدد

٦ طرسوسى سدد

من المعنيين المذكورين في الحاشية السابقة بل الاول ما يقرب من المعنى الاول للافتقار الذاتى والثانى ما يقرب من المعنى الثانى لغنى الذاتى كما لا يخفى على الفطن الذكى فتكون لكل منهما معان ثلثة مع انه قد حصر هناك معنى كل منهما فى ذينك المعنيين ولذلك قيل ٦ تفسير الافتقار الذاتى والغنى الذاتى بهذين التفسيرين يكاد يعد اصطلاحا جديدا انتهى فهذا التحرير بعيد عن كلام المص وعن كلام شارح المواقف جدا فلا يندفع به اعتراض الشارح اصلا سيما اذا كان على ظاهر العبارة فتأمل قوله ما يكون علة الافتقار الظاهر علة بل الاوضح ما يكون للذات مدخل فيه او استقلال كما قيل ٧ قوله ما لم يكن كذلك اى ما لا يكون الذات وحدها ولا مع لازمها علة للافتقار ٦ وهذا قريب من المعنى الثانى للغنى الذاتى حيث اخذ فيه كون العلة للافتقار المقابل للغنى فعلى هذا يكون حاصل قول الشارح المواقف اذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه فى حد ذاته اذا لم يكن علة الافتقار غير خارجة عن الذات كانت علة الافتقار خارجة عنها ولا شبهة فى عدم الوساطة بينهما فلا يتوجه منع الشرطية ولا شبهة ايضا فى ان المستغنى بهذا المعنى يستحيل حله فلا يتوجه منع الاستحالة ايضا لكن لا شبهة فيما فيه ايضا من التكلف ٧ فتأمل قوله او على سبيل الوجوب اه هذا التردد بناء على الاختلاف الواقع فى ان الدوام يستلزم الضرورة اولا فالاول بناء على تحقق الاستلزام والثانى بناء على عدمه فظهر بهذا وجه انطباق الدليل على كل من شق التردد فان امكان عدم الحلول كما ينشأ وجوب الحلول ينشأ استمراره ايضا بناء على استلزامه الوجوب هكذا قيل ٨ وقيل ٧ التردد مبنى على احتمال الحلول فى قوله والا لاستحالة حله لان يكون وجه الاستمرار والدوام ولان يكون على وجه الوجوب فالمعنى انه لا شبهة فى استحالة الحلول على تقدير الغنى الذاتى بالمعنى المذكور باى وجه اخذ من الوجهين المذكورين ثم اعترض بان الكلام ان كان مبنيا على الدوام ينفلك عن الوجوب كما يدل عليه جعله قسيما له فالتقريب ليس يتام نظرا اليه اذا ما كان

٦ ثارى منه

٧ طرسوسى منه

٦ وهذا المعنى قريب من المعنى الاول للافتقار الذاتى حيث اخذ فيه كون العلة للافتقار دون الغنى المقابل له منه

٧ قوله من التكلف وهو من وجهين الاول ارادة المعنى المجازى فى الموضعين والثانى ان لا يكون على نسق واحد حيث اعتبر فى احدهما كون العلة لاهين وفى الثانى كونها للمقابل منه

٨ شهرى زاده منه

٧ احدى ر منه

٤ والاغلاظ (نسخه)

٢ يعنى قوله ثم اقول المراد
بالافتقار اهـ

٧ طرسوسى

٣ وهو ان يكون الذات
وحدها اومع لازمها علة
للافتقار٧ اى للغنى الذاتى بهذا المعنى
المراد

زوال العارض لا يستلزم وقوع زواله المستلزم لوقوع عدم الحلول
حتى ينافى الحلول على وجه الاستمرار والدوام بهذا المعنى وان كان مبنيا
على عدم انفكاكه عن الوجوب على ما هو التحقيق فاحدا الشقين مغل
عن الاخراته تهي فتدبروا ختما هو الاوجه قوله اذ على هذا يكون علة
الافتقار عارضة لا يخفى ما فيه من الاغلاق والالغاز ٤ واعله تعليل لقوله
يستحيل حلوله على وجه الاستمرار والمعنى انه على هذا التقرير والتحرير
يكون علة الافتقار التى هى غير الصورة ٢ فى قول الشارح لاحتمال
ان يكون غير الصورة علة للاحتياج عارضة غير لازمة اذ لو لم يكن
كذلك لكانت اما عارضة لازمة او فاعلا خارجيا والاول داخل فى
الافتقار الذاتى بالمعنى المذكور المراد والثانى لا يصلح لان يكون علة للافتقار
لاستواء نسبة الفاعل الخارجى على اصولهم فحاصل الكلام ابطال
لكون غير الصورة علة للافتقار الذى جعله الشارح سندا لبحثه اذ علة
الافتقار التى هى غير الصورة عارضة لازمة والعارض الغير اللازم
يمكن الزوال فاذا كانت علة الافتقار ذلك العارض الممكن الزوال كان يمكن
عدم الحلول واذا امكن عدم الحلول لم يكن كون الاجسام القابلة
للانفكاك بلامادة مستحيلا مع ان الاجسام القابلة للانفكاك يستحيل كونها
بلامادة بالبرهان المذكور وفيه نظرا ما الاول فلان البناء على اصولهم لا يدفع
منع المانع واما ثانيا فلان الامكان الذاتى لا ينافى الامتناع بالغير كما قيل ٦
واما ثالثا فلان استحالة كون الاجسام بلامادة اول المسئلة فكيف يؤخذ
ذلك فى الدليل واما رابعا فلان قوله ولا شبهة فى عدم الواسطة بينهما يبقى
بلا بيان فتأمل قوله يريد بالاستغنى فى ذاته اهـ هذا ايضا جواب عن بحث
الشارح باختيار شق رابع وهو ان يكون المراد بالاستغنى فى ذاته ما يكون ذاته
وحدها اومع لازمها علة للغنى وفيه نظرا ما اول فلان هذا المعنى ايضا
ليس شيئا من المعنيين المذكورين سابقا واما ثانيا فلان البحث المذكور
لا يندفع هذا القدر بل لا بد من بيان الافتقار لذاتى ايضا على وجه يكون
نقيضا للغنى التى بهذا المعنى مع انه لم يتعرض له اصلا وما فسر به ٣ فى سياق
قوله ثم اقول لا يكون نقيضا له ٧ كما لا يخفى بل بينهما واسطة وهى ان لا يكون
الذات وحدها اومع لازمها علة لشيء من الغنى والافتقار وانما النقيض له

ان لا تكون الذات وحدها ولا مع لازمها علة للغنى فان اريد به ذلك
ههنا ليكون تقيضا للغنى الذاتى ويلزم من انتفاء احدهما تحقق الاخر
عليه انه لا يتفرع عليه حيث ان يكون كل جسم مركبا من الهوى
والصورة لجواز ان لا تكون الذات وحدها ولا مع لازمها علة
للافتقار رح فتأمل قوله ومنعه اى منع الشارح الشرطية على تقدير
واستحالة الحلول على تقدير اخر ساقط بما قررنا الظاهر ان المراد بما قررناه
في الحاشية المتقدمة من قوله اقول لو لم تكن الذات الذات علة للافتقار
لا يمكن اه او من قوله ثم اقول المراد بالا فتقار الذاتى اه او من قوله
ولا شبهة في عدم الواسطة بينهما ولا في ان المستغنى اه الى كل من هذه
الثلاثة ذاهب ٣ ويرد على الكل انه اذا سقط المنع بذلك المقرر فالقاعدة
فيما ذكر في حده التعليقة فهل سمعت احدا يقول في صدد الجواب عن
اعتراض المراد بالشئ الفلانى المعنى الفلانى والاعتراض ساقط بجواب
آخر من غير ان يكون لتلك الارادة مدخل في دفع الاعتراض اصلا فتدبر
قوله فان احتياج الصورة مما يمنع اه فيه ان هذا الامتناع هم والتسك
فيه بما سبق من كون الغير عارضا يمكن الزوال كما قيل غير تام ههنا
لجواز ان يكون ذلك الغير لازم الذات او الذات مع لازمها فان الكلام
ههنا فيما لا تكون الذات وحدها علة للاحتياج وقيل اقول الامر
كما ذكره في احتياج مطلق الصورة لكن يجوز ان تكون الحال هي
الصورة المخصوصة ويكون احتياجها لتشخصها العارض لمطلق
الصورة كما سيذكره الشارح بقوله وقد يقال قوله بشرط العموم
لانه من اقسام الكلى المنطقى المتبر فيه العموم قوله والكلام في نفس
الماهية فانها هي الموجودة في الخارج المركب من الهوى والصورة
فقوله والموجود في الخارج من قبيل عطف العلة على المعلول وفيه انه
لو كان الامر كما ذكره اوجب على الشارح في بيان الاحتمال ان يقول
اذيحتل ان تكون ماهية جنسية او عرضية عامة واوجب على المحشى نفسه
في تقدير ايراده ان يقول سواء كانت ماهية جنسية او نوعية والحال
ان النوع ونظائره قد يطلق ويراد به الطبيعى وقد ينسب الطبيعى

٥ كما قال الخو شافى نقلا عن
عبد الرحمن

٣ فذهب الى الاولى شهرى
راده وحيدر الى الثانى
حيد رو خوشافى الى الثالث
اطر سوسى

الى المنطقي فيقال للماهية تارة انها نوع مثلا وتارة انها نوعية فالشارح تفنن
واشار الى الاستعجالين في المقامين قوله فان قلت مقتضى الطبيعة
اه تقريره على ما قيل ان محصول هذا الایجاب الجزئي ان الحاجة
الى الماهية ثابتة لبعض الصورة الجسمية لذاتها فذات الصورة الجسمية
مقتضية للحاجة الى المادة وهي طبيعة واحدة لا يختلف مقتضاها
في افرادها ولو لم تكن نوعا فوجب ان يصدق الایجاب الكلي
بالحاجة الى اثبات كونها ماهية نوعية وتقرير الجواب انه قد جعل
الصورة الجسمية عنوان الموضوع في هذه الوجبة الجزئية وحكم على
بعض ما صدق عليه بانها لذاتها محتاجة الى المادة فلو كانت جنسا
او عرضا عاما لم يظهر صدق الایجاب الكلي هناك لجواز ان يكون
البعض الباقي من الافراد افراد النوع آخر فلا يلزم من احتياج هذا
البعض المادة لذاتها احتياج ذلك البعض الباقي ايضا اليها لذاتها
وذلك كما يقال بعض الحيوان ضاحك لذاته لم يلزم منه صدق قولك
كل حيوان ضاحك لذاته لان بعض البساق ليس من افراد نوع
البعض المحكوم عليها اقول فيه نظر اذ قد ثبت ان الصورة الجسمية
مفتقرة بذاتها الى المحل وان الاحتياج الى المادة مقتضى ذاتها فاذا
حكم على بعض ما صدقت هي عليه بان ذلك البعض محتاج الى المادة
لزم ثبوت الحكم المذكور في البعض الباقي ايضا سواء كانت الصورة
الجسمية نوعا او جنسا او غيرهما لا تحقق الصورة الجسمية في ذلك الباقي
وعدم جواز تخلف مقتضى الذات عنها وذلك كما يقال بعض
الحيوان متحرك بالارادة فلاقتضاء ذات الحيوان ذلك يلزم صدق
كل حيوان متحرك بالارادة ولا يخفى ان مانحن فيه من هذا القبيل
لا من قبيل قولنا بعض الحيوان ضاحك قوله خلاصة استدلاله
على ما يفهم من الشفاء وخلاصته على ما يفهم من تقرير الشارح
ان الجسمية مختلفة بالخارجيات دون الفصول وكلما كان كذلك كان
طبيعة نوعية اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانها موجودة
محصلة وكلما كان كذلك كان مختلفا بالخارجيات دون الفصول

٦ طرسوسي

٧ غيرها (نسخة)

فالفرق بين الخلاصتين ان كون الجسم موجودا محصلة صفري
 لدليل صفري اصل الدليل على ما يفهم من تقرير الشارح وصفري
 لاصل الدليل على ما يفهمه المحشى من الشفاء والنظر الذى اورده
 الشارح يرد على كلتا الخلاصتين فانه منع لكون الجسمية موجودة
 محصلة كما يظهر بالنظر فى كلام الشارح ثم الغرض من هذا الكلام
 التعريض على الشارح اما بان النظر الذى اورده انما يتوجه على
 ما يفهمه ٧ عن الشفاء ونقله كما توهم وكما نقل عنه او بان نقله غير
 مطابق للنقول كما قيل ٢ والكل ليس بشئ اما الاول فلما عرفت من ان
 النظر المذكور مشترك الورد بين الخلاصتين واما الثانى فيعلم بالمراجعة
 الى كلام الشيخ فى الشفاء وقد قيل ٣ قدراجعناه فوجدنا ان الحسنى مع
 الشارح قوله فيكون اختلافها بالخارجيات فيه ان هذا مستدرك
 لاحاجة اليه فى مقام الاستدلال على نوعية الصورة الجسمية سواء
 كان عطفها على الصفري مفرعا عليها كما زعمه او عطفها على النتيجة
 المقدرة مفرعا عليها كما هو الظاهر هكذا قيل ٤ فتأمل قوله معلل
 بكونها محصلة هذا مبنى على جعل قوله فيكون اختلافها بالخارجيات
 تفرعا على الصفري لا على النتيجة المقدرة ولا يخفى عليك بعده
 جدا عن مذاق العبارة واما ما قيل ٦ من انه يلزم حينئذ جعل الاخفى
 سببا للاظهار فان كونها محصلة موجودة اخفى من كونها مختلفة
 بالخارجيات فعلى تقرير صحنه مشترك الورد بين هذا وبين تقرير
 الشارح كما لا يخفى قوله لان الجنس امر مبهم اه لا يخفى ان هذا
 لا يدل على دليلة التحصل على النوعية لجواز ان يكون لغير الجنس
 تحصلا بدون النوعية والخاص ان هذا الدليل انما يتم لو كانت
 الصورة الجسمية دائرة بين ان يكون نوعية او جنسية فقد والا فلا
 فتدبر قوله لان كون الاختلاف اه الذى يظهر بما ذكره فى الحاصل
 ان كون الاختلاف بالخارجيات والنوعية كلاهما معلولا علة واحدة
 هى الوجود والتحصيل فليس فى جعل احدهما دليلا على الاخر شئ
 كما زعمه قوله قلت فى النوع تحصيل مط لا يخفى عليك ان هذا الجواب

٧ المتوهم حيدر

٢ طرسوسى

٣ عبدالرحمن

٤ طرسوسى

٦ محى الدين

لا يطابق السؤال انما هو بانكار الفرق بين الجنس والنوع باعتبار التحصيل وعدمه لا شرا كهما في الابهام والجواب بيان الفرق بينهما باعتبار عدم الاحتياج الى التحصيل الزائد على الاحتياج الى التحصيل وعدمه بل فيه اعتراف لعدم الفرق باعتبارهما اللهم الا ان يقال الجواب تحرير المرام يعني ان المراد بالتحصيل وعدمه هو التحصيل بالقوة القريبة الى الفعل بان لا يحتاج الى التحصيل الزائد وعدم التحصيل بالقوة القريبة الى الفعل بان يحتاج الى التحصيل الزائد وليس المراد هو التحصيل بالفعل وعدمه فتأمل قوله غاية الامر ان التفرقة اه يعني ان ما يوجب تحصيل الا نواع هي الفصول وما يوجب تحصيل الاشخاص هي العوارض الشخصية والفرق بين الذاتيات والعرضيات متمسك على ما ذهب اليه الجمهور او متعذر كما ذهب اليه الشيخ قوله في اكثر الموارد والظاهر انه اعتراض عن المناهيات الاعتبارية اذ الفرق بين ذاتها وعرضياتها ليس بمتعذر لانه منوط باعتبار المتعذر اعتبره وما سواه عرضيات قيل لا حاجة اليه اذ صدر البحث لم يتناولها لاختصاص الاشارة الجسمية بالحقيقيات قوله واستدل على نوعيتها بانها اه حاصله ان الصورة الجسمية لو لم تكن نوعية لكانت جنسية والتالى بط لانها لو كانت طبيعة جنسية مشتركة بين الاجسام اه قيل ٣ لابد من بيان الملازمة ايضا لانها انما تتم اذا كانت الصورة الجسمية دائرة بين ان تكون نوعية وبين ان تكون جنسية فقط وهو مموقيل ٤ يمكن بيانها بان يقال لو لم تكن نوعية لكانت اما جنسية او شخصية او خارجية او عرضية عامة او فصلية ولا سبيل الى شئ من غير الاول اما الاول فلظهور اشتراك الصورة الجسمية وخصوص الشخصية واما الثانى والثالث فلعرضيتهما وجوهية الصورة الجسمية واما الرابع فلما مر من المحشى من ان فصل الجسم هو القابل للإبعاد فتعين الاول وهو المطوائت خير بان كون فصل الجسم هو القابل للإبعاد لا ينافي كون الصورة الجسمية طبيعة فصلية لطبيعة اخرى والكلام فيه لا في فصل الجسم كما لا يخفى قوله

٣ ثارى هـ

٤ عبدالرحمن هـ

بين الاجسام اى بين انواع الصورة الجسمية اذ هو قد يطلق عليها
 كما في شروح التجريد وحواشيه وقد مر مرارا في هذا الكتاب ايضا
 واما بتقدير المضاف اى بين صور الاجسام بقرينة المقام اذ المدعى
 انما هو نوعيتها بالنسبة الى الصور لا بالنسبة الى الاجسام ويدل
 على ذلك قوله ليست فصلا لا للصور الجسمية ايضا قوله امورا
 مخصوصة بالاجسام من قبيل ركب القوم دوابهم وحاصل هذا
 الاستدلال ان الصورة الجسمية لو كانت طبيعة جنسية بالقياس الى
 الصور المندرجة تحتها كانت تلك الصور انواعا لها فلا بد لكل منها فصل
 مخصوص به يميزه عما عداه فتلك الفصول المتخصصة اما اعراض
 او جواهره وفيه ان هذا الدليل قائم على نفي نوعية الصورة الجسمية ايضا
 بان يقال لو كانت طبيعة نوعية كانت لها فصل مخصوص بها والامور
 المتخصصة بها اما اعراض وجوهر ولا سبيل الى شئ منهما اما الاول فلان
 فصل الجوهر لا يكون عرضا واما الثانى فلان الجواهر المتخصصة بها
 هي الصورة النوعية وهي لا تصلح لان تكون فصلا لها لكونها غير
 محمولة عليها مواطاة قوله لان الجواهر المتخصصة هي الصور النوعية
 قوله قيل هذا ليس بشئ اه قاله محمد بن مبارك شاه البخاري قاله
 في شرح حكمة العين والظاهر من كلامه في ذلك الشرح انه اعترض
 واحد على الاستدلال المذكور منع المحصر المستفاد من قول المستدل
 لان الجواهر المتخصصة هي الصور النوعية مستند ابائه يجوز ان يكون لها
 جواهر متخصصة غير الصور النوعية والمنفهم من تقرير المحشى انه
 اعترض ان الاول على قوله مشتركة بين الاجسام حيث اعتبر الجنسية
 بالقياس الى الاجسام لا بالقياس الى الامتدادات الجسمانية على المحصر
 المذكور حاصل الاول ان المدعى نوعية الصورة الجسمية بالقياس
 الى الامتدادات الجسمانية التي هي الصور المندرجة تحتها لا بالقياس
 الى الاجسام فقابلها انما هو جنسيتها بالقياس الى تلك الامتدادات
 لا جنسيتها بالقياس الى الاجسام وقد جعلها المستدل كذلك حيث
 قال لو كانت طبيعة جنسية مشتركة بين الاجسام وقد عرفت ما فيه

فتذكر وحاصل الثاني لو سلم ان المدعى نوعيتها بالقياس الى الاجسام
وان مقابله جنسيتها كذلك نقول على تقدير جنسيتها الا اجسام
يجوز ان يكون لها فصل جوهرى مخصوص بكل من انواعها محمول
عليها مواطاة وان لم نعلم انه ماذا قيل ٢ ويحتمل ان يكون حاصل الثاني
انه على تقدير جنسية الصورة الجسمية للامتدادات الجسمانية نقول لها
فصل جوهرى اه قوله لها فصل جوهرى اه المناسب لها فصل
مخصوصة بانواعها محمولة عليها فتأمل ثم ان القائل المذكور قال
بعد ذلك وايضا يجوز ان يكون الصور النوعية فصلا بسيطا
والفصل البسيط لا يجب بل يمتنع حمله بالمواطاة واصله لم يلتفت
المحشى الى ذلك لما ذكره السيد الشريف هناك حيث قال لا خفا
في ان الفصل على ما ذكره المنطقيون من اقسام الكلى المقيس الى
ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا بالمواطاة سواء كان مركبا
او بسيطا وكيف ولا تعريفه بالمقول اه يقتضى ذلك فلا صحة لكلامه
الاهم الان يريد بالفصل البسيط مبدء الفصل فانه لا يجب بل لا يجوز
ان يكون محمولا بالمواطاة انتهى قوله لا حاجة الى هذا المنع اذ هو
تكرار لما سبق من انه اه فيه ان اول كلامه ظاهر في ان هذا المنع تكرار
للمنع السابق وآخره اعنى قوله من انه يجوز اه ظ في ان هذا السند تكرار
لما سبق من السند ثم اقول على كلا التقديرين فيه نظر اما على الاول
فلان هذا المنع منع اوجوب تساوى الافراد في الحاجة والسابق منع
لاستحالة الحلول على تقدير الفنى الذاتى بالمعنى الثانى من المعنيين
الذين يحتملهما كلام شارح المواقف كما لا يخفى على الناظر فى كلام
الشارح المواقف فاختلف المنوع فى الموضوعين فلا تكرار فى المنعين هذا
واما ما قيل ٣ من ان هذا منع لكفاية النوعية مستندا بالمنع السابق ففيه
ان الاستناد بالمنع غير متعارف فتأمل واما الثانى فلان السند المذكور
ههنا اخص بما ذكر سابقا كما اعترف به والاخص غير الاعم فلا
تكرار ولذا قيل ٤ الاعمى دافعة للتكرار لا موجد له فان سندية الاعم
لا توجب سندية الاخص فلا يدل قوله اذ غير الذات اه على ما ادجاء

٢ غبارى

٣ طرسوسى

٤ شهرى زاده

من التكرار انتهى ثم اقول وعلى تقدير التكرار لا بأس به فانه ذكره ههنا
ليرتب عليه نقل الجواب عنه والاشارة الى ضعفه لا يقال لم لم ينقل الجواب
فيما سبق لانا نقول الامور مرهونة باوقاتها قوله ويمكن توجيه ذلك
اه اى توجيه هذا المنع بحيث لا يكون فيه تكرار وحاصله ان كلام الشارح
ههنا وفي كلا الموضعين مبنى على ما ذهب اليه التأخرون من ان الشخص
جزء لذات الشخص وان المراد بالذات اعم من الذات الشخصية والتوعية
وحينئذ فلا تكرار قوله فيمكن ان يقال اه تقرير للمنع الثانى
ومن تمه التوجيه فتلخيص الكلام حينئذ انالانم كون الاحتياج لذات
الجسمية لجواز ان يكون من امور خارجة عنها ولئن سلمنا ذلك فلانم
كونه لذاتها النوعية لجواز ان يكون لذاتها الشخصية فلا يلزم تساوى
افرادها فيه هكذا قيل فتأمل قوله ولكن الحق ان الشخص زائد اه
اقول لا ريب في ان الشخص اعني زيدا مثلامر موجود وليس مفهومه
مفهوم الانسان وحده قطعا والا لصدق على عمرو انه زيد ٣ فاذن
هو الانسان مع شئ آخر نسميه الشخص فيكون ذلك الشئ ٤ الآخر
جزء زيد الا انه ليس جزء خارجيا مغايرا بالوجود له وجزءه
الآخر بل ليس هناك الا موجود واحد اعني الهوية الشخصية
والعقل يفصله الى ماهية نوعية وشخص كما يفصل الماهية النوعية
الى الجنس والفصل هكذا في المواقف وشرحه قيل ٥ هذا هو الحق
الحقيق بالقبول فان الشخص بمعنى ككون الشخص متشخصا
لا شبهة في انه من العوارض الاعتبارية واما ماهية الشخص فهو جزء
من الشخص بل لا ريب والانكار مكابرة قوله الاولى ان يقال قيل انما
قال الاولى لامكان توجيه ذلك بتقدير المضاف اى اشخاص الطبيعة
النوعية مختلفة قوله لا اختلاف فيهما فيه انه ان اريد انه لا اختلاف
فيهما مطلقا فهو م كيف ولكل منهما حصص متغايرة باعتبار انضمام
الشخصات والفصول وقد قال نفسه باختلافهما فيما سبق عند تقرير
خلاصة استدلال الشيخ على ما فهمه من الشفاء وان اريد انه
لا اختلاف فيهما بالذات فغير نافع اذا المراد هو المطلق قوله هذا

٢ شهرى زاده

٣ كما يصدق عليه انه

انسان

٤ شهرى زاده

٢ محي الدين

٢ عبد الرحمن

٦ شارى وعبد الرحمن

٧ اى النقل المذكور

٧ حيدر

٤ الى ان يثبت ذلك بدليل

شهد

الجواب بالحقيقة دعوى البداهة قيل هذا ٢ مبنى على جعل الضرورة بمعنى
البداهة فاذا حلت على معنى القطع لا يرد ذلك فتأمل قوله فالاولى
ان يدعى ذلك فى اول الامر بان يقال فصل فى اثبات الهيولى
وبرهانه انا نحكم بالبداهة بوجود صورة جسمية ويستدل على نوعيتها
بما استدل عليها الشيخ اوبعبره من الاستدلالات ثم يدعى بداهة ان حاجة
هذه الجسمية النوعية الى المادة ليست من جهة الهوية بل لا تعرضها
الابدان لها هكذا قيل ٢ الصورة لا تجرد عن الهيولى قوله
قال صاحب المحاكمات لعل الغرض من هذا النقل هو الاشارة الى ان
فى ضيق المص قبحا آخر غير ما ذكره الشارح وهو استدراك ما ذكر
فى هذا الفصل مع ما ذكر فى الفصل المتقدم من افتقار الصورة
الى الهيولى ويحتمل ان يكون الغرض منه التعريض على الشارح
بان الاولى ان يورد على المص هذا دون ما ذكره بناء على ظهور
الندفاع بان مقصد السابق هو ثبوت الهيولى كما يدل عليه العنوان
او هو تركيب الجسم من الهيولى والصورة كما يدل عليه التفرع فى آخر
الفصل السابق وان مقصد اللاحق عدم تجرد الصورة عن الهيولى
ولا خفا فى مغايرة بينهما كما ذكره المحشى فخر الدين هذا واما
ما قيل ٦ من انه ٧ اشارة الى ان اصل الايراد لصاحب المحاكمات والشارح
قد انحل عنه اتحالا غير حسن فان الايراد فى المأخذ بالاستدراك
وقد جعله الشارح اتحاد المقصدين ففيه ان جعل المذكور دليل
على ان ما ذكره الشارح ارتحال وعبر ما ذكره صاحب المحاكمات
فلا وجه لجملة على الاتحال ثم الاعتراض عليه بانه غير ما فى المأخذ
قوله ذكر هذه المسئلة بعد اثبات اه قيل ٧ فى هذا النقل غلط فان عبارة
صاحب المحاكمات هكذا لما تبين ان كل مشتمل على الهيولى فقد تبين
ان الصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى بل هو عند التحقيق عين
ذلك الدعوى ولا خفاء فى انه فرق كثير بين هذا وبين ما نقله المحشى
اذ يرد على هذا ان كون كل جسم مشتملا على الهيولى لا يستلزم عدم
جواز انفكاك الصورة ٤ عنها لجواز تجرد الصورة عنها فى غير الجسم

فلا يستلزم تبين الاول تبين الثاني ولا يصح دعوى العينية بينهما
 في التحقيق ولا يرد هذا على مانعه المحشى اذ استلزام افتقار الصورة
 بذاتها الى الهوى لعدم تجردها عنها مما لا خفاء فيه بعد تسليم كونها
 طبيعة نوعية فاستلزم الاول من دليل الافتقار يستلزم الثاني
 ايضا فتأمل انتهى ورد ذلك القول بانه لا خفاء في ورد ذلك على ظاهر
 عبارة المحاكات الا ان المراد ان تبين التركيب على وجه مخصوص وهو
 افتقار الصورة بذاتها الى الهوى يستلزم ذلك واما كونه عين ذلك
 الدعوى فباعتبار ان تركيبه منهما بسبب افتقار الصورة اليها ولو لاه
 لم يثبت التركيب فقد بان ان القول بتركيبه منهما في قوة القول بالافتقار
 ومن نظر الى سياق كلامه يعلم ان مراده ما ذكر فائقه المحشى انما هو
 خلاصة كلامه دفعا لذلك الايراد قوله وفيه ان سبب الافتقار
 غير مبين اه الظاهر انه جواب عما ذكره صاحب المحاكات وحاصله
 ان الافتقار المذكور في الفصل السابق لان يبين بالدليل الا ان وههنا مذكور
 لان يبين بالدليل اللى وهذا القدر يكفي في الطائل ويمكن ان يحاسب
 عنه ايضا بانه قد يكون بعض المسائل العلمية مقدمة لبعض آخر منها
 فلا بعد ليراد ذلك البعض مقدمة ومثله كما ههنا ويحتمل ان يكون جوابا
 عما ذكره الشارح ايضا فتأمل قيل ٢ قد ذكر المص ان افتقارها بذاتها
 واستدل عليه بقوله والا لا استحالة حلولها فقد ذكر سبب الاحتياج
 وبينه بالقياس الاستثنائي البديهي الانتاج فقونه ان سبب الاحتياج
 غير مبين في بحث الافتقار ليس بشئ وانت خير بانه ساقط فان مراد
 المحشى بسبب الاحتياج انما هو دليله اللى كما قررناه والقياس
 الاستثنائي المذكور انما هو دليله الا انى والا نى غير اللى قوله على وجه
 يبين سبب الافتقار وذلك لان ما ذكر في هذا الفصل دليل لى للافتقار
 فانه يعتمد الشاهى والتشكل وهما سببان للافتقار وعلمنا انه فهو استدلال
 بالعلة على المعلول واما ما ذكر في الفصل السابق فهو استدلال
 بالمعلول على العلة فانه قد استدلل فيه بالحلول على الافتقار حيث قال
 والا لا استحالة ٤ الحلول ولا خفاء في ان الحلول معلول للافتقار قوله
 وقد يقال ان اهم الظاهر انه جواب عن ايراد الشارح ويحتمل ان يكون

٧ الراد شهرى زاده

٢ طرسوسى

٤ فان معناه والتالى بط

جوابا عن ايراد صاحب المحاكمات ايضا ففطن وحاصله انه وان سلم ان
المقصودين متحدان في المأل لكنه مبين في الاول بطريق الانفصال
وفي الثاني بطريق الاتفعال وهذا القدر يخرج عن البعد والضلال
قوله قيل هذه المنفصلة اه اعلم ان غرض القائل من هذا القول دفع ما يرد
على الاستدلال المذكور من ان الشرطية المتصلة الموضوعية في القياس
الاستثنائي يجب ان تكون لزومية وههنا ليست كذلك فان التالي اعني قوله
فاما ان تكون متناهية او غير متناهية ليس بلازم للمقدم اعني وجود
الصورة بدون الهبولي فالشرطية المتصلة المذكورة اعني قوله لو وجدت
بذاتها فاما ان تكون متناهية او غير متناهية ليست لزومية بل هي اتفاقية ٨
ووجه الدفع ظاهر وغرض المحشي رد ذلك الدفع ودفع ما يرد على
الاستدلال بوجه آخر هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقال قوله وملزومه
اي لاحد التقيضين عطف على قوله لا ينج عطف مفرد على مركب فافهم
قوله لان صدق احد التقيضين اه لا يذهب عليك ان مراد القائل
ان كل شيء لا ينج عن صدق احد التقيضين الذين هما صفة لذلك الشيء
لامطلقا التقيضين فلا محذور كما ذكره بعض الاعلام ٧ قوله بل لا بد
لاقتضائه ٦ لصدقه هذا مبني على ان اللزوم المعتبرة في المتصلة الأخوذة
في الاستثنائيات هو اللزوم بمعنى الاقتضاء دون اللزوم
بمعنى امتناع الانفكاك وفيه نظر فتدبر قوله وحيث لا بد
ان يوجه الكلام اه الظاهر منه ان كلام المص ليس بحيث يظهر
منه لزوم المنفصلة المذكورة للمقدم وفيه ان الكون في قوله فاما ان تكون
متناهية تام لا ناقص فالمعنى لو وجدت فاما ان توجد غير متناهية فيتحدد
في المأل مع الكلام الذي ذكره المحشي فتأمل قوله منسوبة الى اهل
الهند هكذا في المواقف وقال التفنيزاني في شرح المقاصد ونقل
القول بلا تناسي الابعاد عن حكماء الهند وجع من المتقدمين وابي
البركات من التأخرين قوله واعلم ان من البراهين المشهور وهي ثلاثة
كافي شرح المقاصد الاول برهان المسامحة والثاني البرهان السلي وهو
الذي ذكره المص والثالث برهان التطبيق وتقريره على ما في شرح
المقاصد انه لو وجد بعد غير متناه نقرض نقصان ذراع منه ثم نطبق

٨ وهي لا تتجج فالاستثنائي
على التقرر في موضعه
٧ محمود دباغي
٦ من اقتضائه (نسخه)

بين البعد التمام والناقص فاما ان يقع بازاء كل ذراع من التمام ذراع
من الناقص وهو محال لامتناع تساوى التمام والناقص بل الكل والجزء
اولا يقع ولا محالة يكون ذلك بانقطاع الناقص ويلزم منه
انقطاع التمام لانه لا يزيد عليه الا بذراع ولعل المحشى انما ثبت
برهان المساواة في بيان هذه الدعوى بعد ما بينها المص بالبرهان ٢
السلي لعدم دلالة السلي على تناهى الابعاد من جميع الوجوه كما
ستطلع عليه بخلاف برهان المساواة فانه يدل عليه كما سيظهر فتأمل
قوله فتحرك نحوه اى مع اثبات طرفه الذى فى المبدأ قوله لكن
كل نقطة نفرضها كذلك اه وذلك لان المساواة انما تحصل بزاوية
مستقيمة الخطين حاصلة عند الطرف الثابت واحد الخطين هو هذا
المتناهى مقروضا على وضع الموازات والاخر ايضا هو بعينه لكن
حال كونه على وضع المساواة والزاوية المستقيمة الخطين تقبل القسمة
الى غير النهاية كما بين فى موضعه فاذا فرض ان نقطة ما هي نقطة
المساواة اولام يكن تلك النقطة كذلك لان المساواة معها انما تكون
بحدوث زاوية منقسمة الى نصفين ولا شك ان حدوث نصفها قبل
حدوث كلها وفى حال حدوث النصف يوجد المساواة لزوال الموازات
حينئذ قطعنا وتلك المساواة مع نقطة فوقانية بلا شبهة فلا يكون
النقطة الاولى اول نقطة المساواة هكذا واعترض باننا لانم ان المساواة
ببعض الزاوية قبل المساواة الحاصلة بأكملها وانما يلزم ذلك اذا كان
بعضها موجودا بالفعل حتى يمكن ان يوجد به مساواة وليس كذلك
بل هو بالقوة لا بالفعل على انه لو صح ما ذكرتموه لا تمتعت حركة
نصف قطر الدائرة على قوس منها بل يمتنع الحركة مطلقا فالشبهة
انما وقعت من وضع ما بالقوة مكان ما بالفعل قوله وقد ينتقض
بالتساويين المتوازيين قيل ٣ هذا من قبيل النقض بجريان خلاصة
الدليل فى مادة النقض وتقريره ان يقال انتقال احد الخطين الى المساواة
يكون فى زمان ويحصل بحركة ولو كان حدوث المساواة فى آن وذلك
الزمان ينطبق على الزاوية الحاصلة بين الخط المتوهم الباقي على وضع

٢ وهذا البرهان اعنى
برهان التطبيق منقوض
بمعلومات الله تعالى
ومقدوراته على مذهب من
قال ان معلومات الله تعالى
اكثر من مقدوراته مع انها
غير متناهية (رشيد)

٣ حيدر سدد

الموازات وبين الخط المائل الى المسامته فيلزم ان لا يقبل ذلك الزمان
 الانقسام الى غير النهاية ويحصل بعدد كل انقسام آن لحدوث
 المسامته فيلزم ان يكون اتصاف الخط بالمسامته واقعا قبل كل آن
 تفرضه انه اول آن لحدوث المسامته في آن قبله فيلزم ان لا يوجد لها
 اول آن الحدوث وهو محال ان المسامته آن الحدوث فكما انه لا بد لها
 من اول نقطة المسامته كذلك لا بد لها من اول آن الحدوث انتهى
 قوله والجواب بمنع كونها اتي الحدوث قبل ٦ اقول لقائل ان يقول
 نحن نقرر النقض هكذا انتقال ذينك الخطين الى المسامته يكون
 بحركة في مسافة تقبل الانقسام لا الى نهاية فيحصل بعدد كل انقسام
 حد في اي حد يفرض المسامته فهي حاصلة في حد قبله وظان
 هذا التقرير لا يتوقف على كون المسامته اتي الحدوث حتى يندفع
 بمنعه فليتدبر انتهى وقد عرفت حقيقة الحال وموضع الاشتباه
 في المقال قوله ويمكن حل الاجسام على معناه اه (واعلم ان قول
 المص لان الاجسام متناهية لا اساس له بظاهره لا لما قبله ولا لما بعده
 فان ما قبله هو ان الصورة او وجدت بدون الهيولى لا تكون غير
 متناهية وما بعده هو لزوم امكان ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان
 وهذا القول لا يصلح لان يكون دليلا لما قبله ولا لان يكون مد لولا
 لما بعده مع ان الكلام مسوق لذلك لفرض الشارح والمحشى توجيه
 الكلام على وجه يكون هذا القول مد لولا لما بعده فحمل الشارح
 الاجسام على الابعاد والمحشى ابقاه على معناه وقدر مقدمة تكون
 مداولا لما بعده ودليلا عليه وبقي عدم مسامتته لما قبله على حاله
 وقد حمل بعضهم الاجسام على الصور الجسمية ليحصل المساس
 لما قبله ولا يخفى عليك انه يحصل حينئذ المساس لما قبله لكن بقي
 عدم المساس لما بعده وتقدير المقدمة المطوية لا يحصله (اللهم الا ان
 يراد بالابعاد التي في المقدمة المطوية ابعاد الاجسام بالمعنى المذكور
 وبدعى ان تناهيها يستلزم تناهي الصور الجسمية قنأ مل قوله
 لكنه اقرب من ذلك قيل ٤ وجه الاقرب ان ارادة الابعاد من الاجسام

٦ طرسوسي

٥ بناء على ان البعد طبيعة
 نوعية وان التناهي مقتضاها
 فلا يجوز ان يختلف
 في افرادها

٤ حيدروثاري

٥ بناء على ما قيل ٦ من انه
 ثابت ان الاجسام كلها
 امتناهيّة ثبت ان صورها
 الجسميّة متناهيّة والصورة
 الجسميّة طبيعة نوعيّة
 لا يختلف مقتضاها
 في افرادها فاذا ثبت ان
 الصورة المقارنة وجب
 تناهيها ثبت ان الصورة
 المفروض لتجردها وجب
 تناهيها ايضا لكن الشان
 في نوعيتها وان التناهي
 مقتضاها انتهى

٦ طرسوسى

٦ بل قد قيل ٢ والذي يظهر
 ان هذا الكلام بكليّة اعني
 قوله لان الاجسام متناهيّة
 حشواذيكفى ان يقال لاسبيل
 الى الشان واللامكن افلا
 تغفل

٢ طرسوسى

٩ ثارى

٤ قوله ووجه السقوط ظ
 اذ الفائدة في تقرير المقدمة
 تعليلا لهذه المقدمة
 فان تلك المقدمة المطوية
 تماثل على ان الاجسام
 متناهيّة وكلام القائل ليس

ارادة معنى مجازى بلا قرينة وهى اشنع من تقديره مقدمة يدل عليها
 قرينة وهى قول المص واللامكن اه وانت خير بان قول المص
 واللامكن اه كما انه يصلح لان يكون قرينة على تقدير تلك المقدمة
 يصلح لان يكون قرينة على تلك الارادة ايضا كما لا يخفى على من تأمل
 ٧ قال بعض الاعلام في كونه اقرب من ذلك بحث لان فيه احتياجا الى
 الحذف والتقدير وبعد الاحتياج اليه يرد عليه ان المتبادر من الاجسام
 عند الاطلاق هو الجسم الحقيقى لا الصورة الجسميّة ولا يلزم من تناهي
 الاجسام تناهي الصورة الجسميّة بعد كونها مجردة عن الهيولى وايضا
 يلزم منه استدراك في الكلام اذ يكفى حينئذ اثبات عدم تناهي الصورة
 حال تجردها كون الابعاد متناهيّة كما لا يخفى انتهى يعنى انه لو قدر تلك
 المقدمة تعليلا لهذه المقدمة مرادا بالاجسام الاجسام الحقيقية لا يتم
 التقريب في قوله لان الاجسام متناهيّة اذ لا يلزم من تناهي الاجسام
 بالمعنى المذكور تناهي الصورة الجسميّة حال تجردها عن الهيولى
 وهو المدعى وذلك اظهر من ان يخفى ٥ ولو سلم لزوم فكما لم
 من تناهي الاجسام تناهي الصورة يلزم من تناهي الابعاد ايضا
 تناهيها فيلزم حينئذ استدراك قوله لان الاجسام متناهيّة اذ يكفى
 في الاستدلال ٦ حينئذ ان يقال لان الابعاد متناهيّة ويلزم منه تناهي
 الصورة كما لا يخفى وبهذا التقرير سقط عنه ما زعمه بعض اهل العناد
 حيث قال ٩ هذاناش من الغفلة عن قوله بتقدير مقدمة مطوية تعليلا
 لهذه المقدمة والا فبعد ملاحظة تلك المقدمة كيف يرد عليه ما زعم
 ثم ان تصوير المدعى في مخرج الدلائل لا بعد استدراك فكيف يلزم
 الاستدراك في الكلام ووجه السقوط ظ ٤ قوله على سبيل المساوات
 بان يكون كل بعد زائدا على ما تحته بقدر واحد مثلا اذا كان الاول
 ذراعا والثانى ذراعا عين كان الثالث ثلاثة اذرع والرابع اربعة اذرع
 وهكذا وانما حملنا المساوات على هذا المعنى لما سيجي منه حيث قال
 ولما كان المثل موجودا وانما حل المحشى قول المص على نسق
 واحد على المساوات بالمذكور ولم يحمله على ان يكون كل بعد بينهما

٧ فيه بل كلامه إنما هو في دلالة تناهي الاجسام بالمعنى الحقيقي على تناهي الصورة الجسمية مجردة عن الهيولى فكلام هذا الزاعم ناش عن الغفلة عن قول ذلك القائل ولا يلزم من تناهي الاجسام تناهي الصورة الجسمية فلا تغفل وايضا كلامه في استدراك الاستدلال بتناهي الاجسام على تناهي الصورة الكفاية الاستدلال بتناهي الابعاد لا في استدراك تصدير المدعى في مشروع الدليل كما لا يخفى على من نظر في كلامه الجليل

معد

٧ الوجه هو الخوضابي معد

٣ القائل محي الدين معد

٦ ولذا قال القائل المذكور

بانها مشتملة على اثنين منها

اعتبارا للاشتمال الصريح

معد

٩ طرسوسي معد

٣ تشاري وطر سوسي معد

٤ شهرى زاده معد

بقدر الامتداد وان كان الامتداد حيثذا ايضا على نسق واحد ليحسن التقابل في قول الشارح وقيل ان شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد فتأمل قوله وسيجيء اى في هذه الحاشية حيث قال واعتبار كون الزيادة بقدر واحد ليصيراه قوله واعلم ان الشيخ اه لا يخفى ان المقدمة الاولى للشارح وهو قوله يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مشتملة على الثلث الاول من مقدمات الشيخ اما على الاولين فبقوله متزايدة بقدر واحد واما على الثالثة فبقوله ٣ ابعاد غير متناهية بحسب العدد فالقول بانها مشتملة على اثنين منها تقصير والتوجيه ٧ بان اشتمالها على الثالثة تضمني ٦ ليس بشئ ثم ان رابعة الشيخ مشتملة على ثمانية الشارح وثلاثة فعلى هذا لا وجه لتقل تصريح الشيخ ههنا بعد تفصيل الشارح الا ان يقال نقله ليكون كالشرح لتفصيل الشارح فتأمل قوله و اشار المص الى تلك المقدمتين اه قيل ٩ قد صرح بإشارته اليهما وسكت عن الاشارة الى الاخرين فكان غرضه الاعتراض على المص بانه قصر في تقرير البرهان وليس بشئ فان الاشارة الى الاخرين ايضا واضحة وان كانت دون الاشارة الى الاولين في الوضوح قوله فانه لا يلزم ذلك اه هذا مبنى على ما سبق منه من ان مجموع الزادات الغير المتناهية على سبيل التناقض لا يكون غير متناه قيل ٣ سيجي في الشرح انه يلزم ذلك لو فرض خروج جميع الاقسام الى الفعل وهو الحق الحقيقي بالقبول فالاولى ان يكتفى على قوله فان التزايد على سبيل التناقض خير يمكن اه قوله لعدم انقسام المقدار بالفعل الى غير النهاية اى حيثذا اى حين التزايد على سبيل التناقض فتذكر قوله اختار الشيخ المساوات اه قيل ٤ هذه عبارة شارح الاشارات ولا يخفى ما فيه من المساواة اذ المساوات كائنا في النقصان تنا في الزيادة ايضا وهو ظ ومبراده ما ذكره صاحب المحاكات في تقرير هذا الكلام وهو قوله وانما اقتصر عليه لان المثل موجود في التزايد فاذا علم ان المظ يحصل من اعتبار المثل كان حصولة من التزايد بطريق الاولى فلما كان

حال التزايد معلوما في المثل بدون العكس اختار الشيخ المثل انتهى
 قوله فنفرض خطا وهو الخط العرضي القصير الذي جاباه متضلان
 للساقين في فرض تحرك ذلك الخط الصغير ٤ بين الساقين الى جانب
 الفوق الى غير النهاية منضمما اليه في كل مرتبة زيادة تلك المرتبة عليه
 قوله ينطبق على خط تحت تلك الخطوط المراد بالخطوط المراتب
 قبل الفرض والالزم كون ذلك الفرض عبثا كما قيل ٣ قوله يكون
 ازيد مقدارا من الذي تحته فيه انه ان اريد الازيدية مطلقا فانضمام
 المقادير الغير المتناهية بالفعل مما لجواز ان يكون الازيدية على سبيل
 التناقض فانه لا يلزم حينئذ انضمام المقادير الغير المتناهية بالفعل
 لجواز امتناع انضمام المقادير بالفعل الى غير النهاية وقد اعترف
 بذلك نفسه آنفا وان اريد الازيدية على سبيل التساوي او التزايد
 فاعترض الشيخ مبني على اخذ التزايد على سبيل الاطلاق فانه
 بعد ما اعترض قدر البرهان على ما ذكره المحشي فاخذ التزايد
 على سبيل التساوي ليندفع الاعتراض الذي اورده كما يظهر بالنظر
 في شرح المقاصد فتدبر قوله فنفرض ذهاب ذلك الخط فيه ان
 ذهاب ذلك الخط الى غير النهاية بحيث يجمع تلك الزيادات الغير
 المتناهية بالفعل يجوز ان يكون محالا والمحال جاز ان يستلزم المحال
 كما قيل ٣ قوله فيصير ذلك الخط اي الخط الذي في طرف اللاتناهي وفيه
 ما فيه قيل ان اللازم مما ذكره ليس الا ان ذلك الخط غير متناه
 بمعنى لا يقف فانه في كل مرتبة متناه والعقل لا يقدر على ملاحظة
 ذهابه الى غير النهاية تفضيلا وبالجملة فلوا كتنى بالاجال يندفع منع
 الشيخ على ما صوره المص ايضا والا فاللازم ليس الا وجوب ابعاد
 غير متناهية بمعنى لا يقف على ما صوره المص او وجود بعد غير متناه
 المقادير بمعنى لا يقف على ما صوره المحشي فتأمل قوله فصله سيد
 المحققين في حاشية التجريد يعني ان هذا القول مجمل يحتمل ان يتجه عليه
 ايضا نظر الشيخ ويحتمل ان لا يتجه عليه ذلك النظر ففصله قدس سره
 بانه لم يتجه عليه هذا النظر وبهذا اظهر ان قوله بانه اذا فرض الانفراج

- ٤ القصير (نسخه)
 ٢ اذا الخطوط موهومة من
 ٣ محمود حسن
 تلك المراتب
 ٦ اي سواء كان على سبيل
 التناقض او التزايد
 او التساوي
 ٣ شهرى زاده وحيدر

اه ليصح تعلقه بقوله فصله بالصاد المهملة وانه تفصيل لذلك القول
وسقط ما قيل ١٢ انه بالصاد المهملة سهو من النسخ والصواب بالصاد
المججمة قوله فاذا تأملت عرفت انه بين اي ان لزوم انحصار
مالا يتناهى بين حاصرين على تقدير فرض الانفراج بقدر الامتداد
بين قوله فان لا نفرض الخطين اه هذا شروع في دفع ما ورد
الشارح من النظر (واعلم ان الشارح الجديد للتجريد قال ان هذا البرهان
سواء اخذ بفرض الانفراج بقدر الامتداد او بفرضه بقدر واحد
يرد عليه ان الاستحالة انما نشأت من فرض امرين متناقضين الى اخر
ما ذكره الشارح فرد عليه صدر الدين فقال ذلك ثم ان لا نفرض
اه وقد اتحل منه المحشى واجاب عن نظر الشارح لكن قيل ٨ عليه
ان اعتبار كون ذلك البعد محصورا بين حاصرين واعتبار حاصرية
الساقين انما يتيسر بملاحظة كونه بين نقطتين منهما فانه لم لا يلاحظ
ذلك لا يعتبر كون البعد بينهما وهو ظاهر لمن تأمل وانصف فالمحذور
انما يلزم بفرض ذلك الخط الواصل وهو مناقض لفرض الاتناهي
الساقين فقد اتضح ما ذكره الشارح واندفع الملام قوله هي ثلثا
قائمة اقول ليس هذا امرا واجبا كما اشار اليه السيد الفريد في حاشية
التجريد بل يمكن الاستدلال بان نفرض ضلعي زاوية قائمة او منفرجة
ايضا فان وتر القائمة وكذا المنفرجة يجب ان يكون اطول من كل واحد
من الضلعين فيلزم ان يكون الانفراج مع كونه اطول من كل واحد
من الضلعين الغير المتناهيين محصورا بين حاصرين قوله ومن بين
جوازه اي جواز الفرض المذكور اي فرض ضلعي زاوية وهي ثلثا
قائمة غير متناهيين على التقدير المذكور وقد بين الشريف الفريد
في حاشية التجريد جواز فرض ضلعي زاوية هي ثلثا قائمة بالبرهان
الترسي وهو ان تفرض محيط دائرة كالترس مثلا ونقسمه ستة اقسام
متساوية ونصل بين كل نقطتين متقابلتين من مبادي تلك الاقسام فيحصل
هناك خطوط ثلثة متقاطعة على مركز الدائرة هي اقطارها فيحدث
عند المركز زاوية متساوية لتساوي القسي التي مقاديرها بالشكل

٢ عبد الرحمن وحيدر
٨ شهرى زاده

السادس من ثلاثة الاصول وكل واحدة من تلك الزوايا ثلثا قائمة لان المركز
 بل كل نقطة يفرض على سطح يحيط به اربع قوائم وقد قسمت ههنا
 اقساماً ستة متساوية فكانت كل واحدة ثلثي قائمة يحيط به ضلعان
 هما نصف قطر من تلك الاقطار وهذا الضلعان هما اللذان
 يكون الانفرج بينهما متساوية الامتداد قوله ويلزم من ذلك
 ان يكون بينهما انفرج اه فيه ان هذا الانفرج اما ان يكون بين
 طرفي ذينك الضلعين او بين نقطتين في وسطيهما او في خارج
 من الضلعين المذكورين والاخير ان لا يفيد ان فان الانفرج
 على الاول منهما لا يكون غير متناه وعلى الثاني لا يلزم الانحصار بين
 حاصرين كما لا يخفى على من تأمل بالانصاف فتعين الاول فلزم المهر وب ٣
 عندهم ان لزوم انفرج يكون بنسبته الى الضلعين مثل نسبة متناه الى متناه
 مما لا دخل له في هذا المقام كما لا يخفى على من احاط باطراف الكلام
 ومنشأ الغلط ان هذا الكلام انفعال عما ذكره الصدر الشيرازي
 في حاشية التجريد وهو لما كان في صدور دفع الاعتراض عن ثلثة براهين ٩
 منها ما اخذ ٦ فيه لزوم ان يكون نسبة الانفرج الى الضلعين مثل نسبة
 متناه الى متناه ذكر هذا لدفع الاعتراض عن هذا البرهان والمحشى
 قد غفل عن فرق المقامين فذكره ايضا قوله او انفرج عطف
 على انفرج قوله خطوط متساوية الظاهر انه غلط والصحيح
 خط مساو كما وقع في عبارة الصدر الشيرازي وما قيل ٤ انه اعتبر فرض
 الخطوط المتساوية في كل مرتبة الزيادات لينجلي الفرق بنه وبين
 ما ذكره الشارح ليس بشئ كما لا يخفى على من تأمل قوله وكل
 منهما اي من الانفرجين المذكورين مستلزم لتساوي الضلعين
 فيه ان هذا الاستلزام على تقدير ثبوته لا يصلح لدفع نظر الشارح
 والغرض ذلك بل هو اعتراف بما ذكره في ثبوت تقوية النظر في تقوى به النظر
 لا يندفع نعم لو جعل ما ذكره برهانا آخر لتا هي الا بعدا لكان له وجه
 فتوجه قوله وزيادته اي زيادة البعد الثاني اي للزيادة فيه او
 الزيادة عليه وهي التي يتم بها الثالث ويحتمل ان يكون الضمير للثالث

٣ وهو لزوم فرض امر
 متناقضين

٩ ذكره ها الشارح الجديد
 للتجريد وقال يرد على جميعها
 الاستحالة انما نشأت
 من فرض امرين متناقضين

٦ ومنها ما اخذ فيه لزوم
 ان يكون الانفرج بقدر
 واحد ومنها ما اخذ فيه لزوم
 ان يكون الانفرج بقدر
 الامتداد ومن اراد حقيقة
 الحال فليرجع الى الشرح
 الجديد للتجريد والى حاشية
 الصدر الشيرازي عليه

٤ ثار

اي ويشتمل على زيادة نفسه فافهم قوله ولو اشتمل على الثاني والاول
وعلى زيادتهما يلزم اه الظاهر انه جعل اضافة الزيادة الى ضميرهما من
اضافة الزيادة الى ظرفهما واعتبر الاندراج ه في الاشتمال عليهما وعدم
الاندراج في الاشتمال على زيادتهما ولا يخفى انه حينئذ يحصل باعتبار
الاشتمال عليهما ثلاثة اذرع وباعتبار الاشتمال على زيادتهما يحصل ذراعان
فالمجموع خمسة اذرع وفيه انه لا وجه لاعتبار الاندراج في الاشتمال
عليهما وعدم الاندراج في الاشتمال على زيادتهما وسوق كلام الشرح
يقتضي اعتبار الاندراج في الكل وامام قيل ٤ من انه اذا ضم زيادة الثالث
وهي الذراع الواحد الذي يتم به الثالث كان المجموع ستة لان خمسة
فقط ففيه ان الكلام ههنا انما هو باعتبار الاشتمال على ما تحته لا باعتبار
جميع اجزائه كما لا يخفى على من احاط باطراف الكلام وههنا احتمال
اخر وهو ان يعتبر الاندراج في الاشتمال عليهما ويشتمل اضافة الزيادة
على اضافتها الى المزيد عليه اي على الزيادة عليهما وهي الزيادة التي
يتم بها الثالث فينتد لا يزيد الثالث على الاربعة ولا يلزم السهو
كما لا يخفى قيل ٣ اراد الشارح بهما في قوله عليهما البعد الاصل اذ هو
المقابل للزائد والموجود ههنا ليس الا اصلا وزائدا والزائد في كل مرتبة
ليس الا ذراعا فالبعد الاول والثاني مع زيادتهما عبارتان عن الاصل
وهو ذراع وما زاد عليه وهو ذراعان ذراع في الاول وذراع في الثاني
ولاشبهة في اشتمال الثالث على هذا المقدار مع ذراع آخر فكانه
قال فيشتمل الثالث على البعد الاصل والزيادتين اللتين تحته في البعد
الاول والثاني على طبق قوله قدس سره في حواشي حكمة العين فكل بعد
يشتمل على البعد الاصل وجميع زيادات التي تحته فليس ذلك في شيء
من السهوب بل الساهي هو المحبى انتهى قوله اي اللزوم من
المذكور اه لعل الغرض من هذا التفسير دفع ما توهم ههنا من ان
المنع المذكور منع مقدمة لم يدعه الخصم فان القائل انما ادعى ان الزيادات
الغير المتناهية يجب ان تكون في بعد ولم يدع ان مجموع الحمل الغير المتناهية
التي كل واحدة منها في بعد يجب ان يكون في بعد واحد وما ذكره

ه قوله واعتبر الاندراج
اه وبهذا سقط ما قيل ٦
لا يذهب عليك انه اذا انظر
الى الظ ولم يلتفت الى الاندراج
يكون سبعة اذرع والايكون
اربعة اذرع لانه يصدق
ان يقال ان الثالث يشتمل
على الثاني وهو ثلاثة اذرع
وزيادته وهو واحد يتم به
الثالث وعلى الاول وزيادته
لانهما متد رجان في الثاني
فحصل انتهى ووجه السقوط
ظاهر مع ان فيه انه اذا لم
يلتفت الى الاندراج لا يكون
الثالث سبعة بل يكون
ثمانية باعتبار ما يتم به
لثالث ايضا واعتباره
تارة وعدم اعتباره اخرى
كما فعل هذا القائل مما لا وجه
فتدبر

٦ نثاري
٤ شهرى زاده
٣ ابن حيدر

الشارح منع لذلك بعدم لزوم سراية الحكم على كل واحدة من تلك الجمل الى ذلك المجموع وحاصل الدفع ان الم ههنا ليس وجوب ان يكون مجموع الجمل ٣ الغير المتناهية التي كل واحدة منها في بعد واحد كما توهم بل هو في وجوب ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية التي كل واحدة منها في بعد واحد فلا يرد عليه ما ذكر وتقرير ذلك ان اللازم من التمهيد المذكور ان يكون الزيادات غير متناهية بحكم المقدمة الاولى وان يكون كل زيادة في بعد بحكم المقدمة الثانية والثالثة فانه اذا كان كل واحد من تلك الابعاد مشتملا على البعد الذي قبله وعلى زيادة وكذا اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد ولا يلزم منه ان يكون الكل اى كل الزيادات التي كل واحدة منها في بعد من حيث هو كل في بعد لجواز ان لا يكون الحكم على كل واحدة من تلك الزيادات بان يكون في بعد حكما على الكل المجموعى الذى هو كل الزيادات المذكورة من حيث هو كل وبهذا التقرير سقط ما توهم ٤ وقيل ان المناسب لما ذكره الشارح ان يقول المحشى بدل قوله وان يكون كل زيادة في بعد وان يكون كل جملة من الزيادات الغير المتناهية في بعد وما ذكره عبارة الشريف العلامة في حواشي شرح حكمة العين وهى في محزه هناك انتهى مع ان كون كل جملة من الزيادات الغير المتناهية في بعد عين المقدمة الثالثة فكيف يصح عده لا زما من المذكور قوله لان السالبة الجزئية نقيض الموجبة الكلية لما كان قوله كل واحد يشعبه هذا الرغيف وقوله والمجموع ليس كذلك مظنة ان يتوهم انه جمع بين النقيضين استدلال على انه ليس جميعا بين النقيضين وحاصل الاستدلال ان نقيض ٦ الموجه الكلية هو السالبة الجزئية وقوله والمجموع ليس كذلك ليس سالبة جزئية ٩ بل هو سالبة شخصية يفيد السلب عن الكل المجموعى ولما استشعر ان قوله والمجموع ليس كذلك وان لم يكن نقيضا للموجبة الكلية لكنه نقيض لما يقتضيه تلك الموجبة الكلية وهو الموجبة

٣ وذلك المجموع هو الذى يكون ازيد من مجموع الزيادات الغير المتناهية باضعاف غير متناهية

٤ المتوهم شهرى زاده

٦ فيه اشارة الى ان قول المحشى على القلب

٩ ينتج من الشكل الثانى ان نقيض الموجبة الكلية اعنى قوله كل واحد يشعبه هذا الرغيف ليس قوله والمجموع ليس كذلك حتى يتوهم انهما تجمع بين النقيضين

الكلية وهو الموجبة المثبتة للحكم في الكل من حيث هو كل فلا يصح
الجمع بينهما فان صدق المقتضى يستلزم صدق المقتضى فيلزم ان يكذب
نقيضه ٦ اجاب عنه بان الموجبة الكلية المثبتة للحكم في كل فرد
لا تقتضى الموجبة المثبتة للحكم في الكل من حيث هو كل لما سبق
من الشارح انه يجوز ان لا يكون الحكم على كل واحد حكما
على الكل الجموعى وقوله فان هذه شخصية اه استدلال على
الكبرى المطوية لاصل الدليل كما اشرنا اليه يعنى ان قولنا المجموع
ليس كذلك شخصية تقتضى السلب عن الكل الجموعى والسالبة
الجزئية ليست كذلك بل هي محصورة تقتضى السلب عن بعض الافراد
هذا ما نسخ لى فى حل هذا المقام على نسخة تقتضى السلب
عن الكل الجموعى قوله وقد يقال القائل هو الشريف فى تعليقاته
على شرح حكمة العين يعنى ان عدد الزيادات المجتمعة فى بعد واحد
من مراتب الابعاد مساو لعدد الزيادات وكذا العدد الابعاد المشتملة
عليها اى على تلك الزيادات مثلا عدد الزيادات المجتمعة فى البعد
الثالث ثلاثة فكذا عدد الزيادات وعدد الابعاد هناك ثلاثة وفى البعد
الرابع اربعة وهكذا فاذا كان الزيادات والابعاد غير متناهيين لزم
ان يكون عدد الزيادات المجتمعة فى بعد واحد من مراتب الابعاد
كذلك غير متناهي بالضرورة قوله بخلاف المشتمل على المتناقضة اى
فان كونه غير متناهى ليس بديهيا قيل ٣ قد عرفت انه ايضا بديهى وان
اسناد المحشى قد ازال الخلقا عن وجهه نعم الاول اجلى من الثانى
اقول قد عرفت ان كونه بديهيا مم وان ما زال به الاسناد الخلقا وهو
قوله بان الانقسام الى الاجزاء المتناقضة الغير المتناهية انقسام الى
الاجزاء المتزايدة من الطرف الاخر مما لا يفيد شيئا فى المقام فان
الانقسام الى المتناقضة من الطرف المتناهي لا يستلزم الانقسام الى
المتزايدة الغير المتناهية من الطرف المتناهي قوله فلا بد ان يكون
القائمة مشتملة اه وذلك لقولهم بقبول الزاوية الانقسامات الغير
المتناهية وقوله على امثالها اى فى الحدة قوله والا اى وان لم يكن

٦ اى نقيض المقتضى عند
صدق المقتضى

٣ طرسوسى

مشتتة على امثالها الغير المتناهية يلزم احد الا مرين اما ان لا يقبل
تلك القائمة الانقسامات الغير المتناهية واما ان لا يكون تلك الزاوية
احد الزوايا ولا سبيل الى الاول لقولهم قاطبة بقبول الزاوية الانقسامات
الغير المتناهية فتعين الثاني فلزم ان يكون ما لا يتناهي محصورا بين
حاصرين وهما ضلعا تلك القائمة اقول لعـل مراد اقليدس ان تلك
الزاوية احد الزوايا الخارجة من القوة الى الفعل لا انها احد الزوايا
مطلقا فلا محذور اذ الزاوية انما تقبل الانقسامات الغير المتناهية بالقوة
ولا ينافيه عدم قبولها الانقسامات الغير المتناهية بالفعل واجيب ٤ بان
المبرهن في كتاب اقليدس هو ان تلك الزاوية الحادة الحادثة من محيط
الدائرة والخط المماس لها اصغر من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين لانها
اصغر من جميع المواد فتأمل قوله الا بالقدر فيما ذكر اقليدس اي يمنع بعض
المقدمات من دليله وقيل ٣ يمنع ان تلك الزاوية احد الزوايا اذ لا فرق بين
زاوية وزاوية في قبول الانقسام وهذا ليس بمستقيم بعدما برهن اقليدس
على ذلك بل لا بد من منع مقدمات ذلك البرهان ان امكن او يتثبت
بمخلص اخر ثم ان الخصر المذكور ليس في محزه لجواز المخلص
بالقدر فيما ذكره ايضا من قبول الزاوية للانقسامات الغير المتناهية
فتأمل قوله اقول بجري هذا التريده تحقيق للمقام واشارة الى
ان بطلان الشق الاول لا يتوقف على تناهي الابعاد بل يمكن ابطاله
بهذا الدليل ايضا وفيه نوع ايماء الى ان المصـ لو استدل على بطلانه
ايضا بهذا التريده لكان اخصر واسلم قوله بان يقال عدم تناهيها
اه قيل ٧ اقول عدم التناهي من الاعداد التي لا يطلب لها علة وجودية
اقول يمكن ان يقال كلام المحشى على المسامحة والمراد انها لو كانت
غير متناهية لكانت لها هيئة مخصوصة من جهة عدم التناهي فتلك
الهيئة اما الجسمية اه ويدل على هذا ما نقل عنه فيما سيجي ٨ حيث
قال هذا الكلام مبنى على كلام الشارح من قوله لاحاجة لنا فانتظر
قوله كالدائرة وكالكرة اي كهيئة الدائرة وكذا الكلام في البواني
فهذه امثلة للاشكال لا للحدود كما يتوهم من عنوان القول كذا قيل ٤

٤ الجيب السيد الشريف
في شرح المواقف سـ

٣ شارى وشهرى زاده
وتغيرهما سـ

٧ طرسوسى سـ

٨ في الحاشية المتعلقة على
قول ا لشارح لكانت لها
هيئة مخصوصة اه عند
قوله وقد يقال يمكن ان يقال
في الشق الاول من التريده
مثل ذلك سـ

٤ شهرى زاده

فتأمل ٧ قوله والثالث انها من الاضافة فهي تماس الخطين من غير ان يتحدا وبطلانه ظاهر فان التماس لا يوصف بالصغر والكبر بخلاف الزاوية كذا في شرح المواقف ٩ قوله والرابع انها من الوضع فهي الهيئة الحاصلة للشيء بالنسبة الى الامور الخارجية كذا نقل عنه وقيل ٦ فهي الهيئة الحاصلة للسطح بسبب نسبه الى الطرفين المتلاقين عنه نقطة منه ورد ٤ بانه حينئذ يرجع الرابع الى الاول فالاصوب ان يجعل الوضع عبارة عن تمام المقولة يعني انها الهيئة الحاصلة للشيء بالنسبة الى الطرفين والى الامور الخارجية فتأمل قوله والخامس لانها امر عدمي وهو انتهاء السطح عند نقطة مشتركة بين خطين يحيطان به كافي شرح المواقف قوله لانها قد يبطل بالتضعيف بحيث لا يبقى هناك زاوية اصلا والمراد بالتضعيف ضم المثل الى المثل قيل ٢ هذا لا يدل الاعلى بطلان كونها كما ولا يلزم منه تصحيح انها كيف والمط ذلك واجيب بان المحشى قد ادعى في شرحه على الرسالة القوشجية ظهور بطلان الثالث والرابع والخامس بان اتصاف الزاوية بالصغر والكبر ينافيها مطلقا اى سواء كان الاتصاف بهما بالذات او بالتبع ولعله لهذا لم يتعرض لابطال تلك المذاهب ههنا فكانه قال لان بطلان الثلاثة الاخيرة ظ واما بطلان الثاني فلانها تبطل بالتضعيف قوله واما المنفرجة فلانم انها تبطل بالتضعيف ٣ فيه انه اذا كان انفراج المنفرجة مثل انفراج قائمة ونصف قائمة تبطل بالتضعيف مرتين فانه يحصل بتضعيفها مرة ثلث قويم وبتضعيفها مرة اخرى يحصل ست قوائم فتبطل ولم يتبق زاوية اصلا كما لا يخفى بل نقول ان المنفرجة مطلقا تبطل بالتضعيف مرة واحدة غاية ما في الباب انه يحدث زاوية اخرى من جانب اخر وذلك لا ينافي بطلان تلك المنفرجة ولا يضر الاستدلال على عدم الكمية اذ لا يجوز مثل ذلك في الكم قوله بل يبقى من تضعيفها زاوية حادة اى بل قد يبقى فلا يرد عليه انه قد يبقى من جانب اخر زاوية قائمة كما اذا كانت قائمة ونصف قائمة وقد يبقى زاوية حادة كما اذا كانت اكبر من قائمة ونصف قائمة فلا حاجة الى ان يقال ه الكلام

٧ اشارة الى ان جعله امثلة الاشكال لا المحدود وترجيح بلا مرجح بل هو ترجيح مرجوح
٩ في الفصل الثالث في الكيفيات المختصة بالكميات من فصول الكيف

٦ شهرى زاده ومن يحدو وحذوه
٤ الراد هو الخوشابي
٢ طر سوسي

٣ لا يقال ٢ هذا ليس تضعيفا المنفرجة الاولى بل هو تضعيف للضعف فلا يكون تضعيفا لها مرة اخرى لانا نقول هذا اصطلاح فيما بينهم فافهم يقولون ضعفا كذا مرارا او يريدون تضعيفه ثم تضعيف الضعف وهكذا ولذا قال المحشى في بطلان الحادة اذا كانت نصف قائمة فانها تبطل بالتضعيف ايضا مرتين فافهم

٢ القائل محي الدين

٢ قوله فتأمل إشارة الى انه
يمكن ان يحمل القول
المذكور على ما قلنا
سند

٣ قوله تشتركان في ذلك
اي في البطلان في بعض
الصور وعدم لزوم
البطلان سند
٤ حيدر سند

مبنى على ان يكون المنفرجة قائمة وثلاث قائمة فتأمل ٢ قوله فلا يلزم بطلانها
بالتضعيف يفهم من هذا انها ايضا قد تبطل بالتضعيف وان لم
يلزم وفيه ان المنفرجة والحادة تشتركان ٣ في ذلك فلا وجه في الفرق
بينهما كما فعله قوله وحاصل الجواب اي الاستدلال بقوله لانها
قد تبطل سمى جوابا لانه استدلال على بطلان مذهب الخصم
فهو في الحقيقة معارضة معه قيل ٤ انما احتاج الى بيان حاصله ليندفع
ما يتوهم من ان الدليل المذكور انما يدل على ان الزاوية الباطلة
بالتضعيف ليس بكم والمدعى انها مطلقا ليس بكم انتهى وفيه نظر
اذ لو اريد بقوله ولو كانت من الكم لو كان شيء منها من الكم ليكون
اخذ النقيض المدعى لما صدقت الملازمة ولو اريد لو كان كل واحد
منها من الكم ليصدق الملازمة لايتم التقريب كما لا يخفى فيلزم المهزوب
عنه وتحقيق المقام هو ان الدليل المذكور مسوق لابطال كون القائمة
كما لكن الغرض من ابطاله هو ابطال مذهب القائلين بان الزاوية كم
والمعارضة على مدعاهم وهو ان كل زاوية كم فحاصل الجواب انه لو كان
كل زاوية كما لما كانت القائمة كما والتالي بطلان القائمة تبطل بالتضعيف
ولاشي من الكم كذلك ولعل قوله وحاصل الجواب دون ان يقول
وحاصل الدليل إشارة الى ما ذكرناه فتدبر قوله ولا يتوهم كونها
من الكم لقبولها اي لاجل قبولها هذا إشارة الى جواب آخر عن
مذهب القائلين بمنع بعض مقدمات دليلهم بعدم المعارضة عليهم فانهم
استدلوا على كون الزاوية من الكم بقبولها التساوي والتفاوت
وبانصافها بالصغر والكبر وبكونها نصفاً وثلاثاً بالنسبة الى زاوية
اخرى وحاصل هذا الجواب على ما في المواقف ان هذا الاستدلال
انما يتم لو كان عروضها هذه الاوصاف لها بالذات وهو محتمل
ان يكون عروضها لها بالعرض لا بالذات كما في الشكل فانه يعرض
له ايضا هذه الاوصاف بواسطة معروضه الذي هو الكم قوله فيه نظر
اذ يجوز اه قيل ٢ هذا النظر مبنى على جعل المشار اليه بهذا في قوله هذا
ماشتهر بينهم التعريف الذي ذكره المص كما هو الظاهر فاذا جعل

اشارة الى الفرق بين الزاوية والشكل على الوجه الذي بينه وكان معنى الكلام هذا الفرق هو المشتهر فيما بينهم ويلزم من ذلك الفرق ان لا يكون المحيط الكرة وامثاله شكل لا يرد وقيل بل يرد على ذلك التقدير ايضا اذ لا يلزم من الفرق المذكور ان لا يكون المحيط الكرة وامثاله شكل لجواز ان يكون تخصيص شكل المحيط بالفرق بينه وبين الزاوية لانه المحتاج الى الفرق عليه ذلك قوله على هيئة المحيط اى الحاصلة له من احاطته بالمقدار الذى هو الجسم التعليمي قوله اعم من ان يكون حاصلة اه يعنى ان كلام الشارح مبنى على ان يقدر صلة الحصول فى قوله الهيئة الحاصلة ما هو المحيط وذلك ليس بواجب بل يجوز ان يقدر ما هو اعم من المحيط والمحيط وقد يقال ٢ التقدير الاول هو الظاهر المتبادر وكلام الشارح مبنى على ذلك ولذلك قال والانساب واما ما قيل ٣ من ان احد التقديرين باولى واظهر من الاخر فليس بمستقيم اذ تبادر الاول اظهر من ان يخفى عندهم من له ذوق سليم قوله يلزم على هذا التعريف اى التعريف الانسب قيل ٨ وايضا سيقول المص ان كل ما يحيط به حد او حدود فهو متشكل وهذا ينفي اختصاصه بالمقدار قوله اذ الشكل على هذا التعريف يختص بالمقدار حيث قال الهيئة الحاصلة بالمقدار والصورة ليست بمقدار قيل ويمكن ان يقال يجوز ان يكون شكل الصورة باعتبار تشكل مقدارها بان يكون الشكل للمقدار اولا ولما قام هو به ثانيا فلا اشكال فان قلت على تجرد الصورة على مقداريتها غير مسلم ولا مقدار اخر هنالك ليحصل بالا حاطة به شكل للصورة فيثبت يخل الاستدلال على عدم تجرد ها بالتشكل قيل ٧ الكلام فى ان هذا الجواهر المتد فى الجهات الثلاث المسمى بالجسم فى بادى الرأى وبالصورة الجسمية فى التحقيق هل يتجرد عن الهيولى ولا شبهة فى قيام جسم تعليمي مابه ولا ينكره الامن يكابر حسه ٦ فتأمل وبهذا ينحل ما قيل ٥ ايضا من ان هذا النقص كالتقص الا كى مشترك بين التعريفين لان الشكل على تعريف المص انما يحصل من الاحاطة بالمقدار وعلى تقدير تجرد الصورة

٢ عبد الرحمن

٣ شارى

٨ شهرى وطرسوسى

٤ طرسوسى

٧ وعبد الرحمن

٦ اذ بعد تسليم امتدادها

و كذا بعد تسليم اتصافها

بالنهاية والتناهى واحاطة

الحد او الحدود بها لا معنى

لمنع تحقق المقدار

٥ فيه تشنيع على الطرسوسى

والشارى فانهما بعد ما قال

بعدم خلو الصورة عند التجرد

قال باشتراك النقص المذكور

بين التعريفين

لا مقدار هناك قوله وايضا يصدق التعريف اي الا نسب قد يقال ٧
 المكان محيط بالجسم اولا وبالذات وبمقداره ثانيا وبالعرض كما يظهر
 من كون الاعراض متغيرة بالعرض والمتبادر من الاحاطة ما بالذات
 فلا اشكال قوله وهذا النقض اي خلاصته قوله وايضا يصدق
 التعريف الا نسب على الملك قيل ٤ وهذا ايضا مشترك اذ لا فرق
 بين هذا المحيط وبين المكان الا بان هذا ينتقل بالانتقال بخلاف المكان
 ولا مدخل له في الانتفاض انتهى وفيه ان في صدق الحد اصطلاحا
 على الازمان والقياس تأملا فلا انتفاض بالملك على تعريف المص انتهى
 قوله فانه هيئة حا صلة بسبب ما يحيط به لا يخفى عليك ان هذا
 القدر لا يكفي في صدق التعريف الا نسب عليه بل لابد من حصول
 تلك الهيئة للمقدار فتأمل قوله والدفع اي دفع النقض بالمكان
 والملك حاصل بان يراد بالحد اه وفيه ان في جريان هذا الدفع بالنسبة
 الى التعريف الا نسب نظرا لا يخفى اذ لم يذكر في ذلك
 التعريف الحد والحدود مع ان النقيضين المذكورين مسوقان فيه
 اولا والقول بانهما وان لم يكونا مذكورين فيه صراحة الا انها مقدار
 ان يوجب الاتحاد بين التعريفين فيفوت الغرض قوله ما قام بالمشكل
 فيه انه لا يصدق التعريف حيثئذ على هيئة المحيط والالزم ان يقوم
 المقدار بنفسه كما لا يخفى قوله وفي المكان والملك ليس الامر كذلك
 اما في الملك فلان المحيط ليس مما يقوم بشئ بل هو من الجواهر واما
 في المكان فلانه غير قائم بالتمكن بل بجوهر اخر يحويه قوله وفيه ان
 الشاهي مطلقا من لواحق المادة قيل ٢ كلام القائل ان الشاهي من جميع
 الجهات لم يثبت من الدليل السلي فلا يلزم تشكل الصورة المجردة
 على تقدير الشاهي مطلقا لان المطلوب الذي هو عدم تجرد الصورة
 غير ثابت بمطلق الشاهي فلا يكون ما ذكره المحشي في شئ من المقابلة
 على ان كون الشاهي مطلقا من لواحق المادة يحتاج الى البيان
 وبيانه بما ذكره الشارح يرجع هذا الى ما ذكره الشارح فلا فائدة
 في اتبانه ههنا اقول فيه نظر اما اولا فلانه يمكن ان يقال المراد

٧ شهرى زاده
 ٤ ابن حيدر

٢ شهرى زاده

بالمطلوب في قوله فثبت المطلوب لزوم التشكل على تقدير التناهي
مطلقا يعني ان كون التناهي مطلقا من لواحق المسادة يستلزم
تشكل التناهي فلا حاجة الى دعوى التناهي في جميع الجهات حتى
يردانه لم يلزم ذلك بما ذكره من الدليل السلي ولا شك في ان هذا في مقابلة
القائل على انه لا يجب ان يستدل على التناهي في جميع الجهات
بما ذكر من الدليل السلي واما ثانيا فلانه يمكن ان يقال ان ما ذكره
المحشي جواب عن اعتراض القائل بتغير الدليل وهذا القدر يكفي
في المقابلة واما القول بان العنوان يأبى عن هذا التوجيه فان المستعمل
في الجواب بالتغير غالبا عنوان الجواب ونحوه فامر به سهل عند من
هو اهل واما ثالثا فلان بيان هذه المقدمة لا ينحصر فيما ذكره
الشارح بل يجوز ان يقال مثلا التناهي مطلقا انفعال وهو من لواحق
المسادة كما في شرح المواقف فيثبت لا يرجع الى ما ذكره الشارح
قوله وقد يقال انه حاصله انه يمكن اجزاء خلاصة البرهان السلي
في بطلان اللاتناهي ولو في جهة واحدة كالطول مثلا فيلزم التناهي
في جميع الجهات ايضا بذلك الدليل فقول القائل ولم يثبت ذلك
بما ذكره من الدليل السلي ليس بشيء واما ما قيل من ان مراد القائل
انه لا يجري البرهان السلي المذكور في كلام المص فلا يكون هذا
في المقابلة فليس بشيء اذ لا يتوقف لزوم التشكل على جريان ذلك
المذكور بعينه في ثبوت التناهي في جميع الجهات قوله ثم يخرج
من طرفه اه اني على وجه يقع ذلك الخط المتناهي عمودا على الخط
الغير المتناهي او مائلا الى طرف التناهي او الى طرف اللاتناهي فعلى
الاول تحدث عند الملتقى زاوية قائمة وعلى الثاني منفرجة وعلى الثالث
حادة هكذا قوله وتصل بين كل نقطة اه هذا الوصل لا يتوقف
على عدم التناهي في العرض كما توهم بل الخط الغير المتناهي وهذا
الخط الواصل بمنزلة الخطين الخارجين من مبدأ واحد فيما ذكره
المص قوله قد يقال لم لا يجوز اه واعلم ان قول الشارح قد ينقل
الكلام الى تلك الهيئة تقريره ان تلك الهيئة اما للجسمية او للازمنة

منفرجة

حادة

حادة

اولعارضها فلو كانت الاولين لزم اشتراك الاجسام كلها في هيئة واحدة وانتالي بطل بالضرورة والمقدم مثله فهذا اعتراض عليه يمنع بطلان التالي وحاصله لانم ان اشتراك الاجسام كلها في الهيئة الحاصلة من جهة التناهي بطل لم لا يجوز ان تكون تلك الهيئة مشتركة بين الاجسام كلها وما ادعيتهم من البداهة مما فالاعتراض المذكور في الشرح بقوله قد يقال انما يلزم تشكك الصورة اه لا يندفع بما ذكره الشارح من نقل الكلام الى تلك الهيئة هكذا قال بعض الافاضل ؟ قوله قلت المراد اه جوات عن الاعتراض المذكور واجبات المقدمة الممة اعني بطلان التالي ببيان المراد من الهيئة وخلاصته ان مراد الشارح بقوله هيئة مخصوصة من جهة ذلك التناهي هو الهيئة الحاصلة من جهة التناهي بسطح او بسطحين او بسطوح فيكون التالي لزم اشتراك الاجسام كلها في الهيئة الحاصلة بسبب التناهي بسطح او بسطحين او بسطوح ولا شك في بطلان التالي حيث ان الاجسام ليست مشتركة في شئ من تلك الهيئات بالبداهة اقول بتحقيق المقام بحيث يتضح المرام هو انه ان اريد انه لو كانت الصورة المجردة متناهية كانت لها هيئة مخصوصة من الهيئات بعينها فاللازمة طة المنسح وان اريد انه لو كانت متناهية لكانت لها من الهيئات لكن لا بخصوصها بل بمعنى ؟ انها لا تخ عن هيئة فاللازمة مسلمة لكن لا يلزم حيث ان على تقدير التعليل بالجسمية او بالازمها الاشتراك الاجسام في ان لها هيئة من الهيئات ولا شك ان هذا اللازم ليس بباطل وانما الباطل لزوم اشتراك الاجسام في شئ من تلك الهيئات بخصوصه وذلك ليس بلازم كما عرفت فاللازم ليس بباطل بل لازم فالقائل جل الكلام على المعنى الثاني فنع بطلان التالي والمحشى اجاب عنه بحمله على المعنى الاول فتفطن قوله فاما ان يتناهي الى سطح اى الى سطح في كل من الطرفين وهذا هو المراد والا فلا يمكن التناهي الى سطح واحد لمتناهي في جهة واحدة فقط فانه يستلزم التناهي في كل جهة كما في الكرة فالجسم اذا كان متناهي في جهة العمق كان له طرفان بالضرورة فوق

٢ عبد الرحمن

٢ بمعنى انها لا تخل عن هيئة من الهيئات الممكنة الحصول

وتحت اذ لم يكن له احد هما كان غير متناه في تلك الجهة ايضا فاذا كان كل من الطرفين سطحاً واحداً مستوياً غير متناه في الطول والعرض كان ذلك الجسم متناهياً الى سطح واحد في كل من الطرفين واذا كان كل منهما كظهر سفينة غير متناهية طولاً وعرضاً كان الجسم متناهياً الى سطوح كما لا يخفى على من له تخيل صحيح واما تمثيل الاول بما ينتهي على هيئة الكرة كما نقل عنه او بما ينتهي ٣ على نصف الكرة الغير المتناهية فيما عدا القاعدة او بما ٤ ينتهي على هيئة مستديرة الاسطوانة او على ٧ هيئة البيضة ناش عن عدم التخييل الصحيح فصح التخييل وكذا تمثيل الثاني بما ينتهي على هيئة المخروطي وتمثيل الثالث بما ينتهي على هيئة مثلث فتخييل قوله وكل منهما ليس مشتركاً بين الاجسام قد يقال ان اريد بالاجسام المركبة من الهيولى والصورة فذلك مسلم لكنه لا يفيد فان الكلام في الاجسام المجردة عن الهيولى وان اريد بها الاجسام المجردة فعدم الاشتراك ممنوع قوله وقد يقال يمكن ان يقال اه لا يخفى ان هذا تكرار لما سبق منه وما نقل عنه ههنا من ان ما سبق كان على تقدير جريان التريد في الشكل وهذا على تقدير جريانه في الهيئة فلان تكرار مما لا يشفي العليل اذ لا تأثير لكون التريد في الشكل او في الهيئة في تغاير المذكور في الموضوعين ولذا قيل ٤ جدواه لا يقابل مؤنة ذكره وقيل ٢ ان ذكره فيما سبق كان لتحقيق المقام وللإشارة الى بطلان الشق الاول لا يتوقف على تناسي الابعاد واما ههنا فللترقي فيما ذكره الشارح من عدم الاحتياج الى اثبات التشكل يعني كما ان جريان التريد المذكور لا يحتاج الى اثبات التشكل كذلك لا يحتاج الى اثبات التناسي ايضا فلا تكرار فتأمل قوله بان يقال لو كانت اه اقول قد اسلفنا لك ان عدم التناسي من الاعداد التي لا يطلب لها علة وجودية فان اريد انها لو كانت غير متناهية كانت لها هيئة من جهة تلك اللاتناهي فتلك الهيئة اما للجسمية اه يرد عليها انه لم لا يجوز ان يكون تلك الهيئة مشتركة بين الاجسام على تقدير كونها للجسمية او للازمتها ولا يمكن دفعه

٣ كما فعله محي الدين

٤ كما مثل به حيدر

٧ كما اختاره الخوشتابي
وابن حيدر

٤ ابن حيدر

٢ شهرى زاده

بمثل ما ذكره آنفا بقوله قلت المراد انها لو كانت اه كما لا يخفى فلا يمكن ان يقال في الشق الاول مثل ذلك فتأمل قوله وقيل عدم تناهيها اه اعتراض على صاحب المحاكمات قديقال يمنع الملازمة في قوله والالزم اشتراك الاجسام كلها في عدم التناهي على تقدير ان يراد بالاجسام الاجسام مطلقا اي سواء كانت مركبة عن الهيولى والصورة او مجردة عن الهيولى مستقدا بجواز ان يكون عدم تناهيها للجسمية بشرط تجرد الجسمية عن الهيولى وبتنع بطلان اللازم على تقدير ان يراد بها الاجسام المجردة فان بطلان اشتراك الاجسام المجردة في عدم التناهي مم كما مر قوله فهو اي هذا القول مشترك وروده بين ما ذكره صاحب المحاكمات قديقال من اجزاء الدليل المذكور في الشق الاول وبين ما ذكره الشارح من اجزائه في الشق الثاني فلو كان هذمانعا لاجزائه في الشق الاول كان مانعا لاجزائه في الشق الثاني ايضا وان تم هناك ايضا قوله يمكن ان يقال اختلاف اه حاصله انه يجوز ان يكون التشكل للجسمية بشرط التجرد عن الصورة النوعية فحينئذ ان اريد انه يلزم ان يكون الاجسام مطلقا متشكلة بشكل واحد فالملازمة ممة وان اريد انه يلزم ان يكون الاجسام بشرط التجرد عن الصورة النوعية كذلك فبطلان اللازم ممنوع لجواز ان يكون اختلاف اشكال الاجسام بواسطة الصورة النوعية فعلى هذا التقرير لا يرد عليه ما قيل من ان الصورة الجسمية اذا كانت مقتضية لشكل واحد لا يجوز اختلاف الاشكال بواسطة الصورة النوعية والالزم تخلف المقتضى عن المقتضى وذلك مح بناء على ان المراد بالاعتضاء هو الاعتضاء الزام ثم اقول هذا الكلام مبني على ان قوله ان كانت متناهية كانت متشكلة بمعنى انها كانت متشكلة بشكل واحد مخصوص وقد عرفت انه ان اريد به ذلك المعنى لاتفم تلك الملازمة وان اريد به انها كانت متشكلة بشكل مطلقا لاتصح الملازمة في قوله والالكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد فتذكر قوله وفيه انه يلزم على هذا يعني انه على تقدير كون الاختلاف في اشكال الاجسام بواسطة الصورة النوعية يلزم ان يكون جميع افراد

نوع واحد متشكلا بكل واحد والا لزم تخلف مقتضى النوع عنه
 وحيث لا يلزم تساوى الكل والجزء في الشكل اذا كانا من نوع واحد
 وانت خير بان هذا كلام على السند الا خسر وهو غير مفيد
 اذ المانع ان يقول يجوز ان يكون الاختلاف بواسطة اختلاف
 الشخص او المقدار وكيفية الاحاطة ولو لا اختلاف شئ من هذه
 لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد يقتضيه الصورة الجسمية
 قوله وهو مح والحق هو التساوى في المقدار وهو غير لازم وما ذكره
 من ان الشكل تابع له ان اراد به انه عارض له فسلم لكن لا يلزم من التساوى
 في العارض التساوى في المعروض وان اراد به مقتضاه فسلم هو مقتضى
 الصورة النوعية على التقدير المذكور انتهى ومنهم من ادعى ٣ البداهة
 في استحالة التساوى في الشكل ومنهم من استدل ٤ عليهم بان الشكل لا يكون
 بدون المقدار فالتساوى في الشكل بدون تساوى في المقدار ايضا وانت
 خير بان المثلث الصغير والكبير مثلا مع كونهما مختلفين في المقدار متساويين
 في الشكل فان التساوى في الشكل عبارة عن كونه من نوع واحد
 واذلك قالوا بان التدوير بالنسبة الى الافلاك الكلية متساوية في الشكل
 ٢ الكرى فظهر انه لاستحالة في تساوى التشكل فضلا عن البداهة
 وان التساوى في الشكل لا يستلزم التساوى في المقدار فتدبر قوله
 فلا تلزم نوعيتها اي نوعية ذلك اللازم وانت خير بان مقتضى
 الطبيعة الواحدة لا يختلف واو لم يكن نوعا فاذا فرض ان ذلك الشكل
 اللازم الجسمية ومقتضاه لازم مامر وان لم يكن اللازم نوعا وان اراد
 ان لازم الجسمية اذا لم يكن طبيعة نوعية يجوز ان يكون اختلاف
 الاشكال من اختلاف فصوله فتلك الفصول عارضة للجسمية فيكون
 الشكل بخصوص بسبب امر عارض لها لا بسبب امر لازم والكلام
 فيه واعلم هذا هو المعنى بما نقل عنه ههنا حيث قال وجه التأمل
 ان لازم الشئ لا ينفك عنه فلا يكون لازم الجسمية منفكاً عنها فيكون
 معها ايتما وجدت لانه ليس لازماً للفرد بل للطبيعة فينتزى يلزم
 مامر انتهى واما ما قيل فيه ان المدار ههنا ليس على الوجود

٢ شهرى زاده

٣ حيدر

٤ ابن حيدر

٢ في الشكل الكبير (نسخة)

في كل المواد وعدم الوجود فيه بل على عدم كونه طبيعة نوعية كاللزوم
حتى يجوز اختلاف ما يقتضيه على ما اشتهر من ان مقتضى الطبيعة
الجنسية والعرض العام يجوز ان يختلف مع ان كلا منهما يوجد
في كل من الافراد فساقت كما لا يخفى على من تأمل قوله واقتائل
ان يقول اه حاصله منع لقوله فامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر
تقريره لانهم لزوم امكان ذلك على تقدير امكان زوال العارض وانما
يلزم ذلك ان لو امكن زوال العارض مع بقاء الصورة لكنه لم لا يجوز
ان ينتفي الصورة عند زوال ذلك العارض فيثبت لا يلزم ان يتشكل
الصورة بشكل آخر قوله او يقال الظاهر انه عطف على قوله ان يقول
لكنه خارج عن قانون العربية والصواب او يقول قوله لم لا يجوز اه هذا
ايضا منع لقوله فامكن ان يتشكل اه وتقريره لانهم لزوم امكان ذلك على تقدير
امكان زوال العارض وانما يلزم ذلك ان امكن زوال العارض بدون
ان يقوم غيره مقامه لكنه لم لا يجوز ان يستحيل ذلك ويستحفظ
ذلك الشكل بتعاقب العوارض فيثبت لا يلزم تشكل الصورة بشكل
آخر قوله لا يقال اه ابطال للسند الثاني وحاصله ٨ انه لو كان
زوال ذلك العارض بدون ان يقوم غيره مقامه مستحيلا كان نوع
ذلك العارض او فرد مأمته لازما للصورة والتالي بطا اما الملازمة
فضة واما بطلان التالى فلانه يلزم حينئذ ان تكون الاجسام كلها
على شكل واحد وهو مح وبالجمله يلزم عليه ما لزم على الشق الاول
والثاني من الترديد قوله لانا نقول اه جواب بمنع بطلان التالى وحاصله
لانهم انه يلزم على تقدير كون النوع او فرد مأمته لازما للصورة ان تكون
الاجسام كلها على شكل واحد وانما يلزم ذلك ان لو كان زوال النوع
او الفرد عن الصورة المجردة والمقارنة كليتهما ممثعا لكنه لم لا يجوز
ان يمتنع زوالهما عن المجردة دون المقارنة فيثبت جاز ان يزول عن
المقارنة حين المقارنة ويتبدل الشكل بتبدل العارض وبما قررنا ظهر
الانطباق ٦ بين السؤال والجواب قوله وايضا يجوز اه الظاهر
من مساق كلامه انه عطف على قوله لانا نقول وجواب ثان عما

٨ واپس حاصله انه لا يجوز
ذلك اذ حينئذ يكون نوع
ذلك العارض او فرد مأمته
لازما للصورة مع ان المفروض
عدم كونه لازما بقريضة
مقابله باللازم كما توهم ٥
اذ كون النوع او الفرد لازما
لا ينافي كون ذلك الشكل
للعارض الغير اللازم الذي
هو المفروض اذ المفروض
في هذا الشق الاخير هو
صكون الشكل للعارض
لانوع ذلك العارض ولا فرد
مأمته حتى يكون لزوم النوع
او الفرد متافيا للمفروض ٥

٥ حيدر ٥

٦ فيه رد على الطرسوسي
حيث قال لا انطباق بينهما

٥

اشار اليه بقوله لا يقال اه بتسليم ما منعه في الجواب الاول ودفع محذوره
بالمتمتع وتقريره سلماته يلزم على تقدير كون النوع او فرد ما منه لازما
ان تكون الاجسام على شكل واحد لكن لان ذلك مح فانه يجوز
ان يكون ذلك الشكل عارضا لذات الصورة بشرط التجرد عن المادة
والهوى بسبب ذلك الامر العارض الذي نوعه او فرد ما منه لازم
للصورة فحينئذ لا يلزم ما ذكره من الاستحالة اذ اللازم من كون النوع
او فرد ما منه لازما ان تكون الاجسام المجردة على شكل واحد
ولا استحالة فيه لان تكون الاجسام المقارنة كذلك والمح هو ذلك
فاللازم غير محال والمحال غير لازم ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله
او يقال واعتراضا ثانيا على قوله او بسبب عارض اه فالمعنى انه يجوز
ان يكون ذلك الشكل عارضا لذات الصورة بشرط التجرد اى بسبب
امر عارض هو التجرد وحاصله انه يجوز ان يكون العارض الذي
يكون ذلك الشكل بسببه هو عن المادة والهوى فلا يلزم ما ذكره
من امكان يتشكل الصورة بشكل آخر ويحتمل ان يكون معطوفا على
قوله ولقائل ان يقول واعتراضا على المستدل باختصار شق رابع
للسقوف الثلاثة ٣ المذكورة فالمعنى انه يجوز ان يكون ذلك الشكل
معطوفا لذات الصورة بشرط التجرد لالذاتهما من حيث هي هي
ولا اللازمها ولا لعارضها فلا يلزم شيء مما ذكره من محذورات
السقوف الثلاثة فمما لم يظهر له جواب عن هذا على الاحتمالين
الاخيرين لم يتعرض للجواب عنه كذا قيل وقيل ٤ جوابه ظاهر
اذ يلزم على هذا في الصورة المجردة تساوى الكل والجزء في الشكل
والمقدار المخصوصين على ما سلفه في نظيره وقيل يمكن الجواب
عنه على ذينك الاحتمالين ايضا بان يقال نحن نعلم ضرورة التجرد
لا دخل له في الشكل فتدبر واختر ما هو الوجه ٣ قوله ليكون
العارض علة للصورة اى تامة فعند زوال العلة يزوال المعلول كذا
قيل وفيه انه يجوز ان يقوم مقام العلة الزائلة علة اخرى فيستحفظ
المعلول فانتظر قوله او معلولا لعلتها الصواب ان يقول بعد هذا

٣ القائل الاول هو المحشى
حيدرو الثاني هو الطرسوسى
والثالث عبد الله بن حيدر

سجد

٤ طرسوسى سجد

٣ ولعله هو الاول او جوه
الاول ما اشرنا اليه من انه
الظاهر من مساق الكلام
والثاني لزوم الفصل بين
السؤال والجواب باجنى على
الاحتمالين الاخيرين والثالث
خلوصه عن كدورات
ترك الجواب عنه سجد

او معلولا لهما فان انتفاء العلول ايضا يقتضى انتفاء العلة بناء على ان المراد بالعلة هي التامة والقول ٢ بانه يجوز ان يكون ذلك العارض معلولا والصورة علة تامة له والا لكان ذلك العارض لازما فيلزم خلاف المفروض وكذا القول ٣ بانه لما كانت علة الصورة امر مجردا ابدا لا يجوز زوالها قطعا كما ذكره في ابطال الشق الثاني لا يصلح ان يكون وجهها التركة بل لابد من ان يذكره ويبطله بما ذكر كما فعل في الاحتمالين اللذين ذكرهما وابطلهما كما قيل قوله لا يحتاج المعروض الى علة اشارة الى بيان الملازمة في القياس الاستثنائي القائل لو كانت علة للصورة لاحتاجت الصورة اليه واللازم بط ٢ والملزوم مثله او الى الكبرى في الشكل الثاني القائل العارض لا يحتاج اليه المعروض الذي هو الصورة والعلة يحتاج اليها ذلك فالعارض ليس علة للصورة كذا قيل ٧ قوله قيل تبدل الاشكال الشععة اه قال ملا زاده في شرحه لهذا المقام والحق ان يقال ان تبدل الاشكال في الجسم اما بانضمام شئ من خارج الى حجم الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما في الشععة وذلك الانتقال لا يتخلو عن اتصال بعض الاجزاء ببعض ونفصال بعضها عن بعض وهذا ظهري انتهى اقول الانفصال التحقق في الشععة عند انعكاس انما هو ٢ بانتقال اجزائها لا بانفصالها عنها والكلام في الثاني دون الاول فان المراد بالانفصال المذكور في الدليل ما هو بالمعنى الثاني لا ما هو بالمعنى الاول واللام يصح قوله وكل ما قبل الانفصال فهو مركب اذ الصورة الجسمية عند انتقال الاجزاء باقية بعينها وانما الزائد شكلها فهي تقبل ذلك الانفصال بلا حاجة الى امر آخر بخلاف ما اذا كان بانفصال بعض الاجزاء عنها لزوال الجسمية ايضا حينئذ فعلى هذا لا غبار في قول المانع بتغير شكله من غير فصل ومن ههنا ظهر لك ان ما قيل ٦ لو كان تبدل الاجسام لا ينج عن اتصال وانفصال لم يصح استدلالهم على مغايرة المقدار الجسمية بان قالوا الجسم الواحد كالشععة مثلا يتوارد عليه مقادير مختلفة عند اختلاف اشكاله مع بقاء جسميتها بعينها اذ لم يطرأ عليها انفصال في الجسم امر ورأى الجسمية يتبدل

٢ عبد الرحمن

٣ شهري زاده

٢ لاستلزامه الدور لانه لو

احتاجت الصورة الى العارض

ومن البين ان العارض

يحتاج الى الصورة التي

هي معروضه لزم الدور

قبل احتياج العارض

انما هو الى مطلق الصورة

لما ان عروضه انما يعتبر بالنسبة

اليها ولا ينافي ذلك احتياج

الصورة الخصوصية المجردة

اليه فلا دور

٧ طرسوسي

٢ كما اعترف به القائل

٦ خواجه زاده

مع بقائها بعينها والباقي غير الزائل لانه مبني على بقاء الجسمية عند تبدل الاشكال فلولا لم يكن تبدل الاشكال الا بالاتصال والانفصال لم يكن الجسمية عند بقاء بعينها انتهى ساقط فان المراد بالانفصال في استدلالهم المذكور هو الانفصال بافتراق الاجزاء لا بانتقالها والكلام ههنا في الانفصال بالانتقال لا في الانفصال بالافتراق فلا حاجة الى ما قيل ٢ من ان القائل لم يلتزم صحة هذا الاستدلال لعدم تمامه لا بضره قوله اقول لو اسند الشكل اه اقول الظاهر ان الغرض من هذا القول هو الاشارة الى انه يمكن تقرير البرهان بتغيير بعض المقدمات على وجه يسقط عن المنع المذكور مع ما فيه من التعريض على المص بانه قد فاته التقرير الاخصر الاسلم واما ما نقل عنده من ان المراد منه بيان ان هذه الاحتمالات لا تخل بالمق وهو مقارنة بصورة بالهيمولي فبعيد عن المقام واعلم لهذا قال فاعلم في آخر الكلام قوله يحتاج الى رابطة اه فيه انه يجوز ان تكون تلك الرابطة امر اعمى فلا يكون مما يصدر عن شئ ولو سلم كونه وجوديا فيجوز ان تكون من صفات العلة واوليته المعلول الاول بالنسبة الى المعلولات المبينة فلا اشكال واما ما قيل ٨ من ان هذا الحكم مختص بالشكل فليس بقول كما قيل ٧ لانه تخصيص للقاعدة العقلية وهو ليس بمقول كما لا يخفى على ذوي العقول وكذا القول بان اوليته المعلول الاول بالنظر الى باقي العقول فلا يضرها تقدم الرابطة فانه مناف لقاعدة تهم وهي ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قوله فصدور الرابطة يكون قبله قيل ٣ هذا مما لا يلزم لجواز ان يكون صدورها معه ورد بان هذا اقول بعدم الاحتياج ٦ الى الرابطة وصدور اثنين من واحد قوله مع ان نقل الكلام اليها الى الرابطة بان نقول هذه الرابطة موقوفة على رابطة وتلك على اخرى هكذا الى ما لانهاية كذا نقل عنه قوله اولى مبان قيل ٢ فيه ان محذور استنادها الى المبان ليس بمعلوم مما سبق ولا هو ظاهر اثبات فالاولى ان يجعل الامور المذكورة اشارة الى الامور المذكورة في المتن ويدعى تلك الرابطة ما لم تستند الى شئ من تلك الامور الثلاثة لا تكون رابطة انتهى اقول لو جعل

٢ نثاري

٨ ماني

٧ نثاري

٣ ماني ونثاري

٦ فالاول خلاف المفروض

والثاني مناف لقاعدة تهم

سند

٢ شهرى زاده

الامور المذكورة مقصورا على الامور المذكورة في المتن لورد على
 الحصر المنع المذكور في الشرح ايضا ورد عليه ان محذور الاستناد
 الى المباني محتاج الى البيان ولم يبين بعد ولا يمكن جعل بيان محذور
 الاستناد اليه عند اجزاء التردد في الشكل بيانا له كما جعل كذلك
 في اخواته اذ يلزم حينئذ الدور والتسلسل اللهم (الا ان يقال يمكن بيانه ٣
 بما اشار اليه المحشي عند التفصي عن منع الحصر بقوله اقول لو استند
 الشكل اه فتأمل ٦ قوله وذلك اما ما لا نفراده او مع الغير فجملة
 الاحتمالات ثمانية اثنان منها يستلزمان الشكل الواحد والبواقي غير
 الذات مع اللازم تستلزم الانفصال هذا اذا كان المباني ممكن
 الزوال فتفطن قوله ويحتمل اه اي يحتمل ان يكون مراد الشارح
 بنقل التردد الى الرابطة ان يردد في الرابطة بان يقال ان تلك
 الرابطة اما مستندة الى ذات المباني او الى لازمه او الى عارضه
 او الى مبانيه اما بالانفراد او مع الغير وان كان احتمالا بعيدا غير
 ملائم للتريد بين الامور المذكورة ولما نقله عن الشارح حيث قال بان
 يقل الرابطة اما للجسمية او لازمها او عارضها ويحتمل ان يكون
 المراد ويحتمل ان يردد في الرابطة بذلك في حد ذاتها مع قطع عن
 ارادة الشارح قيل ٧ ليس لهذا التردد فائدة اصلا اذ لا يلزم
 من استنادها الى ذات المباني او لازمه كون جميع الاشياء متشككة
 بشكل واحد وهو ظاهري اقول فيه نظر اذ الكلام في ان المباني
 ممتنع الزوال وانه مع الرابطة كاف في تحقق ذلك الشكل فاذا استندت
 الرابطة الى ذات ذلك المباني او الى لازمه يمنع ان لا يتحقق ذلك
 الشكل فيلزم ان يكون جميع الاجسام على شكل واحد قوله ويحتمل
 ان يكون التردد بان يقال اه وهذا بعد من الذي قبله اذ لا مناسبة
 اصلا بين هذا التردد وبين التردد المذكورة في المتن كما لا يخفى
 ولذا اخبره قوله اما نفسها اي نفس الصورة قيل ٨ هذا كما يقال
 ان فيضان الكمالات الثاني على حسب المحل فيجوز ان يكون نفس
 الصورة رابطة لفيضان الشكل عليها من المباني اقول فيه نظر اذ يكون

٣ بان يقال استندت الشكل
 الرابطة الى غير ذات
 الصورة لزم امكان تبديل
 الشكل نظرا الى ذاتها

٦ قوله فتأمل اشارة الى ان
 الاولى حينئذ ما فعله المحشي
 مه

٧ شهري زاده مه

٨ نثاري مه

الرابطـة حيثـذا استـعداد الصورة لانفسـها ثم قال القائل المـذكـور
ولا يجـرى هذا التـرديد في المـباين بان يـكون الـرابطـة نفس المـباين اه
كما لا يـخفى وان وهـم متـوهم انتهـى المتـوهم هو المـأثـر ؟ ولعلـه جـعله ذلـك
وهـما لـعدم الـوجه في كـون المـباين رابطـة بخـلاف الصـورة بـنـسـاء عـلى
ان الـاستـعداد فيـها يـجـعلها رابطـة وقد عـرفت ما فـيد عـلى انه يـجـوز ان يـكون
في المـباين ايضـا ما يـجـعله رابطـة كـبـعض صـفـاته وبـالـجـملـة نفس الصـورة
ونفس المـباين متـساويـتان في الجـريان و عـدم الجـريان والـحق ان الـرابطـة
بـين الشـيئين يـجب ان تـكون امـر اثنـا فلا يـجـوز ان تـكون نفس
احـدهما فالـشـق الـاول من التـرديد بالـوجه المـذكـور يـكون ظـالـم الفـساد
سواء اجـرى في الصـورة او في المـباين فلا يـنـاسب اخـذه في التـرديد بالـوجه
المـذكـور ولعل هذا هو الـوجه لتـضعيف هذا الاحـتمـال المـشار اليـه ٩
بـالتـأخـير فـنـأمل قـوله او مـباين لـهما فان كـانت الـرابطـة نفس
او الـلازم او المـباين المـمتنع الزوال يـلزم تشـكل الاجـسام كلـها بـشـكل
واحد وان كـانت الـعلة ايضـا مـمتنع الزوال والـلازم تـبدل الشـكل وان كـانت
الرابطـة العـارض او المـباين المـمكن الزوال يـلزم تـبدل الشـكل ان كـانت
الـعلة ايضـا مـمكن الزوال والـلازم المـحذور الـاول هذا اذا عـتـبر كـون
كل من الـاربعة رابطـة عـلى الـانـفـراد واما عـتـبر مع اـغـير فـيعـلم الـحـال
لا هـل الكـمال هـكـذا يـنبـغي ان يـقرر المـقال فلا تـلـفت ٢ الى ما قـيل ٣
هـهنا او يـقال قـوله عـلى ذلـك يـحـتمـل ان يـكون المـشار اليـه بـذلـك كـون الـعلة
المـباين مع الـرابطـة كما اـشار اليـه فـيما نـقل عـنه فالـمعنى يـكون ان يـقال
عـلى تـقـدير كـون الـعلة المـباين مع الـرابطـة نـقل التـرديد بـين الـامـور
المـذكـورة الى الـرابطـة وبـهـذا يـتم الـكـلام الـذي نـحن بـصدده فـلا حـاجة
الى التـرديد الـذي ذكـره بـقـوله فـاما ان يـكون مع الـرابطـة كما فـيا اولا
ولا الى مـلـحقـاته ويـحـتمـل ان يـكون المـشار اليـه بـكون المـباين مع الـرابطـة
كـافـيا في تـحـقيق ذلـك الشـكل كما اخـتاره بـعض المـحـشين ٦ هـهنا فالـمعنى
لـاحـاجة الى التـرديد الـذي اـشار اليـه بـقـوله وعـلى الـاول ان كان مـمتنع
الـزوال اه بل يـكـفى ان يـقال فعـلى الـاول نـقل التـرديد الى الـرابطـة

٢ كما نقل عن القائل هــ

٩ قوله المشار اليه بتأخير
صفة التضعيف هــ

٢ تعريض للفاضل عبد الرحمن
حيث قال ان كان الرابطـة
النفس او الـلازم او المـباين
المـمتنع الزوال يـلزم تشـكل
الاجـسام كلـها بـشـكل واحد
وان كـانت العـارض
او المـباين المـمكن الزوال
يـلزم تـبدل الشـكل من خـير
تـعرض لـكون الـعلة مـمتنع
الزوال او مـمـكـنه والـفاضل
شـهرى زاده حيث قال لا يرى
مـحذور في شـق الاخـير فتـدبر
هــ

٣ اختاره الشارح وحيد
هــ

٦ طرسوسي هــ

ويتم الكلام وعلى كلا الاحتمالين يرد عليه انه لا يكفي ذلك اذا المحذور
الاول انما يلزم الجسمية ولازمها اذا كان المبين ممتنع الزوال واما اذا
كان المبين ممكن الزوال فلا وهو ظ فلا يتم الكلام فالحاجة الى
الترديد ضرورية نعم لو جمع بين التريدين وقال فاما ان يكون مع
الرابطه كافيا في تحقيق الشكل اولا وعلى كلا التقديرين ان كان
غير الرابطه ممتنع الزوال فنقل التريدين الى الرابطه والا فلا يلزم
المحذور الثاني لكان اخصر قوله لما كان نقل المؤنة اه نقل بالتاء
المثناة من فوق مضارع قل وفي بعض النسخ لما كان قليل المؤنة
والمأل واحد يعني لما كانت المؤنة قليلة على تقدير هذا الشق اى شق
امكان الزوال تعرض للترديد كفاية المبين مع الرابطه وعدم كفايتهما
ثم للترديد بين امتناع الزوال وامكانه ٦ او بين امتناع الزوال وامكانه
كانه قال لو كان هذا الشق الذى هو امكان الزوال هو الواقع اتم
الكلام بسهولة اى بلا حاجة الى نقل التريدين الى الرابطه وان كان
الواقع هو الشق الاول الذى هو امتناع الزوال فيتم الكلام بما تقرر
من نقل التريدين الى الرابطه قوله اى بالنظر الى الشكل متعلق
بالامور اى الحاصلة بالنظر الى الشكل وهى ان يكون للجسمية ولازمها
وطا رضها ومبايتها بالانفراد او مع الغير فيقال الرابطه اما للجسمية
اولا زمها اه فهذا اشارة الى الاحتمال الاول من الاحتمالات الثلاثة
المذكورة سابقا وقوله او بالنظر اليها اى يحتمل ان يكون المراد
ترديد الرابطه بين الامور الحاصلة بالنظر الى الرابطه بان يقال تلك
الرابطه اما الذات المبين اولا زمه او طارضه اه او بان يقال تلك الرابطه
اما نفس الصورة اولا زمها او طارضها اه فهذا اشارة الى الاحتمالين
الاخيرين من تلك الاحتمالات فتذكر قيل ٤ الاول ناظر الى الاحتمالين
الاولين والثاني الى الثالث فان ما يكون بالنظر الى الشكل اثنان الاستناد
الى الجسمية ولازمها اه والاستناد الى ذات المبين ولازمه اه انتهى وفيه
نظرتأمل تجدد قوله فيه بحث اه لا يخفى ان هذا البحث يتمشى في الشق
الثاني من التريدين الاول ايضا الا انه اخره الى هنا لئلا يكثر الكلام

٦ عطف على قوله بين
كفاية وناظر الى التوجيه
الثاني في قوله على ذلك
نقل التريدين كما ان الاول
ناظر الى التوجيه الاول
معد

٤ القائل الثارى وتبعه ابن
حيدر معد

هناك قوله يفيد ما افاده المعاون او المبين او كلاهما من لبقاء
الشكل الاول حينئذ لا يلزم من المحذور الثاني بل يلزم المحذور الاول
اعني لزوم ان يكون الاجسام كلها على شكل واحد فقوله والا
فيلزم المحذور الثاني ليس على ما ينبغي قوله ولا يمكن ان يقال
ههنا اه اي لا يمكن الجواب عن البحث المذكور بان يقال يلزم حينئذ
ان يكون النوع لازما قياسا على ما قيل في العارض فان لزوم كون
النوع لازما غير مضر ههنا بل مفيد لان معنى البحث ههنا على
عدم لزوم المحذور الثاني كما عرفت وكون النوع لازما لا ينشأ فيه
بل يقويه كما لا يخفى هكذا ينبغي ان يحقق المقام فلا تلتفت الى
ماسقط عن بعض الاوهام قوله لم يثبت ابدية كل مجرد ادل برهان
لها واما ما قيل من ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه فغير مسلم اذ يجوز
ان يكون وجود القديم متوقفا على امر عدم مانع فيحدث المانع
وينتفي القديم كذا في شرح العقاید العضدية للدواني على انه لم
يثبت قدم كل مجرد ايضا بناء على ان النفوس مجردة وحادثة على
المذهب المختار قوله ولم لا يجوز اه اشارة الى منع احر حاصلة لوسلم
ابدية كل مجرد فلانسلم ابدية تأثيره لم لا يجوز ان يزول تأثيره مع
بقائه بان يكون تأثيره متوقفا على عدم حادث اه قوله مع ذلك المجرد
اي مع بقائه قوله لظهور بقاء تشخيص الشععة المتبدلة فيه ان
لشععة المدورة تشخيصان احدهما بحسب جسمها التعليمي وهو الذي
يمتاز به تلك الشععة عن المكعب والمخروط مثلا والثاني بحسب جسمها
الطبيعي وهو الذي تمتاز به عن الذهب والحجر مثلا فاذا تكعبت زال
التشخيص الاول دون الثاني كما انه اذا انقلبت ذهبا زال التشخيص
الثاني دون الاول فالباقي عند التبدل بالتكعب هو التشخيص الثاني
والشكل علة للتشخيص الاول فالباقي غير المعلول والمعلول غير الباقي
قوله والحق ان التشخيص اه الظاهر انه من ثمة ما قبله فاصل الاستدلال
لو كان الشكل علة للتشخيص لزم ان يزول التشخيص بتبدل الشكل والتالي
بطا ما الملازمة فلان الحق ان التشخيص نحو الوجود الخاص

لا يبين في قوله ما افاده
منه

٤ تشنيع على الشارح حيث
قال في تعليل عدم الامكان اذ
ليس من الضرورة ان يكون
المباين الحادث والزائل
متحدين في النوع حتى يكون
نوع المباين لازما فلا ينظر
الى ماسقط ههنا ووجه عدم
الالتفات ان المراد بالنوع ههنا
هو النوع في الافادة لا النوع
الحقيقي وكذا تشنيع على محمود
حسن ومن يحذو حذوه حيث
لان اللازم ما امتنع انفكاكه
عن الماهية وكل من المباين
والمعاون الغير الحاصل للصورة
يجوز انفكاكه عن الصورة
ولان المباين والمعاون
لا يحملان على الصورة
بخلاف اللازم ووجه عدم
الالتفات ظ لمن تأمل وتدبر
فتأمل منه

وقد مر أنه يتبدل الموجد يتبدل الوجود وأما بطلان اتالي فلظهور
بقاء تشخيص الشععة المتبدل شكلها فتذكر وقيل ٢ أنه اشارة الى
دليل اخر لضعف الكلام المذكور بعد الاشارة الى ضعفه بناء على
ما هو المشهور من بقاء تشخيص الشععة المتبدلة وحاصله ان التشخيص
في الحقيقة نحو الوجود الخاص فلا يمكن ان يكون الشكل علة له اذ هو
من لواحق الوجود فتدبر وقيل ٣ أنه رد لما قبله وحاصله ان التشخيص
نحو الوجود الخاص فاذا كان الامر كذلك زال التشخيص بزوال
الشكل فتشخص الشععة المتبدلة غير تشخيص الشععة الغير المتبدلة فتأمل
قوله اقول هذا الكلام اي كلام الشارح حيث قال وكأنه مبني على
ذهابوا اليه اه على ما هو التحقيق عندهم والالم يصح منه الظن
والعدول المذكور ان بل وجب الجزم وحمل كلام المص على ما ذكره
القائل وقد يقال ٧ المراد بهذا الكلام وهو كلام القائل والفرض
هو التزييف لما ظنه الشارح من ان توجيه القائل انما يتم على ما اشتهر
فيما بينهم من كون الوسائط مؤثرة اذ حيث لا يبقى شيء صالح للتخصيص
فيتم توجيهه بخلاف ما اذا كانت الوسائط بمنزلة الشروط والآلات
فانه حينئذ يكون تلك الوسائط صالحة للتخصيص فلا يتم التوجيه
المذكور وحاصل التزييف ان كلام القائل ليس مبنيا على ذلك
المشتهر بل هو مبني على ما هو التحقيق عندهم فان نسبة تلك الوسائط
الى الاشكال على تقدير كونها بمنزلة الآلات ايضا على السوية فلا بد
من تخصيص في الصورة فيتم كلام القائل على تقدير البناء المذكور
ايضا هذا وقد يجاب ٦ عن التزييف المذكور بان انطباق كلام القائل
انما هو على المذهب المشهور منهم يعرفه من له الانصاف قيل ٨ بل كلام
الشارح ايضا مبني على المذهب المشهور لا على ما هو التحقيق
لان ما ذكره في توجيه الحصر في الثلاثة المذكورة انما ينطبق عليه لا على
ما هو التحقيق قوله ما هو بالذات بناء على انه المعنى الحقيقي له بخلاف
ما هو بالتبع وكذا الاعمال فانهما معنيان مجازيان له ولا شك في تبادر
المعنى الحقيقي وقيل بناء على ان المتبادر عند الاطلاق هو الفد
الكامل ثم اعترض ٩ بانه لو سلم هذا التبادر فبقاؤه بعد ايراد لفظ كل غير

٢ حيدر

٣ عبد الرحمن

٧ عبد الرحمن والشارح

٨ طرسوسي

٦ نشاري

٩ ماني وطر سوسي

٨ حيث قال هناك اقول لما ثبت اتصال الجسم وانعدام المثل الجوهرى من غير انعدام الجسم بالمرّة علم بقاء امر جوهرى لان الباقي لو كان عرضا لا يجوز قيامه بالجسمية التى انعدمت مع بقاءه فيقوم بجوهر او بما ينتهى اليه فذلك الجوهر باق بعد الانفصال وايضا (٢٣٠)

البداية شاهد ببقاء امر جوهرى غير مبين وضعا للمتصل

٢ قيل قال الشريف فى حواشى حكمة العين اقول قد بينا فيما سبق انه بيان لها من كلام المص على وجه يسقط عنه قوله فسا قط فليراجع انا وضعا جوهرها ممثلا فى الجهات كالجسم المائى مثلا يسانا للزوم جوهريتها بما ذكره المص واثبتنا انه متصل واحد ودلنا على ان هناك شيئا آخر يتصف به حال وجوده وبالا اتصال الخاصتين بالانفصال حال عدمه وهو باق على حاله واوضحنا ان ذلك الشئ الآخر الباقي مع المتصل الواحد ان متصل واحد ومع الا اتصال متصلان فهناك اختصاص ناعت فيكون محالا لاتصال الجوهرى فلا يكون الا جوهرها وهو المطلوب ولا فرق بين استدلال مصنفه ومصنفنا فيجربى ما قاله قدس سره ههنا ايضا انتهى اقول

حاصل ما ذكره قدس سر

ظاهر فانه فرق بين قولنا الجهل قسم من العلم وبين قولنا كل جهل فهو قسم من العلم اقول هذا الاعتراض مبنى على الغلط فان وزان مانحن فيه كل من له حركة فهو متعب لاكل جهل فهو قسم من العلم لوجهين الاول ان المعنى الحقيقى للجهل ما هو اعم من البسيط والمركب بخلاف مانحن فيه فان معناه الحقيقى ليس بشامل لما هو بالعرض والثانى ان لفظ كل ليس بداخل على الوضع كما دخل فى المثال المذكور على الجهل وشتان بينهما ضرورة ان مأمته الى جهة غير مأمته الى اخرى فان كل ماله وضع بالذات فهو جوهر والنقطة لا يكون جوهر او قد يقال يجب حل الوضع على ما هو بالذات اذا اوضع بالعرض انما يكون بواسطة الصورة التى لها بالذات وقد فرقت الهيولى مجردة عنها وانما لم يحمله الشارح عليه اذ الظاهر من الشق الثانى من التردد الاول سلب الشق الاول ولا خفا فى ان المراد من الثانى عديم الوضع فى الجملة كما سيصرح به فيكون المق من الاول بحسب الظاهر هو الوضع فى الجملة وانت حير بانه لو صح اول هذا الكلام لكان اخره منافرا له وايضا سيجى انه لا يجب ان يكون المراد من الثانى عدم الوضع فى الجملة بل يتم الكلام على ارادة عديم الوضع بالذات قوله ويصدق ان كل ماله وضع بالذات فهو منقسم فحينئذ لا يرد النقص بالنقطة فان كل ماله وضع بالذات فهو جوهر والنقطة لا يكون جوهر ا قيل صدقه ثم اذا الجزء الذى لا يتجزى له وضع بالذات مع انه غير منقسم اللهم الا ان يقال الكلام مبنى على مذهب الحكيم وهو ليس بثابت عندهم فتأمل قوله قد بينا جوهريتها فى الحاشية المتعلقة على قول الشارح لا اشعار فى هذا الكلام بان الهيولى جوهر محل ٨ للصورة قيل مراد الشارح ان كلام المص خال عن اثبات جوهريتها فلو ان احدا بين جوهريتها من عنده لو استدل عليها بغير ما قدمه المص لم يندفع به هذا الا يرد عنه فان اراد المحشى بيانها من كلام المص فسا قط وان اراد من عنده فقير مفيد انتهى ٢ قوله بوجه لا يرد عليه شئ وقد اوضحناه هناك قوله الا باعتبار كونها محلا للصورة قيل ٣ قد ادعى

(البداية)

هو الاستدلال على جوهريتها بكونها محلا للصورة الجسمية وهذا حاصل ما نقله الشارح عنه فيما سبق من التقرير الجامع اشار اليه ههنا بقوله وقد يستدل عليه تارة بانها محل صورة وزيفه بقوله وقد اشترنا اليه مع ما عليه سنده

البداهة في جزئيتها سابقا ثم اثبت كونها محلا للصورة بالدليل فكيف
لا يثبت الجزئية الا بذلك الاعتبار اقول يمكن ان يقال المراد انه لم يثبت
جزئيتها للجسم في نظر الشارح الا بذلك الاعتبار فان نظره
انما هو فيما نقله سابقا عن بعض المتحققين من التقرير الجامع الذي اثبت
فيه الجزئية باعتبار المحلية فاذا ذكره ههنا لا ينافي ما صنعه ٦ فيما سبق فتأمل
قوله فاذا لم يثبت هذا اى كونها محلا للصورة لم يثبت تلك اى جزئيتها
لجسم اوجوه هريتها والمقدم حق في زعم الشارح حيث قال وقد
اشرنا اليه عليه في زعم المستدل حيث عدل عن الاستدلال بمحليتها
الى الاستدلال بجزئيتها فكذا التالى فهذا الاستدلال ليس بتام
بهذا الوجه ايضا والمراد ان هذا الاستدلال ينبغي ان يدفع بهذا
الوجه ولم يفتن به الشارح حيث دفعه بغير هذا الوجه كما قيل ٧
واجيب بان الشارح سلك طريق الاخفاء لما ظهر والاظهار لما خفى
قوله هذا مقليل ٩ المنع مندفع اذا اللفظ والمعنى يدلان على ان المراد به عديم
الوضع مطلقا اما اللفظ فلانكاره المطلقة في سياق النفي واما المعنى فلان
يمكن اختيار الشق الثالث من شقوق ابطال كونها عديم الوضع ومنع
محذوره وهو لزوم الترجيح بلا مرجح مستندا بجواز ان يكون الهيولى ذات
وضع في الجملة مع كونها عديم الوضع بالذات قيل اقتران الصورة بها
ويكون ذلك الوضع صريحا لخصولها في بعض الاحيان بعد اقترانها اقول
لا ينبغي لا يتصور ٤ ان يكون الهيولى ذات وضع في الجملة مع كونها عديم
الوضع بالذات قبل اقتران الصورة بها ٧ قوله ويتم الانحصار اى انحصار
ماله وضع بالذات ٩ وينقسم في الجهات الثلاث في الجسم فلا يرد منع
الشارح عليه او المراد ٧ انه يتم الانحصار بين شقي الترديد الاول لانهما
نقيضان فلا يرد ٥ منع الشارح عليه فتأمل قوله وابعله ظن ارادة
اه قيل فيه نظر اما اول فلان هذا لا يصلح ان يكون مضمونا للشارح لانه
مبنى على ان يكون قوله فيصير ذات وضع فيما سيجي من المتن وكذلك
واما ثانيا فلان وجه حله الشق الثانى على عديم الوضع مطلقا
وقوع النكرة في سياق النفي وعدم تمام الدليل في ابطال ذلك الشق

٦ قوله فيما صنعه فيما سبق اه
من دعوى البداهة في الجزئية
واثبات كونها محلا للصورة
بالدليل

٧ القائل هو الشارح
والجيب هو الطرسوسى

٩ طرسوسى
٤ فالسند المذکور مما لا يجوز
العقل

٧ اذ ليس هنا شئ حتى يكون
الهيولى ذات وضع بالتبعية

٩ كما اختاره الحشى حيد

٧ كما اختاره الحشى
الطرسوسى

٦ كما ورد على تقدير ان يراد
بالثاني عديم الوضع مطلقا
وبالاول ذات الوضع في الجملة

٥ كما ورد على تقدير ان يراد
بالثاني عديم او وضع مطلقا
وبالاول ذات الوضع
بالذات

الثاني على تقدير حمله عديم الوضع بالذات وقد مر تفصيله اقول
فيه بحث اما اولافلانه يجوز ان يطلع المحشى على نسخة ^{مصححة} من المص
فيها قوله فيصير ذات وضع واما ثانيا فلان تقدير النكرة ليس بقطعي
بل يجوز ان يكون التقدير اولا يكون كذلك كما هو الداب في النظائر
واما ثالثا فلان الدليل تام بنهناك قوله توجب ارادة الوضع بالذات
في قوله اه اي لكن الموجب بط اما لا يجاب فلان المتبادر من قولنا
اذا كانت غير ذات وضع فاذا لحقها الصورة فصارت ذات وضع
ان يحصل ٦ لها بسبب الخوق ما كان مسلوبا عنها قبله وهو
الوضع بالذات ٧ على التقدير المذكور واما بطلان الموجب فلان الهيولى
اذا لحقها الصورة لا تصير ذات وضع بالذات بعد ما لم يكن كذلك
بل تصير ذات وضع بالتبع وهذا ظاهر قوله ولا يلزم هذا اي لا يلزم
ارادة الوضع بالذات في قوله اذا لحقها الصورة اه على تقدير ارادة عديم
الوضع بالذات في الشق الثاني وقد عرفت لزومه وايجاب احدي ارادتين
الاخرى بحكم التبادر قوله على الجوهر الممتد اه نقل عنه هذا الجوهر
الممتد صادقا على الصورة الجسمية وعلى الجسم المطلق على المركب
من الهيولى والصورة والمراد ههنا هو الجسم المطلق فهو شامل على
المركب من الهيولى والصورة وعلى الصورة الجسمية انتهى فتوجيه
كلامه ان الجوهر الممتد له فردان الصورة الجسمية والجسم المركب
وحينئذ يلازم ما ينبغي ان يتصور التركيب ويثبت في هذا الجوهر الممتد
باعتبار احد فردية وفيه نظر اما اولافلان قوله المدرك في بادي النظر
يأبى ان يكون المراد بهذا الجوهر الممتد هو الجسم المطلق بل يخصه
بالصورة الجسمية فانها هي المدركة في بادي النظر على ما صرحوا به
واما ثانيا فلانه لما كان الهيولى امر ا بسيطا والامر البسيط الذي
هو ذات وضع بالذات منقسم في الجهات انما هو الصورة الجسمية
دون الجسم لا يصدق عليها على تقدير كونها ذات وضع بالذات
منقسما في الجهات الا الصورة الجسمية فحمل الجسم ههنا على الجسم
المطلق مما لا يجوز قطعاً فضلاً عن الوجوب واما ثالثا فلانه لا فائدة
في هذا الحمل اذ لو اريد بالجسم ههنا الجسم المطلق لم يصح قولنا

٦ فانه هو مقتضى سوق هذا
الكلام
٧ فانه هو المسلوب ولا يلزم
من سلب الوضع بالذات سلب
الوضع مطلقا فارادة الوضع
بالذات في الاول واردة
الوضع مطلقا في الثاني
يحل مقتضى سوق الكلام
س

فما سيجي لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة باعتبار
اشتمال الجسم المطلق على الصورة الجسمية ولو حل الجسم هناك
على ما هو المركب من الهيولى والصورة لم يتم التقريب فعدم
الملازمة باق بحالها قوله قد يقال مقصوده اه مقص القائل
من بيان المق بيان انه لا حاجة في هذا الدليل الى فرض السطحين
الجوهرين حتى يتوهم انه يجوز ان لا يكون وجود السطحين
الجوهرين او وقوع هذا الخط الجوهرى بين طرفي السطحين
الجوهرين ممكنا بل يكفى السطحان العرضيان الموجودان بالفعل
اللذان يقع بينهما قطعا الخط الجوهرى على تقدير وجوده بل هو
اليق كما اشار اليه خواجسه زاده حيث قال وانما فرض توسط الخط
المستقل بين الخطين العرضيين اللذان هما طرفا السطحين لان
وجود الخط العرضى وتعدد افراده مما لا شبهة فيه فكانه قيل لو وجد
الخط الجوهرى فلا اقل من ان ينتهى اليه طرفا السطحين العرضيين
اه هذا تفصيل ما نقل عنه ههنا قوله فان هذا الخط اه تعليل
لكن المق ما ذكر ويجوز ان يكون تعليل الامكان فان الوقوع يستلزم
الامكان قوله لا بد ان يكون بين السطحين العرضيين اى لا اقل
من ان يكون كذلك فلا يرد انه يجوز ان يكون بين الجسمين او بين
الخطين الجوهرين الاخيرين لكن يرد عليه انه يجوز ان يكون للخط
لذلك الخط سطحاً واحداً مع نقطتين من الهواء كما يشهده التخييل
الصحيح وان يكون فى وسط الجسم كالمحور للكرة قوله تأمل الارحج
ان يكون اشارة الى انه على تقدير توسطه بين عرضيين لا يتم الحكم
باستحالة التداخل اذ اللازم حينئذ تداخل الخط الجوهرى مع الخط
العرضى لا تداخل الجواهر والمحال هو الثانى دون الاول فتأمل ونقل
عنه انه اشار الى دقة الكلام ويحتمل ان يكون اشارة الى ما سلفناه ذلك
انما قوله العبارة الحسنه اه نقل عنه لان اسم الفاعل اذا اسند
الى الظاهر لا يثنى بثنية ولا يجمع بجمعه اقول فيه نظر اما او لا
فلان الكلام ههنا فى ثنية اسم الفاعل المستند الى الظاهر بثنية

٤ من جواز كون المحيط
سطحاً واحداً ومن جواز
كونه ذلك الخط فى وسط
الجسم ومن جواز كونه بين
الجسمين او بين الخطين
الاخيرين

موصوفة لا بتثنية فاعله الظاهر ان لا بتثنية لفاعله واما ثانيا فلان اسم الفاعل ههنا ليس بمسند بل هو مسند الى ضمير السطحين مضافا ٢ الى الاضلاع اضافة لفظية فاقى الشرح ليس بادنى مما استحسنته وقيل ٩ في وجه الحسن ان الصفة الجارية على غير من هي له لا تطابق الموصوف في التثنية والجمع والتأنيث واختاره بعضهم وفيه ما فيه قوله لانه يبطل مع القيد مطلق الخط الجوهري قيل ٦ ان ارادته يبطل مع انضمام شيء من المقدمات بان يقال مثلا الخط المستدير يمكن ان يجعل مستقيما فيبطل به فلا يفيد لانه بعد تسليمه بكون القيد محوجا الى الزيادة فيكون مضرا وان ارادته يبطل بدون انضمام شيء اصلا فبطلانه ظ وقيل يبطل بدون انضمام شيء فان الخط المستدير مثلا يجوز وقوعه بين الخطين المستقيمين ايضا بان يكون نقطة منه او نقطتان بينهما وهذا القدر كاف في ابطاله بالدليل المذكور اقول لا يلزم حينئذ تداخل الخطوط فلا يصح قوله والا لزم تداخل الخطوط وهو محال اللهم الا ان يقال المراد لزم تداخل الخطوط كلا او بعضها لكن هذا القدر كاف في الاضرار وقيل ٤ يبطل الجريان خلاصة الدليل في غير المستقيم بان يقال اذا انتهى اليه طرفا السطحين المنحنى الاضلاع اه ولكن ذلك المقيد على سبيل التمثيل وانت خير بانه لا يندفع بشيء منهما الا ضرار على ان الاول مقايضة المنحنى ووقوعه بين المنحنين على المستقيم ووقوعه بين المستقيمين والثاني راجع الى ما سيذكره المحشى بقوله الا ان يقال الاجزاء فيه اظهر والحق ما قيل ٧ ان الدليل بعد التقييد المذكور لا يبطل الا المستقيم لان المستقيم والمستدير من الخط اما نوع فالاستقامة والاستدارة فصلان لهما او بمنزلة الفصلين واما نوع واحد فهما وصفان لهما مفارقان وعلى كلا التقديرين لا يلزم ابطال غير المستقيم اما على الاول فظلاله لا يلزم من ابطال احد النوعين من جنس ابطال النوع الاخر من ذلك الجنس واما على

٣ طرسوسى و خوشابى
وشهرى زاده سمد

٢ يعنى ان الظاهر ههنا وان كان فاعلا في المعنى الا انه مضاف اليه في اللفظ وما ذكره ثما هو اذا كان فاعلا في اللفظ والمعنى جميعا فتذكر سمد

٩ نشارى سمد
٦ شهرى زاده ونشارى سمد

٤ حيدر وابنه سمد

٧ طرسوسى سمد

الثاني فلانه لا يلزم من ابطال الخط بوصف الاستقامة ابطاله بوصف
 الاستدارة لجواز ان يكون ابطاله بابطال واصفه المفارق فلا يلزم
 من بطلانه بطلان موصوفه فتدبر حق التدبر قوله لكن لا فائدة
 في ابراده لانه يبطل بدون القيد ايضا مطلق الخط الجوهرى اما المستقيم
 بالنسبة الى المستقيمين وكذا المستدير بالمستديرين فظاهر واما المستقيم
 بالنسبة الى المستديرين وكذا المستدير بالنسبة الى المستقيمين فبان يكون
 نقطة من احدا الاولين بين نقطتين من الاخرين ٣ فتذكر ويمكن ان يعتبر
 المستقيمين بالنسبة الى مستقيم والمستديرين بالنسبة الى المستدير عند عدم
 التقيد فتعطفن فالاولى كما قيل ٦ ان يقال اذا انتهت الى طرفا السطحين
 اللذين مثله في الاستقامة والانحناء بل الارجح اللذان ٤ مثله
 قوله الاجزاء فيه اظهر فيكون التقيد تلقينا للازهان واعانة وهذا
 القدر كاف في الفائدة لكن يعارضه ايها المخصص وايضا الداب
 اظهار الخفيات لا توضيح الواضحات قوله ولم يرد ما ذكره شروع
 في دفع العلاوة وحاصل اندفع ان المراد بالا ضلاع هو الضلعين
 وان التركيب من قبيل ركب القوم دوابهم فقيه تكلف من وجهين
 فالظاهر يوهم خلاف المقى وامل هذا هو مقى الشارح كما قيل ٧ قوله
 هذا المنع مكابرة في التحيز بالذات ان اراد ان منع اعظمية الخططين
 من الخط الواحد مكابرة في التحيز بالذات بناء على ان كل متحيز بالذات
 لا بد ان يكون ذامقدار في كل جهة كما هو المناسب للسوق والذوق
 والموافق لما نقل عنه ههنا فهو مجرد تعصب ومغالطة اذ المفروض
 ان ذلك الخط غير منقسم في جهة العرض فيجب ان لا يكون ذامقدار
 وذا عظم في تلك الجهة والالزم الاتقسام فلزم ٨ خلاف المفروض
 وان اراد ان منع استحالة تداخل الخطوط المتحيزة بالذات مكابرة
 لان البداهة شاهدة على امتناع التداخل فيها على ما سياتى من
 الشارح كما يشعر به قوله وهذا حاصل نظر الشارح فهو خارج عن
 السوق والذوق بالكلية وقد يقال قول المص وهو مح لا نكل
 خطين اه يدل على انه لا يدعى البداهة في استحالة تداخل الجواهر الغير
 المنقسمة فكيف يدعى البداهة من طرفه فتأمل وبهذا علمت ان قوله

٣ فيه نوع مسامحة

٤ بتو صيف الرقيق

٦ فخر الدين

٧ فخر الدين

٨ نعم انهم قالوا كل متحيز

بالذات لابد ان يكون

ذامقدار وذا انقسام في كل

جهة اذ لا بد له من جهات

ست فما منه في جهة غير

مامنه في جهة اخرى لكنه

غير متعبد ههنا كما لا يخفى

نعم لو استدلل به في ابطال

هذا الشق من اول الامر

لا كان له وجه وليس فليس

س

٦ كما عرفت

واذ لا عظم اه بط ٦ بل لا بدله من عظم في كل جهة باطل بل لا بد
 ان لا يكون له عظم في غير جهة الطول اذ الكلام انما هو في الخط
 الجوهرى الغير المنقسم في غير تلك الجهة وبالجملة التداخل في التحيز
 بالذات انما يمنع من حيث انه منقسم في نفس الامر في الجهات الثلاث
 بناء على ما قالوا واما لو فرض انه ليس كذلك كالأجزاء التي لا تجزى عند
 المتكلمين وكان الخطوط والسطوح كما هي هنا فلا يمنع ان يتداخل فيه مثله
 اذ لا امتداد له حيث لا عظم كما قال القائل قوله وهذا حاصل
 نظر الشارح الذى اورده بقوله اقول اذا فرض الخط الجوهرى اه
 يعنى ان كون المنع مكابرة في التحيز بالذات حاصل نظر الشارح فتأمل
 لا ان كون قوله اذ لا عظم اه باطلا هو حاصل نظر الشارح كما هو
 الظاهر من العبارة اذ ليس هو حاصل نظره بل حاصل نظره تسليم
 ان لا عظم للخط في جهة العرض ودعوى البداة في امتناع التداخل
 كما لا يخفى على الناظر في كلامه واما ما قيل ٢ من ان قول الشارح لان
 تداخل تلك الاجزاء محال في نفسها سواء تركب الجسم منها اولا مبنى
 على وجود العظم في كل جهة للتحيز بذاته فليس بقطعى لجواز
 ان يكون مبنيا على شئ اخر كوجود العظم في مجموع التحيزين بذاتها
 كما يدل عليه ما نقل عنه ٧ ههنا مجيبا عن منع القائل لاعظمية الخطين
 من الخط الواحد بتغير المقدمة حيث قال بقى المناقشة في لفظ الاعظم
 فنقول ان لمجموع الخطين عظم ليس لاحدهما انتهى ولذا قيل استدلاله
 بما ذكره شارح المواقف يدل على ان حاصله ذلك لكن المفهوم من
 اخر كلامه انه ادعى بداة بطلان التداخل في التحيز بالذات
 وان لم يكن له عظم ومقدار قائل كلامه لا يلزم اخره انتهى فتأمل
 وتحقيق المقام على وجه يتضح منه المرام ان القائل المذكور وهو المحشى
 ميرك منع اولا امتناع تداخل الخطوط ثم منع اعظمية مجموع الخطين
 من الواحد حيث قال فيه نظر لان الخطوط لم يكن في جهة العرض مقدار
 ما فلا مانع فيه لان يدخل فيه خط اخر مثله في تلك الجهة وكذا الكلام
 في السطح في جهة العمق واما ان كل خطين فهما اعظم من احدهما

٣ شارى

٧ اى عن الشارح

فهو مسلم ان اراد في جهة الطول ومنوع ان اراد في جهة العرض
اذ لا عظم الخط في تلك الجهة فلو انطبقت على خط خطوط ولو كانت
بغير نهاية لا يحصل عظم في جهة العرض حتى يكون عظم المجموع
اعظم من عظم بعضه انتهى والشارح نقل منه منعه الثاني ثم اجاب
في اصل الشرح بقوله اقول اذا فرض الخط الجوهرى اه عن منعه الاول
وكذا المحشى علق هذه الحاشية على المنع الثاني ودفع المنع الاول فجاء
التعقيد في الكلام في الاشتباه في المرام فتدبر بالتأمل التام حتى ينكشف
لك ما في المقام قوله كيف والبعد المجرد اه اجيب بانه يجوز ان يكون
الكلام مبنيا على مذهب المشائين ٢ والبعد المجرد غير موجود عندهم
فلا يرد النقض به وردبانه لو كانت البداهة حاكمة باستحالة مطلقا لما جاز
للاشرافيين لا تجوز تداخل الجسم في البعد المجرد مع انهم جوزوه ولما
احتاج المشايون في ابطاله الى الدلائل النظرية المقدمات على ماسيجي
اقول يمكن ان يقال مراد المجيب ان دعوى البداهة مذهب المشائين
فلا منافاة بين ذلك وبين تجوز الاشرافيين فان البداهة تختلف
 باختلاف الاشخاص وايضا يجوز ان يكون استدلال المشائين بمماشاة
مع الاشرافيين حيث لم يسمع دعوى البداهة في محل النزاع او يكون
دلائلهم تنبيهات قوله هذا اى قول القائل امتناع التداخل انما
هو في المقادير مرادا بالمقادير كل ماله مقدار سواء كان جوهر او عرضا
حسن في حد ذاته لكنه لا ينفع القائل في نفي استحالة التداخل فيما نحن
فيه حيث انكر مقدارية الخطوط والسطوح في بعض الجهات ولو كانت
جوهريتين بناء على نفي العظم في تلك الجهة وجعل الجواهر المتبخرة قسمين
متخير ذو مقدار ومتخير بلا مقدار فحكم بان امتناع التداخل في الاول
لمقداريته وفي الثاني لتركب الجسم منه قوله فلا يحسن قوله فلا يحسن
واعلم ان الشارح حل المقادير في كلام القائل على اقسام الكم
المتصل كما هو المتبادر منها فحكم بانه لا يحسن قوله والمحشى قد غفل عنه
فعله على كل ماله مقدار وامتداد جوهر كان او عرضا فحزم بانه لا يحسن
قوله فلا يحسن فتدبر وقيل ٣ حل الشارح الحثية في كلام القائل على

٢ محمود حسن

٣ حيدر

٧ شهرى زاده

التعليل فحينئذ يحسن قوله فلا يحسن لانه وان صح ان ما يمنع فيه
التداخل ذو مقدار في الواقع لكن امتناعه ليس لاجل كونه ذا مقدار على
ما افاده نظر الشارح من ان تداخل الجواهر بديهي الاستحالة وان تكن
ذوات مقادير وقد جعلها المحشني على التقييد فقال لا يحسن قوله
ولا يحسن فتدبر قوله قد يتوهم تمام الدليل اي الدليل المسوق
لاثبات عدم تجرد الهيولى والصورة كذا نقل عنه ففرض المتوهم
اما الاعتراض على المجيب بانه لو تم ما ذكره تم الدليل بهذا القدر
فيكون باقي المقدمات مستدركا او على المص كذا او الاشارة
الى جواب اخر عن السؤال المذكور بتغيير الدليل على وجه يسقط به ذلك
السؤال واما جواب المجيب فهو تحرير لبعض مقدمات الدليل بحيث يدفع
عنه ذلك السؤال يعني ان المراد بقوله اذا افترتت بهما الصورة اذا امكن
٨ اقتران الصورة بهما وحاصل الكلام انه اذا كانت الهيولى المجردة
ذات وضع فاما ان لا يمكن اقتران الصورة بهما او يمكن ذلك لاسبيل
الى شيء منهما اما الاول فلانه لو لم يمكن اقتران الصورة بهما لكانت من
المجردات فلا تكون هيولى واما الثاني فلانه ان امكن فاما ان لا يحصل
في خبره في الكلام طي لظهور المرام قوله ويرد عليه منع انها
اقول لو قيل الهيولى المجردة ان لم يمكن اقتران الصورة بهما تكن صالحة
لان تكون محلا للصورة فلا تكون هيولى لسم عن المنع وتم الدليل اذا الهيولى
يجب ان تصلح محلا للصورة كما يدل عليه الاحتياج الى اثباتها فالم يمكن
اقتران الصورة بهما يصلح ان يكون محلا لها فلا تكون الهيولى قوله
اذ يجوز كونها ذات وضع فلا يلزم كونها من المجردات التي لا وضع
لها تحقيقا قيل ٢ كونها ذات وضع يستلزم امكان اقتران الصورة
والمفروض خلافه ورد ٧ بان الاستلزام يحتاج الى البيان وبانه كلام على
السند الاخص قوله يبطل بهذا الاحتمال او ذلك بان يجعل هذه المتصلة
كبرى لمتصلة اخرى هكذا ان كانت الهيولى خطا او سطحاً جوهرية بين
لم تقبل الصورة واذا لم تقبل الصورة لم تكن هيولى فتتيج ان كانت الهيولى
خطا او سطحاً لم تكن هيولى هف ثم الغرض من هذا الكلام اما مجرد

٨ فذكر الاقتران واريده
امكان بعلازمة الزوم

٢ محمود عمادي
٧ الاول لشاري والثاني
طيد ر

الاشارة الى تكثير الادلة لبطلان هذين الاحتمالين او الاعتراض
على الجيب بانه لو كان مراد المص كما ذكره لكان المناسب ابطال
هذين الاحتمالين ايضا بذلك ولم يحتاج الى ما ارتكبه من التطويل
قوله اذ على التقديرين لا يمكن مقارنة الصورة وذلك لان مقارنة
الصورة تقتضى القابلية للاقسام في الجهات الثلاث والخط والسطح
لبسا كذلك كذا نقل عنه وفيه ان هذا مخالف لما اسلفه من ان لكل
من الخط والسطح الجوهرين عظما في كل جهة فتذكر قوله
وفي هذا المقام نظروني نظره نظرا ذمعا ترديد الجيب ان الهيولى
اما ان تكون آية عن مقارنة الصورة بحسب ذاتها مع قطع النظر
عن غيرها او لا تكون كذلك فيكون مقارنة الصورة ممكنة لها
بحسب ذاتها ولا يخفى ان الهيولى ان كانت آية بحسب ذاتها
عن مقارنة الصورة لا تكون قابلة لها اصلا فلا تكون هيولى
وان لم تكن آية بحسب ذاتها لزم امكان شئ من المذكورات وهو
مح والاصل ان الهيولى بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الصورة على
تقدير ما ومع فرض ما على معنى السلب الكلي لم تكن هيولى وان قبلت
الصورة على تقدير ما وفرض ما على معنى الايجاب الجزئي فلحق الصورة
ممكن لها بحسب ذاتها فلزم ٦ امكان شئ من تلك المحالات وامكان
المح مح فهذا كلام صريح في معنى صحيح ولا يرد عليه النظر المذكور
اذ مال ذلك النظر انه يكفي في كون الهيولى هيولى كونها قابلة للصورة
على تقدير ما ومع فرض ما ولا يلزم ان تكون قابلة لها على تقدير
ومع كل فرض ولا شك ان هذا ليس في شئ من مقابلة ذلك الجواب
بالمعنى المذكور قوله بل يكفي كونها قابلة لها بحسب ذاتها لا يخفى
ان هذا ليس الا قولا بالامكان الذاتي بسبب الغير او بان الهيولى
جنس تحتها انواع بعضها قابلة للصورة دون بعض وكلاهما باطلان
قوله اذ لزم ان المحاه يعني ان قوله لكن عروض الصورة اه معناه
ان عروضها للهيولى مستلزم للمح بمجرد النظر الى ذات الهيولى كما هو
مقتضى المقام وذلك الاستلزام مما اذ المح لا يلزم بمجرد النظر الى ذات

٤ فخر الدين مهـ

٦ قوله فلزم امكان شئ اه
وبهذا يندفع ما قيل ٤
ان في الجواب المذكور بحثا
لا نختار ان لحوق الصورة
لها بحسب ذاتها ممكن لكن
يجوز ان يكون الصورة
النوعية المخصوصة ببعض
الاحياء ما نعة عن لحوق
الصورة الجسمية فلا يلزم
شئ من المحالات مهـ

الهيولى بل يلزم بالنظر الى ان المقارنة مستلزمة لحصول الجسم الطالب
 للمكان وانما قلنا كما هو مقتضى المقام فان المقام مقام الاستدلال
 على امتناع حقوق الصورة بحسب ذات الهيولى على تقدير ان لا تكون
 ذات وضع فان حاصل كلام الجيب انه ان قبلت الهيولى المجردة على ذلك
 التقدير الصورة كان لحق الصورة ممكناتها بحسب ذات الهيولى
 واذا كان الحقوق ممكناتها بحسب ذاتها وجب ان لا يستلزم ذلك
 الحقوق محالا بحسب ذاتها بناء على ان الممكن ما لا يلزم منه مح
 عروض الصورة لها مستلزم للمح بحسب ذاتها فلا يكون الحقوق
 ممكناتها بحسب ذاتها فيلزم ان لا يقبلها الهيولى المجردة هف قيل ٦
 مراد الجيب ان لحق الصورة بالهيولى المجردة ممكن في حد
 ذاتها ٢ وحاصل كلامه انه اذا عرض الصورة للهيولى المجردة لزم المح
 فاما ان يلزم من تجردها او يلزم من لحق الصورة بها بعد تجردها
 والثاني بط لانه ممكن فتعين الاول فعلى هذا لا يرد عليه النظر المذكور
 وانت خير بان صدر ٤ كلام الجيب كالنص على ما ذكرناه وان كان
 قوله والممكن ما لا يلزم منه مح ٥ بحسب ظه دالا على ما ذكره هذا
 القائل وتأويل الصمد بان المراد ان الهيولى لو تجردت فاما ان لا
 تقبل الصورة اصلا واما ان تقبلها في الجملة كما فعله القائل المذكور
 خروج عن السوق والذوق بالكلية مع انه ليس بشام كما لا يخفى على
 من تأمل بتأمل تام قوله قد يقال لو كان الملزوم اه اشارة الى جواب
 آخر عن السؤال المذكور باثبات المقدمة الممة بالدليل واعلم ان السؤال
 المذكور منع لكلية قوله الممكن ما لا يلزم منه مح بحمل نفي اللزوم على
 نفيه مطلقا سواء كان بالنظر الى ذات الملزوم او بالنظر الى غيره
 وحاصله لانم ان كل ممكن في نفسه لا يلزم منه مح اصلا لجواز
 ان يعرض له الامتناع بالغير فيلزم منه مح اذا امتنع بالغير يمكن ان يستلزم
 بمتع بالذات فاجاب عنه الشارح بحمل نفي اللزوم على نفيه بالنظر
 الى ذات الملزوم وهذا جواب عنه بابقاء النفي على اطلاقه وحاصله
 انه لو لزم من الممكن ولو بالنظر الى الغير محال لزم تخلف اللازم عن الملزوم

٦ طرسوسي سمد
 ٢ اي في حد ذات الحقوق
 بصورة والتأنيث باعتبار
 المضاف اليه سمد
 ٤ وهو قوله انها بالنظر
 الى ذاتها ان لم يقل فانه تقضى
 ان القبول وعدم القبول
 بالنظر ذات الهيولى سمد
 ٥ فان الظاهر منه ان الممكن
 بحسب ذاته ما لا يلزم محال
 بالنظر الى ذاته لان الممكن
 بالنظر الى الغير كذات الهيولى
 ههنا ما لا يلزم منه مح بالنظر
 الى ذلك الغير سمد

اذ لو كان الملزوم ممكنا جاز التحقق واللازم محالاً يمنع التحقق يلزم
 جواز تحقق الملزوم بدون جواز تحقق اللازم وذلك بط واللازم
 ان لا يكون بينهما ملازمة وهف قوله يقتضى جواز تحقق اللازم
 نظرا الى ذات الملزوم بمعنى ان ذات الملزوم لا يأتى عن تحققه قال
 المجيب وهو الدواني في حاشية على شرح الجديد للتجريد ولا يتوهمن
 ان هذا قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوى
 نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكانه بالقياس الى الغير لامكانه
 في ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما انتهى كلامه قال ابن الكمال
 الوزير في حاشيته على حاشية التجريد الامكان هو تساوى نسبة الذات
 الى الطرفين في نفس الامر فان حصل ذلك بالقياس الى الغير كان
 ممكنا بالغير والا لم يكن ممكنا قطعاً اذ لا معنى للامكان غيره وان
 اريد به معنى اخر فهو اصطلاح جديد لا يلتفت اليه انتهى كلامه
 اقول يمكن ان يقال اريد به تساوى نسبة الغير الى طرف ذلك الشئ بمعنى
 وجود ذلك الشئ وعدمه مساويان بالنسبة الى ذلك الغير لا يأتى عن شئ
 منهما ذات ذلك الغير ولا شك ان هذا مما لا ينكر والذي نفوه هو الامكان
 بالغير بمعنى ان يجعله الغير بحيث يستوى نسبة ذاته الى الطرفين
 لا ما يجعله الغير بحيث يستوى نسبة ذات ذلك الغير الى طرفيه وما نحن
 فيه من الثانى لامن الاول وعدم الالتفات الى مثل هذا مما لا يلتفت
 اليه عند من له تدبر وبهذا سقط ما قيل ههنا من ان هذا الجواب
 يستلزم ان يكون اللازم ممكنا بالغير لانه اذا نظر الى ذاته فليس فيه
 جواز التحقق واذا نظر الى الغير وهو ذات الملزوم جاز تحققه وهل
 للامكان بالغير معنى غير هذا ولا ينفعك التعبير عنه بالامكان بالقياس
 الى الغير كما زعمه الدواني وقلده غيره ٦ قوله ولا يفيد في دفع السؤال
 المذكور اقول لا يخفى عليك ان قوله لا نأقول اه جواب عن السؤال
 المذكور بتحرير المقدمة المهمة كما او مانا اليه وحاصله ان المراد بقوله
 الممكن ما لا يلزم منه محاته لا يلزم منه بالنظر الى ذاته مع قطع النظر
 عن الامور الخارجية محاته لا يلزم منه مح اصلا فاستلزام الممكن

٤ اخرى

٥ طرسوسى

٦ حيدر

الممتنع بالغير الملح لا يضر في بحثنا فانه انما يستلزمه من حيث انه ممتنع
بالغير لا بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية ولا شك
في ان هذا يفيد في دفع السؤال المذكور وقول الشارح واما بالنظر
الى ذاته اه صريح فيما قلنا فلا تغفل قوله ينفع السائل اه فيه انه
انما ينفع لو كان المراد في مورد السؤال عدم تحقق الاستلزام باى علة
كانت وليس فليس قوله اذ الملزوم ليس بعدم اه فيه نظر اذ لو لا
وصف الامتناع لم يلزم منه ذلك كما لا يخفى قوله كلام فاسد لعل
الحكم بفساده مبنى على اشعاره بكون الحيثية للتقييد كما قيل ٤ لكن
الاشعار المذكور محل نظر فان هذه العبارة تستعمل في التجريد
لا في التقييد فتدبر قوله بل الحق اه ومن استلزام عدم العقل الاول
عدم الواجب معللا بالامتناع بالغير الى استلزامه اياى بلا ملاحظة
شئ اخر كذا قيل ٦ قوله من غير انضمام شئ به مستلزم اه فيه نظر
يظهر بملاحظة سائر الاعداد الممكنة قوله ان علة ذلك الاستلزام
اى سببه المستقل ليس نفس عدم اى عدم العقل الاول بل للامتناع
المذكور دخل فيه اى في ذلك الاستلزام كما ان لنفس العدم دخلا
فيه ضرورة ان الاستلزام نسبة بين الملزوم واللازم يعنى ان المستلزم
انما هو العدم وحده وان كان بسبب الاستلزام مركبا منه ومن الامتناع
المذكور وليس المراد ان منشأ الاستلزام ليس العدم وحده بل هو
مع الامتناع المذكور بقرينة ما سأتى منه ان الممكن لا يكو منشأ
اللزوم الملح فلا يرد عليه ما قيل ٧ من ان هذا ينافى ما سيجئ منه فان
الظاهر منه ان الممكن لا يكون منشأ للملح لذاته لا تاما ولا ناقصا
وهذا صريح في انه يكون منشأ ناقصا فالصواب ان يقال ههنا
ليس العدم بل الامتناع المذكور ولا حاجة الى ان يجاب ٨ عنه بان
المراد بالدخل ههنا هو الدخل الاستقلالى بناء على انه قد يستعمل
في ذلك المعنى وقيل يريد ان يبين ان علاقة اللزوم ههنا كون اللازم
علة ٩ للملزوم فان عدم المعلول الاول معلول لعدم الواجب وهو
علة له فعلة ذلك الاستلزام وعلاقته ليس نفس عدم المعلول الاول

٤ ثارى س

٦ ابن حيدر س

٧ ثارى س

٨ المجيب عبدا رحن القائل
طرسوسى س٩ فانه تقرر ان اللزوم لا بد له
من علاقة وهي اما كون
الملزوم علة لللازم او كون
اللازم علة للملزوم او كون
شئ ثالث علة للزوم اللازم
للملزوم س

بل كون عدم الواجب علة له وبذلك ثبت له الامتناع بالغير فالمناسب ان يقول بدل قوله بل الامتناع المذكور دخل فيه بل كون عدم الواجب علة له انتهى وانت خير بما فيه ايضا فتأمل قوله لكن الممكن اه فاصل الكلام ان استلزام ذات الممكن المحال انما يكون محالا لو كان ذات الممكن منشأ لذلك المحال واما اذا لم يكن ذاته منشأ له كما ههنا فلا يكون محالا كذا نقل عنه ثم ان الغرض من هذا التحقيق ابقاء السؤال المصدر بل يقال ورد جوابه المصدر بقوله لا نا نقول وماله رد الجواب المعنون بقوله واجيب وابقاء السؤال المعنون بقوله قيل عليه بالفرق بين اللازم من الشيء وبين اللازم للشيء وادعاء ان مقامنا هذا مقام الثاني دون الاول والمحال هو الاول دون الثاني هذا هو المستفاد مما نقل عنه وقيل ٣ الغرض ايضا ح فساد الجواب بحيث يندفع السؤال ايضا فان المتحقق ههنا انما هو لزوم المحال من الممكن لا مجرد استلزامه اياه وانت خير بان تحقق لزوم المحال من الممكن ههنا يحتاج الى البيان بل الظاهر هو تحقق مجرد الاستلزام كما لا يخفى على الافهام قوله يستحيل ان يقتضى اه اى ولو اقتضاء ناقصا والا لا يتم الكلام كما قيل ٤ قوله وفيه ان المذكور اه قيل ٦ لو قرر البحث بانهم قوله وقد بحث فيه اه الظاهر من سياق كلام المحشى ان غرض الباحث رد الجواب المذكور والاعتراض عليه فاعلم ان ههنا ثلاثة مطالب الاول ان الهيولى لا يجوز وجودها بدون الصورة والثاني ان الهيولى المقترنة بالصورة لا يجوز تجردها عنها بعد المقارنة والثالث ان المقترن لهما لا يجوز ان يكون مجردة عنها عند الفطرة بان يخلق الهيولى اولا ثم يقرن الصورة والظاهر ان القائل المعترض حل الاستدلال المذكور على بيان المطلب الثاني فاعترض عليه بانه يجوز ان لا يقرن بها الصورة ابدا واجاب عنه هذا المجيب بحمله على بيان المطلب الثالث فبحث الباحث واعتراضه عليه بانه يجوز ان تجرد بعد المقارنة ثم يكون المقارنة متممة خارج عن المق كذا كره المحشى واما ما قيل ٧

٣ شهرى زاده س٤

٤ نشارى س٤

٦ طرسوسى وغبارى س٤

٧ طرسوسى وغبارى س٤

٦ فانه قال واعلم ان هذا الدليل على تقدير صحته لا يدل الا على ان الهيولى المجردة امتنع ان تقارن
الصورة ولا يلزم من ذلك امتناع تجرد الهيولى عن الصورة لجواز تجرد بعض الهيولى
عن الصورة دائما لا يقال
(٢٤٤)

لو كان اقتران الهيولى المجردة
بالصورة ممتنعا لا امتنع
ان يقارن شئ من الهيولى
صورة اصلا فاذا يجب
انفكاك الهيولى عن الصورة
لان ذلك انما يكون كذلك
اذ لو لم يكن المجردة مخالفة
بالماهية المقترنة وهوم وإقائل
ان يقول اذا سلمت دلالة
الحجة على ان الهيولى المجردة
لا يجوز اقترانها بالصورة
انعكس بالنقيض الى ان المقترنة
بالصورة لا يجوز خلوها عنها
وهيولى الاجسام هي المقترنة
بالصورة فيستحيل تجردها
عن الصورة الجسمية وهو المظ
وفيه نظر لان المظ بيان ان
الهيولى لا يجوز وجودها
بدون الصورة لا بيان ان
المقترن بها لا يجوز تجردها
عنها والحجة بعد تسليم ما فيها
يدل على الثانى لا الاول وعلى
هذا يجوز ان يوجد البعض
دائما بدون مقارنة صورة
انتهى بعبارة سله

٧ وهى ان لا يحصل في حين
اصلا وان يحصل في جميع
الاحياز وان يحصل في بعض
الاحياز دون بعض سله

٨ حيدر سله
٣ القائل هو المحشى حيدر سله

نصرة على الباحث وردا على المحشى ان مراد الباحث ان استدلالهم
المذكور انما هو لبيان المطلب الاول فانهم جعلوا هذه المسئلة
من تناريع القول بالهيولى كالتى قبلها من مقصودهم بيان امتناع
تجردها مطلقا كالصورة الجسمية ودليلهم هذا بعد تسليم ما فيه يدل
على امتناع تجردها قبل المقارنة ولا يدل على امتناعه بعدها فلا يكون
بحثه خارجا عن المق فقيه ان لفظ الباحث بعيد عن هذا المراد بمراحله
على ان السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمة العين قد اختار
ان مقصودهم بيان ان المقترنة لا يجوز تجردها وصوبه حيث قال
قال بعضهم ان المظ هو الثانى لان القوم لما بينوا تركيب الجسم
من جزئين بحثوا عن احوال كل منهما بالقياس الى الاخر فثبتوا
ان انفكاك الصورة عن الهيولى بان يكون هناك صورة لم يكن معها
هيولى ممتنع وكذا قرروا ان انفكاك الهيولى عن الصورة بالمعنى المذكور
محذو ايلهم ناحض على ذلك واما انه هل يمكن ان يوجد هيولى
ما غير صورة فهو بحث آخر لا غرض اهم في تحقيقه والظاهر ان الصواب
ما ذكره انتهى وايضا قال شارح ٦ حكمة العين ان الحجة بعد تسليم
ما فيها يدل على عدم تجرد المقترنة لا على عدم التجرد قبل المقارنة
فقوله يدل على امتناع تجردها قبل المقارنة ولا يدل على امتناعه
بعدها محل بحث بل الامر بالعكس فتدبر قوله ثم يكون المقارنة
ممتنعة لعدم امكان شئ من الامور الثلاثة المذكورة ٧ وعدم امكان المقارنة
بدون شئ منها ونقل عنه لعدم خلو المكان ورد ٨ بجواز التكاثف ٩
وقيل ٢ لجواز ان يلحق بها صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية بعد التجرد عن الصورة المقارنة فتأمل فيه قوله ان المق اى مق
المستدل على ما قرره الجيب هو ان هيولى الاجسام لم تكن مجردة
قط اى لم تكن مجردة قبل المقارنة والدليل المذكور يثبت فلا تعلق له
بجواز التجرد بعد المقارنة وعدم جواز التجرد بعد المقارنة حتى يعترض
عليه لجواز ذلك فالبحث المذكور خارج عن المق ووارد على مقدمة
لم يدعها المستدل ومنهم ٣ قال معنى كلام المحشى ان المق ليس الا ان هيولى

(الاجسام)

٩ في وجه امتناع المقارنة بعد التجرد سله ٢ فخر الدين سله

الاجسام لم تكن مجردة بالفعل اصلا لا قبل المفارقة ولا بعدها وهذا ثابت ولا يضره جواز التجرد بعد المقارنة بل ولا جوازه قبلها ثم قال هذا تقرير كلامه وانت خبير بانه اوحل المجاز في كلام السائل على الامكان الوقوعى لزم ان يضر بالمق وايضاً يرد ان الدليل لا يدل على عدم تجرد الهيولى عن الصورة بالفعل بعد المقارنة فكيف يكون هذا خلا فيما هو المق منه فتأمل فيه وقد ٢ يدفع البحث المذكور بانه اذا سلم ان الهيولى المجردة لا يجوز اقترانها بالصورة للزوم المحال انعكس بعكس النقيض الى ان المقترن بالصورة لا يجوز تجردها عنها فالقول بجواز التجرد بعد المقارنة قوله بصحة القضية بدون عكس نقيضها وهو فاسد انتهى وانت خير بان القضية المذكورة لا تنعكس الى ما ذكره بل تنعكس الى قولنا ما لا يجوز اقترانها بالصورة ليس بغير الهيولى المجردة فلا غبار قوله وقد يستدل على عدم تجردهيولى الاجسام بعد المقارنة رد اعلى الباحث كما هو الملايم للسياق او عند الفطرة نصرة للحجيب كما هو الملايم لقوله ثم حصول التكاثف عند وجود الصورة بانه مستلزم لاحد الامرين المحالين للخلاء اذا كان تجردها بانه عدم الصورة ٤ او بان وجدت الهيولى ثم حدثت الصورة اول تجرد الصورة عن الهيولى بان وجدت غير حالة في الهيولى اذا كان تجرد الهيولى ٦ بمفارقة الصورة وعدم انعدامها او بان خلقتا معاً من غير حلول احديهما في الاخرى قوله وفيه ان ما اقل ٧ يجوز ان يكون مكان تلك الصورة الحادثة صورة اخرى حالة في هيولى اخرى فيتجرد تلك الهيولى عن صورتها ويحدث مكانها الصورة الحالية في الهيولى المجردة اولا وايضا يجوز ان يكون الصورة موجودة حين التجرد بهيولى اخرى ثم ينتقل منها الى تلك الهيولى فلا يلزم تجرد الصورة لو كانت موجودة حين التجرد انتهى قوله تأمل نقل عنه انه اشارة الى اشكال مقارنة الصورة للهيولى المجردة بانه كيف يمكن مجامعتها انتهى قيل ٨ ذلك الاشكال من وجهين احدهما ان مقارنة تلك الصورة للهيولى لا بد ان تكون بعد تكاثفها في التكاثف والمقارنة يلزم الخلاء ٩ وثانيهما ان حدوث الصورة المقارنة اما بهيولى اخرى

٢ الدافع منه

٤ ناظرا منه

٣ بعكس النقيض منه

٦ قوله بمفارقة منه

٧ شهرى زاده منه

٨ طرسوسى منه

٩ اذ التسكاثف قديمى

و حصول الصورة دفعى

كما قيل ط منه

ط حيدر منه

او بدونها وعلى الاول اما ان تحمل بهيوليها في الهيولى الاولى المجردة
او بدونها والكل بط اما الاول فلا متاع حلول الهيولى في الهيولى
للاستغناء واما الثاني فلبقاء هيوليها مجردة فينقل الكلام اليها ثم وثم لا الى
نهاية واما الثالث فللزوم تجرد الصورة عن الهيولى واستغناء الحادث
الزمانى عن المادة انتهى قوله اعم من المكان بمعنى السطح الباطن عن
الجسم الخاوى بان يكون بمعنى الوضع الحاصل بالنسبة الى الامور الخارجية
واما اذا كان المراد به المكان فلا استحالة في الاول فضلا عن البداهة
اذ المكان ليس من ضرورات وجود الجسم ولو ازمه فان المحددات
الفلك الاعظم من الاجسام ولا مكان له فيجوز ان يكون الهيولى
المجردة عن اقتران الصورة بها كذلك وانت خير بان هذا انما يصح
لو تجرد الجميع وكانت الصورة المقترنة واحدة بالشخص او تجرد
هيولى المحدد واما تجرد هيولى بعض العناصر مثلا فلا يجوز
ذلك كما لا يخفى وقد يقال بداهة استحالة الاول يقتضى بداهة كون كل
جوهر ذى وضع فى حين ٤ مع انه يستدلون عليه واجيب بان ما ذكره
فى معرض الاستدلال تنبيه لادليل وبان ما يقتضيه بداهة استحالة
الاول انما هو كون كل جوهر ذى وضع فى حين وما استدلو عليه كون كل
جوهر ذى وضع فى حين طبعى ولا منافات بينهما قوله واستحالة
الثانى على تقدير قدم الافلاك قبل ٢ لو بنى الكلام على قدم الافلاك لاتسع
دائرة على بطلان الشق الثالث لجواز ان يكون المرجع خلو ذلك المكان عن
الشغل دون مكان الافلاك انتهى هذا اذا فرض تجرد جميع ما سوى
الافلاك واما اذا فرض تجرد بعض كهيولى بعض العناصر فلا يتسع
دائرة المنع كما لا يخفى وقد يقال ٣ لو كان استحالة الثانى مبنية على قدم
الافلاك لزم المصادرة لان قدمها يتوقف على استحالة تجرد
هيوليها وقد يجاب بان قدم الافلاك لا يتوقف على استحالة التجرد
بل لا يستلزمها وانما يستلزم عدم التجرد ولو سلم انه يتوقف على الاستحالة
فلا نسلم انه يتوقف على العلم بالاستحالة والمدعى ليس استحالة تجرد
هيولى الافلاك بل استحالة تجرد الهيولى مطلقا فلا يلزم المصادرة
فتأمل قوله والا لجسا زاه هذا مبنى على فرض تجرد الجميع واما

٤ حيز (نسخه)

٢ شهرى زاده

٣ القائل فخر الدين نقلا عن

الغير

واما اذا فرض تجرد البعض فالاستحالة ثابتة ولو على تقدير عدم قدم
 الافلاك فتدبر قوله والحق ان الثاني اه يعنى ان استحالة الثاني ليست
 بديهية كما ادعاه المص بل الحق ان يستدل عليها بانه مستلزم للترجيح
 بلا مرجح اه قيل وفيه نظر اما اولافلانه يجوز ان يتحد جميع الاجسام
 حين ما اقترن بها الصورة ثم تختلف لامور اقتضت ذلك وقد دل
 عليه الحديث واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون التزديد في الاجسام
 المخصوصة الحاصلة حين ما اقترنت الصورة بها ولا شك ان حصول
 جسم واحد في جميع الاحياز محال بالبداهة فلا اشكال حينئذ
 في بداهة استحالة الثاني مطلقا وانت خير بانه لو كان التزديد
 في الاجسام المخصوصة فقط لانتفى تجرد مطلقا الهيولى فيبقى احتمال
 تجرد هيولى الكل قاطبة والظاهر ان مدعا هم نفي تجرد الهيولى
 وايضا جواز ان يتحد الجميع بنافي قاعدتهم من اسناد كل واحد من
 الافلاك الى عقل كما قد يقال قوله وقد يدفع المنع قال فيما نقل عنه
 وهو قوله واستحالة الثاني على تقدير قدم الافلاك وحاصل الدفع
 ان الثاني مطلقا اعم من ان يكون الافلاك قديمة اولا محال الان ما ذكر
 مستلزم للخلاء اه انتهى وحاصل الحاصل ان الدفع ابطال للسند
 المذكور وقد يقال ٤ فهو ابطال للسند الاحص ٤ وهو غير نافع تأمل
 قوله واقترنت بها الصورة هكذا فيما رأيت من النسخ ولا يخفى
 عليك ركاكته والسليس ان يقال واقترنت بها الهيولى واقترنت بالهيولى
 قوله لو كانت موجودة بدونها اى لو كانت الصورة بدون الهيولى
 وفيه انه لا حصر في هذين الشقين لاحتمال ان يكون الصورة موجودة
 بهيولى اخرى فيعدم تلك الصورة عند حدوث صور هذا الجميع
 واقترانها بالهيولى المجردة المخلوقة قبل فتحصل في جميع الاحياز ولا بد
 لنفى هذا ايضا من دليل فتأمل قوله وفيه ان هذا دليل على
 الاستحالة اه فيه ان حاصل الدفع المذكور ابطال للسند كما مر فان
 كان المنع منعا للاستحالة فبإبطال السند على تقدير كونه مساويا
 يثبت المقدمة الممة وكذا ان كان منع البداهة الاستحالة بالسند المذكور

٢ شهرى زاده سنده

٣ فخر الدين سنده

٤ القا ثل المحشى فخر الدين سنده

٦ بناء على ان يقرر السند
 بوجه آخر كان يقال والا
 لما ان يكون هيولى الكل
 واحدة مجردة ثم صارت
 ذا وصع باقتران صور
 البسا تطد ففة فيحصل
 في جميع الاحياز سنده

فانه يثبت البداهة حينئذ بابطال السند المذكور ويكون دليل الابطال
 دليلا على البداهة ان كان السند المذكور مساويا كما هو المقرر عندهم
 فاذا ذكره المحشي خارج عن قانون التوجيه نعم لو اعترض عليه بعدم
 مساوات السند لكان له وجه على انه ان اريد انه دليل على استحالة
 تجرد الهيولى مطلقا فظاهر انه ليس كذلك وان اريد انه دليل على
 استحالة تجرد هيولى الجميع من حيث الجميع فذلك لا ينافي بداهة استحالة
 المطلق اذ قد يكون القضية بدئية اذ اخذت كلية ونظرية اذ
 اخذت جزئية على انه يجوز ان يكون ما ذكر تنبيهها لا دليلا كما قيل
 قوله والعلم باستحالة الخلاء اه جواب سؤال مقدر فكانه قيل العلم
 باستحالة الخلاء تجرد الصورة ملزوم للعلم باستحالة الثاني فيفيد بداهة
 استحالة لان العلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم وكذا العلم باستحالة
 اللازم يستلزم العلم باستحالة الملزوم فاجاب بما ترى وحاصله ان العلم
 باستحالة التهما لا يفيد بداهة استحالة الثاني لجواز ان يكون العلم باستحالة التهما
 نظريا ولو سلم ذلك فيجوز ان يكون استلزام الاستحالاتين نظريا
 ولو سلم ذلك ايضا فلا يلزم من بداهة الملزوم والاستلزام بداهة
 اللازم واللازم ان يستدل بقياس استثنائي استثنى فيه عين المقدم اذ كانا
 كلتا مقدمتيه بدئية او نقول ٦ فيجوز ان يكون استلزام الثاني احد
 الامر ين نظريا ولو سلم ذلك فلا يلزم من بداهة استحالة اللازم وبداهة
 الاستلزام بداهة استحالة الملزوم واللازم ان لا يستدل بقياس استثنائي
 استثنى فيه نقيض التالى اذ كان كلتا مقدمتيه بدئية فافهم قوله وضعنا
 مطلقا وضع الوضع موضع الخبر اشارة الى ان المراد منه ههنا
 المعنى الاعم من المكان قوله بل يجوز ان تقتضى وضعنا
 لان اه قيل ٧ قد نقل ٨ عن الشيخ في اوائل الكتاب ان هذا الجسم
 من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسم آخر يانه اكبر او اصغر وانما
 ذلك من حيث له مقدار ثم قال والحاصل الابعاد المعتبرة في مفهوم
 الطبيعي مقيدة بالايهام والاطلاق والابعاد المعتبرة في مفهوم التعليمي
 مأخوذة مع التعيين وقد ادعى البداهة فيه في اول كلامه فعلة ٩

٢ عبد الرحمن سند

٦ بدل قولنا فيجوز ان يكون
 استلزام الاستحالاتين اه
 سند

٧ شهري زاده

٨ في الحاشية المتصلة
 بفصل ابطال الجزء
 لا يجزى

٩ فعلة (نسخه)

نسى ما ذكره هناك فتذكر انتهى قوله بحيث لا يمكن اه قيل ٢ فيه
 ان امتداد كل شئ بحيث يمكن كونه محاطا مثلا امتداد الفلك الاعظم
 يمكن ان يكون محاطا لجسم اعظم منه وان لم يكن فوقه جسم
 واجيب ٣ بان المراد انه لا يمكن كونه محاطا لجسم من الاجسام الموجودة
 فتأمل قوله لكن الكلام في فرد مجرد اه قيل ٤ الظاهر المناسب
 للمقام بل الصواب ان يقال لكن الكلام في فرد مقارن للهيولى المجردة
 كما لا يخفى وقد يقال اشار المحشى ٦ الى ان الصورة التي تقترن للهيولى
 المجردة يجب تجردها عن الهيولى وبطلانها مفروغ عنه وفيه ايماء
 الى انه يمكن ان يمنع امكان مقارنة الصورة للهيولى المجردة قوله
 ترجيح بلا مرجح لم يتيسر كون الصورة النوعية مقتضية لبعض
 الاحياز دون بعض وسيجي نظير هذا مع جواب في الشرح قيل ٧ هذا
 لا يضر المانع لان كلامه مبني على حقوق الصورة النوعية ومقارنتها
 للجسم واما انها لم تلحق وكيف تلحق فامر مفروغ عنه انتهى واما
 ما قيل ٨ من انه يصح ان يكون المرجح لمقارنة الصورة النوعية لبعض
 دون بعض هو الصورة الجسمية ففيه ان نسبة الصورة الجسمية ايضا
 الى جميع الصور النوعية مساوية فكيف تكون مرجحة لمقارنة
 الهيولى لبعض دون بعض قوله بامر متعلق بالاقتزان وعبرة
 عن الصورة الاخرى والحالة قوله لتساوى نسبته اى نسبة
 ذلك الامر ٩ ونسبة غيره من الامور التي تقتضى شيئا اخر من اجزاء
 ذلك المكان الكلى الى ما يوجب ذلك المكان الكلى اعنى الصورة
 النوعية فلا يجوز الاقتزان المذكور والالزام الترجيح بلا مرجح
 فهذا نظير قوله فيه ان نسبة الهيولى المجردة الى جميع الصور
 النوعية مساوية فتذكر قوله لجواز ان يعاقبها حالات اه فيه
 ان نسبة تعقيب الحالات المعدلات لقبول وضع معين ونسبة غيرها
 الى الصورة النوعية مساوية قوله ويكفى في تحقق هذه النسبة كون
 الاجزاء متحققة في نفس الامر ولا يتوقف على وجودها في الخارج
 والا جزاء الفرضية للجسم متحققة في نفس الامر كما مر في فصل

٢ خوشابى س

٣ ابن حيدر س

٤ شهرى زاده س

٦ طرسوسى س

٧ عبدالرحمن س

٨ محمود حسن وابن حيدر

س

٩ فالضمير ان فى نسبته وغيره

راجعان الى الامر وضمير اليه

س

الى ما

اثبات الهيولى من هذا المحشى عند قول الشارح اذ ليس معنى كلامهم
واشار اليه ايضا في او اخر فصل عدم تجرد الصورة عند قول
الشارح بتغير شكله من غير فصل فيما نقل عنه هناك قوله اقول
ان اراداه قيل ٢ قد انطقه الله تعالى بالحق في هذه الحاشية والتي قبلها
بعد ما بالغ في ان اجزاء الجسم فرضية محضة ليس الا فتذكر
قوله يلزم ان يمتنع اه قيل ٣ ان اراد بامتناع الاتصاف امتناع الاتصاف
بالذات فلانسلم بطلان التالى اذ لا يكون حينئذ سفسطة وان اراد
امتناع الاتصاف في الجملة او بالعرض فاللزامة ممة قوله جواب
عن نقض اجالى ويحتمل ان يكون جوابا عن نقض تفصيلي على
قوله لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن مستندا بجواز
ان يكون حصولها في بعض الاحياز اولى كما في صورة انقلاب
العناصر بعضها الى بعض وحاصل الجواب ابطال السند بانه لا وجه
للاولوية فيما نحن فيه بخلاف ما في صورة الانقلاب فان فيه وضعاً
سابقاً يفيد الاولوية للحصول في البعض قوله وحاصله اى حاصل
النقض الاجالى انه لو تم اه وفيه ان اول هذا التقرير يشعربه
نقض باستلزام الدليل الفساد واخره يخالفه فانه يشعربه بانه نقض بالجريان
والتخلف (الهم الان يقال نبه على ان النقض بالجريان والتخلف
يرجع الى النقض باستلزام الفساد كما قيل ٩ بعكسه قوله والجواب
بيان الفرق اى بين الهيولى المجردة المقترن بها الصورة وبين الماء
المنقلب الى الهواء مثلاً وحاصله منع الجريان مستنداً بان في صورة
الانقلاب وضعاً سابقاً يقتضى الوضع اللاحق بخلاف الهيولى المجردة
اذ ليس فيه وضع سابق وقد يقال ٣ لافرق بين الامرين فان الهيولى
اذا قارنت صورة تصير ذات وضع بلا شبهة فاذا تجردت عنها
زماناً وصارت ممالا وضع له ثم اقترنت بالصورة مرة اخرى يحصل لها
وضع فيتمخصص بموضع لان الوضع السابق يقتضى الوضع اللاحق
كما في صورة الانقلاب وبالجملة يجوز ان يقتضى الوضع السابق
اللاحق وان تجردت الهيولى بين الوضعين زماناً وانت خبير بان هذا

٢ طرسوسى وشهرى زاده

معد

٣ حيدر معد

٩ القائل الشارح القرمانغى

في شرح الرسالة العنصرية

في الآداب معد

٣ فخر الدين معد

٥ طرسوسى ومجود حسن
م

لا يتمشى فيما اذا تجردت الهيولى ذاتا قليل ما قارنت بهما الصورة
والكلام في ذلك قوله اذ لا وجه لان يجاب عن المعارضة ببيان الفرق
فيه ان بيان الفرق يرجع الى الحل وهو من انواع المناقضة ولا شك
ان الجواب عن المعارضة بالمناقضة موجه نعم اكثر مما ورد الحل بعد
النقض الاجمالى وقيل ٥ او قرر المعارضة هكذا دليكم وان دل
على ان الهيولى المجردة بعد اقتران الصورة لا يجوز اختصاصها
بعض الاحياز الا ان عندنا ما يفيده وذلك ان الماء اذا فسدت ما يثبه
بقى هيو لا مساوية النسبة الى جميع الاحياز فاذا قارنتها الهوائية
وقعت في جزء من اجزاء الخير الطبيعى فلو لم يجر ذلك لما وقعت
فيه واجيب عنه باننا لانم انه ينفي ما عندنا مستندا بان حديث الترجيح
بلامر حج قد تحقق فيما عندنا ولم يتحقق فيما ذكرت لان له وضع
سابقا يقتضى الوضع اللاحق بخلاف الهيولى المجردة اذ ليس لها
وضع سابق على مقارنته الصورة حتى يقتضى وضعها لاحقا كان
يحدثا موجهها لا اظنك في مريية من ذلك انتهى قوله فيه انه على هذا
التقدير اء اظاهر انه اعتراض على الجواب المذكور وفيه انه خارج
عن قانون المناظرة اذ ما له ان ههنا سندا اخر وذلك لا يضر المانع
كما لا يخفى بل كل منع مع السند الاخص هكذا (اللهم الا ان يقال حل
المانع على دعوى حصر المرحج في القرب فتأمل قوله ٤ فصل
في اثبات الصورة النوعية قيل قدمه ٦ على الهداية مخالفا لسائر
الكتب لتوقف بيان ان الهيولى ليست مستغنية عن الصورة على
اثبات الصورة النوعية على ما ستعرفه من شرح ذلك قوله فهي
كما اول للجسم اء الظاهر من كلمات المحشى ومن سياق كلامه ان الكمالين
ينسبان الى الجنس دون النوع وقيل ٣ الكمال ما يتم به النوع في ذاته
او في صفاته فيقاس الى النوع فيقال الهيئة السريرية كمال الاول للخشب
السريرية وكذا الكمال الثانى فقول له للجسم يمكن حله على النوع وعلى
الجنس انتهى فتدبر قوله قلت الفصل المنوع مأخوذة منها يعنى ان المنوع
في الحقيقة هو الفصل لكن ذلك الفصل المنوع مأخوذة من تلك الصورة

٤ قال المص (نسخه) م
٦ طرسوسى م
٣ طرسوسى م

وبهذا الاعتبار قيل انها متنوعة وهذا معنى قوله ولا يريد بافادتها النوعية الا ذلك والحق ان تلك الصورة محصلة للنوع الطبيعي في الخارج اذ لا شبهة في ان الجسم المطلق المركب من الهيولى والصورة الجسمية يصير نوعا في الخارج بسبب الصورة النوعية كما ان مفهوم الحيوان يصير نوعا في الذهن بالناطق فقوله ولا يريد بافادتها الا ذلك محل بحث كما قيل ٢. اما ما قيل انما لم يجعل الصورة النوعية متنوعة لان النوع من الكليات وهى عقليات فلا يحصل الا بالعقليات فقيه نظر يعرف بملاحظة الكلى طبيعيا ومنطقيا وعقليا وبملاحظة النوع وغيره من الكليات كذلك قوله ولم يصرح الشارح بجوهريتها قيل ٧ بل صرح بها حيث قال وقد يجاب باننا نعلم بداهة الى قوله فلا بد من اختلافا بها بامر جوهرى تأمل وفيه ان المراد انه لم يصرح بها عند شرح المص كان يقول عند قوله لكل واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى اى جوهرية كما قال فيما سبق عند قول المص كل جسم فهو مركب من جزئين اى جوهرين ولعل الامر بالتأمل اشارة الى هذا قوله والمناسب التصريح بها لئلا يذهب الذهن الى عدم جوهريتها لاسيما عند التصريح فى اخويها قيل ٦ انما قال المناسب لجواز الترك اعتمادا على شهرتها او على انتفها منها من جوهرية الصورة الجسمية فان حالها مع الهيولى كحال الصورة الجسمية معها فى كونها علة لوجود الهيولى وحالة فيها كما فى المحاكات وانت خير بان الاشتراك فى العلية والحلول المذكورين لا يوجب الاشتراك فى الجوهرية فكيف يفهم من جوهرية احدهما جوهرية الاخرى وقيل ٤ لم يعلم بعد كون شئ منهما علة لوجود الهيولى على ان قضية الانتفها على تقدير صحتها تقتضى مناسبة الترك لا مناسبة التصريح وانت خير بان ما سيجى من المص فى آخر الهداية كاف فى العلم بعلية الجسمية لكن علية النوعية محل نظر واما ما ذكر فى العلاوة فنأش عن عدم فهم المقالة كما لا يخفى على ذوى الفطنة قوله وينتقض بالسريراء هذا اما نقض ٨ اجمالى بالجرىان والتخلف واما نقض تفصيلي على كاية الكبرى اى لان

٢ الاول ابن حيدر والثانى

خوشابى

٧ ابن حيدر

٦ قطب الدين

٤ چادر جى زاده

٨ قوله اما نقض اجمالى اه

كما هو المتبادر من قوله

وينتقض قوله واما نقض

تفصيلي اه كما هو الملايم لقوله

قد صرح الشيخ بان جزء

الجوهرى جوهر

ان كل جزء الجوهر جوهر كيف والهيئة السريرية جزء الجوهر
 هو السرير مع انها ليست بجوهر وعلى كلا التقديرين الظاهر
 بالهيئة السريرية والجواب المشار اليه بقوله قلت يفهم اه منع الجريان
 او اثبات المقدمة المهمة بالتحريير يعنى ان المراد بها جزء الجوهر الذى
 هو الحقيقة النوعية وكل جزء الجوهر كذلك جوهر قوله هذا
 جواب بتغيير الدليل اعلم ان قول الشارح لا يخفى عليك اه اعتراض
 على الدليل وقوله وقد ذهبوا الى ان الاختصاص اه جواب عنه
 وقوله لم لا يجوز اه اعتراض ثان على الدليل ومنع لحصر مبدأ
 الاختصاص فى الجسمانية العامة وصورة اخرى مستندا بشق ثالث
 هو كون المبدأ فى العناصر الكيفيات السابقة فى الفلكيات نفس
 الافلاك وهذا جواب عن الاعتراضين بتغيير الدليل قوله ومختص
 بالعنصرىات يعنى ان هذا الجواب ضعيف من وجهين الاول انه تغيير
 للدليل والثانى انه مختص بالعنصرىات حيث قال نعم بداهة ان حقيقة
 النار اه وفيه نظر اذ الكلام مبنى على التمثيل والمراد ان حقيقة
 كل من العناصر والا فلاك مخالفة لحقيقة الاخر فهو ليس بمختص
 بالعنصرىات وانما منع بعض المقدمات كمنع البداهة فى تخالف الحقائق
 فبحث اخر لا ينساق فى عموم الدليل المذكور بل هو مشترك الوجود
 بتوجه عليه وان خص بالعنصرىات قال المحشى نصر الله دعوى
 بداهة العلم بان الماء والنار مختلفان بالحقيقة غير مسموعة لجواز ان يكونا
 متحدين فى الحقيقة مختلفين بالعوارض من امر خارج قوله لا يجوز
 استناد الاختصاص اه لا يخفى عليك ان هذا ليس اثباتا للمقدمة المهمة
 بل هو ابطال للسند الا خص لو جود سند اخر قوله لانه لا بد اه
 دليل على عدم جواز الاستناد الى ما ذكره من الكيفيات السابقة
 ومختص بالعنصرىات كما ترى يعنى انه لا بد لنفس تلك الكيفيات
 السابقة من مبدأ وذلك المبدأ غير خارج عن الجسم اذ لو كان خارجا
 عنه لكان ذلك الخارج مبدأ الاختصاص الاثار ابتداء من غير احتياج
 الى تلك الكيفيات ثم ان كون المبدأ لتلك الكيفيات السابقة غير

خارج عن الجسم بط والا لزم تأخر المبدأ عما هو مبدأ له وذلك بط
بالضرورة فما صل الدليل لو كان اختصاص الآثار مستنداً الى
الكيفيات السابقة لكان لتلك الكيفيات مبدأ غير خارج عن الجسم
والتالى بط فكذا المقدم واما دعوى الضرورة في عدم خروج ذلك
المبدأ عن الجسم فلعله مما شاة مع الشارح حيث قال في تقرير اصل
الدليل ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة وقد مر الكلام عليه
من المحشى فلا يتوجه عليه المؤاخذه بمنع الضرورة ههنا هذا وقيل
قوله لا بد ان يكون لنفس تلك الكيفيات مبدأ الصغرى والكبرى مطوية
وهى قولنا وكل ما هو مبدأ فهو المخصص ينتج انه لا بد ان يكون
المبدأ مخصصاً ورد بان هذه النتيجة عين الكبرى فهل هذا الا
مصادرة على المطوقيل الصواب تقدير الصغرى لقوله وهو غير
خارج عن الجسم والتقدير ان مخصص الآثار والكيفيات مبدؤها
وهو اعنى المبدأ المذكور غير خارج عن الجسم ينتج ان مخصصها
غير خارج عن الجسم وهو المطوقول فيه ان المطول ليس كذلك
كما لا يخفى الا ان يقال نضم الى هذه النتيجة كبرى هكذا مخصص
الآثار غير خارج عن الجسم والكيفيات السابقة خارجة عن الجسم
ينتج من الشكل الثانى ان مخصصها غير الكيفيات السابقة فلا يجوز
استناد الاختصاص اليها وهذا هو المطوقيل اذ بنفس تلك الكيفيات
نفس الآثار لان صاحب القيل عبر عن الآثار بالكيفية وقوله وهو غير
خارج عن الجسم احتراز عن الكيفيات السابقة في العناصر لانها
خارجة عن الجسم واعلاه يريد تقدير كبرى لقوله لا بد لنفس تلك
الكيفيات مرادابها الآثار والتقدير هكذا مبدأ تلك الكيفيات والآثار
وغير خارج عن الجسم والكيفيات السابقة خارجة عنه ينتج ان مبدأ
تلك الكيفيات والآثار ليس الكيفيات السابقة قوله فيه ان هذا يلزم اه
الظاهر انه اعتراض على الجواب المذكور لكنه لا يحسن اذ قد انخر كلامه
فيما سبق الى ان تركيب الجوهر من الجوهر والعرض مما لا يمكن
في الحقيقة النوعية الجوهرية وان جاز في الاشخاص والاضناف

وما نحن فيه من قبيل الاول (اللهم الا ان يقال اورده ههنا لان يذكر
السؤال والجواب الاتيين ولم يذكر وهما فيما سبق لان الامور
مرهونة باوقاتها قوله فلا يقتضي تخالف الحقيقة الاختلاف
بالامر الجوهرى بل يقتضى الاختلاف بالمر ذاتى سواء كان جوهر
او عرضا قوله قيل اى فى الاستدلال على عدم امكان تركيب الجوهر
من الجوهر والعرض مطلقا والقائل صدر الدين الشيرازى قوله
والعود اليه اه قد سبق منه منع هذا فى اول هذا الفصل حيث قال لم يثبت
ذلك بل يجوز كونه بحيث لو كان الجسم فيه لا يطلب الغير واما كونه
بحيث لو كان خارجا عنه يطلبه فلا وسيجى تحقيقه فتأمل قوله
اى لما اشعريان اه تفسير بيان عليه العلة لا بيان معنى اللفظ فلا
يساعده اللفظ بوجه من الوجوه فكلمة مامصدرية والمعنى ان كون
ما مرد لىلا على ان الهوى لا تكون موجودة قبل وجود الصورة
لا شعاره بان الهوى تعين لها اه لا لدلالته عليه صريحا كما توهمه الشارح
والمراد بما مر كما قبل ٢ ما سبق من دليل عدم تجرد الهوى عن الصورة
اعتنى قوله لانها لو تجردت فاما ان تكون ذات وضع اه فانه يشعر بانه
لا تعين لها مع قطع النظر عن الصورة وبان كونها ذات وضع ناش عن
اقتران الصورة قيل ٣ هذا بعيد والظاهر ان المحشى جعل مامر نفس
اثبات الهوى اذ مدار اثباتها على ان ليس لها تعين والا لزم
انعدامها بطريان الانفصال كالصورة فتأمل وقد يقال ٤ نختار التقدم
الذاتى ونقول لم لا يجوز ان يتقدم الهوى على الصورة بالذات اذ المتقدم
بالذات على شى لا بد ان يوجد فى مرتبة لا يوجد فيها ذلك الشى
كما هو المقرر عندهم والهوى ليست كذلك بالنسبة الى الصورة لما مر من
الدليل فانه كما يجرى فى امتناع انتقال الهوى عن الصورة بحسب
الزمان يجرى فى امتناعه باعتبار الرتبة ايضا بان يقال الهوى فى تلك
المرتبة اما ذات وضع او غير ذات وضع لاسيلى الى شى ٥ منهما اه قوله
وصفا لها بارفع مبتدأ قوله والهوى ليست كذلك لما ذكر من
ان الهوى لا تعين لها فى ذاتها اى مع قطع النظر عن الصورة

٢ عبد الرحمن

٣ خوشابى

٤ نصر الله

٢ شيرانشي س

وان صفاتها ناشئة عن الصورة والشيء ما لم يتعين لم يكن بالفعل قوله
ويجوز ان يكون اه قيل ٢ اقول لا يخفى بعد كل منهما لان كلا من
الشرط وجزء الفاعل يمكن وجوده بدون المعلول والصورة لا يمكن
وجودها بدون الشكل قوله اذما سبق اي من المص في فصل
عدم تجرد الصورة حيث قال فذلك الشكل اما ان يكون
للجسمية اه يشمل ما اذا كانت الصورة علة فاعلية موجبة على تقدير
الشارح هناك اذ لو لم يشمل ذلك لاختل الحصر هناك ولم يثبت المق
كما لا يخفى من نظر في ذلك واذا كان ماسبق شاملا له وقد التزم هناك
لزوم الاشتراك على تقدير كون الصورة علة فاعلية موجبة فكيف
يدعى ههنا انه خلاف الواقع او المعنى ان ماسبق من القائل حيث قال
لانها ليست علة فاعلية للشكل اه يشمل ما اذا كانت الصورة علة فاعلية
موجبة والا لاختل الحصر في الفاعلية والقابلية لجواز الفاعلية الموجبة
ولا يخفى انه اذا كانت الصورة علة فاعلية موجبة لزم اشتراك الاجسام
في الشكل الواحد فكيف يدعى انه خلاف الواقع على اطلاقه واعلم ان
معنى كلام القائل ان الصورة ليست فاعلية للشكل مطلقا اي سواء كان
موجبة اولا والاى وان كانت علة فاعلية كذلك لا شتركت الاجسام
ومعنى قول الشارح بل هو خلاف الواقع ان لزوم الاشتراك المذكور
على تقدير كون الصورة علة فاعلية مطلقا خلاف الواقع اذ لا يلزم
الاشتراك في الواقع الا اذا كانت علة فاعلية موجبة وبالجملة ان اراد
القائل بالعلة الفاعلية في قوله لانها ليست علة فاعلية اه مطلقا العلة
الفاعلية فالملازمة ممة وانما يلزم الاشتراك لو كانت موجبة وان اراد بها
العلة الفاعلية الموجبة خاصة لا يتفرع عليه قوله فلا تقدم لجواز
ان يكون الصورة علة فاعلية غير موجبة فحينئذ يكون مقدما بالضرورة
قوله فيه نظر لان التأخر اه قيل ٣ الانصاف انه مكابرة اذ المراد بالتأخر
هو التأخر الذاتي وهو الاحتياج الى المتقدم في الوجود فالتأخر عن
الجسم متأخر عن كلا جزئيه اذ قصر الاحتياج الى احد جزئيه
نفي الاحتياج اليه نفسه انتهى ولذا قيل ٤ الصواب منع التأخر عن الجسم

٣ طرسوسي س

٤ خوشابی س

لاتسليم التأخر عنه ومنع التأخر عن الصورة كما فعله المحشي فان ذلك
 بين البطلان قوله فيه بحث اى فى كون المدعى عدم تأخر الشكل
 عن الصورة الشخصية بحث قوله كذلك الشكل المخصوص محتاج الى
 الصورة المخصوصة اى فكيف يكون المدعى عدم تأخر الشكل عن الصورة
 الشخصية وفيه ان هذا البحث لا يضر مق الجيب فان كلامه فى ان
 البيان المذكور لا يفيد تأخر الشكل عن الصورة الشخصية فلا يضره
 تأخر الشكل عن الصورة المخصوصة فى نفس الامر ولا كون المدعى
 تأخره عنها بل هذا ينفعه ويقوى جوابه كما لا يخفى وقيل ٢ يجوز ان يكون
 الشكل المخصوص محتاجا الى الصورة المخصوصة الحاصل
 خصوصها بهذا الشكل لا بشئ قبله فلا يلزم تأخره عنها انتهى
 فتأمل وقد يقال فى كون المدعى ههنا عدم تأخر الشكل عن الصورة
 الشخصية بحث اذا الكلام فى بيان كيفية التلازم بين الهيولى
 والصورة وليس بين الهيولى والصورة الشخصية فلازم لجواز انتفائها
 مع بقاء الهيولى بصورة اخرى (اللهم الا ان يقال ليس المراد بالصورة
 الشخصية شخصا معينا من الصورة بل المراد شخص مائها قوله
 على هذا المعنى اى على المعنى الاخير وهو ان يكون بحيث يمنع العقل
 عن فرض الشركة بل المتبادر فى هذا المقام هو المعنى الاول اعنى
 ان لا يكون مشتركا فى نفس الامر كما قيل ٧ واعلم ان المعنى الاول هو معنى
 الجزئى الطبيعى كما ان المعنى الثانى هو معنى الجزئى المنطقي فان الجزئى
 الكلى اما طبيعى او منطقي او عقلى كما صرح به التفاتى فى شرح
 الشمسية ٣ فن قال ٤ ههنا معترضنا على المحشي ان معنى الشخص
 هو المعنى الاخير ليس الاوان المراد بالصورة الشخصية فى قول الجيب
 ٦ هو الجزئية لمقابلتها للماهية لم يصب قوله يلزم ان يكون اء فيه
 نظر ظفانه اذا كان الشئ وما معه معا لى علة واحدة تقدم تلك
 العلة على الشئ وعلى ما معه ولا يلزم ان يكون للشئ علتان مستقلتان
 (اللهم الا ان يقال المراد انه لو وجب ان يتقدم على الشئ ما تقدم على
 ما هو معه الشئ يلزم فى بعض المواد ان يكون للشئ علتان مستقلتان

٢ طرسوسى

٧ محمود حسن

٣ حيث قال فى هذا التقسيم
 لا يختص بمفهوم الكلى بل
 اذا قلنا ان يد جزئى فذات زيد
 من حيث هو يمنع الشركة
 جزئى طبيعى ومفهوم
 الجزئى اعنى ما يمنع الشركة
 جزئى منطقي والمجموع
 اعنى المركب منهما جزئى
 عقلى

٤ ابن حيدر

٦ حيث قال والذي ندعيه
 عدم تأخر الشكل عن
 الصورة الشخصية

فافهم ذلك قوله لان العقل الثاني مقدم تعليل لقوله ويلزم ان يكون
 للعقل الثاني تقدم اه قوله في هذا البناء خفا اذا لفظ انه اه لا يخفى
 ان الظران هذا في قول الشارح هذا مبني اشارة الى تفرع قول المص
 فاذن وجود كل اه عما قبله من نفي علية كل منهما للآخرى وظاهر
 ان ذلك ليس مبني على ما زعموا من حصر التلازم بين الشئيين في كون
 احدهما علة للآخرى كونهما معلولى علة واحدة كما زعم الشارح
 اذ لا مناسبة بين ذلك الحصريين التفرع المذكور وانما المبني على ذلك
 بيان ان التلازم بينهما من قبيل القسم الاخير بنفي علية كل منهما
 للآخرى ولذا قال المحشى في هذا البناء خفا اذ الظاهر اه اى الظاهر
 ان قول المص فاذن وجود كل اه مبني على نفي علية كل منهما
 للآخرى وتفرع عليه لا على دعوى التلازم بينهما ونفي علية كل
 منهما للآخرى جميعا حتى يكون مبني على ما زعموا فسقط ما قيل ٤
 ان معنى قول الشارح وهذا مبني اه هو ان صحة التفرع وكون
 المفرع عنه سببا للمفرع مبني على ما زعموا اه فالبناء اظهر من الشمس
 والمحشى لكونه خفا ش البصر خفي عليه ثم ان نفي علية كل منهما
 للآخرى لا يستلزم ان يكون وجود كل منهما عن سبب واحد منفصل
 وهو المراد لجواز ان يكون وجود كل منهما عن سبب مغاير فلا يصح
 التفرع المذكور من غير ملاحظة التلازم بينهما فاعل المص لاحظته
 ذلك فكانه قال ٦ بينهما تلازم وايس احديهما علة للآخرى فوجود
 كل منهما عن سبب واحد منفصل ولا يخفى ان هذا مبني على ما زعموا
 من الحصر المذكور ولذا قال الشارح هذا مبني على ما زعموا اه فتأمل
 قوله والا لكانت العلولات القديمة كلها متلازمة اى والتالى بط
 لجواز انفكاك بعضها عن بعض اذ القدم لا يوجب وجوب الدوام
 وما قالوا ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه مردود لجواز ان يتوقف وجود
 القديم على عدم امر حادث فاذا وجد ذلك الامر ارتفع القديم قيل
 ه ههنا نظر اما ولا فلان العلة الموجبة تقتضى وجود تلك العلولات
 القديمة ما دامت موجودة فكيف لا تكون متلازمة واما ثانيا فلان

٤ ابن حيدر وجادرجي زاده
 سجد

٦ فاصل كلامه ان التلازم
 بينهما ليس من قبيل القسم
 الاول فتعين انه من قبيل
 القسم الاخير سجد
 ه ابن حيدر سجد

مبنى التكلام ان كان على مذهب المتكلمين فالمعلولات القديمة انما هي الصفات وحينئذ وان صح ان واجب الوجود علة موجبة لهما لكن بطلان التالى ثم اذا الصفات لا يجوز انفكاك بعضها عن بعض ولذا حكم الاشعري بعدم غيريتها للذات وعدم غيرية بعضها البعض وان كان على مذهب الحكماء فالمعلولات القديمة هي الافلاك والمعقول وحينئذ وان سلم بطلان التالى لكن قوله لان واجب الوجود علة موجبة لهما ثم كيف لا وهو يناهى القول بالوسائط او بالشروط والالات اقول يمكن ان يقال ٦ المراد بكون واجب الوجود علة موجبة لهما كونه كذلك بدون واسطة او بواسطة كما ان المراد بكون المتلازمين معلولى علة موجبة كونهما كذلك بدون واسطة او بواسطة والا لاختلاف الخصر كما اعترف به القائل نفسه عند الكلام ٤ عليه وايضا يجوز ان يكون ايجاب العلة لبعض بجهة والاخر بجهة اخرى كما سيحى فحينئذ يجوز ان ينعدم احدى الجهتين دون الاخرى فينعدم البعض دون الاخر فينفك البعض عن الاخر قوله فلا يظهر استلزام احد المعلولين الاخر اذ يجوز ان ينعدم الجهة التى صدر بها احد المعلولين عن العلة فينعدم ذلك المعلول فينفك عن الاخر كما قيل ٩ وقيل ٢ اعتبار الايجاب فى العلة يظهر الاستلزام وقيل يجوز ان يكون تلك الجهتان متلازمين فيظهر الاستلزام فتأمل قوله فلا يصدق الا على العلة التامة وذلك لانه يمتنع تخلف المعلول عن العلة التامة فى جميع اوقات وجودها بخلاف الجزء الاخير منها اذ لا يمتنع تخلف المعلول عنه فى جميع اوقات وجوده لجواز ان يوجد بدون سائر الاجزاء ولعله لظهور هذا لم يتعرض لذكره ويمكن ان يقال يصدق على الجزء الاخير ايضا بوصف كونه جزءا اخيرا لامتناع تخلف المعلول عنه بوصف كونه جزءا اخيرا من العلة التامة واما عدم صدقه عليه بدون هذا الوصف فغير مضر اذ هو بدون هذا الوصف ليس بعلة موجبة قوله وان اريد اعم من ذلك الظاهر ان المراد بالاعم من ذلك امتناع التخلف فى اوقات الوجود فى الجملة اى سواء كان

٦ هذا جواب عن النظر
الثانى باختيار الشق الثانى
كما ان قوله وايضا يجوز
اجوابه عن النظر الثانى
سعد

٤ حيث قال يتصور التلازم
بان يكون علة احد هما معلولا
لعلة الاخر او عليهما معلولا
واحدة الا ان تعم العلة بماهى
بدون الواسطة وماهى
بالواسطة سعد

٩ عبدالرحمن سعد

٢ القائل الاول الطرسوسى
والثانى المائى سعد

في جميع اوقات الوجودا وفي بعضها ويرد عليه انه لا يظهر حينئذ
تفريع قوله فلا يظهر صدقه على شيء اى على شيء من العلة التامة
والجزء الاخير منها بل صدقه على كل منهما ظ اما على العلة التامة
فلا متنازع التخلّف عنها في جميع اوقات وجودها كما مر آنفا واما على
الجزء الاخير منها فلا متنازع التخلّف عنه في بعض اوقات وجوده
وهو وقت وجوده مع وجود سائر الاجزاء قيل ٧ المراد به امتناع التخلّف
في جميع اوقات الوجود اوفي جميع اوقات العدم بمعنى انه يمتنع تخلّف
الوجود عن الوجود او العدم عن العدم وانت خير بما فيه فانه وان
لم يصدق حينئذ على الجزء الاخير بناء على انه لا يمتنع تخلّف المعلول
عنه لا في جميع اوقات وجوده كما مر وفي جميع اوقات عدمه بناء على
جواز وجود المعلول بعلة اخرى لكنه يصدق على العلة التامة فانه
وان لم يمتنع عدم المعلول في جميع اوقات عدمها للجواز المذكور
آفا لكنه يمتنع وجوده في جميع اوقات وجودها كما لا يخفى في حينئذ
يصدق قوله فلا يظهر صدقه على شيء وقيل ٦ المراد به امتناع
التخلّف في جميع اوقات وجودها وفي جميع اوقات عدمها معا بمعنى
انه يمتنع تخلّف وجود المعلول عن وجودها وعدمه عن عدمها فلا يظهر
صدقه على شيء من العلة التامة والجزء الاخير منها اما على العلة التامة
فلجواز توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصى على سبيل
التبادل كما قالوا اذ حينئذ يتخلّف عدم المعلول عن عدم كل منهما
بوجود الاخر واما على الجزء الاخير منها فلما يعلم من قوله اذ يجوز
ان يكون من اجزاء العلة اه انتهى اقول نعم التوجيه هذا لو كان
امتناع تخلّف الوجود والعدم في جميع اوقات الوجود والعدم اعم
من امتناع تخلّف الوجود في جميع اوقات الوجود وليس كذلك بل
هو اخص منه كما لا يخفى وايضا لا يساعد الفاظ التعريف لهذا ٩
جدا وقيل ٤ معنى قوله لا يظهر صدقه على شيء انه لما كان يتخلّف
المعلول عن الجزء الاخير عن انتفاء العلة التامة بارتفاع ذلك العدم
ولا يتحقق مع العلة التامة ايضا منفردا عن الجزء الاخير لم يعلم ان امتناع

٧ خوشابى

٦ ابن حيدر

٩ بهذا المعنى (نسخه)

٤ عبد الرحمن

تخلفه وقت اجتماعهما عما ذانتهما وبالجملة لما كان المعلول واجب التحقق عند اجتماعهما ولا يتحقق مع احدهما فقط منفردا عن الاخر لم يعلم امتناع تخلفه من اى واحد منهما بخصوصه وقت تحققه معهما مجتمعين فلا يظهر صدق التعريف على شئ^٢ منهما انتهى وانت خبير بانه لما كان المعلول واجب التحقق عند اجتماعهما وغير متحقق عند انفرادهما علم ان امتناع التخلف عن مجموعهما لا انه لم يعلم انه من ايهما فينبذ يظهر ان التعريف لا يصدق الا على العلة التامة لا انه لا يظهر صدقه على شئ^٣ منهما وهذا مما لا ستره فيه قوله اذ يجوز ان يكون من اجزاء اه الظاهر انه تعليل لكل التعريفين لكنه قاصر بالنسبة الى التفريع الثانى اذ لا يدل على عدم ظهور الصديق على العلة التامة ولذا قيل^٤ انه تعليل للتفريع الاول وتعليل الثانى مطوى وانت خبير بانه فى غاية البعد عن العبارة وقال بعض الاعلام^٥ انه تعليل للثانى فقط وليس بقاصر اذ ارتفاع ذلك العدم فى كل وقت ممكن فتخلف المعلول عن الجزء الاخير فى كل وقت ممكن ولما كان تخلف المعلول عن الجزء الاخير ممكنا فى كل وقت والجزء الاخير مما لا بد منه فى تميم العلة التامة كان التخلف عنها ايضا ممكنا فى جميع الاوقات وانت خبير بانه لا يندفع به القاصرة على انه لو تم ما ذكره لم يظهر صدق التعريف على العلة التامة على تقدير الشق الاول ايضا لجريانه فيه ايضا مع ان المحشى اعترف بصدقه عليه على ذلك التقدير قوله عدم شئ^٦ قيل^٧ تخصيص العدم بالذكر انما هو على سبيل التمثيل والا فيجوز ان يكون من اجزاء العلة التامة وجود شئ فاذا عدم ذلك الشئ تخلف المعلول عما كان جزءا اخيرا قوله يحتمل زوال الملازمة قيل^٨ زوال الملازمة شئ وثبوتها شئ اخر فزوال الاول فيما يستقبل غير قادح فى تحقق الثانى فيما مضى انتهى تأمل قوله لا عدم مناسبة ذكر القاعلية قيل^٩ من صحة الدليل صحة المادة ومن صحتها مناسبتها للسط ومنها ذكر الاكبر فى الكبرى فاذا انتفى انتفت واذا انتفت انتفت واذا انتفت انتفت فاندفعت المناقشة على

٢ ابن حيدر

٣ محمد الدباغى

٤ عبد الرحمن

٥ طرسوسى

٦ خوشاى

٢ خوشابى
٣ ابن حيدر

على عدم المناسبة قوله لانا نقول لو حذف قيل ٢ في بعض النسخ لو وجد
في بعضها لصدق وفي بعضها بوجود قيد الفاعلية يتم الكلام
فهذه الثلاثة الاخيرة صحيحة مناسبة للمقام واما نسخة لو حذف تبدل الفاعلية
لتم الكلام فغلط محض اذ الملق من السؤال هو ان ذكر الفاعلية مضر
فالجواب عنه لا يكون الا بانه غير مضر وما ذكر ليس كذلك انتهى وقيل ٣
المراد انه لو حذف قيد الفاعلية لتم الكلام ويتبع القياس ما هو
المط فالقصور انما هو في وصف العلة بالفاعلية اذ لولاها لتم المرام
فلا يراد الا بعدم المناسبة فتأمل قوله اذ يلزم اي بلا واسطة
على نسخة لو حذف وبواسطة على غيرها قوله وتوجيهه اي توجيه
قيد الفاعلية على وجه يتم الكلام به ايضا هذا على نسخة لو حذف
فكانه قال لو حذف قيد الفاعلية من البين لتم الكلام بلا احتياج
الى توجيهه وتكلف اصلا واما اذا لم يحذف فتم الكلام حينئذ ايضا
لكن يحتاج الى توجيه ونوع تكلف فتوجيهه ان يقال المراد اه وتوجيه
الجواب المصدر بقولنا لانا نقول وهذا على غير تلك النسخة من النسخ
الثالث فالجواب على تلك النسخة اثنان كل منهما لا يراد الا بعدم
المناسبة وقد مر حاصل الاول واما حاصل الثاني فهو انه لا يلزم
بطلان ما ذكر في نفي علية الهيولى وان لم يعتبر الا بحساد في العلة
الموجبة بل يلزم عدم مناسبة ذكر الفاعلية كما ذكره الشارح لان المراد
بالعلة المنفية اه قوله المراد بالعلة المنفية اي في قوله اعلم ان الهيولى ليست علة
للصورة قوله والمراد بالفاعل اي في قوله والعلة الفاعلية للشئ اه قوله
ولما كان الفاعل المستقل مستلزما للعلة الموجبة اي استلزاما خارجيا
بمعنى انه كلما وجد الفاعل المستقل وجدت العلة الموجبة وذلك ظني العلة
التامة البسيطة كالواجب تعالى واما في غيرها فلان الفاعل لا يستقل بالتأثير
الا اذا وجد جميع ما يتوقف عليه وجود المعلول فانما وجد وجدت العلة
التامة فوجدت العلة الموجبة بكلا قسميه كما لا يخفى وكذا اذا وجدت العلة
الموجبة وجدت العلة التامة فوجد الفاعل المستقل لكونه جزءا من العلة
التامة فالفاعل المستقل ملزوم مساو للعلة الموجبة بحسب التحقق والوجود

٦ ابن حيدر

فأعرفه قوله فنفى سبق العلة الفاعلية اه مبتدأ خبره قوله نفى
 لكون الهيولى علة موجبة قيل ٦ لا أعرف للفظ سبق وجه صحة ههنا ولعله
 من تحريفات النساخ والنسخة الصحيحة هكذا نفى العلة الفاعلية المستقلة
 اذ هو نتيجة القياس المذكور في نفى علية الهيولى وكذا قوله المستلزم
 لنفى سبق الهيولى من تحريفاتهم والصحيح المستلزم لنفى سبق الهيولى
 لانه وقع صغرى في القياس المذكور انتهى واجيب بانه لما اراد المحشى
 ان يشير مع النتيجة الى منشأها الذي هو مضمون الصغرى والكبرى
 الختم لفظ سبق مضافا الى العلة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
 اشارة الى الكبرى والى ان العلة المذكورة لا تنفك عن سبق ومعنى قوله
 المستلزمة المستلزمة للعلة الموجبة فهو تنبيه على ما مر منه في قوله
 ولما كان اه وقوله لنفى سبق الهيولى تعليل لتلازم النفيين واشارة الى
 الصغرى لاصلة للمستلزمة كما توهمه اقايل فحصل كلامه ان نفى
 العلة الفاعلية المستقلة السابقة على العلول المستلزمة للعلة الموجبة
 نفى اى مستلزم لنفى كون الهيولى علة موجبة مطلقة بواسطة سبق
 الهيولى قوله يجوز ان يكون تقوم اه فائدة هذا التفصيل ستظهر
 في الحاشية الالية المعلقة على قول الشارح اقول فيه بحث قوله
 هذه شرطية اه لعل الغرض من هذا الكلام التشنيع على الشارح
 بان هذه الشرطية مما لا دخل لها في هذا المقام بل هي قضية
 صادقة في نفسها ومقدمها وتاليها كاذبان وصدق الشرطية لا يتوقف
 على صدق طرفيها وفيه ان اراد هاهنا يجوز ان يكون لبيان احتياج
 الهيولى الى الصورة في بقائها قوله وهو شايع بهذا المعنى ومنه قولهم
 الجوهر ما يقوم بذاته والعرض ما لا يقوم بذاته قوله ويجوز ان يكون
 من التقديم فيه نظر اذا المبين صريح بما سبق هو المعنى الاول قوله لان
 المادة اه بيان لكذب التالى ولما كان كذب التالى مستلزما لكذب
 المقدم لم يتعرض لبيانه وايضا عدم تجرد الهيولى عن الصورة يدل
 عليه قوله لان ما ثبت قدمه امتنع عدمه وفيه منع مشهور كما اسلفناه
 قوله فان قلت هذا شرط بلا جزء فحق العبارة كما قيل ٢ قديقال ونحوه

٢ خوشاينى

اولا بحساب او غاية ما يمكن بلا واو في احد هما حتى يكون جزءا له ثم انه لا وجه لا يراى هذا السؤال ههنا اذ الظاهر انه منع لجواز اتصاف الهىولى بالصورة كما يشعر به قوله فكيف جاز اتصاف الهىولى به ولا التزام اه لذلك الجواز ههنا لا يقال قد التزمه المص والشارح فيما سبق حيث ادعى المص حلول الصورة في الهىولى وعرف الشارح الحلول باختصاص الناعت لانا نقول ذلك يستدعى ايراده هنالك لاههنا كما لا يخفى فان قلت يجوز ان يكون منعاً ليكون وجود الهىولى فرعاً لا تصاف فيها بالصورة قلت لا يسا عده العبارة بل الواجب حينئذ ان يقال فان قلت كيف جاز ان يكون وجود الهىولى فرعاً لا تصاف فيها بالصورة مع ان اتصاف شئ بشئ في الخارج فرع لوجود الموصوف فيه فيلزم الدور قوله فرع لوجود الموصوف فيه هذه مقدمة مشهورة وقد قدمها الدواني في بعض كتبه وغير الفرعية بالاستلزام لانتقاضها بالوجود والا مكان لان اتصاف الموجود والممكن بهما ليس فرعاً لوجودهما بل مستلزم له فتدبر قوله مع ان وجودها فرع لذلك الا تصاف هذا ليس بين ولا مبين ولا يدل عليه قوله المص لا تقوم بالفعل بدون الصورة كما ظن ٢ لجواز القيام بجمعية الصورة ولا قول الشارح ولو زال الصورة عنها كما توهم ٣ وذلك ظاهر لاسترة فيه قوله وهو امر ذهني قيل ٤ وذلك لان الصورة المطلقة كلية والكل موجود في الذهن لا في الخارج والاتصاف بالموجود في الذهن امر ذهني وفيه ان الاتصاف بالموجود في الذهن قد يكون امراً خارجياً كما تصاف زيد بالعمى فان اتصاف شئ بشئ في الخارج لا يقتضى وجود الصفة فيه كما حققه القائل وهو الدواني في حاشية التجريد فالاولى في التعليل ان يقال الصورة المطلقة كلية والكل امر ذهني وكذا الهىولى قيل وجودها في الخارج واتصاف الامر الذهني بالامر الذهني امر ذهني لا خارجي اذا لاتصاف في الخارج يقتضى وجود الموصوف فيه كما حققه الدواني في تلك الحاشية قوله واتصافها بالصورة المعينة اه اعترض ٦ عليه بان هذا مبني على ان يعرض للهىولى اولاً بصورة مبهمه ثم يعرض لها صورة معينة وذلك في حيز المنع ٧

٢ الظاهر هو الطرسوسى

٣ المتوهم هو الخوشا بى

٤ خوشا بى

٦ مير صدر الدين السيرا زى

في طبقاته

٧ لانه غير بين في نفسه ولا مبين

بعد

ولما يقل به احد على ان جعل العام ونحو ص واحد كما حقق في موضعه فكيف
ينفك عن الخصوصية ويعرض بابهامه للهوى واجيب ٦ بان الاتصاف
بتلك الصورة من حيث انها صورة ما متقدم على وجود الهوى
ومن حيث انها تلك الصورة المعينة متأخرا ولا محذور في اختلاف الاحكام
باختلاف الحيثيات فان الحيوان مثلا من حيث انها مادة جزء من الانسان
متقدم عليه بالوجود ومن حيث انه جنس متحد معه في الوجود فجعلهما
واحد من هذه الحيثية ولا ينفك احدهما عن الآخر مع تقدم احدهما
عن الآخر من حيثية اخرى ثم قال ٣ ولا يذهب عليك ان المذكور
جواب عن النقض وانه في قوة المنع فان التناقض مدع والمجيب عنه
ما نع فقوله وذلك في حيز المنع من قبيل مقابلة المنع بالمنع وهو غير
موجه واعترض ٢ عليه ايضا بان الانصاف الذهني والاعتباري
الصرف كيف يصير لوجود الهوى في الخارج وانت خير بان هذا
ايضا مقابلة المنع بالمنع فهو ايضا غير موجه وان تلقاه ٤ بعض المحشين
بالقبول ههنا وقيل ٧ ايضا ان اريد بالصورة المطلقة الماهية لا بشرط
التي يقال لها الكلي الطبيعي فلا شك ان الاتصاف بها عين
الاتصاف بالصورة المشخصة في الخارج ٩ وان اريد بها الماهية بشرط
لاي الصورة المفيدة بالعموم والكلية فلا اتصاف للهوى بها في نفس
الامر لا خارجا ولا ذهنا وانت خير بان الكلي الطبيعي ليس عين
افراد المشخصة فلا بد من بيان ان الاتصاف باحدهما عين الاتصاف
بالآخر سيما على مذهب من قال ٦ وجود الكلي الطبيعي بمعنى وجود
اشخاصه على ان يكون هنالك وجود واحد وموجود واحد في الخارج
وان كان اثنان في العقل وايضا دعوى عدم اتصاف الهوى بالصورة
الكلية اصلا تحتاج الى البيان فتأمل قوله لان المطلقة اه تعليل
لقوله ولا يتم ايضا ما قيل ٤ واجيب عنه بان قول القائل وهذا امر
ذهني يدفع كونه الناعية في ضمن الخصوصيات الثابتة في الخارج
اذا الاتصاف الذهني ليس فرعا لوجود الصفة في الخارج قوله يجوز
ان لا يكون قائلا بالهوى كالتكلمين والاشراقين وامامنا قال بالهوى

٦ المجيب هو الدواني في طبقاته
س

٣ القائل خواجه جمال الدين
في حاشيته على حاشية الدواني
على شرح التجريد س

٢ المستعرض ميرزا جان
وخواجه جمال الدين س

٤ وان تلقاه يا غبول بعض
المحشين ههنا بيان
٧ طرسوسي س

٩ فكما ان الثاني اتصاف
خارجي كذلك يلزم ان يكون
الاول ايضا في الخارج في ضمن
الاتصاف الثاني على مقتضى
قواعدهم هكذا قال القائل
المذكور س

٦ القائل خواجه جمال الدين
في حاشيته على حاشية الدواني
على شرح التجريد س

٤ طرسوسي س

كالمشائين فيجوز ان لا يكون قائلا بالفرعية المذكورة بل يجوز ان يكون
قائلا بالاستلزام اى استلزام اتصاف شئ بشئ في الخارج لوجود
الموصوف فيه كما اشرنا اليه فيما سبق **قوله** هذا مبنى اه وذلك لان
مداره ٣ انما هو على ان زبدة ما ذكر في افتقار الهيولى الى الصورة في البقاء
جارية في افتقار الصورة الى الهيولى فيه ايضا ولا يخفى ان ذلك الجريان
انما يتم على الحمل الاول لا على الحمل الثانى وبهذا التقرير سقط ما قيل ٤
ههنا من ان البحث المذكور بالنظر الى البقاء لا بالنظر الى الوجود والتعين
فهو وارد على الحملين لكن قد عرفت ان الحمل الثانى بعيد عن عبارة
المص جدا فتأمل **قوله** قيل لا وجود للمطلق الا اه الظاهر انه رد
على الجواب المذكور وقياس استثنائى استثنى فيه عين المقدم لينتج
ان الصورة المطلقة متأخرة عن الهيولى تقريره اذا كان كل فرد
من الصورة متأخرة عن الهيولى يكون الصورة المطلقة متأخرة
عن الهيولى لا يصح ان يقال الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة كما قال
المجيب فورد الرد **قوله** ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة
الصورة بيان الملازمة انه لا وجود للمطلق الا في ضمن الفرد واذا كان
كذلك كان المطلق مع الفرد فاذا كان الفرد متأخرا كان المطلق ايضا
متأخرا فان ما مع المتأخر متأخر بناء على ان المتقدم على الشئ متقدم على
ما مع ذلك الشئ كما مر واما حقيقة المقدم فلما اعترف به المجيب حيث
قال والمذكور سابقا هو ان الصورة المشخصة ليست علة للهيولى هذا وقد
يقال ٦ ايضا ردا على الجواب المذكور اذا كانت الهيولى مفتقرة الى
طبيعة الصورة كانت مفتقرة الى الصورة المشخصة ايضا اذ طبيعة الصورة
لا توجد في الخارج ما لم تتشخص اذ الشئ ما لم يتشخص لم يوجد فلا يصح
قوله لا الى الصورة المشخصة فالمنافاة بحالها ثم قال القائل ويمكن
ان يجاب عنه بجوابين الاول ان الجواب المذكور مبنى على ان الوجود
مقدم على الشخص وان ذهب البعض الى العكس والنائى انه يجوز
ان يكون الصورة في وجودها الذهني شريكة لعله الهيولى لا الخارجى
حتى يحتاج الى الشخص فيصح قول المجيب لا الى الصورة المشخصة

٣ اى صدر البحث المذكور

سجد

٤ طرسوسى سجد

٦ نشر الدين سجد

ثم قال وقد اجيب عنه بان المراد من طبيعة الصورة فرد ما منها ومن الصورة
 المشخصة الصورة المشخصة بخصوصها لا شخص ما ويؤيده قول
 الشارح لجواز انتفاءها مع بقاء الهيولى اذ لا يجوز انتفاء افراد الصورة
 مع بقاء الهيولى والحاصل ان المذكور سابقا هو ان الصورة المشخصة
 بخصوصها ليست علة للهيولى والمق ههنا ان الهيولى مفتقرة الى
 شخص ما من الصورة فلا منافات بينهما ثم قال واقول ارادة المعنيين
 المذكورين في الموضوعين مستبعد جدا اما الاول فظ واما الثاني فلان
 الكلام ليس في الصورة المشخصة بخصوصها اذ المق نفى العلية بين
 الهيولى والصورة الغير المنفكة عنها ازالة للاشتباه الناشئ من التلازم
 ولا شك ان التلازم بين طبيعة الصورة وصورة ما وبين الهيولى
 لا بين الصورة المشخصة بخصوصها وبينها ٢ لجواز انتفاءها مع بقاء
 الهيولى كما ذكره فافهم انتهى ومن لم يتنبه من هذا التفصيل قال
 مجيبا عن الرد المذكور يرد عليه انه يكفي لوجود الصورة تشخص ما
 فلا يلزم من الافتقار الى طبيعة الصورة الافتقار الى الصورة المشخصة
 بالشخص المعين حتى يبقى المناقات بحالها قوله وفيه ان الهيولى اه
 الظاهر انه منع للملازمة في قوله فاذا كان كل فرد اه وفيه ان تلك
 الملازمة مدالة بقول القائل لا وجود للمطلق الا في ضمن الفرد كما عرفت
 فلا حاجة لمنعها (اللهم الا ان يرجع الى منع ان ما مع المتأخر متأخر
 كما سبق من المحشى عند قول الشارح لا يظهر صحته في التقديم والمعية
 الذاتيين قوله قد يقال الصورة ايضا اه ليس في محزه بل عين ما ذكره
 الشارح في بحثه فالاولى ان يذكر هناك او يؤتى عند قوله واورد
 عليه اه حتى يكون ارادا على القائل بانه لما يغاير جهتها التوقف فيها
 لم يلزم الدور بانه لا يلزم الدور عند اتحاد جهتي التوقف بالافتقار
 في البقاء ايضا فتأمل قوله ولا يلزم من احتياج كل اه قيل ٦ احتياج
 كل منهما الى الاخرى في البقاء وان لم يكن بنفسه دورا محالا لكنه
 يستلزمه بناء على تحقيقهم من ان علة اصل الوجود هي علة البقاء
 فيلزم من الاحتياج في البقاء الاحتياج في اصل الوجود وهو يستدعى

٢ وبينها (نسخه)

٦ محمود حسن

الدور الملح انتهى وانت خير بانه لا يلزم من احتياج كل منهما الى الاخرى
 الدور الملح لجواز ان يكون وجود كل منهما مشروط بوجود الاخرى
 وتقدم الشرط على المشروط غير لازم فلا يلزم الدور الملح ايضا
 قوله وقد يقال لا يجوزاه معارضة على القائل الاول والقائل شارح
 حكمة العين والجواب المذكور ذكره بقوله وفيه انه انما يلزم ذلك
 اه للسيد الشريف ذكره في تعليقاته على ذلك الشرح قوله فيلزم
 ان يكون عرضا اى فلو احتاج الصورة الى الصورة في البقاء لزم
 ان يكون الصورة عرضا واللازم بط اشبوت انها جوهر قوله انما
 يلزم ذلك اه ظاهره يشعر بانه منع اقوله فيلزم ان تكون عرضا بعد
 تسليم المقدمة القائلة بان الحال المحتاج في البقاء الى المحل عرض وليس
 كذلك بل هو منع لكلية تلك المقدمة فالاولى ان يقال انما هو فيما
 اذا كان المحل مستغنيا عنه يعنى ان تلك المقدمة ليست بكلية بل هي
 مختصة بالحال المحتاج في البقاء الى المحل المستغنى عنه والصورة ليست
 كذلك وانت خير بان هذا تخصيص ه للقاعدة العقلية وذا ما يرتضيه
 القاعدة العقلية قوله ذلك اى كون المحل مستغنيا عنه ومتقوما
 بدونه قوله لزم ان المتقدم اه اى لا لزم انه يلزم حينئذ احتياج
 كل منهما الى تشكلا الاخرى فلا يندفع ما يفهم من كلام القائل بما ذكر
 من الاراد بل هو انما يندفع بما سبق من ان الحكم بان المتقدم على
 ما هو مع الشيء متقدم على ذلك الشيء لا يظهر صحته في التقدم
 والمعية الذاتيين بل الظاهر انه لا يصح فيهما فتدبر قوله لان شكل
 كل منهما بذات الاخرى اى حينئذ قوله على انضمام ذات كل
 اى انضماما خارجيا قوله على الشخص اى على شخص المنضم
 اليه قوله فان المطلق اه تعليل لقوله والانضمام متوقف على الشخص
 قيل ٢ تقريره ان المطلق غير موجود وغير الموجود لا ينضم اليه
 غيره فينتج ان المطلق لا ينضم اليه غير وهو مستلزم للمدعى وهو ان
 الانضمام متوقف على الشخص انتهى فتأمل قوله وما ذكره في مقام
 السند اه جواب دخل مقدر وهو ان يقال كيف يكون المقدمة المهمة

ه ولعله لهذا الامر السيد
 الشريف قدس سره في آخر
 كلامه بالتأمل فتأمل هـ

٢ عبد الرحمن هـ

بداهية والمنع مكابرة والمانع سند يؤيد المنوعية وذلك يناقض البداهة
 وكون المنع مكابرة وحاصل الجواب ان السند المذكور غير صالح للسندية
 ومثله لا يناقض البداهة ولا كون المنع مكابرة قوله لان انضمام الوجود
 في العقل قبل ٢ هكذا قال الدواني حتى الطوسي في تجريده ولكن يرد
 عليه ان انضمام الوجود الى الماهية اذا كان في العقل فكيف يكون
 مبدأ الآثار الخارجية قوله قال بعض المحققين اه الغرض من هذا
 النقل هو النصرة للمورد المذكور ٩ فيما ادعاه والرد على صاحب قديم قال
 حاصل الرد انه لا يلزم الدور وان اتحد جهتنا التوقف كما قال المورد اثبت
 التغاير بالحقيقة من وجهين فان الصورة تفتقر في التشكل الى الهيولى من
 حيث انها معينة ومن حيث انها قابلة لتشخص الصورة وتشكلها والهيولى
 تفتقر في التشكل الى الصورة من حيث انها صورة مطلقة ومن حيث
 انها فاعلة لتشخص الهيولى وتشكلها فلا يلزم الدور قوله لاجل صورة اه
 خبر ٣ لان في قوله لان تعين الهيولى يعنى ان تعين الهيولى وتشخصها
 كائن لاجل صورة تعينها وتكون فاعلة لتعينها وتشخصها من حيث
 انها صورة ما قوله الاول ان تشخصها اه فيه ان المدعى ان تشخص
 الصورة بذات الهيولى غير معقول وما ذكره لا يستلزمه اذ لا يلزم من
 عدم تشخص الصورة لاجل الهيولى المطلقة عدم تشخصها بذات
 الهيولى مطلقا لجواز ان يكون تشخصها لاجل الهيولى المعينة (الهم
 الا ان يقال المراد بذات الهيولى هو الهيولى المطلقة كما ان المراد
 بذات الصورة هو الصورة المطلقة كما هو المفهوم من قول الحشى فظهر
 ان تشخص الصورة اه فالمدعى ان تشخص الهيولى بالصورة المطلقة
 معقول واما تشخص الصورة بالهيولى المطلقة فغير معقول فتأمل قوله
 فظهر ان تشخص الصورة اه اى ظهر من كلام هذا المحقق من اوله ٤
 الى اخره فظهر ان تشخص الصورة يكون بالهيولى المعينة مما ذكره
 في الوجه الاول وظهور ان تشخصها يكون بالهيولى من حيث هي
 قابلة لتشخص الصورة من الوجه الثانى وظهور ان تشخص الهيولى
 بالصورة المطلقة من حيث هي فاعلة من قوله لان تعين الهيولى

٢ طرسوسى

٩ اى فى الشرح بقوله
 ٣ فيه رد على ابن حيدر
 واورده (حاشيه)

٤ فيه رد على ابن حيدر
 قال حيث فظهر من الثانى

٤ المتوهم ابن حيدر حيث
قال حاصل النظر ان دفع
الدور بهذا الوجه لا يتوقف
على كون تشخص الصورة
بالهيولى المعينة من حيث
هي قابلة بل اذا كان
لتشخصها بالهيولى المطلقة
من تلك الحيثية ايضا اندفع
لدور ثم قال وفيه انه ليس
عرصه انه يتوقف اندفاع
الدور على تغاير حيثيتي
القابلية والقابلية بل قال
ذلك لان الظاهر ان يكون
تشخص الصورة بالهيولى
المعينة لعدم مفارقة هذه
الصورة لهذه الهيولى
انتهى سنة

لشهير بملازاده سنة
٥ اراد بالخاصة اه فانه قد
حقق في اول كلامه فقال
اتفق العقلاء على ان الجسم
له شئ من شأنه ان ينسب
اليه الجسم بكلمة في ثم قال
هذه النسبة المذكورة لذلك
الشئ خاصة لازمة شاملة
لا فراده بتعين بها عند هم
وصلح ذلك لان يقع لهم نزاع
في تحقيق ماهيته سنة

٧ قوله والقائل حله على
الاول كما يدل عليه تعليقه بقوله
حيث لا يتصور شئ اه سنة
٢ القائل هو الخو شابي سنة

لاجل صورة تعيينها من حيث انها صورة ما قوله وتوهم ان الشئ
المطلق اه شروع في بيان الخلل في استدلال صاحب قد يقال بعد
الاشارة الى الاستدلال على خلاف مدعاه قوله موجودا خارجا
وذهنا يعني ان تشخص الهيولى بالصورة المطلقة من حيث هي هي
لا بشرط الاطلاق فلا تغبار قوله وفي الوجه الثاني وهو ما ذكره
بقوله والثاني ان ذات الهيولى اه لا ما ذكره بقوله
واما تشخص الصورة اه كما توهم ٤ قوله اذ يجوز ان يكون
اه حاصله ان كون تشخص الصورة بذات الهيولى لا ينحصر في كونه
بها على انها فاعلة له بل يجوز ان يكون بها على انها قابلة كما صرح به
شارح حكمة العين وغيره فلا يصح قوله ان ذات الهيولى قابلة فكيف
تصير فاعلة للتشخص قوله قيل ثبوت الحصر اه القائل هو الشارح
الخطائي ٦ حيث قال اما الحصر فبشهادة الاستقراء حيث لا يتصور شئ
سواهما يوجد له الخاصة المذكورة للمكان انتهى اراد بالخاصة ٩ المذكورة
للامارة الاولى من الامارات الاربع التي سيذكرها المحشي وحاصل
كلامه ان الاستقراء لم نجد شيئا له الخاصة المذكورة سوى الخلاء والسطح
المذكور قوله ويرد عليه ان الشيخ اه اعلم ان مراد المص اما
حصر ما يوجد فيه امارات المكان في الاثنين او حصر المذاهب الواقعة
في المكان فيهما والقائل ٧ حله على الاول فقال ما قال والمحشي حله
على الثاني فاورد عليه ما اورده فصار النزاع بينهما كالنزاع اللفظي
والظاهر ما فعله القائل فلا يراد ساقط قوله والاولى ان الحصر
اه يشير الى ان ما فعله القائل ايضا صح ووجه الصحة اما ما اشرنا
اليه من الجمل على المعنى الاول اوتأويل القول بالهيولى والصورة
بما سيحى وقد يقال ٢ التأويل المذكور لا يصلح وجهها لما انه غير حاسم لمادة
الاعتراض لا يمكن المنع بالمكان المركب من السطحين والذي هو السطح
مطلقا بل الوجه في تأويل كلام القائل بان يقال مراده استقراء المذهب
العمدة الغير الظاهرة البطلان فتأمل قوله بناء على ظهور بطلان
غيرهما حاصله انه ليس ههنا حصر في الحقيقة بل تخصيص
الاثنين بالنزاعين ماعدا هما اظهر بطلانه فكأنه قيل المكان

اما الخلاء او السطح المذكور او غيرهما والثالث ساقط عن الاعتبار
 لظهور بطلانه وكذا الاول فتعين الاسانى قوله لتوارد الاجسام
 اه حاصل التأويل ان الهوى وكذا الصورة استعارة للبعد فيرجع
 المذهب المذكوران في الشفاء الى المذهب الاول فيندفع الايراد على
 القائل قوله كما يظهر من بيانه اى من بيان الشارح والمص البعد
 او البعد المجرد حيث هما البعد من المعدوم والموجود وجعل المجردة
 وصفا للموجود يعنى انه لو قال هكذا لكان مناسباً لما سيأتى في طرزه وشكله
 فكان اولى وان كان ما فعله صحيحاً في نفسه قيل لعل الشارح انما لم يقل
 هكذا تنبيهاً على ان ما سيذكره المص لا بطأه لا يلزم المتكلمين بل
 الاشرافين فقط وهو كذلك كما ستعرفه قوله قد يكون السطح
 اى قد يكون المكان السطح الباطن اه قيل انظر ساقط فان المذكور
 صادق على ما ذكره لان مكان كل فلك غير الاعظم هو السطح
 المركب من سطح ماتحته وسطح مافوقه فالخاوى به مجموع الفلكين
 والسطح المماس لسطحه هو الباطن منه فلا غبار وقد يقال ٣ لو كان
 مكان الافلاك ما هو المركب من سطحي ماتحته وما فوقه لزم الدور
 لما ان كلا من سطحي الخاوى والمخوى يتبع موضوعة في التمكن
 فيتوقف كل من التمكنين على الآخر قوله الاولى ما ينسب اليه اه
 لا يخفى ما فيه من المسامحة والمراد كون ما هو المكان بحيث يصح ان ينسب
 اليه اه قوله والثانية اتقان الجسم اه اى كونه بحيث يصح ان ينتقل
 الجسم عنه اه قوله ويجب ذكره اى قبل الشروع في المق اعنى
 بيان وجه الحصر في الاثنين كما ذكر الاولى والثانية كذلك اذا ظاهر
 ان الغرض ذكر ما هو من امارات المكان قبل الشروع في المق لتوقف
 المق عليه ولا يخفى ان المق يتوقف على هذا ايضا فيجب ذكره ايضا
 وبهذا التقرير سقط ما قيل ٤ من انه قد ذكره الشارح بطريق الاشارة
 بقوله والا لا تنتقل بانتقاله ولا يلزم الذكر صريحاً فلا حاجة الى دفعه
 بان يقال المراد هو الذكر صريحاً كالاول والثالث لكن يرد عليه ان توقف
 المق عليه لا يستوجب ذكره لجواز ان يكون معلوماً بالبداهة كما قيل

٢ طرسوسى

٣ خوشابى

٤ طرسوسى

٢ وانت خير بانه (نسخه)
٦ قوله فتأمل اشارة الى ان
دعوى البداهة في الاولى
احق منها في هذا

٢ مثلا زاد .
وانت خير بانه

٣ قوفتأمل اشارة الى انه على
التوجيه الثاني يكون هناك
امارة واحدة لا امارات
فتدبر

٤ عبد الله بن حيدر

٧ خوشابی
٨ فان السطح الباطن
من الفلك التاسع مثلا مكان
الفلك الثامن مادام التاسع
فوق الثامن فلو انعكس
الامر لم يكن سطح التاسع
مكان الثامن بل يكون سطح
الثامن مكان التاسع
٩ خوشابی

فتأمل ٦ وقد يقال ٢ هذه الامارة لعدم اختصاصها بالمكان لا اشتراكها بينه
وبين سائر ما يقع فيه الحركة من المعقولات جدير ٣ بان تسقط ههنا عن
درجة الاعتبار ولم يلتفت اليه الشارح اما لان المراد بانتقال الجسم
عنه الى غيره مع بقاء المتقل عنه بحاله كما هو الظاهر فتخص بالمكان
واما لان اللازم اختصاص مجموع الامارات الاربع بالمكان لكل واحدة
منهما كما قيل فتأمل ٣ قوله والرابعة اختلافه بالجهات اختلافه في معناه
فقيل معناه كونه ذا جهات ست وقيل ٤ كونه ذا جهات ثلث يعني الطول
والعرض والعمق وقيل معناه ما هو الظاهر من لفظه وهو ان يكون ماهية
الامكنة شيئا واحدا ويكون اختلافها باختلاف الاعتيادات والحديثات
اي باعتبار ان هذا فوقاني وذلك تحتاني مثلا وهذا سطح الحجر وذلك
سطح الشجر مثلا وقيل ٧ لا يبعد ان يكون معناه ان اختلاف حاله من
الطبيعة وعدمها كما سيجي من ان الظاهر ان الجهات مطوية بالذات
والامكنة مطلوبة بالعرض اقول ولا يبعد ان يقال معناه كونه بحيث
يختلف مكانيته وعدم مكانيته باختلاف الجهات بان يكون ٨ مكانا اذا كان
في جهة فوقانية مثلا وان لا يكون مكانا اذا لم يكن فيها ثم ان المص
لم يذكره ولم يتعرض المحشي ايضا بانه يجب ذكره لما انه لا يتوقف عليه
المق ههنا بل قد يقال لافائدة معتد بها له كما لا يخفى فتدبر قوله وعلى
الاول بشكل في مكان الاجسام اه حاصل الاشكال ان مكان كل
من تلك الاجسام اما ان يكون باطن حاويه مع ظاهرها محويه جميعا كما هو
مقتضى الامارة الثالثة واما ان يكون باطن حاويه فقط كما هو الظاهر
من كلام المص فعلى الاول يكون مكان كل منها امران لا امر واحد
فيخرج بقيد الوحدة وعلى الثاني يرد عليه انه لا يلزم الانحصار في الاثنين
لجواز ان يكون المكان امرين منقسمين في جهتين كما طن الحاوي وظاهر
المحوى بالنسبة الى الاجسام المحيط بعضها ببعض كالا فلاك فيجب
التعرض لابطاله ايضا حتى يلزم الانحصار في الاثنين وبهذا التقرير
سقط ما قيل ٩ مادة النقص يجب ان تكون محققة ولا كذلك هذه المادة
لاستلزامها الدور فتأمل قوله فلا يلزم ان يكون المنقسم اه حاصله

ان البيان يكون حينئذ قاصرا اذ لا يلزم ان يكون المنقسم في الجهتين
سطحا لجواز ان يكون خطين متقاطعين فلا بد من ابطال امثاله ايضا
حتى يتم البيان ويثبت الانحصار في الاثنين ولا يخفى ان هذا لا يندفع
بما قال المحشون ٢ ههنا من الامارات لا تسا عد غير السطح كيف
وكون المكان امرا غير منقسم وكونه امرا منقسما في جهة واحدة
فقط وامثالهما مما لا يساعد الامارات مع انه تعرض له وابطله بانه
لا يساعد الامارات قوله اذ يجوز ان يكون خطين متقاطعين فانه
يصدق عليهما انهما امر منقسم طولا وعرضا مثلا فانه ينقسم
طولا باعتبار احد الخطين وعرضا باعتبار الآخر وامام اقبال ٣
ان المراد من الجهتين هما الاثنان من الجهات الثلاث لا من الست
وليس للخطين المذكورين الا الطول وان كان طولاهما في جهتين
من الست فليس بشئ كما لا يخفى نعم ليس لهما مع افرادهما الا الطول
والكلام في اجتماعهما لا في افرادهما قوله فاللايق يتعرض لهذا
ايضا بان يقول مثلا وعلى الاول يكون سطحا لا استحالة كون غير
السطح محيطا بالجسم بكليته وعرضا لا استحالة الجوهرى اه وانما
لم يقل فالصواب لا مكان التوجيه بان يقال انما لم يتعرض له اكتفاء
بالتعرض لعدم كونه امرا منقسما في جهة واحدة فقط لاشتراكهما
في العلة قوله وان اراد استحالة وهما فهو م قيل ٤ الجسم يجوز
ان يكون مبدأ لانتزاع الوهم امرا منقسما في الجهات الثلاث ولا يجوز
ان يكون مبدأ لانتزاعه امرا منقسما في الجهتين وذلك ظ فلو كان
المكان امرا امتدا في الجهتين لم يكن امرا وهو ما بل محققا انتهى وانت
خبر بانه يجوز ان يكون الجسم الكبرى مبدأ لانتزاع الوهم امرا
منقسما في الجهتين حاول ذلك الجسم الكبرى مملو به ولا بد له فيه من دليل
كما لا يخفى قوله ويرد عليه ان المكان اه فيه نظر اذ معنى قوله والا
لا تنقل بانتقاله والا لوجب ان ينتقل بانتقاله كما هو شأن العرضي مع
محله الحال فيه والتالي بطاذا لا يجب ان ينتقل المكان بانتقال المتمكن
فلا ينافيه انتقاله بانتقاله في الجملة كما لا يخفى (اللهم الا ان يقال المراد انه
يرد على ظاهره فتأمل قوله قد ينتقل بانتقال المتمكن فيه نظر اذ فرق

٢ طرسوسى وخوشابى
وعبدالرحمن

٣ القائل خوشابى

٤ طرسوسى

بين انتقال شيء بانتقال شيء وبين انتقاله مع انتقاله وانتقال مكان
ما في الصندوق ونحوه من قبيل الثاني دون الاول كما لا يخفى والكلام
في الاول دون الثاني قوله والخفوف بكر يأس اي بحيث لم يبق
من ظبد نه جزء غير مخفوف فانه اذا سافر من بلد الى بلد مثلاً ينتقل
مكانه الذي هو باطن الكرياس بانتقاله فتأمل قوله اذا الماشي على
طرف السفينة اي على خلاف مشي السفينة قوله بل ينتقل بانتقاله
قيل ٢ في الانتقال نظر اذ ظان البعد لم ينتقل في الصورة المذكورة
اقول لاشك في انتقال الماشي من مقدم السفينة الى مؤخرها ولا خفاً
ايضاً في عدم تبدل البعد بالنسبة الى الماشي فلا جرم يحكم بانتقال
البعد ايضاً من مقدم السفينة الى مؤخرها قوله مستلزم للدور فيه
نظر فان تمكن المتمكن يتوقف على نفس العرض القائم به وتمكن
ذلك العرض يتوقف على تمكنه المتمكن لا على نفسه فلا دور فالصواب
ان يقال فقيام المكان به مستلزم لكون الشيء مكاناً لنفسه كما قيل ٣
قوله والاولى ان يقال اه وجه الاول لويته انه يلزم المغايرة بين المبنى
والمبنى عليه ولا مغايرة ههنا وانما قال الاولى دون الصواب لثبوت
التغاير باخذ كون المنقسم بعداً مساوياً منطبقاً في المبنى دون المبنى عليه
فافهم ٤ ذلك قوله اما ان يمكن اه يريد بيان المذهب الواقعة في المكان
بمعنى البعد المنقسم في الجهات ليتضح المرام من المقالات قوله اولاً
يمكن ذلك اه قيل ٦ لم زفي المواقف وشرحه موافقة لبعض المنكلمين
في القول بامتناع الخلاء وحسن الظن بالخشى انه وجدها قوله
لان كل احد اي حتى من لم يقدر على النظر والترتيب قوله يحكم
بان الماء اه وجه دلالة هذا على ان البعد فطر ٧ عليه البديهة انه
لا شك ان الحكم يقتضي تصور المحكوم عليه وبه وما يتعلق بهما
ولا خفاً في ان من تعليقات المحكوم به في هذا الحكم ما بين اطراف
داخل الكوز وهو المعنى بالبعد فدل ذلك على ان ذلك البعد فطر
عليه البديهة فافهم ذلك قوله وبان المكان قد يكون اه فيه ان هذا
لا يدل الا على ان المكان ليس بسطح فانه قياس من الشكل الثاني

٢ طرسوسي وابن حيدر
وعبد الرحمن س

٣ خوشايني وابن حيدر
وعبد الرحمن س

٤ قوله فافهم اشارة الى
التعريض على الخشى
الخوشايني حيث قال اقول انما
يكون اولى لو لم يكن قيد
التساوي وما يليه من تمة المبنى
وهو كما ترى انتهى ووجه
التعريض لا يخفى س

٦ ابن حيدر س

٧ نظر (نسخه)

هكذا المكان مقول فيه انه قد يكون فارغا وقد لا يكون والسطح ليس
 بمقول فيه ذلك فينتج ان المكان ليس بسطح واما ان البعد قد فطر عليه
 البدئية فلا يدل عليه قطعا والكلام فيه كما لا يخفى قوله استفادة
 هذا المعنى اه اشارة الى كون المفطور بالمعنى المذكور وتصحيفا وغلطا
 وحاصله ان المفطور على هذا التفسير يكون من صيغ النسبة اى
 صيغ ذى كذا ولم يسمع من ارباب اللغة مجئ صيغة المفعول بهذا
 المعنى بل هي مقصور على فاعل وفعال لكن قد يقال يجئ صيغة
 المفعول ايضا للنسبة كما قالوا في قوله تعالى *ويقولون حجرا محجورا*
 ان محجورا للنسبة اى ذو حجر قوله في نظر العقل اى في نظر عقل
 الحكماء مع قطع النظر عن الاختلاف الواقع فيما بينهم بنى بعضهم
 بعضها وعن تحقها في نفس الامر والقرينة على تخصيص العقل
 بعقل الحكماء قصر البيان في القول المورد على قول المشائين
 والاشراقين فلا يرد ما قيل ٤ من ان الاقسام الاولى في نظر العقل
 الجزء الذى لا يتجزى والخط والسطح الجوهر بان فان المتكلمين جعلوها
 من اقسام الجوهر قوله بانها خمسة للمشائين وهى الصورة والهيولى
 والجسم والنفس والعقل فانهم قسموا الجوهر بان قالوا ان كان حالا
 فصورة وان كان محلا لها فهيولى وان كان مركبا منهما فجسم والا
 فان كان متعلقا بالجسم تعلق التدبير والتصرف فنفس والا فعقل
 كما في المواقف وغيره قيل ٦ في كون الجسم من الاقسام الاولى نظر
 ظ فالخمس التى بها المشاؤون هى الهيولى والصورة الجسمية والصورة
 النوعية والنفس والعقل اقول في نظره نظرا لانه ان اراد ان الجسم ليس
 من الاقسام الاولى بل من الاقسام الثانوية فبطلا لانه ظاهر
 وان اراد انه ليس قسما برأسه بل هو مركب من القسمين فذلك
 لا ينسأ في كونه من الاقسام الاولى فانه مركب من القسمين بحيث
 انه قد صار مجموعهما قسما برأسه كما لا يخفى قوله وهم لا يقولون بالبعد
 الجرد فلا يلزم على رأيهم كون الاقسام الاولى ستة وان كان المشهور
 انها خمسة عندهم قوله لا يقولون بانها خمسة بل يقولون بانها
 ثلاثة الجسم والنفس والعقل كما في شرح المقاصد فلا يصح قول

٤ ابن حيدر مته

٦ طرسوسى مته

الشارح ستة لائحة كما هو المشهور على رأيهم ايضا بل الصواب ان يقول وحيث يكون الأقسام الأولية للجواهر اربعة لا ثلاثة كما هو المشهور عند الاشراقين فتأمل قوله الثاني ايضا بط فلا يتعين الثاني قوله وحركته عطف على قوله تبدل مكان ما ذكر عطف تفسير او عطف لازم على ملزومه فان تبدل المكان اما نفس الحركة الاينية واما ملزومها ٣ كما في شرح المقاصد وعلى كلا التقديرين لا يرد عليه ما قيل ٤ الصواب ترك حديث تبدل المكان والاقتضار على قوله لاننا نعلم بالضرورة حركة ما ذكر ولا حركة لو كان المكان سطحاً لان الضرورة انما تقضي بحركته لا بتبدل مكانه اما على الاول فظ واما على الثاني فلان حديث تبدل يكون دليلاً على حديث الحركة حيث يكون تقرير الدليل هكذا لو كان المكان سطحاً لازم ان يكون المنقل المذكور ساكناً واللازم بط واللام يمكن متحركاً والتالى بط واللازم ان لا يتبدل مكانه واللازم بط بالضرورة واما قوله لان الضرورة انما تقضي اه فليس بشئ بل الامر بالعكس كما لا يخفى نعم لا قضاء لضرورة العقل اصلاً كما سيجي في الجواب قوله وايضا نعلم بديهية اه تقريره لو كان المكان سطحاً لازم ان يكون الواقف المذكور متحركاً واللازم بط لانه ساكن بالديهية قوله واسناد الحكمين الى الوهم يعني ان الحكمين المذكورين اى الحكم بان المنقل المذكور متحرك والحكم بان الواقف الواقف المذكور ساكن حكما الا وهما لاحكام العقول فهما من شواهد الزور دون العدول قوله وكيف يكون الواقف اه ويمكن ان يقال ايضا وكيف يكون المنقل المذكور متحركاً مع انه ليس له في كل آن اين ولعله تركه لظهوره بالمقايضة قوله مع ان له في كل آن اين قيل هذا ليس بشئ لان قبول الايون على الواقف انما يكون لو ثبت ان المكان هو السطح وهو اول المسئلة وعين النزاع قوله ولو لم يكن ذلك اى كون الواقف المذكور في كل آن في اين لا يثبت كون الزمان مقدارا للحركة يعني انهم ادعوا ان الزمان مقدار الحركة ويتوهم بانه مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة

٣ وسيجيء التصريح بهذا من المحشى

٤ ابن حيدر

٦ عبد الرحمن

فالزمان مقدار الحركة كما سيبي من المص فلو لم يكن الهيئة المذكور
 للواقف التي هي هيئة غير قارة حركته لا يثبت ككون الزمان
 مقدارا للحركة بذلك الدليل اذ ورد على كبراه حيثئذ منع بان يقال
 تلك الحالة للواقف هيئة غير قارة مع انها ليست بحركة له حيثئذ
 لا يثبت كون الزمان مقدارا للحركة فتأمل بل يجوز ان يكون مقدارا
 لمثل تلك الحالة كالحالة الواقعة لكرة النار بسبب حركة فلك القمر بواسطة
 الفلك الاعظم حركة يومية فسقط ما قيل ان الزمان يجب ان يكون
 مقدار الماهو وغير منقطع وعدم انقطاع مثل تلك الحالة مما لم يقل عليه برهان
 حتى يجعل الزمان مقدارا لها وتجويز العقل اياه لا يفيد فان البرهان
 قائم على ثبوت مثل تلك الحالة لكرة النار فتدبر واما ما قيل ان هذه الحالة
 لكرة النار لما كانت بسبب حركة الفلك الاعظم لا معنى لجعل الزمان مقدارا
 لها لا للحركة وهذا ظاهر لا يخفى الاعلى امثال المحشى فسقط جدا
 فان المحشى في صدق المنع والجواز دون الاستدلال فيكفيه ادنى
 الاحتمال وهذا ظاهر لاسترة فيه الا لصاحب هذا المقال قوله
 نعم لا يطلق المتحرك عرفاه اشارة الى منشا الغلط للقائل المستدل وحاصله
 انه لما اشتبه عليه الفرق بين المعنى العرفي والحقيقي للحركة والسكون
 اتى باحدهما مكان الآخر في الواقف والمنتقل المذكورين اما الواقف
 المذكور فانه لما علم بالضرورة عدم حركة المعنى العرفي للحركة اشتبه عليه
 الامر فقال نعم بالضرورة سكون الواقف في الريح واما المنتقل المذكور
 فاعرف بحكم بانه متحرك في المكان فاشتبه عليه الامر فقال نعم
 بالضرورة تبدل مكان ما ذكر وحركته فقله واما المنتقل اه عطف
 على ما قبله بحسب المعنى ويحتمل ان يكون جوابا عن السؤال مقدر نشأ
 من السابق تأمل تنل قوله والمفهوم من عبارة الشيخ اه لعل
 الغرض من هذا الكلام هو اشارة الى سؤال على ما يفهم من قوله
 نعم لا يطلق المتحرك عرفاه عليه من انه يطلق عليه المتحرك حقيقة
 والى جواب ذلك السؤال اما السؤال فبان يقال العرف والحقيقة
 متحدان في هذا الباب ومتفقان على عدم اطلاق المتحرك على الواقف

المذكور كما هو المفهوم من عبارة الشيخ في الشفاء واما الجواب فبان
يقال اراد الشيخ بالحقيقة في قوله ان المتحرك بالحقيقة ما يكون اه
الحقيقة العرفية لا الحقيقة الاصطلاحية لم اعرفت من انه
لولم يكن الواقف المذكور متحركا لم يثبت كون الزمان مقدارا للحركة
فلا يفهم من عبارته ما ذكره قوله او يراد بالحركة اه بالنصب عطف
على قوله لا يثبت كون الزمان مقدارا للحركة بمعنى الا ان يراد اه واشارة
الى مكان رد ذلك القول بتوجيه قولهم الزمان مقدارا للحركة او هو
عطف على قوله اراد الحقيقة العرفية واشارة الى توجيه ثان للكلام
الشيخ ومعناه او اراد الشيخ بالحركة التي الزمان ٦ مقدارها اعم اه
مخالف للقول فلا اعتداد لما يفهم من عبارته والاول اظهر لفظا ومعنى
وان كان مضرا لاصل الجواب والثاني اقرب لفظا وافيد معنى وان كان
ابعد ٧ متاوفي بعض النسخ او اراد بل او يراد فحينئذ يخص بالثاني قطعا
فتأمل جدا قوله وذكر الشيخ اه اشارة الى تحقيق المقام واياء الى ان
السؤال والجواب ليسا بصحيحين اذا حد هما مبنى على سكون الواقف
المذكور والاخر على حركته ولا حركة ولا سكون فيه على ما ذكره
الشيخ قوله ليس بمتحرك اي عرفا على التوجيه الاول واصطلاحا
ايضا على التوجيه الثاني وما ذكر كون المتحرك ما يكون مبدأ
الا سبتدال فيه قوله ليس في مكان واحد ان اخذ بحسب العرف
فهو مما ذكر من ان المكان عرفا اعم من الحقيقي قوله نعم هو ساكن
اه اشارة الى منشأ غلط السائل ولا يخفى توجيهه على الماثل قوله
وذكر ان الجسم اه لعل الغرض دفع ما يكاد يتوهم من قول الشيخ
ليس بمتحرك ولا ساكن من انه ارتفاع النقيضين وحاصل الدفع انهما
ليسا بنقيضين بل هما ضدان فيرتفعان قوله كان لا يكون اه مكان
كالفلك الاعظم على مذهب المشائين في المكان قوله اوله مكان
لا في زمان كالجسم في آن الحدوث قوله ويمكن على ما ذكره الشيخ
في بيان منشأ الغلط في مادة الواقف من اثبات معنيين آخرين للساكن
حيث قال نعم هو ساكن بمعنى عدم نسبه اه ان يقال في بيان منشأ الغلط

٦ فيه اشارة الى قوله بالحركة
التي هي مقدار للزمان على
القلب كما قيل ط سمد
ط طرسوسى سمد
٧ حيث جاء بصيغة المضارع
سمد

في مادة المنتقل في صندوق وغيره ايضا ان المنتقل المذكور ساكن
 بالمعنى الاول من المعنيين المذكورين وهو عدم تبدل النسبة الى الامور
 الثابتة فان اجزاء الصندوق وما في داخله من الهواء مثلا من الامور
 الثابتة بالنسبة الى ذلك المنتقل ولم يتبدل نسبته اليها فلما اشتبه على
 القائل الفرق بين هذا المعنى والمعنى الحقيقي للساكن اتي باحدهما مكان
 الآخر فقال ولا تبدل ولا حركة لو كان المكان سطحاً وقوله وهذا السكون
 يجامع اه جواب سؤال مقدر كانه قيل قد اعترف القائل المذكور بتبدل
 المنتقل المذكور حيث قال نعم بالضرورة تبدل مكان ما ذكر من المنتقل
 اه فكيف يقول بسكونه بمعنى عدم التبدل ايضا فاجاب بان السكون
 بهذا المعنى يجامع الانتقال في الاين الغير الحقيقي والتبدل فيه فانه
 يكفي في ذلك المعنى عدم تبدل النسبة الى بعض الامور الثابتة ولا يلزم
 عدم التبدل بالنسبة الى جميع الامور الثابتة لكن يرد عليه انه لو ثبت
 عدم تبدل النسبة الى الامور الثابتة في المنتقل المذكور ثبت ذلك
 على تقدير ان لا يكون المكان سطحاً ايضا فلم يبق معنى لقوله لو كان
 المكان سطحاً كما لا يخفى فهذا القول من القائل ٧ المذكور يأتى بما ذكر
 في بيان منشا الغلط وقد يقال مراد المحشى انه يمكن ان يقال في الجواب
 عن اصل السؤال فاذا ذكره جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله لان
 بطلان اللازم اذا انتقل المنتقل المذكور هو الانتقال في الاين الغير الحقيقي
 والسكون اللازم هو السكون الفرضي الذي هو عدم النسبة الى الامور
 الثابتة ولا تنافي بينهما لكن يرد على هذا الجواب ان المنتقل
 المذكور ليس بساكن بمعنى عدم تبدل النسبة الى الامور الثابتة اذ اجزاء
 الصندوق ليست من الامور الثابتة بل من الامور المتغيرة والمنتقل
 المذكور مع تلك الاجزاء من قبيل الجسمين المتحركين معا على وجه
 لا يتغير النسبة بينهما وصرح الشريف في شرح المواقف بان هذا
 من قبيل عدم تغير النسبة الى الامور المتغيرة اقول ويرد عليه ايضا
 ان اللازم لكون المكان سطحاً هو السكون الحقيقي دون السكون الفرضي
 بناء على ان عدم تبدل المكان ملزوم السكون الحقيقي لانه تبدله لازم

٧ القائل هو الخو شافى
 سعد

الحركة او نفسها كما في شرح المقاصد قوله وفيه نظر اذا حاصل
السؤال اه اعلم انهم قسموا القضية في ثلاثة الخارجية والحقيقة والذهنية
فالخارجية ما حكم فيه على ماهو الموجود في الخارج والاعيان بالفعل
فمعنى قولنا كل ج ب كل ج موجود في الخارج بالفعل فهو ب في الخارج
فصدقها يستلزم وجود الموضوع في الخارج والحقيقية ما حكم فيه
على ماهو مفروض الوجود في الخارج كقولنا كل عتقاء طائر فان معناه
كل ما ووجد في الخارج كان عتقاء فهو ب بحيث لو وجد لكان طائرا فصدقها
لا يستلزم الوجود الموضوع فرضا والذهنية ما حكم فيه من غير
التفات الى وجود الموضوع في الخارج اصلا كقولنا شريك البايعي
ممتنع فاذا تقرر هذا فنقول حاصل السؤال في الحقيقة هو التردد
في صغرى الدليل المذكور القائلة بان خلاء يكون اقل من خلاء بمعنى انه
قابل للزيادة والنقصان فنع الصغرى على تقدير ومنع الاستلزام على اخر
بان يقال ان اخذت خارجية بان يكون المعنى كل خلاء موجود في الخارج
بالفعل فهو قابل للزيادة والنقصان فهو مم فان صدق الحكم العيني
الفعلى الذى هو مضمون القضية الخارجية غير مسلم مالم يعلم وجود
الموضوع وهو البعد ههنا عينا وذلك مم كيف وهو اول المسئلة
وان اخذت تلك الصغرى حقيقة على ان يكون المعنى كل خلاء
لو وجد في الخارج فهو قابل للزيادة والنقصان فالاستلزام مم فان الحكم
في الصغرى حينئذ يكون فرضا وصدق الحكم الفرضى لا يوجب
الوجود المحكوم عليه فرضا لافلا حينئذ يكون نتيجة الدليل المذكور
كل خلاء لو وجد في الخارج لا يكون لا شيئا محضا وهو ليس بمط ولا يستلزم
له كما لا يخفى هذا هو مراد السائل غاية في الباب انه لم يصرح بالترديد
ومنع الصغرى بل لم يتعرض لاحتمال كون الحكم في الصغرى فعليا
لظهور رور ود المنع المذكور عايتها على ذلك التقدير فان قلت
لم لم يتعرض السائل لاحتمال كون الحكم ذهنيا مع انه ايضا من الاحتمالات
قلنا لما كان الظاهر من كلام المص في هذا المقام ان هذا الشق اشارة
الى مذهب المتكلمين النافين للوجود الذهني كما صرت الاشارة اليه

٧ الاشياء (نسخة)

لم يتعرض له ولم يعتبر القضية اعني الصغرى الاخارجية اى غير ذهنية
فالمراد بالخارجية ههنا المعنى اللغوى الشامل للحقيقة والخارجية
المصطلحة وبنى الكلام عليها وايضا القضية الذهنية خير معتبرة
فى العلوم الحكيمة كما صرح به العلامة التفتازانى فى شرحه للشمسية
وحاصل النظر ان المجيب ادعى الضرورة فى شئ منه السائل وترك
ذكره لظهوره كما قيل ٢ اوانه ادعى الضرورة فى شئ لم يعتبره السائل
لعدم احتمال ظاهرا المقام له اول عدم كونه معتبرا فى العلوم الحكيمة
كما نقول فتأمل قوله مساو للخارج بناء على نفهم الوجود الذهنى
قوله فقد دل بناء على مذهبهم اه فيه ان كلام المص حينئذ يكون
جديلا وهو خارج عن الحكمة كما سبق منه فى فصل الهيولى على ما ذكره
المشاؤون من الدليل تدل على انه ليس شيئا محضا فى نفس الامر بالمعنى
الذى قصده به لافى نفس الامر بالمعنى الذى قصده المتكلمون به فبمجرد
ان نفس الامر عند المتكلمين مساو للخارج لا يحصل الالتزام كما قيل ٣
قوله فاسد هذا كما سدلان مراده بنفس الامر ما هو الاعم من الخارج
كما هو مذهب الحكماء فحاصل كلامه ان المكان عند الاشراقين
موجود فى الخارج بالمعنى الذى قصده بالخارج وعند المتكلمين معدوم
فى الخارج بذلك المعنى لانه معدوم فى نفس الامر بالمعنى الذى قصده
الاشراقيون بنفس الامر يدل على ما قلنا ما ذكره فى ذيل تلك الحاشية
حيث قال فان قلت الظاهر من كلامهم انه لا ثبوت للمكان الا بمجرد
التوهم فيكون معدوما فى نفس الامر فمن اين علم ان مرادهم بالاشئ
ههنا هو الاشئ فى الخارج دون نفس الامر قلت من انهم لا يطلقون
الموجود المعدوم الا ما نسميه موجودا خارجيا ومعدوما خارجيا
انتهى فتعظن قوله فان العقل بمعونة القوة المتصرفه اه قيل ٦ هذا
لا يكون تحقيقا لمذهبهم لعدم قولهم بالقوى الباطنة فهل هذا الاخلط
لمذهب الحكماء بمذهبهم ورد بان مراد المحشى تحقيق مذهبهم على
اصول الحكماء اقول فلو قال المحشى فان العقل ينتزع من كل جسم
بعداه بخلاف معونة القوة المتصرفه من بين لكان اسلم قوله ويقبل

٢ طرسوسى وعبدالرحمن
ع

٣ طرسوسى ع

٦ عبدالرحمن ع

٨ خوشابى ع

٢ خوشابی

ن

الزيادة عطف على قوله مكانه قوله بتبعية مقدار الجسم قبل ٢ الظاهر
 ان المراد بالمقدار هو الجسم التعليمي فهو ايضا على تحقيق الحكماء ويمكن
 ان يكون عبارة عن كثرة الاجزاء كما هو مذهب المتكلمين انتهى فلو قال
 بتبعيته بالضمير الراجع الى الجسم لكان اسلم قوله فان اريد بكونه قابلا
 اه هذا ايضا ترديد في الصغرى ومنع لها على تقدير ومنع الكبرى
 على اخر فتفطن قوله فان قلت اه نقض اجمالى على دليل الشق
 الثانى بانه يستلزم الفساد اعنى ارتفاع التقيضين الوجود والعدم
 وفيه ان نقيض الوجود هو اللاوجود وهو اعم من العدم لصدقه
 على ذات زيد مثلا مع انه لا يصدق عليه العدم ويمكن ان يقال انه
 اراد بهما المعدوم والموجود فان المعدوم هو اللاوجود فان قلت
 كيف يكون الموجود والمعدوم تقيضين ومنهم من اثبت الحال واسطة
 بينهما قلت من اثبت الحال لم يريدوا بالموجود والمعدوم ما هو المراد بهما
 ههنا بل هم يريدون بالموجود الذات التى لها الوجود والمعدوم
 الذات المسلوب عنها الوجود فيما ليس بذات يكون واسطة بينهما
 فنزاعهم ليس الا فى تفسير الالفاظ كما لا يخفى على من تتبع قوله قلت
 بطلان كونه معدوما فى الخارج الزاما لا يخفى ان هذا الجواب مبنى
 على ما ذكره من ان المراد هو الالزام للمتكلمين فتذكر ثم اقول فى هذا
 الجواب نظر لان ترديد المص اما ان يكون بين الاشياء فى نفس الامر
 بالمعنى الاعم وبين الوجود فيها بذلك المعنى او يكون بين الاشياء
 فى الخارج وبين الوجود فيه او يكون بين الاشياء فى نفس الامر بالمعنى
 الاعم وبين الوجود فى الخارج او يكون بعكس هذا فان كان الاولان
 ودل الدليلان على ان كلا الشقين باطلان لزم ان يرتفع التقيضان
 بحسب نفس الامر وكذا الرابع بلا حسابان ٣ وان كان الثالث
 من الاحتمالات الاربع لا يلزم التقيضين لكن يلزم ان لا يكون الترديد
 حاصرا بين الشقين المذكورين فلا يتم المقام بالدليلين وان لزم الالزام
 وبطلان المذهبين كما لا يخفى على ذوى الطبع والذوق السليمين
 ولعل هذا هو مراد السائل فانيته انه لم يتعرض لهذا الاحتمال الثالث

٣ بلا نقصان (نسخه)

لظهور ورود المنع عليه بعدم الحاصرة وقد اعتبر المحشي نفسه مثل
هذا التوجيه فيما سبق آنفاً فأسرع نسيانه هكذا حررت المقام ثم وجدت
حاشية ٧ من الشارح قد ايدت بعض ما ذكرناه وسنقلها ان شاء الله
تعالى قوله على ما ذهب اليه آخرون متعلق بالوجود لا بالبطلان
قوله لا يوجب ارتفاع النقيضين اه وذلك لان دليل الشق الاول
يدل على ان البعد ليس معدوماً في نفس الامر و دليل الشق
الثاني يدل على انه ليس موجوداً في الخارج فليكن موجوداً في نفس
ومعدوماً في الخارج ولا تناقض بينهما قوله على ما ذهب اليه
المتكلمون من مساوات نفس الامر للخارج قوله والقول بانه لا يلزم
اه القائل وكذا المجيب هو الشارح في بعض هوامشه حيث قال
يلزم من تمام كلام المص سلب النقيضين عن البعد فان قلت مراده
ان المكان ليس بعداً وهو ما ولا بعداً موجوداً لان البعد ليس معدوماً
قلت كلامه يدل على الثاني ايضاً نعم صح هذا اذا قيل المكان لولم يكن
سطحاً كان بعداً امام معدوماً او موجوداً وكلاهما بطلان اما الاول
فلنعلمنا القطعي بان المكان موجود واما الثاني فلا استحالة وجود
البعد ولا يحسن ان يقال مراد المص تريد البعد بين الاشياء في نفس
الامر والموجود في الخارج لانه غير حاصر لخواص ان يكون المكان شيئاً
في نفس الامر لا في الخارج (اللهم الا ان يتكلف جدا ويقال ليس غرض
المص بتحقيق المقام بل غرضه ابطال مذهب المخالف ولم يذهب احد الى
هذا الاحتمال فنفي الاول اشارة الى نفي مذهب المتكلمين فان حاصل
كلامهم انه لا شيء في نفس الامر وان لم يقولوا بهذه العبارة ونفي
الثاني اشارة الى نفي مذهب الاشراقين انتهى قال المحشي فخر الدين
اقول لزوم سلب النقيضين عن البعد على المص مما اذ دليل الشق الثاني
لو تم لا فاد عدم وجود البعد المجرد ونفي المقيد قد يكون بنفي القيد
فينتفي بانتفاء المجردة فيجوز ان يكون البعد موجوداً غير مجرد فلا يلزم
سلب النقيضين قوله على ما يفهم من كلام الشيخ وما يفهم من كلامه
على ما سيجي منه في الحاشية المتعلقة بقول الشارح اي الامور الخارجية

٧ نقل المحشي فخر الدين
عن الشارح

هو ان الطبيعي اعم من ان يعرض الشيء لذاته او لجزئه او للوازمه
المستندة اليها او لجميع ذلك فظه ان ظاهر التفسير المذكور يقتضي
ان يخص بما يعرضه لذاته قيل ٢ اذا اقتضى جزء الذات ولازمها
المستندة اليها او كلها شيئا عن ذلك مقتضى الذات في الاول قساما
وفي البواقي تحقيقا ولا بأس في ذلك انتهى فتأمل قوله ولا يبعد ان يقال
الظاهر ان المراداه قوله الظاهر انه يريد نقض القاعدة المذكورة اعني
قوله كل جسم فله حيز طبيعي حاصله ان تلك القاعدة مقتضية بتركيب
تساوي بسائطه بحسب قوة الميل الى امكانها اذ ليس له حيز طبيعي
يقتضي طبيعة الحصول فيه بل انما حصل لا يطلب الخروج عنه بطبيعته
ولو اخرج عما اتفق وجود فيه لم يعد اليه طبعيا بل يسكن انما وقع لعدم
المرجح فلا يكون له حيز طبيعي ويمكن ان يجاب عنه بان له حيزا طبيعيا
نوعيا قسمته الى سائر الامكنة كنسبة قطعة من الهواء مثلا بالقياس الى
مواضع من حيز الهواء فكما ان القطعة المذكورة اذا خرج عن احدها
المواضع اى الى موضع اخر منها لم يعد اليه لانه وجد مكانا طبيعيا اخر
بشرط وضع اخر ولا يلزم من ذلك نفي كون المواضع الاول حيزا طبيعيا له
كذلك المركب المذكور ولا يلزم منه تعدد المكان الطبيعي المرهوب عنه
كما لا يخفى على انه يمكن ان يقال للمركب المذكور حيز طبيعي وهو وسط
امكنة بسائطه فانه لما تساوى بسائطه يقتضي طبيعة الحصول
في وسط الامكنة بحيث لو اخرج عن الوسط يطلبه لعدم المرجح فتفطن
وقد يجاب ٤ عنه بان المركب المذكور غير متحقق لامتناع المعتدل
الحقيقي ومادة النقض يجب ان تكون من المحققات فتأمل قوله وقد
يقال عدم الحيز اه اعترض على قوله وليس له حيز بالترديد ومنع ذلك
القول على تقدير ومنع الاستلزام على تقدير آخر فحاصله انه ان اريد
بذلك القول انه ليس له حيز بالقوة فهو مملو جواز ان يكون له حيز طبيعي
ولم يحصل فيه لامتناع الخلوع عن الموانع وان اريد انه ليس له حيز بالفعل
فاستلزام الدليل المذكور المدعى ثم فان عدم الحيز للحدود بالفعل
ينافي المدعى اه ولما كان التعميل بقوله اذ ليس وراءه جسم اخر

٢ طرسوسى

٤ مثلا زاده ومن تبعه
فيه الخوشاى

كالنص في الإرادة الثانية لم يتعرض ٢ الإرادة الأولى وانت خير
بأنه إذا كان المدعى لكل جسم حيزا طبيعيا مطلقا فعدم المناقات ظ
وأما إذا كان المدعى أن لكل جسم حيزا طبيعيا بالفعل وهو حاصل
فيه بالفعل فالمناقات ظ لكن الظاهر هو الأول كما لا يخفى ولذا حله عليه
القائل فأورده قوله من الموانع ككونه محيطا بجميع الأجسام
ومحدد الجهات قوله إلا أن يقال أنهم لا يقولون بذلك أي بالجواز المذكور
أيضا أي كعدم قولهم بعدم الحيز له بالفعل فالتقص مبني على ذلك وإلزامهم
فعلى هذا أي على تقدير كون التقص مبني على عدم قولهم بذلك
الجواز أيضا لا يناسب تعليقه بقوله إذ ليس أه بل المناسب هو الاكتفاء
بعدم قولهم وعدم التعليل رأسا بالتحقيق على أن التعليل المذكور
لا يفيد تمام المدعى إذ الظاهر منه أنه ليس وراءه جسم آخر بالفعل
ولا يلزم منه أن لا يكون له حيز بالقوة أيضا لجواز أن يكون وراءه
جسم آخر بالقوة فلا يثبت به إلا عدم الحيز بالفعل لأعده مطلقا
وإنما قال لا يناسب دون لا يصح لا يمكن التوجيه بأن يقال المراد أنه
ليس وراءه جسم آخر لا بالفعل ولا بالقوة بناء على زعمهم بذلك وهو
تعليل من طرفهم هذا قوله إذا السؤال إنما هو على تفسيره أه يعني
أن حاصل السؤال هو أن الحكم المذكور ينتقض بالجسم المحيط
على تفسيره وإن لم ينتقض به على تفسير الحيز بالمعنى الأعم الشامل
للوضع والمحاذاة بناء على أن للجسم المحيط وضع ومحاذاة بالنسبة
إلى ما في جوفه فالجواب عنه يحمل الحيز على المعنى الأعم كما فعله
المجيب ليس في شيء من المقابلة وقد يقال ٦ معنى قول السائل نعم له
وضع ومحاذاة أه ليس كما فهمه بل معناه أن له وضعاً ومحاذاة بالنسبة
إلى ما في جوفه لكنه ليس شيء منهما طبيعياً له حتى يتدفع النقض بحمل
الحيز على المعنى الأعم وحاصل الجواب أن الحيز ما به يمتاز الجسم في الإشارة
الحسية وهذا المعنى شامل للوضع الذي يمتاز به المحدود عن غيره في الإشارة
الحسية كالهية الحاصلة له بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض آخر ولا بعد
في أن يكون هذا الوضع طبيعياً له وإن لم يكن شيء من وضعه ومحاذاة

٢ فيه تعر يض على
الطرسوسي

خوشابی

٦ طرسوسي

بالنسبة الى ما في جوفه طبيعيا له وحينئذ لا كلام في مطابقة الجواب للسؤال فتأمل قوله بما ذكره اى في الجواب قوله حيث قال نعم له وضع اه فان معناه ان له وضعه ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه فهو متخير بالمعنى الاعم للخير ولم ينتقص به الحكم المذكور وذلك غير مفيد اذا الكلام في الانتقاض على تفسيره قوله ان اتحادهما عند المصمم ولذا ذكر كل منهما في فصل آخر قوله والجواب انا نريد اه حاصله ان الغرض من التفسير المذكور ليس الا بيان كون الخير اعم من المكان وهذا الغرض يحصل بما ذكر ولا بأس بكونه اعم وصادق على الجهة ونحوها مما سيظهر من بيان المصم انه ليس بخير فتأمل قوله به يمتاز الخير عن السطح لا يخفى ما فيه من المسامحة والمق به يحصل كون الخير اعم من المكان الذى هو السطح المعهود قوله اعتمادا متعلق بعمومه اى فلا بأس بآتيانه عاما شاملا لامثال الجهة اعتمادا على ان فهم انها ليست بخير مما سيأتيه المصمم من قوله لانا لو فرضنا اه فانه سيظهر منه ان الخير الطبيعى ما هو مقتضى الطبيعة وما ذكر من امثال الجهة ليست كذلك فتأمل قوله قد يقال يجرى ما استدلبه في اثبات الخير الطبيعى لكل جسم وهو قول المصمم لانا لو فرضنا اه هناك اى في وضع المحدد بالنسبة الى ما تحته والظاهر ان هذا اعتراض على الشارح في قوله بان ذلك الوضع ليس امرا طبيعيا للمحدد وحاصله ان ذلك الوضع امر طبيعى له بمقتضى الدليل الا ترى فلا وجه لما قال به الشارح قوله والحق ان لاضرورة اه محاكمة بين الشارح والقائل وترجيح لقول القائل يعنى ان الشارح حل الخير في المحدد على حالة غير الوضع بالنسبة الى ما تحته ولا ضرورة في ذلك بل يجوز ان يكون ذلك الوضع خيرا له طبيعيا كما ذكره القائل بل يجوز ان يكون تلك الحالة اى التى تميز المحدود عن غيره وضعه بالنسبة الى ما تحته خاصا بالمحدد حيث لم يكن مثل تلك الحالة فيما اذا كانت في غير المحدود تميزه عن غيره فحينئذ لا وجه لقول الشارح وان لم يكن شئ من اوضاعه ونسبته بالقياس الى ما تحته امرا طبيعيا ويحتمل ان يكون المعنى ان الشارح حل الخير في المحدد على حالة غير وضعه فان للوضع

ثلاثة معان كما سبق من المحشى في فصل الجزء حيث قال الوضع يطلق على الاشارة الحسية وعلى المقولة وعلى جزء المقول اى نسبة شئ الى الامور الخارجية والحالة التى تتميز بالحدود فى الاشارة الحسية على ما ذكره الشارح ليست بشئ من هذه المعانى بل هى الحالة التى تحصل للمحدد من نسبة بعض اجزائه الى بعض ولا ضرورة فى ذلك فتأمل قوله قيل نسبة الشريف اه يعنى ان بين ما نقل عن الطوسى وبين ما ذكره الشريف منافات اذ الظاهر من الاول ان المعنى المذكور من اصطلاحات القوم والظاهر من الثانى انه من اطلاقات العوام لا من اصطلاحات القوم وانما قال فالظاهر لجواز ان يكون مراد الشريف من العامة عامة المتكلمين دون العوام فحينئذ يكون القولان متوافقين قوله الى العامة بمعنى العوام كما هو الظاهر كما سبق قوله اذ كثير اما يكون اطلاقاتهم موافقة للاصطلاحات وذلك بان يقع الاصطلاح بوضع لفظ المعنى ثم يكون العوام يطلقون ذلك اللفظ فى ذلك المعنى فافهم ذلك ولا تلغى الى ما قيل ٢ او قال قوله قال الشيخ فى النجاسات اه الظاهر من سياق كلامه ان ما ذكره الشيخ فى النجاسات موافق لما نقل عن المحقق الطوسى من الترادف وفيه نظر اذ الظاهر ان الشيخ اراد بالمكان فى قوله ان لكل جسم حيزا ومكانا غير ما اراده بالحيز اذ العطف ظ فى المغايرة كما لا يخفى وقوله واعنى بالمكان ههنا فى المواضع الثلاثة من الدليل يعنى ان المراد بالمكان فى تلك المواضع هو المكان والحيز جميعا بضرب من التأويل ليكون ما ذكره دليلا لكلامه المدعى فعلى هذا لا يكون ما ذكره فى النجاسات موافقا لما نقل عن المحقق بل يكون موافقا لما نقله فى الشفاء كما لا يخفى على الفضلاء واما ما قيل ٣ من ان كلام المحشى مبنى على ان المراد بالمكان هو الاعم الشامل للسطح والوضع كالحيز فقوله والمكان عطف تفسير للحيز بالمعنى الاعم فيكون مترادفين بذلك المعنى ولا يجوز ان يتغيرا والا لزم ان يكون الجسم واحد حيزا ان طبيعيا وهو بقطعة ففيه نظر اما اولا فلان حل العطف على التفسير خلاف الظاهر

٢ فيه تعريض على عبد الرحمن
وعلى المحشى الخو شافى

٣ خو شافى

لا سيما عند امكان الحمل على الحقيقة واما ثانيا فلا نه على تقدير الحمل على المعنى المذكور لا يكون موافقا لما نقل عن المحقق المذكور بل يكون من قبيل زيادة نعمة في الطنبور فان مراد المحقق انهما مترادفان بالمعنى الاخص كما هو المستطور في النقل المسطور واما ثالثا فلا نعدم استلزام التغاير لخيرين طبيعيين في غاية الظهور وانما يلزم ان يكون لجسم واحد خير طبيعي ومكان طبيعي ولا بطلان في ذلك هذا فتأمل ٦ قوله او يكون كل مكان له لا طبيعيا هذا رفع للايجاب الكلي فالمعنى او يكون بعض المكان طبيعيا وبعضه غير طبيعي وحاصل الاستدلال ان المكان منحصر في هذه الاحتمالات الثلاثة والاولان باعلان فتعين الثالث وهو المظن قوله الملازمة ممة اه لا يخفى ان عدم تأثير القواسر قد يكون بوجود القواسر وعدم تأثيرها وقد يكون بعدمها فبمحرد فرض عدم تأثير القواسر لا يتم الملازمة وعلى هذا بنى المحشى منع الملازمة لا يقال ٤ المراد فرض عدم تأثير القواسر مع وجود القواسر كما هو المتبادر فينبذ لا يتوجه المنع المذكور لانا نقول يمنع الملازمة حيث ان ايضا لانه يجوز حيث ان يوجد قواسر غير الاجسام ويتنفي الاجسام كلها والحاصل ان الملازمة انما اثبتت على تقدير وجود الاحياز واما بدونها فلا ولا يبعد ان يقال المراد انه لو فرضنا عدم تأثير القواسر مع وجود الاحياز لكان في خير معين الا انه لم يذكر هذا القيد لظهوره وانسياق لذهن اليه وبعد فيه تأمل فتأمل قوله المفهوم من الشفاء ان الطبيعي اه هذا مأخوذ من كلام الامير صدر الدين في حاشية القديمة والجديدة على الشرح الجديد للتجريد والغرض هو الاعتراض على التفسير المذكور بانه يلزم حيث ان اختصاص الطبيعي بما يستند الى الذات والجزء مع ان المفهوم من الشفاء انه اعم فيجب التفسير بالا مورا لخرجية الغير اللازمة والتوطئة لما سيجي منه عند قول الشارح جاز ان يكون مستحيلا والانجاز لما وعده في اول الفصل ووجه الفهم ان الشيخ عبد القاسر من خارج الشئ وجعله مقابلا لجوهر الشئ ولازمه معا ثم جعل الطبيعة

٢ فيه تعر يض على
عبد الرحمن وعلى المحشى
الخوشاى

٦ اشارة الى وجه رابع
للنظر تأمل تل

٤ القائل عبد الرحمن

مقابلا للقاسر ففهم منه ان ما يعرض الشيء بسبب جوهره او جزئه
اولا زمه طبيعي بخلاف ما يعرضه بسبب القاسر اى هو الخارج
الغير اللازم قوله لقائل ان يمنع هذا اذ يجوز ان اى لانم انه اذا بطل
ان استحقاق المكان لقاسر تعين استحقاقه اياه لذاته اذ يجوز ان يكون
وجود الجسم في ذلك الخير اتفاقا بان يكون الجهة التي فيها الخير
الطبيعية له فحصل في تلك الجهة بمقتضى طبيعته فوجد في ذلك الخير
لكونه فيها اتفاقا لا لاقتضاء طبيعته ولا لا لجاء قاسره فحصل المنع
تجوز الواسطة بين الاستحقاق لذاته وبين الاستحقاق لقاسر وهي
الاتفاق ويهنا التقرير اندفع ما قيل ٦ من ان الجهة خارج لازم
للجسم فهي من الطبيعة على ما في الشفاء ومن القواسر على ما قرره
الشارح فلا تكون واسطة في شيء من الطريقين فلا يرد المنع المذكور
اصلا ووجه الاندفاع ان مجرد كون الجهة من الطبيعة او من القواسر
لا يكفي في نفي الواسطة بل لابد من تأثيرها في تحيز الجسم ولا تأثيرها
فيه على التقدير المذكور قوله واذا فرض تغير المكان قيل ٨ هذا
بيان لكون الجهة طبيعية لا الخير بالدور ان وجودا وعدما وقوله
والظاهر ان الجهات مطلوبة اذ فرق من المنع الى الدعوى بجعل
ما ذكر في المستند من الدوران دليلا اشارة الى قوة السؤال قوله نعم
لوا نحصره قال فيما نقل عنه ههنا لان الوضع لا يتبدل بتبدل
الجهة لكن رد عليه ان ذلك الوضع حاصل له بالنسبة الى الجهة ولذا
قال قريبا من التمام قيل ٥ هذا المنقول يدل على انه اراد بالوضع
ما كان بالنسبة الى الامور الخارجية واما ما قيل ٢ من انه اراد به ما كان
بسبب نسبة بعض الاجزاء الى بعض آخر ولم يحكم بالتمامية لان
الوضع بهذا المعنى لم يثبت عنده ولذا لم يتعرض له في فصل الجزء حيث
قال ويطلق الوضع على جزء المقولة اى نسبة الشيء الى الامور
الخارجة ففيه نظر اما اولا فلعدم مطابقته للمنقول المذكور واما ثانيا
فلان القائم السفلى مثلا اذا قعد تبدل وضعه الحاصل من نسبة بعض
الاجزاء الى بعض مع كون الجهة بحالها واما ثالثا فلان عدم التعرض

٦ خوشاى بنى سمد

٨ خوشاى بنى سمد

٥ خوشاى بنى سمد

٢ عبدالرحمن بنى سمد

في فصل الجزء لا يدل على عدم ثبوت ذلك المعنى عنده لجواز ان يكون
 ذلك لتعرض الشارح له فيما سيجي انتهى اقول في نظره نظرا اما اولا
 فلان المطابقة للمقول المذكور ليس بامر واجب بل قد يكون صاحب
 البيت لا يدري ما في البيت واما ثانيا فلان ما ذكره من صورة القائم
 في السفلى اذا قعد مما لا مناسبة له في المقام كما لا يخفى واما ثالثا فلان
 عدم التعرض ظ في عدم الثبوت وعليه مبني كلام القائل الثاني
 قوله يمكن ان يقال تأثير الفاعل اه هذا الجواب للسيد الفريد
 في حاشية التجريد وقد رده الشارح الجديد بما اشار اليه الشارح بقوله
 فان الاين من لوازم اه واجاب عن الرد المذكور الا مير صدر الدين
 بانه ان اريد ان الفاعل يؤثر في ايجاد الجسم في المكان كما في ظاهر كلامه
 فذلك غير لازم مما ذكره اذ كون الاين من العوارض اللازمة لا يقتضي
 ان يكون الجسم مقتضيا له لجواز ان يقتضيه طبيعة الجسم او امر آخر
 وان اريد ان التأثير في ايجاد الجسم في المكان يوجد مع التأثير في وجود
 الجسم في زمان واحد فسلم لكن لانم انه من تمتة تأثير الفاعل لم لا يجوز
 ان يفرض خلوا الجسم عنه حال وجوده سيما اذا لم يكن طبيعيا له انتهى
 ولعل لهذا لم يلتفت اليه المحشي وقال يمكن ان يقال اه لا تأثير في ايجاده
 يعني انه ليس تأثير الفاعل في وجود الجسم من تأثير الا امور
 الخارجية التي نفرض خلوا الجسم عنها اى عن تأثيرها بل هو في حكم
 المستثنى ومعنى الشرطية انا لو فرضنا عدم تأثير القوا سر في حصوله
 في الحيز لكان في حيز معين قوله ولا يرد عليه منع اصلا اى لا منع
 القائل المذكور ولا منعنا الذي اوردناه عند قوله لو فرضنا اه ولا منع
 اخر كمنع الشارح الجديد للتجريد فافهم ذلك قوله منع للسند الاخص
 الظاهر انه حل المنع في قول الشارح على المطالبة وفيه نظر اذ يمكن
 ان يقال انه بمعنى الابطال بقرينة كونه جوابا عن المنع نعم يرد عليه
 ان ابطاله السند الاخص ايضا غير مفيد الا ان يقال ان الغرض ابطاله
 في حد ذاته وما له تسليم المنع واثبات الخلل في السند ومثله مغتفر فيما
 بينهم ثم ان قوله منع للسند مسامحة بل هو منع لتووير السند فتأمل قوله

فان القائل اذ بيان لكونه منعاً للسند الاخص لالكونه منعاً للسند فقط
 كما ظن ٢ فان نقيض المقدم مة الممة هو عدم كون الحصول في الخير
 من الطبيعة كما بينه والسند المم هو لزوم كون الحصول في الخير
 من التفاعل ولا شك انه اخص منه كما اشار اليه بقوله اذ يرد انه يجوز
 ان يكون من الفاعل الذي فرض انه ليس من الامور الخارجية هو
 الخير اى بالمعنى الاعم من المكان وهو ما به الامتياز قوله ومنعه مكاربة
 فيه انه يجوز ان يكون القواسر جميع الاقسام فعلى تقدير انتفاءها لان
 وجود ما به الامتياز كما اسلفه نفسه قوله فليمنع حصوله في خير ثم
 فيه انه ليس في شئ من قانون التوجيه وكيف يقال للمانع لم منعت هذا دون
 ذلك فان ذلك ليس اجلى من هذا بل هو من قبيل تعيين الطريق
 فتأمل قوله في قوله هذا وارد نظره حاصلة كما يرد المنع من جانب
 القائل بان المكان هو السطح كما زعمه الشارح يرد من جانب القائل بانه
 هو البعد ايضا قوله اذ يجوز ان يكون البعد ان لا يتجاوز عن سطح
 الفلك الثامن فيثبت ان يكون للفلك التاسع بعد فضلا عن ان يكون من لوازم
 وجوده قيل ٣ ان اريد انه يجوز ان لا يتجاوز البعد عن سطح الفلك الثامن
 مع وجود الفلك التاسع فسفسطة وان اريد مع عدمه فيكون الفلك
 الثامن هو المحدد فله مكان بمعنى البعد قطعاً انتهى وبهذا سقط
 ما قيل ٤ في تعليل الجواز المذكور اذ لا دليل قطعي على وجود الفلك
 التاسع خلوه عن الكواكب التي يستدل بها على وجود الافلاك فضلاً
 عن وجود بعد هوفيه قوله ويمكن ان يقال خلوا الجسم اه لعله اشارة
 الى الجواب عن السؤال المذكور في الشرح بقوله فان قلت اه بعد
 ما تزييف ما ذكره الشارح وحاصله ان تأثير الفاعل الشخص من الامور
 الخارجية التي يفرض خلوا الجسم عنها لا تأثير فاعل ما فان خلوا
 الجسم عن كل عارض شخصي ممكن واما خلوه عن عارض ما فليس
 بممكن بل عارض ما لازم له فلا يلزم شئ من المحذورين المذكورين
 في الشقين اذ يكون المكان حيثئذ مستندا الى لازم الجسم فيكون طبيعياً له
 لما عرفت من المفهوم من الشفاء قوله وللقائل ان يقول اى في رد الجواب

٢ خوشاينى وعبد الرحمن
 منه

٣ طرسوسى منه

٤ خوشاينى

المذكور قوله يجوز اختلاف تلك العوارض في الاقتضاء فيه ان حاصل
الجواب كما عرفت ان المكان مستند الى عارض ما لا الى كل عارض شخصي
فهو مقتضى عارض ما لا مقتضى كل عارض فلا يتمشى ان يقال يجوز
اختلاف تلك العوارض في الاقتضاء قوله فلا يثبت وحدة الخير
الطبيعي اى مع انها ثابتة كما سيجي فلا يجوز ان يكون المكان المستند
الى عارض ما طبيعيا وفيه انه ان اراد انه لا يثبت وحدة الخير حيث
اصلا فهو م وان اراد انه لا يثبت بمجرد استناد المكان الى عارض ما
جواز الاختلاف في الاقتضاء فهو على تقدير التسليم مما لا بأس به
اذ وحدة الخير ثابتة بدليل اخر لاه قوله وما اورده اى ما اورده
المص في الدليل بقوله لان الوفرضا عدم القواسر لا يدفع الا العوارض
الغير اللازمة يعنى ان فرض عدم القواسر عبارة عن تخلية الجسم
عن العوارض الغير اللازمة ولا يخفى عليك ان تخلية الجسم عنها
ممكن بحسب نفس الامر ايضا ولا يجوز ان تكون مستحيلة بحسبه
ضرورة فلا وجه لما اورده من ان تخلية الجسم جاز ان تكون اه وقيل
٢ معناه ان ما اورده المورد من جواز استحالة التخلية لا يدفع ولا ينفي
٣ الامكان التخلية عن العوارض لان الطبيعى لما كان شاملا لما يقتضيه
اللازم لم يبق للتخلية الا العوارض ولا يخفى ان التخلية عنها ممكن
بحسب نفس الامر فالاراد متدفع ومما يؤيد الاول ان هذا الجواب
قد ذكره صدر الدين في حاشيته على شرح التجرید ووقع في عبارته
والدليل المذكور مختص بنفي العوارض بدل قول المحشى وما اورده
اه قوله فعلى هذا لا يلزم اه قد عرفت مما املينا ان الطبيعى انما هو
مقتضى عارض دون مقتضى كل عارض شخصي وان ذلك لا ينافي
وحدة الخير الطبيعى لجواز ان يكون كل عارض مقتضيا لخير آخر
مما لا يضر ههنا قوله فيه ان الجسم اه هذا ايضا جواب عما اورده
لكن بتسليم جواز ان يكون التخلية مستحيلة بحسب نفس الامر
وتقريره سهل لمن هو له اهل ثم اقول حاصل كلام المحشى ان حاصل
الدليل المذكور في المتن ان الجسم اذا كان بحيث لو خلى وطبعه كان

٢ خوشابی عهد

٣ يعنى ان مراد المورد انما
هو جواز استحالة التخلية
عن العوارض الغير اللازمة
بناء على ان مراد المستدل هو
التخلية عنها عهد

طالب الخير كان له خير طبيعي لكن المقدم حق وهو قولنا اذا كان
بحيث لو خلى وطبعه كان طالب الخير فكذا التالي اما حقية المقدم فبالضرورة
واللازمة فلان ذلك الخير ليس لقاسر فهو طبيعي وبهذا التقرير
سقط ما قيل ٢ من ان حاصل كلام المحشى يرجع الى قولنا لو خلى وطبعه
كان مقتضيا لخير لكن المقدم كاذب ولا يلزم من كذبه كذب
التالي وفيه انه يلزم ايضا صدقه وانه المدعى في هذا المقام
ولا ينفع عدم ظهور كذبه كما يشعر به قوله وكون التقدير غير مطابق
للواقع لا يستلزم انه على ما لا يخفى انتهى **قوله** لا يخفى انه لو فسراه
هذا الكلام كالحكاية بين المورد والمص يعني انه ان كان الخير بالمعنى
الاول فايراد المورد واراد ان كان بالمعنى الثاني فايراده غير وارد والحاصل
ان كلام المص مبنى على التفسير الثاني وكلام المورد ناظر الى التفسير
الاول **قوله** ولا يتم ما ذكره اى ما ذكره المص اذ تختار الشق الثاني
ونقول لا يلزم ان لا يكون الخير الثاني طبيعيا لان عدم الطلب بسبب
الحصول في الاول لا يقدح في كونه طبيعيا بالمعنى المذكور لصدقه عليه
قوله لو فسره بالذى يطلبه الجسم لو لم يكن فيه هذا ما اختاره وقيل ٣
فيه نظر اذ المسئلة حينئذ تكون بديهية والقول بان ما ذكر في معرض
الاستدلال بتنبية في غاية البعد انتهى اقول في نظره نظر من وجهين
٩ فانظر ما ذكري قوله او بمجموع الامرين بان يقال هو الذى لو كان الجسم
فيه لم يطلب غيره ولو لم يكن فيه لكان طالبا **قوله** لا يخفى عليك
ان المراد به الظاهر من السوق والملايم للذوق ان هذا الكلام
منه جواب عما اورد على المص وحاصله ان الدليل المذكور مبنى على
ان حصول الجسم في خير طبيعي لا يكون مانعا عن طلب الجسم لخير
طبيعي اخر على تقدير تعدد الخير الطبيعي والا لوجب ان يرد دين
الامور الثلاثة ويطل كل واحد من الشقوق الا ان يخص باحد تلك
الامور كما فعله المص وذلك لان المراد من فرض خلوا الجسم عن القواسم
المدلول عليه بقوله وخلى مع طبعه فرض خلوه عما يكون قاسرا بالنسبة
الى ما يفرض كونه خيرا طبيعيا فحينئذ اذا كان الحصول في خير طبيعي

٢ طر سوسى

٣ فخر الدين

٩ الاول ان التفسير المذكور
لا يجعل المسئلة اعنى
ان لا يكون الجسم ما خيرا ان
طبيعيان بديهية وذلك
ظاهر والثاني ان القول
المذكور وليس في بعد فضلا
عن ان يكون في غاية البعد
فتدبر

مانعا وقاسرا عن الحصول في حيز طبيعي اخر يمتنع حصول الجسم في احدهما دون الاخر فانه على ذلك التقدير لو قيس الجسم بالنظر الى حين فرض تخليته اى تخلية الجسم عن القواسر بالنسبة الى ذلك الحيز او تخلية الحيز عن الجسم لا يجوز ان يكون الجسم في تلك الحالة اى في حالة التخلية حاصلا في حيز طبيعي اخر لو وجد لانه يلزم حينئذ خلاف المفروض الذى هو تخلية الجسم عن القواسر بالنسبة الى ذلك الحيز فحينئذ يلزم ان يكون الجسم خارجا عنهما جميعا لا داخلا في احدهما وخارجا عن الاخر وعلى هذا اى على تقدير ان لا يجوز ان يكون الجسم في تلك الحالة حاصلا في حيز طبيعي اخر يلزم ان يرد دبين الامور الثلاثة ويقال اما ان يحصل فيهما اولا يحصل في شئ منهما اوفى واحد دون الاخر وكل ذلك بطه ذاتيسرى في شرح هذا المقام بعد الجدو الطلب مع الكدو والتعب لكنه محل نظر اما اولا فلان حصول الجسم في كل واحد من الحيزين الطبيعيين المفروضين من اللوازم المستندة الى طبيعة الجسم واللوازم المستندة الى طبيعة الجسم من طبيعته لا من القواسر التي فرض تخلية الجسم عنها على ما فهمه من كلام الشيخ في الشفاء وبنى عليه كلامه في غير موضع فكيف يصح ان يعد قاسرا او خلاف المفروض واما ثانيا فلانه فرقا بين القواسر عن حصول الجسم في حيز طبيعي وبين القواسر عن طلب الجسم لحيز طبيعي وكلام الفارض في الاول دون الثاني وكلام المورد في الثاني دون الاول فيجوز ان يكون الحصول في حيز طبيعي مانعا عن طلب حيز طبيعي آخر ولا يكون مانعا عن الحصول في حيز طبيعي آخر ٦ واما ثالثا فلان المورد جعل الحصول سببا لعدم الطلب لا مانعا عن الطلب وبين المعنيين فرق فيجوز ان يكون سببا لعدم الطلب ولا يكون مانعا عن الطلب واما رابعا فلانه لو فرض خلو الجسم عن القواسر ولم يكن الحصول في حيز طبيعي مانعا عن الطلب لحيز طبيعي اخر لوجب ان يحصل الجسم على تلك الحالة في ذينك الحيزين مع النكون كل منهما مقتضى طبيعته ولم يكن مانعا كما ذكره الصدر الشيرازي

٦ اقول بل الا مر بالعكس فان الحصول في حيز طبيعي يجوز ان يكون مانعا عن الحصول في حيز طبيعي اخر ولا يكون مانعا عن طلب حيز طبيعي اخر اذ يلزم على الاول الحصول في الكونين لا على الثاني (رسالتين)

٧ وفيه ان السبب لعدم الطلب مانع عن الطلب مادام سببا (رس)

٢ اقول ان البناء المذكور
صحيح عنده فلا بد من بيان
فساده من دليل (رس)

٣ فخر الدين

في حاشيته على الشرح الجديد للتجريد فعلى هذا يجب ان يخص الدليل
بالحصول فيهما لا بالحصول في احدهما دون الآخر واما خامسا فلان
البناء ٢ على عدم المانع مما لا يفيد في دفع الايراد المذكور لجواز
ان يكون المبنى عليه فاسدا في نفسه فتأمل قوله وحاصل الكلام
اي حاصل الكلام الذي ذكرناه قبل مصدرا بقولنا لا يخفى قوله يجوز
ان يكون للجسم حيزا ان اه جوابه كما قيل ٣ ان المراد انه لا يمكن ان يكون
لجسم حيزا ان بمعنى المكانين لظهور التعدد بالمعنى الاعم قوله الوضع انما
يكون حيزا اه كما يدل عليه قول الشيخ له حيزا ما كان واما وضع وكذا قوله
فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا قوله على اقتضائه في كل جسم
لا يخفى عليك انه لا نزاع في اقتضاء كل جسم الوضع وانما الكلام في ان
ذلك الوضع حيز في الكل ام في بعض قوله تحكم محض لا يخفى عليك
انه لا يجري التحكم في الاطلاقات والاصطلاحات اذ لا مشاحة
في الاصطلاح قوله يفهم منه اه قد يقال منشأ هذا الفهم ليس
الا الكبرى المطلوبة وهي قولنا كل ما يحيط به حد او حد وهو متشكل
وهي لكونها موجبة لا تنعكس كلية فلا يفهم منه الكلية وفهم الجزئية
غير مضر كما لا يخفى اقول يمكن ان يقال ان منشأ الفهم هو الصغرى اعنى
قوله فانه يحيط به اه فانه من قبيل الاستدلال بالحد على الحدود والالزم
المصادرة وايضا يمكن ان يقال ان منشأ ذلك الفهم ليس الكبرى
المطلوبة بل دلائلها المحذوفة وهي قولنا لان الشكل هو الهيئة الحاصلة
للشيء بسبب كونه ما يحيط به حد او حد ود على قياس ما هو الفهم
حق فافهم ٧ واما ما قيل ٩ ان منشأه هو مجموع قوله لانه يحيط به
حد وحدود فيكون متشكلا فانه لما كان بعض المتشاهى ما هو محيط
امثال الكرة وقد حكم عليه بالمتشكل بسبب المحاطية فقد فهم منه ذلك
ففيه ان الحكم عليه بالمتشكل بسبب المحاطية لا يستلزم الحكم بان كل متشكل
محاط فلا يفهم منه ذلك قوله وما ذكر الشارح ثمه وهو قوائنا
لاحاجة لنا الى اثبات تشاكلها فانها اذا كانت متشابهة ولو في جهة
واحدة لكانت له الهيئة مخصوصة من جهة ذلك المتشاهى فننقل

٧ قوله فافهم اشارة الى انه
لا يجب ان يقدر كما ذكر
بل يجوز ان يقدر مثل ما هو
فيقبل التوجيه الذي ذكره

ثمه

٩ خوشابی

الكلام الى ذلك وعدم جريانه ههنا ظاهر قوله فان قلت
 المتناهي اه واعلم ان اصل الايراد معارضة على القوم
 وما اورده المحشى بقوله وفيه ان البرهان منع لقوله ولا تستلزمه وحاصل
 هذا السؤال اثبات المقدمة المهمة تقديره ان المتناهي من لوازم المقدار
 وثبوته الجسم بواسطة وما هو كذلك لا يكون من لوازم وجود الجسم
 من حيث هو كيف ان التمكن من لوازم المكان وثبوته للجسم بواسطة
 المكان مع انه من لوازم وجود الجسم من حيث هو كما هو المعترف به
 قوله مطلقا متعلق بالمضاف والمضاف اليه على سبيل التنازع
 فقوله نوع من انواعها ناظر الى الثاني وقوله في شئ من الاوقات ناظر
 الى الاول قيل ٧ يفهم منه انه يجوز خلوا الجسم عن مطلق الحركة في
 وقت ما من اوقات وجوده وليس كذلك ورد ٢ بانه يجوز عند القائلين
 بسكون الافلاك وحركة الارض على ما نقل في شرح المواقف لانها اذا
 لم تكن متحركة في الوضع فيأتي اقسام الحركة عليها قطعية الاستحالة
 وتبدل اوضاعها بسبب حركة الارض لا يفيد الا حركة تبعية
 لها وكلامنا في الذاتية وفيه ان القائلين بسكون الافلاك غير المحققين
 ومبني كلام القائل على ما هو عند المحققين كما هو مدار كلام المحشى
 والا لا ختل نظام كلامه بالكلية كما لا يخفى قوله بل المراد اعم
 من ان لا يكون اه فيه ان هذا المعنى الا اعم اعم من الجسم كما ذكره
 فلا يكون عروضه للجسم الا بواسطة امر اعم فيكون ذلك ايضا
 من الاعراض الغريبة على ما ذكره في الحاشية السابقة آتفا فلا يصح
 ان يراد ذلك ايضا قوله وهو بالمعنى الاول لا يعرض شيئا
 من الاجسام فكيف يكون من الاعراض الذاتية للجسم قيل ٣ وكذا الفرد
 الاول من المعنى الثاني بقى الفرد ان الاخير ان فظهر ان السكون يراد به
 ههنا عدم الحركة عما من شأنه ان يكون متحركا كما يقول المص فلم يزد
 المحشى ههنا الا الاستحالة قبل الاوان قوله عن الحركة اي الوضعية
 كما نقل عنه قوله عند المحققين وما عند غير المحققين فلا حركة
 في الفلكيات اصلا بل المتحرك هو الارض قوله طة فالسكون

فصل في الحركة والسكون

٧ محي الدين
 ٢ خوشايني
 ٣ طرسوسي

بالمعنى الاول لا يعرض شيئا من العناصر يات باعتبار جزئه الاول اعنى قوله ان لا يكون نوع من انواعها مع انهم يبحثون عن السكون اغير الدائم فلا يعرضها باعتبار جزئه الثانى ايضا اعنى قوله فى شئ من الاوقات قوله من تخلل السكون اه كما فى الحجر المرمى الى الفوق على الاستقامة فانه يسكن عند انقطاع القوة القاسرة وانتفاؤها وميل الحجر الى الهبوط بطبعه قوله لا يمكن تعريفها الا بالآن اى باخذ الا آن فى تعريفها كان يقال التدرىج هو الحصول آتافا آنا قوله بان تصور ما ذكر بديهي اى التدرىج وما فى معناه بديهي التصور فلا يحتاج بدهتها ممة قوله يمكن تعقل الزمان اه هذا مبنى على جواز ان لا يتوقف تصور الشئ بالوجه على تصور الوجه بالكنه بل يجوز ان يتصور ذلك الوجه ايضا بالوجه وفيه بحث كما ذكرناه فى تعليقاتنا ٣ على حاشية التهذيب ولعل التصدير بقوله يمكن لهذا فليست بر قوله وعلى الاول لا يناسب فيه اشارة الى انه يمكن تصحيحه بناء الكلام على القول بوجود الوجود كما ذهب اليه الشيخ ابن سينا ومن تبعه فحيث يكون الوجود من الوجوه الحقيقية فيصح قوله والا لكان وجوده اه الا انه غير مناسب لانه قول مر جوح قوله وقد يقال اى فى الاستدلال على عدم جواز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه واعلم عطف على قوله لا يتم قوله اه وكذا قوله وقد يعارض بانه لو كان والمعنى ان اراد الثانى يرد عليه انه لا يتم قوله وانه قد يقال لو كان بالقوة اه وانه قد يعارض بانه لو كان فعلى هذا سقط ما قيل ٢ ان التزديد المذكور آنفا يجرى فى هذا الوجه وفيما يليه فتأمل قوله فلا يكون بالقوة فيلزم خلاف المفروض فان كونه بالقوة عبارة عن الاستعداد الحاصل فيه فاذا كان هذا الاستعداد بالقوة لم يكن حاصلا فيه وقد فرضناه حاصلا قوله وقد يعارض بانه لو كان بالفعل مطلقا اى سواء كان من جميع الوجوه او من بعض الوجوه وتقرير المعارضة انه لو لم يكن بالقوة من جميع الوجوه لكان اما بالفعل من جميع الوجوه او بالفعل من بعض الوجوه وعلى كلا التقديرين يلزم التسلسل اما على الاول

٣ عند تقسيم العلم
الى الضرورى والكسبى

٢ خوشاى

فلانه لو كان بالفعل من جميع الوجوه لكان كونه بالفعل بالفعل لكونه
 من جملة الوجوه وايضا لو لم يكن كونه بالفعل بالفعل بل بالقوة لم يكن
 بالفعل من جميع الوجوه بل بالقوة كما لا يخفى على من تأمل وكذا فعلية فعليته
 فيلزم التسلسل واما على الثاني فلانه لو كان بالفعل من بعض الوجوه
 لكان كونه بالفعل من ذلك البعض بالفعل والا لم يكن بالفعل من ذلك
 البعض بل بالقوة وقد فرضناه بالفعل من ذلك البعض وكذا فعلية
 فعليته من ذلك البعض وهكذا فيلزم التسلسل وبهذا التقرير سقط ما قيل ٣
 ان هذا ليس من المعارضة في شيء اذ ليس شيء من فعلية جميع الوجوه
 ومن قوته نقيضا الاخر نعم فعلية البعض مع قوتية الجميع نقيضان
 وبالعكس لكن المعارضة ليست على ذلك الوجه كما لا يخفى انتهى
 قوله وانت تعلم انه لو كان اه هذا ايضا معارضة على الدعوى المنفصلة
 من قوله فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل اه
 وتقريره انه لو كان موجودا من الموجودات بالفعل من جميع الوجوه
 لكان كونه بالقوة من جميع الوجوه ايضا بالفعل فانه من جملة الوجوه
 التي فرض انه بالفعل بالنسبة اليها فحينئذ يكون ذلك الموجود بالقوة
 من جميع الوجوه لكن كونه بالقوة بالفعل مع انه فرض كونه بالفعل
 من جميع الوجوه فيكون موجودا بالنظر الى فرض كونه بالفعل من جميع
 الوجوه ومعدوما بالنظر الى كونه بالقوة من جميع الوجوه قيل ٦ فيه
 نظر لان القوة ليست من وجوه ما بالفعل من جميع الوجوه لانها غير
 ممكنة وانما الكلام في الوجوه الممكنة اقول في نظره نظر لان القوة
 ان لم تعد من جملة الوجوه التي فرض كون الموجود بالفعل بالنسبة
 اليها لم يكن بالفعل من جميع الوجوه بل من بعض الوجوه وهو ما عدا القوة
 وان عدت منها تمت المعارضة وسقط النظر نعم لا يمكن ان يكون الشيء
 بالفعل من جميع الوجوه لاشتمالها على المتقابلات وهو بحث اخر
 لا يضر المعارض بل يضر المستدل لدلائله على خلاف مدعاه فتدبر
 وقد يجاب عن المعارضتين بان المراد بالوجوه هي الوجوه الحقيقية
 والكون بالفعل وكذا الكون بالقوة من الاعتباريات فلا يلزم ان يكون كونه

٣ خوشابی

٦ خوشابی

بالفعل بالفعل ولا كونه بالقوة بالقوة ويرد بانه ليس بشيء فانه يلزم
حيث ان لا يتم اصل الدليل ٩ قوله لا يخفى عليك ان الموجود اه لا يخفى
عليك ان كلام المحشي قد انجرف في الحاشية المتقدمة الى ان الاقرب ان يكون
مراد القائل ٣ يا لوجوه الحقيقة فلعله لهذا ابادر ههنا الى اثبات وجود
الحركة فسقط ما قيل ٧ ان بيان وجود الحركة ههنا مستدرك قوله
وخروجه من القوة الى الفعل دفعي كما سيجي في كلام ارسطو فيخرج
عن قسم الحركة ويدخل في قسم الكون مع انه لا يسمى بالكون بل يسمى
بالحركة فينتقض كل من تعريف الحركة والكون المستفادين من التقسيم
(اللهم الا ان يقال في دفع انتقاض تعريف الكون ليس بتقديم
المسند اليه في قوله وهو الكون والفساد المحصر اى لحصر المسند اليه
في المسند فلا يلزم دخول التوسط في تعريف الكون اذ حيثئذ يكون
مأل التقسيم ان الخروج الدفعي بعبء الكون والفساد فالتعريف
المستفاد للكون هو انه بعض الخروج الدفعي هذا وبه هذا التقرير
الدفع ما قيل ٦ الا اعتراض المذكور ليس مبنيا على كون التقديم
للمصدر كما زعمه المحشي بل مبناه على ان التقسيم المذكور يخرج للتعريف
الا سمي للكون وهو منقوض لصدقه على التوسط وهذا لا يدفع
بان التقديم ليس للمصدر وان القضية مهمة نعم لا يخفى ما فيه من التكلف
والتعسف و اشار اليه المحشي (اللهم الا ان يقال وقد يقال الظاهر
ان تعريف المسند ههنا وهو الكون والفساد لحصر المسند في المسند
اليه وحيثئذ لا اشكال فتأمل ٩ قوله ويمكن ٦ ان يكون الكون بالاشتراك
على معنيين كما سيجي من الشارح في الفلكيات الاول حدوث صورة
نوعية وزوال اخرى والثاني الوجود بعدم العلة والعدم بعد الوجود
والاول مخصوص بانقلاب الصورة النوعية فلا يتناول الحركة بمعنى
التوسط اذ لا انقلاب للصورة النوعية فيها والثاني اعم منه متناول لها
فيجوز ان يراد بهما ههنا المعنى الثاني فلا يضر دخول الحركة بمعنى
التوسط في تعريف الكون فلا انتقاض اذهى من افرا ده حيثئذ
فتأمل قوله ويؤيده مقتضى السوق رجوع الضمير الى كون الكون والفساد

٦ وليس لنا تمام اصل الدليل
عدم تمامه بل الحق احق
ان يتبع فالحق مع ما قيل
سواء تم اصل الدليل او لا
٢ ٢

٣ عبد الرحمن

٧ خوشابی

٦ طرسوسی

٩ عبد الرحمن

٤ ويمكن ان يكون الكون اه
هذا جواب عن تعريف
الكون وحاصله ان الكون
والفساد يطلقان بالاشتراك
على معنيين كما سيجي من الشارح
في الفلكيات اه (نسخه)

ههنا بالمعنى الاعم لكن لأننا بيدله فيما نقل فهو راجع الى ثبوت
 المعنى الاعم فيهما فوجه التأييد ان الحركة لا تؤدي ٩ الى حدوث
 الصورة النوعية للمتحرك فهي بمعنى اعم منه وانما قال يؤيده اذا تأدية ظنة
 في التباين لا في العموم بل الظاهر على تقدير العموم ان يقال لانها
 كون وفساد فتأمل والاولى ان يتمسك بما سيجي من الشارح كما اشرنا
 اليه قوله وصرح في شرح حكمة العين اه هذا ايضا يؤيد ثبوت
 المعنى الاعم قوله بعد تسليم ارادة الحصر اى في قوله وهو الكون
 والفساد كما مر في الحاشية المتقدمة فتأمل قوله قد عرفت اندفاعه
 في الحاشية السابقة بحمل الكون والفساد على المعنى الاعم ولا يذهب
 عليك ان الظاهر حملها على المعنى الاخص ليحسن التقابل فلو كانت
 الايرادات مبنية على الظاهر لم تكن مندفة كما لا يخفى قوله يتوجه
 ههنا بحث حاصل البحث هو المعارضة التقديرية على قوله موجودة
 في الخارج والا استدلال ٣ على نفي وجود الحركة في الخارج ولذا دفعه
 بالنع ومن جعله متعالم يصب وقيل ٤ يحتمل ان يكون حاصله الاستتكال
 في الاشتراط المذكور فقط قوله وهو ان الحركة لا يمكن اه تقريره
 اذا كان وجود الحركة في حد مشروطا بتجاوز المتحرك عنه لم يكن
 وجودها في حد اصلا والمقدم حق فكذا التالى اما حقيقة المقدم فلانه
 لو استقر الجسم اه واما الملازمة فلانه يلزم حينئذ ان يكون وجودها
 في كل آن مشروطا بما يتحقق بعده وكل شئ يكون وجوده مشروطا
 بما يتحقق بعده لا يمكن وجوده قوله لا يمكن وجودها في حد الا بشرط
 اه لا يخفى عليك ان وجود الحركة في حد لا يتوقف على تجاوز المتحرك
 عن ذلك الحد الى اخر بل يتوقف على تجاوزه عن حد آخر اليه
 فيكون الحركة موجودة في آن الوصول الى ذلك الحد بشرط
 التجاوز عن حد آخر اليه فاللازم ان يكون وجودها في كل آن مشروطا
 بما يتحقق معه وهو التجاوز عن الحد الاخر الذى كان فيد في آن قبل
 آن الوصول الى هذا الحد لا ما ذكره انخشي وهذا ظاهر لا سيرة فيه
 وقوله فانه لو استقر الجسم في ذلك الحد لم يكن الحركة موجودة ان اريد به

٩ ولهذا اعترض عليه بان
 الكون الذى يؤدى اليه
 الحركة قد يكون حركة
 والحركة تدريجية فكيف
 يحسن التقابل بالتدريج
 سله

٣. عبد الرحمن سله
 ٤. طرسوسى سله

عدم وجود الحركة في آن الاستقرار لم يفد مقصوده فان الاستقرار في الحد
لا يكون الا في آن ثان وعدم وجود الحركة في ذلك الا آن الثاني لا يستلزم
عدم وجودها في آن قبله وهو أن الوصول الى ذلك الحد وان اراد به
عدم وجودها قبل آن الاستقرار فهو مبل هو اول المسئلة والسكون
في آن الاستقرار لا ينافي الحركة قبله وبهذا يخل الشبهة قطعاً فلا حاجة
الى ما سيذكره المحشي ولا الى ما قيل ٢ انه يجوز ان يكون التجاوز المذكور
شرطاً للعلم بوجود الحركة لا لوجودها نفسها ولا الى ما قيل ٤ انه يجوز
ان يكون التجاوز من مقتضيات الحركة ولو اوزمها لما ان حقيقة الطلب
والتوجه الى الغير فلا بد ان يستقر انتهى كيف ولو كان التجاوز الى حد
اخر من مقتضيات الحركة ولو اوزمها امتنع انفكاكه عنها وليس كذلك
والا لامتنع السكون بعد الحركة **قوله** عرضية لافرادها لنظير هذا
الموضوعية والمحمولة عرضيان لافرادهما كزيد وقائم في قولنا زيد قائم
وجعل زيد محكوما عليه وقائم محكوما به شرط في وقوعهما فردا للموضوع
والمحمول فذلك الجعل متأخر عن وجود زيد مثلاً ومع ذلك لا ينافي تحقق
ذات زيد ووجوده **قوله** في عرض المسافة بان يكون وجود تلك
السطوح الى المنتهى واحداً ضلعيها المتقابلين الى اليمين والاخر الى الشمال
واحد المتقابلين الاخرين الى تحت والاخر الى فوق **قوله** في خطوط
في عرض المسافة ايضاً بان يكون احده طرفيه الى اليمين والاخر الى الشمال
قوله فظهر من كون الحدود نهايات لاجزاء فرضية **قوله** فلا يلزم
تتالي الانات حتى يقال انها بط عندهم ولا تركب المسافة من امور
غير منقسمة حتى يقال يلزم الجواهر الفردة وهي متفية عندهم ولا كون
التحرك في حد اكثر من ان واحد حتى يقال انه يلزم حيثئذ انقطاع الحركة
وثبوت السكون فإين الحركة **قوله** لانه يقطع المسافة بهايان لوجه
التسمية وقيل ٦ ولم يتعرض لوجه التسمية في الحركة بمعنى المتوسط
لظهوره وهو كونها حالة متوسطة بين المبدأ والمنتهى او كونها
واسطة للحركة بمعنى القطع كذا قيل **قوله** ادراك الممتد يتصور اه
لعله اشارة الى وجه تخيل الامر الممتد وادراك الذهن له عند ارسام نسبي

٢ زين الدين

٤ خوشاى

٦ محمود حسن

المتحرك الى الجزئين معاني الخيال الذي هو مضمون قوله لما ارسم نسبة
 المتحرك اه وحاصله ان حصول صورة الجزئين معاني الخيال يجوز ان يكون
 معدا للذهن لحصول امر ممتد فيه فذلك يدرك الذهن الامر الممتد عند
 الارتسام المذكور كما هو شأن سائر المعدات بالنسبة الى ما هي معدات له
 ويجوز ان يكون وجه التخييل المذكور عند الارتسام المذكور اتصال
 احدى الصورتين بالآخرى حيثئذ كان ذكره الشريف في حواشي شرح
 حكمة العين حيث قال يتصور امر ممتد من اول المسافة الى اخرها في الذهن
 لوجهين احدهما ان يقال ان احدى الصورتين اتصلت بالآخرى
 فيحصل امر ممتد منهما شبه اتصال الماء بالماء وصيرورتهمما امرا ممتدا
 واحدا والثاني ان يقال حصولهما معا صار معدا للذهن لحصول امر
 ممتد فيه انتهى ويحتمل ان يكون تعريضا على اعتبار ارتسام نسبة
 المتحرك الى الجزء الثاني قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول بانه لا حاجة
 الى اعتبار ذلك فان ادراك الممتد يتصور بان يكون حصول صورة
 الجزئين مطلقا ولو متعاقبة معدا للذهن اه قوله فان الحصر ممن لجواز
 ان توجد في مجموع ما قبل الوصول وحين الوصول بان يوجد كل جزء
 من اجزائها في كل آن من آتات ذلك المجموع فانه امر ثالث واسطة بين
 الامرين المذكورين وهذا ما اورده الشريف في شرح المواقف وحاشية
 التجريد بقوله فان قلت اذا وصل الى المنتهى فالحركة اتصفت حال
 الوصول فانها وجدت في جميع ذلك الزمان لافي شيء من اجزائه قلت
 حصول الشيء الواحد في نفسه على سبيل التدريج غير معقول لان
 الحاصل في الجزء الاول من الزمان لا بد ان يكون مغاير لما حصل في الجزء
 الثاني لامتناع ان يكون الوجود عين المعدوم فيكون هناك اشياء متغايرة
 متعاقبة لا يتصل بعضها ببعض اتصالا حقيقيا لامتناع ان يتصل المعدوم
 بالموجود كذلك ويكون كل واحد منهما حاصل دفعة لا تدريجا انتهى
 ولم يلتفت المحشي الى الجواب الذي ذكره لانه مني على كون الحركة
 شيئا واحدا في نفسه متصلا واحدا للجزء بالفعل كما ترى وقد صرح بذلك
 في حاشية التجريد فلما نع ان يقول فلم تكن شيئا واحدا في نفسه فتأمل
 قوله بل يمكن ان يقال اه اضرب عما قبله واشاره الى رداخر الليل

المذكور يمنع عدم وجودها قبل الوصول وحاصله انه يجوز ان يكون وجودها قبل ان الوصول في زمان واقع بين المبدأ والمنتهى فان ان الوصول نهاية لهما فالوصول آتى ليس جزء من الحركة ولا لازما لماهيتها من حيث هي حتى يلزم من عدم تحققه عدم تحققها وهذا المنع ما اوردته شارح حكمة العين والفاضل الرومى ٦ في حاشيته على شرح المواقف وليس قوله بل يمكن ان يقال سند المنع الحصر كما توهم البعض واعترض ٩ على المحشى بان ههنا منعين منع الحصر فيما قبل ان الوصول وان الوصول باختيار شق ثالث وهو تمام زمان الحركة الشامل لان الوصول وما قبله ومنع عدم وجودها فيما قبل ان الوصول اعنى ما بين المبدأ والمنتهى والمحشى قد لف في نقله حيث منع الحصر مستند الجواز وجودها بين المبدأ والمنتهى الذى هو قبل ان الوصول فخرج كلامه عن النظام تحريفه الخواص والعوام وقد عرفت ان كلامه ليس بخارج عن النظام وان كان قد خرج عن فهم العوام ثم ان ما ذكره الشريف في الجواب عن منع الحصر جار ههنا ايضا كما ذكره الفاضل الرومى فتأمل قوله ذاتا وفعلا المجرد الذاتى هو الذى لا يفتقر في وجوده الى المساعدة اعنى الهيولى والفعل هو الذى لا يحتاج في فعله الى الالة كالعقول قوله فلا يشكل بالنفوس فان النفوس وان كانت مجردة ذات لكنها ليست مجردة فعلا لاحتياجها في اكتساب الكمالات الى الالات كالبدن والقوى الظاهرة والباطنة قوله لانهم قالوا متعلق بالمتنى اعنى الاشكال قوله مطلقا اى سواء كانت مجردة ذاتا وفعلا او ذاتا فقط فقول الشارح فكون المجردات غير متحركة دعوى بلا دليل ومن ٧ قال بل الدليل انما قام على عدم قابلية المجردة ذاتا وفعلا لانه ليس له حالة منتظرة لم يصب قوله عن مكان قيل ٨ كان تخصيص المكان بالذكر تمثيل كيف ولا يمكن ان يقال اذا لم يكن متحركا عن وضعه كان هناك امر ان احدهما حصوله في ذلك الوضع اه وكذا الحال في الحكم والكيف انتهى فتأمل قوله فالنزاع لفظى اللفظى لغوى لا اصطلاحى اذا خلافا انما هو في الاصطلاح قوله باختلاف

٦ حسن چلبى

٩ خوشابى

٧ زين الدين

٨ عبد الرحمن

الشرائط فينبذ يجوز ان يكون بعض الاجسام متحركاً بالجسمية بواسطة وجود شرط الحركة فيه كالليل وبعضها غير متحركة بواسطة عدم شرطها وكذا حال الدوام في البعض وعدمه في الاخر كالأفلاك والارض قوله انما يتم الحكم اذا كانت اه فيه نظر اذ يتم الحكم المذكور اذا كانت الجسمية ماهية جنسية او عرضية غير مفارقة ايضاً لتحقيق الجسمية في كل جسم على هذين التقديرين ايضاً غاية ما في الباب يتحقق الاختلاف في الحركة حيث يثبت بحسب اختلاف ماهيات التحركات وذلك لا يضر بالحكم المذكور كما لا يخفى هذا واما ما قيل ١٧ انه لا يتم الحكم المذكور على تقدير النوعية ايضاً لجواز الاختلاف بالعوارض الشخصية ففيه ان المفروض ان الجسمية علة تامة للحركة فاختلفت العوارض لم تمنع الحركة في بعض الاجسام لكان ذلك اما من قبيل الشرائط او من قبيل الموانع فلا تكون الجسمية حينئذ علة تامة هـ قوله واذا كانت التفاوت فيها بالشدة والضعف قيل ٢ هذا مبني اماً على ان التشكيك في المشتق لا في مأخذ الاشتقاق واما على جواز التشكيك في الذات والذاتيات اذ لم يتم دليل على نفيه وان بذلوا فيه مجهودهم قوله وكما في الحركة من مقدار نقل ٣ عن حاشية التجريد للسيد الفريد ان تبدل الانواع مخصوص بالحركة في الكيف لقبوله الشدة والضعف دون الحركة في الكم والايين والوضع قوله لا سيما وجه اولوية ما بعدها بالحكم المتقدم من ضده هو ان البعد حقيقة واحدة قطعاً والتغاير ليس الا بالعوارض الشخصية كما اذا نه بالجسم الفلاني واشتغاله بكذا مثلاً بخلاف السطح فانه يمكن ان يتوهم فيه الاختلاف بعوارض كلية موهمة لاختلافه بالحقيقة كقيامه بالماء والنار مثلاً فانه قد يتوهم كون سطحيهما مختلفان بالحقيقة وان كان الواقع هو ان السطوح كلها متحدة بالحقيقة فسقط ما قيل ٤ في كون المقام مقام لا سيما نظر ظاهر قوله فالظاهر انها من فرد الى فرد اخر انما قال فالظاهر لاحتمال ان يكون السطح المقعر مثلاً صنفاً والمخروطي صنفاً آخر وكذا البعد الكرى والمخروطي فأمل قوله والحركة المستديرة اه شروع في بيان ان الحركة في الوضع من اي

٧ زين الدين

سـ

د طرسوسي

سـ

٣ خوشا بي

سـ

٤ طرسوسي

سـ

قسم هي من الاقسام الثلاثة بعد بيان الحال في الكيف والكم والايين
فخاضل كلامه ان الحركة في الكيف ليس الا من نوع الى نوع آخر
بناء على ان الالوان انواع متخالفة الحقيقة وفي الكم ايضا كذلك
على قول واما على قول آخر فنصنف الى صنف آخر وفي الاين
ليس الا من فرد الى فرد آخر في الظاهر وفي الوضع تتأني الاقسام الثلاثة
فتذكر قوله كما في تمام الدور اه قيل ٨ كالرحى فانه ينتقل من فرد
الى فرد آخر عند تمام الدور والشروع في دور آخر واما من نوع الى
نوع آخر فكالرحى ايضا اذا كانت حركته بطيئة فصارت سريرة
ورد ٦ بان هذه المذكورات اثما هي افراد وانواع واصناف للحركة
للاوضاع الذي هو النسبة او الهية الحاصلة من النسبة والكلام فيه
فالحق ان يمثل لفرد الوضع بالنسبة او الهية المتغيرتين بكل جزء من
الحركة القطعية الرطوبة والدولابية ونوعه باحديهما ايضا اذا تغيرت
بانتقال تدريجي من الرحوى الى الدولابي وبالعكس واصنفه باحديهما
ايضا اذا تغيرت في الدولابية بتبدل المحور بمحور آخر على التدريج
قوله مع انه لا يسمى سمنا قيل ٣ عدم التسمية في العرف الخاص ثم
وعدم التسمية في العرف العام لا يفيد شيئا قوله اذا المشهور انه لاخراج
اه قد يقال لكن التحقيق انه لاخراج الورم ٥ فانه على ما نقل
عن الشيخ يلحق الاجزاء الاصلية ايضا فلو لا قيد التداخل في جميع
الاقطار لدخل في التعريف مع انه ليس من النمو قوله غير مناسب
لم يقل غير صحيح لا مكان التوجيه يجعل التشبيه باعتبار كل واحد
لا باعتبار المجموع او باعتبار الافراد الذهنية او يجعل الكاف اسما
بمعنى المثل والمثل بمعنى العين كما جعلوا في قوله تعالى * وشهد شاهد
من بني اسرائيل على مثله * بناء على ان الشهادة على المثل لا تفيد
والمساهي على العين قوله اولاجزاء الجسم سواء كانت اصلية
او زائدة وقد يقال انتقاض الاجزاء في الذبول انما هو بالانعدام
والغناء لا بالانفصال فلا حركة اينية فيها ان المتحرك لا بد ان يكون
موجودا واجيب عنه بان الهيولى قديمة عندهم وما ثبت قدمه امتنع

٨ محمود حسن

٦ خوشابی

٣ محمود حسن

٥ النام (نسخه)

عدمه فالظاهر على اصلهم القاسد ان ينقلب الاجزاء ماء ثم هواء
 انتهى فتأمل قوله الى انتقاش اجزاء الجسم اه فينشأ يكون حركة
 اينية للاجزاء بالانتقاش والاضطرار كما في شرح المواقف قيل ٩
 ويكون حركة اينية في نفس المنتقش والمضطرم اذ لا خفا في استبدال
 مكانهما مع عدم خروج منشأ الاستبدال عنهما فلا وجه لتخصيص
 الاينية بالاجزاء قوله مشعر يريد تفصيل السيد حيث قال سواء
 صار متصلا واحدا ولا يعني انه لا اثر لاتصال الزائدة بعد المداخلة
 بالاصلية على الوجه الذي ذكره السيد قدس سره لان مجموع
 الاصلية والزائدة غير الاصلية وحدها سواء اتصلا او لا كما في الشرح
 الجديد للتجريد قوله ويؤيده ما ذكره بعض الافاضل اه اي يؤيد كون
 بحث الشارح رد التفصيل السيد ووجه التأييد ان ذلك الفاضل
 ايضا رد تفصيل السيد بانه لا اثر لصيرورة المجموع متصلا واحدا
 كان غير الاصل وحده فلا يكون هناك امر واحد عرضه له المقادير
 فبعدم ما ذكره الامام ولا يفيد كون المجموع متصلا واحدا وانما
 قال لا يؤيد لان اقول ذلك الفاضل محملا آخر كما سنشير اليه قوله
 والاجزاء العنصرية فيه باقية فيكون له اجزاء بالفعل في نفس الامر
 فلا يكون متصلا واحدا في نفسه وكذا الزائد مركب من العناصر
 والاجزاء العنصرية باقية فيه ايضا فلا يكون ذلك ايضا متصلا
 واحدا في نفسه فالظاهر ان مجموع الزائد والمزيد عليه ايضا كذلك
 لا يفارق بينهما قوله ولو صارت اي والحال انه لو كان الزائد
 والباقي مجموعيهما متصلات لزم انه انعدمت عند النمو المتصلتان
 وهما الزائد والاصلية وحدث متصل اخر وهو المجموع كما تقرر
 في بحث الهيولى فليس هناك امر واحداه فهو علاوة لما قبله ومبنى
 على تسليم ان الاتصال ليس خلاف الظاهر ويحتمل ان يكون من قبيل
 عطف العلة على المعلول كما قيل ٦ اي لا اتصال للزائد في نفسه
 ولا للباقي كذلك لانه لو كان كل واحد منهما متصلا في نفسه كان
 المجموع ايضا متصلا واحدا في نفسه اذ لا فارق فينشأ انعدمت

٩ خوشاينى سمد

٧ وما يؤيد كون بحث الشارح
 رد التفصيل السيد ما ذكره
 الشارح في الشرح الجديد
 للتجريد بعد اورد ما اورده
 الشارح وبها حققنا ظهور
 ان لا اثر لاتصال الزائدة
 بعد المداخلة بالاصلية على
 وجه يصير به المجموع
 متصلا واحدا في هذا
 المطلب لان مجموع الاصلية
 والزائدة غير الاصلية وحدها
 سواء اتصلا على وجه
 صار به المجموع متصلا
 واحدا في نفسه او لم يتصل
 كذلك سمد

٦ عبد الرحمن سمد

المتصلتان عند النمو وحدث متصل واحد وذلك غير ظ فعلي هذا
 يكون ما ذكره رداً لتفصيل السيد بنى احتمال الاتصال لا بعدم
 التأثير للاتصال فلا يؤيد حيثئذ كون بحث الشارح رداً لتفصيل
 السيد بانه لا اثر للاتصال كما لا يخفى **قوله** ويفهم من الشفاء ان الباقي
 فى النامى شخص المادة اه قيل ٣ المراد بالمادة ههنا الهيولى لا الاجزاء
 العنصرية اذ ما بقى شخصه فى النامى ليس الا هي لما عرفت انه لا بد
 فى النمو من تفرق الاصلية حتى لا ينفد فى اقطارها الاجزاء الغذائية
 ويؤيده تصريح السيد قدس سره فى حواشى التجريد بان المتحرك
 بالذات فى الحكم هو الهيولى والمراد من الصورة فى قوله والنوع من صورته
 ما هو الا عم من الصورة الجسمية والنوعية لا الصورة النوعية فقط
 اى الباقي فى النامى وهو النوع من صورته الجسمية والنوعية من مركبه
 وبسائطه لا الشخص من شئ منهم او المراد من النامى فى قوله وان النوع
 هو النامى هو المنمى اى الموجب لاختلاف اشخاص نوع كل صورة
 من الصور المذكورة هو الجزء الزائد الغذائى المنمى يعنى ان الزائد فى مقدار
 الجسم النامى خلقة الجزء الغذائى وذاته بسبب زيادة مادة ذلك الغذائى
 المنمى ومقدارها اى انضمامها الى الجسم الاصلى لان المتزايد مادة
 الجسم الاصلى او مقدارها **قوله** له مادة وصورة قيل ٤ المراد بالمادة
 ههنا هي الاجزاء العنصرية وبالصورة الصورة النوعية للمركب
قوله وحقيقة الجسم هي صورته فيه انه ان اراد ان حقيقته هي
 صورته فقط على معنى ان مادته خارجة عن حقيقته فهو مردود
 لاجماع السلف والخلف على دخول المادة فى الحقيقة مع ان سياق كلامه
 وسباقه يأتى عنه وان اراد ان مقومه وركنه الاعظم هو صورته
 واما المادة فهي ليست بمقومة له بل هي مأخوذة فيه لحاملتها
 للصورة المقومة كما هو مقتضى سوق كلامه فلا يجزى فيما يقصده
 كما لا يخفى **قوله** قال الشيخ اه تقوية لما ذكره فى هذه المقدمة الاولى
 فتأمل **قوله** يجوز ان يكون امر فرد الاموراه كالشجر المعين فانه
 من حيث انه شجر معين فرد للشجر المطلق الذى هو امر كل من حيث

٣ خوشایى سه

٤ خوشایى سه

انه مركب مخصوص فرد للمركب المطلق الذي هو امر كلي آخر
ومن حيث انه مادة معينة فرد للمادة المطلقة التي هي امر كلي آخر
ايضا فهو من حيث انه فرد للشجر المطلق شخص باق بحاله ومن حيث
انه فرد للمركب والمادة غير باق بحاله هكذا قيل وفيه نظر فانه
من حيث كونه فردا معيننا للشجر ايضا غير باق بحاله عند النمو مثلا
بل الباقي فرد آخر منه كما سيتضح ذلك زيادة اتضح قوله لم يظهر
علينا ان انتقال الجسم آه قال الشريف الفريد في حاشية التجريد
اثبات الحركة في الكيف يتوقف على بيان امرين الاول ان محال
الكيفيات قد تغير فيها مع بقاء طبائعها النوعية والثاني ان ذلك التغير
تدريجي لا دفعي والامر الاول ينفيه بابطال مذهب الكون والبروز
والعش والنقوذ وبغيره واما الامر الثاني فلم يتعرض احد لبيان
بل قنعوا فيه بما يحس من انتقال الماء من البرودة الى السخونة
وبالعكس على سبيل التدرج قال الامام لا اعتماد على ذلك لجواز
ان يكون هناك كيفيات متجددة في آنات بينها ازمنة قصيرة فلا يشعر
الحس بتفصيل تلك الكيفيات بل يدركها على انها متواصلة
فلا يكون هناك تغير تدريجي بل تغيرات دفعية متعاقبة فلا حركة
اتهي وقال المحشي فخر الدين وقيل يمكن اثبات هذه الحركة بالضوء
الحادث على سطوح الاجسام المقابلة للشمس فانه يقع شعاع الشمس
عليها تدريجا وكذا الاجسام المقابلة للابواب المسدودة اذا فتحت
تدريجا فانها تنتقل من الظلمة الى النور تدريجا وكذا انتقال الجسم
من الاستقامة الى الانحناء وبالعكس بتحريكه بحركة اينية الى غير
ذلك مما لا يجري فيه الاحتمال الذي اوردته الامام في انتقال الماء بان
يتوارد الاستعدادات المختلفة على الماء اي حال كون الماء باقيا على
برودته الى ان يتم تلك الاستعدادات فيكون الماء حارا دفعة عند تمام
الاستعدادات فايحس قبيل الحرارة ليس بحرارة ولا برودة بل هو
كيفيات غيرهما واستعدادات لقبول الماء كيفية الحرارة وهذا ليس
ما نقله عن الامام كائن فان الكيفيات المحسوسة قبيل الحرارة من افراد

أخو شافعي

الحرارة على ما ذكره الامام الا انه يجوز ان يكون بين كل فردين منها
 ازمة قصيرة وذلك ينافي التدرج وليست من افرادها على ما ذكره
 المحشي كما عرفت واعلم ان كل واحد من التجويزين المذكورين من قبيل
 ان يقال جاز ان يكون بحضرتنا جبال شاهقة لم نرها وانه سفسطة
 ولذا قيل ٢ هذا انكار للمحسوس كما للسو فسطائية قوله وكون
 النفس المنطبعة اه جواب سؤال مقدر كانه قيل ان للنفس المنطبعة
 حركة في الارادات الجزئية للنحريكات الجزئية وتلك الارادات
 كيفيات نفسانية وليست بمثابة الحرارة والبرودة لعدم امكان القول
 بالاستعداد في النفس المنطبعة الفلكية والالزم سكون الافلاك وقت تلك
 الاستعدادات وذلك مخالف لقاعدتهم فاجاب بانه خير ظاهر لجواز زوال
 ارادة منها وحصول اخرى لها كلاهما في آن واحد وهو انتقال
 دفعي كما قيل ٣ لا يجوز ان يتوارد عليها ايضا الاستعدادات المختلفة
 حتى يتم استعدادها لارادة جزئية فتحصل دفعة وهكذا كما ظن لما عرفت
 من عدم امكان القول بالاستعداد في النفس المنطبعة قوله ولكن لا يتم
 ما قيل ٤ اي في نفي الحركة في الكيف رأسا وحاصله ان الحركة لا تكون
 الا بالتدرج والتدرج انما يكون فيما يقبل التفاوت بالشدة والضعف
 في نفسه والكيف ليس كذلك وما يرى فيه من التفاوت فهو في الحقيقة
 لكيف المحل وهو دفعي لا تدريجي هكذا قيل وهذا المعنى هو الملايم لقوله
 ولكن لا يتم بكلمة الاستدراك وعلى هذا يكون حاصل الرد المشار اليه
 بقوله اذ يجوز ورود افراد الكيفيات الغير المتشابهة منعا لقول القائل
 التدريجي انما يكون فيما يقبل التفاوت في نفسه بجواز ورود افراد
 الكيفيات على محل بطريق التدرج من غير تفاوت بالشدة والضعف
 وهذا لا ينافي جواز الدفعية في الانتقالات الكيفية اذ الجواز لا ينافي
 الجواز فلا ينافي هذا المنع المنع السابق ولا يأتى من كون مراد القائل
 ما ذكر بزعم الفرق بين التفاوت في نفس الكيف وبين التفاوت في كيف
 المحل في جواز الدفعية والتدريجية اذ لا فرق بينهما في نفس الامر

٢ طرسوسي

٣ عبدالرحمن

٤ عبدالرحمن وابن حيدر

كما ظن غاية ما في الباب ان هذا على تقدير صحته يكون جوابا اخر عنه
وقد يقال ٦ مراد القائل اثبات حركة الجسم في الكيف بحصرها فيما
يقبل التفاوت بالشدة والضعف وحاصل الرد منع الحصر بجواز ورود
افراد الكيفيات على محل بطريق التدريج من غير تفاوت بالشدة والضعف
وانت خبير بان هذا المعنى لا يلائم كلمة الاستدراك قوله اذ يجوز ورود
اه علة لعدم تمامية ما قيل واشارة الى الرد عليه واعتراض عليه بان القائل ٩
لا ينكر هذا الورد لكنه لا يقول بالحركة حيثئذ لحصول كل منها
دفعه انتهى وقد عرفت جوابه وتوجيه العلة فتأمل قوله الغير
المتشابهة الظاهر انه صفة الكيفيات فتأمل وقيل ٨ انه صفة افراد
الكيفيات والمعنى يجوز ورود الافراد الغير المتشابهة للكيفيات فتأمل
قيل ٢ ما اوجه الى وصف الكيفيات بالغير المتشابهة اقول
لعله وصفها به بالمبالغة في رد القائل فافهم قوله وقد يقال لا حركة
في الكيف اصلا اي فيما لا يقبل الاشتداد والضعف ولا فيما
يقبلهما وهذا هو الذي سماه الشريف في شرح المواقف شبهة عامة
في الحركة وقرره هكذا المتحرك في الاين ان كان له من مبدأ المسافة
الى متتهيهما اين واحد فليس متحركا في الاين بل هو ساكن مستقر على
اين واحد وان كان له ايون متعددة فاما ان يستقر على واحد من تلك
الايون في اكثر من آن واحد فقد انقطعت حركته واما ان لا يستقر
فلا يكون في كل اين الا آنا واحدا ولا شك ان تلك الايون الالائية متعاقبة
متتالية اذ لو كانت متفصلة بزمان لم توجد في ذلك الزمان شئ من تلك
الايون لزم انقطاع تلك الحركة الالائية واذا كانت تلك الايون متعاقبة كانت
الاتات متتالية وهو بوط عندهم وهكذا يقال في الحركة الكمية والوضعية
والكيفية لا يخفى عليك ان تقرير المحشى اتم من تقريره ووضح ولذا
اختاره قوله والا لم يكن حركة اذ لا يكون الانتقال حيثئذ تدريجيا
بل يكون دفعا قوله يلزم تناهي الاتات وهو بوط عندهم كما ذكره
الشريف قوله وان كان له تلك اي الكيفية غيرهما قوله وقد يجاب

٦ القائل المحشى الخو شابي
سدد

٩ عبد الله بن حيدر سدد

الخو شابي سدد

٢ عبد الله بن حيدر سدد

بان الثابت اما حاصله كما قيل ٣ اختيار الشقوق الاخيرة من الترييدات ومنع قوله فلا حركة في تلك الازمنة مستندا بانه يجوز ان يفرض في تلك الازمنة آتات بحذاء كل واحد منها نوع من انواع الكيف وقد قرره الشريف في حاشية التجريد هكذا ولا مخصص الا بان يقال للمتحرك الايني فيما بين المبدأ والمنتهى اين واحد مستمر لكنه غير مستمر يمكن ان يفرض للجسم بسبب استقراره وعدم استقراره ايون غير متناهية كل منها يفرض في آن فقط وكذا للمتحرك الكيفي فيما بين مبدأ حركته وتهيئتها كيفية واحدة سيالة يمكن ان يفرض فيها كيفيات غير متناهية يفرض كل منها في آن فقط وكذا الحال في الحركة الوضعية والكمية قوله ويمكن ان يفرض فيها انواع قيل ٢ هي الحاصلة للمتحرك بين المبدأ والمنتهى بسبب تجدد نسبته الى الكيفيات الفرضية وانما قال انواع لما سبق منه من ان الكيفيات انواع متخالفة قوله في ذلك الزمان اي في الزمان الذي بين المبدأ والمنتهى قوله ويرد عليه اي على الجواب المذكور انه يلزم ان يفرض في الزمان المتناهي وهو زمان ما بين المبدأ والمنتهى وقيل زمان ما بين كل آتين آتات غير متناهية فيه انه ان اريد لزوم الفرض بالفعل فاللازمة ممة وان اريد امكان الفرض فيطلان اللازم ثم اذا آتات حينئذ وكذا الكيفيات غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد ولا كلام في جواز انحصار مثل ذلك بين الحاصرين ولهذا قال فيما نقل عنه والجواب ان تحقق الحركة انما يقتضي تحقق مسافة ذات حدود متناهية في نفس الامر وان كان بين كل حدين حدود غير متناهية بحسب الفرض فلا يلزم امتناع الحركة ولا الجزء الذي لا يتجزى انتهى فتأمل قوله فيلزم امتناع الحركة بناء على استلزامها انحصار ما لا يتناهي بين الحاصرين وهو ممتنع قوله او الجزء انه عطف على امتناع الحركة والمعنى فيلزم اما امتناع الحركة ان قلنا بامتناع كون الآتات محصورة بين حاصرين او تحقق الجزء الذي لا يتجزى ان قلنا بعدم امتناعه لعدم شرط من شروط استحالة

و ذلك لزوم لانه يلزم على تقدير فرض آتات غير متناهية مترتبة
وكيفيات كذلك تتالى الآتات والكيفيات كما ذكر الدواني في حاشية
الجديدة على شرح التجريد حيث قال على تقدير وجود الافراد
الغير المتناهية لا يبقى بين فردين منها فرد زمانى واللام يكن جميع الافراد
موجودة بالفعل والاراد المذکور مبنى على وجود تلك الآتات والكيفيات
والافلا كلام فى جواز انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين كما اشيرنا
اليه فافهم وقيل ٨ هذا ليس عطفاً على امتناع الحركة كما توهم
كل من رايه اقلامهم فى هذا المقام والالزم على النظام من القول بالجزء
مع عدم تناهي الانقسام وهو مما يظهر خطاؤه على الخواص والعوام
وايضاً يلزم حينئذ عدم التقابل الا ان يقال الانفصال لمنع الخلو
وهو خلاف الظاهر بل هو عطف على قوله ان يفرض وحاصل الاراد
ان ما يخص من الجواب هو انه يجب ان لا يستمر المتحرك فى شئ فى زمان
الحركة على فرد من المقولة والالكان ساكناً وهو خلاف المفروض
فرد عليه انه حينئذ يلزم احد الامرين اما فرض آتات غير متناهية
مترتبة فيلزم امتناع الحركة لتوقفها على امر مح وهو انحصار
غير متناهي بين حاصرين او فرض آتات متناهية متتالية ليكون المتحرك
فى آن متصفاً بفرد من المقولة فيلزم الجزء الذى لا يتجزى انتهى وانت
خبر بانه يلزم حينئذ ان يكون التريد قبلياً اذ فرض الآتات غير متناهية
مصرح به فى الجواب تأمل وايضاً لا محذور فى لزوم ما لزم على النظام
اذ المحال جاز ان يستلزم المحال قوله وذهب بعض الاجلة وهو
جلال الدين الدواني فى حاشيته على الشرح الجديد للتجريد فى بحث
الوجود عند قول صاحب التجريد ولا تزايد فيه ولا اشتداد والظاهر
ان غرض المحشى من ذكره ههنا هو الاشارة الى الجواب به عن
الاراد المذكور ثم الرد عليه تقرير الجواب انه ان اريد انه يلزم
ان يفرض فى الزمان المتناهي آتات غير متناهية موجودة بالفعل
فالملازمة الاولى ممة كيف ان المتحرك حال الحركة لا يتصف الا
بما هو بالقوة من افراد المقولة لا بما هو بالفعل منها وهذا هو مراد المجيب
فن ان يلزم ما ذكر وان اريد انه يلزم ان يفرض فيه آتات غير متناهية

٢ خوشایى نه

بالقوة فاللزام الثانية ممة وخلاصته ان الجواب مبنى على فرض
الانواع والاثبات بالقوة كما صرح به بقوله وهذه الانواع كالاثبات
بالقوة والایراد المذكور مبنى على فرضهما بالفعل فالجواب في واد
والایراد في واد آخر فن قال ٢ ان الغرض وهو الاشارة الى جواب
اخر عن اصل الاعتراض ومن جعله جوابا عن الايراد المذكور
او جوز ذلك لم يأت بما هو حق المقام لم يأت بما هو حق المقام
قوله ويلزم منه اى مما ذهب اليه بعض الاجلة وهذا مما اورده
ذلك البعض على نفسه واجاب في تلك الحاشية حيث قال فان قلت
يلزم من هذا ان لا يكون المتحرك الاينى مكان بالفعل ولا للمتحرك
الكمى كم بالفعل وهو بط بالضرورة قلت انما يتصف المتحرك بالفعل
حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين طرفي
القوة ومحوضة الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم لا ينج عن تلك
الاعراض والتوسط فيها واما انه لا ينج عن افرادها بالفعل فليس
ضروريا ولا مبرهنا بل البرهان ربما اقتضى خلافه ولم يلتفت المحشى
الى ما اجاب به عنه بل اشار الى انه وارد عليه قطعا والجواب الذى ذكره
سخيف جدا واصل وجه سخافته هو ان ما ذكره في ذلك الجواب التزام
ان لا مكان بالفعل للجسم مثلا وذلك بط لاستلزامه الخلاء كما اشار اليه
بقوله فيلزم الخلاء وقيل ٩ وجه السخافة هو ان مبنى الاعتراض
اختيار خلو الجسم فيما بين الاثنين عن السكيف كما هو الظاهر فبعد
هذا الاختيار دعوى الضرورة في عدم خلو الجسم عن تلك
الاعتراض والتوسط بين طرفي القوة ومحوضة الفعل مما ياباه العقل
السليم انتهى هذا فن قال ٣ هذا ما اورده ذلك البعض على نفسه
وقد عرفت منه الجواب عنه لم يأت بما هو حق المقام فان قلت ان لم
هذا على بعض الاجلة لم على المجيب ايضا لا اشتراكهما في منشأ
اللزوم وهو القول بكون الافراد بالقوة قلت المجيب قائل بكون كل
واحد من الافراد بالقوة قبل وصول المتحرك اليه واما عند الوصول
اليه فهو قائل بانه بالفعل بخلاف بعض الاجلة كما يظهر بالنظر في كلامه

٩ خوشایى نه

٣ عبد الله بن حيدر نه

٢ خوشابی

وقيل ٢ المجيب قائل بتحقق الكيفية المستمرة بخلاف بعض الاجسلة
وابضا المجيب قائل بفعالية الفروض الغير المتناهية وان كانت المفروضات
بالقوة بخلاف بعض الاجسلة فانه لم يلتزم فعليسة الفرض الى غير
النهاية وان كان قائلا بافراد غير متناهية وانت خير بما فيه اما اولا
فلان القول بعدم خلوا الجسم عن تلك الاعراض قول بتحقق الكيفية
المستمرة واما ثانيا فلان القول بفعالية الفروض الغير المتناهية مع
كون المفروضات بالقوة مما ياباه العقل السليم قوله وابضا يلزم
خلوا الفلك الخلو يستلزم النفي فوقوع النكرة في سياقه يفيد العموم فالمعنى
يلزم ان لا يكون للفلك وضع من الاوضاع بالفعل في وقت من الاوقات
قيل ٣ قدمت النسخة الاصلية للحاشية ههنا ثم انه بعد ثلاث سنين
شرع في قوله وابضا الى آخر الحاشية قوله واقول كل مقولة اه
اقول هذا ايضا جواب عما اورده على الجواب بقوله ويرد عليه
انه يلزم اه وحاصله ان التناهي وعدم التناهي من شان المتعدد
ولا تعدد ههنا اذ المفروض ان كلا من الافراد والانات متصل
واحد لا انفصال لهما فلا يلزم ان يفرض في الزمان المتناهي آتات
غير متناهية حتى يلزم امتناع الحركة وخلاصته ان الجواب مبني
على كون الافراد الزمانية متصلة والابراد مبني على كونها منفصلة
فلا مقابلة ثم ان الفرق بين هذا وبين ما ذهب اليه بعض الاجسلة
بانفصال تلك الافراد اتصالها واتصاف الجسم بكل من تلك
الافراد بالقوة واتصافه به بالفعل كما اشار اليه بقوله واتصاف الجسم
بفرد المقولة لا يقتضي الوجود مطلقا ويحتمل ان يكون تزييفا
لكلام بعض الاجسلة وتوجيهه كما قيل لانم ان المتحرك حال الحركة
لا يتصف الا بما هو بالقوة كيف وافراد المقولة الثابتة في الآتات
حاصلة هو جودة بالفعل في ضمن المقولة المستمرة المتصلة واتصاف
المتحرك بالفعل بفرد المقولة لا يقتضي وجوده على سبيل الانفصال
والاستقلال بل يكفي وجوده مطلقا قيل ٣ هو جواب عن اصل
الاعتراض باختيار ما اختاره المجيب الاول من تحقق الكيف المستمر
بين الآتين وحاصله ان كل مقولة تقع الحركة فيها افراد ممتدة

٣ خوشابی و عبد الرحمن

وغيرهما

٧ عبد الرحمن

٣ خوشابی

في الزمان مشتمل كل منها على افراد آتية ممكنة الافتراض في آتات
 ممكنة الافتراض في الزمان لا مفروضتان بالفعل حتى يلزم عليه ما لزم
 على المجيب الاول ولا يلزم انفصال هذه الافراد الزمانية وكونها
 اجزاء بالفعل بانفراض الافراد الآتية حتى يلزم عليه مثل ما لزم على
 المجيب الاول من لزوم تعاقب الآتات او كون الوجود غير المتشابهية
 المترتبة محصورة بين الحاصرين بل هي متصلة مثل الخط المفروض
 فيه النقاط وذوات هذه الافراد الآتية موجودة في ضمن المتصل
 كما سمعت غير مرة انتهى فتأمل فيه قوله واتصاف الجسم اه جواب
 سؤال مقدر كما يظهر بادي تأمل قوله مع ان بعض مكانها وهو
 ما اتصل بالسفينة من سطح الماء فان مكانها مجموع سطحى الماء
 والهواء فبعضه جزء من سطح الماء اى من تمامه كما ان بعضه سطح الهواء
 الملاصق للسفينة قوله وهو موجود في ضمنه اى في ضمن تمام سطح الماء
 قوله لانه اذا انتقل الشئ اه يعنى ان الانتقال من القيام الى القعود
 وكذا عكسه انتقال من وضع الى اخر لكنه دفعى فليس بحركة واما
 الحالات الواقعة بينهما فليست من قبيل الانتقال في الوضع لعدم
 التضاد الحقيقي بين كل اثنين منها فلا حركة في الوضع وفيه ان عدم
 الحركة الوضعية في القائم اذا قعد والقاعد اذا قام لا يدل على انه
 لا حركة في الوضع فتأمل قوله وهذا فاسد اى هذا الدليل فاسد
 لورود النقص التفصيلي والاجالى عليه اما الاول فاشار اليه لانه
 لا حاجة الى التضاد الحقيقي في طرفي الحركة المنتقل منه والمنتقل اليه
 يعنى ان القائل ظن ان الحركة تحتاج الى التضاد الحقيقي بين الطرفين
 ولذا استدلل بما ذكره على نفي الحركة في الوضع وهو ماذ لا حاجة
 اليه بل يثبت الحركة بالانتقال في افراد المقولة سواء كانت تلك الافراد
 متضادة حقيقية اولا واما الثاني فاشار اليه بقوله وما ذكره من ان
 الانتقال اه وحاصله ان ما ذكر جار في الانتقال من البياض الى
 السواد مثلا تخلف الحكم وهو ان لا يكون الحركة في الكيف لكنه
 مبني على ان القائل قائل بالحركة في باقى المقولات كما هو الظاهر من قوله

لا حركة فيه فتأمل فيه قوله لكن الحركة اه اشارة الى الحل بعد
النقض الاجمالي يعنى ان منشأ غلط القائل هو ان الانتقال الى الطرف
اعنى المنتهى دفعى وهو مناف للحركة ان كانت الحركة باعتبار ذلك
الانتقال وليس كذلك بل باعتبار الانتقال فى افراد الوضع مثلاً قليلاً
قليلاً الى ان يصل الى الطرف قوله الى ظاهر العبارة المشعرة بظاهر
التذكير صفة لظاهر الا ان يقال التأييد باعتبار المضاف اليه قوله
بالتعريف اى الحركة الوضعية مطلقاً سواء كانت صرفة او مختلطة
بالحركة الاينية قوله ولا يبعد ان يكون مراده بالذكر التمثيل وكذا
لا يبعد كل البعد ان يكون مراده التعريف للحركة الوضعية الصرفة
فلا يتوجه البحث المذكور حينئذ ايضاً قيل ٣ ولا يبعد ان يقال انه
تعريف بالاختصاص على مذهب المتقدمين قوله وهذا اى وهذا
الصنيع الذى فيما ذكره المص من اتيان عبارة مشعرة بالتعريف
وليس الغرض التعريف بل التمثيل كالصنيع الذى فيما ذكره الشيخ
قوله بان يتبدل اه متعلق بقوله متبدل وضع وبيان لفهجه ٦ قوله
فهو متحرك بالوضع اى فقط والالزم حمل الشئ على نفسه اى
فهو متحرك بالوضع فقط لا بالان ايضاً فقوله لان مكانه لم يتبدل
دليل للجزء الثانى من المدعى وبيان له وقوله بل تبدل وضعه بيان
للجزء الاول منه لكن ينا فيه قوله بل الغرض هو ان يثبت الى قوله
فليعلم امكانه من حركة الفلك الاعلى فتأمل قوله ان قال قائل
ان الفلك اه غصب وابطال لقوله لان مكانه لم يتبدل او معارضة
تقديرية عليه قيل ٢ هو معارضة تحقيقية معه وتقريره ان دليلكم
وان دل على مدعاكم لكن عندنا ما ينفيه وهو ان كل جزء من الفلك
متحرك فى المكان وكل ما كان كذلك فالكل منه متحرك فى المكان
فلا يكون كل متبدل وضع من غير يفارق بكية المكان متحركاً فى الوضع
بالذات انتهى وقيل هو نفي لقوله فليعلم امكانه من حركة الفلك الاعلى
وكلمة الاعلى من زيادات التساخ فتأمل قوله والجواب انه لا جزء
للفلك حاصله لانسلم ان كل جزء من الفلك متحرك كيف انه لا جزء له

٣ محي الدين

٦ لفهجه (نسخه)

٢ عبد الله بن حيدر

ولو سلم ان له جزء فلا نسلم ان كل جزء منه متحرك في المكان اذا جزأه لا تفارق
امكنتها بالكلية بل يفارق كل جزء منه جزء من مكان الكل اه ولو سلم
ذلك ايضا فلا نسلم الكبرى اذا لكل الافرادى والجموعى قد يختلفان
فيجوز ان يكون الفلاك بالنسبة الى اجزائه من ذلك القيل **قوله** وليس
مكان الجزء جزء مكان الكل وذلك لان ذلك الجزء جسم ومكان
الجسم لا بدو ان يحيط به وجزء مكان الكل ليس بمحيط به كما لا يخفى **قوله**
ان كل ينصف اه اشارة الى دعوى البداة في المدعى فاذا كفى بيانه
تنبيه عليه في صورة الدليل وقيل ^٢ اشارة الى ان الاستدلال على الحركة
الوضعية الذاتية تحقيقى لا ازامى وفيه انه كيف يكون تحقيقيا مع
ورود الاسئلة عليه الا ان يقال مبنى على امكان الجواب عن تلك
الاسئلة فتأمل **قوله** ولعل قائل يقول الحركة في المكان اه منع لتقريب
الدليل المذكور اعنى **قوله** لان مكانه لم يتبدل او منع لكبراه حاصله لا نم
ان كل ما لم يتبدل مكانه فهو ليس بمتحرك في المكان وانما يكون كذلك
لو وجب ان يكون الحركة في المكان اى الحركة الاينية بتبدل المكان لكنه مم
اذ لا يجب ذلك بل يجوز ان تكون من غير تبدل في المكان ايضا كافي
الافلاك وقيل هو اثبات المقدمة المهمة اعنى الكبرى بابطال السند ولا يخفى
عليك ما فيه فتدبر **قوله** بل يجب ان يكون متحركا اه اشارة الى منشأ
غلط المستدل يعنى انه يجب في الحركة الاينية ان يكون المتحرك متحركا
وهو في مكان وان لم يفارقه فاشبه الامر على المستدل وظن ان الواجب
هناك هو تبدل المكان فأتى بما تى وليس هذا من تمة السند كما توهم ^٣
وقيل الظاهر بل يجوز الا ان يقال ذكر يجب مشاكاة وقوله وهو
في مكان الظاهر وهو في مكانه انتهى **قوله** ويقال له يجب ان يكون
اه حاصله ان المتحرك في المكان متغير لا محالة فذلك التغير ان لم يكن باعتبار
تغير المكان كما توهمه القائل فاما ان يكون ذلك باعتبار امر يفارقه
او باعتبار امر يوجده او لا يكون باعتبار شئ منهما والثانى باطل قطعا
اذ لم يكن ذلك المتحرك حينئذ متحركا ومتغيرا حقيقة هف وعلى الاول
يجب ان يكون هناك امر سوى المكان يتغير ويتبدل فالحركة حاصلة فيه

٢ خوشاى

٣ المشوهم والقائل عبد الله
بن حيدر

لا في المكان وانت خير بانه يجوز ان يكون ذلك الامر المتغير المتبدل هو الاين فالمقدمة الممنوعة على حالها وكذا السند فهذا الجواب مما لا يسمن ولا يغني وسيوضح لك الامر فانتظر قليلا قوله ولقائل ان يقول دعوى اه الظاهر ان هذا من المحشى اللارى لامن الشيخ لكن النسخ مختلفة في بعضها دعوى عدم تجوز كون حركة الفلك الى قوله لاما اذا كان عبارة عن البعد فالمعنى عدم كون حركة الفلك مكانية كما ذكره الشيخ مردود لو كان المكان هو السطح الباطن اذ المقولة ٣ التي يقع فيها الحركة ليست اه ووجه الاستدلال به هو ان الهيئة الحاصلة للفلك بسبب حصوله في مكانه الذي هو السطح الباطن المحيط بذلك الفلك وكذا نسبة الفلك اليه تبدل بتبدل حركته المستديرة اذ يتبدل نسب اجزاء ذلك الفلك الى اجزاء ذلك السطح الباطن المحيط وذلك ظاهر فاذا كان ٧ عدم كون حركة الفلك مكانية مردودا لا يدفع الوجه الثاني من وجهي الاعتراض الذي ذكره القائل بقوله الحركة في المكان يجب ان يكون بتبدل المكان اه بما ذكره المجيب بقوله ويقال له يجب ان يكون اه كما عرفت مناهذا اذا كان المكان عبارة عن السطح واما اذا كان عبارة عن البعد فلا يكون عدم كون حركة الفلك مكانية مردودا اذ لا يختلف حيثئذ الهيئة الحاصلة للفلك بسبب حصوله في البعد ولا نسبته اليه بحركته المستديرة لنفوذ ذلك البعد في الفلك هذا لكن يرد عليه ما قيل ٤ من ان النفوذ لا يمنع الاختلاف المذكور والا لا تنقل البعد بانتقاله فلا يكون مكانا لما مر فيما سبق الا ان يقال المراد بالبعد ما هو مذهب المتكلمين ولا معنى لاختلاف نسبة الموجود الى المعدوم وفي بعضها دعوى تجوز كون حركة الفلك والظاهر انها من تحريفات الناسخين فتدبر قوله كيف وهو اى المكان بمعنى السطح اذ الكلام فيه من مقولة الحكم المنقسم الى المنفصل والمتصل المنقسم الى السطح والخط والجسم التعليمي قبل الظاهر ان يقول وهو من مقولة الجوهر اذ الكلام في المكان بمعنى البعد لا بمعنى

٣ فيه اشارة الى ان قوله
اذ المقولة اه علة لقوله
مردود

٧ قوله فاذا كان عدم اه فيه
اشارة الى ان قوله فلا يدفع
تفريع على قوله مردود
فافهم ذلك

٤ خوشاى

السطح وانت خير بانه فاسد واعلمه تبع نسخة اما بدل لاما في قوله لاما
اذا كان عبارة عن البعد فجعل قوله فلا يندفع الوجه الثاني بما ذكره
وجعل قوله اذا المقولة اه علة لعدم الاندفاع وليس فليس كما عرفت
بما ذكرناك واعلم ان لنسبة اجزاء الفلك الظاهر انه الى آخر الحاشية
لنفي الحركة الوضعية في الفلك رأسا كما قيل ٦ فقد ترقى في الكلام فقال
اولا كون الوضع متبدلا ايضا لا يوجب نفي الحركة الاينية ثم ترقى
فقال بل يجوز ان يقال الحركة المذكورة اينية بالذات ووضعية بالعرض
ثم ترقى فنفي الوضعية رأسا ويحتمل ان يكون هذا الى قوله ولا يخفى انه
تحقيقا للمقام يبين ان الحركة الوضعية في الفلك انما هي باعتبار
جزء المقولة وبؤيده التصدير بكلمة اعلم وقوله ولا يخفى انه الى قوله
وظه كلام مستقل احداث شبهة في المقام بانه لو فرض تحرك جميع
كرة العالم لاشك ان هناك حركة فلك الحركة لا ينبغي ان تعد الامن
الحركة الوضعية وليست منها ايضا اذ لا تبدل هناك لنسبة بعض
الاجزاء الى اخر وهو ظاهر ولا تبدل بالنسبة الى الامور الخارجة ايضا
لعدم الامور الخارجة حينئذ وقوله وظه ان المقولة جواب سؤال مقدر
فكانه قيل يجوز ان يكون عدم التبدل بالنسبة الى الامور الخارجة
بسبب فرض تحرك الجميع وذلك لا ينافي كون تلك الحركة وضعية فاجاب
بان المقولة اه ونقل ٧ عن البعض انه جعله اثباتا للحركة الوضعية
للفلك وحل قوله لا يخفى على الاعتراض وقوله وظاهر على
الجواب عن ذلك الاعتراض يجعل الباء في قوله بفرض ما يمكن سببية
متعلقة بلا يكون وجعل الامور الخارجة عبارة عن الامور المقدرة
لا عن تحرك كرة العالم جميعا وانت خير بانه لا معنى لجعل الباء متعلقة
بلا يكون الا ان يقال كلمة مسلوقة في نسخة فتدبر قوله تأمل قيل ٣
يمكن ان يكون اشارة الى ما قيل ٥ ههنا من ورود النقص الاجمالي
وهو انه لو تم هذا الدليل يلزم سكون المتحرك اذ لا يتحقق الحركة
في الاين حينئذ لان الاين ايضا مسلوقة بفرض هذا الممكن اوالى انه
يمكن ان يقال التغير بالنسبة الى الامور الخارجة اعم من التحقيق

٦ خوشا بي

٧ الناقل خوشا بي

٣ خوشا بي

٥ عبد الرحمن

٤ عبد الله بن حيدر

والتقديرى على ما قيل ايضا فى تحريك كرة العالم جميعا تبدل بالنسبة
الى الامور الخارجة التقديرية انتهى وقيل ٤ يحتمل ان يكون التأمل
اشارة الى ان حركة كرة العالم خارجة عن اقسام الحركة ولا محذور
فيه لكونها فرضية قوله مراد القائل اه حل كلام الشارح
على الاعتراض على المص فاجاب بان مراد المصنف كمراد القوم
حصر وقوع الحركة بالذات فى المقولات الاربع وما ذكره الشارح
لا ينافيه اذ لا يظهر من تقريره وقوع الحركة بالذات فى غير الاربع
قوله وهى بالنظر الى مقولة اخرى بالعرض فيه مسامحة والمراد انها
تستلزم الحركة فى مقولة اخرى فتلك الحركة الواقعة فى المقولة الاخرى
حركة فيها بالعرض بمعنى ان الحركة الاولى واسطة فى الثبوت
وليس المراد ان الحركة تكون فى مقولة بالذات وهى بعينها تكون
بالنظر الى مقولة اخرى حركة بالعرض بمعنى ان الحركة الاولى واسطة
فى العروض كما يشعر به ظاهر العبارة هكذا حررت المقام ثم وجدت انه قال
بعض المحشين ٢ معترض على المحشى هذا الكلام يدل على ان هناك
حركة واحدة واقعة فى مقولة بالذات والحقيقة ومنسوبة الى اخرى
بالعرض والمجاز نظير حركة الاجسام وعوارضها وليس كذلك لان هناك
حركتان لجسم واحد فى مقولتين اذا الجسم منتقل ومتغير فيهما جميعا
وحقيقة الا ان تغيره فى احدهما بواسطة تغيره الاخرى غاية ما فى الباب
ان التغير فى احدهما واسطة فى ثبوت التغير فى الاخرى لا فى عرضه فيها
انتهى فوقع ما حرره جوابا عنه فتدبر قوله بالذات اى بلا واسطة
فى الثبوت قوله لا يظهر من التقدير المذكور اى فى الشرح قيل ٦
بل الظاهر منه وقوعها فيه بالتبع حيث صرح فى بيان وقوع الحركة
فى الفلك بانه ينتقل هيئة احاطتها بالتدريج تبعاً لحركتها فى الاين وقيل ٨
هذا ٩ لا يتم فى الحركة فى المتى فافهم اقول فيه نظرفانه قال الشريف
فى شرح المواقف ثم قال الشيخ فى الشفاء ويشبه ان يكون حال متى
كحال الاضافة فى ان الانتقال فيه يكون تبعاً للانتقال فى شئ آخر
من كم او كيف فيقع التغير فى ذلك الشئ او لا يكون الزمان لذلك التغير

٢ خوشاى

٦ غبارى

٧ الملك (نسخة)

٨ زين الدين

٩ اى ما ذكره المحشى

قوله قال الشيخ في الشفاء الغرض من هذا النقل تقوية الجواب الذي ذكره بقوله ومراد القوم اه بالنظر الى مقولة الاضافة وبيان جواب آخر بالنظر اليها فان حاصل المنقول اننا لانم الحركة في مقولة الاضافة اصلا لا بالاصالة ولا بالتبع ولو سلم ذلك فلا تم انها بالاصالة بل هي بالتبع هكذا قيل ٦ قوله وان اختلف اى الحكم المذكور وهو ان يكون الانتقال في مقولة الاضافة دفعيا بان يكون تدريجا في بعض المواضع اى فيما عرضت الاضافة للمقولات الاربعة القابلة للحركة بالذات قوله بالحقيقة واولا وبالذات اى بلا واسطة في الثبوت قوله قيل ذلك اى قبل التغير في الاضافة طرف للعروض قوله اذ الاضافة علة اعرضت قوله من شأنها ان تلحق يعنى انها غير مستقلة بالمفهومية فن شأنها ان تلحق لشيء اخرجوها او عرضا ووجه تخصيص المقولات بالذكر هو ان الكلام ههنا فيها كذا قيل ٣ قوله فان كانت اه من تمة التعليل قوله فانه لما كانت اه علة لقوله فيكون التغير بالحقيقة اه كما قيل ٩ وقيل ٥ علة لمقدر كانه قيل يلزم من عروض الاضافة للمقولة قيام العرض بالعرض فاجاب بانه لما كانت اه وحاصله ان العرض لما لم يقبل العرض كان القيام بالجسم المعروض فتأمل قوله كان الاسخن قيل ٤ هو صفة مشبهة لاسم تفضيل فالمراد منه الماء مثلا يقبل بواسطة المقولة ذلك الاشد والاضعف فتأمل قوله قال واما مقولة الحدة اه الغرض من هذا النقل تقوية الجواب الذي ذكره بقوله ومراد القوم اه بالنظر الى مقولة الملك والاشارة الى جواب آخر بالنظر اليها فان حاصل كلام الشيخ لا نسلم تحقق تلك المقولة وعلى تقدير تحققها كانت الحركة فيها بالعرض لا بالذات قوله في السطح الحساوى اى لما يشمل الجسم ويلزم منه في الانتقال فيكون الحركة في الملك بتبعية حركة ذلك الشامل في ابنه فتأمل قوله لان التسخن انتقال الى السخونة اى على سبيل التدرج وذلك لان التسخن تفعل من السخونة وبنائوه للتكلف وحصول اصل الفعل للفاعل على تمهل وتدرج كما في تحرع وتسلم قوله فالتسخن الاقوى اى الذى هو المنتقل اليه عند تحريك الجسم من السخونة

٦ صاحب الحل

٣ خوشاى

٩ حيدر

٥ محمود حسن

٤ خوشاى

الى اشد منها فلا يكون تسخينا لما عرفت ان التسخين انتقال الى السخونة
على سبيل التدرج ولا تدرج في ما حصل في آن بل هو يكون سخونة
فلا يكون الانتقال من تسخين الى تسخين والكلام فيه قوله وان
انقسم الى اجزائه اى ان لم يحصل ذلك التسخين الا قوى في آن
بل يحصل في زمان على سبيل التدرج حتى يكون تسخينا فلا جرم
يكون انتقال الجسم او لا حينئذ من السخونة الاولى الى الحاصلة
من التسخين الاول الى جزء متقدم من هذا التسخين الاقوى والجزء
المتقدم منه لا بد ان يكون اضعف بالنسبة الى السخونة الاولى اذ لو كان
مساويا لهما بطل التدرج ولو كان اقوى منها كان هو السخونة
الاشد المنتقل اليها حين تحرك الجسم من السخونة الى اشد منها تنتقل
اليها ونقول ان كان حصوه في آن لم يكن تسخينا وان انقسم الى
اجزائه فالجزء المتقدم منه اضعف وهكذا فلا بد ان ينتهي الى ما جزؤه
المتقدم اضعف من السخونة الاولى والالزم التسلسل فسقط ما قيل ٣
في الجواب عن النظر المذكور ان المراد بالا قوى هو الاقوى بالنسبة
الى المنتقل منه وان كان يوجد ما هو اقوى منه ولا بعد في ان يكون
الجزء المتقدم منه اقوى من المنتقل منه قوله فلا يكون اقوى اى
لا يكون التسخين الشئ اذا كان الجزء المتقدم منه اضعف اقوى
من التسخين الاول وذلك لان الجزء الثانى منه ان كان اقوى من الجزء
الاول منه بطل التدرج وكذا اذا كان مساويا له وان كان اضعف
منه وهكذا فلا يكون التسخين الثانى اقوى من الاول بل يكون اضعف
منه والكلام في الا قوى بل لا يكون ذلك تسخينا حينئذ بناء على
ان التعقل يستدعي التدرج والترقي في اصل الفعل كما في تحم اذا بلغ
اقصى جهده في فعل الحلم ولا يستعمل في التزل والتسفل قوله
ويرد على ما ذكره الشيخ اه اقول يمكن ان يحسب عنه ان مراد
الشيخ بهذا الكلام دفعية امثال هذين الانتقالين وغيره به نفى
الحركة رأسا في تلك الامثال واما سائر الانتقال التي تقع في متى
مما يكون على سبيل التدرج فيقول فيها يتبعية الحركة في مقولة اخرى
كما قال في الاضافة فكانه قال ٢ اما مقولة متى فيشبه ان يكون الانتقال

عبد الله بن حيدر

٢ وبا لجملة مذهب الشيخ
نفى الحركة في بعض انتقالات
متى كالانتقال من سنة الى
اخرى ومن شهر الى آخر ونفى
الحركة بالذات في بعضها
الاخر

فيها دفعيا وان اختلفت في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة اولا
 وبالذات في مقولة اخرى يدل على ما قلنا مانقله الشريف في شرح
 المواقف حيث قال ثم قال الشيخ في الشفاء ويشبه ان يكون حال متى
 كحال الاضافة في ان الانتقال فيه يكون تبعاً للانتقال في شيء آخر
 من كم او كيف فيقع التغير في ذلك الشيء اولا ويكون الزمان لازماً
 لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل انتهى فتدبر قوله وقال
 الشيخ في النجاة اه الغرض من هذا النقل الاشارة الى دليل آخر
 من الشيخ لنفي الحركة في متى سالم عن الايراد المذكور وان لم يكن سالماً
 عن ايراد آخر قوله فكيف يكون الحركة فيه اذ لو كانت الحركة فيه
 لم يكن تابعا لها بل يكون الحركة تابعة له وفيه نظر قال الشريف
 في شرح المواقف واعترض عليه بانه يجوز ان يكون ثبوت الجسم
 بواسطة نوع من الحركة ويقع فيه نوع آخر منها انتهى وايضاً هذا
 الدليل انما يتشبه على مذهب من قال الزمان عبارة عن الحركة
 او عن مقدارها واما على مذهب من قال بغير ذلك فلا على انه عبارة
 عن حركة الفلك او مقدارها فيجوز ان يكون ثبوت متى لغير الفلك
 بواسطة حركة الفلك ويقع فيه الحركة قوله فان الحركة انما هي اه
 قيل ما في النجاة على ما يفهم من شرح المواقف استدلال على نفي
 الحركة في متى بوجهين فالصحيح الواو يدل الغاء عطفاً على قوله
 ان وجود متى للجسم اه ليكون هذا وجهاً ثانياً انتهى اقول كون
 الحركة في متى يناق كونه وجوده بواسطة الثاني يستدعي تقديم
 الحركة على متى والاو يستدعي تأخرها عنه فبين الوجهين مناصرة
 قوله فلو كان في متى حركة اه قال الشريف في شرح المواقف
 اعترض عليه بانه يجوز ان يكون عروض متى للزمان لذاته للزمان
 اخر كعروض القبلية والبعدية قوله ويرد عليه ان متى اه اعتراض
 على قوله ان الحركة انما هي في متى بانه لا معنى لطرفية متى للحركة لانه
 اما النسبة الى الزمان او الهية الحاصلة بسبب تلك النسبة ولا يصلح شيء
 منهما لان يكون ظرفاً لمطلق التغير والانتقال فضلاً عن الحركة
 اذ لا تغير ولا انتقال للموضوع في داخل شيء منهما نعم هناك

٤ خوشابى وعبد الله
 بن حيدر

تغير وانتقال بالانتقال في اجزاء الزمان لكنه لا يجدي نفعا اذ لا تدريج في اجزاء الزمان كما تعين في الشرح فلا تدريج فيما وقع بالانتقال فيها ايضا فلا يكون ذلك التغير والانتقال حركة فلا يصح ان يقال الحركة انما هي في متى بمعنى انها في اجزاء الزمان ايضا وقيل ٥ اعتراض على قوله ان وجود متى الجسم بواسطة الحركة وحاصله لانسلم ذلك كيف ولا تغير للموضوع فيه ولا تبدل لافراد متى على الموضوع الانتقال الموضوع في اجزاء الزمان ولا تدريج في تلك الحركة انتهى فتأمل فيه فانه حل قوله بواسطة الحركة على معنى بواسطة الحركة في متى فكيف يقول عاقل وجود متى بواسطة الحركة فيه فلا يكون فيه الحركة فان الحركة فيه فرع وجوده فكيف يكون وجوده فرع الحركة فيه وايضا اذا كان وجوده بواسطة الحركة فيه فقد ثبت فيه الحركة فكيف يسلب عنه الحركة فيه قوله فاذا فرض له اجزاء اه تفصيل لاستمرار متى بالقياس الى الزمان يعني انه اذا فرض للزمان اجزاء كان للموضوع في كل جزء من اجزاء ذلك الزمان متى ويكون انتقال الموضوع من بعض المتى الى بعض آخر منه دفعا كما ذكره الشيخ وهكذا اذا فرض لكل من تلك الاجزاء اجزاء كان في كل من اجزاء ذلك الجزء متى ويكون الانتقال من بعض الى بعض دفعا ولا يقف تجزى الزمان ولا تجزى المتى في حد لا يمكن التجزى بعده فيستمر للموضوع متاه بالقياس الى الزمان قوله واللازم من هذا اه جواب سؤال مقدر فكانه قيل انتقال الموضوع في متى انما يكون في متى فيلزم ان يكون متى متى اخر فاجاب بان اللازم من انتقال الموضوع في متى انتقالا دفعا ان يكون للزمان آن لان يكون للزمان زمان اذا الانتقال الدفعي لا يكون الا في آن لا في زمان ولا محذور في لزوم الآن الزمان وانما المحذور في لزوم الزمان للزمان فالمحذور غير لازم واللازم غير محذور قوله وفيه نظر لان الزمان اه حاصله ان قياس الزمان على المكان قياس مع الفارق فان المكان امر موجودا للذات منقسم بخلاف الزمان فانه لكونه مقدار الحركة الفلك الاعظم الموجود منه دائما ليس الاشخص غير منقسم فلا يكون الانتقال فيه تدريجيا قوله والظاهر انه يتوارد اه جواب عن النظر

يجعل الزمان مقدارا للحركة بمعنى القطع فانها كالمكان امر منقسم
 وان لم تكن موجودة ولا يلزم ان يكون المقولة التي وقعت الحركة فيها
 امرا موجودا وسيجيء من الشارح نقلا عن المباحث المشرقية
 ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر موجود في الخارج غير
 منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط والثاني امر متوهم
 ممتد مطابق للحركة بمعنى القطع فتأمل قوله يتوارد على الحركة
 الفلسفية قيل ٨ في العبارة مسامحة والمراد انه يتوارد على الفلك
 المتحركة آتات بالتدريج والالزم ان يكون الحركة نفسها متحركة ثم
 اورد عليه بانه بعد توجيه المسامحة بما ذكره ٢ عليه انه يلزم ان يكون
 الفلك متحركا في حركته وفي تلك ايضا ولم جريا الى غير النهاية وهذا الشنع
 ما لزم من المفاسد وفيه انما يلزم ذلك لو لم يكن توارد الآتات على الفلك
 المتحرك نفس حركتها واما اذا كان ذلك التوارد نفس حركته فلا يلزم
 ذلك قوله فلها اي فللا فلاك حركة في الزمان قيل ٦ اللازم مما ذكر
 ليس الا ان يكون للا فلاك حركة في الآن وهو غير الحركة في الزمان
 والكلام فيه الا ان يقال اراد بالزمان متى وايضا لا يتوارد على الحركة
 بمعنى التوسط الا ان مستمر مثله لا آتات وبالجمله ترك المحشى هذا الكلام
 من اوله الى آخره كاد ان يكون واجبا انتهى فتأمل قوله لا يخفى
 عليك ان تعرف اخر كة اه يريد نقض التعريفين المستفادين
 من التقسيم للحركة الذاتية والعرضية بان الاول غير مانع للاختيار
 والثاني غير جامع للافراد تقريره ان تعريف الحركة الذاتية صادق
 على بعض ما قام بالتحرك بالعرض كحركة جالس السفينة فان له
 في كل آن انسا فيصدق عليها انها حاصلة فيه بالحقيقة فتدخل
 في تعريف الذاتية وتخرج عن تعريف العرضية مع انها من العرضية
 دون الذاتية اذ ليس في جالس السفينة ميل وماليس فيه ميل لا يكون
 حركته من الذاتية بل تكون من العرضية وقد يتوهم ان هذا ما ذكره
 الشريف في شرح المواقف نقلا عن الكاظمي حيث قال قدس سره
 عند تمثيل الحركة العرضية براكب السفينة قال الكاظمي في هذا المثال
 نظرا لان الحركة هي الانتقال من مكان الى آخر مع التوجه والراكب

٨ خو شابي

٢ خو شابي

٦ عبدالله بن حيدر

مشتغل كذلك فيكون متحركاً بالذات (اللهم الا ان يعتبر الانتقال من مكان الى مكان آخر مغايراً للاول بجميع اجزائه فح يكون الراكب متحركاً بالعرض لان الهواء متبدل دون السطح السفينة وجوابه ظاهراً اذا لا توجه في الراكب انتهى وليس كذلك فان ما اورده الكابتي هو ان مثل جالس السفينة متحرك بالذات في الواقع وهم جعلوه من المتحرك بالعرض وما اورده المحشي هو انه متحرك بالعرض في الواقع مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المتحرك بالذات وبينهما بون بعيد ثم انه يمكن ان يجاب عما اورده المحشي ههنا بما اشار اليه الشريف في شرح المواقف وهو ان المراد من الحصول بالحقيقة في تعريف الحركة الذاتية هو الحصول بلا واسطة العروض ولا يخفى ان حركة جالس السفينة ليست كذلك وقد يجاب عنه ٦ ايضاً بالتزام ان حركة جالس السفينة من الذاتية دون العرضية بناء على ان له ميلاً وتوجهها فانه يريد قطع المسافة كمن يتحرك بالمشي على قدميه ضاية ما في الباب ان الجالس يريد قطعها بآلة هي السفينة والمشي يريد بآلة هي القدماء وفيه ان الميل غير الارادة كما سيظهر من الشرح على انه يريد النقص بحركة جالس السفينة لا يريد قطع مسافة اصلاً او يريد قطعها على خلاف ما قطعها السفينة قوله نقل عنه في الحاشية وفي آخر تلك الحاشية فلو لا هذا التخصيص لدخل بعض الحركة الارادية في الشق الاول من التزديد انتهى اي لدخل ما كان مبدأ ميله النفس الناطقة من الحركات الارادية للانسان في الشق الاول وهو ما يكون مبدأ ميله مستفاداً من امر خارج ولا يخفى ان هذا انما يتمشى على تقدير ان يراد بالقوة الحركة مبدأ الميل لاعلى تقدير ان يراد بها الميل اذ النفس الناطقة لا تكون ميلاً في شيء من الحركات وايضاً الظاهر ان المراد من الخارج ٣ عن القوة الحركة لاما هو الخارج عن المتحرك وما ذكر مبني على حمله على الثاني قوله اقول المراد من القوة اه حاصله ان الاحتمالات في القوة الحركة منحصرة في هذه الثلاثة والاول منها فاسد لا يليق ان يراد بها ههنا والا خيران لا يصدقان على النفس الناطقة فان اراد بقوله لان النفس الناطقة

٦ هو الجيب عبد الله بن
حيدر

٣ في قوله من امر خارج

مبدأ الميل انها مبدأ الميل بالمعنى المراد ههنا فهو ممنوع وان اراد انها
 مبدأ الميل مطلقا فقوله في آخر الحاشية فلو لا هذا التخصيص لدخل
 اه ممنوع وبالجمله لاحاجة الى هذا التخصيص في هذا المقام فتذكر
 قوله اما المبدأ مطلقا الظاهر من امثال هذه العبارة هو التعميم
 دون الكلية فالمعنى المراد اما المبدأ اى مبدأ كان من المبادئ الحركة
 التى لها مدخل في التحريك فعلى هذا لا يصدق وعلى الاول لا يصدق
 على شئ من اقسام الحركة اذ الشق الاول حيث يصدق على كل
 من الاقسام اذ لا حركة الا ولها مبدأ تحريكه مستفاد من خارج
 (الهم الا ان يقال المراد الكلية وان لم يساعد العبارة فيكون معنى
 التقسيم كل مبدأ من المبادئ الحركة تحريكه اما مستفاد من الخارج
 اولا فمح يصدق قوله وعلى الاول لا يصدق اه اذ لا حركة يكون كل من
 مبادئه الحركة مستفادا من الخارج ولا ان لا يكون مستفادا من
 الخارج بل بعضها مستفاد من الخارج وبعضها غير مستفاد منه قوله
 او المبدأ الفاعل القريب مطلقا الظاهر ان قوله مطلقا تعميم للفاعل
 القريب ولا معنى له وكونه تعميما للحركات اى في جميع الحركات
 الثلاثة كما قيل ٧ مما لا وجه له ايضا كما لا يخفى وفي بعض النسخ المتداولة
 او مطلقا بكلمة او فالمعنى او المراد المبدأ الفاعل مطلقا قريبا او بعيدا
 على ان يكون التردد بين الاربعة ولا يرضى به ما بعده كما لا يخفى
 فالصواب دفعه من البين ويتعرض له ايضا فيما بعده من الكلام
 قوله او الالة هذا هو الشق الثالث اى والمراد بالقوة الحركة هو الالة
 وههنا احتمالات اخر كان يكون المراد مجموع المبادئ من حيث
 المجموع او المبدأ الفاعل القريب مع الالة او المبدأ الفاعل البعيد
 فقط او مع الالة ويمكن ان يقال على الاول لا يصدق شئ من
 شقوق تردد المص على شئ من اقسام الحركة وعلى الثلاثة الاخيرة
 ينحصر الامر في الشق الاول اما على الآخرين منها فظاهر واما
 على الاول فلان المستفاد من الداخل والخارج مستفاد من الخارج
 تأمل فهذه الاحتمالات مشتركة في الفساد مع الاحتمال الاول المذكور
 ولذا لم يتعرض لها قوله وعلى الاول لا يصدق اى لا يصدق

هذا الشق الاول على شئ من اقسام الحركة اما عدم صدقه على الارادية والطبيعية فظ واما عدم صدقه على القسرية فلانه ليس كل مبدأ من مبادئها مستفاداً من الخارج اذ تحريك الفاعل القريب فيها غير مستفاد من الخارج هكذا قيل في قتال او المعنى انه لا يصدق شئ من التعريفات المستفادة من التقسيم على شئ من الاقسام اما عدم صدق الاول على الارادة والطبيعية فظ واما عدم صدقه على القسرية فلما ذكر آنفاً من ان تحريك الفاعل القريب غير مستفاد من الخارج واما عدم صدق الثاني على القسرية فظ واما عدم صدقه على الارادية فلان المبدأ البعيد وهو العقل الفعال ذو شعور واما عدم صدق الثالث على الاولين فظ واما عدم صدقه على الثالث فلما ذكر من ان المبدأ البعيد ذو شعور قوله غير ظاهر كما ذكره الشريف في حواشي التجريد فلا يناسب ارادة الميل ههنا اذ لا يتشبه التقسيم حينئذ بالنسبة الى الحركة الكيفية قوله ظاهر هذه العبارة اه ظاهر هذا الكلام انه اشارة الى ان بين هذا القول من الشيخ وبين ما ذكره في موضع آخر منافاة فان كلامه في الاشارات يدل على ان الميل نفس المدافعة كما قيل في والى انه يمكن التوفيق بينهما ثم ان وجه الظهور هو ان الظاهر ان الباء في قوله بها الآلة ولا يخفى ان الآلة غير ذي الآلة ووجه فهم كونه نفسها هو جعل الباء ما دخل على نفس الفعل دون الآلة كما في قولك ضربت بالضرب الذي رأيت قوله اقول المربوط بحبل اه اعتراض على قول القائل اذا كان لها ارادة وشعور فهي الحركة الارادية بان المفهوم منه انه يكفي في الحركة الارادية مجرد الشعور والارادة وليس كذلك بل لا بد ههنا من امر ثالث كان يكون لتلك الارادة مدخل في الحركة فان المربوط اه هذا غير ما ذكره الشارح في الدفع فلا يرد عليه ما قيل هذا الكلام معنى قول المجيب وان كان للمتحرك شعور وارادة فلا وجه ٩ لاسناده الى نفسه قوله له ارادة وشعور فيه ان ارادته للسفل غير ارادته للحركة والكلام في ارادته للحركة لا في ارادته للسفل وبينهما بون ظاهر قوله ليست ارادته فان حركته التزولية ليست الاثقل طبعه ولذا لم يتمكن من السكون

٤ عبد الله بن حيدر

٦ عبد الله بن حيدر

٩ بل كان عليه ان يجعل ما ذكره توضيحاً لذلك القول من الجيب

في اثناء النزول لو لم يردده قوله اقول ان اريد بالمبدأ اه اعتراض
على الشارح بان قوله مبدأ الميل هناك الطبيعة مبنى على جعل المقسم
المبدأ الفاعل القريب ولذا حكم بانه في حركة الساقط الطبيعة وجعل
حركته طبيعية لكن هذا الجعل فاسد اذ يجب حينئذ اخذ المبدأ
الفاعل القريب في الحركة الارادية ايضا والا لم يتوارد التقسيم على
شيء واحد وذلك اللغذ فاسد اذ لا يصدق حينئذ التعريف المستفاد
الارادية على شيء من افرادها وان جعل المقسم المبدأ الفاعل مطلقا
حتى يصح اخذه في الحركة لا يصح الحكم بان مبدأ الميل بمعنى الفاعل
مطلقا في مادة الساقط الطبيعة ان اخذت القضية كلية فان الفاعل
مطلقا لا ينحصر في الطبيعة بل يشمل النفس ايضا ولها شعور بالسقوط
وان اخذت جزئية لا يتم التقريب كما لا يخفى وعلى كلا التقديرين
فلا يثبت لكون حركة الساقط طبيعية فحينئذ لا يندفع قول القائل
قوله كحركة النباتات الظاهر انه اراد حركتها الاينية في ضمن حركتها
الكمية عند النمو ولذا قال ليس لها ميل الحركة الى جهات مختلفة
الا من طبيعة سارية في الكل اه فلا اختلاف في ذكر الجهات ولا
في ذكر الاجزاء بافظى الجمع كما ظن لكن يرد عليه ان الطبيعة
والقسرية من اقسام الحركة الذاتية وحركة النبات الى الجهات عند
النمو حركة عرضية لا ذاتية بل الحركة الذاتية هناك هي الحركة
الكمية وهي ليست الى الجهات كما لا يخفى (اللهم الا ان يقال تلك
الاقسام اقسام للحركة الذاتية اولا وبالذات ثم بواسطتها تكون
اقساما للعرضية ايضا ثم ههنا نظر اذ لا حركة لكل الى الجهات
عند النمو وذلك ظ فالصواب ان يمثل بحركة الجسم حركة اينية
قسرية الى جهة واحدة فان هناك حركة قسرية للكل وهي
بعينها حركة طبيعية لبعض الاجزاء مثلا اذا تحرك الجسم قسرا الى
جهة الفوق فتلك الحركة قسرية للكل وطبيعية لاجزاء الهوائية
والنارية فتأمل قوله وهي اي حركة النبض ليست شئامنها لانها
ليست صاعدة ولا هابطة ولا صادرة عن شعور واردة ولا عن سبب

خارج من التحرك قوله وجعلها اى ويجعل حركة النبض طبيعية
والرافع والجاعل صاحب المواقف فانه قال حركته طبيعية وقد
اخطأ من جعل الحركة الطبيعية هي الصاعدة والهابطة قوله
يجذبه الهواء اء فان الروح يجذب الهواء لدفع الحرارة الغريزية
حتى لا يهلك ويدفع ما نقل عنه فيعرض العرض حين الدفع
الانقباض وحين الجذب الانبساط كذا قيل ٢ قوله اى فى بيان
وجوده عينا يعنى ان مق المص فى هذا الفصل بيان وجود الزمان
فى الخارج كما هو مذهب الحكماء على ما هو الظاهر من كلامهم
لا بيان حقيقة الخصوصية كما هو الظاهر من كلام المص والمستفاد
مما ذكره الشارح من جواب الامام وذلك لانهم وضعوا فصلا
فى بيان وجوده وذكر وا فيه ما ذكره المص ههنا تأمل وفصلا
عن آخر فى بيان حقيقته كما فى المواقف وغيره والظاهر من ذلك ان مق
المص ايضا بما ذكره فى هذا الفصل بيان وجوده وانما قال على
ما هو الظاهر من كلامهم اذ لا يجب متابعة المص لهم وقيل كانه
احال عليهم العهدة اللازمة من قولهم موضوع العلم لا يثبت فيه وقيل
وجه الظهور ان كلامهم هذا فى الحكمة الباطنة عن احوال اعيان
الموجودات وفيه ان ذلك لا يدل على كون الفصل فى بيان الوجود
فضلا عن الظهور بل هو يدل على خلافه بناء على قولهم موضوع
العلم لا يثبت فيه هذا والحق ان مق المص بيان حقيقة الزمان كما لا يخفى
على من نظر فى كلامه بادنى التفات قوله فمنهم من ظن عدمه
مطلقا اى ذهنا خارجا وهم المتكلمون النافون للوجود الذهني
قوله وقيل ثبوته وهمى لاعينى الظاهر انه عدل لظن عدمه فهو
مذهب مستقل فيكون المذاهب ستة وقد جعلها صاحب المواقف
خسة ولم يذكر هذا قيل ٧ هو بيان لظن عدمه لا عدل له قوله
وهو عند تحقيق الحكماء كرسطو ومن تبعه مقدار حركته اى
حركة القلائد الاعظم واختار المص هذا المذهب الاخير كما سيظهر
قوله قد يفرض الجركتان اه هذا دليل ثان على وجود امر

٢ خوشابى

٧ خوشابى

ممتد قابل للزيادة والنقصان وههنا ثالث قد اشار اليه ايضا صاحب
المواقف وهو لا يفرض الحركتان على مقدار معين من السرعة
مع الترتيب في الترك والمعية في الابداء وحاصله ان يفرض حركة
في مسافة معينة على مقدار معين من السرعة وابتدأت معها اخرى
مثلها في السرعة وترك قبل ترك الاولى قطعت الحركة الاولى ومسافة
اكثر مما قطعتها الثانية فين ابتداء الاولى وانتهائها امكان يسع قطع
مسافة اكثر بتلك السرعة وكذا بين ابتداء الثانية وانتهائها امكان
يسع قطع مسافة اقل بتلك السرعة ايضا فهذا الامكان اقل من الامكان
الاول بل هو جزء منه متقدم على الجزء الاخير فهذان الامكانان يقبلان
الزيادة والنقصان بحيث يكون احدهما جزء من الآخر ومن هذا
يعلم تقرير ما ذكره المحشى ايضا قوله يلزم كون الزمان الثاني اه
اي يلزم كون الامكان الثاني وهو امكان الحركة الثانية المتأخرة
في الابداء اقل من الامكان الاول فان الكلام في امكاني الحركتين
الاته لما كان يؤل الامر الى انهما زمانان عبر عنهما بالزمانين فافهم
ذلك قوله يجوز ان يتوافقا زمانا اي امكانا لما عرفت آنفا ليكون
قطع الثانية اكثر فيجوز ان يكون الحركة الثانية المتأخرة في الابداء
اسرع بحيث يكون امكانها مساويا لامكان الحركة الاولى المتقدمة
في الابداء وذلك لان الامكان عبارة عن امر ممتد معتبرا من اول
الحركة الى آخرها فاذا كانت الحركتان متوافقتين كان الامكان
ايضا متوافقتين ولا شك ان الحركتين في المثال المذكور متوافقتان
بحيث لو طبق اول احديهما مع اول الاخرى لكانت متساويتين
في الاخر وليس الامكان معتبرا من اول زمان الحركة الى اخره
حتى يكون زمان الحركة الاولى في المثال المذكور اكثر من زمان الثانية
اذ لا زمان بعد فسقط ما توهم ههنا من نسبة المحشى الى السهو والخطأ
والقول بان ما ذكره سفسطة بعد فرض الترتيب في الاخذ والمعية
في الترك ومنشاؤها اشتباه المسافة بالزمان فانه يجوز ان تتوافقا مسافة
بان يكون الثانية اسرع فتقطع مسافة الاولى ولا كذلك الزمان

٧ المناسب هو الغباري
ومحى الدين ومن يحذو
حذوها

٤ القائل الطرسوسي

٣ واعلم ان ذلك البعض جعل هذا الفصل عبارة عن ثلث مطالب الاول التنبيه على اينية الزمان الثانية تحقيق ماهية الثالث بيان سرمدية لجعل قول المص من اول الفصل الى هذا البيان ان هناك امرا موجودا وقوله وذلك الا مكان قابل للزيادة والنقصان الى قوله وهو المعنى عن الزمان لبيان ان ذلك الامر الموجود هو الزمان ثم جعل قوله وهو مقدار الحركة الى قوله وايضا بيانا للمطلب الثاني وجعل قوله وايضا الى آخر الفصل بيانا للمطلب الثالث

سید

٤ مولانا زاده سید

٦ قال خواجہ زاده وانت تعلم ان دعوى الضرورة في محل النزاع غير مسموعة والظاهر انه امر وهمي يحصل من الوهم من تراخي اجزاء الحركة كما ذكره المتكلمون

سید

٧ وماند ری (نسخه)

٩ خوشا بی سید

وقد يقال ٣ في توجيه ما ذكره المحشى لما تساوت مسافة الحركتين جاز ان تتوافقا زمانا لاننا لسنا نعلم الزمان من خارج هذا الدليل بل انما ندركه من قطع المسافة بالحركة فاذا تساوت في المسافة فنحن ان علم اقلية الزمان الثاني مطلقا قوله لا يلزم من هذا البيان اه الظ من سوق كلامه ان المراد من هذا البيان هو ما ذكر قبل قوله بين اخذه ولما ورد عليه ان لزوم هذا من ذلك مما لم يدعه الش اجاب ٢ عنه بعضهم بان المراد من هذا البيان هو الدليل المذكور في المتن فلا توجه عليه ان يراده ههنا يأتى عنه قال ولا يخفى ان المناسب ليراده بعد تمام الدليل لكن لما كان كلمة كان في قوله كان بين اخذ السريعة آه مشعرا بوجود الزمان اورده ههنا انتهى اقول قد حل ٣ بعض الشارحين قول المص كان بين اخذ السريعة اه على معنى ان بينهما امرا موجودا حيث قال يعنى انا ندرك بالضرورة ان بينهما امرا موجودا فرد المحشى اولا بانه لا يلزم من هذا البيان وجود ذلك الامكان عينا وثانيا بانه يجوز ان يكون ثبوت ذلك الامكان في الوهم كما يتسام الخط من القطرة النازلة لافي الخارج فكيف يدعى الضرورة في وجوده العيني وثالثا ٦ بانه وجود ذلك الامكان عينا مما لم يقل به احد وما يترا ٧ اى من ظاهر كلامهم يجب تأويله ولعلمهم ارادوا به عينية منشأه وان ارتسامه ليس من مختصات الوهم لان نفسه موجود عيني وهذا مأخوذ مما ذكره الشريف في شرح المواقف حيث قال لما كان الامتداد الزماني الخيالي ظاهرا في بادى الرأي ودال على امر موجود فيه نوع خفا اقيم مقامه وبحث عن احواله ليعرف بها احوال مدلوله الموجود فبهذا الاعتبار صارت حكم العين التي يبحث عن احوالها قوله عينية منشأه وهو الان السيال المنطبق على الحركة بمعنى التوسط كما سيجى من الشارح نقلا عن المباحث المشرقية قيل وجود الان السيال ليس اجلى من وجود الزمان الممتد فالوجه ان يحمل المنشأ على الحركة التوسطية التي ثبت عندهم وجودها ورد ٩ بما في شرح المواقف من ان الحركة بمعنى القطع والزمان الذى هو مقدارها انما يرتسمان

في الخيال وليس ان تسامهما فيه من امر معدوم بالضرورة بل من امرين موجودين في الخارج الى آخر ما ذكره الشريف هناك ولعل وجه الرد هو ان ما ذكره الشريف يدل على ان منشأ الزمان غير ما هو منشأ الحركة حيث قال بل من امرين موجودين وانت خبير بان هذا لا يصلح ردا للقائل اذ لا يلزم منه ان وجودا لآن السيل اجلى من وجود الزمان الممتد حتى يكون مراد المحشي بالمنشأ ههنا ذلك دون الحركة التوسطية والكلام فيه بل كلام المحشي مأخوذ من كلامه قدس سره كما نبهناك فايرد على احدهما يرد على الآخر فلا يصلح احدهما مصلحا للآخر قوله لان سلم وحدة ذلك الامر اقول لا وجه لهذا المنع ههنا ولا لما ذكر المحشي في الجواب عنه اذ الكلام انما هو في الامر الذي بين اخذ السريعة وتركها ووحدة ذلك ضرورة نعم لو قيل كان هناك امر واحد لكان لذلك المنع وجه قوله يتحد مقدار زمانهما اى امكانهما كما عرفت فلا يرد عليه ثبت العرش ثم انقش ثم الظاهر ان اضافة المقدار ياتية ثم ان كون الحركة متفتتين في الاخذ والترك لا يوجب اتحاد امكانهما اذ الامكان عبارة عما بين الاخذ والترك فلما كان الحركة اثنتين جاز ان يكون الا مكان ايضا اثنتين وهذا هو مدار المنع المذكور وبالجملة لما تعددت الحركة كان الظاهر ان يتعدد الا مكان الذي هو مقدار الحركة ايضا فلا بد لتفيه من دليل والزمان لم يثبت بعد فتأمل قوله لانم مغايرته للحركتين قيل ٧ هذا المنع انما يتوهم على تقدير الاكتفاء بفرض حركة واحدة واما اذا فرض حركتان على الوجه الذي ذكره المص فلا وجه لتوهمه اذ ليس شئ من الحركتين المذكورتين بحيث يسع قطع المسافتين وبينه بعضهم بان المراد من كون ذلك الامر واسعا لقطع المسافة كونها مساويا له كانه قالب له ومنطبق عليه ولا شك ان الحركة البطيئة لا تسع قطع المسافة الطويلة بالمعنى المذكور للسعة لتقصاها عنها وكذا الحركة السريعة لا تسع قطع المسافة الصغيرة لزيادتها عليها فتأمل قيل ٦ الظاهر ان مثل هذا المنع يجري في المسافتين ايضا بان يقال لانم

٧ مثلا زاده

٤ خواجه زاده

٦ طر سوسي

٢ نصر الله

مغايرته للمسافتين لم لا يجوز ان يكون متحدا بالمسافة بان يكون ذات
واحدة زما باعتبار ومسافة باعتبار وقد يستدل ٢ على ان ذلك الامر
مغاير للحركتين والمسافتين بانه مشترك فيه بين الحركتين وكل منهما
ممتازة عن الاخرى بالمسافة والمشارك فيه غير المشترك وغير ما به الامتياز
واعلم ان دعوى المستدل ان هناك امرا غير المسافتين والحركتين فلا معنى
المنع الغيرية الا ان يرجع الى منع هناك امرا مغايرا وان لم يلا يمه السند
المذكور وحاصله منع الملازمة في قوله واذا كان كذلك كان بين اخذ
السريعة اه وقد يدعى فيها الضرورة نعم لزوم ذلك الامر المتقدم
كما مر من المحشى قوله من قبيل الاستدلال بالحد على المحدود وهو
ان يجعل حد الاكبر حدا اوسط كان يقال ضرب كلمة لانه لفظ وضع
لمعنى مفرد وكل ما هو كذلك فهو كلمة قوله فلا يتوهم فيه
المصادرة لوجود التغاير بين الحد والمحدود بالاجال والتفصيل اذا جعل
غير المفصل ولذا كان احدهما كاسبا والاخر مكتسبا كما بين في موضعه
وقيل ٦ لكونه في المعنى تفسيريا فكانه قيل اى لا يوجد والمصادرة
انما تكون في الدليل الحقيقى ولك ان تقول المصادرة في مثاله ليست
بفاسدة لوجود التغاير بالاجال والتفصيل وهذا كما ان الدور والتسلسل
لا يكون فاسدا في بعض المواضع قوله وبيان هذا الحكم اى الحكم
بان الزمان لا يوجد اجزاؤه معا والمراد تحريره وبيان المراد منه ويحتمل
ان يكون المراد بيانه تحريرا واستدلالا على ان يكون قوله وتقدم الطرفان
اه من قبيل عطف العلة على المعلوم فافهم قوله فانه ظاهر ان هذه
الامور اه الظاهر انه علة لعلية قول الامام فان الائم كلهم قدروه اه كما قيل ٤
ولا يخفى ان كلام الامام في الوجود وهذا انما يدل على انه ليس بما اخترعه
الوهم وان تحققه ليس بمجرد الاعتبار (اللهم الا ان يقال حل الوجود
في قول الامام على الوجود في نفس الامر كما قيل ٦ بناء على ما دى رايه
فيما سبق حيث قال لا يلزم من هذا البيان وجود ذلك الامكان عينا واعلمهم
ارادوا بوجود منشأه اه قوله يتوقف على العلم بثبوت المعية الزمانية
اه اجيب عنه بان توقفه على العلم بثبوت المعية مسلم واما توقفه على

٦ غبارى

٤ عبد الرحمن

٦ عبد الرحمن وعبد الله
بن حيدر

العلم بان تلك المعية زمانية فلا وهذا كما قالوا ٢ انا تأخذ الدور والتسلسل
 فيثبت الواجب ثم تنتقل الى ابطالهما فههنا تأخذ المعية فيثبت الزمان
 ثم تنتقل الى ان تلك المعية زمانية وبان توقف العلم بثبوت المعية الزمانية
 على العلم بوجود الزمان ثم فان الزمان وان كان مأخوذاً في مفهوم
 المعية الزمانية لكنه لا يلزم ان تتصور بحدها الاسمى لجواز ان يوجهه آخر ٣
 قوله فيما ذكرنا في الحركة اى الحركة بمعنى التوسط وما ذكرناه فيها
 هو انها صفة شخصية موجودة دفعة مستمرة الى المنتهى ومنشأ النظر
 كونها شخصية مستمرة قوله مستلزم لبقاء وضع معين للفلان وذلك
 لان الفلان اذا حصل له حركة في الوضع ووجد صفة شخصية له
 دفعة لا بد ان يكون هناك وضع معين له مدخل في شخصية تلك الصفة
 فان شخصيتها كما قالوا بوحدة الموضوع الذى هو الجسم المتحرك
 ووحدة ما فيه الحركة من المقولة فاذا كانت تلك الصفة الشخصية
 مستمرة الى المنتهى وجب ان يكون ذلك الوضع المعين باقياً الى المنتهى
 والا لم يبق ذلك الشخص فلم يكن مستمراً وذلك بط قطعاً ضرورة
 ان بقاء وضع معين ينافى الحركة في الوضع وبهذا التقرير يسقط ما قيل
 ٧ ههنا ان الوضع ما يقع فيه الحركة لانفس الحركة وما قالوا ٤
 باستمراره هو الحركة فكيف يقال بلزوم بقاء الوضع المعين للفلان
 بحيث اى وضع يفرض لا يكون هو قبل الوصول ولا بعده حاصلاً عليه
 وهو لا يقتضى بقاء وضع معين بل انما يقتضى عدم خلو عن تلك الصفة
 ولا محذور فيه قوله مع صيرورته اى ذلك الوضع الباقى يعنى ان
 ما قيل في الحركة يستلزم امرين فاسدين الاول ما مر والثانى صيرورة
 ذلك الوضع المعين الباقى للفلان فى كل وقت عين وضع آخر يحدث له
 الى الا بداما الاستلزام فلانه لو لم يكن كذلك فاما ان يزول ذلك الوضع
 المعين ويحجى بدله وضع آخر ويجمع مع وضع اخر حادث والاولى ينافى
 البقاء والثانى ينافى الانتقال من وضع الى اخر فلا يكون حركة وضعية
 واما الفساد فلما اشار اليه بقوله وعلى هذا اى على تقدير صيرورة وضع
 معين للفلان فى كل وقت عين وضع اخر يحدث له يكون وضع الفلان

٢ نصر الله و عبد الله
 بن حيدر
 ٣ ههنا بياض

٧ خوشا بي

٤ عبد الله بن حيدر

اه قوله والانتقلا بان اى والحال ان نقطتى الانقلابين فى سمتى الرأس
والقدم اى احد يهما فى سمت الرأس والاخرى فى سمت القدم واعلم
انهم يسمون منطقة الفلك الاعظم بمعدل النهار ومنطقة فلك
الثوابت بدائرة البروج وهاتان المنطقتين تتقاطعان عند نقطتين
تسميان بنقطتى الانقلابين وانهم يسمون الدائرة التى تفصل بين ما يرى
من الفلك وبين ما لا يرى منه بالافق ويسميان قطباها بسمتى الرأس
والقدم فاذا وقف شخص فى موضع والفلك يتحرك دائما فقد يكون
يقع احدى نقطتى الانقلابين على سمت رأسه واخر يهما على سمت
قدمه وهذا وضع اخر للفلك وعلى ما ذكر يلزم ان يكون احدهذين
الوضعين عين الاخر وهذا ليس الاسفسطة قوله فى افق معين
متعلق بمقدر يعنى ان وجود هذين الوضعين المذكورين للفلك باعتبار
الانقلابين والاعتدالين بالنظر الى الرأس والقدم حاصله اذا كان ذلك
الشخص فى افق معين من الاتفاق وفيه انه لا يتصور وجود ذينك
الوضعين للفلك عند كون الشخص فى افق معين كما لا يخفى على
من شتم رايحة الهيئة والصحيح ان يمثّل ويقال بكون وضع الفلك
والانقلابان فى سمتى الرأس والقدم بعينه وضعه وهما فى المشرق
والمغرب فى افق معين قوله ويلزم ان يكون المقادير اه هذا شروع
فى تصوير المحذور بالنسبة الى الحركة الكمية بعد الفراغ عن تصويره
بالنسبة الى الحركة الوضعية يعنى ان ما قيل فى الحركة يستلزم ايضا
بقاءكم معين للمتحرك فى الكم من المبدأ الى المنتهى مع صيرورة ذلك الكم
المعين فى كل وقت عين كم آخر يحدث له الى المنتهى وعلى هذا يلزم
ان يكون المقادير المختلفة المتمايزة اه قيل انما اقتصر على مقولاتى الوضع
والكم لظهور التمايز بين افرادها والا فالباقيتان كتبك قوله ليس
لذاتها لما مر من ازسطوانها باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها
سيالة قوله علم انه لا بد هناك من متجدد لذاته حتى يكون تجدد
الحركة بواسطة وهو الزمان فيه نظر لجواز ان يكون ذلك المتجدد
غير الزمان كافراد المقولة التى يقع فيها الحركة كما قيل ٢ وايضا يمكن

٧ خوشاى سمد

٢ خوشاى سمد

ان يقال لما علم ان تجدد الزمان ليس لذاته علماته لا بد من متجدد لذاته وهو الحركة قوله لم يكن الزمان كالحركة متجدد الزمان اي متجدد التجدد لذاته حتى يكون تجدد الحركة بواسطة تجدده وليس المراد ان ذاته يقتضى التجدد في نسبه واضافته كما يتأدى عليه السوق والذوق حتى لا يتجه ما ذكر كما ظن ٣ قوله فلا فائدة في اثباته قيل اذا الغرض من اثبات الزمان كونه متبوعا للحركة في التجدد كما يشتر به اول الكلام واعتراض عليه ٤ بانه لو كان الامر كذلك لاستدلوا على ثبوته بكون الحركة متجددة بان يقولوا الحركة متجددة لا لذاتها فلا بد من متجدد لذاته وهو المعنى من الزمان مع انه لا عين ولا اثر من ذلك عندهم بل احتجوا عليه بما فيه انواع الشاقة والحق ان يقال اذا المقصود اثباته بحيث يمتاز عن الحركة واذا لم يتجدد لذاته لم يظهر امتيازها عن الحركة انتهى فتأمل قوله وعلى هذا اي على تقدير عدم كون الزمان متجدد الذات كالحركة لا يثبت مغايرة الزمان للحركة بل يجوز ان يتحد ذاتا مع انهم يرون تغايرهما ذاتا وقد يقال ٦ وجه المغايرة غير منحصر في التخالف بالتجدد الذاتي وعدمه حتى تنتفي بانتفاءه فيجوز ان يتغايرا من وجه آخر لكنه مقابلة الجواز بالجواز كما لا يخفى على من تأمل قوله الا الحركة السببية اي من غير ان يكون هناك الآن السبب فينشذ يجوز ان يكون ذلك الامر الباقي حركة باعتبار وزمانا باعتبار آخر لا كما يفهم من كلام الامام من ان هناك امرين باقين احدهما الحركة بمعنى التوسط والاخر الآن السبب قوله وان اردت تحقيق المقام اه الظاهر من سوق كلامه ان المراد تحقيق مقام الفرق بين الحركة والزمان لكنه لا اثر من ذلك في تلك الرسالة بل هي منحصرة في تحقيق الحركة كما يشير اليه قوله في بحث الحركة فان اريد به تحقيق مقام الحركة لم يبق وجه في اراد هذا الكلام فيها فتدبر اعلاك تجد وجهها واثرها وانظر في تلك الرسالة قوله اعلم ان الزمان اه يريد به كون الزمان مقدارا للحركة بدليل غير ما ذكره المص الا انه لا مدخل لكون الزمان غير قار الذات في هذا

٣ عبدالله بن حيدر

٤ خوشاى

٦ عبدالله

الصدد وايضا قوله لوجهين متعلق بقوله فلا يكون قائما بذاته المتفرغ
على ما قبله فيلزم توارد العلتين لمعلول واحد ولا يمكن التوجيه
بان احدهما علة لعلة الاخر كما هو المشهور في امثاله ليس اذا احدهما
علة لعلة الاخر كما لا يخفى فالاولى الاكتفاء بقوله لان الزمان لا يكون
قائما بذاته لوجهين قوله احدهما ان القائم خلاصته ان القائم
بذاته وجوده وعدمه دفعي او تدريجي ولا شيء من الزمان كذلك فينتج
من الشكل الثاني لاشي من القائم بذاته بزمان فينعكس الى قولنا لاشي
من الزمان بقائم بذاته اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان الزمان
لوقام بذاته لم يكن عدمه تدريجيا ولا دفعيا اما الاول فاعدم انقسامه
واما الثاني فللاروم تنالي الآتين قوله لانه غير منقسم فيه مثل ما مر
في قوله لوجهين قوله تنالي الآتين وهما آن وجود الحاضر
وآن عدمه قوله بجواز ككون عدمه في نفس الزمان قيل ٢
ما حاصله ان مراد المحشي ان الحصر المذكور يجوز ان يكون في الزمانيات
واما نفس الزمان فليس بزما نى موجود في الزمان بل هو موجود
في نفسه ٣ فمح يجوز ان لا يكون عدمه دفعيا ولا تدريجيا ورد ٤ بان هذا
وان كان كلاما حقا في نفسه لكن اللفظ انه ليس مراد المحشي اذ قد سبق
منه في جواب نقض على برهان المسامحة ليس آتيا ولا تدريجيا واحال
ذلك على هذا الموضوع بقوله وستطلع على هذا مع آن حدوث
المسامحة امر زما نى لانفس الزمان قوله وثانيهما انه لوقام اه حاصله
ان القائم بذاته منقسم او غير منقسم ولا شيء من الزمان كذلك
فلا شيء من القائم بذاته بزمان فلا شيء من الزمان بقائم بذاته اما الصغرى
فظة واما الكبرى فلان الحاضر منه اه وفيه ان هذا انما يتم
في ان الحاضر من الزمان ليس قائما بذاته ولا يدل على ان الزمان
مطلقا ليس كذلك والمط ذلك قوله لانه منقسم الى ماض ومستقبل
يعنى انه لو انقسم لانقسم الى اجزاء بعضها متقدم وبعضها متأخر
وقد قلنا انه حاضر فيلزم اجتماع المتقدم والمتأخر فيه وهو مح هذا
قيل ٥ ولقائل ان يمنع استحالة فان الساعة مثلا منقسم الى اجزاء

٢ محي الدين

٣ كما قال به الشريف
في شر المواقف ووضحه
بان المكان موجود في نفسه
وان لم يوجد في شيء
من الإمكانة بخلاف المكان

٤ خوشابي

٥ خوشابي

بعضها متقدم وبعضها متأخر مع اجتماعهما في الساعة فلم لا يجوز
 ان يكون الحاضر ايضا على تقدير الانقسام كذلك نعم لا يجوز اجتماع
 المتقدم والمتأخر في زمان احدهما بان يكون ذلك الزمان منطبقا
 لكليهما والاجتماع في الحاضر على تقدير الانقسام لا يكون من هذا
 القبيل كما لا يخفى **قوله** لانه لو كان متصلا به يعني ان عدم انقسامه
 اما ان يكون بكونه متصلا بالسابق واللاحق واما ان يكون بكونه
 منفصلا عنهما ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول فللزوم اتصال الموجود
 بالمدوم واما الثاني فللزوم تركيب الزمان من الآتات وفيه ان هذا
 على تقدير تمامه ينفي الحاضر رأسا لانه اما ان يكون بكونه متصلا
 او منفصلا لا سبيل الى شيء منهما لما ذكر **قوله** تأمل يحتمل ان يكون
 اشارة الى ما في الوجه الثاني من المناقشات التي اسلفناها وقيل ٣ وجهه
 ان الوجهين كليهما يجريان في نقيض المدعى ايضا اعني ان الزمان ليس
 قائما بغيره وقيل ٤ يحتمل ان يكون وجهه ان لزوم اتصال الموجود
 بالمدوم على تقدير كون الحاضر متصلا غير مسلم بل اللازم اتصال
 الموجود بالموجود لكن في الخيال اذ الزمان امر خيالي والموجود
 في الخارج هو الآن السيل الراسم للزمان **قوله** فان قيل اه يسان
 للصغرى المذكورة وهي قواه لقبوله الزيادة والنقصان وقوله
 وقبوله الزيادة والنقصان اه اشارة الى الكبرى المطوية للصغرى
 المذكورة وهي التي منعها الشارح **قوله** من آدم عليه السلام
 الى نوح عليه السلام وفي بعض النسخ من زيد الى نوح عليه السلام
 قيل ٥ المراد بزيد ههنا هو زيد بن عمرو بن نفيل وهو نبي بعثه الله
 تعالى لتكميل نفسه افيد انه كان في زمان ابراهيم عليه السلام انتهى
قوله ولا يخفى عليك ان الحركة اه الظاهر ان اثبات لما منعه الشارح كما قيل ٦
 لكن يكفي في ذلك قواه بخلاف الزمان فانه منصف باطول اه وباقي
 المقدمات مستدرك الا ان يحمل على التوضيح او يقال حاصل الاستدلال
 ان الحركة غير قابلة بالذات الزيادة والنقصان فلا بد هناك من قابل لهما
 بالذات وهو الزمان فتذكر **قوله** اذ لا يقال حركة طول اه لا يدل على
 المط لجواز ان يكون عدم مقوليته لامر آخر ويؤيده انه يقال حركة

٣ عبد الله وزين الدين

٤ زين الدين

٥ خوشاى

٦ خوشاى

٧ عبدالله بن حيدر

كثيرة وحركة قليلة ونحو ذلك مما يدل على الزيادة والنقصان وقيل ٧
 يفهم من هذا انه لو قيل حركة طويلة وحركة قصيرة لكانت اتصافه بهما
 بالذات وليس كذلك لانه يقال للجسم الطبيعي هذا الجسم اقصر مع اتصافه
 بهما ليس بالذات بل بواسطة المقدار قوله فانه متصف بالطول قيل ان
 اراد ان هذا الاتصاف ثابت بداهة فهو مم كيف وقد منعه كثير من العلماء
 الفحول كشارح حكمة العين وان اراد انه ليس كذلك لمن راجع وجد
 انه فيرد عليه ان الوجدانيات لا تصير حجة على الخصم لاسيما في هذا
 العلم قوله لما ان الزمان يعرف باجزائها اي بمقادير اجزائها كالشهور
 اه فان هذه مقادير اجزاء تلك الحركة لانفس اجزائها كما ينادى عليه
 قوله وليست هي الامقادير تلك الحركة وذلك لان الشهر مثلا مقدار
 حركة ثلثين دورة والعام مقدار حركة ثلثمائة وستين دورة وهكذا
 فسقط ما قيل ٢ لا يخفى انه لا مدخل لمعرفة الزمان باجزائها فيما هو
 المطه هنا بل الواجب كون الشهور والاعوام ونحوهما اجزاء للزمان
 انتهى واعل وجه كونه مفيدا للظن دون اليقين هو ان ما به معرفة
 الشيء لا يجب ان يكون نفس ذلك الشيء لكن الغالب ان ما به معرفة
 الشيء في امثال هذا المقام ان يكون نفس ذلك الشيء فهذا يورث الظن
 قوله وليست هي اه من قيل عطف العلة على المعلول فكانه قال
 اذ ليست الشهور والاعوام والساعات والايام المقادير حركة الفلك
 الاعظم فهي اجزاء تلك الحركة اي مقاديرها قوله قد يقال
 اي في اثبات كون الزمان مقدارا لحركة الفلك الاعظم قوله
 فلوانقطعت انقطعت فيه نظر اذ انقطاع الحركة انما يلزم اذا انقطعت
 لاعلى سبيل الاستدارة واما اذا انقطعت على سبيل الاستدارة فلا يلزم
 ذلك كما لا يخفى قوله لكنها غير متعين الشبوت قيل ٣ هذا اشارة
 الى ما سلفه من منعه فتذكر قوله ويتوجه على هذا اننا علم اه الظ
 انه معارضة مع المستدل وحاصله ان لو كان لكم على ان الزمان مقدار
 حركة الفلك الاعظم لنا دليل على خلافه وهو انه لو كان كذلك
 للزم ان يفقد الزمان عند عدم حركة الفلك الاعظم لكن التالي

٢ خوشايني

٣ طرسوسي

منتف لا ناعلم انه لو لم يكن اه قوله واجاب الشيخ الظا ان الجواب معارضة على دليل بطلان التالى قوله ان لم يكن حركة مستديرة اه خلاصة الاستدلال انه ان لم يكن حركة الفلك الاعظم لم يكن جهات واذا لم يكن جهات لم يكن حركات مستقيمة طبيعية او قسرية فينتج انه ان لم يكن حركة الفلك الاعظم لم يكن حركات مستقيمة طبيعية او قسرية قيل ٤ هذا اشارة الى مسألة تحدد الجهات لكن ذلك التحدد انما يتوقف على الجسم المستديرو يتم به واما على حركته المستديرة فلا كما يشهد به التبع فيما ذكره فلا وجه لاخذ حركته المستدير ووجهه ٣ بان ذلك الاخذ واقع والمراد انه لو لم يوجد الجسم المستدير الذى هو متحرك بالحركة المستديرة فى الواقع لم تعرض للمستقيم جهات بدلا ثل تحديد الجهات وانت خير بانه مع قطع النظر عن عدم مساعدة العبارة لهذا التوجيه لا يتم المق حيثئذ كما لا يخفى (اللهم الا ان يقال المق هو ارد باعتبار قوله لو لم يكن ذلك فقط فتأمل قوله ولا ينفى التعدد قيل ٨ حيث قال فحركة جسم وحده اه اقول قوله فلم يكن حركات مستقيمة صريح فى نفي التعدد واما قوله فحركة وحده اه فعناه ان حركة جسم غير مستديرة وحده سواء كان واحدا او متعددا من غير حركة اجسام آخر مستديرة يعرض بها الجهات مستحيلة بقرينة انه نتيجة لما قبله فلا يرد عليه انه لا ينفى التعدد قوله ولا ينفى سائر الحركات اى جميعها اذ ما ذكره لا يدل على نفي الحركات الارادية مطلقا ولا على نفي الحركات المستديرة فيثبت لا يتم الجواب كما لا يخفى قوله واعل ما ذكره اه هذا ليس الاعتراف بعدم تمامية الجواب قوله ثم يرد على ما سبق وهو ما ذكره بقوله وقد يقال اه يعنى انه يرد عليه المعارضة المذكورة يرد عليه منع بعض المقدمات قوله ولا تفاوت بين جملة اه قيل ٦ هذا مخالف للعرف فانه جار على تقدير الاكبر بالاصغر دون العكس انتهى قوله فلها حركات اه اى فيجوز ان يكون لها حركات مستمرة فى الوضع اذ المقام مقام المنع ويكفى فيه الجواز فلا يرد عليه ان مجرد عدم قدم الاوضاع لا يستلزم

٤ خوشابى و عبد الله بن حيدر

مستد

٣ خوشابى

مستد

٨ عبد الله بن حيدر

مستد

٦ عبد الله بن حيدر

مستد

استمرار الحركات قوله اقول عندي ان هذا الحكم اه اقول هذا
اشارة الى منع صغرى الدليل الذى ذكره المص اعنى الملازمة فى قوله
لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده بان هذا الحكم وهمى اه كان
ماسياتى فى الحاشية التالية اشارة الى منع كبراه فلاوجه لما قيل انه مع
عدم التعرض لصغرى الدليل اول كبراه لا وجه لهذا الايراد والمحشى
بعد لم يتعرض لشيء منهما انتهى قوله لاعتباره بالزمان ووجدانه
وجود الاشياء وعدمها فى زمان قوله يعتبر مع انتفاء الزمان زمانا
فيحكم بان انتفائه وعدمه فى زمان قياسا له على الحوادث والوقائع
التي يرى وجودها وعدمها فى زمان ولكن الامر ليس كذلك
والقياس مع الفارق فان ثبوت الزمان اه قوله باتصال المتجددات
قيل ٤ المراد بالتجددات الامور المتجددة المتعاقبة كافراد المقولة التي
يتبع فيها الحركة لاجزاء الزمان كما توهم والمعنى ان العقل يرى المتجددات
متصلة بالتجدد والتقاضى شيئا فشيئا متصلة متعاقبة فيدرك منها
بمعونة الخيال امتدادا فيحكم انه لا بد له من مقدار وهو الزمان كما افيد
انتهى قوله وكذا الحال على تقدير عدم الزمان ان عدمه انما يكون
عند انتفاء المتجددات مطلقا والعقل لا يحكم عند انتفائها كذلك
بوجود الزمان كما مر قوله فقيل وجود الاشياء اى المتجددات التي
منها الزمان ليس زمانا فقوله لكان عدمه قبل وجوده اه ممنوع بل هو
حكم الوهم لاحكام العقل قوله ولا مكانا لان حصول المكان انما هو
من احاطة الاشياء بعضها ببعض فاذا انتفت الاشياء انتفت الاحاطة
ثم ان المكان وان لم يكن مما يتعلق به البحث ههنا لكنه ذكره ليكون
تنظيرا وتوضيحا لما هو المقصود ههنا قوله بل يطلب فرض زمان
اى تجويزه تجويزا عقليا قيل ٦ فيه ان فرض الزمان لا يكتفى فى التقدم
والتأخر الزمانيين وانت خير بانه مع كونه كلاما على السند ان اراد
بالزمان ما يقتضى وجود الزمان بالفعل يقال له ثبت العرش ثم انقش
وان اراد به الزمانى مطلقا فعدم الكفاية ممنوع قوله تأمل قيل ٧
وجهه انه فرق بين ملاحظة سبق العدم وبين تحققه فان ملاحظته

٤ خو شاي منه

٦ عبد الله منه

٧ محمود حسن منه

امر معتبر فيعتبر معه الزمان معه فتأمل قوله في الخمسة المشهورة وهي
 الزماني والطبيعي والشرفي والرتبي والعلوي لكنه غير ثابت لان المتكلمين
 ذهبوا الى ان للتقدم قسما آخر سوى الخمسة المشهورة وسموه بالتقدم
 الذاتي وهو كتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض يعني انه لو ثبت
 الانحصار في هذه الخمسة لكان كذلك لان ما يصلح منها لتلك القبلية
 الزماني لاخير من الاربعة الباقية فان المتقدم بهذه الوجود يجتمع
 المتأخر في التحقق والوجود واما المتقدم بالزمان فلا يجتمع المتأخر هكذا
 قيل وقيل ٣ انه لا يكون كذلك وان ثبت انحصار التقدم في الخمسة
 المشهورة لانا نقول التقدم الزماني مطلقا تقدم لا يجتمع المتقدم المتأخر
 سواء كان المتقدم والمتأخر في زمانين اولا وعدم الزمان متقدم عليه
 بهذا المعنى انتهى فتدبر قوله قد يقال اجزاء الزمان اه الظاهر انه
 اعتراض على قول الشارح لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا
 وبالذات لكنه مبني على الاشتباه بين ما بالذات وبين ما للذات فان
 الش ادعى عروض القبلية المذكورة لاجزاء الزمان اولا وبالذات بمعنى
 انه لا بواسطة العروض والقائل منع عروضها لتلك الاجزاء لذات تلك
 الاجزاء بمعنى ان ذات الاجزاء يقضى عروضها لان تساوي اجزاء
 الزمان في الذات والحقيقة انما ياتي في الثاني دون الاول كما لا يخفى فالشارح
 في واد والقائل في واد آخر نعم قد استدلل الحكماء على وجود الزمان
 بان عروض التقدم والتأخر لما هو غير الزمان لبس لذاته فلا بد هناك
 من شيء يعرضه لذاته وهو الزمان فيرد عليه ما ذكره القائل لكنه
 مقام غير مقام الشارح كما لا يخفى فتدبر قوله وفيه ان حقيقة
 الزمان اه لا يخفى عليك ان هذا لبس في مقابلة القائل فان مراده انه
 لا يجوز ان يكون تقدم بعض اجزاء الزمان مقتضى ذاته والا لزم
 الترجيح بلا مرجح بناء على التساوي في الذات والحقيقة وما ذكره
 المحشي ٦ من ان التقدم والتأخر من مشخصات اجزاء الزمان لا يدفع
 شيئا مما ذكره القائل (اللهم الا ان يقال حاصل ما ذكره المحشي هو
 ان المراد ليس ان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان لذاتها

٣ عبد الله بن حيدر
 ٦ واما ما قيل في توجيهه
 ما ذكره المحشي ان حاصله
 ان اجزاء الزمان وان تساوت
 في الذات والحقيقة الا ان
 التقدم الى البعض ونسبة
 التأخر الى الاخر ليست على
 السواء فان تعيين اجزاء الزمان
 وتخصيصها انما هو بالتقدم
 والتأخر والحال ان نسبة
 تعيين الشيء وتخصيصه اليه
 والى مثله ليست على سواء
 فانه لا يتصور ان يتشخص
 غير زيد من احاد الانسان
 بتشخص زيد محال لا يلزم
 الترجيح بلا مرجح فكلام
 خال عن التحصيل كما لا يخفى
 منه

الكلية المتساوية حتى يلزم الترجيح بلا مرجح كما توهمه القائل بان
المراد انها عارضة لاجزاء الزمان لذاتها الشخصية وهي ليست
بمتساوية بين الاجزاء وذلك لان حقيقة الزمان ليست الامرا واحدا
وتكثيرة وتعددده انما هو تبعيات وتميزات تلحقه كما في سائر الحقايق
بالنسبة الى افرادها وتعين اجزاء الزمان المتساوية في الحقيقة الكلية
انما هو بالتقدم والتأخر فيكون التقدم داخل في الذات الشخصية لجزء
ومميزا له عما عداه والتأخر ايضا يكون داخل في الذات الشخصية
الاخرى لجزء اخر ومميزا لذلك الجزء الاخر عما عداه فيعرض الاول
التقدم لذاته الشخصية المختصة به ويعرض الثاني التأخر لذاته
الشخصية المختصة به والذاتان متغايرتان فلا يلزم الترجيح بلا مرجح
وبالجملة حل القائل الذات على الحقيقة الكلية فقال ما قال والمحشى
اجاب عنه بحملها على الذات الشخصية فجاءت المقابلة هذا لكن يرد
عليه حينئذ لزوم انفصال كل جزء عن الآخر بالذات الشخصية فيلزم
ان يكون الزمان غير متصل كما سيجي من الامام قوله وبما ذكرنا يتدفع
ما قاله الامام اه وجه الاندفاع هو ان ما ذكره اختيار للشق الاول من
شقي التردد في كلام الامام ودفع لمحذوره من استحالة التخصيص
بحمل الذات على الذات الشخصية فان كلام الامام مبني على جعله
الذات الكلية فتذكر قوله اذا تساوى حقيقة اجزاء الزمان اى
حقيقتها الكلية استحالة تخصيص بعضها بالتقدم وتخصيص
بعضها الاخر بالتأخر لذاته اى لذات ذلك البعض اى لذاته الكلية
لاستلزام ذلك التخصيص الترجيح بلا مرجح قوله كان انفصال
كل جزء اى وجد وثبت انفصال كل جزء عن الآخر كان منفصلا
قوله فيكون الزمان غير متصل بناء على ان الحقايق المختلفة لا تقبل
الاتصال الحقيقي قيل هذا وان كان مما يحكم به البديهة بخلافه بعض
قواعدهم وكون الزمان غير متصل خلاف مذهبهم قوله بل تلتم
من الاكثات ترق الى محذور اخر هو لزوم تركيب الزمان من الاكثات
المستلزم لوجود الجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه لو كان الزمان

٦ قال جمال الدين في حاشيته
على حاشية الدواني على
شرح التجريد وذلك اى
لزوم كون الزمان
غير متصل اعلى تقدير عدم
التساوى في الماهية مبني على
ان الحقايق المختلفة لا يقبل
الاتصال الحقيقي وقد بينى
ابطال مذهب ذي القراطيس
على ذلك اقول هذا كذلك
والبديهة ايضا تحكم به الا انه
يلزم على بعض قواعدهم
خلاف ذلك ايضا وذلك
لانهم قالوا الكيفية الممتدة
التي هي مقولة الحركة الكيفية
مع اتصالها الحقيقي وعدم
تحقق الاجزاء فيها بالفعل
بل بالفرض الغير المحض
المراتب المنفرضة فيها
حقايق مختلفة وذلك لانهم
قالوا جميع المراتب بين الكيفية
باسرها حقايق مختلفة
متخالفة وهذا مما افاده السيد
السند في هذا المقام

ملتئما من الآتات كانت الحركة والمسافة ايضا ملتئما من الاجزاء التي لا تجزى وهو مح عندهم قوله موجود بالفعل لا تفصالة عن الآخر بالماهية قوله بان الزمان اه يدل من قوله بما اجاب وحاصل ما ذكره الطوسي هو ان الزمان ليس له اجزاء في الخارج وما ذكره الامام انما يلزم اذا كانت تلك الاجزاء موجودة في الخارج وكان بعضها مقتضيا للتقدم وبعضها للتأخر كذا في شرح الجديد للتجريد اقول حاصل الحاصل ان تخصيص بعض الاجزاء بالتقدم وبعضها بالتأخر لذاته على تقدير التساوي في الماهية انما يستحيل اذا كانت تلك الاجزاء موجودة في الخارج وكذا لزوم كون الزمان غير متصل وملتئما من الآتات على تقدير التساوي في الماهية واستحالة كل منهما انما هو اذا كانت تلك الاجزاء موجودة في الخارج وليس فليس فهو جواب باختيار كل من شق ترديد الامام ودفع محذوره قال الدواني في حاشية شرح التجريد فيه نظر لانه كما ان اتصاف الامور الاعتبارية باوصافها الواقعة فحكم العقل بتقديم بعض تلك الاجزاء على البعض على تقدير وجودها كما ذكره الطوسي ان كان فرضا كاذبا فلا تقدم فيها وان كان مطابقا للواقع فلا بد لاتصافه به من علة قطعا ٣ سواء كانت موجودة او لا فان كانت العلة ذواتها وهي متفقة الماهية لم تساويها او مختلفة لزم المحذور الآخر ورده القاضل صدر الدين ٤ الشيرازي بان ما حكم به من اتصاف الامور الاعتبارية باوصافها الواقعة لا بد له من علة غير مسلمة اذا الامور الاعتبارية ليست في نفس الامر فلا يكون اتصافها بصفاتهما واقعة فيها ايضا وما لا يكون في نفس الامر لا يحتاج الى العلة قوله بل تصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان يقتضي ان يكون اجزاؤها المفروضة متصفة بالتقدم والتأخر بمجرد تصورهما وان غيرها من الماهيات ليست كذلك وحيث يظن الفرق بين ما يلحقه التقدم والتأخر لذاته وبين ما يلحقه بسبب غيره كذا ذكره الشريف في حواشي شرح التجريد ٦ وفصله بعض التفصيل فليراجع اليها يتصور عروضهما اي عروض التقدم والتأخر له اي لعدم الاستقرار قوله لانه ليس

٣ جعل صدر الدين هذا التعميم تعميما للعلة فاعترض بانه لما عجم في علة بقوله سواء كانت موجودة او لا جاز ان يكون علة معدومة وحيث لا يكون مختلفة الماهية ولا متفقه فان كل واحد منها نوع الماهية والمعدوم لاهية له فلا يلزم شي من المحذورين ورده حواجه جمال الدين محمود في حاشيته على حاشية الدواني فقال انه ليس تعميما للعلة كما صرح به السيد السند قدس سره وبني عليه اعتراضا بل هو تعميم لاجزاء اي سواء كانت الاجزاء المتصفة بالقبليات والبعديات موجودة او لا

س

٣ في حاشية الجديد على الشرح الجديد للتجريد المسمى بالطبقات س

٦ قيل فصل الماهية س

في كلامه اختيار الاحد شق التريد حلة لقوله ولا يندفع بما اجاب به
 المحقق ووجهه لعدم الاندفاع به وفيه انه لا يجب في منع التريد اختيار
 شق من شقوقه بل يدفع باختيار شق آخر ايضا ان امكن كما ههنا
 فانه يمكن ان يختار ان اجزاء الزمان ليست بمتساوية الماهية ولا بتخالفة
 الماهية بناء على ان كل واحد منهما نوع للماهية ولا ماهية لاجزاء
 الزمان فانها معدومات في الخارج كما ذكره المحقق الطوسي ولا ماهية
 للمعدومات كما ذكره فحينئذ لا يلزم شيء من المحذورين اللذين ذكرهما
 الامام ولا يخفى عليك انه يمكن حل كلام المحقق على هذا فيندفع
 ما قاله الامام به وقد عرفت من انه يمكن حله على كل من الشقين
 ايضا فالمحشى ههنا ليس بمصيب واما ما قيل ٢ ان السؤال المردد
 ان كان حاصرا لابد في جوابه من اختيار شيء من شقوق التريد ودفع
 محذوره وان لم يكن حاصرا في نفس الامر او بزعم المجيب جاز في الجواب
 اختيار محتمل خارج عن التريد فلما كان تريد الامام في اجزاء الزمان
 حلهما المحشى فاورد على المجيب المحقق فقد حل الاجزاء في كلام
 الامام على الاجزاء الفعلية فلم يكن التريد حاصرا فاجاب باختيار شق
 ثالث وهو ان لا يكون الزمان اجزاء اعني الفعليات حتى تكون متساوية
 الحقيقة او غير متساوية الحقيقة وعندى الحق مع الامام ٣ لان الاجزاء
 الفرضية للزمان ليست معدومة محضة بحيث لا يكون قابلة للحكم
 عليها بالمسافة او عدمها فلا وجه لاجراجها عن الحكم المذكور
 فليس بشيء اما اولاً فلانه بعد تعميم الاجزاء من الفرضية والفعلية
 لا وجه لزعم الحاصرية اذ يكون حينئذ ان لا يكون تلك الاجزاء
 متساوية في الماهية ولا بتخالفة فيها بان لا يكون ذوات ماهية واسطة
 بين الشقين واما ثانياً فلانه بعد تخصيص الاجزاء بالفعليسة لا معنى
 لعدم كون التريد حاصرا اذ لا واسطة بين الاجزاء الفعلية متساوية
 الماهية وبين كونها متخالفة الماهية نعم يجوز ان لا يكون الاجزاء
 فعلية وذلك لا ينافي انحصار الاجزاء الفعلية في الشقين المذكورين
 كما لا يخفى واما ثالثاً فلانه جعل ان لا يكون للزمان اجزاء فعلية شقاً ثالثاً

٢ خوشاىي
 ٣ هكذا رأيت من نسخة
 القائل لكن الظاهر ان يقول
 مع المحشى فتدبر

للاجزاء الفعلية وهو عدل لهما وعدل الشيء كيف يكون قسما منه
 حتى يكون واسطة بين قسميه وشقا ثالثا لهما فتأمل حق التأمل
 في المقام قوله فيه نظر حاصل النظر اثبات المدعى بدليل لا يرد
 عليه الاعتراض المذكور تقريره لو لم يكن التقدم والتأخر من مقتضيات
 اجزاء الزمان ومن عوارضها التي تعرضها اولا وبالذات لم يندفع
 السؤال بلمكان مقدما باخذ التقدم والتأخر في العبارة مع الزمان
 صراحة او ضمنا والتسالي باطل فكذا المقدم واما الملازمة فلا نه
 لم يندفع السؤال باخذهما مع غير الزمان مثلا اذا قيل وجود زيد
 مع الحادثة المتقدمة اه فلو لم يكونا من مقتضيات اجزاء الزمان
 لم يندفع السؤال باخذهما مع الزمان ايضا اذا فرق بين الاخذين
 واما بطلان التسالي فلما اعترف به المعارض بقوله وهذا مما يعد
 سخفا وبالجملة لو اخذ التقدم والتأخر مع الزمان صراحة او ضمنا
 ينقطع السؤال واذا اخذنا مع غير الزمان لا ينقطع وذلك يدل
 على انهما من مقتضيات اجزاء الزمان هذا لكن يرد عليه انه يجوز
 ان يكونا من مقتضيات اقترانهما مع الزمان حيث ينقطع السؤال
 عند ذلك الاقتران لامن مقتضيات اجزاء الزمان ثم اقول يمكن ابطال
 قول المعارض بان انقطاع السؤال عند قولك امس مقدم اه بان يقال
 لو كان انقطاع السؤال لاخذ التقدم والتأخر في مفهومى الامس
 والغد لا ينقطع باخذهما مع غير الزمان ايضا والتسالي باطل لانا
 اذا قلنا مثلا وجود زيد مع الحادثة المقدمة الى آخر ما ذكره المحشى
 ولا يمكن حل كلام المحشى على هذا كما توهم ٢ كما لا يخفى قوله وقد يقال
 القاثل هو المحقق الدوائى في حاشيته على شرح التجريد وحاصل
 ما ذكره تحرير الدلائل على وجه لا يرد عليه الاعتراض المذكور قوله
 لفظية اى ناشئة من لفظ امس وغد في البيان حيث ظن ان لوصف
 الامسية والغدية مدخلا في الاذعان بتقديم احدهما على الآخر
 وليس كذلك عند الامعان قوله على ما هو موجود عليه بالوجود
 الخارجى الفرضى اى على وجه هو اى الزمان لو وجد في الخارج لكان

٢ قوله كما توهم متعلق بالمتنى
 وقوله كما لا يخفى متعلق
 بالمتنى

٣ فانه قال عند قول صاحب التجريد ولا يفتر الحادث الى المادة والمدة والالزم التسلسل ان ماهية الزمان متصلة في حد ذاتها لاجزاء لها بالفعل بل بالعرض لكنها بحيث لو فرض العقل انقسامها الى جزئين حكم بانها لا يجتمعان في الوجود

(٣٤٨)

الخارجي على معنى انها لو وجدت فيه لم يكونا مجتمعين بل كان احدهما متقدما والاخر متأخرا وقال الدواني في حاشية القديمة بل التحقيق ان الزمان بمعنى الامتداد امر يرسم في الخيال من الآن السيل الذي هو الوجود في الخارج بسبب عدم استقراره وارتسامه على سبيل التدرج فاجزاءه المفروضة متعاقبة في ذلك الارتسام الذي هو نحو من انحاء وجودها كما ان اجزاء الخط المرسم من القطرة النازلة متعاقبة في الارتسام ولا حاجة الى ما ذكره في معنى عدم الاجتماع على انه مما يتطرق اليه المناقشة بان الزمان الممتد غير موجود عندهم في الخارج فانه مقدار الحركة بمعنى القطع وهو امر يرسم في الخيال فوجود اجزائه فيه ايضا لان جزء الزمان زمان فن ادعى ان العقل يحكم بانها لو وجدت في الخارج لكانت متعاقبة فلا بد له من دلالة اذ تلك الملازمة غير مبنية فايدريك اعلمها لو وجدت في الخارج كانت مجتمعة بل عند من ينفي وجود الاعراض الغير القارة وجودها مستلزم لاجتماع اجزائها لا بمخالفة انتهى بعبارته

موجودا فيه على ذلك الوجه وذلك الوجه هو التعاقب كما ذكره الشارح الجديد للتجريد ٢ قيل فصل الماهية وان اعترض عليه هناك الدواني بانه مما لا يثبت له قوله او مرسوم في الخيال اي اولاحظه السائل على وجه هو اي الزمان مرسوم على ذلك الوجه في الخيال يعني ان للزمان وجودا خارجيا فرضيا وارتساما في الخيال وهو نحو من انحاء وجوده وكلا الوجودين على وجه التعاقب وتقدم بعض الاجزاء على بعض فيقطع السؤال عند الانتهاء الى الزمان اذا لاحظ السائل باي شاء من الوجودين فقوله موجود عليه ناظر الى الوجود الخارجي الفرضي للزمان وقوله او مرسوم في الخيال الى الوجود الخيالي لا كما توهم ٣ ان الاول ناظر الى زمان الحال والثاني الى غير الحال قوله علم بمجرد هذه الملاحظة اه قال صدر الدين الشيرازي في حاشيته على التجريد اذا اعتبرت قطعة معينة من الزمان ولاحظت اتصالها وقسمتها الى قسمين وجدت تقدم احدهما على الآخر لازما بنا بالمعنى الاعم للقسمين الاعتبارين على الوجه المذكور وهذا القدر كاف في المطلوب لاذا سئل عن تقدم الحادثين واجيب بوقوع احدهما في احد القسمين المذكورين والاخرى في القسم الآخر وقف السؤال بناء على ان تقدم احدهما على الآخر بين نعم اذا اعتبرت جزئين غير معلومي الاتصال منه ربما يشك في تقدم احدهما على الاخرى وذلك غير مضر ثم قال بعض الفضلاء مجيبا عن اراد الشارح المراد ان السؤال ينقطع عند ذلك القول بمجرد دلالة على ذلك الزمان المتقدم بدون اعتبار دلالة على شئ آخر من مفهوم التقدم على اليوم وان لم يخل عن الدلالة عليه ولذلك اذا عبر عن الامس بزمان نوح عليه السلام وعن اليوم بزمان محمد عليه السلام وقيل زمان نوح عليه السلام مقدم على زمان محمد عليه السلام كان انقطاع السؤال عند هذا القول باقيا بحاله وفيه بحث اذ لا نسلم انقطاع السؤال دلالة على الزمان المذكور وبقاء انقطاع السؤال حين التعبير عن الزمانين المذكورين بزمان نوح عليه السلام ومحمد عليه الصلوة والسلام بناء

(على)

٣ المتوهم هو الخواشي

على ان تقدم زمان نوح عليه السلام على زمان محمد عليه الصلوة والسلام
معلوم لنا الا يرى انه لو عبر عنهما بزمانين غير معلومى التقدم كالصيف
والشتاء لم ينقطع السؤال انتهى اقول فى بحثه بحث اما اولا فلان
منع انقطاع السؤال بمجرد الدلالة على الزمان المذكور مناف لما ادعاه
فى اول كلامه من لزوم البين واما ثانيا فلان احتمال معلومية التقدم
ان كان مضرا ههنا كان مضرا فيما ذكره ايضا واما ثالثا فلان عدم
انقطاع السؤال عند التعبير بغير معلوم التقدم ان كان مضرا ههنا
كان مضرا فيما ذكره ايضا مع انه قد ادعى ان ذلك غير مضر قوله
فايته انه عبر عن احد الجزئين بالامس اه لضيق العبارة قال المحشى
نصر الله مجيبا عن الاعتراض المذكور فى الشرح الظاهر ان لفظ
امس موضوع لقطعة من الزمان متقدمة على قطعة اخرى منه هي
اليوم ولبس التقدم والتأخر اللازمين لهما داخلين فى مفهومى هذين
اللفظين ويؤيد ذلك انه لو كان كذلك لفهم كل منهما والتالى غير واقع
على ان ذلك لا يدل على انقطاع السؤال مطلقا اذ حينئذ معنى متقدم
على اليوم ان القطعة المعينة من الزمان المتقدم على القطعة الاخرى
التأخرة عنها متقدمة عليها وهذا يشتمل على عقدين ههنا الحمل
وعقد الوضع والسؤال وان يتجه على عقد الحمل لكن يتجه على عقد
الوضع لو لم يكن وصف الموضوع مرضا اوليا له انتهى قوله
وانقطاع السؤال بلم يدل اه الظاهر انه جواب عما ذكره الشارح
بقوله ولو سلم فأنما يدل اه وقد سبقه فى ذلك العلامة الدوانى فى حواشيه
على شرح التجريد حيث قال لو كان هناك واسطة فى الثبوت
لصح السؤال وان كان بديهى الثبوت وذلك ظاهر لان بديهى الآن
لا تنافى السؤال بطلب اللهم وقد رده صدر الدين الشيرازى بان السؤال
قد يكون عن سبب الثبوت كان يقال لم كان كذا وذلك يجرى فى النظريات
والبدهييات ايضا وقد يكون عن سبب الاثبات كان يقال لم قلت
كذا وبم ذاعلت انه كذا وذلك يجرى فى النظريات وينقطع اذا انتهى
الى البديهى وقد اعتبر المستدل ههنا السؤال عن بسبب الاثبات

حيث قال لماذا قلت انه متقدم عليه ولما انتهى بعض اجزاء الزمان
على بعض آخر انقطع السؤال لكونه بديها ويلزم منه انتفاء الواسطة
في الاثبات لافي الثبوت ولذا قال المعترض ولوسلم فانما يدل ايه والمجيب
حسب ان السؤال مطلقا ينقطع فقال ما قال وحاصل الرد كذا كره
جمال السد بين انه ان اريد بقوله لو كان هناك واسطة في الثبوت
لصح السؤال بانه صح السؤال بلم قلت ولم علمت فهو ممتنع وانما يصح
ذلك اذا كان واسطة في الاثبات وان اريد انه صح السؤال بلم كان
كسذا فهو مسلم الا ان المذكور ههنا انه انقطع السؤال بلم قلت
وامثاله وبالجمل انقطع السؤال بلم قلت الذي هو السؤال عن الواسطة
في الثبوت انما يدل على نفي الواسطة في الاثبات وهو لا ينافي ان يكون
هناك واسطة في الثبوت قوله لانم ان المط ههنا نفي الواسطة
في الثبوت بل المط هو نفي الواسطة في العروض وان كان الظاهر من
مساق كلامه بل المط هو نفي الواسطة في الاثبات قوله اذ لزوم وجود
امر اي في العروض الاولى اوفى مقام الاتصاف بالتقدم والتأخر
قوله ثم قال الشريف في حاشية المطالع ان المعتبر في العروض
الاولى هو انتفاء الواسطة في العروض هي التي تكون معروضة
لذلك العارض دون الواسطة في الثبوت التي هي اعم بشهد
بذلك انهم صرحوا ان السطح من الاعراض الاولية للجسم التعليمي
مع ان ثبوته له بواسطة انتهائه وانقطاعه وكذا الخط للسطح
والنقطة للخط وصرحوا بان الالوان ثابتة للسطوح اولاً وبالذات مع ان
هذه الاعراض قد قاضت على محالها من المبدأ الفياض انتهى
فظهر انه لا يلزم في العروض الاولى وجود امر يقتضي العارض
لذاته وان الاتصاف بامثال التقدم والتأخر لا يلزم ان يكون من ذات
المتصف بل الكل فايض من المبدأ الفياض وهذا هو السند للمنع
المذكور ولم يذكره المسامع اكتفاء بذكره في محله اعتمدا على العلم
من مواضع ذكره في الكتب قوله كما ان التقدم الواقع اياه الظاهر انه مجرد
تنظير لعدم لزوم امر مقتضى لذاته التقدم والتأخر اقول يمكن ان يقال

٧ منهم الفاضل داود فانه قال في حاشيته على تلك الحاشية فان قلت كلامه قدس سره في هذه الحاشية مخالف لكلامه في حاشية شرح المطالع قلت يمكن التوفيق بينهما بان يحمل كلامه في هذه الحاشية على (٣٥١)

في الجواب عن هذا المنع ان المراد بالواسطة في الثبوت ههنا هو الواسطة في العروض كما قالوا ٧ عند قول الشريف في حاشيته على شرح الشمسية واعلم ان العوارض التي تلحق الاشياء لذواتها لا يكون بينها وبين تلك الاشياء واسطة في ثبوتها لهما زعماء منهم انه يخالف ما ذكره في حاشية شرح المطالع ٦ ثم ان هذا من باب اطلاق الكل في بعض جزئياته والعام في الخاص لكن لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته فهو كعام مخصوص بالقرينة وهذا الاطلاق هو الذي ذكره التفتازاني في المطول ٢ وادعى انه اطلاق حقيقي وعدمه اطلاق المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس على واحد كما في ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة قوله وفيه ان التقدم الواقع اه قيل ٥ حاصله ابطال السندية بان قياس تقدم اجزاء الزمان على تقدم التحيزات قياس مع الفارق فان تقدم اجزاء الزمان حقيقي وتقدم التحيزات من حيث التحيز اعتباري وشتان ما بينهما انتهى وقد عرفت ان قوله كما ان التقدم اه مجرد تنظير ليس بسند ولا قياس على ان مجرد الفرق المذكور بين التقدمين لا يبطل السندية كما لا يخفى قوله الاولى ان يقال انما قال الاولى دون الصواب لامكان توجيه ما قاله المص بان قال مراده بالفلك هذا المحسوس المشاهد لالمعنى في اثبات كون هذا المحسوس المشاهد فوقنا مستديرا فليأمل قوله في اثبات الفلك فيه ان هذا ليس بصحيح فضلا عن الاولوية وما قيل ٤ ان المراد في اثبات كون هذا المحسوس المشاهد فوقنا فلكا اي جرم مستديرا وان اخرجناه عن عدم الصحة لكنه لا يدخله في الاولوية بالنسبة الى ما ذكره المص لاشتماله على زيادة التكلف كما لا يخفى قوله اذا الاستدارة مأخوذة من مفهوم الفلك فتكون ذاتية له والذاتي لا يعمل كما بين في موضعه قوله واذا استلقى الانسان اه اما اشارة الى دليل اخر لعدم تبدل الجهتين كما قيل ٣ او ضمنية الى قول الشارح فان القائم اذا صار منكوسا اشارة الى ان ذلك القول من الشارح على سبيل التمثيل اي اذا صار منكوسا مثلا وعلى الاول يكون قوله

في الجواب عن هذا المنع ان المراد بالواسطة في الثبوت ههنا هو الواسطة في العروض كما قالوا ٧ عند قول الشريف في حاشيته على شرح الشمسية واعلم ان العوارض التي تلحق الاشياء لذواتها لا يكون بينها وبين تلك الاشياء واسطة في ثبوتها لهما زعماء منهم انه يخالف ما ذكره في حاشية شرح المطالع ٦ ثم ان هذا من باب اطلاق الكل في بعض جزئياته والعام في الخاص لكن لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته فهو كعام مخصوص بالقرينة وهذا الاطلاق هو الذي ذكره التفتازاني في المطول ٢ وادعى انه اطلاق حقيقي وعدمه اطلاق المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس على واحد كما في ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة قوله وفيه ان التقدم الواقع اه قيل ٥ حاصله ابطال السندية بان قياس تقدم اجزاء الزمان على تقدم التحيزات قياس مع الفارق فان تقدم اجزاء الزمان حقيقي وتقدم التحيزات من حيث التحيز اعتباري وشتان ما بينهما انتهى وقد عرفت ان قوله كما ان التقدم اه مجرد تنظير ليس بسند ولا قياس على ان مجرد الفرق المذكور بين التقدمين لا يبطل السندية كما لا يخفى قوله الاولى ان يقال انما قال الاولى دون الصواب لامكان توجيه ما قاله المص بان قال مراده بالفلك هذا المحسوس المشاهد لالمعنى في اثبات كون هذا المحسوس المشاهد فوقنا مستديرا فليأمل قوله في اثبات الفلك فيه ان هذا ليس بصحيح فضلا عن الاولوية وما قيل ٤ ان المراد في اثبات كون هذا المحسوس المشاهد فوقنا فلكا اي جرم مستديرا وان اخرجناه عن عدم الصحة لكنه لا يدخله في الاولوية بالنسبة الى ما ذكره المص لاشتماله على زيادة التكلف كما لا يخفى قوله اذا الاستدارة مأخوذة من مفهوم الفلك فتكون ذاتية له والذاتي لا يعمل كما بين في موضعه قوله واذا استلقى الانسان اه اما اشارة الى دليل اخر لعدم تبدل الجهتين كما قيل ٣ او ضمنية الى قول الشارح فان القائم اذا صار منكوسا اشارة الى ان ذلك القول من الشارح على سبيل التمثيل اي اذا صار منكوسا مثلا وعلى الاول يكون قوله

نقلناه في القول المتقدم ٢ ذكره في بحث تعريف المسند اليه باللام ووضحه في بحث الاستعارة ٥ عبد الرحمن ٤ طرسوسي ٣ مراد خان ٥

واذا استلحق من قبيل عطف العلة على المعلول وعلى الثاني يكون
 المناسب عطفه على قول الشارح اذا صار منكوسا فالاول
 هو الظاهر من العطف والتعليق ٣ والثاني هو الملايم للمعنى كما لا يخفى
 قوله وبهذا لا يخرج اى استقلا لا ٦ او ايضا قوله بل يصير وجهه
 الى الفوق اه اى فى صورة الاستلقاء وينعكس الخ ل فى صورة
 الانطباج قوله ويوصف الفوق والتحت اى فى صورة الاستلقاء
 او فى كلتا صورتين والمناسب على الاول ان يعطف على يصير وعلى
 الثاني على بل يصير قوله ولقائل ان يقول لا يلزم اه قيل ٢ مقصود
 المستدل اننا نعلم قطعان القائم المذكور لا يتبدل فوقه بالتحت وان صار
 منكوسا والحاصل ان تبدل احديهما بالآخرى بالنسبة اليه لا يتصور
 الا بان يصير القائم منكوسا وظاهره لا يتبدل لان بالنكس ولعل المنع
 مكابرة للعلم الضروري بان ما يلى رأس الانسان عند القيام فوق
 بلا شبهة انتهى اقول فيه نظر اما اولا فلان الايراد المذكور منع
 تقرب الدليل وما ذكره هذا القائل اولا انما هو دعوى البداة
 فى مقدمة اخرى واما ثانيا فلان ما ذكره فى الحاصل ليس اجلى
 مما منه القائم نعم لو كان احتمال التبدل منحصرا فى صورة النكس
 اتم الاستدلال لكن الحصر المذكور ممنوع لجواز ان يتبدل بسبب
 من الاسباب واما ثالثا فلان ما ادعاه فى آخر كلامه من العلم
 الضروري بفوقية ما يلى رأس الانسان عند قيامه مما لا يتعلق به
 فى مرامه ولا يزيع القائل عن مقامه قوله بما ذكر من الاستلقاء
 والانطباج او منهما ومن الانتكاس واما لها قوله بسبب من
 الاسباب كان يكون النقل الى سطح الفلك والخفة الى مركز العالم فانه
 اذا وضع الانسان رجلاه على سطح الفلك حينئذ يكون القوة
 مركز العالم والتحت سطح الفلك (اللهم الا ان يقل المق عدم امكان
 التبدل فى نفس الامر وهذا القدر كاف فى المط والتبدل على الوجه
 المذكور مستحيل فى نفس الامر كما قيل ٤ فى دفع ما يقال اذا فرض
 خروج الفلك عن مكانه بمعنى البعد بحيث ينتقل نقطته من محله

٣ حيث علق بقوله ان ههنا
 جهتين لا بقوله اذا صار
 منكوسا

٦ قوله استقلا لا ناظر الى
 التوجيه الاول وقوله او
 ايضا ناظر الى التوجيه
 الثانى

٢ فخر الدين

٤ نصر الله

الى محل المركز والمركز الى محل السطح يتبدل كل من الجهتين بالآخرى
وايد ذلك بما سيحى من الشارح حيث قال كانهم ارادوا الوجود
فى نفس الامر وقد يقال ايراد القائل ٢ مبنى على ان ما ذكر استدلال
على عدم التبدل كما هو الظاهر من العبارة فاذا كان ذلك تنبيهها
على الحكم البدئى لم يرد عليه هذا الايراد لما تقرر عند النظام
ان من منع المنبهات لا يجدى فى المناظرات فتدبر قوله فان تعينهما
ليس بالرأس والرجل وان كان ظاهرا العبارة ٣ يوهم ذلك بل هما
متعينان فى ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار الرأس والرجل واهل
ذلك لكونهما من جميع الخفة والثقيل ثم ان الغرض من هذا الكلام
دفع ما يوهم فى هذا المقام وهو انه اما ان يكون تعين الفوق والتحت
بالرأس والرجل وتعين سائر الجهات بالوجه والظهر واليمين والشمال
كما هو المنفهم من ظاهر المقال او لا يكون كذلك بل كان كل منهما
متعينا فى حد ذاته فعلى الاول لا وجه ٩ للحكم بعدم تبدل
الفوق والتحت وعلى الثانى لا وجه للحكم بتبدل سائر الجهات
وحاصل الدفع ان الحكم المذكور مبنى على ان تعين الفوق والتحت
فى حد ذاتهما وتعين سائر الجهات بالامور المذكورات قوله ان الافلاك
الحبيطة بفلك القمر فوقه اى فلا بد لذلك الفوق من جهة
والا لزم ان يكون فوق بلا جهة فلك الجهة هى محذب الفلك الاعظم
وليس معناه فلك الافلاك الحبيطة بفلك القمر هى جهة الفوق
كما يفهم مما سيحى من تقرير المنع والا لزم ان يكون هذا قولاً بين
القولين فيرد بانه لا قائل بالفصل فافهم قوله انا لانم ان المتجاوز
اه رد لدليل الشارح بمنع بعض مقدماته لكنه منع للمقدمة المدللة
وهو غير موجه الا ان يقال انه مبنى على منع دليلها ايضا كما سيحى
قوله وكذا ما يحيط اه اى وكذا لانم ان ما يحيط بفلك القمر فهو جهة
الفوق فهذا رد لدليل الذى ذكره المحشى بقوله وايضا نحن اه
بمنع بعض مقدماته فتذكر قوله بل انما هو الفوق لا يقال يلزم
حيث ان يكون وراء جهة الفوق فوق فلا يكون الجهة جهة ونهاية

٢ طرسوسى

٣ كقول الشارح وما يجازى
رأسه فوقاً ومقابله تحتاً
وكقوله يسميهما الانسان
باعتبار طول قامته الخ

٩ فانه على الاول يلزم
ان يكون يتبدل الكل
بالانعكاس والانحراف وعلى
الثانى يلزم ان لا يتبدل شئ
منها بهما

مع انهم صرحوا بذلك لانا نقول هذا انما يلزم او كانت جهة الفوق
 منتهى الاشارة الحسية وهو اول المسئلة فافهم قوله قد يقال
 اذا فسر الفوق والتحت اه لا يذهب عليك انه ان اريد بالفوق والتحت
 جهة الفوق وجهة التحت كما نحن بصدد هما فالتغيران المذكوران
 احداث لقول ثالث لم يقل به احد اذ لا قائل بالفصل وان اريد بهما
 الفوق والتحت كما هو الظاهر فان اريد ان جهة الفوق فوق ذلك الفوق
 وجهة التحت تحت ذلك التحت ففوله لم يتصور فيهما تبدل محل نظر
 اذ يلزم حينئذ ان يكون كل نقطة من محذب الفلك الاعظم او من مقعر
 ذلك القمر جهة فوق وما يقابلها من احدهما جهة تحت فعاد المحذور
 بل تكونان حينئذ من الاعتباريات لا من المعينيات في حد ذاتها ثم
 ان عرض القائل ان كان بيانا لوجه كون الامر المشهورى غير تحقيقى
 فيها ونعم وان كان عرضة الاعتراض عليه فنقول فليكن ذلك من وجوه
 كونه غير تحقيقى كما اشار اليه الدواني في خواشى التجريد حيث قال
 وهذا في خير بيان فلنشا الامر المشهورى الذى ليس بحق قوله فانهما
 يبدلان فيما انه انما يلزم ان يتبدلا ان فسر جهة التحت بعد ما فسر
 التحت بذلك التفسير بمنتهى الاشارة الحسية او بمنتهى الحركة المستقيمة
 خارجة مما يلي قدمه الى ما تحته حتى تصل الى ذلك المنتهى واما اذا
 فسرت جهة التحت بعد ما فسر التحت بما ذكر بمنتهى ٨ احديهما الى
 المركز فلا يلزم ذلك كما لا يخفى ولا يلزم من تفسير التحت بما ذكر تفسير جهة
 التحت بمنتهى احديهما الى ان تصل ٦ الى المحذب الى المقعر كما اشار اليه
 ايضا الدواني في الخاشية المذكورة حيث قال هذا انما هو بحسب التعارف
 والشهرة لا بحسب التحقيق لان الطرف المقابل لما يلي الرأس مطلقا
 ليس بتحت عند التحقيق بل هو ذلك الطرف ما لم يتجاوز المركز
 قوله ومنتهى امتداد ما يلي رجله لعله يريد ان امتداد ما يلي رجله
 ينتهى عند المركز ولا يتجاوز عنه اذا كانت رجله على الوجه الطبيعى
 فالمرکز هو جهة التحت لكل من الشخصين المفروضين فلا غبار
 قوله ولا يخفى ان ما ذكره يعنى ان ما ذكره القائل لا يستلزم

٨ قوله بمنتهى احديهما
 الى احدى الحركة المستقيمة
 والاشارة الحسية قوله الى
 المركز بان يكون المركز هو
 المنتهى

٦ قوله الى ان تصل الى
 المحذب الى الاشارة الحسية
 او الحركة المستقيمة

تبدل الجهتين بأن يخرج الفوق عن الفوقية ويصير تحتها بعدما كان
فوقاً ويخرج التحت عن التحتية ويصير فوقاً بعدما كان تحتاً فان جهة
الفوق منتهى امتداد ما يلي رجل شخص قام على احد طرفي قطران
الارض وذلك المنتهى لا يخرج عن كونه جهة فوق بقيام شخص
اخر وذلك الشخص على طرف اخر من ذلك القطر غاية ما في الباب
ان الفوق يكون تحتاً ايضاً وكذا التحت يكون فوقاً ايضاً باعتبارين
ولا محذور فيه وانما المحذور كون الفوق تحتاً بان يخرج عن الفوقية
وكذا التحت نظير ذلك ان المشرق مثلاً قسام لشخص توجه اليه
وخلف لشخص اخر متوجه نحو المغرب ولا يتبدل القدام والخلف
مادام الشخصان على حالهما بل كل منهما قدام وخلف قوله هذا
اعتبار مبنى اه يعنى ان اعتبار العوام الجهات الست في سائر
الاجسام اعتبار مبنى على الامور العرفية فان اهل العرف يحكمون
بحكم الاكثر على الكل ويعملون الاقل تابعاً للاكثر ويعلمون
الاكثر على الاقل ويقينون الغائب على الشاهد والا فلا تحقق
للجهات في جميع الاجسام ويحتمل ان يكون المعنى ان قول الشارح
ثم عموماً اعتبارها في سائر الاجسام اعتبار مبنى على الامور العرفية
فان العوام يعتبرون الامور العرفية ويعملون بموجبها ولذلك جعلهم معتبرين
لذلك والا فلا تحقق لا اعتبارهم ذلك فافهم قوله لان كرة الارض
بل كل فلك من الافلاك التسعة وكذا كرة الماء مع الارض وكرة الهواء معهما
وكرة النار مع الثلاثة ليست لها جهات فان هذه المذكورات جميع اطراف
امتداداتها فوق والتحت في داخل الكل هكذا قيل ٢ قال الفاضل
الرومي في حاشية شرح الموافيق قالوا الفلك باعتبار الحركة الشرقية
كرجل مستلق رأسه الى الجنوب فيمينه المشرق ويساره المغرب وفوقه
الجنوب وتحت الشمال وخلفه جهة سطحه الاعلى الذي يسامت اقدام
من في الربع المسكون وقدامه خلافة واما باعتبار الحركة الغربية فيستبدل
جهاته الا اقدام والخلف وذكر الامام في مباحث الشرقية ان القدم
والخلف حاصلان للحيوان حالتي الحركة والسكون واما غير الحيوان

٢ فخر الدي

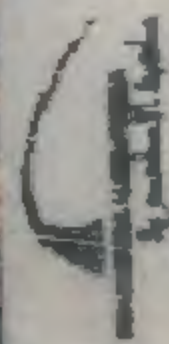
٤ حسن چلي

فانما يعرضان له هاتان الجهتان عند الحركة فان الجهة التي اليها الحركة تكون قداما والتي منها الحركة تكون خلفا ومتى تغيرت الحركة تغيرت القدام والخلف ولا كذلك الحيوان فان قدامه وخلفه معينان بالطبع هذا كلامه فاعتبار قدام الفلك وخلفه على الوجه المذكور محل تأمل وانما يظهر اعتبارهما عليه بالنسبة الى النصف الشرقي والحق اعتبار الفلك كالرجل المستلق يستتبع اعتبار القدام والخلف على الوجه المذكور وان اعتبارهما بالنسبة الى ما اليه الحركة وما منه ليس بلازم انتهى وانت خير بان اعتبار القدام والخلف على الوجه المذكور يقتضى ان يعتبر الفلك كالرجل القائم قدماه الى نقطة الشمال واما اعتباره كالرجل المستلق فيقتضى ان يكون قدامه سطحه الاعلى الذى يسامت رأس من فى الربع المسكون وخلفه خلافه كما لا يخفى ثم اقول ان يعتبر كل فلك يتحرك من المغرب الى المشرق كالرجل القائم وجهه نحو المشرق ويمينه ويساره نحو قطبيه وكل فلك يتحرك الى المغرب كالرجل القائم وجهه نحو المغرب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

هذا آخر ما تيسر لي تحريره فى هذا المقام والحمد لله الملك المفضل المنعم وقد جف القلم عن تسويده يوم الثلاثاء وهو الثانى عشر من صفر الخير لسنة ثلثة وستين ومائة والى الف من هجرة من له العز والشرف عليه اكمل الصلوات وافضل التحيات وعلى آله وصحبه ما دامت الارض والسموات وانا الفقير السيد محمد الكفوى

قد تم بعون الله الملك القوى طبع حاشية الكفوى على الارى للفاضل النحرير الكامل الخطير بالمطبعة العاهرة فى ايام دولة العزيزية لازالت محفوظة بعناية رب البرية ملحوظا بنظارة صاحب العطوفية والكمال (السيد احمد الكمال) الافندى ناظر المعارف العمومية وبإدارة الاستاذ الاكرم ذى الفضل الباهر (السيد احمد الطاهر) الافندى مدير المطبعة السلطانية وصا دف طبعه فى اوائل ربيع الاول لسنة اربع وثمانين ومائتين والى الف

Bibliotheca Alexandrina



0431784